

**أطوار التطور الرأسمالي**  
**الازدهارات والأزمات والعولمات**

# أطوار التطور الرأسمالي

## الازدهارات والأزمات والعولمات

تحرير: روبرت اولبريطن

ماكوتو ايتوه

ريتشارد وسترا

آلان زويغ

ترجمة: عدنان حسن

العنوان الأصلي للكتاب:

**Phases of Capitalist Development**

Booms, Crises and Globalizations

Palgrave 2001

## المساهمون

**روبرت ألبريتُن:** Robert Albritton

أستاذ العلوم السياسية في جامعة يورك في تورنتو، كندا. تشمل منشوراته الحديثة مقارنةً يابانية لمراحل التطور الرأسمالي؛ الجدل والتفكيك في الاقتصاد السياسي، والأونطولوجيا الفريدة لرأس المال في كتاب نظريات ماركس اليوم.

**صباح الناصري:**

محاضرة مساعدة في العلوم السياسية في جامعة يوهان فولفغانغ غوته. فرانكفورت ماين، ألمانيا. تعمل صباح على أطروحة دكتوراه تعالج الاقتصاد السياسي للتشكيلات الاجتماعية في العالم العربي، مع تركيز أساسي على الأزمات منذ السبعينات (1970 S)، وهي مؤلفة لمقالات مختلفة حول هذا الموضوع.

**جيوفاني أريغي:** Giovanni Arrighi

أستاذ علم الاجتماع ومدير معهد الدراسات العالمية في الثقافة والسلطة والتاريخ في جامعة جونز هوبكنز. تتضمن كتبه هندسة الإمبريالية؛ ديناميات الأزمة العالمية (تحرير بالاشتراك)؛ القرن العشرون الطويل: المال والسلطة وأصول عصرنا؛ والفوضى والحكم في النظام العالمي الحديث (تحرير بالاشتراك مع بيفرلي سيلفر).

**جون ريل:** John R. Bell

يدرّس في مدرسة الدراسات الليبرالية في كلية سينيك في تورنتو. مؤلف "الجدل والنظرية الاقتصادية في كتاب ألبريتُن وسيكين: مقارنةً يابانية للاقتصاد السياسي".

**أولريش براند:** Ulrich Brand

باحث مساعد في العلوم السياسية في جامعة غوته، فرانكفورت / ماين، ألمانيا. عالجت أطروحته لنيل الدكتوراه الدور السياسي للمنظمات اللاحكومية من منظور نظرية الدولة المادية ونظرية التقيد، مع تشديد خاص على الأزمة البيئية وسياسة التنوع الحيوي. نشر مؤخراً كتاب:

Reflexionen einer Rebellion: Chiapas und ein anderes Politikverständnis.

**أليكس كالينيكوس:** Alex Callinicos

أستاذ علم السياسة في جامعة يورك، المملكة المتحدة. تتضمن كتبه: الماركسية والإمبريالية الجديدة (تحرير مشترك)؛ صناعة التاريخ؛ النظريات والسرديات؛ والنظرية الاجتماعية. يقوم في الوقت الحالي بتأليف كتاب حول المساواة.

**غو غليلمو كارتشيددي:** Guglielmo Carchedi

كبير موظفي الأبحاث في كلية الاقتصاد والقياس الاقتصادي بجامعة أمستردام، هولندا. مؤلف بضعة كتب ومقالات في حقول علم الاجتماع، وعلم الاقتصاد والمنهج. أما آخر كتبه فهي: **التحليل الطبقي والبحث الإجتماعي؛ حدود الاقتصاد السياسي؛ و ماركس واقتصاد اللاتوازن** (تحرير مشترك مع آلان فريمان). يقوم الآن بإنجاز تحليل ماركسي للتكامل الاقتصادي الأوروبي.

**سيمون كلارك: Simon Clarke**

أستاذ علم الاجتماع، جامعة وورويك، المملكة المتحدة، ومدير علمي في معهد أبحاث علاقات العمل المقارنة (ISITO)، موسكو. تتضمن منشوراته الكينيزية والنقدية وأزمة الدولة؛ نظرية الأزمة لدى ماركس؛ الإدارة والصناعة في روسيا (سلسلة من أربعة كتب)؛ و تشكيل سوق العمل في روسيا.

**جيرار دومينيل: Ge`rard Dume`nil**

مدير البحث في المركز القومي للبحث العلمي، Modem، جامعة باريس العاشرة، نانثير. مؤلف كتاب: *Le Concept de loi economique dan's, le Capital* وكتاب *Marx et Keynes face a` la Crise* كما ألف (بالإشتراك مع دومينيك ليفي): *اقتصاديات سعر الفائدة: التنافس والأزمات والنزعات التاريخية في الرأسمالية؛* وكتاب *La Dynamique du capital: un sie`cle d`economie americaine* و *Au – dela` du .capitalisme*

**آلان فريمان: Alan Freeman**

أستاذ الاقتصاد في جامعة غرينويتش، لندن. تشمل منشوراته: Ricardo, Marx, Sraffa (تحرير بالإشتراك مع أرنت ماندل)، و **ماركس واقتصاد اللاتوازن** (تحرير بالإشتراك مع غوغيلمو كارتشيددي) ونشر أيضاً مقالات حول الأزمة الاقتصادية والتطور اللامتكافئ وأساليب المحاسبة الاقتصادية البديلة.

**ماكوتو ايتوه: Makoto Itoh**

أستاذ الاقتصاد في جامعة كوكو غاكوني في طوكيو وأستاذ فخري في جامعة طوكيو. تتضمن كتبه: *النظرية الأساسية للرأسمالية The Basic theory of capitalism* و *الأزمة الاقتصادية العالمية والرأسمالية اليابانية* *The world-crisis and Japanese capitalism*، و *الاقتصاد السياسي للإشتراكية Political Economy of socialism* و *الاقتصاد السياسي للنقد والمالية (بالإشتراك مع كوستاس لابافيتاس) Political Economy of money and Finance* و *الاقتصاد الياباني - إعادة اعتبار The Japanese Economy- reconsidered* (قيد الإعداد). وعدد كبير من الأعمال باللغة اليابانية.

**بوب جيسوب: Bob Jessop**

أستاذ علم الاجتماع، جامعة لانكستر، المملكة المتحدة. تتضمن منشوراته:

- *الدولة الرأسمالية The Capitalist State*

- *نيكوس بولانتزاس Nicos Poulantzas*

- التاتشرية Thatcherism

- مستقبل دول الرفاه The Future of Welfare States

- نظرية التقييد Regulation Theory

يقوم حالياً بأبحاث على إعادة هيكلة أنظمة حكم الرفاه في الرأسمالية المتقدمة وتطبيقات ما تدعى ثورة المعرفة لأجل الحراك المستقبلي للرأسمالية العالمية.

**سموئيل نافو: Smuel Knafo**

في قسم العلوم السياسية في جامعة يورك، تورنتو. يتركز بحثه على علم الاقتصاد الماركسي والجذور التاريخية للعولمة المالية.

**ديفيد م. كوتز: David M.Kotz**

أستاذ علم الاقتصاد في جامعة ماساشوسيتس في أمهرست ومساعد بحث في معهد أبحاث الاقتصاد السياسي في جامعة ماساشوسيتس. تتضمن منشوراته الحديثة: **البنى الإجتماعية للتراكم: الاقتصاد السياسي للنمو والأزمة** (تحرير مشترك) Social structures

**الثورة من فوق: زوال النظام** Of Accumulation: the political Economy of Growth and Crisis

**السوفييتي** (مع فرد وير) Revolution from Above: the Demise of the soviet system

**دومينيك ليفي: Dominique levy**

مدير بحث في المركز القومي للبحث العلمي، CEPREMP ، باريس. تتضمن كتبه الأخيرة (مع جيرار دومينيل): **اقتصاديات سعر الفائدة: التنافس والأزمات والنزعات التاريخية في الرأسمالية؛ و ديناميك رأس المال: قرن الاقتصاد الأمريكي** La Dynamique du capital: un siècle d'économie americaine و Au- delà du capitalisme .

**آلان ليبيتز: Alain Lipietz**

عضو البرلمان الأوروبي (جماعة الخضر)، عضو مجلس التحليل الاقتصادي التابع لرئاسة الوزراء الفرنسية، ومدير بحث في المركز القومي للبحث العلمي CEPREMAP باريس. مؤلف بضعة كتب تتضمن:

- **سرابات ومعجزات: Mirages and miracles**

- **أزمات الفوردية العالمية** The crises of global Fordism

- **نحو نظام اقتصادي جديد: ما بعد الفوردية وعلم البيئة والديموقراطية؛** Towards a new Economic

order: post – fordism ' Ecology and Democracy ;

- **الآمال الخضر: مستقبل علم البيئة السياسي** Green hopes: The future of political Ecology

- **La sociè te` en sablier: Le Partage du travail** -  
contre la déchirure sociale

- **ثروة المناطق** The wealth of Regions

جاسون و. مور Jason W. Moore

في قسم علم الاجتماع في جامعة جونز هوبكنز. نشر مراجعات ومقالات حول الرأسمالية، والتاريخ البيئي وجغرافية اليد العاملة في Antipode ؛ و Critical Sociology ؛ و Review: مجلة مركز فراند برودل.

ستيفن رسنيك Stephen Resnick

أستاذ علم الاقتصاد في جامعة ماساشوسيتس في أمهرست. تضم منشوراته (مع ريتشارد وولف):

\* المعرفة والطبقة: نقد ماركس للاقتصاد السياسي: Knowledge and Class

A Marxian Critique of Political Economy

\* علم الاقتصاد: الماركسي في مقابل الكلاسيكي الجديد: Economics Marxian versus Neoclassical

وعدة مداخل في موسوعة الاقتصاد السياسي (ستصدر قريباً)،

\* والطبقة وأخروها Class and its others (تحرير بالاشتراك مع ج.ك. جيبسون - غراهام

وريتشارد وولف) و

\* صعود وسقوط الاتحاد السوفييتي: تحليل طبقي (مع ريتشارد وولف)

The Rise and Fall of the USSR: A class Analysis

ديفيد ل. ريجبي David L. Rigby

أستاذ مساعد للجغرافية في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس. إنه مؤلف:

\* وهم العصر الذهبي: إعادة نظر في رأسمالية ما بعد الحرب (مع مايكل وبيير).

The Golden Age Illusion: Rethinking postwar Capitalism

تشمل منشوراته الأخرى واهتماماته البحثية النماذج التطويرية للتغيير التقني، ونظرية النمو الإقليمي، والتطور اللامتكافئ.

توماس سابلو فسكي Thomas Sablowski

مساعد بحث في العلوم السياسية في معهد غوته، جامعة فرانكفورت / ماين، ألمانيا. تشمل منشوراته

الحديثة: \* *Italien nach dem Fordismus: Regulation und*

Organische

Krise einer Kapitalistischen Gesellschaftsformation,

\* Der weg der Hoechst AG

\* *Shareholder Value gegen Belegschaftsinteressen,*

zum / Life –sciences /-Konzern

(بالاشتراك مع فولغانغ منتز و ستيفن بيكر).

توماس ت. سبكين: Thomas T. Sekine

كان يعمل أستاذاً لعلم الاقتصاد والفكر الاجتماعي والسياسي في جامعة يورك، تورنتو من عام 1968

إلى عام 1994. يدرّس حالياً في مدرسة التجارة جامعة ايتشي - غاكوين، اليابان. تتضمن منشوراته الحديثة:

\* مقارنة يابانية للاقتصاد السياسي.

\* A Japanese Approach to political Economy: Unoist variations

(تحرير بالاشتراك مع روبرت البريتن) و

\* **مخطط عام لجدل رأس المال، مجلدين.** An outline of the Dialectic of Capital \*

**كيز فان دير بيليل** Kees van der pijl

أستاذ العلاقات الدولية في مدرسة الدراسات الأوروبية، جامعة سسكس، المملكة المتحدة. تشمل

منشوراته:

**تكوين الطبقة الحاكمة الأطلنطية:**

\* **The Makinkg of an Atlantic Ruling Class**

\* **Wereldorde en machtspolitik ,**

\* **V ordenker der weltpolitik**

\* **De greep nar de macht**

\* **De Flat,**

و \* **الطبقات العابرة للقوميات والعلاقات الدولية.**

\* **Transnational Classes and international Relations .**

**مايكل ج. ويبير :** Michael J. Webber

أستاذ الجغرافية والدراسات البيئية في جامعة ملبورن. من منشوراته:

• **وهم العصر الذهبي (بالاشتراك مع ديفيد ل. ريغي)،**

• **وضع الشعب في المرتبة الأخيرة** Putting the people last (بالاشتراك مع ماري كروكس) ؛ و

• **إعادة الهيكلة العالمية: التجربة الأسترالية** (مع روبرت فاغان).

• **Global Restructring : The Australian Experience**

تشتمل منشوراته واهتماماته البحثية مجالات نظرية الموقع، التخطيط المدني، التطور الصناعي

الإقليمي.

**جون ويكس :** John Weeks

أستاذ اقتصاد التنمية ومدير مركز سياسة وأبحاث التنمية في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية،

لندن. من أعماله المنشورة:

\* **رأس المال والاستغلال،** Capital and Exploitation \*

\* **نقد علم الاقتصاد الماكروي الكلاسيكي الجديد.** Acritique of Newclassical Macroeconomics ;

ومن منشوراته الأحدث عهداً: " **جوهر ومظهر العولمة: صعود رأس المال المالي** " في كتاب "

**العولمة ومعضلات الدولة في الجنوب** " و "أمريكا اللاتينية والاقتصادات الآسيوية العالية الأداء: النمو

والدين " في مجلة التنمية الدولية Journal of International Development .

**ريتشارد وسترا** Richard Westra

محاضر في مدرسة العلوم الاجتماعية في كلية الباهاماس. أحدث كتبه المنشورة هو " **مساهمة يابانية**

في نقد ماركسية الاختيار العقلاني " في النظرية الاجتماعية والتطبيق Social theory and Practice .

**جنز وينتر** Jens Winter

في جامعة بريمن، ألمانيا ومساعد أبحاث في مشروع " التنظيم الدولي للعمل وعلاقات الإستخدام القومية: حالة نظام العمل الإقليمي، اتفاقية شمال أمريكية حول تعاون العمل (NAALC) بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، وكتب حول دور الفضاء والدولة في السجال مابعد الفوردي.

### ألان زويغ Alan Zuege

يعمل في قسم العلوم السياسية في جامعة يورك في تورونتو يقوم بأبحاث على الاقتصاد السياسي للتدويل. محرر مساهم لـ Socialist Register ونشر مؤخراً مقالات في " Monthly Review " (مع غريغوري ألبو)؛ وفي Socialist Register 2000؛ وفي المجموعة التي تحمل عنوان: " Die Strategie der " .Neuten Mitte "

\* \* \*

## تصدير

هذا الكتاب يعكس الاهتمام الفكري للمحررين باستقصاء حقل بحث متشعب في الاقتصاد السياسي - دراسة أطوار التطور الرأسمالي. لقد نشأت فكرة الكتاب مع متابعة نشر رينشارد وسترا لمقالته " تحقيب الرأسمالية والاقتصاد السياسي لليابان بعد الحرب " في مجلة آسيا المعاصرة. وقد استجابت دار نشر أميركية صغيرة لذلك بأن اقترحت عليه تحرير مجموعة من المقالات حول موضوع تحقيب الرأسمالية. من هناك أثمرت الفكرة الجهد التعاوني الكبير الذي هو هذا المجلد. بعد المناقشات التحضيرية الموسعة بين المحررين جاء اختيار ودعوة علماء الاقتصاد السياسي المشهورين عالمياً الذين يمثلون طيفاً واسعاً من وجهات النظر. وقد طُلب إليهم جميعاً أن يركزوا على ما يعتقد المحررون أنها أهم المسائل التي تواجه الحقل البحثي لأطوار التطور الرأسمالي. بعد هذا التحفيز الأولي أعطي المساهمون الحرية الفكرية الكاملة والتشجيع على التوسع في مواقفهم أو الدفاع عنها.

يسر المحررين أن يعبروا عن امتنانهم لبصيرة دار بالغريف للنشر لأجل موافقتها على نشر هذه المجموعة الموسعة من المقالات.

\* \* \*

# m

لا توجد مهمة أكثر إلحاحاً في فجر الألفية الجديدة من إنتاج معرفة متعمقة بالاقتصاد السياسي للرأسمالية - معرفة ليس فقط بالتطور الرأسمالي في الوضع الراهن، بل أيضاً بماضي الرأسمالية ومسارها الممكن في المستقبل. هذا المسعى هو بالضبط ما يسعى هذا الكتاب إلى المساهمة فيه.

إن تحقيق الرأسمالية مع دراسة أطوار تطورها هو حقل بحث برزت أهميته بروزاً واضحاً ضمن تراث الاقتصاد السياسي على مدى القرن المنصرم، وأصبحت أشكال تحليله معقدة بشكل متزايد ومتسعة المجال. مع ذلك فإن مختلف مدارس الفكر في هذا الأدب قد نشأت في عزلة نسبية عن بعضها بعضاً ولم تجد سوى فرص قليلة لأجل التلاقح الخلاق للأفكار. لذلك فإن ما ينجزه هذا المجلد هو شيء على درجة عالية من الفريدة: لأنه لم يسبق لأي عمل جديد وأصيل أن شارك فيه مثل هذا العدد المميز من الباحثين الذين يمثلون أهم مدارس الاقتصاد السياسي والذين تم جمعهم تحت غطاء واحد. ينتمي المساهمون إلى تسعة بلدان مختلفة - هي أستراليا، الباهاماس، كندا، انكلترا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، اليابان، والولايات المتحدة - ويمثلون تشكيلة من الحقول المعرفية الأكاديمية - علم الاقتصاد، الجغرافية، التاريخ، العلاقات الدولية، العلوم السياسية، وعلم الاجتماع - ما يجعل هذا المجلد جهداً عالمياً حقيقياً متداخلاً الاختصاصات. وقد سبق لكل هؤلاء المساهمين أن قدموا مداخلات رائدة في الدراسة الاقتصادية السياسية لأطوار التطور الرأسمالي. إن ما يأمله المحررون بصدق هو أن تحت هذه المجموعة من المقالات، التي تمثل منظورات متباعدة، على الاهتمام الواسع بسجلات العلماء الباحثين حول مسائل هي بالتأكيد أهم مسائل البحث الاقتصادي السياسي اليوم.

نقطة الانطلاق النظرية لهذا المجلد هي الرأي القائل بأن الرأسمالية منذ بدايتها كانت بعيدة عن الشكل الموحد. ولذلك فإن المفتاح لتحسين فهمنا للرأسمالية هو تحقيق المزيد من استجلاء الأشكال المحددة التي اتخذتها الرأسمالية في الأطوار المتعاقبة من وجودها. إن القضية العليا، والنقطة التي يدور حولها السجال الأشد، هي توصيف الحقبة التالية للحرب العالمية الثانية. فالرهانات هنا بالتأكيد هي الأعلى. لأن تفسير الاقتصاد السياسي لهذا الماضي الأحدث عهداً، ونحن ندخل الألفية الجديدة، سيؤثر تأثيراً عميقاً على تحديد استراتيجيات السياسة والاقتصاد لأجل المستقبل. إن بعض الأسئلة الحيوية التي تعالجها هذه المساهمات فيما يتعلق بالمسائل السابقة هي: كيف ينبغي توصيف حقبة ما بعد الحرب، وهل اتسمت بشكل وحيد من التطور الرأسمالي؟ كيف ساهم الركود الاقتصادي وتدويل رأس المال وعدم الاستقرار المالي في تعريف المرحلة

الحالية من التطور الرأسمالي؟ هل يمثل الوضع الراهن طوراً جديداً من الرأسمالية، أم (مرحلة) انتقالية بين طورين رأسماليين، أم انتقالاً من الرأسمالية، أم طوراً ما بعد رأسمالياً؟ ما هي المتحولات الأكثر ملاءمة لأجل بناء نظرية الأطوار الرأسمالية؛ هل هي علاقة رأس المال - العمل، أم الكتل المهيمنة، أم نظم الابتكار القومية، أم السلع المميزة، أم التقانات الرائدة، أم القطاعات الاقتصادية، وهل يتعين على دراسة أطوار التطور الرأسمالي أن تبدأ بالنماذج القومية الخاصة للرأسمالية أم بالبعد العالمي لرأس المال، أم ربما بتوليفة من الإثنين معاً؟ وكيف يمكن لمعرفة منطق رأس المال أو "رأس المال بشكل عام"، السؤال الذي من المتفق على نطاق واسع أن كارل ماركس قد تثبت به في كتابه التاريخي رأس المال، أن تساهم الآن في التنظير لأطوار التطور الرأسمالي؟

في حين أن دراسة أطوار التطور الرأسمالي كانت محط اهتمام واضح للاقتصاد السياسي اليساري، فإن جدول أعمال بحثه يواجه بشكل مباشر القضايا التي يُجبر علم الاقتصاد السائد بشكل متزايد على مواجهتها الآن. فعلى مدى كثير من القرن العشرين فتن تطبيق النمذجة الرياضية الشكلية في وصف الشؤون الاقتصادية للمجتمعات الغربية المتقدمة الباحثين ووفر أساساً لأجل صنع القرار الخاص والعام. وقد كان الاعتقاد، ببساطة، هو أن هذه النماذج، على الرغم من تجريدها الشديد، تسلط الضوء على عمل ذلك الثابت المزعوم في التقدم الغربي - ألا وهو السوق الرأسمالية - مما يمكن من استخدامها بصورة منطقية متماسكة لأغراض تنبؤية. لقد بدا أن فعالية النمذجة الاقتصادية تؤكد أقدامية الرأسمالية وانتصارها المزعوم في وجه الأنظمة الاجتماعية المنافسة. غير أنه في العقود الأخيرة من القرن العشرين، تآكل الرضا الذاتي الاعترادي لعلم الاقتصاد التقليدي بفعل التحولات السريعة غير المتوقعة، والقلق العالمية المتعاضمة والنزوع إلى الأزمات المتكررة. في الواقع، حتى في صحافة (البنس) السائدة لم يعد من غير المؤلف أن نجد مخاطر النزعات الحالية تقارن بتلك النزعات التي بلغت أوجها في فترات الكساد والحروب العالمية التي بدأ بها القرن. في هذه البيئة حث علماء الاقتصاد على ترك حقل النزعة المدرسية التقنية لكي يفهموا العالم خارج النظرية المجردة - وهي مهمة تشمل بالطبع، وعلى وجه التحديد، تلك الأسئلة حول الأشكال المنوعة التي اتخذتها الرأسمالية والتي هي [ أي الأشكال ] في لب هذا الكتاب.

باختصار، رغم أن الغرض المباشر لهذا الكتاب هو الحث على النقاش الأكاديمي، إلا أننا نأمل أن يشتمل على تبصرات مفيدة للحركات الاجتماعية، وأحزاب اليسار والفاعلين في السياسة التقدمية. فأية معرفة يمكن أن تكون أكثر حسماً، ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين، من المعرفة التي تكشف الاتجاهات البنوية الرئيسية لماضي وحاضر ومستقبل الرأسمالية؟

# الفصل الأول

## العلاقات الدولية والنظام الرأسمالي

تأليف: كيز فان ديربييل

إن هدفي من هذا الفصل هو النظر إلى الروابط المتبادلة بين أطوار فرض نظام رأس المال؛ أطوار التداول العالمي، أو حركة السوق العالمية، لمختلف أشكال رأس المال؛ وأطوار الانتشار الجغرافي لـ "موئل" رأس المال، المتمركز أصلاً في انكلترا وأراضي الاستيطان الانكليزي. برأبي أن دمج نظام رأس المال مع مصالح الدول الأقوى، مع بداية الألفية الجديدة، لا يقوض الإنتاج العالمي فحسب بل إنه بالفعل يعرض للخطر وجود البشرية على الكوكب.

دعوني أولاً أرسم الخطوط العامة لما أعنيه بعبارة "نظام رأس المال" وكيف يمكننا أن نفهمه، في ضوء فكرة هذه المجموعة من الدراسات، بوصفه ظاهرة ذات أطوار phased وذلك قبل مناقشة كيفية تداخله مع السياسة العالمية.

### رأس المال ونظام الدولة:

يمثل التطور الرأسمالي ذاته مرحلة تاريخية في النشوء المتدرج لاستقلاب Metabolism البشرية مع الطبيعة. إنه يُطبق عندما تصبح الثروة المنقولة قوة اجتماعية شبه مستقلة تعيد انتاج نفسها من خلال تشكيلات نظام تنافسي لاستغلال العمل المأجور، يضخمه الاستيلاء القسري.

في فقرة حاسمة من كتاب الأسس<sup>(1)</sup> Grundrisse يصرح ماركس أن رأس المال " ليس، كما يعتقد علماء الاقتصاد، الشكل المطلق لتطور قوى الانتاج. إنه نظام (مفروض) عليها، يصبح زائداً ومرهقاً عند مستوى معين من تطورها" (Marx 1973: 415).

إن التضاعف الإعجازي للقوى الإنتاجية وفرص الاثراء الموازية له، الذي تم التغني بمديحه منذ البيان الشيوعي إلى آخر عدد من مجلة يزنس ويك، هو مايفصل التطور الرأسمالي عن كل الأنماط السابقة لتنظيم سيرورة العمل الإنتاجي. من هنا فسر ماركس وإنغلز التطور الرأسمالي بوصفه قوة هامة باتجاه إزالة، من حيث المبدأ، الحاجة إلى استغلال الإنسان للإنسان، وهي نقطة لا يتم التركيز عليها بالقدر نفسه في الصحافة المالية، بالطبع.

(المترجم)

(1) المقصود به (أسس الاقتصاد السياسي) لكارل ماركس

إن كل النماذج التاريخية لتنظيم سيرورة العمل الاجتماعي، ونظامه التوزيعي، وعلاقات السلطة التي تدعمها، قد تميزت بالاستغلال. غير أن المجتمع الرأسمالي، نظراً لأن التقدم في تطوير القوى الإنتاجية هو بالضرورة نتيجة للتعاون الاجتماعي المكثف في الوقت نفسه، إنما يتطور تحت مظهرين متناقضين: اللامساواة الاجتماعية، المرتبطة بشكل خاص بالسيرورات المتقدمة للتسليح، والاعتماد المتبادل المخطط، أو جمعة [إضفاء الطابع الاجتماعي على] العمل (vergesellschaftung). فالطبقات تتطور وفقاً لخطوط الانقسام التي يرسمها الاستغلال، وأنماط التوزيع اللامتساوي والسلطة، كما يرسمها (في ظل التطور الرأسمالي) التوتر الداخلي بين لحظات تطبيق نظام السوق والخصخصة من جهة، ولحظة الجمعة من جهة أخرى.

تتطور الاشتراكية، في هذا المنظور، ضمن المجتمع الرأسمالي بدلاً من أن تقتحمه بشكل عنيف. من هنا فإن أطوار التطور الرأسمالي هي أيضاً لحظات نمو نظام بديل، حتى لو بقي تحقيقه أمراً تتوسطه الصراعات الطبقة بالضرورة. وكما يلاحظ غرامشي، فإن الاشتراكية هي "سيرورة تاريخية"، تطور من مرحلة اجتماعية إلى مرحلة أخرى أكثر غنىً بالقيم الجماعية (غرامشي، 1977: 53). إن التشكل الحقيقي للبنية الطبقة وسيرها المتدرج يعبران عن هذا التطور بمعنى أن جمعة العمل في المجتمع الرأسمالي المتقدم تنتج طبقة جديدة، الكادر الإداري. يعمل هذا الكادر، بشكل طبيعي، بمثابة الذراع التنفيذي والطبقة النازمة للبرجوازية الحاكمة. لكن التحركات الجماهيرية من أجل الديمقراطية وسلطة العمال يمكن، كما برهنت السبعينيات، أن تدفع هؤلاء باتجاه تفضيل لحظة الجمعة على لحظة التسليح. تدل العولمة الليبيرالية الجديدة على الهجوم المضاد على هذا الاتجاه بتجديد إخضاع هؤلاء الكوادر كجزء من إعادة فرض شاملة لنظام رأس المال على المجتمع (فان دير بيبيل 1998: الفصل 5).

توجد ثلاثة أطوار لفرض ضبط رأس المال. في كل طور منها يزداد النظام تعمقاً في استغلال المجتمع - الطبيعية، مثيراً أشكاله الخاصة من المقاومة. الأول، سيرورة التراكم الأصلي، إسباغ الشكل السلعي على العلاقات الاجتماعية، بما فيها علاقات الإنتاج؛ الثاني، سيرورة الإنتاج الرأسمالي، استغلال قوة العمل الحية الذي يتعين فيه على سيرورة العمل التقني، مع كل ما تتطوي عليه من الاستقلال والإبداعية البشريتين، أن تخضع لسيرورة توسيع القيمة، و "تشجيع" valorization استثمار وتوظيف رأس المال؛ الثالث، هو سيرورة إعادة الإنتاج الاجتماعية في مجموعها، التي أخضعت بالشكل نفسه لشروط تراكم رأس المال. يشمل هذا المجال الحيوي biosphere بالإضافة إلى ما يمكن أن ندعوها بشكل ملائم "الحياة اليومية" تمييزاً لها عن العمل. هنا تتداخل "الأطوار" ويتم بعضها بعضاً كما أن ضبط رأس المال يشق طريقه إلى نواة الحياة الاجتماعية - إعادة إنتاجية الفعلية. مع ذلك فإن التقدم حقيقي، يشمل التراكم الأصلي أولاً، ثم الإنتاج المحمي بالتراكم الأصلي، وأخيراً النظام الإنتاجي - إعادة الإنتاجي ككل لكنه يظل يدفع إلى الأمام أشكالاً معينة من التراكم الأصلي.

يشكل تدويل رأس المال مظهراً "طورياً" ثانياً من التطور الرأسمالي. فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأطوار النظام الرأسمالي، لكنه أيضاً أكثر ملموسية [عيانية] إذ يأخذ في الحسبان بُعد المكان.

لقد تدول رأس المال تاريخياً بوصفه:

(١) تدويلاً لدورة رأس المال في شكله السلعي (أي في هيئة تجارة مرتبطة بالسيرورات الإنتاجية الرأسمالية)؛

(٢) تدويلاً لدورة رأس المال النقدي (الاستثمار الأجنبي في الإنتاج الرأسمالي في كل من تدفقات السندات والأوراق المالية portfolio، والاستثمار الأجنبي المباشر)؛

(٣) تدويلاً لرأس المال الإنتاجي نفسه، عن طريق جمعة العمل العابرة للقوميات ضمن الشركات (Pallaix 1975: 78). إن الشكل الأكثر تطوراً يفترض ويشمل مرة أخرى نتائج الشكل (الأشكال) السابقة.

مع كل تقدم، تصبح الصراعات الطبقيّة التي يثيرها فرض الضبط الرأسمالي أكثر تعقيداً، حيث يتم دفع المزيد من جوانب الحياة إلى التعامل مع الضغوط الضبطية التي يمثلها رأس المال. كما أن النزاعات التي تنتج عن هذه الضغوط والتوسّطات التي تُنقل بها عبر البنية الاجتماعية، تصبح أكثر تنوعاً أيضاً. وفقاً لذلك، فإن فكرة الطبقات بوصفها جيوشاً دائمة ضخمة، جاهزة للانقضاض على بعضها البعض، تفقد مصداقيتها، ما دفع بعض المؤلفين إلى استنتاج أن الطبقة شئ من الماضي (Pakulski and Waters 1996). لكن طالما أن شروط الاستغلال يتعين فرضها، فإنها ستقاوم بشكل جماعي أيضاً.

دعونا الآن نرى كيف يمكن أن يرتبط هذا بالسياسة الدولية. إن أحد المظاهر الأساسية للمجتمع الرأسمالي هو لحظة الاغتراب alienation. فالاغتراب هو الشكل الذي يأخذه النزوع (في ظل المجتمع الاستغلالي) نحو **التشبيء** Objectification المميز للبشرية التاريخية. تتخذ الممارسات والبنى والمعتقدات الاجتماعية المشيئة منزلة القوى الاجتماعية شبه المستقلة، فلا تعود **نتيجة** لسيرورة العمل الاجتماعي بل سابقة لها وفوقها. هكذا فإن رأس المال، والشكل السلعي من العلاقات الاجتماعية الذي يمليه، يبدوان للناس كقوتين فوق طبيعيتين، واهبتين للحياة، يجب إطاعتها كما لو أن المجتمع (أو الطبيعة) ليس له وجود مستقل أو حاجات، أو قيود. تبدأ النظرية النقدية عندما يتم إدراك هذه الأشكال الاجتماعية المغرّبة على هذا النحو وتحليلها بوصفها ظاهرات مصاحبة لسيرورة العمل الاجتماعي. وكما يكتب مارك روبرت، فإن "سيرورة التشبيء وإعادة البناء المستمرة لعلاقة الطبيعة/ المجتمع هي سيرورة أولية اونطولوجياً [وجودياً] وتفسر طبيعة الكائنات الاجتماعية البشرية في أية حقبة تاريخية مفترضة" (Rupert 1993: 69).

تنشأ الدول، أيضاً، عن طريق بعض سيرورات التطور في المجتمع قبل أن تفرض نفسها كقوة شبه خارجية على أسسها الاجتماعية الخاصة بها. وحتى لو كانت هذه الصفة "الغريبة" يمكن أن تتحدر من قمة الاستبدادية المكرسة إلهياً إلى "الاستقلال النسبي" الأقرب بكثير، فإن الدولة الحديثة تحتفظ بتمييزها عن المجتمع ولا يمكن أن تكون مطابقة له طالما أن استغلال المجتمع والطبيعة يتوسطه ويعززها الاغتراب.

تبنى العلاقات بين المجتمعات بالضرورة عن طريق هذه الأنماط من التشبيء / الاغتراب أيضاً. ينظر الفهم المادي الشائع للسياسة العالمية إلى الدول بوصفها كيانات مكتفية ذاتياً يواجه أحدها الآخر في عالم لا تاريخي. يفترض النموذج السائد لدى الدبلوماسية استقلال كل دولة ذات سيادة وعداءها المحتمل. مع ذلك، فإن تصنيفه العقائدي بوصفه "واقعية" ينتمي إلى أنماط التفكير التي تبقى، مثل علم الاقتصاد، مغلفة ضمن الوعي المغرّب. كما في النظرية الاقتصادية، حيث يبدو أن السلع في السوق لا تواجه إحداها الأخرى إلا على أساس نوعيتها [جودتها] وسعرها أكثر مما تبدو بمثابة أشكال متوسطة، مشيئة من العلاقات الاجتماعية، كذلك فإن العلاقات بين الدول يفهمها الواقعيون ليس بوصفها رابطة داخلية عميقة سابقة للقوى الاجتماعية الفاعلة ومكونة لها، بل ارتباطاً خارجياً للدول كقوى فاعلة (Ashley 1986: 287).

إن الرابطة الداخلية العميقة للتطور الرأسمالي هي بشكل جلي رأس المال، المشروع الخاص الموحد في الاستغلال التنافسي للعمل المأجور. لقد برزت [هذه الرابطة] في إنكلترا أولاً، ومنذ المواجهة مع فرنسا فصاعداً تطورت العلاقات الدولية أيضاً، إلى قوى موجهة يفرض وفقاً لها ضبط رأس المال ويقاوم.

### نمو الموثل اللوكي في الاقتصاد السياسي العالمي

إن الأسباب في أن التطور الرأسمالي قد أحرز مركزه التاريخي في شمال غرب أوروبا إنما تكمن في الندرة النسبية لليد العاملة (التي تحفز على الابتكار الراجع للإنتاجية)، وفي العائدات الهائلة من تجارة ماوراء البحار عندما أتاحت الفضة الأمريكية للأوروبيين اختراق شبكات التجارة الآسيوية (Frank 1998). أما لماذا انطلق التطور الرأسمالي بشكل أكثر تحديداً في إنكلترا فهناك سببان آخران لذلك:

الأول: نمط علاقة الدولة - المجتمع الذي أرسنه الثورة المجيدة عام ١٦٨٨ ورسم لوك Locke خطوطه العامة في كتابه **رسالتان في الحكم** two treatises of Government؛ دولة "تخدم" مجتمعاً مدنياً ذاتي التنظيم وتسمح بتوسيع المشروع الخاص في ظل منظومة مرنة من القانون العادي. بالتأكيد إن إنكلترا قد طورت دولة فعالة أولاً، فرضت سلطتها خلال فترة قصيرة في القرن السابع عشر ووحدت الفسيفساء الإقطاعية للحكومات المستقلة المحلية في كل واحد. غير أن تراثاً طويلاً من التنظيم الذاتي الاجتماعي ومقاومة الملكية monarchy المتعدية على الأملاك يعود في تاريخه إلى الغزو النورمندي قد تم توليفه مع ثقة جديدة للمصالح التجارية [بالحكومة] لتسيير شؤونها الخاصة بما لا يزيد على ضمانات الملكية في ظل القانون، الأمر الذي سرعان ما أزاح الدولة الهوبزية، الأخطبوطية، مرة أخرى. (Rosenstock-huessy 1961: 293).

السبب الثاني يكمن في الاستيطان الاستعماري. فالهجرة من الجزر البريطانية إلى شمال أمريكا وأستراليا حملت معها أيضاً لغة وثقافة مشتركيتين، بما في ذلك الثقافة السياسية اللوكية المحابية للمشروع الحر. ففي الصراعات الاستعمارية مع فرنسا في شمال أمريكا والهند، التي كانت جزءاً من حرب الخلافة الإسبانية (١٧١٠ - ١٤).

وحرب الخلافة النمساوية (١٧٤٠) وحرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ٦٣)، أمّن وجود المستوطنين ميزة حاسمة في تحقيق النصر، كما حدث في التنافس السابق مع هولندا (Arrighi 1978:57-8).

هاتان السيرورتان رسمتا معاً فضاءً عابراً للقوميات مكن، كما يقول مؤرخ الكومنولث البريطاني، منظومة الجماعات والتنظيمات والجمعيات المتداخلة ضمن المجتمع الأكبر.... من تجنب نمو حالات التصلب والانقسام إلى قطاعات مستقلة في بنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Hall 1971: 106). إن مفهوم **الموئل اللوكي** Lockean Heartland الذي أستعمله للإشارة إلى هذه النواة الموحدة للاقتصاد السياسي العالمي، هو استعارة من التسمية الجيوسياسية التي أطلقها السير هالفورد ماكيندر (انظر Evans and Newnham 1922: 123). فقد استعمل ماكيندر في عام ١٩٠٤ مصطلح "الموئل" لأجل الامبراطورية الروسية القيصرية، وجادل بمركزية كتلة اليابسة الأوراسية في السياسة العالمية بسبب النكسات الامبراطورية - البريطانية والأهمية الاستراتيجية للسكك الحديدية. في الحقيقة، إن بريطانيا لم تضعف إلا إذا بقي المرء متمسكاً بمفهوم "انكلترا الصغرى" القومي الضيق لمكانتها في التاريخ العالمي. فكما لاحظ هنك اوفريبك Henk Overbeek:

([ ليست الرأسمالية تشكياً اجتماعياً واقعاً ضمن تخوم قسم بعينه من الفضاء العالمي المتاح (سواء كان دولة - أمة أو "دولة متعددة القوميات" كما في بريطانيا) بل هي تشكيل اجتماعي عالمي، مع انتحاء التطور التاريخي للقوى الاجتماعية لأن يكون تطوراً عالمياً بطابعه]) (Overbeek 1990: 3).

إن تطور رأس المال إلى أبعاد عالمية قد توسّطه نمو وتصلب هذا الموئل اللوكي عبر نزاعات متتالية بما فيها الحرب. لقد أصبحت فرنسا نموذجاً لكافة المنافسين لاحقاً. هكذا، في حين أن التراكم الأصلي البريطاني حدث في سوق عالمية وسياق عابر للقوميات، تم فرضه في فرنسا من فوق، عن طريق الأشكال الدولية - الاندماجية الخراجية للاستغلال إلى أن ساد وانتصر (Lefebvre 1976: 35-6). لم يكن ذلك مسألة خيارات استراتيجية تم اتخاذها على جانبي القناة بل نشوءاً تمايزياً لمجموعة من القوى الاجتماعية المنبثقة عن حضارة إقطاعية - مسيحية، مشتركة. إن حصيلة الصراعات الاجتماعية والدولية التي يقرها جزئياً المناخ والجغرافيا، قد أدت إلى حدوث توازن قوى ثبت في النهاية، في فرنسا، أنه لا يساعد العنصر التجاري الجوال على اكتساب إطار من التنظيم الذاتي ضد السلطة السلالية المركزية. ففي حين أن الثورة المجيدة قد منحت البرلمان السيطرة على الأموال العامة، وهو ما خفض معدلات الفائدة على الدين العام وسهّل الاستثمار الخاص (Cameron 1991)، فإن الاضطهاد العام، والكولبرتيّة Colbertism عموماً، في فرنسا (التي برزت لاحقاً في ظل نابليون) من ناحية أخرى، قد عززت مصادرة الدولة للقطاع العام. أما في بريطانيا، فقد عزز المفعول الرجعي الذي أحدثته الثورة الفرنسية، بدوره، الفكرة - التي عبر عنها أور 'Ure وبنثام Bentham بشكل واضح - القائلة بأن تطبيق الانضباط الأكثر صرامة على العمال هو شرط أساسي للأداء الصحيح لوظائف رأس المال (Thompson 1968: 888; meus 1989; 126).

إن الخاصية المشتركة لفرض ضبط رأس المال في طور التراكم الأصلي تكمن في كسر القلب التقليدي للحياة الزراعية عن طريق التسليع. فمن خلال طيف من الأشكال الوسيطة حل العمل المأجور

محل الخضوع الشخصي، عادة عن طريق التخلّعات الاجتماعية التي سببتها المجاعة أو الهجرة أو الحرب. فالتمدّن urbanization متحول أساسي هنا، ليس لأن الصناعة تقع بالضرورة في المدينة (وهي ليست كذلك غالباً) بل بالأحرى لأن تسليع العلاقات الاجتماعية في الريف يدفع الناس المعتاشين على الأرض مباشرة إلى تخوم المدينة حيث يكونون مقيدين بإنتاج الغذاء ويعملهم بواسطة الأسواق (Schwartz 12994: ch5). ولكن مهما يكن الشكل الذي يحدث به التراكم الأصلي، يحدث ما يسميه علماء الاجتماع بـ تشوش المعايير<sup>(\*)</sup> anomie بين الواقعيين في ظل الضبط الجديد - أي فقدان التماسك المعياري الذي يخلق حساسية تجاه الأشكال الجديدة من الوعي الجماعي. وهذا يصبح أكثر حدة إذا سار التحول بشكل يشبه الصدمة. هذا الفراغ المعياري الذي يصيب جماهير كبيرة من البشر المدفوعين إلى المجهول هو الذي يخلق الفرصة لأجل تحريك الجماهير mass mobilization. فالتراكم الأصلي، كنتيجة، يخلق الشروط المسبقة لنوع من الثورة الاجتماعية المصاحب بشكل مميز لتعريف دور عالمي جديد لدولة معينة (عملياً، موقع المنافس بعد توطيد الزعامة الإنكليزية) - إن لم يحرض على التوحيد القومي في البداية (Rsenstock-Huessy 1961). في عصرنا، راكمت الجماهير مشوشة المعايير المتدفقة إلى البيئة المدنية في إيران ما تحول إلى الثورة الإيرانية ١٩٧٩، وهو ماتمت مقارنته بما حدث في روسيا قبيل عام ١٩١٧ (Hough 1990: 48).

بقيت بريطانيا بشكل فعلي غير خاضعة للتحدي كقوة صناعية حتى أواخر القرن التاسع عشر. فمع ٢ بالمئة من سكان العالم، كانت لا تزال في عام ١٩٨٠ تمثل ٤٠ إلى ٤٥ بالمئة من الإنتاج الصناعي العالمي. كما يلاحظ سنغهااس (senghaas 1982: 29)، فإن بقية العالم، وفقاً لذلك، كانت مهددة بالتهميش peripheralization وتبنت أقوى الدول نمط اللحاق الذي تقوده الدولة، الذي كانت فرنسا رائدة له، للحفاظ على استقلالها.

إن مساعي الدول المنافسة في الوقت الحالي لمقاومة التهميش [التمحيط] الذي يفرضه الموئل الآخذ بالاتساع، يمكن النظر إليها من جانبين: الأول هو إقامة نظام إنتاج تنافسي يسمح للبلد المتأخر بأن يصمد في المواجهة. هذا يسלט الضوء على جانب المنافسة، ويدعم الرؤية الواقعية للسياسة العالمية. كما أن التحديد الوقائي للسيادة المستقلة في الإطار الاقتصادي يحول دون الاندماج integration. لكن تأسيس دولة حديثة، بالإضافة إلى القفزات القسرية للتصنيع الذي يسترشد بالمنافس الأكثر تقدماً، أيضاً يدفع الدولة المنافسة قدماً في الزمن إلى عتبة تشكل مجتمع الدولة اللوكية ذاته. لقد درس مؤدلجو الشرطة السرية في ألمانيا النازية SS أثناء الحرب العالمية الثانية بنية الكومونيلث البريطاني لكي ينسخو سماته في الفضاء الأوروبي الموسع الذي يحتله النازيون، بما في ذلك روسيا (Van der Pijl 1996:168)، لكن تلك الإمكانية، أيضاً، ضاعت تحت وطأة الهزيمة.

---

(\*) مصطلح نحتة اميل دوركهايم للتعبير عن حالة انعدام أو انهيار أو تشوش أو صراع المعايير في مجتمع ما. (المترجم)

الجانب الثاني هو التوسيع المتزامن لدائرة تداول رأس المال عن طريق إضافة مراكز إنتاج جديدة يمكن أن تربط بها دوائر السلعة والنقد ورأس المال الإنتاجي. عندئذ يمكن أن تتطور جمعة العمل والتشكيل الطبقي العابرة للقوميات حول هذه الدوائر إلى النقطة التي تنهار عندها المواجهة ضمن الدول وخصوصاً من طرف الدولة المنافسة. في ضوء ذلك يمكن للمرء أن يفسر، مثلاً، المعارضة الألمانية ضد هتلر التي قادها غوردلر Goerdeler، ودور ليبيراليي الكومبرادور المماتلين في دول منافسة أخرى ( Van der pijil 1984: 128-30).

يمكن للمرء أن يتصور الميزة التي تمتع بها العالم الناطق بالانكليزية منذ عقيدة مونرو (\*) (أي منذ ١٨٣٢ فصاعداً) ما إن أتت اللحظة التي غابت فيها التحديات الحقيقية، بما في ذلك الحرب والتهديد بها. حتى بالسماح بالمنافسات التجارية والخلافات الاقتصادية الأخرى، أمكن للموئل على الدوام أن يستفيد بشكل مباشر تماماً من الفرص لأجل تعميق جمعة العمل وإعادة توزيع القوة الاقتصادية النسبية بشكل سلمي. من هنا، فإن الانكفاءات المادية والايديولوجية التي عرفتتها الدول المنافسة في أعقاب الحروب الخاسرة أو أحداث اللحاق المحبط، والتي. ساهمت غالباً في إنتاج العقائد المتطرفة التي استؤنف في ظلها المسعى المنافس، لم تؤثر عموماً على "الليبيرالية الأبدية" للموئل.

يمكن قياس اتساع دائرة تداول رأس المال السلعي التي تربط الاقتصادات الصناعية القومية المختلفة من خلال توزيع نسبة القدرة الإنتاجية في المنسوجات، القطاع السائد في الجيل الأول من التصنيع. في الجدول ١ - ١، تحدد الطاقة الإنتاجية القصوى لغزل القطن في الموئل بـ ١٠٠، بحيث يمكن في هذا الجدول قراءة كل من اتساع التداول ضمن الموئل ونمو الاقتصادات المنافسة القريبة من الموئل. ومن هذا الجدول، يمكننا أن نرى أيضاً كيف تؤثر الحرب بشكل سلبي في الموقف المنافس، خاصة في حالة الطرف المهزوم. لقد كان السلام البريطاني Pax Britannica سلاماً مزدهراً لأجل العالم الناطق بالانكليزية أولاً، لأن الطاقة الإنتاجية القصوى الصناعية للمنافسين الثلاثة الرئيسيين التي بلغت الثلث في عام ١٨٣٤ هبطت إلى الربع في عام ١٨٦٧. عندئذ، بالطبع، كان ثمة منافسون يتقدمون إلى الواجهة، في قطاعات جديدة.

لقد هيمنت بريطانيا أيضاً على التجارة العالمية، وهيمنت بشكل خاص على دورة رأس المال في شكله السلعي (مراكز الربط التجاري للإنتاج الرأسمالي) الذي كان الشكل السائد للتداول [إضفاء الطابع الدولي] internationalization في هذه المرحلة. في عام ١٨٦٠، كانت الصادرات الفرنسية من المواد المصنعة تمثل ٣٨,٥ بالمئة وصادرات ألمانيا حوالي ٢٠ بالمئة من الصادرات التصنيعية لبريطانيا (senghass 1982: 32 table). (3). تعافت فرنسا، بالتزامن مع الحرب الأهلية الأميركية فقط، لفترة وجيزة من نكسة معاهدة كوبدن شيفالييه

---

(\*) عقيدة مونرو: بيان صاغه ج. ك. آدامز وأعطاه مونرو (١٨٢٣) ينص على أن الأمريكتين يجب عدم اعتبارهما حقلاً للاستعمار الأوروبي وأن الولايات المتحدة الأميركية ستنتظر بعين القلق إلى أي محاولة أوروبية للتدخل في الشؤون السياسية للبلدان الأميركية. وقد هيمنت هذه العقيدة على الدبلوماسية الأميركية طوال القرن التاسع عشر.

Cobden-Chevalier للتجارة الحرة مع بريطانيا في العام نفسه، قيل أن تتوارى خلف الولايات المتحدة وحتى ألمانيا بعد أن هزمت بروسيا والنمسا أولاً ثم قامت بتوحيد الشمال في لحظة الانتصار على فرنسا.

الجدول (١-١): تطور المونل - المنافس في غزل القطن والحروب الكبرى

1913	1867		1861	1852	1834	الإجمالي لأجل المونل = ١٠٠
64.5	18.0	الحرب الأهلية	72.9	76.6	87.7	بريطانيا العظمى
35.5	19.0		27.1	23.4	12.2	الولايات المتحدة
الحرب الفرنسية الروسية			12.9	19.1	21.9	المنافسون فرنسا
8.6	16.9					
12.6	4.8	الحرب	5.3	8.3	5.5 *	ألمانيا
5.6	3.6	النمساوية البروسية	4.2	5.9	7.0	النمسا - هنغاريا

1836 \*

المصدر: ( 1969, Table 5)calculated from Landes )

منذ القرن التاسع عشر، تم إخراج دورة رأس المال النقدي أيضاً إلى المستوى الدولي. لقد جمع ذلك بريطانيا والولايات المتحدة بشكل بارز في "إوالية تأرجح" أطلسية تناوبت فيها فترات من التراكم الحقيقي الذي يمتص رأس المال، بعد عام ١٨٤٠. منذ عام ١٨٧٠ فصاعداً، أصبحت كندا وأستراليا والأرجنتين أيضاً جزءاً منها، حيث كانت مدينة لندن تقوم بوظيفة المحور (Williamson 1968: 82). فقد وصلت الاستثمارات الأجنبية الفرنسية المراكمة في أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر (١٨٥٠) إلى نصف الرقم البريطاني؛ وفي عام ١٩١٤، عندما كان البريطانيون قد كدسوا رأسمالاتاً يبلغ ٢٠ بليون جنيه استرليني، كانت فرنسا تمثل ما يربو قليلاً على العشر، وتمثل ألمانيا حوالي نصف ذلك (Kenwood and Loughheed 1971: 34). إن ٥٠ بالمئة تقريباً من الاستثمارات البريطانية قد تمت في الولايات المتحدة والمستعمرات الاستيطانية، وقد عقدت المملكة المتحدة والولايات المتحدة في عام ١٩١١ معاهدة التحكيم Arbitration treaty التي تحرم الحرب بينهما، وذلك وسط الكثير من الدعاية "الناطقة بالانكليزية" من قبل سيسيل رودس Cecil Rhodes ومعاونيه، وأندرو كارنيجي Andrew Carnegie قطب صناعة الفولاذ وغيرهم. في العام نفسه وضعت أسس الكومنولث البريطاني في المؤتمر الإمبراطوري (Hall, 1971: 67).

في عصر الصناعات الثقيلة هذا (الذي كان فيه مجمع الفولاذ والسكك الحديدية هو الأهم والأكثر حساسية من الناحية السياسية) انتقلت القوى الكبرى إلى مساعدة رأس المال على فرض الانضباط على

بروليتاريا صناعية هائلة الانتشار. وعندما تآكل التفوق الصناعي والتجاري البريطاني، فإن المصادرة الهوبزية للدائرة الاجتماعية من قبل الدولة، التي ميزت المنافسين الجدد، تحديداً ألمانيا ودرجة أقل النمسا - هنغاريا وروسيا، أثبتت أنها مناسبة بشكل جيد للتعامل مع التحديات التي تواجه طبقاتها الحاكمة. لقد وجدت أيضاً صيغة جاهزة لتعبئة أممها خلف مسعى اللحاق، وذلك في النزعة القومية والحمائية والرفاه، التي أعادت توجيه طموحات الجماهير بشكل فعال من الاشتراكية إلى "مكان تحت الشمس" (cox 1987;157). وفي حين أن الهجمة الاحتكارية - الدولية قد اخترقت أيضاً البلدان الناطقة بالإنكليزية بسبب النزعات البنيوية الموازية (إعادة هيكلة الإنتاج بالإضافة إلى الصراع الإمبريالي المتزايد على مناطق النفوذ الخاضعة للمنافسة)، فإن الموئل، مع ذلك، أعاد تأكيد وحدته. فقط استطاع، بمساعدة من روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي، أن يهزم التحدي الألماني - النمساوي حتى عندما رمت إيطاليا واليابان بثقلهما مع المنافسين في الحرب العالمية الثانية.

يبين الجدول (١ - ٢) اتساع دائرة تداول رأس المال فيما يتعلق بصناعة الفولاذ. لقد أدت الحروب العالمية أيضاً إلى إعادة التوزيع داخل الموئل (الذي اندمجت فيه فرنسا بدون التخلي عن ماضيها الهوبزي). لكن المنافسين الثلاثة الرئيسيين، الذين وصلوا في عام ١٩٣٨ بشق النفس إلى مستوى إنتاج الموئل، كانوا لايزالون يمثلون الثلثين حتى وقت متأخر من عام ١٩٥٧، وذلك طبعاً ضمن تشكيل جيوسياسي متغير تماماً. مع ذلك فإن العرض [الوارد في الجدول] يشدد على تأثير الحرب على معادلة الموئل - المنافس الشاملة.

منذ ذلك الوقت فصاعداً، أصبح تحدي الرأسمالية خارجياً إلى حد بعيد، أي أنه أصبح تنافس "منظومات" systems. ففي الثلاثينيات تجاوز صعود مجمع صناعة السيارات في الولايات المتحدة وإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية والسياسية الاقتصادية باتجاه شكل دولة الرفاه وتدابير الطلب الكينيزي، الطور الاحتكاري الدولي إلى ما أطلق عليها، استناداً إلى اقترانها بالتدويل المجدد لرأس المال، اسم الليبيرالية الاندماجية. إن خطة مارشال<sup>(\*)</sup> Marshal plan بعد عام ١٩٤٥ قد مدّت توليفة الصفقة الجديدة New Deal إلى أوروبا الغربية وأفادت في دعم الإنفاق العسكري في سياق الحرب الباردة. فالاستثمار الأجنبي المباشر نشأ مرة أخرى بشكل غامر من اقتصادات الموئل الرئيسي، الولايات المتحدة (انظر Stopford and Strange 1991: 17, table 1.1). إذا أخذنا صناعة السيارات كمؤشر على هذا التطور، فإن الاتحاد السوفييتي وكتلته لم تتح له حتى الفرصة لأجل اللحاق [بالموئل]، ولم تكن جهوده في هذا القطاع مجارية أبداً للتحدي الذي كان لايزال بمقدوره أن يفرضه في الصناعة الثقيلة (Stopford and strange 1991: 17).

### الجدول ١ - ٢ تطور الموئل المنافس في إنتاج الفولاذ والحروب العالمية

(\*) خطة مارشال: برنامج مساعدات أميركي كبير لمساعدة الاقتصادات الأوروبية على التعافي من آثار الحرب العالمية الثانية اقترحه وزير الخارجية الأميركي جورج مارشال.

+	+		١٩٣٨	١٩٢٥		١٩١٠	١٩٠٠	١٨٨٠	الإجمالي لأجل الموئل = ١٠٠	
٧٤,٥	٧٨,٣		٦٢,٧	٧٥,٥		٧٢,٨	٦١,٣	٤٢,٨	الولايات المتحدة	
١٥,٦	١٤,٤	الحرب العالمية الثانية	٢٣,٥	١٢,٣	الحرب العالمية الأولى	١٧,٨	٢٩,٥	٤٤,٢	بريطانيا العظمى	
٩,٩	٧,٣		١٣,٧	١٢,٢		٩,٤	٩,٣	١٣,٠	(فرنسا)	
١٨,٢	١٠,٥		٥١,٨	١٢,٠		٣٦,٠	٣٨,٢	٢٣,٦	المنافسون ألمانيا / FRG	
٣٤,٧	٢٣,٨		٣٩,٦	٣,١		٩,٧	الحرب الروسية	١٣,٠	٩,٩	روسيا / الإتحاد السوفييتي
٩,٤	٤,٣		١٤,٣ *	٢,٢		-	اليابانية	-	-	اليابان

١٩٣٩ \*

+ الفولاذ زائد الحديد الجاهز.

المصادر: Calculated from Hexner (1943: 324 – 5, appendix VI)

Economic commission for europe (1959: 22, tables 16,17)

كما يبين الجدول (١ - ٣) استطاع إنتاج السيارات أن يغير ما يؤكد عليه الموئل عندما لحقت أوروبا الغربية بمستويات المعيشة الأميركية. لقد تجنبت اليابان، في أعقاب هزيمتها في عام ١٩٤٥، كلفة المواجهة السياسية بتبنيها دور المنافس السلمي، بوصفها، كما يسميها كاستلز Castells، "دولة تابعة" للغرب (Castells 1998: 277). لكن الإتحاد السوفييتي، الذي خرج ظافراً، إنما مدمراً، من الحرب العالمية الثانية، كان عليه أن يتحمل الوطأة العظمى لسباق الأسلحة الطويل الأمد. في السنوات الانتقالية الحرجة بعد الحرب، ١٩٥٣ - ١٩٦٥، بلغ الإنفاق الدفاعي للإتحاد السوفييتي ثلاثة أضعاف المعدل الوسطي لأوروبا الغربية وعشرة أضعاف إنفاق اليابان (Maddison 1971: 137).

الجدول ١-٣ تطور الموئل - المنافس في إنتاج سيارات الركاب ١٩٦٠ - ٨٢

١٩٨٢	١٩٦٠	الاجمالي لأجل الموئل = ١٠٠
٣١,٣	٥٤,٤	الولايات المتحدة
٥,١	٢,٦	كندا
٦١,٣	٤٢,٠	الجماعة الاقتصادية الأوروبية (بما فيها انكلترا)

أوستراليا	١,٠	٢,٣
<b>المنافسون</b>		
اليابان	١,٣	٤٣,٣
الاتحاد السوفييتي	١,١	٨,٣
البرازيل	٠,٣	٣,٠

المصدر: (Dicken (1986: 283, table 9.1).

عندما تركت ثورة الالكترونيات الدقيقة أثرها على التطور الرأسمالي، خسرت الكتلة السوفييتية المنافسة تماماً أمام الحلقة التالية من المنافسين المكونة من دول تابعة مثل تايوان وكوريا الجنوبية، وكبار المنتجين الأميركيين اللاتينيين. فقد هبطت حصتها من صادرات الدول خارج منظمة OECD<sup>(\*)</sup> من الآليات ومعدات النقل إلى دول منظمة OECD، في عام ١٩٧٣، إلى ٤,٦ بالمئة في عام ١٩٨٧ (Van zon 1994: 38). لكن الموقف المنافس [الذي تمتع به] الاتحاد السوفييتي تم اختزاله عندئذ بشكل شبه كامل إلى البعد العسكري - الدبلوماسي إلى أن استسلم وانهار في عام ١٩٩١. على كل، حتى لو لم تكن الدول المنافسة المتعاقبة قادرة تاريخياً على اللحاق بالموئل في مجال الصناعات الرائدة، إلا أن تصنيعها قد تواصل في القطاعات الأقدم عهداً. هكذا ففي المنسوجات حسنت دول الموئل نفسها حتى التسعينيات في كارتل يدعى اتفاقية الألياف المتعددة Multi-Fibre Agreement قبل أن تتحكم الشركات الكبيرة العاملة في السوق العالمية المحررة بهذه الصناعة بشكل فعلي (Underhill 1998: 200). في هذا الإطار الجديد، بل الحديث جداً، سوف تتنافس الدول الآسيوية التابعة مع شركات الموئل في إنتاج النسيج ذي رأس المال المكثف، في حين أن صناعات الأقمشة لدى "العمالة الناشئين كالصين والهند سوف تبلي بلاءً حسناً، خصوصاً إذا توسعت أسواقها المحلية في الوقت نفسه مع تحسن آفاق التصدير بإلغاء حصص MFA<sup>(\*)</sup>" (Under hill 1998: 257). بعبارة أخرى، إن صناعة النسيج الرأسمالية في طريقها إلى أن تصبح عالمية بعد منتهي عام من الثورة الصناعية في انكلترا، إنما بعد أن أصبح رأس المال الكبير من دول الموئل قادراً على تولي السيطرة على السوق العالمية من الكارتل السابق.

(\*) منظمة OECD: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة دولية أنشئت لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تشجع النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار المالي. تضم في عضويتها معظم الدول الأوروبية ومن خارج أوروبا: أستراليا، كندا، اليابان، نيوزيلندا، تركيا والولايات المتحدة، وفي عام ١٩٩٣ انضمت إليها المكسيك وفي عام ١٩٩٥ انضمت جمهورية التشيك.

(\*) اتفاقية الألياف المتعددة (MFA) اتفاقية دولية بدأ بها عام ١٩٧٣ وجددت عدة مرات، بين البلدان المصدرة والمستوردة للمنسوجات والأقمشة هذه الاتفاقية قيدت صادرات هذه المنتجات من البلدان الأقل تطوراً إلى البلدان الصناعية.... (المترجم)

استمرت الصناعات الأساسية للجيل الثاني، أيضاً، في النمو على الصعيد العالمي على الرغم من عدم قدرة الدول المنافسة على اللحاق بالتطور الرأسمالي الموهلي في القطاعات الأحدث عهداً. إذا أخذنا مثال الفولاذ، فقد أصبحت الصين في عام ١٩٩٧ المنتج الأكبر في العالم بإنتاج سنوي يبلغ 107.6 مليون طن أيضاً، أي قبل اليابان تماماً. وهذا الإنتاج كما، يقدمه الجدول ١ - ٢، سوف يربو إلى 52.1 بالمئة من إنتاج الموهل (الولايات المتحدة زائد منتجي الاتحاد الأوروبي الأربعة الكبار). ولا تزال روسيا تمثل ٢٢,٤ بالمئة، واورانيا ١١,٩ بالمئة، والهند أقل من ذلك بقليل. بالطبع، إن المنتجين الآسيويين التابعين، واليابان (كالصين، حوالي ٥٠ بالمئة)، وكوريا الجنوبية (٢٠,٦ بالمئة)، وهلم جرا..... يشكلون فئة بحد ذاتها (١). لذلك لا يزال بإمكان المرء أن يجادل بأن النظام الإنتاجي لرأس المال سيحول، في المدى الطويل جداً، كافة دول العالم إلى مكونات منظومة صناعية عالمية. على كل، يجب أن نتذكر هنا أن نظام رأس المال، بالتوازي مع الانتقال إلى الاستهلاك الشديد الذي يولده النوع الأتمتي automotive من التصنيع، يدخل في إطار إعادة الإنتاج أيضاً، جامعاً معاً سيرورات التطور الرأسمالي السابقة كلها.

### **شبح أزمة الاستنزاف the spectre of a crisis of exhaustion**

يُعنى الطور الثالث في فرض ضبط رأس المال، كما أشرنا، بإطار إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية في مجملها. ثمة كيفية تتزامن مع هذا الشكل من النظام الرأسمالي لأنها تؤثر، من بين أشياء أخرى، على الغلاف الحيوي للكوكب بغض النظر عن الطور الخاص من فرض الضبط الرأسمالي السائد محلياً.

الآن، لا ينبغي تصور موارد العالم والقدرات البشرية بوصفها مخزوناً ثابتاً من الأشياء، كما دأب تقرير "الحدود (المفروضة) على النمو" الشهير على فعله (انظر 1999 Houweling)، بل بوصفها بنية تحتية يتعين حشدتها كقوى إنتاجية لأجل الاستغلال الرأسمالي. إن رأس المال هو الذي يعرف القوى الإنتاجية في وحدتها الجدلية مع علاقات إنتاج محددة (Palloix 1995: 27). مع تعمق النظام الرأسمالي ليضم الأسس الطبيعية لوجود البشرية والجوانب الأكثر حميمية من الحياة الاجتماعية (في الواقع: الجوانب التكاثرية) يتم الإضرار بقدرة الغلاف الحيوي والحياة اليومية على تجديد نفسيهما وفقاً لمتطلباتهما وإيقاعاتهما. لقد كان هذا هو العائق أمام اقتصاد السوق الذي سُلط بولانيي الضوء عليه. (Polanyi 1957).

يصبح استنزاف قدرة المجتمع والطبيعة على دعم النظام الرأسمالي في هذا المنظور هو المعنى الموحد "للأزمة" الذي يشمل كل أنواع الاختلالات والتفاوتات الاقتصادية الداخلية بالإضافة إلى تدمير النسيج الاجتماعي والغلاف الحيوي. من هنا فإنه يتعارض مع السيرورة الخطية للتصنيع الإنتاجي لرأس المال ويقوضها. كما جادل راينر فنك Rainer Funke، في مقالة نشرت بعد وفاته في عام ١٩٧٨، فإن نمط الإنتاج الرأسمالي لا يزال يتطور من حيث التسليع، لكن لحظة الأزمة تصبح جلية فيما يسميه "العجز المتفاقم للرأسمالية" عن التحول إلى "قاعدة بنيوية راسخة" (Funke 1978: 227-8).

إن أطروحتي هي أن أزمة الاستنزاف تهدد مجتمعاً عالمياً يوحد النظام الرأسمالي. تلك هي مشكلة "Y2K" (\*) التي يواجهها العالم في الواقع. هذه الأزمة يمكن تعريفها كما يلي:

أولاً، أزمة استنزاف الغلاف الحيوي سوف تشمل بشكل مباشر السيورورات المستمرة للتراكم الأصلي - التمدن في أفقر أجزاء العالم.

ثانياً، ستحصل أزمة لتدويل رأس المال، الذي يتميز بتراجع عن الجمعية الدولية للعمل إلى دورات مفككة لرأس المال النقدي ذي الميل المضاربي القوي، مايقوض الطاقة الإنتاجية للعالم. أخيراً، ستأتي أزمة التوسع الجيوسياسي للموئل اللوكي - ما يستتبع ضمور المجتمع المدني العابر للقوميات والارتداد إلى الامبريالية المولعة بالحروب.

في تلك الأجزاء من العالم حيث لايزال التراكم الأصلي مستمراً وحيث يشكل الشكل الأبرز محلياً لفرض ضبط رأس المال، فإن أزمة الاستنزاف تزيد شبح "الكوارث الكبرى" كنتيجة لنفاذ رأس المال إلى دائرة إعادة الإنتاج في مجملها. يحذر الاتحاد الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر في آخر تقرير لهما من مستقبل ما يطلق عليه اسم "التفاعلات السلسلية للدمار". فمن المدن الخمسين الأسرع نمواً في العالم، هناك ٤٠ مدينة تقع في مناطق الزلازل، في حين أن نصف سكان العالم يعيشون في مناطق ساحلية معرضة غالباً لارتفاع مناسيب البحار وللأعاصير. إن معظمها يقع في مناطق التراكم الأصلي.

من الواضح أنه لا يمكن لحالة الموئل أن تستثني أي جزء من العالم من أزمة الاستنزاف هذه، رغم أن بعض البلدان يمتلك بالطبع موجودات (أصول) تدعم قدرتها النسبية على البقاء. في عام ١٩٩٥ قام البنك الدولي بمحاولة لإعادة حساب ثروة العالم لكل بلد، ليس بالنظر إلى الموجودات الاقتصادية التقليدية فقط، بل أيضاً بالرجوع إلى "رأسماله الاجتماعي" وموجوداته البشرية المرتبطة به، وإلى كمية ونوعية موارده الطبيعية؛ يمكن الحصول من الجدول ١ - ٤ على مؤشر على قدرة العالم على البقاء اليوم. إحدى الإشارات على الموارد الهائلة التي يديرها الموئل اللوكي حتى في هذا التداول، الذي تضاف فيه القدرة التكاثرية إلى القدرة الإنتاجية، هي أن دولتين من دول المستوطنين الانكليز تقعان على رأس القائمة.

في بُعد dimension المراحل المتعاقبة لتدويل رأس المال، أو حركة السوق العالمية، تتجلى الأزمة في التراجع عن الاقتصاد العالمي الإنتاجي الناشئ إلى المضاربة المالية. ففي السبعينيات، تداخلت سيورورات التدويل الهروبية للإنتاج من الموئل مع استراتيجيات التصنيع القومي لطيف من الدول المنافسة الجديدة، الخصمة والتابعة على حد سواء. إن تسمية ذلك "بالتقسيم العالمي الجديد للعمل" هي طريقة منمقة إلى حد ما لتحليل وضع متناقض وعلى درجة عالية من الحراكية (الديناميكية) سرعان ماغطت عليه

---

(\*) Y2k (أزمة العام ٢٠٠٠): هي حالة الاضطراب والقلق التي أصابت العالم في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ بسبب المخاوف من النتائج المترتبة على الأتمتة القائمة على الكومبيوترات المبرمجة على التاريخ ١٩٠٠ وما سيحصل لدى الانتقال إلى التاريخ ٢٠٠٠ . (المترجم)

الاستراتيجيات الاقتصادية الليبرالية الجديدة للطبقة الحاكمة الأطلسية والجملة الجديدة التي قابلت بها التحدي. في أفضل الأحوال، كان المفهوم ينطبق على التدويل المتأخر للإنتاج [انطلاقاً] من البلدان الأوروبية القارية الكبرى ويمتلك قليلاً من قابلية التطبيق في أمكنة أخرى ( Ruigrok and Van Tudler 1995: 129).

**الجدول (١ - ٤): أغنى عشرة بلدان وفقاً لآخر قياس للبنك الدولي (بالدولار الأميركي لكل فرد):**

مصادر الثروة (% من الإجمالي)					
رأس المال الطبيعي	الموجودات المنتجة	الموارد البشرية	الثروة المقدرة Est. Wealth		
71	7	21	835000	أستراليا	1
69	9	22	704000	كندا	2
4	12	83	658000	اللوكسمبورغ	٣
3	19	78	647000	سويسرا	4
2	18	81	585000	اليابان	5
29	16	56	496000	السويد	6
61	16	23	486000	إيسلندا	7
39	11	51	473000	قطر	8
21	14	65	471000	الإمارات العربية المتحدة	9
7	17	76	463000	الدانمارك	10

**المصدر:** البنك الدولي، كما ورد في الفاياننشال تايمز ١٨ أيلول ١٩٩٥.

مع ذلك فإن استراتيجية العالم الثالث لأجل نظام اقتصادي عالمي جديد NIEO<sup>(\*)</sup> (في حين تفشل بالشكل نفسه في تقدير الطبيعة الحركية واتجاه السيرورات المشمولة) إنما كانت محاولة لتحويل التقسيم الزائل للعمل إلى جمعية Vergesellschaftung واعية، حقيقية، أي فرض توحيد معياري ودرجة من التخطيط عليه، ينفذ على مراحل من خلال منظومة الأمم المتحدة. مما لا يثير المفاجأة أن مشروع NIEO هذا قد تم تلقفه بشكل إيجابي لدى

(\*) الأحرف الأولى من العبارة الانكليزية New International Economic Order

العنصر الكادري في المونل (Van der pijl 1998: 156 - 8). من الناحية المادية، فقد يسّر اقتصاداً إنتاجياً عالمياً تكون فيه نزعات العولمة في إنتاج النسيج والفولاذ، المشار إليهما سابقاً، متضمنة في نظام سياسي ذي شيء من الإنصاف بدلاً من أن تكون متضمنة في سياق ملبرل (محرراً) في ظل منظمة التجارة العالمية (التي لاتزال الصين، بالمناسبة، يتعين عليها أن تحظى بعضويتها). إن السياسة التي باشرتها الولايات المتحدة لكبح عجلة تصنيع العالم الثالث والكتلة السوفييتية الممول بالتسليف Credit-financed قد فرضت انضباطاً مالياً جذرياً على المنافسين عن طريق التخفيض المفاجئ والجذري لتضخم الدولار، مع التعاقد في الوقت نفسه مع أسواق تصدير مأمولة في المونل. هذه الاستراتيجية ثبت نجاحها (بالتأكيد، على المدى الطويل) في خلق تصنيع الدول المنافسة. كما فرضت أيضاً نظاماً من العقلانية الميكرو اقتصادية على السياسة، يُخضع السياسات الديمقراطية المولدة داخلياً لما يسميه جيل Gill الدستور الجديد لرأس المال العالمي ومؤسسته (Gill 1995).

إن معدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة التي كانت نتيجة للتدخل النقدي قد استتبعت إعادة توزيع شاملة للأرباح والثروة من المشروع الإنتاجي إلى المؤسسات المالية، محركة دورة عالمية هائلة لرأس المال النقدي. قبلئذ، في عام ١٩٩٠، ارتفعت التعاملات بالسندات المالية الأميركية مع الأجانب، التي كانت لاتزال تبلغ ٩ بالمائة من الناتج المحلي القائم (GDP) في عام ١٩٨٠، إلى ٩٣ بالمائة؛ أما الرقم المكافئ لليابان فقد ارتفع من ٧ إلى ١٩ بالمائة. في العقد نفسه، ارتفع رأس مال الإقراض المصرفي من ٤ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة من الناتج المحلي القائم لدول OECD مجتمعة. استمرت أسواق المشتقات المالية بالنمو في التسعينات. تضاعفت المدفوعات الآجلة والخيارات على معدلات الفائدة ومؤثرات سوق العملات والأسهم مجتمعة بمقدار ثلاثة أضعاف منذ ١٩٩٢ إلى 12.2 تريليون دولاراً أميركياً (مستحق الدفع) غير مدفوع في عام ١٩٩٧؛ أما مقايضات معدل الفائدة وخيارات الدفع ومقايضات العملات مجتمعة فقد زادت من 5.3 إلى 28.7 تريليون دولار في الفترة نفسها (٣). كما وثقت في مكان آخر، فإن توزيع الربح في الاقتصادات الرأسمالية الرئيسية صار يميل بشكل كثيف نحو رأس المال النقدي (Van der pijl 1980; 60).

إن النزح drainage الذي تمارسه هذه الاستراتيجيات الربحية للإنتاجية على ثروة المجتمع قد أدى إلى إثراء الأغنياء والتبئيس (الإغراق في البؤس) النسبي للغالبية الواسعة من سكان العالم. يبين الجدول ١ - ٥ حصص الأجزاء الخمسة من الدخل العالمي على مدى أربع سنوات. كما يُستشف من هذا الجدول، أصبح الاستقطاب واضحاً بشكل فعلي في عام ١٩٨٠ وما بعد، مستتباً من جملة النتائج الأخرى انتصاف حصة ٢٠ بالمائة الثانية في عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٦٥.

فسر ماركس نمو الأشكال المالية للإثراء بأنه "لحظة تحول" حرجة في التطور التاريخي الحقيقي لرأس المال (Capital vol III, Marx). برأيه، إن انفجار المال المضبوط سوف يستدعي، عند نقطة معينة، تنظيم الدولة لكي يحمي إعادة الإنتاج المادي للمجتمع. سيكون حرجاً إذا تراقق بسيرورة تحويلية ثنائية، هي تبلور العامل الجماعي وقدرته على تنظيم الإنتاج بدون تدخل رأسمالي. في هذه اللحظة الأخيرة رأى الجانب البناء من التحول نحو "نمط مترابط من الإنتاج" (Marx, 1965; 454-6). هنا يمكن للمرء أن يرى كيف أن التوتر الداخلي في

التطور الرأسمالي بين التسليع والجمعة أو Vergessellschaftung، يصل في النهاية إلى مرحلة لا يعود فيها بالإمكان التوفيق بينهما.

الجدول (١ - ٥) حصص الدخل العالمي ١٩٦٣ - ١٩٩٠  
(بالمئة من الدخل الإجمالي العالمي)

1990	1980	1970	1965	العالم الفئة
83.4	75.5	70.0	69.5	أغنى 20%
11.3	18.3	21.3	21.2	ثاني 20%
2.1	3.5	3.9	2.4	ثالث 20%
1.8	2.2	2.9	2.9	رابع 20%
1.4	1.7	2.2	2.3	أفقر 20%

المصدر: مقتبس عن سويزي (1998: 12) Sweezy

ينبغي تصور العامل الجماعي بوصفه وحدة الكادرات [الأطر] والشغيلة، المصاغة في سيرورة ديموقراطية من التعبئة الجماهيرية والمناظرات. يعتمد التغيير الاجتماعي الأساسي على قدرة العناصر الأكثر تقدماً من هذه الفئات الاجتماعية على تجاوز هذه الاعتبارات القصيرة المدى ذات الطبيعة المالية أو الطبقة والتوحد في مسعى لإنقاذ سلامة الحياة الاجتماعية والوجود الكوكبي، ولتحقيق هذه الغاية يقوم بكبح نظام رأس المال.

يقودني هذا إلى المظهر الثالث من أزمة الاستنزاف الوشيك التي يسببها النظام الشامل لرأس المال [المفروض] على المجتمع والطبيعة - تدمير قدرة المونل اللوكي على النمو بشكل حقيقي إلى نسب عالمية. تصور لوك أن الدولة تخدم مجتمعاً مدنياً ذاتي التنظيم بشكل جوهرى بدعم البنى لأجل تشكيل الجمعيات الخاصة في ظل القانون. ازدهر المشروع الخاص في ظل هذا الشكل الخاص للدولة - المجتمع، لكنه تطور في هذه الأثناء إلى نظام غير صالح للبقاء على الكوكب يقوض أيضاً المجتمع المدني ذاته. بالفعل إن تدمير قدرة الغلاف الحيوي على دعم الحياة، الناجم عن التلوث والتغير المناخي والاستنزاف المباشر (الإمدادات الماء العذب وسلالات الأسماك والفلزات، وهلم جرا.....) يقترن بشكل متزايد بالمطالب المنهكة المفروضة على المجتمع في القطاع الإنتاجي. إن تقنيات وايدولوجيات الإدارة، مثل حلقات الجودة وتحديد نقاط العلام تميل إلى تكثيف العمل إلى مستويات لا تقدر على الاستمرار، في حين أن استراتيجيات التراكم الموجهة نحو وقت الفراغ والشفاء تنتشر الضغوط في عمق الحياة اليومية (Van der pijil 1998: 45).

إن اتحاد الإزالة الليبرالية الجديدة لشرعية الدولة وتخليها الفعلي عن مهامها في إطار الحماية الاجتماعية، مع استنزاف الإطار المدني، ينتج أشكالاً خاصة من انحطاط الحياة العامة. في مقالة حديثة، أشار روبرت كوكس إلى أن تراجع الدولة وتخلف المجتمع المدني (الذي يعتبر مجالاً لتشكيل الجمعيات الخاصة وأرضية لتطور الديمقراطية) يجتذبان قوى الخراب، التي يناقشها تحت عنوانين: الشعبوية الإقصائية (الاستبعادية) والعالم الخفي. فالشعبوية الإقصائية Exclusionary Populism تحشد الاستياء من بعض مظاهر العولمة الليبرالية الجديدة خلف البرامج الزينوفوبية (المعادية للأجانب) أو العنصرية أو الأصولية الدينية. أما العالم الخفي فيشمل الخدمات الاستخباراتية، والجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، وتجارة السلاح، ومصارف تبييض الأموال، والجماعات السرية (Cox 1999: 414). هذان العالمان يتداخلان بالطبع، لكن هكذا تفعل القوى اللاقانونية واللاديموقراطية المزعومة داخل الدول - بما في ذلك دول الممثل المتطورة.

في ضوء ذلك سأفسر أيضاً الحملة العقابية للنااتو ضد الزمكي - يوغوسلافيا في ربيع ١٩٩٩. فقد أطلقت هذه الحرب عندما وقعت مناطق أساسية من العالم، الذي يعد عالماً واحداً في ظل رأس المال، في أزمة، وهذه المناطق هي روسيا ودول شرق آسيا التابعة، والبرازيل وفنزويلا. في هذا الوقت ارتد توسع الممثل إلى امبريالية عديمة الرحمة: ففي حين بدأ توسع النااتو إلى وسط أوروبا استجابة لطموحات النخب الحاكمة المحلية - وهي ظاهرة نموذجية لتوسع الممثل حتى ذلك الوقت (Holman 1998)، فإن الاندفاع العنيف إلى البلقان كنتيجة لانهايار يوغوسلافيا يفتقر بشكل واضح إلى هذا المكون الطبقي العابر للقوميات. بالأحرى، يبدو أن هذا الاندفاع تحته الحاجة إلى تخويف روسيا (حيث الخصخصة الإجرامية وانهايار الدولة يدمران أسس الحياة الاجتماعية المنظمة، مع أن ذلك البلد لا يزال يتطلب موارد هائلة لأجل التحدي المتجدد للممثل) بالإضافة إلى الصين (المنافس الصاعد). إن الشهية الأميركية والبريطانية إلى موارد المواد الخام لمنطقة بحر قزوين من الصعب إخفاؤها أيضاً (٤).

إن شبح الكوارث الكبرى في مناطق التراكم الأصلي، انتكاس تدويل رأس المال إلى الحركات المضاربية للودائع المصرفية عبر العالم التي تضر بالإنتاج وتدفع قارات بأكملها إلى شفير الهاوية اقتصادياً؛ الانزلاق إلى الحرب العقابية - كل هذه مجتمعة تجعل أفق التطور الرأسمالي شديد القتامة. بالطبع، لقد دقت ساعة النهاية للرأسمالية في كثير من الأحيان بحيث أن قلة من الناس سوف تخاطر بوضع سمعتها على المحك مرة أخرى. مع ذلك، إذا نظر المرء إلى أطوار التطور الرأسمالي في المنظور التاريخي للأطوار، فإن الحاجة إلى التنظير لتجاوزه ربما تكون أكثر إلحاحاً من ذي قبل.

\* \* \*

## هوامش:

- (١) إحصاءات الحديد والفولاذ OECD وردت في مجلة: Financial times 23 october 1998
- (٢) انظر شنايدر (١٩٨٩: الفصل ٦) حول تأثير ظاهرة البيوت الزجاجية. Financial times 25 June 1999
- (٣) انظر: الايكونوميست The Economist، مسح الاقتصاد العالمي، ١٩ أيلول ١٩٩٢. Financial times 17 July 1998
- (٤) في قمة الناتو المنعقدة بواشنطن في نيسان ١٩٩٩، مع اندلاع الحرب في يوغوسلافيا المصغرة، رعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتركيا تشكيل GUUAM، وهو تحالف سياسي اقتصادي يضم جيورجيا وأوكرانيا، وأوزبكستان وأذربيجان ومولدوفا. انظر تقرير رويترز ٤ أيار ١٩٩٩، [www.rusia.today.com](http://www.rusia.today.com) و (١٩٩٩).  
.Amineh

\* \* \*

## الفصل الثاني

### سعود ما بعد الفوردية ونحوسها

بقلم: آلان ليبيتز

في أوقات الأزمة ثمة نزوع إلى إضفاء صفة المثالية على النظام الاجتماعي الأقل بوصفه فردوساً مفقوداً. هذا هو الحال، الآن، مع الفوردية " Fordism "، نموذج التطور الذي ميّز العصر الذهبي بعد الحرب في الغرب، والذي تمت محاكاته جزئياً في نماذج "بديل الاستيراد" Import – substitution في العالم الثالث. إن منطق الفوردية قد أمّن مستويات معيشة مرتفعة ووفر شعوراً بالأمان للعمال. أحدثت أزمة الفوردية في السبعينات 1970 s فترة من التجريب بنماذج جديدة. من بين هذه النماذج، يبدو أن نموذجاً واحداً بشكل خاص هو السائد بشكل متزايد على الصعيد العالمي، لكنه لا يزال يواجه منافسين خطرين. نظراً لكونه متراسماً حول الإطار الشمال أطلسي، فإنه يُمثل بشكل خاص خير تمثيل، وبالتالي يُدرس جيداً، في الولايات المتحدة. في حين أنه مغر لرأس المال، فإنه ليس مغرباً على الإطلاق للعمال. لكن لا يوجد أي مكان في جينات (مورثات) رأس المال كتب فيه أن ما هو جيد لأجل رأس المال هو جيد أيضاً لأجل العمال، وحتى أقله لأجل الطبيعة.

إن النموذج الجديد للتطور الذي انتصر على جانبي المحيط الأطلسي، والذي ندعوه النموذج " التايلوري الجديد " أو " المرن " أو " الإنتاجي الليبرالي " هو أقل استقراراً بكثير من سالفه. إنه دوري (حلقي) مثل الرأسمالية في القرن التاسع عشر، لكن كونه عابراً للقوميات يجعل هذه الدورات خطيرة بشكل خاص. مع ذلك، فإنه ليس الشكل الممكن الوحيد الذي يخلف الفوردية، حتى ضمن الإطار الرأسمالي. أما النماذج الأخرى فقد تبين أنها أقل ليبرالية (في أوروبا القارية وفي اليابان). إذ إنها تظل تنافسية إلى درجة كبيرة وتحفظ بشكل أفضل مصالح العمال، حتى لو كانت تعاني أيضاً من التقلبات المرتبطة بالصفة العابرة للقوميات.

لقد وصفت تطور الفوردية في أعمال مبكرة: أزمتها ؛ مخاطر استجابات الولايات المتحدة و بريطانيا وفرنسا للأزمة ؛ إضافة إلى تعددية النماذج التي ظهرت عبر العالم (Lipietz 1987 ; 1992b ; 1997b) لذلك سأكون مقتضباً في إعادة رسم خطوط هذه التحليلات، التي سأقدمها بأبسط شكل من خلال التركيز على المسألة الاجتماعية (معتمداً بشكل خاص على السياق الفرنسي) في فترة ما بعد الفوردية، التي تثير قضايا الإقصاء [الاستبعاد] وعدم استقرار مستوى المعيشة والتفاوتات المتزايدة للدخل والموقع الاجتماعي. من المنظور الذي تقدمه هذه العدسة، التي تسلط الضوء على السمات الهامة للمرحلة الانتقالية الراهنة، سنطلق

على النظام الاجتماعي الفوردي اسم: "مجتمع منطاد الهواء الساخن" hot – air balloon society وسنطلق على النظام ما بعد الفوردي الأطلسي (المرن) اسم "مجتمع الساعة الرملية" Hourglass society.

في القسم الأول، سأقدم أسباب أزمة الفوردية والمسارين المختارين لتجاوزها. في القسم الثاني، سأركز على الخصائص المميزة للنموذج المرن: تبعاته الاجتماعية ونظامه الماكرو اقتصادي. أخيراً، سأقدم تقييماً للوضع النسبي للنماذج المختلفة في العالم في نهاية القرن العشرين.

### من مجتمع منطاد الهواء الساخن إلى مجتمع الساعة الرملية:

إن تاريخ الرأسمالية ليس خطياً. إذ يمكن النظر إليه على أنه سلسلة متوالية من نماذج التطور ذات نقاط تفرع ونكوص. لذلك فإن أفول الفوردية قد جلب نموذجاً جديداً من التطور في أعقابها، وصفه راديكاليان أميركيان بأنه "الانعطاف الكبير" ("The great U-turn")

### مجتمع منطاد الهواء الساخن:

كان نموذج التطور الذي نسميه الفوردية يقوم على ثلاثة أعمدة:

(1) تنظيم خاص للعمل (نموذج إرشادي تكنولوجي) - التaylorية Taylorism - سمح بمكاسب سريعة ومستمرة في الإنتاجية منذ بداية القرن فصاعداً. إذ قام على التضاد في مكان العمل بين الذين يفكرون (المهندسين، والمدراء، والتقنيين) والذين ينفذون (العمال اليدويين والأقل مهارة).

(2) منطوق ماكرو - اقتصادي (نظام تراكم) يقوم في هذه الحالة على إعادة التوزيع المنظم لمكاسب الإنتاجية على كل طبقة اجتماعية، وخصوصاً على كل العمال، على شكل زيادة منتظمة في القدرة الشرائية. هذا الطلب عزز التراكم أثناء العصر الذهبي بعد الحرب بخلق سوق متنامية لأجل الإنتاج بالجملة. هذا هو السبب في أننا صرنا نتكلم عن هذا النموذج بأنه الفوردية - وفاءً لهنري فورد، الذي أنتج السيارات بالجملة وشجع أرباب العمل على رفع الأجور ليتم شراء تلك السيارات. هذا النموذج أيضاً يسمى الكينيزية Keynesianism - وفاءً لجون ماينارد كينييز John Maynard Keynes، الذي أثبت دور الطلب الفعلي غير الكافي في أزمة الثلاثينات 1930s.

(3) "تمط من التنظيم" أو حزمة من القواعد الناظمة التي استتبعت، في سياق الفوردية، نظاماً مركزاً وصارماً لإعادة توزيع مكاسب الإنتاجية، تؤمن استقراره شبكة من الصفقات الجماعية، والتشريع الاجتماعي ودولة الرفاه (نظام الأمن الاجتماعي). لهذا السبب نشير في بعض الأحيان إلى الأشكال الأكثر تنظيماً من الفوردية بوصفها "النموذج الاجتماعي - الديمقراطي".

يأخذ نمط توزيع الدخل في ظل الفوردية شكل منطاد هواء ساخن بطين (عظيم البطن) - قلة ثرية، قلة فقيرة وكثرة في الوسط - يرتفع بشكل مستمر وككل واحد. يتم تثبيت هرمية الأجور بشكل صارم عن طريق الاتفاقات الجماعية. فالطبقات الثرية والطبقات الوسطى والطبقات العاملة كلها تكسب بشكل ناجح حرية الوصول إلى نفس البنية من الاستهلاك، التي تزداد وفقاً لمسارات مشابهة تختلف في الزمن. فأسلوب حياة المهندسين يتقدم على أسلوب حياة التقنيين بسنوات قليلة تمثل، بدورها، أسلوب الحياة المستقبلي للعمال

المهرة الذين هم أنفسهم يفتتحون الطريق لأجل العمال نصف المهرة. من أجل تشبيهه مختلف، يمكننا أن نتخيل مجتمعاً على سلم دوار حيث تبقى الأبعاد الاجتماعية هي نفسها، ولكن الجميع يصعدون معاً. أما الوافدون الجدد، كالتازحين من الريف إلى المدينة والمهاجرين، فيقفون على الدرج الأخير.

إن صورة منطاد الهواء الساخن هي، قبل كل شيء، صورة وصفية. لنمثل توزيع الدخل بطريقة عملية أكثر، يمكننا أن نقدم الدخول (المداخل) على محور شاقولي ونضيف إلى كل قطعة من هذا المحور محوراً أفقياً يمثل نسبة السكان الذين يتمتعون بدخل ضمن هذه القطعة. بهذه الطريقة، نحصل على نوع من رأس المغزل، " مغزل " Strobiloide المداخيل (المشتق من كلمة Strobilos أو رأس المغزل باليونانية). يمثل الشكل (2 - 1) مثل هذه الرؤوس المغزلية [ المغازل ] لبلدان مختلفة في تواريخ مختلفة. بما أن الهدف هو تمثيل التفاوتات وليس مستوى الدخل العام لتلك البلدان في زمن مفترض، فإن كل هذه الرؤوس المغزلية لها نفس السطح الذي يمثل مجموع أهل البلد. يرمز إلى مستوى الدخل المتوسط (1) بـ 100، والمستوى نصف المتوسط بـ 50 وهلم جرا. فالمغزل في بلد متطور وفوردي يجب ألا يلامس الأرض: إذ لا أحد تقريباً يبلغ دخله صفراً. مع صعودنا السلم، نجد بعض أرباب الأسر الفقيرة قرب القاع، لكن عندما نتقدم، نصل إلى " البطن " عند المستويات التي يوجد فيها القسم الأكبر من أرباب الأسر. مع ارتفاعنا أكثر، نجد الطبقات الوسطى العليا التي تشكل فئة أصغر. تصبح قمة المغزل أرق، وتستدق بشكل مضطرب عندما تصل حتى الدخول العليا حيث نجد أناساً يقلون شيئاً فشيئاً.

دعونا نتفحص عدداً قليلاً من هذه الرؤوس المغزلية. في الشكل (2 - 1) يمثل الجزء الأيسر نهاية السبعينيات 1970 s. يمكننا أن نرى أن عدد السكان في السويد يتركز حول الوسط، في حين أن هولندا تهبط قليلاً تحته. هذان هما البلدان الذي يمثلان "الديمقراطية الإجتماعية" في فترة ما بعد الحرب. الآن، يمكن تمييز بريطانيا العظمى والولايات المتحدة من هذين النموذجين: إذ نجد أناساً أقل بكثير في الوسط، والأكثر غنى والفقراء، والكثيرين حتى الآن (في الولايات المتحدة) الذين هم فقراء إلى درجة قصوى. هذان البلدان، اللذان ابتكرا بشكل أساسي الفوردية ودولة الرفاه، هما أقل " مساواتية " من البلدان الأوروبية القارية التي طورتها لاحقاً. يمكننا أيضاً أن نتخيل ما هو الشكل الذي يأخذه المغزل في البرازيل أو الهند - نقطة طلاء كبيرة أسفلها مسطح على الأرض - مع 70 بالمئة من السكان الذين ينالون دخلاً ضئيلاً أو لا دخل لهم - 25 بالمئة طبقة وسطى، وبعض الأغنياء جداً. هذا النمط هو أكثر لامساواتية بكثير من البلدان الأكثر غنى.

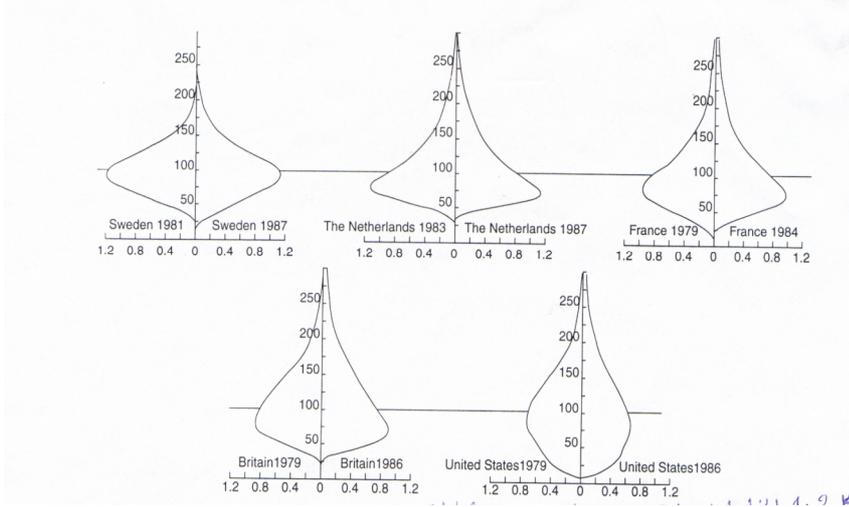
في البلدان الفوردية - أو الديمقراطية الإجتماعية - يكون لمغازل الدخل شكل رأس المغزل. فلماذا إذاً نستعمل صورة منطاد الهواء الساخن؟

أولاً، لأن قمة المغزل الحقيقي تستند على الأرض، فهو ليس تمثيلاً دقيقاً لتوزيع الدخل. بشكل أكثر أهمية، تعيد صورة منطاد الهواء الساخن إلى الذهن " الفيزيولوجيا " Physiology - المنطق الماكرو

اقتصادي الداخلي - المميزة للفوردية. في الحقيقة إن كتلة دخل كسبة الأجور، المتوضعة إلى حد كبير حول الدخل الوسطي، هي التي تمكن مجمل الاقتصاد من النهوض، مثل كتلة الهواء الساخن المحبوس، ضمن منطاد الهواء الساخن، بين المدخنتين المحكمتين للقيمة والقاعدة، التي ترفع الطائرة.

هذا هو، بالفعل، منطق الاستهلاك الجماهيري. كتب كالكسي Kalecki عالم الاقتصاد البولندي الكبير ومن ملجأه اللندني أثناء فترة ما بين الحربين، محدداً الحلقة المفقودة بين كينيز وماركس: " إن كسبة الأجور ينفقون ما يكسبون، والرأسماليون يكسبون ما ينفقون". سوف نراجع الجزء الثاني من هذه الجملة لاحقاً. أما معنى الجزء الأول منها فهو واضح. إن معظم الكسبة - العمال، المستخدمين، وصغار المدراء - ينفقون تقريباً كل ما يكسبونه، أو يدخرون لكي يستهلكوا فيما بعد. إن الجزء من الدخل الموزع في الأجور يُعاد فوراً مقابل البضائع المنتجة، التي تُباع عملياً بشكل مسبق. لقد كانت هذه هي القوة الدافعة للعصر الذهبي للفوردية (1945 - 75): إن النمو الثابت المستقر والمستدام للإنتاج قد جعل ممكناً لأن القدرة الشرائية والرغبة في الشراء كانتا متساويتين تقريباً. مع الاتفاقات الجماعية، والعقود ذات الأمد غير المحدد، وإواليات الزيادة المضطربة للحد الأدنى للأجور، يمكننا أن نكون واثقين من أن " **الطلب الفعلي** " سوف يزداد بشكل متناسب مع المكاسب في الإنتاجية. لذلك فإننا نستثمر بشكل مستمر لنزيد الإنتاج. في حالة النساء الحوامل، والمرضى والمتقاعدين والعاطلين عن العمل، توجد دولة الرفاه لضمان أجر دائم. يكون استهلاك العمال الفورديين ثابتاً ومتمامياً. إن هذا مختلف تماماً بالنسبة للرأسماليين وكسبة الأجور العادية، نظراً لأنهم ينتقلون من الاستهلاك إلى الإدخار بشكل دوري. سنعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

### الشكل (٢ - ١) الخطوط البيانية المغزلية لخمس أمم خلال الثمانينات.



### أزمة الفوردية

تميزت علاقة الأجور الفوردية في معظم الحالات باتحاد المبادئ التaylorية لتنظيم العمل مع الأشكال الصارمة من إضفاء الصفة التعاقدية على الأجور Contractualization الذي آمن نمواً منتظماً في القدرة

الشرائية للعمال (التشريع الاجتماعي، الاتفاقيات الجماعية، دولة الرفاه). هذه التسوية بين رأس المال والعمل دخلت في أزمة من الطرفين في بداية السبعينات. فمن ناحية أولى، إن ما نسميها "عولمة" - التدويل الموسع للأسواق والشبكات الإنتاجية بدون توافق عالمي مقابل لتسويات الأجور - قد جلبت قيوداً تنافسية إلى مركز الحلبة. ومن ناحية أخرى، إن التنظيم التaylorي للعمل قد استفد قدرته على عقلنة (ترشيد) rationalization العمل. من هنا فإن صرامة عقود الأجور ذات الحدين (التنافسية والربحية) صارت تبدو بمثابة عائق.

السبب الأول للأزمة، العولمة، هو الأكثر شهرة. إنها تمثل التفسير الرسمي وتفيد كتبرير لأجل "المخرج الوحيد": تخفيض الأجور. هذا التفسير في الحقيقة مقبول أيضاً من قبل غالبية المناضلين النقابيين، وأنصار البيئة البديلون، ويمكن اعتباره صحيحاً. لكنه لا يروي القصة كاملة. إنه يفسر أزمة تلك القطاعات غير الخاضعة للتنافس الدولي (غالبية النشاط الاقتصادي) لكنه لا يفسر لماذا تكون بلدان مثل ألمانيا واليابان رغم أجورهما الأعلى، أكثر تنافسية من فرنسا؛ ولا يفسر كيف أن "النمو الأربعة" الآسيوية، رغم الأجور المرتفعة، قد نجحت في تخطي بريطانيا حيث الأجور الآن أدنى مما هي في سنغافورة وحتى في كوريا الجنوبية.

السبب الثاني هو أكثر حداقة. إذ يجب فحص إحدى فرضياته المتصلة به بعناية: الفكرة القائلة بأن التغيير التكنولوجي سوف يجعل الإنتاج فعالاً بحيث يؤدي إلى نهاية العمل. يدافع جيريمي ريفكين (1995) Jeremy Rifkin بشكل رائع عن هذه الأطروحة. فوفقاً له، إذا استخدمت الشركات أفضل التقنيات المتوفرة ستكون هناك بالكاد حاجة لأجل اليد العاملة على الإطلاق. في مقابل ريفكين، مع ذلك، يمكن للمرء أن يستذكر أن اللازمة القديمة: "الآلات تقتل الوظائف"، قد بقيت متداولة لقرون حتى الآن؛ إن زيادات الإنتاجية كانت أعلى في ظل الفوردية مما هي عليه اليوم (أعلى منها بمقدار الضعفين في فرنسا: 5.2 بالمئة في العام من 1949 إلى 1974 و 2.6 بالمئة منذ 1974)؛ وأنه، بأي حال، تبقى القضية المركزية هي كم هو من الأفضل أن نعيد توزيع مكاسب الإنتاجية، على شكل زيادات في القوة الشرائية (كما في العهد الفوردي) أو تخفيضات في ساعات العمل. على ذلك، قد يرد المدافعون عن أطروحة ريفكين: "نعم، لكن هذه مستبعدة الآن عن طريق المنافسة الدولية"، ما يعيدنا إلى الاعتراض السابق، أطروحة العولمة.

إن أزمة التنظيم الفوردي للعمل هي في الواقع أكثر تعقيداً. فإذا كانت كل الشركات لا تستخدم أفضل التقنيات المتاحة، فذلك لأن عليها أن تشتريها (تستثمرها) و، لكي تفعل ذلك، عليها أن تزيد أرباحها. لقد كشفت الوقاية من الأعطال في الأجهزة Y 2 K عن استهلاك دين Amortization تجهيزات Hardware وبرمجيات Software الكمبيوتر حتى في الشركات الأكثر هيبةً - هذا في حين تكون مكاسب الإنتاجية المؤمّنة عن طريق التقنيات الفوردية، التي تأتي من آلات هي أكثر كلفة و أتمتة، والمصممة من قبل جموع غفيرة من المهندسين والتقنيين، هذه المكاسب أقل قدرة على تغطية الاستثمارات الضرورية التي جعلتها ممكنة. بعبارة أخرى، إن فعالية رأس المال (قيمة المنتج فوق قيمة التجهيزات) تتناقص بشكل مستمر بـ 43

بالمئة في فرنسا منذ 1965 (الشكل 2 - 2). لشراء تجهيزات جديدة، فإن أول وأقدم استراتيجية لأجل المستثمرين هي بالطبع زيادة حصتهم من الأرباح (المعدل الهامشي) وبالتالي تخفيض نسبة اليد العاملة، إما بجعل الناس يعملون أكثر، أو بدفع أجر أقل لهم أو بكليهما، لكن في كل الأحوال بالتنازل للتسوية الفورية لحقبة ما بعد الحرب.

### مخرجان من الأزمة:

في التفسيرين (العولمة و أزمة التaylorية)، فإن السير نحو الأمام يقتضي دائماً الحل نفسه في البداية: تخفيض الأجور وهذا ما فعله أرباب العمل البريطانيون والأميريكيون والفرنسيون منذ 1978 فصاعداً. منذ النقطة المتدنية لعام 1982، استعاد أرباب العمل الفرنسيون معدل أرباحهم، الذي تضاعف ثلاث مرات في العشر سنوات التالية (الشكل - 2 - 2). إن معدل الربح (الربح على رأس المال المستثمر) ليس أكثر من معدل الهامش (الربح على القيمة المضافة) مضروباً بفعالية رأس المال (القيمة المضافة فوق رأس المال المستثمر). حتى لو كان الثاني يمتلك " نزوعاً إلى الهبوط " (كما قال ماركس)، فإن معدل الربح يمكن إعادة تثبيته عن طريق تقليص أسرع بكثير في النسبة المخصصة للأجور.

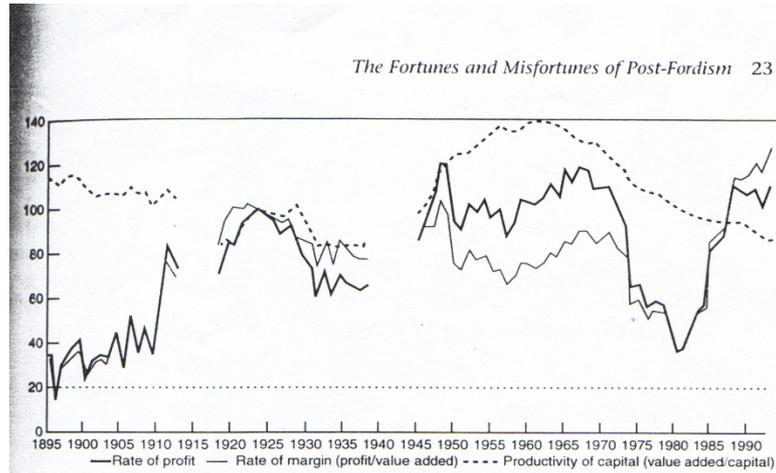


Figure 2.2 The rate of profit and its components: France - base 100 in 1924.

### الشكل (٢ - ٢) معدل الفائدة ومكوناته في فرنسا - الأساس ١٠٠ في عام ١٩٢٤

اليوم في فرنسا، كما في الولايات المتحدة، انتهت الأزمة بالنسبة لرأس المال. إن معدل الربح قد تمت استعادته إلى المستوى الذي كان يتمتع به من الخمسينات إلى السبعينات. فمن الذي دفع مقابل ذلك؟ في جزء كبير، العمال. فهم يستمرون في إنتاج المزيد كل عام. فقد زادت الإنتاجية في فرنسا، رغم الإيقاع الأبطأ، بنسبة 30 بالمئة في 12 عاماً. لكن لم يكن ثمة انخفاض في ساعات العمل السنوية، ولا أية زيادة في الأجور الحقيقية، عن مستويات 1982. إن القسم من الناتج القومي المخصص لكسبة الأجور قد هبط بشكل مثير وكان هذا الهبوط أكثر من أن يُعوض عن النقص في فعالية رأس المال.

في الولايات المتحدة، كان الوضع بالنسبة للعمال أكثر سوءاً حتى. في كل فرع اقتصادي، على كافة مستويات التأهيل لأجل النساء كما لأجل الرجال، زاد طول مدة العمل السنوي بمقدار شهر منذ السبعينات.

كان الأمريكيون يعملون أكثر من الألمان بمقدار 320 ساعة في السنة، ومقابل أجر أدنى (على الأقل حتى منتصف التسعينيات). لقد انخفض الأجر الوسطي بنسبة 10 بالمائة بشكل حقيقي منذ 1973. إن العامل الأمريكي، لكي يحافظ ببساطة على مستويات معيشة 1973 يجب عليه اليوم أن يعمل عملاً إضافياً قدره 245 ساعة في كل سنة (Schor 1991). في بريطانيا، تدنت المعايير المتعلقة بمدة ساعات العمل إلى درجة أن تلك المعايير قد فقدت عملياً كل معنى لها.

في البلدان الأنغلو - ساكسونية، حتى أكثر مما في فرنسا، كان تهديد البطالة وإلغاء التشريع الناظم لشروط العمل أساسيين لممارسة هذا الضغط المتفاقم على العمال. هكذا فإن المخرج الأول من أزمة الفوردية قد استتبع تدمير التسويات الإجتماعية الصارمة: المسار الشهير: الإمران [التطبيع] Flexibilization. هذا النهج اختارته البلدان الأنغلو - ساكسونية وأوروبا الجنوبية وفرنسا: إنها برزلة Brazilianization. تنتج تاييلورية جديدة مؤيدة للمبادئ التاييلورية لتنظيم العمل، معززة بتقانات الكمبيوتر، لكن بدون ميزات الفوردية المقدمة سابقاً إلى العمال. لحسن الحظ إن هذا ليس هو المسار الوحيد المتبقي.

لقد استكشفت الرأسماليات القومية تسوية جديدة تقوم على "تجنيد الموارد البشرية"، أو تجنيد العمال في المعركة التنافسية من أجل الإنتاجية والجودة. هذا المسار يشمل التحفيز النشط للنمو في إنتاجية العمل، بدون الاعتماد بالضرورة على الآلات المعقدة بشكل زائد والمكلفة. إن التسويات الجديدة القائمة على هذه الإستراتيجية يمكن التفاوض عليها على مستوى الشركة (كما في اليابان) أو على مستوى الفرع (كما في ألمانيا، وفي إيطاليا الشمالية وبشكل عام في القوس الألبى)، أو على مستوى مجتمع بأكمله (اسكندينايفيا). هذه التسويات تقتضي دائماً الحفاظ على ثبات معين للمنافع الاجتماعية، في مقابل الإشارك المتفاوض عليه للعمال (Lipietz 1997 b).

إن درس الثمانينات 1980 s، من وجهة نظر الرأسماليين (وجهة نظر التنافسية) هو انتصار النموذج الثاني على الأول. كما في الرأسمالية الأطلسية، فإن معدلات الربح قد تمت استعادتها إلى مستويات مماثلة لتلك المعدلات التي كانت قائمة قبل الأزمة، لكن بوسائل مختلفة كلياً. في البلدان التي لا تزال تستخدم الأساليب الفوردية، والتي تعتمد بشكل قوي على التكنولوجيا لتحسين فعالية اليد العاملة، فإن فعالية رأس المال (القيمة المضافة مقسومة على كلفة رأس المال المستثمر) قد نقصت بشكل مستمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (الشكل 2-2). في النماذج القائمة على الإشارك المتفاوض عليه للعمال، تتم إزالة النقص في فعالية رأس المال، في حين أن ناتج اليد العاملة، المؤهلة بشكل متزايد بالمقارنة مع بلدان أخرى، يباع بأسعار أعلى فأعلى في السوق العالمية. النتيجة: إن ألمانيا واليابان، رغم كونهما تمتلكان أعلى أجور في العالم، قد كدستا بشكل منتظم فائضاً تجارياً مع الولايات المتحدة منذ الثمانينات 1980 s، في حين أن الولايات المتحدة قد سجلت بشكل مستمر عجزاً قدره 7 إلى 20 بليون دولار بالشهر في الفترة نفسها.

إن النموذج الأول لازال بإمكانه أن يعيش في المناطق التaylorية الجديدة ذات المرونة العالية، سواء عن طريق التخصص في الصناعات ذات المهارة المتدنية أو عن طريق تحقيق اختراقات في فروع تستخدم المهندسين بشكل أساسي (هذا هو الحال غالباً في الولايات المتحدة، وليس في بريطانيا). من هنا، فإننا نشهد تقسيماً دولياً جديداً للعمل بين مركز عالي المهارات ذي عقود أجر أعلى و أكثر صرامة، ومحيط مرن بشكل متزايد. هذا التقسيم الدولي الجديد للعمل يتم تنظيمه في أوروبا وفق محور شمال شرق - جنوب غرب يمتد من اسكندنافيا (حيث يزدهر أنصار التقنية العالية مثل نوكيا Nokia) إلى ايرلندا والبرتغال. تقع فرنسا في مكان ما في المنتصف، وهي التي تعاني في وجه المنافسة من البلدان التي تعمل " أفضل منها " (ألمانيا) والبلدان الأخرى التي هي أقل كلفة (اسبانيا).

### مجتمع الساعة الرملية The hourglass society

- من مجال الحلول الممكنة للأزمة، يتضح أن فرنسا اختارت، منذ وقت مبكر يعود إلى السبعينات 1970s، وخصوصاً منذ النصف الثاني للثمانينات، مسار "الإمران Flexibilization". إن الاستراتيجيات السياسية والإيديولوجية والمؤسسية التي بدء بها منذ 1978 فصاعداً في البلدان الانغلو ساكسونية، في أوروبا الجنوبية وفي فرنسا في ظل رئيس الوزراء ريمون بار Raymond Barr - باسم الصراع ضد التضخم لأجل التنافسية، ولأجل استعادة ربحية Profitability الشركات - هذه الاستراتيجيات قد وسمت نهاية الفوردية. في السيرة، فإن نموذجاً جديداً قد حل محله منذ الثمانينات: النموذج " الإنتاجي الليبرالي " القائم على "التaylorية الجديدة"، الذي أعاد بشكل أساسي تشكيل المجتمع على شكل ساعة رملية.

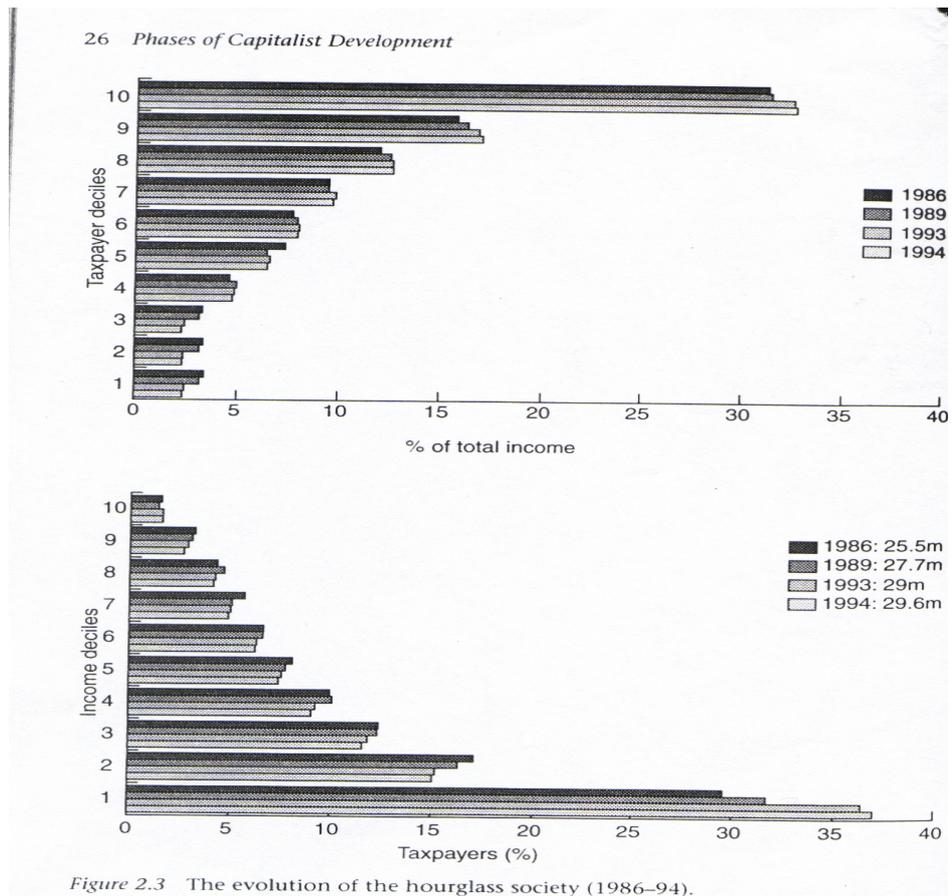
### الإمران Flexibilization و التمزق الاجتماعي:

إن إمران علاقة الأجور، مع التحرر الملحوظ من الروابط الصارمة بالشركة، والتخفيض المضطرب في مجال ضمانات التأمين [ضد] البطالة، قد أضعفت العمال والطبقة الوسطى السفلى عالمياً. كانت النتيجة ازدياداً في الأرباح، خصوصاً الأرباح الموزعة على شكل مكاسب مالية، بالإضافة إلى الأجور العالية لأجل كبار المدراء والمشرفين. هذا بدوره أدى إلى تركيز الدخل في الطبقات التي تدخر (أرباب الصناعة والتجارة والشريحة العليا من كسبة الأجور). إن الرفاعة الاجتماعية تأخذ بالهبوط مرة أخرى عندما ينكمش منطاد الهواء الساخن ويصبح ساعة رملية.

إن صورة الساعة الرملية هي أيضاً وصفية و " فيزيولوجية " (Lipietz 1996). أولاً، ينتقل نمط توزع الدخل من صورة منطاد الهواء الساخن إلى صورة الساعة الرملية (الشكل 2 - 3). إنه ينكمش في الوسط حيث نجد الطبقات الوسطى، ليأخذ شكل ما ندعوه " ثلثاً " المجتمع، مع ثلث وسطي متقلص. في الواقع، كان أول من أفرغ الفوردية بهذا الأسلوب هم البريطانيون والأميريكيون بزعامة مارغريت تاتشر و رونالد ريغان. المشكلة ليست فقط تعايش الأغنياء، والطبقات الوسطى الآخذة بالتقلص والثلث المهمش. بل هي السيرة التي تمزق هذا المجتمع، و تفرغ الوسط وتنزل معظم محتوياته إلى الأسفل، في حين أن قطاعاً صغيراً يتم

سحبه إلى الأعلى: النخبة yuppies الانغلو ساكسون وكل من كانوا، في النصف الثاني من الثمانينات، مستفيدين من La france qui gagne (فرنسا التي تريح) بكلمات لوران فابيوس Laurent Fabius رئيس الوزراء آنذاك).

ينبغي علينا الآن أن ننظر إلى قاع مجتمع الساعة الرملية هذا. إن مغزل الولايات المتحدة يتكلم عن نفسه. مع عدم الاستقرار الاقتصادي المتزايد والشك، فإن الطبقة الدنيا والطبقات الشعبية هي التي تدفع نحو القاع، إلى شروط عدم الاستقرار المعيشي، والبطش الشديد وأحياناً الإقصاء الكامل. إن العامل المهذّب بعدم الاستقرار المعيشي يكون في الوقت نفسه فقيراً ومهدداً، كشرطين منفصلين. بلغة القدرة الشرائية، فإن العمال الفقراء اليوم هم أكثر غنى من عمال كثيرين في عام 1960 لكنهم لا يمتلكون الأمان الوظيفي **Job security**؛ إن الأكثر صعوبة بكثير هو هذه الأيام أن نخطط لأجل المستقبل وأن نربي الأطفال على أمل أنهم سيكونون قابلين للانتقال صعوداً في المجتمع. فالناس في القاع يعتبرون بمثابة أعداء للناس الذين في الوسط، ليس لأنهم يهددونهم فعلاً في سوق العمل، بل لأن هذا القاع يقدم صورة لما يمكن أن يحمله المستقبل لأولئك الذين في الوسط. إنها معاناة الطبقة الوسطى البيضاء الآخذة بالانحدار التي تغذي نار العنصرية اليوم.



الشكل (٢ - ٣) نشوء مجتمع الساعة الرملية ١٩٨٦ - ١٩٩٤.

تفتت الطبقة الكاسبة للأجور The fragmentation of the wage earning

يتحدث الصحفي الإنجليزي ويل هتن (1996) Will Hutton عن مجتمع "30 - 30 - 40" : 30 بالمئة مستبعدين، 30 بالمئة مهنيين، 40 بالمئة مستقرين، وكل شريحة على حده متميزة داخلياً عن طريق الدخل. في فرنسا، لا يمكن لنا أن نجد ذلك بعد، لكننا مع ذلك نشهد تقسيماً للمداخيل إلى أربع فئات:

(1) شريحة عالية التأهيل تستفيد من النمو في الإنتاجية من خلال الأجور المرتفعة: هذه هي البرجوازية الحديثة والبرجوازية الصغيرة، المهندسون والمدراء. في فترات النمو (كالنمو الذي عرفته الولايات المتحدة في الجزء الثاني من الثمانينيات والتسعينيات)؛ إنهم يرون دخلهم يرتفع بشكل ملحوظ، ما يثير قضية كيفية استخدام هذا الدخل، وهو ما سندرسه لاحقاً.

(2) شريحة العمال الدائمين والمهرة نسبياً: إنهم الناجون من علاقة الأجور الفوردية القديمة. هذه العلاقة لا تطبق الآن سوى على المدراء المتوسطين، والتقنيين ورجال الخدمة المدنية المتوسطة المدى (المهن المتوسطة).

(3) شريحة العمال ذوي الأجر المتدني والاستخدام المهدد: رغم أن عقودهم الشكالية قد لا تكون مهددة (المؤقتة، القصيرة الأمد، الدوام الجزئي)، ثمة خوف على نطاق واسع من أن أرباب عملهم يمكن أن ينزلوهم جميعاً إلى مثل هذا الوضع. على كل، في فترات النمو، يُستأجر هؤلاء العمال بالجملة En masse، ما يعطي الانطباع تقريباً بأنه استخدام [تشغيل] كامل. لذلك فإن دخلهم، الذي يشبه كثيراً دخل أولئك الذين في الفئة الثانية، يمكن أن يزداد، لكن بأقل كثيراً من دخل أولئك الذين في الفئة الأولى. هذا الاستقرار للأجور يمنع " فترات الازدهار " الاقتصادية من أن تصبح تضخمية.

(4) شريحة أخيرة من الناس المستبعدين بشكل دائم من الاستخدام.

إن بروز قطاع " غير قابل للاستخدام " بشكل دائم (الكلمة المستخدمة هي Atrocious)، المستبعدون، هو شيء جديد في صميم المجتمعات الرأسمالية. هذه الفئة لم تعد " جيشاً احتياطياً "، بل كتلة سكانية لم تعد تحتاجها الرأسمالية، ولا حتى لتأديب العمال المثبتين بتهديدهم بالتسريح. هذا الاستبعاد الدائم ينتج عن سمتين من سمات مجتمعات الساعة الرملية.

### آلة الاستبعاد The Machine of exclusion :

أولاً، إن رأس المال لم يعد يتجه إلى استئجار كل " البروليتاريا " بل ما يحتاج منها فقط، وفقاً للآلات التي يمتلكها والأسواق التي يتصورها. على كل، إن المكننة mechanization تقلل الطلب على اليد العاملة في اقتصاد يكون فيه النمو غير كافٍ ولا يختصر فيه زمن العمل. هذا الوضع، حيث لا تعود كتلة من العمال في الاحتياط، بل هي عديمة الفائدة بشكل دائم بالنسبة إلى رأس المال، هو وضع تقليدي في البلدان المتخلفة (نسميه وضعاً لويسياً) (2) Lewisian. أما في البلدان "التايلورية الجديدة"، التي هي أكثر تطوراً، فلا توجد ببساطة أية حاجة إلى اليد العاملة المتدنية المهارة. فالبلدان التايلورية الجديدة، (الولايات المتحدة، بريطانيا العظمى، فرنسا) المضغوطة على جبهتين في المنافسة الدولية، من قبل بلدان تسعى إلى " حشد مواردها البشرية

" (على سبيل المثال، ألمانيا، اليابان) ومن قبل الاقتصادات المصنّعة حيث تكاليف اليد العاملة عديمة المهارة أقل بكثير، يمكنها أن تأمل فقط أن تحتفظ بالوظائف المؤهلة في التنظيم التaylorي للعمل، وتعيد نقل وظائف أخرى إلى العالم الثالث - أو تصبح هي نفسها بلداناً عالمثالثية. هذه البرزلة Brazilianization هي نزعة قائمة قبلئذ تماماً، لكننا لا نزال بعيدين عن تحقيقها الكامل (3)!

إن محاولة تكييف الأجور مع المنافسة الإيرلندية والإسبانية ومن ثم البرازيلية يعني، بالنسبة إلى بلد مثل فرنسا، الاستسلام إلى الانجراف إلى مستوى العالم الثالث. في الولايات المتحدة فإن الوضع "لويسي" للغاية بحيث أن المستبعدين يكونون محرومين من منزلة مواطنيتهم وحتى من حقوقهم الإنسانية الأساسية. فقد دعم الرئيس بيل كلينتون حتى في الآونة الأخيرة قانوناً جمهورياً يحرم النساء الشابات العازبات (معظمهن أفرو - أمريكيات) من المخصصات (العلاوات) الأسرية إذا تركن دراستهن. في العصور القديمة الرومانية، كانت " البروليتاريا " تشكل الطبقة الدنيا، المفيدة للمدينة فقط بسبب ذريتها (Proles): أي، لأجل إنتاج الأطفال. يبدو أن كلينتون والكونغرس الجمهوري يستبعدان الأفرو - أمريكيات إلى مثل هذا الحد بحيث أن الولايات المتحدة ليست بحاجة حتى لأطفالهن. إن أفضل ما يمكن لهذه "الطبقة التحتية" أن تفعله هو أن تتلاشى مع ذريتها عديمة الفائدة. في هذه الحالة، لا يمكننا أن نتكلم ببساطة عن الاستبعاد، بل عن الطرد. **فالتبقة التحتية** underclass تُطرد من الجنس البشري، محرومة من الحقوق الفردية. دعونا نتذكر أن رعاية الأطفال والحق في إنشاء أسرة (سواء كانت أحادية الوالدين أم خلافة) ليست حقوقاً مرتبطة بالمواطنة، بل بالوجود البشري كما يعرفها الميثاق العالمي للأمم المتحدة. هذه [ الحقوق ] لا تُمنح لساكني بلد لأنهم ينتمون إلى أمة، بل يدين المجتمع لهم بها لأنهم بشر. هذه السيورة للطرد، السمة المتطرفة لمجتمع الساعة الرملية، ترتبط بشكل دائم تقريباً بالعنصرية، المتجذرة في الاختلافات الإثنية والتي تشكل الفقراء بوصفهم عرقاً منفصلاً.

في فرنسا، إن هؤلاء الأفراد المستبعدين هم، في معظمهم مهاجرون وشباب من أصل أجنبي. في القرن المنصرم كانوا كثيرين جداً في فرنسا، البلد الذي فقد أعداداً هائلة من الرجال في الحروب العالمية فكان بحاجة للأطفال حتى عام 1945. لقد دفع النجاح الاقتصادي الباهر للفوردية فرنسا إلى البحث عن الأيدي العاملة عبر أوروبا وآسيا، رغم النزوح الريفي نحو المدن وعودة الفرنسيين إلى وطنهم من الجزائر. في عام 1965، بلغت الهجرة الذروة السابقة التي بلغت في عام 1930، وكان المهاجرون يشكلون نسبة 7.4 بالمئة من عدد السكان في عام 1975. لكن مع أزمة الفوردية انقطع تدفق المهاجرين، إلا في حالات الالتئام العائلي؛ وبدأت سيورة الاستبعاد. إذا كان الملونون هم أول المستهدفين بوصفهم " زائدين عن العدد المطلوب"، فإن التهديد في الحقيقة يلوح لكل الفقراء: شباب الشارع، المشردين، كل الذين يغيظ مظهرهم الجسدي المشمولين (Included). لذلك فإن صورة الساعة الرملية تبقى ناقصة، لأن حبيبات الرمل في أسفل الساعة الرملية تبقى بداخلها. إن آلة الاستبعاد تشبه بشكل أكثر دقة بالآلة القوة النابذة، تقوم سرعتها بنبذ أولئك الذين لم يعودوا مفيدين لأجل المجتمع ما بعد الصناعي.

## الاقتصاد الماكروي لمجتمع الساعة الرملية:

يمكننا الآن أن نعود إلى المنطق الداخلي - الفيزيولوجيا، نظام التراكم - لمجتمع الساعة الرملية. دعونا نعيد كلمات كالكسي: " إن كسبة الأجور ينفقون ما يكسبون، الرأسماليون يكسبون ما ينفقون ". في الفوردية، يتم توزيع أكبر حصة من الدخل القومي على كسبة الأجور " حول الدخل الوسطي "الذين ينفقون كل ما يكسبون. هذا ليس هو الحال مع " الرأسماليين"، أي المقاولين والمستفيدين من توزيع الفوائد و أرباح الأسهم. إنهم يمتلكون المال الكافي لتأمين مدخرات يتم إقراضها إلى الشركات لكي تستثمرها، إذا رغبت في ذلك. من هنا فإن المقدار المدخر من الدخل القومي لا يتم صرفه فعلاً إلا إذا استثمرته الشركات. فإذا لم تفعل ذلك، تهبط المبيعات، تتراكم المخزونات، ينخفض الإنتاج. في النهاية، فإن الدخل المدخر الذي لم ينفق لا يعود متاحاً: إنه يُقتطع مما يمكن للشركات أن تأمل في كسبه. من هنا فكرة أن الرأسماليين يكسبون ما ينفقون. " فما ينفقونه " يجب أن يفهم هنا بمعنيين: إما أنهم ينفقون بشكل مباشر (سيارات كبيرة، يخوت، كافيبار) أو أنهم يدخرونه كـ أرباب أسر لكنهم ينفقونه (يستثمرونه) كمقاولين.

## عودة الدورات The return of cycles :

هذا التفسير بالطبع مبسط إلى درجة كبيرة. فبالإضافة إلى الاستهلاك المباشر والاستثمار، ثمة مخرجان هامان آخران لأجل الإنتاج: الصادرات و الإنفاق الحكومي. إن الصادرات في فائض الواردات (كما في اليابان أو ألمانيا) أو الإنفاق العام في فائض الضرائب يمكن لذلك أن تحفز الإنتاج، لكن بالتأكيد ليس في كل البلدان في الوقت نفسه أو بشكل دائم.

في مجتمع منطاد الهواء الساخن، بما أن مقدار الأجور يمثل حوالي 70 بالمئة من الناتج الإجمالي، فليس لدى الشركات ما يقلقها بشأن الطلب الفعلي: إنها لن تنفقر إلى المستهلكين أبداً. في مجتمع الساعة الرملية، هذه النسبة المئوية تهبط بشكل خطير إلى ما يقرب من 50 بالمئة ( 56 بالمئة في فرنسا في عام 1994). فهل إن النصف الآخر من الدخل القومي سوف يُنقص أم لا؟ إن هذا يعتمد على مزاج الأثرياء (" مزاجهم الحيواني " كما قال الاقتصادي الكبير، جون روبنسون Joan Robinson حاذياً حذو كينيز). إن كلاً من الرأسماليين و أرباب الأسر ذوي الدخل العالي، متشجعين بارتفاع الأرباح، ينفقون بحرية: يشترون السلع الكمالية ويستثمرون - فالعمل التجاري يسير بشكل جيد بما يكفي لتبرير استثماراتهم. أو أنهم يبدؤون بالقلق من إشارات ضعف الطلب من أرباب الأسر - المقاولون يخفضون استثماراتهم، والأثرياء يزيدون مدخراتهم؛ في النهاية، فإن غياب " الرغبة في الشراء " يسبب الهبوط في الإنتاج الذي كانوا يتوقعونه.

هكذا يكون الديناميك الاقتصادي لمجتمعات الساعة الرملية دورياً بشكل كبير؛ في بعض الأحيان يدخر الأثرياء أكثر مما ينبغي فيهبط الإنتاج، في أحيان أخرى ينفقون أكثر مما ينبغي فيصبح الإنتاج مندفعاً. كانت نظرية الدورات Cycles ، منذ زمن ماركس إلى خمسينيات القرن العشرين 1950 s، هي القضية الكبرى للإقتصاد السياسي، و تم تجاهلها قليلاً أثناء الحقبة الفوردية، لكن مع بروز مجتمع الساعة الرملية أصبحت دارجة مرة أخرى. مع ذلك، توجد اليوم سمتان تساهمان في تسريع هذه الدورات و تميزانها عن مظهرها قبل الحرب.

## العولمة والمولدة : Globalization and financialization

تشير **العولمة** إلى الإعتماد المتبادل المتنامي بين الأسواق القومية الذي يقود نحو سوق عالمية موحدة. إننا لازلنا بعيدين عن ذلك، لكن اندماج كل الأسواق القومية، أو على الأقل القارية، يمضي قدماً بسرعة. قبلاً، عندما كان الطلب ينخفض في بلد، كنا نأمل في التعويض عن ذلك بتوسيع الأسواق في بلدان أخرى. أما اليوم، فإن قارة بأكملها أو حتى الكتل الإقليمية الكبيرة الثلاث (أوروبا، الأمريكتين وآسية) تجد نفسها في حالة سقوط.

إن **المولدة** هي في الوقت نفسه نتيجة ومسرّع لمجتمع الساعة الرملية. إذ أن نسبة متزايدة من الدخل القومي الذي لا يستهلك بشكل تلقائي تتم مراكمته كأصول Assets مالية. هذه الأصول (الموجودات) بدورها تثمر أرباحاً سهمية dividends وفوائد interests، تزيد دخل الطبقات الأكثر ثراءً الذي يتم ادخاره فوراً. بالطبع هذه الكتلة المتنامية من النقد تتصارع على الأسهم (أسهم ملكية الشركات) وسندات الدين (الإعتراف بالدين من قبل الدول والشركات). هكذا تزداد أسعار هذه السندات وتزداد معها قيمة ثروة أصحاب الأسهم. هذه القيمة الزائدة المالية ترفع مرة أخرى دخل مالكي الأسهم، لكن بشكل افتراضي فقط: فالقيمة الزائدة لا تؤخذ إلا إذا بيعت السندات وهذا يتطلب التوقيت. مع ذلك، فإن الزيادة في سعر الأصول يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي: إذ أن أرباب الأسر الأثرياء، مدفوعين بإعادة تقييم موجوداتهم، قد يستهلكون أكثر (ظاهرة بيغو Pigou effect) أو يشترون سندات جديدة. في الحالة الأخيرة نشهد " تضخماً " حقيقياً " للأصول ".

في البحث عن أرباح الأسهم الكبيرة، يتم توجيه كتلة هذا النقد المضارب بشكل فوري نحو الشركات " الأكثر ربحية juiciest " : تلك الإستراتيجيات القصيرة الأمد الساعية لتحقيق الحد الأعلى للقيمة الموزعة على أصحاب الأسهم، و أولئك الأكثر فعالية في عصر (إرهاق) عمالهم، والذين يشذبون " دهنهم الزائد "، و يوزعون أكبر حصة من الربح بدلاً من إعادة استثماره. كل هذا يفاقم التمزق الإجتماعي واللااستقرار الاقتصادي للذان يميزان مجتمعات الساعة الرملية.

إن عولمة الأسواق المالية تكثف المولدة، لأن الرأسمال المالي، في بحثه عن قاعدة إنتاجية لكي يحلبها، يمكنه أن يستعدي الشركات (أو الحكومات إذا فضلت سندات الدين) ضد بعضها بعضاً على الصعيد العالمي. هذا هو مانسميه مجتمع الكازينو العالمي World Casino Society. ضمن هذه الكتلة من رأسمال المال الباحث عن البلدان الأكثر ربحاً، فإن صناديق التقاعد المرسمة تمثل اللاعبين الأكثر أهمية. هذه الصناديق، التي تجمع اشتراكات العمال وتستثمرها لتمويل تقاعد العمال، تكون ملزمة بشكل مؤسساتي بالبحث بالطريقة الأكثر كلبية وانتهازية عن أعلى الغلال لخدمة مصالح أعضائها. لا تنجو من هذا الأفق القصير الأمد سوى بعض المناطق مثل إيطاليا الشمالية أو ألمانيا الجنوبية، نظراً لأن رأس المال المصرفي، لأسباب ثقافية، يبقى (في الوقت الحالي!) مرتبباً ارتباطاً وثيقاً برأس المال الصناعي. ليس صدفة أن هذه المجتمعات المحلية هي

أيضاً المجتمعات التي تفضل الحشد المتفاوض عليه للموارد البشرية للخروج من أزمة الفوردية (Leborgne and Lipietz 1991).

### اقتصاد النافورة - The trickle - down economy

من الناحية الطبيعية، إن جذب الغلال الكبيرة على المدخرات من اقتصاد الكازنيو، المعزز بإجراءات مالية تتخذها الحكومة (باسم " الدفاع عن عملتها ") لجذب رأس المال الحر (غير الموظف) إلى أراضيها القومية، إنما يحرف الطبقات الثرية عن الاستهلاك. إنها مفارقة: كلما زاد تركيز الثروة، زادت صعوبة إقناع الأغنياء بالاستهلاك. لكن بالنسبة للمفكر الليبرالي الأحادي التفكير، الذي يعول حصراً على النصف الثاني من ملاحظة كالكسكي، فإن إنفاقات الطبقات الثرية هي وحدها التي تكون متاحة لإعادة إطلاق الإنتاج. بهذه الطريقة تصل الحكومات إلى استنتاج مفاده أن الأغنياء يجب جعلهم أكثر غنى لكي يستهلكوا أكثر: لكي يشتروا سيارة ثالثة ويستأجروا خادمة وعمال حديقة ويذهبوا إلى المطاعم الفاخرة. هكذا فإن صيغة كالكسكي تختزل إلى فكرة أن " كسبة الأجور يعتاشون من مصاريف الأثرياء " كما في أوروبا القرن الثامن عشر، أو كما كان الحال دائماً في البرازيل. هكذا هو اقتصاد النافورة الذي يشبه نافورة تتقطر مياهها من حوض إلى الحوض التالي الذي تحته. (Bowles، 1983، Gintis and weisskopt).

في اقتصاد النافورة، يجب ألا يفاجأ المرء بسماع الحكومات تطالب بتخفيضات الأجور، وتقوم باقتطاعات مشؤومة في الميزانيات الاجتماعية الجديرة بالاهتمام غالباً (الإسكان، الثقافة) باسم تخفيضات العجز العام في حين أنها في الوقت نفسه، تستجدي مواطنيها لكي ينفقوا المزيد ! إنها تتوجه فقط إلى القسم الأعلى من الساعة الرملية، المستعد بطبيعة الحال لتمويل استئجار الخدم، وشراء سيارات جديدة، وتخفض الضرائب المصرفية على الأرباح المالية طالما أن الميزان موجه نحو الاستهلاك، وليس الإدخارات.

### ماذا يبقى من الكينزية؟

لايزال ثمة طريقتان أخريان لتمويل النمو: السياسة المالية والسياسة النقدية. إن الصرف العام هو أيضاً " طلب حقيقي ". فعندما تجبي الدولة الضرائب وتنفقها، فإنها تحفز الطلب الذي يكون موجهاً إلى الشركات، خصوصاً عندما تفرض هذه الضرائب على الشرائح التي تميل إلى إيداع المزيد. إذا هبط الإنتاج أكثر مما ينبغي، يمكن للدولة بشكل مؤقت أن تصرف أكثر قليلاً مما تقبض، حتى لو كان ذلك يعني تسديد الديون المتراكمة للغاية عندما يتحسن قطاع الأعمال مرة أخرى. عموماً، في المتوسط، لاحتاجة للدول لأن تدخل في الدين. فالملكية المشتركة الضخمة بشكل كاف يجب أن تمول الإستثمارات الجماعية السنوية من دخل تلك السنة. إن العجز العام هو شيء جيد في فترات الإنتاج المتدني. لكنه من المهم بشكل سريع أن يعاد تثبيت التوازن عندما يكون الاقتصاد آخذاً في التحسن: هذه تدعى السياسة الدورية المضادة anti cyclical policy. لسوء الحظ، في مجتمعات الساعة الرملية، يميل النشاط الاقتصادي إلى الوهن لأن كسبة الأجور يكونون أفقر من أن يؤمنوا طلباً كافياً. هذا هو السبب في أن الحكومات في مثل هذه المجتمعات تميل إلى الغرق في

العجوزات: إنها لاتجرو على فرض الضرائب على الأغنياء (خوفاً من هروب الرساميل) ولايمكنها فرض الضرائب على الفقراء.

الأداة الأخرى للسياسة الاقتصادية هي، أو بالأحرى كانت، السياسة النقدية. فالبنك المركزي يمتلك القدرة على توسيع الإئتمان القصير الأجل. إن هذا يشجع الشركات على الإستثمار وأرباب الأسر على شراء المساكن. هذه السياسة، كما سنرى، قد عملت جيداً في الولايات المتحدة، في النصف الثاني من التسعينيات. لكن ماهو ممكن في بلد مثل الولايات المتحدة، يصدر العملة الدولية (الدولار)، لايمكن أن يسري في بلدان مجبرة على تحقيق توازن ميزان مدفوعاتها. هذا هو الحال بالنسبة لفرنسا. فلكي "تبقى الفرنك قوياً"، يصبح من الضروري أن تجتذب رأس المال المتنقل من أنحاء العالم بأن تقدم له معدلات فائدة عالية. في النصف الثاني من الثمانينيات، شجعت الحكومة الفرنسية بهذه الطريقة سياسة نقدية Monetarist تحابي معدلات فائدة شبه رباوية (مرايية). علاوة على ذلك أنه منذ 1993، مع معاهدة ماستريخت، أصبحت البنوك المركزية لأوروبا "مستقلة". بعبارة أخرى، إنها تقع الآن تحت نفوذ مجموعة من الأفراد الذين لايمكن اعتبارهم عرضة للمحاسبة. فقد نجحوا في الحفاظ على السياسة نفسها، رغم لاعقلانيتها، حتى عام 1995. لقد أفلتت السياسة النقدية من السياسة. في الحقيقة، إن هذا الموقف للمجالس (المستقلة) للبنوك المركزية لم يعكس سوى رغبات المجتمع المالي التي تمنح غللاً أكبر لذوي وسائل ادخار المال. من هنا، فإن " جدار النقد " في العشرينات 1920 s قد أعيد بناؤه. مع ذلك، فإن مثل هذه السياسة النقدية ليست ضرورية فعلاً في مجتمعات الساعة الرملية: فقد تجنبتها الولايات المتحدة وحتى بريطانيا العظمى بممارسة " نصف كينزية " Semi - Keynesianism.

### مجتمع الأربع طبقات؟ A four - class society

يمكن مقارنة التوازن الديناميكي للفوردية بلعبة ذات خصمين: رأس المال والعمل. لقد كان من المصلحة الفضلى لرأس المال أن يحد من ضغطه على العمل وإلا فإنه سيفقد زبائنه. أما العمال من ناحية أخرى، فلم يكن بوسعهم أن يطالبوا بزيادات على الأجور بإيقاع أسرع من نمو الإنتاجية وإلا فإن " عصر الأرباح " profit squeeze الناجم سيخفض إيقاع الاستثمار وخلق (فرص) العمل. هذا المنطق لم يعد ساري المفعول في مجتمع الساعة الرملية. أولاً، كما رأينا، إن المستبعدين لم يعودوا يمتلكون القدرة على أن يُستأجروا. فما يكسبه " العمال المشمولون " وما يصرفونه لا يفيدهم: الزيادة في الأجور لم تعد كافية لإنتاج طلب جديد ولزيادة ذات شأن في الإنتاج والتشغيل (العمالة)؛ بالأحرى إنها معرضة لمخاطر الضياع في الواردات (المستوردات). علاوة على ذلك، فإن المولدة تخلق فجوة بين الأرباح المالية وقدرة الشركات على الإستثمار. حتى لو هبطت الأجور، فإن القدرة على تمويل المشاريع لاترداد بالضرورة. يمكن التحكم بالفرق عن طريق التمويل. يبدو أن حصة الدخل والوظائف تشكل مصلحة لأربع فئات مختلفة: المستبعدين، العمال المشمولين (مع تفرعاتهم التي درسناها قبلاً)، الرأسماليين الفاعلين (المقاولين) والرأسماليين " المنفعلين " (أصحاب الدخل).

مع ذلك، من المهم جداً أن نؤكد أن هذه الفئات، أو بالأحرى منزلتها الاقتصادية، لا تشكل طبقات. بالأحرى، إنها تمثل مراتب أو وظائف. فالعمال المشمولون هم مستبعدون بشكل محتمل؛ إنهم ينتمون غالباً إلى العائلة نفسها. إن أصحاب الدخل هم أنفسهم كسبة للأجور العالية غالباً. يكسب المقاولون نسبة كبيرة من دخلهم كأصحاب الدخل (فهم يودعون ربحهم بدلاً من استثماره بأنفسهم) وغالباً ما يكافئون أنفسهم ككسبة أجور في شركاتهم الخاصة. أخيراً فإن الطبقة الوسطى الجديدة (المدراء، وخصوصاً كبار المدراء) هم أيضاً مالكون لميراث يدر فوائد (على الرساميل) وأرباحاً (على الأسهم).

لا يمكن سوى لوحة المستبعدين و المشمولين أن تضغط بشكل ناجح على الطبقات الاجتماعية (الموجودة) في القمة، التي تحتل وظائف "الرأسماليين"، و أن ترغمها على أن تصبح أكثر "فاعلية" وأقل "انفعالية". مع ذلك، فإن هذه الوحدة لا تزال بحاجة لأن يتم استنباطها. يجب أن تأخذ في الحسبان المصالح المتباعدة التي تعترضها. يجب عليها أيضاً أن تفكر بشكل استراتيجي في تباعد المصالح الذي يمكن استغلاله لتقسيم الأوجه الثلاثة لرأس المال: الإدارة العليا، الشركات الإنتاجية ورأس المال المالي.

### دولة مابعد الفوردية: نهاية التسعينيات

وفقاً للحجج السالفة، يبدو أن ثمة تفوق جوهرى للنموذج الألماني والياباني على النموذج الأمريكي. مع ذلك فإن هذا التشخيص يبدو أنه يتعارض مع أدلة نهاية التسعينيات. إنني لازلت مستمراً في الدفاع عنه. فالنموذجان الألماني والياباني، الفائمان على مشاركة ومؤهلات العمال الثابتين نسبياً، ليسا فقط أكثر إنصافاً من الناحية الاجتماعية (كل شئ نسبي) بل هما أيضاً أكثر تنافسية من النموذج الأمريكي القائم على المرونية (التكيفية) ولامساواة الدخل. فمنذ الثمانينات لم يحدث ذات مرة أن كان الفائض التجاري لألمانيا واليابان أعلى، وهذا لا ينشأ فقط من التخلف الزمني في الوضع الاقتصادي (أي الواردات الضعيفة للبلدين). بالطبع، إن وفرة رأس المال الباحث عن فرص للإستثمار والنوعية العالية للمهندسين الأمريكيين (الطبقة العليا من التقسيم النيو - تايلوري للعمل) يمكنان الولايات المتحدة من الإنتصار في النشاطات المتصلة بقطاع الحاسوب. علاوة على ذلك، فإن اختراق رأس المال الياباني و، بنسب أصغر، رأس المال الأوروبي قد بدأ بتحويل تقنيات العمل الأمريكية. لكن التنافسية الأمريكية ليست مستدركة: إن الولايات المتحدة تراكم عجوزات لاحدود لها، تعود في جزء منها إلى الوضع الخاص للدولار.

هكذا فلماذا إذاً بلغت الولايات المتحدة هذا القرن الجديد بتوسع كامل، في حين أن أوروبا تعاني ركوداً وأن آسية، بعد 15 سنة من النمو، تمر بأزمة رهيبية؟ الرد يوجد ليس على جهة النماذج الإرشادية التكنولوجية بل على جهة أشكال التقييد القاري. لقد كشفت قبل الآن عدة مرات أسباب شلل أوروبا خلال التسعينيات (Lipietz 1997 b). أولاً السياسة الموازنانية والنقدية التضيقية التي أملاها " القانون الأوروبي الموحد Single European Act " ( 1988 ) ومعاهدة ماستريخت (1992)، قد شكلت هيكل التوحيد النقدي للقارة. ثانياً، كان ثمة انهيار في التصريف التجاري التقليدي: أوروبا الإشتراكية السابقة. في نهاية هذا

القرن، مع التوحيد النقدي المنجز، تخاطر أوروبا بتعاف جبان قائم على معدلات فائدة متدنية واستخفاف حميد بالقوة النسبية لليورو. في هذه الأثناء، استمرت الولايات المتحدة، في ظل التوجيه البارح للإحتياطي الفيدرالي، منذ أواخر الثمانينيات في ممارسة سياسة نصف كينزية مؤازرة للتوسع الاقتصادي!

في حالة آسية، حتى أكثر مما في أوروبا، ثمة مراتبية (هرمية) تمتد عبر طيف واسع من نماذج التطور، من النموذج الياباني إلى نموذج تايلند " التايلوري البدائي " ( Lipietz 1997b ). لقد تم تأمين التقييد القاري بشكل تلقائي بنتيبت أسعار العملات (الواقعة) في أسفل الهرم بالنسبة للدولار، الذي كان يفقد قيمته بالنسبة إلى الين. لم يكن ثمة إوالية mechanism تنظم ازدياد الطلب؛ فهذا النمو كان يسهله التصنيع السريع في المنطقة (خصوصاً الصين) والصادرات إلى بقية العالم. لذلك، فقد مرت آسية بفترة تشبه النموذج التايلوري لفترة ما بين الحربين، وهي تجرّب " عشرينياتها المزدهرة" الخاصة بها من عام 1985 إلى 1997. عندما كان باقي دول العالم يشكو من تجريده من الطابع الصناعي deindustrialization ومولته Financialization كانت آسية تصبح آلة اقتصادية هائلة تجتذب رأس المال المالي و تقود الاستثمار من أنحاء العالم. كانت تايلند وماليزيا مغطاتين بـ ارتفاعات عالية، ولم يكن ثمة chaebol كوري من الصغر بحيث يرفض الفرصة لتحويل نفسه إلى تروست دولي يضم طيفاً واسعاً من الفروع الإنتاجية.

في ذلك الوقت أكدت على دور التخفيض المستمر لقيمة الدولار بالنسبة إلى الين، وهو اتجاه تم إككاسه تماماً في عام 1997. وأكدت أنه، في غياب التنظيم الفوردي للطلب الآسيوي، سيؤدي هذا الازدهار إلى أزمة فرط إنتاج. فكما نعرف ثمة دائماً نقطة يتحقق عندها رأس المال المالي أن التراكم المفرط للرأسمال الإنتاجي لم يعد يستجيب لأي طلب حقيقي: بعد العشرينات المزدهرة جاء الانهيار المفاجئ لعام 1929 وسنوات الكساد depression. هذا بالضبط ما حدث في عام 1997.

إن الولايات المتحدة تقوم بوظائفها حتى بشكل أكثر وضوحاً وفقاً للاقتصاد الماكروي macroeconomy العام لرأسمالية ما قبل الحرب. فبعد الركود الشديد في بداية الثمانينيات وتوسع " ريغان الثاني " والركود في ظل جورج بوش، كان الأميركيون لا يزالون في عام 1999 وسط ازدهار اقتصادي جديد يبدو بلا نهاية، بفضل السياسة النقدية الذكية لآلان غرينسبان Allan Greenspan. كما في كل الازدهارات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، بلغت البطالة حداً أدنى، وكانت الأجور آخذة بالازدياد، وأسعار الأسهم تصل إلى مستويات لا تتناسب مع المكاسب التي تقدمها، وهذا سوف يستمر حتى تدور الدورة. علاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة النيوتايلورية تشهد، في الوقت نفسه، تكاثر " الفقراء العمال " (عمال يعيشون في ظروف بائسة في حين أنهم لا يزالون (يُشغلون)، والمهندسين الزائدي التأهيل والذين يقبضون رواتب سخية يستفيدون بشكل كامل من الازدهار المتعدد الوسائط. لكن هذا أيضاً سوف يبلغ حدوده.

سنفاجاً بأن الأزمة لم تصل بعد. فالاختلاف الكبير عن الثلاثينات هو تحديداً أن الناس، منذ زمن كينيز، قد تعلموا دروسه النقدية حتى لو أنهم قد نسوا دور الطلب الحقيقي. ففي نهاية 1997، صرف صندوق النقد الدولي IMF عشرات البلايين من الدولارات لإنقاذ آسية: لم يلعب أحد هذا الدور إزاء الولايات

المتحدة في الثلاثينيات، ولا في الحقيقة إزاء أمريكا الجنوبية في الثمانينيات. وهذا ماجعل من الممكن التخفيف من تأثير الأزمة الآسيوية على أوروبا وشمال أمريكا. اليوم، تعاني الأقطاب الثلاثة للاقتصاد العالمي تفاوتاً في التوقيت: أوروبا تصحو، أسية تتعافى بشكل واهن، في حين أن أمريكا تنتصر. حتى الآن، كانت هذه الأقطاب قادرة على أن يعوض أحدها عن الآخر لكي تتفادي كارثة اقتصادية عالمية.

لكن لابد من التشديد على أن التوسع الأمريكي " الذي لا يصدق " في أغلب الأحوال، مع عجزه التجاري الكبير، هو الذي يدعم النمو الاقتصادي العالمي وأنه قد ساعد بعض البلدان الآسيوية (وخصوصاً تلك التي تمتلك أفضل التقنيات الداخلية، مثل تايوان) على إخراج نفسها من أزمتها. إن الصين نفسها قد لعبت دوراً هاماً في تفادي أزمة مشابهة للثلاثينيات، متحملة مسؤولية عدم تخفيض قيمة عملتها الخاصة.

كم من الزمن يمكن لسياسة غرينسبان أن تحفظ العالم من الاندفاع إلى الهاوية؟ هذه السياسة النقدية الاستيعابية تعزز توسعاً مستمراً للطلب النهائي عن طريق ظاهرة بيغو " Pignon effect التي سبق عرضها: إن أرباب الطبقة الوسطى، عندما يرتفع سعر أصولهم Assets، يمكنهم أن ينفقوا على الائتمان Credit، حتى لو أنهم لا يدخرون المزيد. لكن هناك بالضبط يكمن الخطر: في نموذج رأسمالي بدون إعادة توزيع من النمط الفوردي بل ذي سوق عمل " مرن " فإن فائض النقد لا يخلق أي تضخم في سعر العمل أو سعر السلع، بل يخلفه في سعر الأصول المالية. من هنا، يمكن أن يحدث انهيار مفاجئ في أية لحظة في الولايات المتحدة كما حدث في عام 1930، أو حتى كما حدث في اليابان في بداية التسعينات. في الواقع، لقد عرفت اليابان أيضاً نمواً كبيراً أثناء الثمانينات قام على تفوقها التكنولوجي، لكن هذا النمو كان معتمداً على الصادرات (خلافاً للولايات المتحدة اليوم)، والاستهلاك من قبل الأثرياء الذي استند (هذه المرة على غرار الولايات المتحدة) على تضخم الأسهم والملكية الحقيقية.

تهدف سياسة غرينسبان برمتها إلى تفادي مثل هذا الانهيار المفاجئ في نهاية هذا القرن. سوف يحدث الانهيار مع ذلك، مسبباً ركوداً دورياً في الولايات المتحدة، الأمر الذي سوف يؤثر على العالم برمته إذا لم تتدارك أوروبا الركود. إن الأزمة الجديدة سوف تتجم عن نقص الطلب كما حدث في عام 1930. لكنه هذه المرة سيكون نقصاً عالياً. نظرياً، يمكن حله بـ "صفقة جديدة " على نطاق العالم، تشطب ديون العالم الثالث، وتعيد هيكله الدين الأمريكي، وتعيد التوزيع بشكل شامل للدخل على أفقر [ شرائح ] " مجتمع الساعة الرملية العالمي " هذا، بشكل مبدئي على شكل تخفيض لزم من العمل. حتى عندئذ، سيكون من الضروري أن تحترم هذه الصفقة الجديدة قيود التطور المستدام بيئياً، الأمر الذي لم يتحقق مع الفوردية بعد الحرب. يا له من تحد هائل! (4).

\* \* \*

## ملاحظات:

- (1) **الوسطي** هنا يشير إلى مستوى الدخل الذي يكسب عنده نصف أرباب الأسر .
- (2) من دراسات آرثر لويس Arthur Lewis حول بلدان العالم الثالث.
- (3) توجد، علاوة على ذلك، نزعة لأجل نماذج التطور إلى التهجين في الـ Kandam Alley الأمريكية (أوهايو، الخ) " التي تستورد " معامل السيارات، جزئياً، الأساليب اليابانية لتنظيم العمل، لكن بدون إحراز مستوى من التنافسية يسمح لها بأن تصدر منتجها.
- (4) حول هذا التحدي، انظر ( Liepiets ( 1992b ; 1999).

\* \* \*

## الفصل الثالث

### تفكك الرأسمالية

### طور الانتقال خارج الرأسمالية

تأليف: جون بل وتوماس ث. سيكين.

#### مقدمة:

في هذا الفصل نقدم طروحة غير تقليدية نوعاً ما وربما حتى هرطقية [تقول] بأن الرأسمالية، بعيداً عن كونها متجددة كما يعتقد الكثيرون، قد تفككت تماماً؛ بحيث أننا لم نعد نعيش في مجتمع رأسمالي بالضبط. لأن الإستخدم اللامبالي وغير الدقيق للمصطلح يسبب تشوشات كثيرة عديمة الجدوى ومتفاقمة، فإن كل مانحتاجه هو أن نبدأ بتحديد المعنى الدقيق الذي نستخدم به مصطلح " الرأسمالية " Capitalism في هذا الفصل. لنتكلم بشكل عام، إن كلمة رأسمالية لها معنيان مختلفان. في أحدهما، تعني " كون المرء رأسمالياً Capitalist " أو " التصرف مثل الرأسمالي ". في الواقع، إن الرأسمالي يستعمل مبلغاً معيناً من النقد كـ " رأس مال " Capital، أي كاستثمار Investment (أو سلفة Advance ) في مشروع من نوع أو آخر، بغرض [جني] الربح منه.

عندما تستخدم الكلمة بمعنى " النشاط أو السلوك الرأسمالي " هذا فإننا نشير إليها باصطلاح رأسمالية - I. لكن الكلمة نفسها تعني غالباً شيئاً أكثر من ذلك وغير ذلك. فقد تعني " نظام اجتماعي أحدثه انتشار مثل هذه النشاطات الرأسمالية " أو " مجتمع رأسمالي ". عندما تستعمل الكلمة بالمعنى الأخير للدلالة على " نظام اجتماعي منظم أو متكامل رأسمالياً، نشير إليها بمصطلح رأسمالية - II. بيت القصيد هنا هو أن وجود الرأسمالية - (I) لا يؤدي بالضرورة أو تلقائياً (أو يتطور) إلى الرأسمالية (II)، مع أنه يعتقد بشكل مغلوط

غالباً أنه يفعل ذلك. حتى رغم أن المعنيين ليسا متطابقين فإن المرء يميل إلى التمويه على الفارق لأن الحكمة التقليدية التي تحولت بشكل راسخ إلى حقيقة تقول إنه، إذا مورست الرأسمالية - I على نحو موسّع بشكل كاف، عندئذ فإن الرأسمالية - II سوف تتبعها بشكل تلقائي. هنا معنى " على نحو موسّع بشكل كاف " لا يفسر بشكل واضح. بما أننا لا نشاطر هذه الحكمة التقليدية، فإننا مخولون بأن نزعم أن الرأسمالية - II يمكن أن تتلاشى، حتى لو أعيد تنشيط الرأسمالية - I.

الشيء الثاني الذي نود أن نؤكد هو أن الرأسمالية - II لا توجد إلا عندما، وبقدر ما، يكون " فضاء قيمتها الإستعمالية " Use- value space خاضعاً على نحو ملائم لمنطق (أو جدل / دياكتيك) رأس المال. نعني بـ " فضاء القيمة الإستعمالية " السياق التاريخي الملموس - المحدد الذي تنشأ ضمنه الحياة الاقتصادية الحقيقية (أو الأساسية) للمجتمع. إن الحياة الاقتصادية الحقيقية للمجتمع تقوم على إنتاجه واستهلاكه للقيم الاستعمالية: على التبادل الإستقلابي metabolic interchange مع الطبيعة المحيطة، الذي بموجبه يحول المجتمع جزءاً من الطبيعة إلى منتجات مفيدة ويعيد إليها بقايا (فضلات) استعمال واستهلاك كل ناتج على حدة. لقد وجدت تشكيلة هائلة من فضاءات القيمة الإستعمالية عبر مراحل التاريخ، ومن الواضح أنه لا يمكن تنظيم أو دمج كل هذه الفضاءات عن طريق منطق رأس المال. وحدها تلك الفضاءات التي تكون فيها كثير من القيم الإستعمالية الأساسية قابلة للإنتاج رأسمالياً كسلع هي التي يمكن إخضاعها لمنطق رأس المال، ومن هنا فهي عرضة لسيطرة رأس المال. هذا الزعم يظهر السمة المميزة للمقاربة الماركسية لعلم الاقتصاد (1). لأن المقاربة البرجوازية تفترض مسبقاً أن أي فضاء قيمة استعمالية يتعين أن يكون صالحاً للعمل رأسمالياً وبالتالي قادراً على تشكيل الأساس لـ أو دعم مجتمع رأسمالي، في حين أن المقاربة الماركسية تلح على الزوال السريع التاريخي للرأسمالية - II.

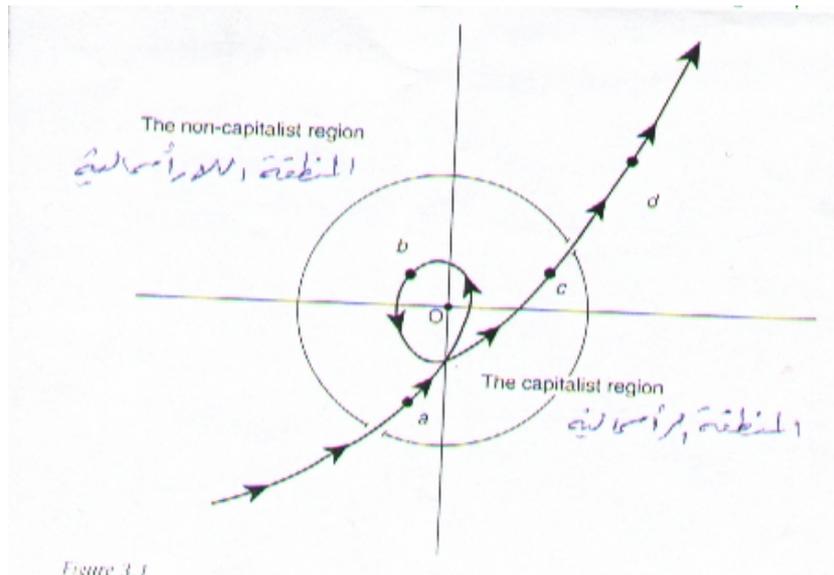


Figure 3.1

الشكل (٣ - ١)

لتقريب هذه الرسالة من الفهم، دعونا نتخيل شبكة إحدائيات متعامدة تمثل فيها كل النقاط فضاء قيمة استعمالية (انظر الشكل 3-1) لندع الأصل يشير إلى ما يؤسس ويدعم الرأسمالية " **الخالصة** ": فضاء قيمة استعمالية مثالي يكون " **قابلاً** " **للتسليح** commodifiable بشكل كامل (بمعنى كونه قابلاً للتدبير رأسمالياً)، ومن هنا يكون عرضة بشكل تام لسيطرة رأس المال بحيث تصبح الحياة الاقتصادية قابلة للاندرج بشكل كامل تحت منطق رأس المال (2). لنفرض أية نقطة غير نقطة الأصل تمثل فضاء تاريخياً لا يكون قابلاً للاندرج بشكل كامل وبالتالي يترك العناصر الخارجية externalities خارج سيطرة رأس المال. دعونا نرتبها بطريقة تكون فيها الفضاءات " قابلة للتسليح " بشكل أكثر مباشرة، لذلك فهي عرضة بشكل أسهل لسيطرة رأس المال، أقرب إلى الأصل. عندئذ، ارسم دائرة حول الأصل للإشارة إلى أن النقاط التي تقع خارج الدائرة، لأنها بعيدة أكثر مما ينبغي عن الأصل، لا يمكن أن تستدخل العناصر الخارجية لتشكّل مجتمعاً رأسمالياً؛ في حين أن تلك النقاط الواقعة خارجه، نظراً لكونها قريبة إلى الأصل، يمكنها أن تفعل ذلك لأن فضاء القيمة الاستعمالية يمكن أن يدعم الرأسمالية II، أو يمكن أن يندمج فيها. هذا التقسيم للإحدائيات إلى فئتين - تلك التي تنتمي إلى **المنطقة الرأسمالية** وتلك التي لا تنتمي إليها - هو الذي يدل على الطبيعة الماركسية Marxian لهذا الاستقصاء تحديداً. عند هذه النقطة، دعونا نفسر تطور المجتمعات البشرية بمسار معلّم بسهم يدخل المنطقة الرأسمالية في نقطة واحدة من التاريخ، وهو يقترب، لكنه لا يصل أبداً، من الأصل، ومن ثم يفترق عن هذه المنطقة في نقطة أخرى من التاريخ.

إن مهمة الدولة البرجوازية هي أن تستدخل، بواسطة سياساتها الاقتصادية، هذه العناصر المخالفة أو الخوارج وأن تجعلها خاضعة بشكل عريض للقواعد الرأسمالية للسوق. تاريخياً، لجأت الدول البرجوازية الرائدة إلى السياسات المركنتيلية والليبرالية والإمبريالية التي يمكن النظر إليها على أنها تشكل نموذجاً للطرق الثلاث الكبرى لاستدخال الخوارج التي نشأت في كل حقبة من الحقبة التطورية الثلاث للرأسمالية (3). لقد كان هذا هو مصدر الإلهام لأجل نظرية مراحل الرأسمالية لكوزو أونو (Kozo uno (1991 Albritton). تتميز المراحل المختلفة للتطور التاريخي العالمي للرأسمالية بأنواع القيم الاستعمالية، كالصوف والقطن والفولاذ التي تكون **سائدة** في الحياة الاقتصادية لكل مرحلة من المراحل، بمعنى تشكيل التكنولوجيا الصناعية الغالبة للمرحلة. تشكل البارامترات التكنولوجية بدورها نمط تراكم رأس المال الذي يكون خاصاً بمرحلة ما. هكذا، فإن أنماط تراكم رأس المال التجاري ورأس المال الصناعي ورأس المال المالي تميز مراحل المركنتيلية والليبرالية والإمبريالية على التوالي. لكن كل نمط من أنماط التراكم هذه يفترض مسبقاً وجود سياسات اقتصادية خاصة بالمرحلة من جانب الدولة البرجوازية.

في الشكل (2-1)، تمثل نقطة مثل (a)، التي هي قريبة من بوابة الدخول إلى الدائرة، مجتمعاً رأسمالياً في مرحلة المركنتيلية؛ وتمثل نقطة مثل (b)، التي تقع في جوار الأصل، مجتمعاً في مرحلة الليبرالية،

وتمثل نقطة مثل (c)، الواقعة قرب بوابة الخروج من الدائرة، مجتمعاً في مرحلة الإمبريالية. إذا لم يكن بالإمكان لأي من الأنواع الثلاثة للسياسات الاقتصادية أن تستدخل الخوارج بشكل ناجح، فيجب أن نعترف بأننا خارج المنطقة الرأسمالية من هذا المخطط، سواءً في نقطة قبل بوابة الدخول أو في نقطة أخرى بعد المخرج، وأنا لم نعد نفكر في الرأسمالية - II.

بالمفاهيم والتعريفات المشروحة أعلاه، سوف نباشر الآن وصف سيرورة نفاخ الرأسمالية، أو الطور الذي ندعوه " مرحلة الانتقال خارج الرأسمالية ". تخلص الأطروحة إلى القول، بلغة الشكل (3-1)، إننا نجد أنفسنا اليوم في نقطة مثل (d) واقعة، بالنسبة لمسار تطور المجتمعات البشرية، خارج المنطقة الرأسمالية (4).

### عصر التحول الكبير The Age of the great transformation

نحول اهتمامنا الآن إلى عصر التحول الكبير، عندما دخلت الدولة البرجوازية الإمبريالية في [ طور ] الانحدار ولاقت زوالها في نهاية المطاف. لقد بينا قبل الآن أنه إذا ماتت الدولة البرجوازية، فإن الرأسمالية لا يمكن أن تبقى على قيد الحياة. إن مقصدنا هو أن هذا قد حدث أثناء فترة ما بين الحربين. فعندما انتهت الحرب العالمية الأولى، وعندما تم توقيع معاهدة فرساي للسلام بين القوى المتحاربة، وجد الاقتصاد العالمي نفسه في حالة من الفوضى الشديدة. فلم يكن بمقدور بلد بمفرده أن يحقق استقرار اقتصاده بواسطة السياسات الاقتصادية التقليدية - فالسياسات الاقتصادية للدولة القومية البرجوازية كانت تهدف إلى التحكم بالعناصر الخارجية externalities لكي تؤمن سلامة السوق الرأسمالية. لأن الحرب وضعت حداً للنظام الرأسمالي الذي كان سائداً من قبل، والعناصر الخارجية التي برزت عندئذ تجاوزت إلى حد بعيد كفاءة السياسات التي كانت متاحة عندئذٍ، أو الممكن تصورها من قبل، الدولة البرجوازية. لكي نفسر طبيعة فترة ما بين الحربين، يبدو لنا أن من المفيد أن نركز على التباين الصارخ بين "العشرينيات المحافظة" و"الثلاثينيات الثورية" كما فعل كارل بولاني (1954) Karl Polanyi في كتابه الشهير [التحول الكبير] The Great

### .transformation

في الواقع، لقد سعت كل القوى الكبرى سعياً تقيماً للعودة إلى السواء أثناء عقد العشرينيات. في النصف الأول من ذلك العقد تم التغلب تدريجياً على الخراب الذي سببته الحرب (مع التشوش المصاحب) إلى أن تمت أخيراً استعادة " الاستقرار النسبي " في النصف الثاني من العقد. كان الاستقرار السريع الزوال للاقتصاد العالمي في النصف الثاني من العشرينيات استقراراً "نسبياً" بالمعنى الحرفي، كان يعتمد اعتماداً كلياً على التدفق السلس للرساميل الأمريكية. فالولايات المتحدة كانت تُقرض بالتفضيل إلى ألمانيا، التي كانت عندئذٍ تدفع تعويضات لفرنسا وبريطانيا. بعد ري قطاع الأعمال والصناعة الأوروبيين مع الدائرة المعتمدة بشكل مباشر عليهما، وظيفياً كما جغرافياً، عاد المال إلى الولايات المتحدة. طالما كانت هذه الدورة مصانة، كان بمقدور الاقتصاد العالمي أن يتكل على استقرار هش، ما أدى إلى ارتياح الرأسماليين والناطقين الليبراليين باسمهم، الذين كانوا يعتقدون بسداجة أن نظام ما قبل الحرب للأسواق الذاتية التنظيم قد تمت استعادته بشكل نهائي.

أثناء الحرب، تم توسيع المرافق الإنتاجية خارج أوروبا، خصوصاً في اليابان والولايات المتحدة، بشكل هائل بسبب الانفجار غير العادي للطلب. لكن عندما تعافت الصناعة الأوروبية من الأذى الذي سببته الحرب، كان الاقتصاد العالمي مرهقاً بفرط الطاقة الإنتاجية الشديد، سواء في الزراعة أو في الصناعة الخفيفة أو الثقيلة أو في النقل. بما أن المرافق الإنتاجية الجديدة كانت قد بنيت بواسطة الائتمان الليبرالي، فإن التبريد المفاجئ لزم الحرب وفورة إعادة البناء قد نجم عنهما أزمة دين، وفرط إنتاج خطيرة، ما جعل استعادة النظام الاقتصادي لما قبل الحرب استحالة عملية. بشكل عادي، في ظل مثل هذه الظروف فإن الدولة البرجوازية، بسبب حاجتها إلى الالتزام بمعيار الذهب، عززت مجموعة من الإجراءات الانكماشية بشكل جذري، أملاً في إيجاد نقطة انطلاق جديدة، حتى رغم أن ذلك استتبع إفلاسات وبطالة واسعة النطاق. لكن المناخ الاجتماعي والسياسي للعصر كان بالكاد ملائماً للانضباط الاقتصادي الضروري الذي فرضه معيار الذهب المستعاد على المجتمع، نظراً لأن التأسيس الحديث للاتحاد السوفييتي قد ألهم الطبقات العاملة العمل الوثاق بالنفس والنضالي. عندما عكست الفورة المضاربية في الولايات المتحدة [ اتجاه ] التدفق الدولي للنقد وتركت بقية العالم تتضور جوعاً إلى رؤوس الأموال، لم تكن سوى مسألة وقت قبل أن تتكشف الأزمة. فقد أطلق الشرارة الانهيار المفاجئ المذهل لأسعار الأسهم في وول ستريت في خريف 1929 الذي دشّن عقد الكساد الكبير.

باستعادة الأحداث، من السهل أن نقول إن الكساد الطويل قد سببته أخطاء السياسة. لأن السلطات، في حالة من الذعر، قد كبست كثيراً من الأزرار الخاطئة التي لم تفعل شيئاً سوى أن فاقمت الأزمة، [ مؤدية إلى ] انكماش الاقتصاد عندما كان يتعين أن يكون تضخماً. لكن تلك هي مجرد طريقة أخرى للاعتراف بأن العلاج الصحيح للحالة قد تجاوز المدى العادي لإجراءات السياسة المتاحة في ترسانة الدولة البرجوازية. فالوقت لم يكن ناضجاً بعد لأجل السياسات الاقتصادية الجديدة التي لم يكن بمقدور سوى دولة الرفاه أن تتصورها وتقرها وتطبقها.

في هذه الأثناء، بدأ الصعود المفاجئ للأنظمة الفاشية، بما في ذلك النازية الألمانية والنزعة العسكرية اليابانية، من جهة، والترسخ المشؤوم للسناينية من جهة أخرى، يفرضان تهديدات خطيرة للدولة البرجوازية التي أثبتت أنها غير فعالة في وجه الأزمات المتنامية؛ إذ سرعان ما تم تحديها بشكل مفتوح ومحاصرتها من قبل جماعيات collectivisms كل من اليمين (الفاشية) واليسار (البولشفية)، وكان قدرها مقررًا بشكل نهائي. كان على الدولة البرجوازية آنذاك أن تختار بين الموت، الخالص والبسيط، أو البقاء الجزئي عن طريق تحويل نفسها بشكل جذري إلى دولة رفاه. إنه تفسيرنا لكون سياسات وإصلاحات **الاتفاق الجديد** New Deal للرئيس روزفلت قد وسمت الخطوة الأولى نحو إعادة تحويل شكل الدولة البرجوازية الأمريكية التي دعمت الرأسمالية II إلى دولة الرفاه التي اعتنقت ورعت الديمقراطية الاجتماعية.

لقد كسب روزفلت حق الحكومة في التدخل مباشرة، وممارسة سلطة ناظمة على الإنتاج والعمالة والمبيعات والتسعير والمال وقطاعات أخرى كانت تعتبر سابقاً المجال الحصري للقطاع الخاص. بعبارة

أخرى، لقد نجح في وضع " مبدأ تخطيط الدولة " Planning principle of state في موازاة " المبدأ السوقي لرأس المال " Market principle of capital في إدارة الاقتصاد القومي، موسعاً بذلك بشكل جوهري دور الدولة في الشؤون الاقتصادية. إن السياسات الاقتصادية للدولة لم تعد محصورة بتهيئة الأرضية ببساطة لأجل التنظيم الذاتي للسوق العالمية، عن طريق **استدخال العناصر الخارجية**. فقد كانت الدولة تعتبر آنذاك مسؤولة عن الإدارة الماكروية للاقتصاد القومي، التي يتعين عليها أن تتعاون فيها مع رأس المال والعمل.

رغم أن **الاتفاق الجديد** New Deal كان له هذا الجانب الثوري، وزاد حجم الميزانية الاتحادية [ الفيدرالية ] بشكل كبير أثناء فترة الاتفاق الجديد، فإن تأثيره **المحفز** Pump priming قد بقي صغيراً، وفي الوقت الذي حلت فيه بالأمة أزمة أخرى في عام 1937، تكثرت المحافظون ليمنعوا روزفلت من التمادي في هذا النوع من السياسة. إن زيادة إنتاج الأسلحة، التي بدأت في العام التالي، هي وحدها التي أنقذت أمريكا في النهاية من مستتق الكساد الكبير. لقد كان الوضع مشابهاً إلى حد كبير في أماكن أخرى. فالدول الفاشية، التي كانت قد لجأت منذ وقت مبكر إلى عسكرة اقتصادها، هي التي تعافت أولاً من الركودات الاقتصادية، تبعثها تلك البلدان التي تخلت عن معيار الذهب لتعطي الأولوية للتوازن الداخلي على التوازن الخارجي. أما البلدان الأخرى، التي بقيت ثابتة على الذهب، فقد ساءت أحوالها، إلى أن صار عليها، أيضاً، أن تتخلى عنه عاجلاً لصالح نظام عملات مُدبّر. هكذا في عشية الحرب العالمية الثانية، يمكن القول أن كل البلدان الأخرى غير الفاشية والشيوعية اختارت الديمقراطية الاجتماعية ضمن إطار دولة رفاة وليدة.

كانت الحرب العالمية الثانية مختلفة تماماً عن الأولى في أنها لم تُخض بين تحالفين لدول برجوازية إمبريالية، بل بين حلف القوى الديمقراطية - الاجتماعية والبولشفية من جهة، ومحور الدول الفاشية من جهة أخرى. فقط لأن القوى الغربية كانت قد اعتنقت سابقاً الديمقراطية الاجتماعية ضمن إطار دولة الرفاه وأعلنت هدنة فيما يتعلق بالحرب الطبقة الداخلية والمنافسة الخارجية مع البلاشفة، كان بإمكانها أن تحشد قوة كافية للتغلب على العدو اللدود. بعبارة أخرى، كانت الديمقراطيات الغربية قادرة على صون نفسها لأنها كانت قد أنكرت الرأسمالية - II، فعلاً إن لم يكن قولاً، بتحويل البرجوازية إلى دولة رفاة.

حتى هكذا، بعد سقوط الفاشية مباشرة، بدأت الحرب الباردة. فقد تم تفسير تقسيمات شرق - غرب الإيديولوجية والإقليمية كصراع بين الرأسمالية والاشتراكية. في الواقع، إن العواطف القوية المعادية للاشتراكية، بقيت حية في الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، التي كانت تعتبر نفسها أنها تشكل موقفاً محصناً ضد الشيوعية وملاًداً لأجل القيم البرجوازية التقليدية. لكن حقيقة الأمر كانت أن الديمقراطية الاجتماعية ودولة الرفاه يجب تقويتها، بدلاً من تفكيكها، في الغرب تحاشياً للنفوذ الشيوعي. إن استعادة الدولة البرجوازية في تلك النقطة إنما كانت اقتراباً من الانتحار. فحتى عتاة الرجعيين كانوا يعرفون ذلك بشكل عميق إلى حد كبير. لذلك، عندما اشتدت الحرب الباردة، لم تقم أية قوة غربية عظمى بأية حركة متهورة في اتجاه العودة إلى النظام الذي يطغى فيه رأس المال على العمل، وكانت الجماهير المضطهدة والمفقرّة بدورها تعد الأيام إلى انتفاضة اجتماعية كبيرة.

خلافاً للشيوعية، فإن دولة الرفاه لم تهدف إلى كبح الرأسمالية (I) ؛ بل كانت بالأحرى نظاماً انتهازياً تخلى عن الرأسمالية II لكي يعيد إحياء الرأسمالية I ضمن نطاق أمان محمي، إذا جاز القول. فحتى لو كان ذلك الهدف " النبيل " مطلوباً، مع ذلك، فإن دولة الرفاه لم يكن بمقدورها أن تصبح واقعاً قابلاً للبقاء إلا إذا نشأ نمط جديد من الإنتاج، يشار إليه غالباً باسم **الفوردية**، التي هي في الوقت نفسه، نمط من الإنتاج يجسد تكنولوجيا صناعية جديدة، يثمر تطبيقها قيمة مضافة كبيرة بما يكفي لأن يتم تقاسمها سلمياً بين رأس المال والعمل.

### الفوردية – الاستهلاكية وعصر النفط :

عندما انتهت الحرب، كانت الولايات المتحدة هي القوة الصناعية الكبرى الوحيدة التي نجحت في الحفاظ على مرافقها الإنتاجية سليمة، وكان يتعين تجنيدها بشكل عاجل لتلبية احتياجات العالم المدمر والمتضور جوعاً. لكن ذلك كان يعني أن مصانع الولايات المتحدة، التي كانت آنئذ معدلة إلى حد كبير لإنتاج الأسلحة، ينبغي تحويلها إلى إنتاج البضائع المدنية. هذا التحويل حدث بشكل سلس نسبياً لعدة أسباب واضحة. أولاً، كان ثمة طلب قوي على المنتجات الأمريكية في الداخل وفي الخارج. ففي الولايات المتحدة، أثناء الحرب، كان يتعين تقليص إنتاج السلع المدنية لزيادة إنتاج الأسلحة. بالفعل، كان الطلب على السلع الاستهلاكية محصوراً بشكل فعلي بالادخارات " القسرية "، كالاشتراك في سندات الحرب war bonds. لذلك فإن الطلب المكتوم الأساسي على مثل هذه السلع تم اختلاقه قبل أن يتم إطلاقه في نهاية الحرب، عندما عاد الجنود المسرحون إلى الوطن يبحثون عن طرق جديدة للحياة. [ أما في الخارج، فإن إعادة البناء كانت تتطلب سلعاً استهلاكية وإنتاجية بكميات هائلة لم يكن بالإمكان تدبيرها محلياً، لذلك من الطبيعي أن الإمدادات الأمريكية كانت هامة بشكل حاسم. لقد حلت مشكلة " نقص الدولار "، في الحالة الأولى عن طريق **خطة مارشال** Marshal Plan ولاحقاً، عن طريق الحرب الكورية. لحسن الحظ، كان ثمة ودائع مصرفية جامدة كافية تماماً، قابلة للتحويل إلى رأس مال. عندما تم استرداد سندات الحرب، كان القطاع الخاص مغموراً بالمال الذي يمكن استعماله لشراء السلع الاستهلاكية أو استثماره لتوسيع المرافق الإنتاجية. أخيراً، خلق التوسع السريع للإنتاج فرص عمل كافية، بحيث ظلت المدخرات المنزلية قوية، مؤمنة ودائع مصرفية أكثر قابلية للإستثمار بأسعار فائدة متدنية. كل هذه العوامل عملت بشكل مؤات على تدشين النظام الصناعي لأمريكا ما بعد الحرب، الذي كان مركزاً بشكل كثيف على إنتاج المتائن Durable الاستهلاكية.

وراء هذا التحول اليسير نسبياً للاقتصاد الأميركي من الحرب إلى السلم كان الخوف، الذي تحمله الحكومة وقادة اليزنس على نطاق واسع تماماً، من عودة الكساد عندما ستقضي فورة ما بعد الحرب. وهذا أدى إلى استصدار قانون العمالة Employment Act لعام 1946 الذي أعلن رسمياً التزام دولة الرفاه باتباع السياسات الماكروية الكينيزية، بالإضافة إلى توريط نفسها في النشاطات الاقتصادية بهدف ضمان السلم الصناعي والازدهار القومي. لقد أسس هذا ما أطلق عليه عالما الاقتصاد الأميركيان هانسن Hansen وصموئيلسون Samuelson اسم " الاقتصاد المختلط " - mixed economy. من ناحية أخرى، أكدت الولايات

المتحدة أيضاً زعامتها التي لا تقبل التحدي بوصفها المعمار والضامن الرئيس لمنظومة صندوق النقد الدولي - الغات IMF - GATT، التي جعلت السلام الأمريكي Pax Americana هو المرجع الملائم لأجل النظام الاقتصادي الدولي الذي سيحكم على مدى العقود اللاحقة. كان الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب، الذي ظهر على هذه الخلفية، يقوم على إنتاج الجملة واستهلاك المتائن الاستهلاكية - أي على الفوردية والنزعة الاستهلاكية (أو مجتمع الوفرة). هذان هما وجها العصر الجديد للنفط أو البترول (5)، بوصفه عصراً مختلفاً عن عصر الفحم، الذي دعم سابقاً الرأسمالية - II.

تعود الفوردية في أصلها إلى " الإدارة العلمية " لـ ف. و. تايلور F. W. Taylor التي سرعت، مع دراسات الزمن والحركة، السيرورات الميكانيكية لإنجاز العمل. إن التاييلورية، مع ذلك، قد بلغت ذروتها بالفوردية وتجاوزتها (Brenner and Glick 1991:74) عندما تم إدخال خط التجميع بالسير الناقل. فالفوردية تطبق بالشكل الأفضل على الإنتاج بالجملة للمتائن الاستهلاكية، التي تشكل السيارات نموذجاً لها. لذلك، سوف نشير هنا إلى نمط الإنتاج بالجملة للمتائن الاستهلاكية بخط تجميع أوتوماتيكي باسم الفوردية. نعني بالاستهلاكية Cousmerism الاستهلاك الجماهيري للسلع الاستهلاكية الذي أصبح نموذجاً في مجتمع الوفرة، وذلك المجتمع الجماهيري العالي التمدن الذي تخصص فيه نسبة كبيرة من الدخل الإجمالي لأجل شراء وصيانة المتائن الاستهلاكية والذي تتم فيه مأسسة الإسراف في الاستهلاك.

إن كلاً من الفوردية والاستهلاكية تفترض سلفاً عصر النفط. إن الفحم والنفط هما وقودان أحفوريان Fossil Fuels ؛ لذلك، قد يتولد لدى المرء الانطباع بأنهما متشابهان في التأثيرات الاقتصادية أيضاً. لاشيء أبعد من ذلك عن الحقيقة. ففي حين أن استخراج الفحم يستتبع مشقة العمل الجسدي وهو مرتبط في كثير من الأحيان بالصورة الرجولية للفحام القوي، فإن النفط يُضخ من الأرض بشكل شبه أوتوماتيكي عندما يُحفر البئر. خلافاً للفحم، فإن النفط يستطيع ليس فقط أن يشغل محركات الاحتراق الداخلي، بل يمكنه أيضاً أن يستبدل كثيراً من المواد الخام الطبيعية بمواد تركيبية synthetic (الألياف، الراتنجات، المنظفات - وهلم جرا). هكذا، إنه يحدث ثورات قدرة في الإنتاج والنقل، في حين أنه أيضاً يدفع " تخليص " الصناعة من الزراعة إلى حده الأقصى (6). فمع النفط، يمكن حتى الزعم، من حيث المبدأ، أن الكائنات البشرية تتحرر نهائياً من ألم ومشقة العمل الإنتاجي (العمل الذي ينتج أشياء مادية)، بحيث أن تحريكه ونشره لا يعودان يقران البنية الأساسية للمجتمع البشري.

لسوء الحظ، إن البترو - تكنولوجيا (تقانة النفط) لم تكن موفّرة للعمل بشكل جذري فحسب، بل كانت أيضاً مدمرة بيئياً. ففي الطور الأول من عصر النفط، الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، كانت ثاني هاتين الخاصيتين هي التي سادت. كان هذا يُعزى إلى الحقيقة البسيطة - حقيقة أن البشر الذين عاشوا الحرمان والفاقات في الثلاثينات 1930 s والأربعينات 1940 s كانوا يتوقون إلى أسباب الراحة المادية. فكان أي شيء منتج حديثاً ذا قيمة وموضع ترحيب بالنسبة إليهم. بما أن التقانة النفطية الهائلة الإنتاجية أصبحت متاحة لهم بشكل مفاجئ فقد أطلقوا العنان لأنفسهم بشكل أعمى في إنتاج واستهلاك الأشياء الضرورية وغير

الضرورية. وهذا ما مكن الإنتاج من التوسع بأسرع مما هبطت نسبة العمل - المردود، الذي أدى إلى النمو الاقتصادي غير المسبوق في الخمسينات والستينات. مع تدفق السلع المنتجة بالجملة من المصانع الفوردية، تحسّن مستوى معيشة السكان بشكل ملحوظ في مجتمع الاستهلاك الجماهيري، العالي التمدن، المدعو المجتمع "الوفير" أو "الاستهلاكي". هكذا وضع الأساس المادي لدولة الرفاه، التي سعت لتهدئة الصراعات الطبقيّة. لكن الوجه الآخر لهذه المنفعة كان تدميراً واسعاً للبيئة الطبيعيّة، فرض حدوداً وقيوداً على مجتمع الوفرة وكان كله ظاهراً في السبعينات. سنعود إلى هذه المسألة لاحقاً.

للأسباب الواردة سابقاً، حققت التقانة النفطية توسيعاً هائلاً للقدرات الإنتاجية للمجتمع، لم يكن يحلم بها في عصر الفحم والمواد الخام الطبيعيّة السابق. إن القطاعات التي استخدمت مثل هذه التقانة قد نمت أسرع كثيراً من القطاعات ذات الاستخدام الكثيف لليد العاملة، كالزراعة التقليديّة، والإنتاج الحرفي والخدمات الشخصية. كذلك فإن القطاعات العالية الإنتاجية التي تغل قيمة مضافة أكثر قد نمت بوتيرة أكبر من القطاعات المتدنية الإنتاجية. إن الأولى، كونها أكثر ربحية، كان بمقدورها أن تتحمل دفع أجور أعلى من الثانية. عندما ازدادت نسبة الأولى بالنتيجة على حساب الثانية في الاقتصاد القومي، ارتفع معدل نموها الكلي وأنتج (لأجل نفس المقدار من استهلاك رأس المال) قيمة مضافة أكبر، أمكن عندئذ تقاسمها سلمياً بين العمل ورأس المال. هذا هو السبب في أن معدل النمو الوسطي (حوالي 5 بالمئة) بعد الحرب العالميّة الثانية برهن على أنه أعلى بشكل مذهل من المتوسط العالمي لمعدلات النمو (حوالي 2 بالمئة) الذي طالما اعتبر معياراً فيما سبق. هكذا، تحسّن مستوى معيشة الطبقات العاملة بشكل كبير جداً، وإن يكن بشكل غير متكافئ، وتوسعت دولة الرفاه وبرامجها للضمان الاجتماعي بشكل مرضٍ، على الأقل حتى أُحبطت أحلام "المجتمع العظيم" **Great society** للرئيس جونسون بفعل التكاليف المتصاعدة لحرب فيتنام.

لقد بدا أن الديمقراطية الاجتماعيّة قد أنجزت الكثير خلال فترة قصيرة جداً وبشكل غير مؤلم نسبياً. لكن النمو غير المسبوق اعتمد على الافتراض الحاسم بأن الطلب على المتائن يبقى آخذاً بالاتساع. هب أنه توقف وكف عن النمو، بحيث أن الصناعة كان بمقدورها في أقصى الأحوال أن تعول فقط على الطلب الاستبدالي Replacement demand على المتائن الاستهلاكيّة. عندئذ فإن القطاعات العالية الإنتاجية ذات القدرة العالية على النمو ستصبح غير مربحة وسيكون عليها أن تنكمش بالنسبة إلى القطاعات المتدنية الإنتاجية ذات إمكانيّة النمو المتدنية (بشكل نموذجي في الخدمات الشخصية والعامة (7)، مع نتيجة أن معدل نمو الاقتصاد ككل سوف يهبط. وهذا يعني أن الإنتاج الحالي للقيمة المضافة من قبل الاقتصاد بكامله لن يعود ينمو بسرعة كافية، بحيث أن توزيعها بين العمل ورأس المال سوف يصبح بالضرورة متوتراً، مقوضاً بذلك أساس دولة الرفاه. لقد كانت أزمات النفط مذكراً مفاجئاً بأن على المجتمع أن يدفع [تكاليف] تبديد الموارد والتدمير البيئي اللذان أحدثتهما نشاطاته الإنتاجية. عندما أرغمت الصناعة على تحمل جزء من هذا العبء، كشفت عن شللها، خصوصاً عندما كان الاتجاه الآخر الأكثر تهديداً للهبوط في الطلب على أسباب الراحة

المادية يصبح ملموساً. هذا الاتجاه يبدو أنه قد بدأ أثناء السبعينات عندما تعرض الاقتصاد العالمي لهزة شديدة بفعل أزمتين نفطيتين.

أثناء ذروة الفوردية، أنتجت إقتصادات الأمم المتقدمة صناعاتاً قيمة مضافة كبيرة (V + S) مقابل استهلاك رأس مال صغير نسبياً (C). هذه الحقيقة ضعفت السلم الصناعي ودولة الرفاه. هكذا، على سبيل المثال، لو أنتج المجتمع 100 (بأية وحدات)، يخصص منها فقط 20 لأجل استهلاك رأس المال، فإن الـ 80 يمكن توزيعها سلمياً بين العمل ورأس المال، بمباركة من كينيز Kenyes وغالبريث Galbraith وراولز Rawls وكل المفكرين " الليبراليين " (أو الديمقراطيين الاجتماعيين) الآخرين. لكن لو أُبلغ المرء أنه من الآن فصاعداً أن حصة استهلاك رأس المال في الناتج القومي الإجمالي GNP الذي لا يزيد كثيراً عن GNP العام الماضي سوف تتضاعف مرة على الأقل مع بقاء 60 (أو أقل) فقط لأجل التوزيع بين العمل ورأس المال، عندئذ، بغض النظر عن كيفية تقسيم تلك الـ 60، سيشعر أحد الطرفين على الأقل بالتأكد أنه مغبون وتعيس. هكذا، يعني انكماش الفطيرة أن رحابة الصدر السابقة يجب الآن أن تخلي الطريق للحقد والحسد. إن الكساد، والسقوط من نعمة علم الاقتصاد الكينيزي، والخراب الصناعي وهبوط التنافسية، والصعود المفاجئ للنزعة المحافظة الجديدة وكل بقية الأعراض الكسادية التي أعقبت أزمات النفط هي كلها مؤشر على حقيقة أن عصر الديمقراطية الاجتماعية (عقدي الخمسينيات والستينيات) القائم على الفوردية - الاستهلاكية قد وصل إلى نهايته.

بعد إسدال الستارة على هذا الطور الأول من حضارة البترول مررنا بعقد السبعينيات الانتقالي قبل الدخول في حقبة ما بعد الفوردية ورأسمال الكازينو، الذي يشكل الطور الثاني من حضارة البترول (7).

### شكوك في عصر ما بعد الفوردية ورأسمال الكازينو:

ثمة حدثان رئيسيان حصلوا بشكل غير متوقع في الاقتصاد العالمي في بداية السبعينيات. الأول هو أزمة النفط، التي أدت إلى ترسيخ نمط الإنتاج "ما بعد الفوردي" الذي أطاح بالفوردية. الثاني هو سقوط نظام الـ IMF (صندوق النقد الدولي)، منظومة العملات الدولية القائمة على أسعار الصرف الثابتة ومقياس الذهب - الدولار، الذي لم يبطل السياسات الكينزية فحسب بل أطلق العنان أيضاً لألعاب النقد الدولية التي أحدثت الكثير من الخراب في عصرنا.

إن تأثيرات أزمات النفط على إعادة الهيكلة الصناعية من الأسهل نسبياً لقتاؤها. فحالما تضاعف سعر النفط الخام ثلاثة أو أربعة أضعاف من قبل كارتل النفط، وجدت منظومة الإنتاج الفوردية الشديدة الاستهلاك للطاقة نفسها في زقاق مسدود. عموماً، إن إنتاج السلع التي كانت، كبيرة - ثقيلة - طويلة - وسميكة (Jukochodai)، وبالتالي كثيفة الطاقة نسبياً، كان يجب التخلي عنه لصالح إنتاج تلك السلع الـ " صغيرة - خفيفة - قصيرة - ورقيقة " (Keihakutansho)، وبالتالي الموفرة للطاقة. إن هذا قد سرّع تبني الصناعة للتقانات العالية التي كان يتم إعدادها آنذاك لأجل التطبيقات التجارية - بشكل ملحوظ في الالكترونيات

الدقيقة microelectronics ، ومواد الكربون الجديدة وعلم الوراثة - عندما صارت الشركات باستماتة لكي "تقلص حجمها" أو لكي تصبح "هبرة"، عن طريق تخفيض الطاقة واليد العاملة والتكاليف المالية. بقدر ما نجحت الشركات في هذا التحول، أصبح العمل الفوري التقليدي فائضاً إلى حد كبير. لأن العمل الذي كانت تبحث عنه الشركات الرائدة في هذه المرحلة كان كثيف المعرفة Knowledge - intensive. بما أن سوق العمل لم يكن بمقدورها أن تتكيف مع مثل هذا التغيير بين عشية وضحاها، فقد بدأت معدلات البطالة العالية تهدد كل الاقتصادات المتقدمة. لقد اختلف ذلك من بلد إلى آخر وفقاً لسرعة التحول الصناعي و"القوانين الصارمة" المؤسساتية والاجتماعية - الثقافية الخاصة بكل بلد.

في هذه الأثناء، حفز انتقال منظومة العملات الدولية من أسعار الصرف (القطع) الثابتة إلى الأسعار المرنة الصيرفة البعيدة عن الشاطئ التي كانت تتطور كوسيلة سعى بواسطتها أولئك المتعاملون والمشتغلون مصرفياً بعملات بعينها لتجنب مختلف الأنظمة الخاصة بكل بلد. إن أسعار الصرف المرنة قد وسعت مداها بشكل هائل، عن طريق تسريع انتقالية رأس المال عبر الحدود، في حين أن فيضان دولارات النفط إلى أسواق العملات الأوروبية قد أشعل نار أزمة الدين المتفاقمة. قبل الانكباب على هذه المشاكل، فإن إزالة القيود عن الصناعات المالية، التي بدأت في الولايات المتحدة، وتطبيق تقانات الكمبيوتر الجديدة، الذي جعل من الممكن ليس فقط الإرسال السريع للرسائل بل إرسال مبالغ هائلة من الأموال أيضاً، كل ذلك بدل بشكل مذهل بارامترات المال الدولية. كنتيجة لذلك، كانت شركات الأعمال العاملة دولياً مكشوفة وأصبحت عرضة لمخاطر أكبر بكثير وللشك. هكذا، مهدت الأرض لأجل عصر التجديد المالي وألعاب المال المسعورة لرأس المال الكازينو (٨).

في ظل هذا كله كان الاتجاه العام نحو هبوط الطلب على الودائع المصرفية (النقد القابل للتحويل إلى رأسمال) من طرف الشركات الكبرى. عندما بقي بطيئاً في ظل الكساد، كان لدى الشركات الحافز الضعيف لتوسيع مجال عملها، الذي يعني، بالتوازي مع حاجاتها القاهرة إلى تقليص حجمها، أن يبقى طلبها على الودائع الخارجية ضعيفاً. فهي لم تقلص اقتراضها من المصارف وتقل من المال من الأسواق الرأسمالية فحسب، بل عرضت ودائعها الجامدة لأجل الاستثمار في السندات المالية أيضاً. هكذا، أغرقت أسواق رأس المال والمصارف بالنقد الجامد. عندما أثبتت أزمة الدين أن إقراض العالم الثالث هو شأن محفوف بالمخاطر، كان على الاقتصادات الصناعية الناضجة أن تبحث عن طريقة أخرى للاستفادة من النقد الفائض الذي رفض الاندماج في النشاطات الاقتصادية الحقيقية في الإنتاج والحقول المرتبطة به. لم تكن المسألة أن المنتجين الصغار كانوا مزودين بشكل كافٍ بالودائع الضرورية بل، بالأحرى، أن التركيزات الكبيرة للنقد الجامد، التي لم يكن بمقدورها أن تتحمل التدخل بمال صغير مكلف، كانت تبحث عن مشاريع عملاقة ذات رهانات ضخمة، أو خلافاً لذلك كانت "تركن بأمان" بواسطة المضاربة بسندات قابلة للتسويق. في غالب الأحيان كانت تفضل الخيار الثاني، لذلك كان الطريق مفتوحاً لأجلها لكي تبدأ ألعاب النقد بإدخال الابتكارات المالية.

إن النزعتين اللتان تمت مناقشتهما أعلاه هما اللتان تعرفان عصر ما بعد الفوردية ورأسمال الكازينو. يجب فهم كل منهما على حدة بوصفه جانباً من كل ضروري بدلاً من فهمهما بوصفهما ظاهرتين منفصلتين تتزمان لبعض الأسباب المحتملة، لأنهما تؤكدان معاً العلامات (الدالة على) الزوال القريب حتى للرأسمالية (I).

إن عصر البترول، في كل من طوريه الفوردي وما بعد الفوردي، يميز بشكل أساسي سيرورة تفسخ الرأسمالية. فالتقانة النفطية (البتر - تكنولوجيا)، كما ذكرنا من قبل، هي موفرة للعمل ومدمرة بيئياً. فإذا كان الجانب الثاني فقط ظاهراً في طور الفوردي فإن الجانب الأول أيضاً يكشف عن نفسه بشكل لا لبس فيه في طور ما بعد الفوردي. عندما أصبح المستهلكون متخمين بشكل زائد بالسلع العادية في السبعينات، لم يكن بمقدور الشركات الصانعة ببساطة أن تنتج بالجملة سلعاً عادياً وتتوقع أن يمتصها السوق بدون اعتراض. فكان عليها أن تباع موجوداتها الثمينة وأن تقبل أيلولة منشآتها وتجهيزاتها إلى الزوال السريع، الأمر الذي أرخى بوطاته على كلف R و D ورأس المال. أصبح الضغط شديداً على الشركات اليوم لكي تقدم سلعاً إبتكارية لأجل الأسواق الضيقة والزائلة. هكذا، فإنها تدين حتماً بالكثير إلى مخترعي أجزاء الآلات، فيما هم يجنون ربحاً صافياً قليلاً لأنفسهم. هذا هو السبب في أنهم يظلون أرباب عمل فقراء، حتى عندما يعملون بشكل جيد نسبياً، بحيث أن "النمو بدون عمل" Jobless growth يصبح هو القاعدة. في هذه الأثناء، يستمر المجتمع العالي الاستهلاك في طرح كثيراً من المواد الضارة بالصحة إلى البيئة بشكل أسرع وأضخم كثيراً مما تستطيع قدرة الأرض على التنظيف الذاتي على معالجته، ما يخلق بشكل لا يرحم منبت وجودنا. فالجانب الثاني من الحضارة البترولية يستمر لذلك بكامل قوته.

تميل الاقتصادات الصناعية الناضجة، بشكل واضح، إلى الاعتماد على العمل الإنتاجي بشكل أقل كثيراً مما كانت تعتمد سابقاً (كون العمل الإنتاجي هو الذي يطبقه المجتمع على الطبيعة لكي يحول جزءاً منها إلى أشياء مفيدة أو قيم إستعمالية). لأن نوع العمل الذي تطلبه المجتمعات الصناعية المتقدمة قد أصبح ذهنياً أكثر من كونه يدوياً، ولذلك ينبغي النظر إليه على أنه عمل خدماتي غير إنتاجي، حتى عندما يُستخدم في القطاعات المسماة إنتاجية (اللائثية). صحيح أن 15 إلى 16 بالمئة من وظائف التصنيع لا تزال تتطلب عمالاً يدوياً (Drucker 1986)، لكن هذه الوظائف تميل إلى الانتقال بشكل متزايد إلى مقاطعات من نوع ماكيلدورا Maquildora-type من الاقتصادات المتصنعة [الآخذة بالتصنيع] حديثاً. عندما تقوم الاقتصادات الرائدة بإعادة هيكلة أنفسها في البلدان المتطورة، بشكل مفترض على حساب العالم الثالث، فإنها تستعيد إنتاجية القيمة المضافة التي فقدتها سابقاً تحت تأثير كلف الطاقة العالية. مع ذلك، يمكن سوق مثال نموذجي لإظهار أن هذا لا يحل المشكلة التوزيعية بأي شكل من الأشكال، معيقاً بذلك أية فرصة لإحياء الديمقراطية الاجتماعية.

---

(\*) تطلق هذه التسمية على بلد توجد فيه مصانع تديرها شركة أجنبية وتصدر منتجاتها إلى بلد الشركة الأم (المترجم).

بحسب ميازاكي (Miyazaki 1990)، فإن السعر الإفرادي للدائرة التكاملية النموذجية يمكن تحليله على النحو التالي: كلفة المواد المباشرة 3 بالمئة، كلفة العمل المباشر 12 بالمئة، الكلفة غير المباشرة 80 بالمئة. يعتقد أن معظم الكلفة غير المباشرة تتكون من "كف المعرفة" Knowledge costs، التي تتضمن كلفة البحث والتطوير. هكذا، فإذا خصصنا، لنقل، 5 بالمئة من السعر لأجل البنود التقليدية للكلفة غير المباشرة مثل الاهتلاك depreciation، فيمكننا أن نزع تقريبا أن مكوّن رأس المال الثابت (C) من سعر المنتج يمثل 8 بالمئة، ومكون رأس المال المتحول (V) يمثل 12 بالمئة ومكون القيمة الزائدة (S) يبلغ 80 بالمئة. من هذه القيمة الزائدة، مع ذلك، فإن 75 بالمئة يكون، منذ البداية، مخصصاً لأجل الدفع للخدمات التكنولوجية المعرفة للعمال اللابنتاجيين في تطوير السلعة الجديدة، ما يترك فقط 5 بالمئة تحت تصرف الشركة.

لا حاجة للقول إن هذا التحليل ينطبق فقط على سلعة بعينها، وليس على مجمل النشاط الإنتاجي للاقتصاد. لكن المشكلة تبدو أقل إدهاشاً على المستوى الماكروي، حيث الاتجاه العام يميل إلى تشغيل نسبة من العمال أكبر بكثير من السابق في القطاعات الخدمية (الثلاثية) السريعة التوسع. على سبيل المثال، في عام 1990، فإن 72 بالمئة من الذين يعملون في الولايات المتحدة كانوا يشتغلون في الصناعات الثلاثية، والبقية في الصناعات الأولية والثانوية (بالمناسبة)، كان الوضع معكوساً تقريبا في عام 1890، عندما كانت الصناعات الثلاثية تستخدم عندئذ 70.2 بالمئة (Labergott 1966: 118). يشمل القطاع الثلاثي، الصناعات التي تكون ملحقة بالنشاطات الإنتاجية (الخدمات التجارية - الإدارية) وتلك التي ليست مرتبطة مباشرة بها (الخدمات الشخصية والعامة - الإدارية). كما ذكرنا للتو، هناك بدون شك الكثيرون الذين يُشغلون في القطاعين الأولي والثانوي لكنهم ليسوا منخرطين في العمل الإنتاجي تحديداً. لذلك، ربما يكون من الإنصاف أن نسبة العمال "الإنتاجيين" حصرًا في قوة العمل في معظم البلدان المتقدمة لا تزيد كثيراً عن 20 بالمئة. بما أن حجم قوة العمل في كثير من البلدان المتقدمة هو بشكل نموذجي حوالي نصف عدد السكان في تلك البلدان، فيمكننا أن نخمن أن فائض القيمة المنتج من قبل حوالي 90 بالمئة من عدد السكان يعيل الباقين. لذلك، فإن معدل القيمة الزائدة يجب أن يساوي ما يوحى، بالنسبة لأي اقتصاد متقدم، أن العامل المهم في إدارته الصحيحة يكمن في توزيع فائض القيمة، أكثر مما في إنتاجها (9).

بقيت إنتاجية الأشياء المادية متدنية نسبياً حتى عصر الفحم ضمناً، بحيث أن حشد ونقل العمل الإنتاجي قد شكلا هم الأساس للمجتمع. هذه الحقيقة بررت ليس فقط المبدأ الأول للمادية التاريخية، الذي وفقاً له يحدد تنظيم إنتاج الأشياء المادية (القاعدة الاقتصادية أو البنية التحتية) البنية الفوقية الإيديولوجية للمجتمع، بل أيضاً أسبقية "علم الاقتصاد" بوصفه فن التخصيص الأمثل لموارد المجتمع لتأمين حاجاته المادية بالشكل الأكثر كفاية. إن الرأسمالية، (بمعنى الرأسمالية - II)، لأنها تنتمي أساساً إلى عصر الفحم، كانت آخر مجتمع بشري تعتمد فيه البنية الفوقية على الأسلوب الخاص الذي يتم فيه حشد العمل الإنتاجي ونقله. لقد كان هذا المجتمع أيضاً هو الذي منح علم الاقتصاد المكانة المتميزة في العلوم الاجتماعية [ الإنسانية ] بسبب

وعده بـ " إضفاء الطابع الاقتصادي " economize على استعمال الموارد الإنتاجية للمجتمع. لكن مجيء البترول غير كل ذلك بتحرير المجتمع البشري بشكل نهائي من عبء العمل الإنتاجي.

إن التصور الشعبي " للمجتمع ما بعد الصناعي " الذي تأخذ فيه المعلومات الأسبقية على الأشياء المادية، أو البرمجيات software على التجهيزات hardware، لا يلفت الانتباه بالفعل، ولو على مستوى ظاهري نوعاً ما، إلى حقيقة أن مجتمعنا لم يعد مهووساً بإنتاج الثروة المادية. يبدو لنا أن الكثير جداً من فائض القيمة يتم تسريبه إلى مضاربي " الكازينو" الدوليين ومخترعي أجزاء الآلات العالية التقنية Hi - tech، ومصممي الأزياء ذوي الأذواق الغربية والكثير من العمال " اللإنتاجيين " الآخرين غير المفيدين للغاية ظاهرياً، ولا يترك سوى النذر اليسير للأعمال المستحقة له فعلاً، كريح. ألا يذكرنا هذا الوضع بكابوس الدولة الذي كان يعذب ريكاردو ذات مرة؟ إن دياككتيك رأس المال أيضاً يقول بهذه الإمكانية. فالريح المطلق الذي تكسبه ملكية الأرض من فائض القيمة، قبل توزيعه كأرباح على مختلف فروع الصناعة، يمتلك حداً أعلى، إذا تم تجاوزه، يصبح عمل قانون القيمة زائفاً وتكف الرأسمالية عن الوجود (Sekine 1997: 122).

بغض النظر عن مدى كبر فائض القيمة الذي يمكن أن ينتجه المجتمع، إذا ذهب منه أكثر مما ينبغي إلى الريح Rent، والفائدة ومداخل مقدمي الخدمات اللإنتاجية، تاركين بذلك قليلاً من الربح يذهب إلى المنتجين الرأسماليين، فإن تراكم رأس المال سوف يضعف. ثمة طريقتان يمكن أن يحدث بهما هذا النوع من الوضع. الأول إذا كان فضاء القيمة الاستعمالية يلبي كل الشروط المادية لصالح الإنتاج الرأسمالي، لكن لا يذهب ربح كافٍ إلى الرأسماليين لحثهم على المراكمة بسبب عائق مؤسساتي مثل النزعة الإمتلاكية Landlordism. هذا النوع من الوضع، الذي ينشأ في بعض الأحيان قبل أن يمتلك الإنتاج الرأسمالي فرصة للتطور، يمكن علاجه نسبياً عن طريق الإصلاحات أو السياسات الهادفة إلى إزالة مثل هذا العائق. ثانياً، مع ذلك، توجد أيضاً حالات يفتقر فيها فضاء القيمة الاستعمالية القائم إلى الشروط المادية التي من شأنها أن تجعل الإنتاج الرأسمالي فرضية قابلة للحياة. في ظل هذه الشروط، لا يمكن للإنتاج الرأسمالي أن يجني أرباحاً كافية، حتى بالرغم من عدم وجود عائق مؤسساتي محدد يمنع التراكم الرأسمالي. هذا المرض المنظومي المتجذر بعمق، في الاقتصاد الرأسمالي، لا يمكن شفاؤه بالإصلاحات التقليدية. يبدو أننا نواجه اليوم بهذا الصنف الثاني من الأوضاع. في ضوء ذلك فقط نقيم بدقة النشاط المفرط الحالي لرأسمال الكازينو.

إن الاقتصاد الصناعي الناضج، الذي يتحسن فيه مستوى المعيشة للجماهير ولطبقات الوسطى، يولد مدخرات أكثر مما يمكن استثماره في التشكيل الرأسمالي الحقيقي، تاركاً كمية كبيرة من الودائع " جامدة "، بمعنى عدم إيجاد مقترضين موثوقين - مقترضين لن يحولوها إلى رأسمال حقيقي. هذه الودائع الجامدة ليس لها مكان آخر تذهب إليه سوى الأسواق حيث تتم المتاجرة بالأصول (الموجودات) لقائمة، الحقيقية والمالية. هكذا، فقد أصبح من الممارسات الواسعة الإنتشار بالنسبة للأفراد والشركات أن يقوموا بـ "ركن" Park الودائع بشكل مؤقت في سندات مصرفية قابلة للتسويق بهدف إما جني المداخل أو تحقيق المكاسب المضاربية (الرأسمالية). هذه الممارسة أطلق عليها اسم " إدارة الصناديق " fund management. طالما استمر

الإنتاج في النمو، فإن الودائع المدخرة سوف يتم تحويلها إلى رأسمال حقيقي في الوقت المناسب، بحيث لا يلجأ المرء إلى إدارة الصناديق إلا في غضون ذلك. لكن مع قدوم العصر ما بعد الفوردي، عندما يفقد الإنتاج زخمه السابق، تبدأ إدارة الصناديق بالقيام بدور رباوي Usurpatory في الاقتصاد، فتبتل ما تدعى "أساسيات" هذا الأخير. إن أسعار الصرف المرنة، وإزالة القيود عن الخدمات المالية، وتطبيق تقنية الحاسوب، وابتكار تشكيلة من السلع المالية الجديدة، وخصوصاً المشتقات derivatives - بالتوازي مع النوع من الهندسة المالية المعقدة الذي يزدهر في الاستعمال المربح للمشتقات المذكورة آنفاً - كل ذلك يتضافر ليحول إدارة الصناديق الشرعية إلى ألعاب مال عالية الرهانات تجتذب وتفتن ما صار يعرف باسم رأسمال الكازينو Casino Capital.

مع ذلك فإن المشتقات مع الأدوات المالية الجديدة الأخرى هي نتاجات ضرورية لبيئة الأعمال [البنس] اليوم المشبعة بالمخاطر. إن الاستخدام الحكيم للخيارات، Options وحقوق البيع والمقايضات Swaps والأجالات (المبيعات الآجلة) futures يمكن شركات الأعمال العادية من التحصن ضد مخاطر السوق غير المتنبأ بها (التي تُعزى بشكل خاص إلى تقلب أسعار السلع، أو أسعار الصرف أو أسعار الفائدة، أو أسعار الأسهم العادية)، وتعمل بشكل يشبه كثيراً بوليصة التأمين، بحيث لا يمكن لرجل أعمال قويم الرأي أن يتحمل بشكل واع الاستغناء عنها. الشيء المحزن، مع ذلك، هو أننا لا يمكن أن نفصل المقامرات المضاربة عن هذا الفعل المشروع تماماً لحماية الذات من قبل شركات الأعمال التجارية الحقيقية. إن سعيها بحد ذاته لتطويق تقلبات السوق يمتلك نزعة متأصلة إلى تضخيمها. فإذا تحصنت شركة ما ضد خطر، فإن الخطر المحصن ضده لا يختفي. إنه ببساطة ينقل إلى الطرف المضاد. يقال في بعض الأحيان أن استعمال المشتقات يمكن من تحويل مقدار مفترض من الخطر من الذين يكونون أقل قدرة على تحمله إلى الذين يكونون أكثر قدرة على تحمله. لكن إعادة توزيع المخاطر لا تحدث بمثل هذه الطريقة المطمئنة. فالمؤسسات الكبيرة المفترض بها أن تكون مجهزة بقدرة أكبر على التعامل مع المشتقات تميل إلى تركيز رهانات كثيرة، وتكبيرها بروافع عالية، قبل أن تلعب نوعاً من الروليت الروسي. هذه الشركات أيضاً يمكن أن تخطئ، وإذا انهارت، فإنها تزعزع استقرار السوق بشكل أكثر حدة بكثير وغير قابل للإصلاح منه عندما تحدث الإخفاقات الصغيرة منتشرة بشكل رقيق في السوق. هذه التعقيدات تبرز لأن التحصن ضد مخاطر السوق هو شيء مختلف تماماً عن التأمين ضد بعض التقلبات الـ "قابلة للتأمين ضدها" أصلاً.

في هذه الأثناء، فإن المؤسسات الاستثمارية الكبرى (مثل صناديق التقاعد، والصناديق التبادلية [التعاونية] و تروستات الاستثمار، وشركات التأمين وصناديق الإلقاء وهلم جرا) التي يودع فيها المدخرون الفرديون والجماعيون ودائعهم، تلعب دوراً مهيمناً في أسواق السندات المالية. فهي تستأجر مدراء صناديق محترفين لتقييم ممتلكاتها لمنفعة الزبائن. تميل المؤسسات المستثمرة الكبيرة إلى أن تكون محافظة لأن استثماراتها تكون عرضة لمختلف التقييدات، كما ينبغي فعلاً أن تكون. لكن هذه التقييدات غالباً ما تكون محببة لمدراء الصناديق "الموهوبين"، الذين، لكي يبرهنوا على فطنتهم، ينتقلون إلى الصناديق الإثرائية. إن

بعضهم، خصوصاً أولئك الذين من النوع العالمي - الماكروي، قد أثار جيشانات في الأسواق المالية الدولية (كما تشهد على ذلك أزمة الجنيه البريطاني عام 1992، وأزمة البيزو المكسيكي عام 1994، وأزمة الباهت التايلندي عام 1997، وأزمة الروبل الروسي عام 1998) وبذلك تسببوا في كثير من المعاناة غير الضرورية. إن الصناديق الإئقائية أيضاً قد أدخلت نفسها في المتاعب في بعض الأحيان بمقامراتها " خارج جدول الموازنة " المرتفعة الرهان بمبالغ هائلة (كما شهدت على ذلك أزمة LTCM في أيلول 1998)، مجبرة الولايات المتحدة والسلطات النقدية القيادية الأخرى على توقيفها مؤقتاً لكي تتجنب وضع الاقتصاد العالمي ذاته في خطر، إذ يفرض مستوى عملياتها تهديداً أكثر خطورة بكثير من الأزمات الصغيرة المشتتة في الزمان والمكان. هكذا، في عصرنا، فإن السعي لتطويق تقلبات السوق يميل بالأحرى إلى تكبيرها.

إن حدسنا يقول، لذلك، أن اتقاء مخاطر السوق هو شيء مختلف تماماً عن التأمين ضد التقلبات " القابلة للتأمين " أصلاً. مع ذلك لا يبدو لنا اليوم أن التجارة بالمشتقات هي شذوذ يمكن السيطرة عليه بسهولة عن طريق إجراءات تقييدية. لأنها، برأينا، تعكس **الداء القاتل**، Die Krankheit Zum Tode (المرض حتى الموت) للاقتصاد ما بعد الفوردي التي تفشل فيه الودائع الجامدة بشكل روتيني في التحول إلى رأسمال حقيقي. فلكي تحول هذه الودائع **غير الصالحة للإقراض** Unloanable إلى أدوات توليد المال Chrematistics حقيقية أو ناشدة للربح، تعين تجنيد إثنين من الموهوبين الحائزين على جائزة نوبل (روبرت مرتن Robert Merton وميرون شولز Myron Scholls) لكي ينجزا " ابتكاراً مالياً "، يتضمن استخداماً واسعاً للمشتقات. لكن هل إن إنجازهما الجدير بالتقدير قد أنقص أم زاد التقلبات الاقتصادية؟ ربما إن انهيار واحد أو أكثر من الصناديق الإئقائية الجشعة التي تشاورا معها سوف يسبب ذات يوم في وقت قريب الفرار الجماعي لرأسمال الكازينو الذي سينهي الرأسمالية (I)، تماماً مثلما أن الانهيار المفاجئ لعام 1929 والكساد الناجم عنه قد أنهيا الرأسمالية (II).

## خاتمة:

لا يزال التصور الشعبي اليوم متمسكاً بأنه لم يكن ثمة انقطاع واضح بين مجتمعنا الحالي والرأسمالية التقليدية والأكثر أصالة، رغم مختلف التسميات المتناقضة التي تم اختراعها لوصف التغيير: رأسمالية " منقحة " أو معدلة، رأسمالية احتكار الدولة، رأسمالية اليوم أو الرأسمالية المعاصرة، وهلم جرا... لكن هذه برأينا، أسماء مضللة وفارغة، لا تتفق مع ما حدث في الخمس وسبعين عاماً الماضية.

في هذا الفصل حاولنا أن نبين أن الرأسمالية (II) أثناء الكساد الكبير في الثلاثينات قد ماتت، فجاءت بعدها الديمقراطية الاجتماعية. إن هذه الأخيرة، كنظام للنفعية السياسية، أكثر من كونها مجتمعاً تاريخياً، كانت تتشد السلام الصناعي والمهادنة في الصراعات الطبقيّة في مجتمع جماهيري مكون إلى حد كبير من الطبقة الوسطى. لقد حققت هذين الهدفين، وإن يكن ذلك بالصدفة، بسبب نشوء تقانة البترول في حينه، التي

مكنت إنتاجيتها المذهلة من التقسيم السلمي للقيمة المضافة بين رأس المال والعمل، الذي يؤمن الأساس لأجل الديمقراطية الاجتماعية والسلام الصناعي في سياق الفوردية - الاستهلاكية. لكن عندما انخفض الطلب على الثروة المادية فإنها قد دخلت على الفور في مشكلة. إن قدوم أزمات النفط، الذي تصادف مع تخمة مجتمع الوفرة (10)، تطلب إعادة تنظيم جذرية للصناعة أطاحت ما بعد الفوردية في سياقها بالفوردية. عند هذه النقطة، فإن تطبيق التقانات العالية، التي لا تزال بشكل عام ضمن حدود الحضارة البترولية، قد دفع الإنتاج (توفير الثروة المادية) إلى حده الأقصى.

لم يعد مجتمعنا متركزاً على الإنتاج مثلما كانت الرأسمالية (II). لقد قطعنا شوطاً طويلاً بعيداً عن الرأسمالية (II)، التي لن نعود إليها أبداً. لأن الديمقراطية الاجتماعية، التي تلتها، قد زادت من قوة طريقة حياتنا المتركة على الإنتاج إلى أن وصلت الآن إلى مأزق بعد أن مرت بالفوردية (11). هذا يعني أننا، عندما نواجه الهبوط الاقتصادي الحالي المميز لعصر ما بعد الفوردية وتراجع الديمقراطية الاجتماعية، يجب أن نتعلم على الأقل درساً حاسماً واحداً. أي، أن الهبوط الحالي لا يمكن التغلب عليه بإعادة هيكلة الاقتصاد مرة أخرى بطريقة تجعله أكثر إنتاجية وربحية وتنافسية، أي بزيادة الاعتماد على كفاية المبدأ السوقي لرأس المال. إذ أننا لم نعد نمتلك السياق الذي يعمل فيه [هذا المبدأ]. إن تنظيم إنتاج أسباب الراحة المادية عن طريق المبدأ الرأسمالي لتوليد المال Chrematistics لا يكون له معنى إلا على مدى فترة محددة من التاريخ البشري ومن أجل مجال معين من التقانات في إنتاج القيمة الإستعمالية. إنها ليست فرضية قابلة للحياة اليوم، لأن محاولة تنظيم التعليم والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية والسلع العامة عن طريق المبدأ نفسه لن تفعل شيئاً سوى أن تحبطنا و تحرفنا عن الطريق. لذلك فقد حان الوقت للبحث عن مجتمع يمكننا العيش فيه، وأن نكون مؤهلين لفعل ذلك، بدون أن نكون متورطين بشكل مباشر أو غير مباشر بالممارسة الرأسمالية لجني الأرباح. إن طور الانتقال خارج الرأسمالية يشير إلى مثل هذا المجتمع.

يتعين علينا مع ذلك أن نتحقق من المعالم الواضحة للمجتمع التاريخي الذي يلوح في الأفق. لكن بالتوازي مع الاستبدال وإعادة توزيع وتبادل المنافع التي ابتكرها بولانيي Polanyi، يمكننا أيضاً أن نفكر بالأنماط الثلاثة لتكامل الاقتصاد: المبدأ الرأسمالي للسوق، مبدأ تخطيط الدولة والمبدأ التعاوني (أو العون المتبادل) للجماعة. كانت الرأسمالية تميل إلى الاعتماد بشكل حصري على المبدأ الأول من هذه، في حين حاولت الديمقراطية الاجتماعية أن تدعم الأول مع الثاني. في الحالتين، كان الاقتصاد المتركز على الإنتاج هو المنشود. في الوقت الحالي، إذا كنا ننشد مجتمعاً مستوفياً للمتطلبات وسعيداً وليس موجهاً إلى الإنتاج، فربما يكون علينا أن نتعلم كيف نستفيد من المبدأ الثالث الذي طال تجاهله.

## هوامش:

- (1) إننا نميز بين صفة الماركسية أيديولوجياً ووجودها في التراث الفكري الماركسي. انظر (1: 1997، 20) Sekine.
- (2) لاحظ أن "الصفير" على هذا المستوى يمثل "فضاء قيمة استعمالية" مثالياً لا يوجد في الواقع. عند نقطة الأصل هذه فقط تكون النظرية الاقتصادية، التي ليست سوى تعريف منطقي للرأسمالية عن طريق رأس المال نفسه، في حالة اشتغال كامل. هذه النظرية الاقتصادية يتم عرضها بشكل منهجي لدى سيكين (1997). إن كافة فضاءات القيمة الإستعمالية القائمة تاريخياً (بشكل فعلي) يجب وضعها على مسافة من الأصل، بحيث أنها كلما ابتعدت عن الأصل كانت أقل تجسيدا لمنطق رأس المال. إن الأصل وحده هو الذي ينتمي إلى رأس المال، في حين أن كافة النقاط الأخرى على المستوى تنتمي إلينا، نحن البشر. إذا كانت النظرية تنتمي إلى رأس المال، فإن التاريخ يكون ملكاً لنا.
- (3) في حين أن النظرية الاقتصادية الخالصة تعمل كنظام مستقل (معتمد على نفسه ومغلق)، فقط عن طريق الافتراض المسبق لفضاء قيمة استعمالية مثالي (تخيلي أكثر مما هو موجود فعلاً) فإن الرأسمالية الحقيقية في التاريخ يجب دائماً أن تعيش بفضاء قيمة استعمالية حقيقي، يكون مقدرًا له أن يستولد بعض الخوارج Externalities. لهذا السبب، لا يمكنها أن تستغني عن الدولة القومية البرجوازية، التي تمهد الأرض، خشبة المسرح، لأجل أداء الرأسمالية.
- (4) يبدو للتجريبين أن الحياة الاقتصادية، اليوم "مسألة" بشكل أكثر اتساعاً بكثير من ذي قبل. بالفعل، إن الأشياء الكثيرة التي لم يكن بالإمكان إنتاجها وبيعها في السوق هي متاحة الآن كسلع، والسوق العالمية للسلع ازدادت اتساعاً وعمقاً. لكن هذا يعزى إلى حقيقة أن الدول البرجوازية قد حولت نفسها بشكل ناجح إلى دول رفاه، لتصون الرأسمالية (I) في مقابل إلغاء الرأسمالية (II).
- (5) إننا نستخدم تعابير مثل عصر البترول، الحضارة البترولية، وهلم جرا، لتسليط الضوء على السمة الرئيسية لفضاء القيمة الإستعمالية الذي، كما نعتقد، لم يعد بإمكانه أن ينتمي إلى المنطقة الرأسمالية. الشكل 1.3. إذا كان المحللون البرجوازيون يصفون الصفة الكونية لعمل السوق (الذاتية التنظيم) على كل فضاءات القيمة الإستعمالية، ويتجاهلون أهمية قدوم البترول، فإن ذلك متوقع فحسب. لكن نقاده، الذين يعلنون أنفسهم أنهم ماديون تاريخيون، هم غالباً مجرد غافلون عن هذه الحقيقة الهامة. يبدو أنهم يؤمنون بأن منطق رأس المال هو متقلب للغاية بحيث يكون قادراً على التكيف مع أي فضاء قيمة استعمالية. لكن ماركس هو الذي علمنا أن العلاقات الإنسانية في المجتمع تعتمد اعتماداً حاسماً على الشروط المادية التي تشمل القيم الإستعمالية.
- (6) لقد كان كارل بولاني هو أول من تكلم عن "تخليص" الاقتصاد من المجتمع "في الأزمنة الحديثة، وهو مفهوم يوازي جدال المادية التاريخية بأن القاعدة الاقتصادية تحدد البنية الفوقية الأيديولوجية للمجتمع. لكن "التخليص" الأكثر أساسية الذي يحدث، برأينا، عندما يكف التصنيع [اليديوي] عن أن يكون جزءاً من الزراعة ما ندعوه "تخليص الصناعة من الزراعة". ينتج عن ذلك سلسلة كاملة من التخليصات الأخرى: تخليص التقانة من الأيكولوجيا (علم البيئة)، العلم من الحكمة، الإنسان من الطبيعة، الزمكان العقلاني من عالم الحياة، الاقتصاد من المجتمع، الـ gesell schaft [المجتمع] من gemeinschaft [الجماعة] وهلم جرا. مما له صلة خاصة بهذا الموضوع هو كتاب كولن أم. دنكان الحاد الملاحظة (1996)

(7) إنه خطأ فظيع أن نزع أن عصر البترول قد انقضى تماماً، بسبب اعتمادنا المتزايد على القدرة النووية. تخيل أن الفحم قد اخفى فجأة. رغم بعض الضيق، فإن حضارتنا ستبقى حية. لكن، لو تعين قطع إمداد النفط، فإن حياتنا الاقتصادية سوف تتوقف. إن حياتنا الاقتصادية لا تزال معتمدة اعتماداً كاملاً على هذا الوقود الرائع.

(8) إن تعبير " رأسمال الكازينو " مستلهم من العنوان المنمق لكتاب سوزان سترينج Susan Strange (1997) الشهير، رأسمالية الكازينو Casino Capitalism، مع أنها لا تتحدث بنفسها عن " رأسمال الكازينو " على هذا النحو. إن جدل الرأسمال يسوغ شكلين لا إنتاجيين من رأس المال هما رأس المال الإقتراضي loan capital، ورأس المال التجاري (الذي يتضمن رأس المال المصرفي كحالة خاصة)، كشكلين متخصصين من رأس المال الذي يقوم بالوظائف المحددة لرأس المال الصناعي. هذا يعزى إلى حقيقة أنه، بجمعة socialize الودائع المتجمدة التي تولدها بشكل روتيني حركة رأس المال الصناعي (رأسمال القروض) وبيع سلعة بشكل أكثر احترافاً وخبرة (رأس المال التجاري)، فإن عملياتها تمكّن رأس المال الصناعي من إنتاج فائض قيمة أكثر مما يستطيع خلاف ذلك. لكن، في النظرية الخالصة (أو التعريف) للرأسمالية لا يوجد بالتأكيد أي متسع لشيء من قبيل " رأس مال الكازينو"، عملية صنع المال في ألعاب المال لا تشكل أية مساهمة باتجاه جعل إنتاج فائض القيمة أكثر فعالية بل إن كان ثمة أي شيء، فإنها تعوقه وتمزقه. إن البروز المتزايد لتشغيل رأسمال الكازينو، الذي لا ينتمي إلى تعريف الرأسمالية II هو شهادة أخرى على تفسخها. فكما أن رأس المال التجاري ورأس المال الإقتراضي كانا شكلي الرأسمالية السابقين نظرياً وتاريخياً للرأسمال الصناعي، فإن رأس مال الكازينو يمكن مع ذلك أن يكون شكلاً سائداً من رأس المال بعد إضعاف الرأسمال الصناعي. إنه يشترك مع الرأسمال الإقتراضي بخاصية" انعدام المقياس measurelessness " الهيجلية (1986، 209: 1؛ Sekine 1997، 103: 1 ما يعني أنه يمكن أن يفوض النشاطات الرأسمالية الشرعية.

(9) إن مصطلح " القيمة الزائدة " يستعمل بطريقة مجازية إلى حد ما للإشارة إلى القيمة النقدية للمنتجات الفائضة، نظراً لأن قانون القيمة لا ينطبق، تحديداً، على اقتصاد اليوم. الذي يقابل فضاء القيمة الاستعمالية الذي تمثله نقطة مثل d خارج " المنطقة الرأسمالية " في الشكل (3-1).

(10) إن أطروحتنا القائلة بأننا متخمون الآن بالثروة المادية يمكن تحديدها على أساس أن نسبة صغيرة فقط من سكان العالم تتمتع بامتياز العيش في مجتمع الوفرة (بحبوة) وعلاوة على ذلك فإن المعوزين في مجتمعات الوفرة لا يزالون يحتفظون بشهية إلى وسائل الراحة المادية. هذا صحيح كفاية، لكنه لا صلة له بالموضوع. لأنه لا توجد نواة (وفرة) بدون محيط (فقر) في منظومة العالم " الرأسمالي "، كما زعم فالرشتاين Wallerstein بشكل حكيم تماماً. لكننا لا نستطيع الزعم بأننا سنبقى حصينين إلى الأبد من التخمة بالثروة المادية لأن الفقر سيوجد على الدوام في المحيط. أنظر الملاحظة التالية.

(11) "إن الرغبة في الطعام تتحدد لدى كل إنسان بالسعة الضيقة للمعدة البشرية ؛ لكن الرغبة في وسائل الراحة وزخارف البناء، واللباس والتجهيزات والأثاث المنزلي؛ يبدو أن لا حد لها أو تخم معين لها"؛ هذا الاقتطاف الشهير من آدم سميث (1979)، (I: 181) قد شكل المقدمة الأكثر أساسية لعلم الاقتصاد على مدى 200 سنة الماضية. إن هذه المقدمة هي التي تلقى التحدي اليوم.

\* \* \*

## الفصل الرابع

### التطور الرأسمالي في المنظور التاريخي العالمي

تأليف: جيوفاني أريغي و جاسون و. مور

تعتمد الطريقة الخاصة التي نحقّب بها التاريخ الرأسمالي اعتماداً كبيراً على الآفاق الزمانية والمكانية لملاحظاتنا وعلى الأطر المفاهيمية التي تشكل الأساس لتلك الملاحظات. لقد بنيت معظم التحقيقات على ملاحظات وأطر مفاهيمية تشير ضمناً أو صراحة إلى القوى المحركة dynamics القومية للتطور الرأسمالي. هذه طريقة مشروعة تماماً ومفيدة لتحليل وتحقيب التطور الرأسمالي كما يتبدى في مواضع قومية (أو تحت قومية sub-national) محددة مع القوة المحركة للتطور الرأسمالي كما في "عالم" يتألف من عدد كبير وتشكيلة من هذه المواضع. رغم أن هاتين القوتين المحركتين تؤثران إحداهما على الأخرى، فإن لكل منهما منطقها الخاص بها ويجب التعامل معها كموضوع تحليل قائم بذاته.

إن حجبتنا في هذا الفصل هي أن القوة المحركة العالمي للتطور الرأسمالي هو شيء أكثر من ومختلف عن "مجموع" الديناميكات القومية. إنه شيء ما لا يمكن إدراكه إلا إذا أخذنا، كوحدة للتحليل، ليس الدول المنفردة بل منظومة system الدول التي احتضنت الرأسمالية العالمية. بشكل محدد أكثر، سنجادل من هذا المنظور الكلياني holistic أن التشكل الأولي والتوسع اللاحق للمنظومة الرأسمالية العالمية إلى أبعادها العالمية الشاملة الحالية يمكن تقسيمهما إلى أربع "دورات تراكم منظومية"، متداخلة جزئياً. كل واحدة من هذه الدورات تتألف من **طورين Phases** متميزين من التراكم الرأسمالي، طور التوسع المادي وطور التوسع المالي. برغم هذا الإنشاء البسيط، فإن الدورات المنظومية للتراكم ليست مجرد دورات، لأن كل واحدة ترافقت باتساع أو تعمق سيورورات التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي. إنها والحال هذه تشكل **مراحل Stages** متميزة من تحول المنظومة الرأسمالية العالمية من كونها "عالمًا بين" عوالم "كثيرة لتصبح المنظومة الإجتماعية التاريخية للعالم برمته.

#### الرأسمال المالي والدورات المنظومية للتراكم:

تعود مفهومة الدورات المنظومية للتراكم كمراحل للتطور الرأسمالي في أصولها إلى ملاحظتين. الأولى هي الإعتقاد الواسع بوجود توازنٍ شديد بين بداية ونهاية القرن العشرين (انظر، من بين آخرين، غوردون 1988، أريغي 1994؛ هارفي 1995؛ هيرست وطومبسون 1996). إن العامل الحاسم في هذا الخصوص هو

مركزية " رأس المال المالي " في الحقبين. ففي بداية القرن العشرين، أدت هذه المركزية إلى نشوء النظريتين الليبرالية والماركسية "لرأس المال المالي" و " الإمبريالية " باعتبارهما يبدنان بشكل مشترك طوراً جديداً من التطور الرأسمالي (Hobson [ 1902 ] 1938).

Hilferding [ 1910 ] 1881 ; Bukharin [ 1915 ] 1972 ; Lenin [ 1916 ] 1952 ]

في نهاية القرن، أدت هذه المركزية نفسها إلى نشوء فكرة أن " لعولمة" و"موللة رأس المال" المرتبطة بها تدشن طوراً جديداً بالقدر نفسه من التطور الرأسمالي. لقد تغيرت اللغة والمفاهيم لكن فكرة أن الرأسمال المالي يشكل أحدث وآخر وأعلى طور أو مرحلة في تطور الرأسمالية تلقى على الأقل اعتقاداً واسعاً اليوم كما كانت منذ قرن. أليس من الممكن أن هذا التكرار الإستطراذي للرأسمال المالي بوصفه أعلى وآخر مرحلة جديدة من التطور الرأسمالي يخفي تكرارها الفعلي ضمن دورة أطول من أن يتم كشفها ضمن أفق الزمن المسخر بشكل عادي في تحليل التطور الرأسمالي؟

الملاحظة الثانية، المستمدة من فرناند برودل (1982) Fernand Braudel، (1984) توشي برد بالإيجاب على هذا السؤال بالإشارة إلى قصر نظر توصيفات أوائل القرن العشرين للرأسمال المالي بوصفه طوراً جديداً من التطور الرأسمالي.

[[ " إن هيلفردينغ.... يرى عالم رأس المال كمجال من الإمكانيات الذي اتجه ضمنه النوع المالي - وهو وافد حديث جداً كما يراه - إلى التغلب على الأنواع الأخرى، مختزقاً إياها من الداخل. إنها رؤية سوف أتفق معها، بشرط أن أرى تعددية الرأسمالية بوصفها تعود إلى زمن طويل. فالرأسمالية المالية لم تكن وليدة أوائل القرن العشرين؛ لا بل ساجادل حتى بأن الرأسمالية المالية - لنقل في جنوة أو أمستردام - بعد موجة النمو في الرأسمالية التجارية وتراكم رأس المال على صعيد يتجاوز القنوات الطبيعية للإستثمار، كانت قبلئذ في وضع [ يؤهلها ] للإضطلاع بـ والهيمنة، لفترة من الزمن على كافة نشاطات عالم الأعمال التجارية (البنس) " (Braudel 1984: 604) emphasis added.]]

إن فكرة أن تراكم رأس المال قبل أوائل القرن العشرين بوقت طويل، من خلال شراء وبيع السلع " على صعيد يتجاوز القنوات الطبيعية للإستثمار قد مكن الرأسمالية المالية من " الإضطلاع بـ والهيمنة على كافة نشاطات عالم الأعمال "، لفترة من الزمن على الأقل، هذه الفكرة هي الموضوع المتكررة للمجلدين الثاني والثالث من ثلاثية برودل / الحضارة والرأسمالية / Civilization and Capitalism. إنها تشكل الأساس لجدال برودل بأن السمة الأساسية للرأسمالية التاريخية على مدى أمدها الطويل langue dure'أي، على مدى عمرها كله، كانت مرونة " flexibility " و " انتقائية eclecticism " رأس المال أكثر مما كانت الأشكال الملموسة التي اتخذها في أمكنة مختلفة وأزمنة مختلفة.

[[ " دعوني أشدد على الصفة التي تبدو لي سمة أساسية للتاريخ العام للرأسمالية: مرونتها اللامحدودة، قدرتها على التغير والتكيف، فإذا وجدت، كما أعتقد، وحدة معينة في الرأسمالية، من إيطاليا القرن الثالث عشر إلى غرب اليوم، فهنا قبل كل شيء يجب تحديد موقع هذه الوحدة ورصدها" ]]

(Braudel 1982: 433)

في بعض الحقب، حتى الحقب الطويلة، كان يبدو أن الرأسمالية "تتخصص specialize"، كما في القرن التاسع عشر، عندما انتقلت بشكل مذهل للغاية إلى عالم الصناعة الجديد". هذا التخصص دفع الكثيرين إلى [اعتبار الصناعة بمثابة الإزهار النهائي الذي منح الرأسمالية هويتها "الحقيقية"]. لكن هذه رؤية قصيرة المدى.

[[ " [ بعد ] ازدهار الأولي للمكننة ارتد النوع الأكثر تقدماً من الرأسمالية إلى الإنتقائية، إلى عدم قابلية المصالح للتجزئة إذا جاز القول، كما لو أن الميزة المميزة للوقوف على الذرى القيادية للإقتصاد، [ التي هي] اليوم بنفس القدر تماماً الذي كانت فيه في أيام جاك كور Jacques Coeur (ملك المال في القرن الرابع عشر) كانت تقوم بالتحديد على عدم إلزامية حصر المرء نفسه بخيار وحيد، وعلى كونه قابلاً للتكيف بشكل بارز، وبالتالي غير متخصص " ]]

(كما ورد لدى فالرشتاين 1982: 381، Braudel 1991: 213).

يمكن قراءة هذه المقاطع بوصفها إعادة عرض لصيغة كارل ماركس العامة لرأس المال،  $M - C - M$  (نقد - سلعة - نقد). إن رأس المال النقدي (M) يعني السيولة، المرونة، حرية الاختيار. أما رأس المال السلعي (C) فيعني رأس المال المستثمر في توليفة دخل - خرج معينة بهدف الربح. من هنا، فإنه يعني التصلب، الصرامة وضيق أو انسداد الخيارات. M تعني السيولة والمرونة وحرية الاختيار الموسعة. إن صيغة ماركس، المفهومة هكذا، تتبنا أن القوى الرأسمالية تستثمر النقد في توليفات دخل - خرج معينة، مع كل ضياع المرونة وحرية الاختيار التي يترافق معها وليس كغاية بحد ذاته. بالأحرى، إنها تفعل هكذا كوسيلة نحو غاية تأمين حتى مرونة وحرية اختيار أكبر في نقطة مستقبلية ما في الزمن. تتبنا صيغة ماركس أيضاً أنه، إذا لم يكن ثمة أمل من طرف القوى الرأسمالية في أن تزداد حريتها في الاختيار، أو إذا كان هذا الأمل لا يتحقق بشكل نظامي، فإن رأس المال يميل إلى التحول إلى أشكال أكثر مرونة من الإستثمار، أولها وأهمها الشكل النقدي. بعبارة أخرى، يزداد " تفضيل " القوى الرأسمالية للسيولة، ويميل قسم كبير بشكل غير اعتيادي من تدفقاتها النقدية إلى البقاء في شكل سائل.

هذه القراءة الثانية متضمنة في توصيف برودل للتوسع المالي "كعَرَض symptom [من أعراض] نضوج طور خاص من التطور الرأسمالي. لدى مناقشة انسحاب الهولنديين من التجارة في حوالي 1740 ليصبحوا "صيارفة أوروبا"، يرى برودل أن هذا الانسحاب هو نزعة منظومية - عالمية متكررة الحدوث. إن النزعة نفسها كانت ظاهرة قبلئذ في إيطاليا

القرن الخامس عشر، ومرة أخرى في حوالي عام 1560 عندما انسحبت مجموعات رائدة من شتات رجال الأعمال الجنوبيين (من جنوة) تدريجياً من التجارة إلى ممارسة السيطرة لمدة حوالي خمساً وسبعين

عاماً على الشؤون المالية (الماليات) الأوروبية شبيهة بتلك السيطرة التي مورست في القرن العشرين من قبل بنك التسوية الدولية في بازل Basle - ((وهي [سيطرة كانت كتومة ومعقدة للغاية بحيث أن المؤرخين قد فشلوا لزم من طويل في ملاحظتها])). بعد الهولنديين، تجددت هذه النزعة على أيدي الإنكليز أثناء وبعد الكساد الكبير 1896 - 1873، عندما خلقت نهاية المغامرة الخيالية للثورة الصناعية وفترة زائدة في رأس المال النقدي ( Braudel 1984: 157، 164، 242، 3، 264 ).

بعد المغامرة الخيالية بالقدر نفسه لما تدعى بالفوردية - الكينيذية، اتبع رأس المال الأمريكي منذ السبعينات 1970 مساراً مشابهاً. لا يناقش برودل التوسع المالي في أيامنا، الذي اكتسب زخماً في الثمانينات 1980، أي، بعد أن أكمل ثلاثيته حول الحضارة والرأسمالية. مع ذلك، يمكننا بسهولة أن نميز في هذه "الإعادة ولادة" الأخيرة لرأس المال المالي مثلاً آخر على تلك العودة المتكررة الحدوث إلى "الإنقائية" التي ارتبطت في الماضي بنضوج تطور رأسمالي كبير. ((إن [كل] تطور رأسمالي من هذه المرتبة يبدو، بالوصول إلى مرحلة التوسع المالي، أنه قد أعلن بمعنى ما عن نضوجه: إنه علامة خريف)) (Braudel 1984: 246 ;).

في ضوء هذه الملاحظات، يمكننا أن نفسر صيغة ماركس العامة لرأس المال (M - C - M) على أنها تصف ليس مجرد منطق الإستثمارات الرأسمالية الفردية، بل أيضاً النمط المتكرر الحدوث للرأسمالية التاريخية كمنظومة عالمية. إن الجانب المركزي من هذا النمط هو تناوب فترات التوسع المادي (أي أطوار M - C من تراكم رأس المال) مع أطوار إعادة الولادة والتوسع الماليين (أي أطوار C - M). في أطوار التوسع المادي، "يطلق" رأس المال النقدي كتلة متزايدة من السلع (بما في ذلك قوة العمل المسلّعة وخيرات الطبيعة)؛ وفي أطوار التوسع المالي فإن كتلة متزايدة من رأس المال النقدي "تحرر" نفسها من شكلها السلعي وتباشر التراكم من خلال الصفقات / التعاملات المالية (كما في صيغة ماركس المختصرة M - M). إن هاتين الحقتين، إذا أخذتا مجتمعين، "تشكلان دورة منظومية كاملة من التراكم (M - C - M).

انطلاقاً من هذه المقدمات (واعتماداً على تأريخ برودل للتحويلات المتكررة للقوى الرائدة لسيرورات تراكم رأس المال على الصعيد العالمي من التجارة والإنتاج إلى المالية العالية) يمكننا أن نميز أربع دورات تراكم منظومية: دورة جنوية - إيبيرية Genoese - Iberian cycle تمتد من القرن الخامس عشر وانهاءً بأوائل القرن السابع عشر؛ دورة هولندية Dutch cycle، تمتد من أواخر القرن السادس عشر وانهاءً بأواخر القرن الثامن عشر؛ دورة بريطانية British cycle تمتد من منتصف القرن الثامن عشر وانهاءً بأوائل القرن العشرين؛ ودورة أمريكية US cycle تمتد من أواخر القرن التاسع عشر وانهاءً بالطور الحالي من التوسع المالي.

تسمى كل دورة (وتُعرّف بـ) باسم مركب معين من القوى الحكومية والأعمالية التي قادت المنظومة الرأسمالية العالمية؛ أولاً نحو التوسعات المادية ومن ثم نحو التوسعات المالية التي تشكل، مجتمعة، الدورة.

إن الإستراتيجيات والبنى التي حفزت من خلالها هذه القوى ونظمت وضبطت توسع أو إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي الرأسمالي هي ماسوف نفهمه عن طريق نظام التراكم على الصعيد العالمي. إن الغرض الرئيسي من مفهوم الدورات المنظومية هو وصف وإيضاح تشكّل وتصلب وتفسخ الأنظمة المتعاقبة التي اتسعت من خلالها المنظومة الرأسمالية العالمية من جنينها الإقليمي في أواخر القرون الوسطى إلى بُعدها العالمي الحالي. كما يقتضي التحقيب المذكور أعلاه، فإن الدورات المنظومية المتعاقبة للتراكم تتداخل مع بعضها البعض في بداياتها ونهاياتها. وهذا، تاريخياً، لأن أطوار التوسع المالي لم تكن (على حد تعبير برودل) مجرد "الخريف" لتطور كبير للرأسمالية العالمية. لقد كانت أيضاً فترات انتقال من قيادة ونظام إلى قيادة أخرى ونظام آخر في سيرورات تراكم رأس المال على الصعيد العالمي. كانت الوقت الذي نشأت فيه المراكز المنظمة للدورة اللاحقة بشكل بيئي داخل بنى الدورة التي كانت تقترب من الإنقفا، واكتسبت بشكل تدريجي القدرة على قيادة الرأسمالية العالمية من خلال طور جديد من التوسع المادي.

إن المرتكزات underpinnings التاريخية لهذه المفهمة وهذا التحقيب للرأسمالية العالمية قد تم عرضها بالتفصيل في دراستين، الأولى ركزت على الدورات نفسها (Arrighi 1994) والثانية على الإنتقالات من دورة إلى دورة (Arrighi and Silver et al 1999). هنا سنقيد أنفسنا بشرح المنطق والإواليات [الميكانيزمات] التي تشكل الأساس لديناميكيات الدورات والإنتقالات. سنركز أولاً على التوسعات المالية بوصفها أطواراً متكررة **recurrent phases** للرأسمالية العالمية منذ بداياتها الأولى صعوداً إلى الحاضر. ثم سنعالج بشكل أكثر تحديداً الدورات المنظومية للتراكم بوصفها مراحل stages للتطور الرأسمالي.

### منطق وإواليات التوسعات المالية:

دعونا نبدأ بالتشديد على أن طوري التوسعين المادي والمالي هما سيرورتان للمنظومة الرأسمالية العالمية - [ وهي ] منظومة ازدادت في العمق والمدى على مدى القرون لكنها شملت منذ بداياتها الأولى عدداً كبيراً وتشكيلة من القوى الحكومية والأعمالية. فالتوسعات المادية تحدث بسبب ظهور كتلة معينة من القوى الحكومية والأعمالية القادرة على قيادة المنظومة نحو تقسيمات أوسع وأعمق للعمل تخلق شروط زيادة العائدات لرأس المال المستثمر في التجارة والإنتاج. في ظل هذه الشروط تنحو الأرباح إلى أن يعاد استثمارها في المزيد من توسع التجارة والإنتاج بشكل أكثر أو أقل روتينية؛ وبمعرفة أو بدون معرفة منها، فإن المراكز الرئيسية للمنظومة تتعاون في تعزيز توسع بعضها بعضاً. على كل، مع مرور الزمن، يؤدي استثمار كتلة دائمة الازدياد من الأرباح في زيادة توسع التجارة والإنتاج حتماً إلى تراكم رأس المال " على صعيد يتجاوز القنوات الطبيعية لأجل الإستثمار " على حد تعبير برودل، أو، كما قلنا، علاوة على مايمكن إعادة استثماره في شراء وبيع السلع بدون إنقاص هولمش الربح بشكل قاس. يبدأ تناقص العائدات وتشتد الضغوط التنافسية على القوى الحكومية والأعمالية للمنظومة؛ ويكون المسرح مهيباً لأجل تغيير الطور من التوسع المادي إلى التوسع المالي.

في هذا التقدم من ازدياد إلى تناقص العائدات، من التعاون إلى التنافس، فإن البنى التنظيمية ذات الصلة ليست بنى وحدات المنظومة بل هي بنى المنظومة نفسها. لذلك، بالإشارة الخاصة إلى الدورة الأميركية الأخيرة، فإن البنى التنظيمية ذات الصلة ليست فقط بنى الشركات المدمجة عمودياً، المدارة بيروقراطياً، التي لم تكن سوى مكون واحد من مكونات كتلة القوى الحكومية والأعمالية التي قادت العالم عبر التوسع المادي في الخمسينيات والستينيات. بل هي بالأحرى البنى التنظيمية للنظام العالمي [ أثناء ] الحرب الباردة التي تم فيها احتواء التوسع. عندما تكشف التوسع، فقد ولّد ثلاث نزعات شديدة الارتباط قوضت بشكل مضطرب قدرة تلك البنى على تعزيز التوسع: نزعة الضغوط التنافسية على الشركات الأمريكية إلى الإشتداد؛ نزعة الفئات الثانوية التابعة إلى ادعاء الحق في حصة أكبر من الفطيرة؛ ونزعة الشركات الأمريكية إلى ادخار أرباح التوسع المادي في الأسواق المالية خارج الأراضي [ الأمريكية ]. كما كان جلياً قبلئذ في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، فقد كانت هذه هي النزعات التي أحدثت تغيير الطور من التوسع المادي إلى التوسع المالي. (Arrighin 1994: Chapter 4 ; Silver and Slater 1999: 211 – 16).

كما أشار روبرت بولن Robert Pollin ، فإن فكرة أطوار التوسع المالي المتكررة الحدوث والمديدة تطرح سؤالاً أساسياً: " من أين تأتي الأرباح إن لم تكن من إنتاج وتبادل السلع؟ " كما يرى، لهذا السؤال ثلاثة أجوبة ممكنة، كل واحد يشير إلى مصدر مختلف للربح. الأول، إن بعض الرأسماليين يجنون المال على حساب رأسماليين آخرين، بحيث تكون هناك إعادة توزيع للأرباح ضمن الطبقة الرأسمالية لكن بدون أي توسيع للأرباح لأجل الطبقة الرأسمالية ككل. الثاني، إن الأرباح لأجل الطبقة الرأسمالية ككل تتوسع لأن الصفقات المالية تمكّن الرأسماليين من فرض إعادة توزيع الثروة والدخل لصالحها، سواءً بخرق الالتزامات السابقة نحو العمال والجماعات أو بحث الحكومات على الضغط على رعاياها لتسديد الأقساط لدائنيها الرأسماليين. أخيراً، ((إن الصفقات المالية يمكن أن تكون مربحة على قاعدة مستدامة... إذا [ مكنت ] الرأسماليين من إخراج ودائعهم من مناطق إنتاج وتبادل أقل ربحاً إلى مناطق أخرى أكثر ربحاً)) ( :1996 115-16).

في مفهمتنا للتوسعات المالية، يلعب كل واحد من هذه المصادر الثلاثة للربحية دوراً متميزاً. المصدر الأول يوفر الربط بين أزمات التراكم المفرط الذي يدل على نهاية التوسعات المادية وبداية التوسعات المالية التي تليها. هكذا، في بداية كل توسع مالي، ((يقود التراكم المفرط لرأس المال المنظمات الرأسمالية إلى أن تقوم كل واحدة بغزو دوائر عمل الأخرى؛ فينهار تقسيم العمل الذي كان فيما سبق يعرّف حدود تعاونها المتبادل؛ و، بشكل متزايد، تكون خسائر إحدى المنظمات هي الشرط لأرباح منظمة أخرى. باختصار، تتحول المنافسة من لعبة مبلغ موجب إلى لعبة مبلغ صفر (أو حتى مبلغ سالب). إنها تصبح منافسة قاسية)) (Arrighi 1994: 227).

هذا المصدر للأرباح، بذاته و بحد ذاته، لا يقدم تفسيراً معقولاً للفترات الطويلة من التوسع المالي - التي تمتد، كقاعدة، لأكثر من نصف قرن - التي فصلت بين نهاية كل طور من التوسع المادي وبدايات

الطور التالي. مع ذلك، فإن المنافسة القاسية بين القوى الرأسمالية تصلب ما يمكن أن ندعوها شروط " العرض " للتوسعات المالية المستدامة. أي، عن طريق توكيد النزوع الإجمالي لهوامش الربح والإنتاج إلى الهبوط، فتقوي ميل القوى الرأسمالية لأن تبقى نسبة متزايدة من تدفقاتها النقدية الواردة في شكل سائل.

إن التوسعات المالية المستدامة تتحقق فقط عندما يُقابل تفضيل السيولة المعززة للقوى الرأسمالية بشروط " طلب" وافية. تاريخياً، كان العامل الحاسم في خلق شروط الطلب لكافة التوسعات المالية هو اشتداد المنافسة بين الدول على رأس المال المنقول.

لا يقوى برودل شيئاً حول هذه المنافسة على رأس المال المنقول، بالرغم من ملاحظة ماكس فيبر Max Weber أنها تشكل التميز التاريخي - العالمي للعصر [ الحديث ] " (354: 1978). ففي حين أن تشكل الأمبراطوريات العالمية في الأزمنة قبل الحديثة قد أطاح الحريات وسلطات المدن التي شكلت المواقع الرئيسية للتوسع الرأسمالي فإن هذه المواقع وقعت في العصر الحديث تحت سيطرة ((الدول القومية المتنافسة في حالة من الصراع المستمر على السلطة في السلم أو الحرب. كان على الدول المستقلة أن تتنافس من أجل رأس المال المتنقل، الذي أملى عليها الشروط التي سيساعدها في ظلها للوصول إلى السلطة ". هذا الصراع التنافسي خلق أكبر الفرص لأجل الرأسمالية الحديثة " وطالما أن الدول القومية لاتفسح المجال لأجل الأمبراطورية العالمية فإن الرأسمالية أيضاً سوف تستمر في البقاء)) (Weber 1961: 249).

إن حدوث التوسعات المالية في فترات التنافس الشديد بشكل خاص بين الدول على رأس المال المنقول ليس مجرد صدفة تاريخية. بالأحرى، إنه حصيلة لنزعة مزدوجة تولدها التوسعات السريعة بشكل خاص والممتدة والمربحة للتجارة والإنتاج. فمن ناحية أولى، إن التنظيمات الرأسمالية والأفراد يستجيبون لتراكم رأس المال إضافة إلى مايمكن إعادة استثماره بشكل مربح في القنوات القائمة للتجارة والإنتاج عن طريق إبقاء نسبة متزايدة من تدفقاتها النقدية الواردة في شكل سائل. هذه النزعة تخلق كتلة مفرطة الوفرة من السيولة يمكن تحريكها مباشرة أو من خلال الوسطاء في المضاربة والاقتراض والإقراض. من ناحية أخرى، فإن المنظمات الإقليمية تستجيب لقيود الميزانية الأكثر صرامة التي تنجم عن التباطؤ في توسع التجارة والإنتاج بأن تتنافس بشدة مع بعضها البعض على رأس المال الذي يتراكم في الأسواق المالية. هذه النزعة تحقق إعادة توزيعات ضخمة، على مدى المنظومة، للدخل والثروة من كافة أنواع السلع على القوى التي تتحكم برأس المال المتنقل، مضخمة بذلك وداعمة ربحية الصفقات المالية المفصلة إلى حد كبير عن تجارة وإنتاج السلع (مصدر بولين Pollin الثاني للأرباح المالية). إن كل العصور السعيدة **Belles Époques** لرأسمالية المال - من فلورنسة عصر النهضة إلى عهدي ريغان وكننتون، مروراً بعصر الجنوبيين Genoese، والفترة المزيفة من التاريخ الهولندي والعهد الإدوردي في بريطانيا - إنما كانت حصيلة للتطور المشترك، وإن يكن متفاوت، لهاتين النزعتين المتتامتين. Arrighi 1994: 11-13، 16، (105 أخيراً، إن مصدر بولين الثالث للربح المالي - إعادة تخصيص الودائع المصرفية من المناطق الأقل إلى الأكثر ربحية من

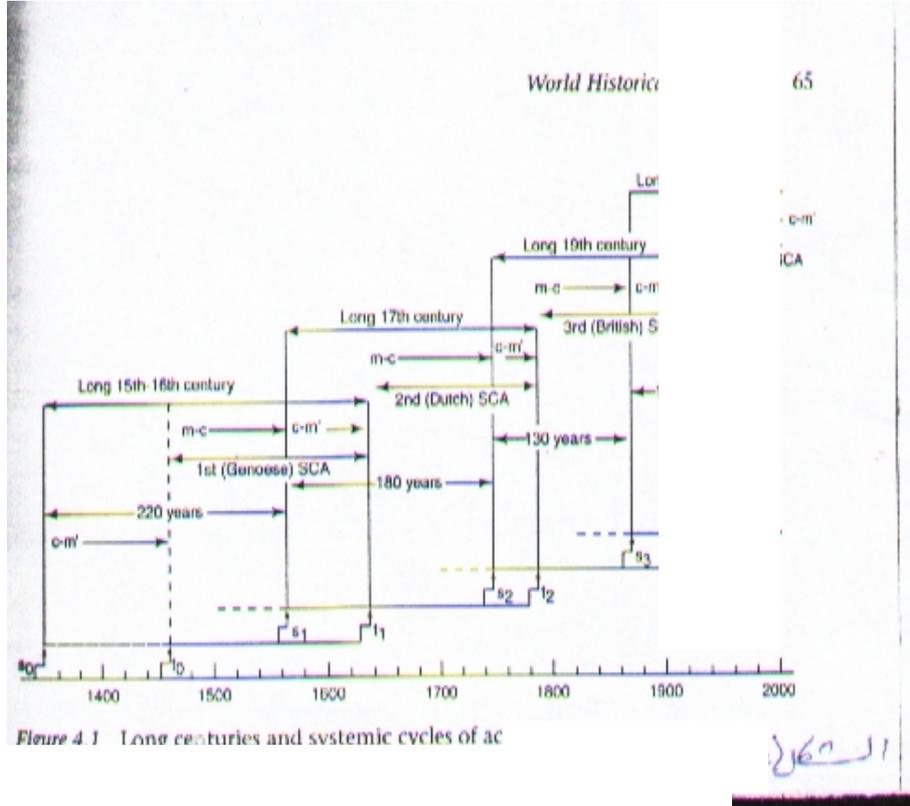
الإنتاج المادي والتبادل - يدخل الصورة، ليس كعامل حاسم يجعل الصفقات المالية مربحة على قاعدة مستدامة، بل كعامل في إطاحة التوسعات المالية عن طريق طور جديد من التوسع المادي. إن ما هو منور بشكل خاص بهذا الخصوص هو ملاحظة ماركس أن نظام الائتمان Credit system كان أداة رئيسية، قومياً وعالمياً، لنقل رأس المال الزائد من المراكز الأقلية إلى المركز الصاعدة للتجارة والإنتاج الرأسماليين. إن ماركس، مثل فيبر، قد نسب أهمية كبيرة إلى الدور الذي لعبه نظام الديون القومية الذي ابتدته جنوة وفينيسية (البندقية) في أواخر العصور الوسطى في دفع التوسع الأولي للرأسمالية الحديثة.

(( إن الدين القومي، أي، اغتراب الدولة - سواء كانت استبدادية أم دستورية أم جمهورية - قد طبع بطابعة العصر الرأسمالي. كما بضربة عصا ساحر يضفي [ الدين العام ] على النقد العاطل القدرة على التوالد وبذلك يحوله إلى رأسمال، بدون الحاجة إلى تعريض نفسه للمتاعب والمخاطر الملازمة لتوظيفه في الصناعة أو حتى في الربا. إن دائني الدولة في الواقع لا يهبون شيئاً، لأن المبلغ المقرض يتم تحويله إلى سندات عامة، قابلة للتساوم بسهولة، يمكنها الاستمرار في القيام بوظيفتها في أيديهم تماماً مثلما يمكن أن يفعل الكثير جداً من " النقد الصعب" )) (Marx 1959: 754-5). بما أن حجة ماركس الجوهرية في كتابه رأس المال تستخلص من دور الدول في سيرورات التراكم الرأسمالي، فإن الديون القومية واغتراب الأصول والعائدات المستقبلية [المؤجلة] للدول يتم التعامل معها تحت اسم " التراكم البدائي " - " التراكم السابق " لدى آدم سميث، تراكم ليس نتيجة لنمط الإنتاج الرأسمالي، بل نقطة بدايته. (Marx 1959: 713). هذه المفهمة منعت ماركس من تقدير قيمة الأهمية التاريخية المستمرة للديون القومية في منظومة رأسمالية عالمية تحتضنها في دول تتنافس باستمرار مع بعضها بعضاً على رأس المال المنقول. مع ذلك، فإن ماركس قد أقر بالأهمية المستمرة للديون القومية، ليس كتعبير عن التنافس بين الدول، بل كوسيلة لتعاون بين - رأسمالي - inter capitalist " لا مرئي " " بدأ " تراكم رأس المال مراراً وتكراراً عبر زمكان (الزمان - المكان) المنظومة الرأسمالية العالمية منذ بدايتها و انتهاءً بأيامه:

((مع الدين القومي نشأ نظام ائتمان دولي، غالباً ما يحجب أحد مصادر التراكم البدائي لدى هذا الشعب أو ذلك. هكذا فإن نذالات نظام السرقة الفينيسية قد شكلت إحدى القواعد السرية لرأسمال ثروة هولندا التي أقرضتها فينيسيا في لحظة تدهورها مبالغ ضخمة من المال. هكذا كان الأمر مع هولندا و إنكلترا. في بداية القرن الثامن عشر - كانت هولندا قد كفت عن كونها الأمة المتفوقة في التجارة والصناعة. لذلك أصبح أحد خطوطها الرئيسية للأعمال التجارية هو إقراض مبالغ ضخمة من رأس المال، خصوصاً إلى منافستها الكبيرة، إنكلترا. والشيء نفسه يسري حتى اليوم بين إنكلترا و الولايات المتحدة)) (Marx 1959: 755-6).

لم يطور ماركس أبدا المعاني الضمنية النظرية لهذه الملاحظة التاريخية. برغم الحيز الهام المكرس لـ " رأس المال المتعامل بالنقد money - dealing capital في المجلد الثالث من رأس المال، فإنه لم ينقذ الديون القومية واغتراب الدولة من ارتهاؤها لميكانيزمات تراكم " ليس نتيجة لنمط الإنتاج الرأسمالي بل هو نقطة

بدايته ". ومع ذلك، ففي ملاحظته التاريخية، إن ما يبدو كـ " نقطة " بداية في مركز واحد (هولندا، إنكلترا، الولايات المتحدة) هو في الوقت نفسه الـ " نتيجة " لفترات طويلة من التراكم الرأسمالي في المراكز المقامة سابقاً (فينيسيا، هولندا، إنكلترا). لنستخدم اللغة المجازية لبرودل، فإن كل توسع على حدة، وكل التوسعات، هو في الوقت نفسه " خريف " لتطور رأسمالي ذي أهمية عالمية - تاريخية وصل نهايته في مكان و " ربيع " لتطور ذي أهمية مساوية أو حتى أكبر هو على وشك أن يبدأ في مكان آخر.



الشكل (٤ - ١) القرون الطويلة والدورات المنتظمة للتراكم

هذه المفهمة للدورات المنظومية للتراكم تولد تحقيب التاريخ الرأسمالي الذي بلغ ذروته في التمثيل البياني للشكل (٤ - ١). كما يظهر الشكل، فقد كان جوزف شومبيتر (Joseph Schumpeter) (1954: 163) مبرراً تماماً في قوله إن القرن، في مسائل التطور الرأسمالي، هو " مسافة قصيرة ". كما يتبين، في مسائل التطور الرأسمالي للمنظومة الرأسمالية العالمية، فإن القرن لا يشكل حتى " مسافة قصيرة ". هكذا، استعار إيمانويل فالرشتاين (1974) مفهوم برودل لـ " قرن سادس عشر طويل " (1450 - 1640) بوصفه الوحدة الملائمة لتحليل ما هو، في مخططه للأشياء، المرحلة الأولى (التكوينية) للاقتصاد العالمي الرأسمالي. يتكلم إيريك هوبسباوم Eric Hobsbaom بشكل مشابه عن " قرن تاسع عشر طويل " (1776 - 1914) بوصفه الإطار الزمني الملائم لأجل تحليل ما يتصوره بوصفه المرحلة البرجوازية - الليبرالية (البريطانية) من الرأسمالية التاريخية. في تمثيلنا ليس لدينا " قرنان طويلان " بل أربعة قرون بوصفها الإطار الزمني الملائم لأجل تحليل الصعود، والتوسع الكامل، والإطاحة النهائية للقوى والاستراتيجيات والبنى التي تحدد الدورات المنظومية المتميزة للتراكم. إن القرون الطويلة التي تشمل الدورات تتداخل لأن قوى واستراتيجيات وبنى كل

دورة على حدة (باختصار، أنظمتها regimes) قد تشكلت واكتسبت الأهمية أثناء طور التوسع المالي للدورة السابقة.

هكذا تتكون كل القرون الطويلة من ثلاثة أقسام أو حقب متميزة:

- (1) حقبة أولى من التوسع المالي (تمتد من SN-1 إلى TN-1) ينشأ في أثنائها النظام الجديد للتراكم ضمن النظام القديم - يكون نشوءه جانباً مكملاً للتوسع الكامل للأخير و تناقضاته؛
- (2) حقبة التماسك والمزيد من تطور النظام الجديد للتراكم (تمتد من TN-1 إلى SN) الذي تعزز خلاله قواه الرائدة وتضبط وتستفيد من التوسع المادي للمنظومة الرأسمالية العالمية ككل؛
- (3) حقبة ثانية من التوسع المالي (من SN إلى TN) تخلق في أثنائها تناقضات نظام التراكم التام التطور الفضاء لأجل، وتعمق عن طريق، ظهور أنظمة متنافسة ومتناوبة، سيصبح أحدها في النهاية (أو في الزمن TN) هو النظام الجديد السائد.

باستعارة تعبير من غرهارد منش (1979: 75) Gerhard Mensch، نطلق على بداية كل توسع مالي (وبالتالي كل قرن طويل) اسم " الأزمة الإشارية " [ الإندارية ] signal crisis (S1, S2, S3, S4) في الشكل (4-1) لنظام التراكم السائد. في هذا الوقت تبدأ القوة الرائدة للسيرورات المنظومية للتراكم بتحويل رأسمالها بشكل أكثر غزارة من التجارة والإنتاج إلى التوسط المالي والمضاربة. إن التحويل switch هو التعبير عن [ وجود ] " أزمة " بمعنى أنه يسم " نقطة انعطاف " Turning point ، " زمناً حرجاً للقرار " عندما تكشف القوة الرائدة للسيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي، من خلال التحويل، عن حكم إيجابي وسلبى. يتعلق الحكم السلبى بإمكانية الإستمرار في [ جني ] الأرباح من إعادة استثمار التدفقات النقدية الواردة في تجارة وإنتاج السلع، أي، في دورة M - C - M القائمة. أما الحكم الإيجابي فيتعلق بإمكانية إطالة أمد وفضاء قيادتها وهيمنتها من خلال تخصص أكبر في الشؤون المالية العالمية، أي في دورة M - M.

هذه الأزمة هي " الإشارة " [ الدالة ] على وجود أزمة منظومية كافية أشد، يحبطها مع ذلك التحويل إلى المالية العالية مؤقتاً في الوقت الحاضر. في الواقع، إن التحويل يمكن أن يفعل أكثر من ذلك. إذ يمكنه أن يحول نهاية التوسع المادي إلى " عصر سعيد " (Belle époque) للثروة والسلطة المتجددتين لأجل مشجعيه ومنظميه، فقد فعل ذلك إلى حد مختلف وبطرق مختلفة في كل الدورات المنظومية الأربع للتراكم. مهما قد يكون هذا العصر سعيداً للذين يستفيدون أكبر استفادة من نهاية التوسع المادي، فإنه لم يكن في الدورات المنصرمة التعبير عن حل دائم للأزمة المنظومية الكامنة. بالمقابل، فقد كان على الدوام التمهيد إلى تعمق الأزمة وإلى الإطاحة النهائية بنظام التراكم الذي مازال سائداً من قبل نظام جديد. إننا نسمي الحدث، أو سلسلة الأحداث، التي تؤدي إلى هذه الإطاحة النهائية باسم " الأزمة القاضية " terminal crisis (T1, T2, T3) في الشكل (4-1)، على النظام السائد للتراكم، ونعتبرها دالة على نهاية القرن الطويل الذي يشمل الصعود، والتوسع الكامل، وانهيار ذلك النظام.

كما يتبين في الشكل، فإن تقديرنا هو أن النظام الأمريكي الحالي قد مر قبلئذ بأزمته الإشارية [ الإنذارية ] - أزمة نحدد زمنها بحوالي عام 1970 - لكنه لم يمر بأزمته القاضية بعد. عندئذ يبرز سؤالان مرتبطان بشدة:

- (١) هل إن الدورة الأميركية مقدر لها أن تنتهي مثل كل الدورات السابقة بأزمة قاضية؟
  - (٢) وإذا كان الأمر كذلك، ما هي المسارات الجديدة للتطور الرأسمالي العالمي، إن وجد، التي يمكن أن نتوقع تمخضها عن الأزمة القاضية؟
- هذان السؤالان لا يمكن الإجابة عليهما باعتبار الدورات المنظومية للتراكم كمجرد دورات، كما فعلنا حتى الآن. بالأحرى، حتى الإجابات الأكثر تجريبية تتطلب أن نتعامل معها كمراحل في السيرورة التطورية لتوسع وتحول الرأسمالية العالمية.

### الدورات المنظومية للتراكم كمراحل للتطور الرأسمالي

دعونا نبدأ بملاحظة أن كل القرون الطويلة الممتدة في (الشكل 4-1) تتألف من ثلاثة قطاعات متماثلة وأنها جميعاً أطول من قرن، لكنها على مدى الزمن صارت أقصر. أي، عندما تنتقل من المراحل المبكرة إلى المراحل المتأخرة من التطور الرأسمالي، تكون أنظمة التراكم المنظومية قد استغرقت وقتاً أقل لكي تظهر، وتتطور بشكل كامل، وتتم الإطاحة بها. هذا التسريع يمكن قياسه بشيء من الدقة بمقارنة الفترات الزمنية التي استغرقتها الأنظمة المتعاقبة، أولاً، لتصبح سائدة بعد الأزمة الإشارية للنظام السابق، وثانياً، لتكتسب حدود قدراتها الخاصة على الاستمرار في جني الربح من التوسع المادي للاقتصاد العالمي. كما يتبين من الشكل (4-1) فإن هذا الزمن قد تناقص بشكل مضطرب من حوالي 220 سنة في حالة النظام الجنوبي إلى حوالي 180 سنة في حالة النظام الهولندي، إلى حوالي 130 سنة في حالة النظام البريطاني وإلى حوالي 100 سنة في حالة النظام الأميركي.

في حين كان الزمن الذي تستغرقه أنظمة التراكم المتعاقبة للوصول إلى الهيمنة وتحقيق نضوجها متناقصاً، كان الحجم والتعقيد التنظيمي للقوى الرائدة لهذه الأنظمة المتعاقبة متزايدين. إن النزعة الأخيرة يتم إدراكها بالشكل الأوضح بالتركيز على " حاويات السلطة " Containers of power (أي، الدول) التي كانت تأوي " مقرات " القوى الرأسمالية القائدة للأنظمة المتعاقبة: جمهورية جنوة، المقاطعات المتحدة [ هولندا ]، المملكة المتحدة [بريطانيا]، والولايات المتحدة [ الأميركية ].

في زمن صعود النظام الجنوبي وتوسعه التام، كانت جمهورية جنوة دولة مدنية صغيرة في الحجم وبسيطة في التنظيم تحتوي على سلطة ضئيلة جداً بالفعل. بالنظر لكونها مقسمة اجتماعياً على نحو عميق، وعديمة الدفاع إلى حد ما عسكرياً، فقد كانت بمعظم المقاييس دولة ضعيفة بالمقارنة مع وبالنسبة إلى كل القوى الكبرى في ذلك العصر، والتي كانت منافستها القديمة، فينيسية، لا تزال تحتل مرتبة عليا تماماً بينها.

مع ذلك، فإن الطبقة الرأسمالية الجنوبية، بفضل شبكاتها التجارية والمالية المترامية، قد انتظمت في شتات كوزمبوليتي، وتمكنت من إبرام صفقة على المشاركة مع حكام أوروبا الإقليميين الأكثر قوة، وتحول التنافس القاسي على رأس المال المتنقل بين هؤلاء الحكام إلى محرك قوي لأجل التوسع الذاتي لرأسمالها الخاص (32 – 109: Arrighi 1994، 15- 145).

في زمن الصعود والتوسع الكامل للنظام الهولندي للتراكم، كانت المقاطعات المتحدة نوعاً هجيناً من التنظيم الذي دمج بعض سمات دول المدن المتلاشية مع بعض سمات الدول القومية الصاعدة. إن المقاطعات المتحدة، ذات التنظيم الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً من جمهورية جنوة، كانت "تحتوي" على السلطة الكافية لنيل الاستقلال عن إسبانيا الإمبراطورية، وأن تكسب من الإمبراطورية البحرية والبرية لهذه الأخيرة إمبراطورية عالية الربحية من المخاطر الأمامية التجارية، وأن تتصدى للتحديات العسكرية لإنكلترا عن طريق البحر وفرنسا عن طريق البر. هذه القوة الكبرى للدولة الهولندية المرتبطة بالجنوبيين مكنت الطبقة الرأسمالية الهولندية من أن تفعل ما كان الجنوبيون يفعلونه قبلئذ - تحويل المنافسة بين الدول على رأس المال المنقول إلى محرك للتوسع الذاتي لرأسمالها الخاص - لكن دون أن يكون عليها أن "تشتري" الحماية من الدول الإقليمية كما فعل الجنوبيون من خلال [إقامة] علاقة تبادل سياسي مع الحكام الإيبيريين. إن النظام الهولندي، بعبارة أخرى، قد "استدخل" internalized "تكاليف الحماية التي كان الجنوبيون قد "استخرجوها" externalized " (47 – 36: Arrighi 1994، 51 – 127).

في زمن الصعود والتوسع التام للنظام البريطاني للتراكم، لم تكن المملكة المتحدة فقط دولة قومية تامة التطور وبالقدر نفسه، تنظيمياً أكبر وأكثر تعقيداً مما كانت المقاطعات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، كانت في سيرورة فتح إمبراطورية تجارية وأقاليمية تشمل العالم أظهرت فئاتها الحاكمة وطبقتها الرأسمالية سيطرة على الموارد البشرية والطبيعية للعالم لا مثل أو سابق لها. هذه السيطرة مكنت الطبقة الرأسمالية البريطانية من أن تفعل ما كان الهولنديون قادرين على فعله قبلئذ - أن تحول تنافسها بين الدول لأجل رأس المال المتنقل لمصلحتها وأن "تنتج" كل الحماية التي يحتاجها التوسع الذاتي لرأسمالها - لكن بدون أن يتعين عليها أن تعتمد على التنظيمات الأجنبية والإقليمية المعادية غالباً من أجل معظم الإنتاج الزراعي - الصناعي الذي تقوم عليه ربحية نشاطاتها التجارية. إذا كان النظام الهولندي ذو الصلة بالجنوبيين قد استدخل تكاليف الحماية، فإن النظام البريطاني ذا الصلة بالهولنديين قد استدخل تكاليف الحماية أيضاً (58 – 43: Arrighi 1994، 238 – 174).

أخيراً، في زمن الصعود والتوسع التام للنظام الأميركي للتراكم، كانت الولايات المتحدة قبلئذ أكثر من دولة قومية تامة التطور. لقد كانت مجعماً عسكرياً - صناعياً قارياً ذا قوة كافية لإمداد مجال عريض من الحكومات التابعة والحليفة بالحماية الفعالة وتشكيل تهديدات جدية بالخنق الاقتصادي أو المحق العسكري تجاه الحكومات المعادية في أي مكان من العالم. هذه القوة، مجتمعة مع الحجم والمعزولية والثروة الطبيعية لأرضها الوطنية، قد مكنت الطبقة الرأسمالية الأميركية من "استدخال" ليس فقط تكاليف الحماية والإنتاج كما فعلت الطبقة الرأسمالية

البريطانية قبلئذ - بل تكاليف التعامل أيضاً، أي، الأسواق التي يعتمد عليها التوسع الذاتي لرأسمالها ( Arrighi 1994: 58-74 and chapter 4).

هذا الازدياد المضطرد في حجم وتعقيد وقوة القوى الرائدة للتطور الرأسمالي العالمي تحجبه بشكل ما السمة الأخرى للتعاقب الزمني المرسوم في (الشكل 4 - 1). هذه السمة هي الحركة المزدوجة - التقدمية التراجعية في الوقت نفسه - التي ميزت التطور التعاقبي (التسلسلي) للدورات المنظومية للتراكم. لأن كل خطوة إلى الأمام في سيرورة استبدال التكاليف من قبل نظام تراكم جديد كانت تتطوي على إحياء للاستراتيجيات والبنى الحكومية والأعمالية التي أطاح بها النظام السابق.

هكذا، فإن استبدال تكاليف الحماية من قبل النظام الهولندي بالمقارنة مع، وبالنسبة إلى، النظام الجنوبي قد حدث من خلال إحياء استراتيجيات وبنى رأسمالية احتكار الدولة الفينيسية التي كان النظام الجنوبي قد أطاح بها. بالشكل نفسه، فإن استبدال تكاليف الإنتاج من قبل النظام البريطاني بالمقارنة مع، وبالنسبة إلى، النظام الهولندي حدث من خلال الإحياء بأشكال جديدة، مضخمة وأكثر تعقيداً، لاستراتيجيات وبنى الرأسمالية الكوزموبوليتية الجنوبية والنزعة الإقليمية العالمية الأيبيرية، التي أطاح باتحاديها النظام الهولندي. والنمط نفسه تكرر حدوثه مرة أخرى مع الصعود والتوسع التام للنظام الأميركي، الذي استبدل تكاليف التعامل عن طريق الإحياء بأشكال جديدة، مضخمة وأكثر تعقيداً لاستراتيجيات وبنى الرأسمالية الاندماجية الهولندية التي أطاح بها النظام البريطاني ( Arrighi 1994: 57-8، 2، 70 pf، 243).

هذا الإحياء المتكرر لاستراتيجيات وبنى التراكم المطاحة سابقاً يولد حركة نواسية [بندولية] إلى الأمام وإلى الوراء بين البنى التنظيمية "الكوزموبوليتية - الإمبريالية" والاندماجية - القومية، حيث تكون الأولى نموذجية "للأنظمة الانتشارية extensive" - كما كان النظامان الجنوبي والبريطاني - والثانية نموذجية "للأنظمة التكتيفية Intensive" - كما كان النظامان الهولندي والأميركي. لقد كان النظامان "الكوزموبوليتيان - الإمبرياليان" الجنوبي والبريطاني انتشاريين بمعنى أنهما كانا مسؤولين عن معظم التوسع الجغرافي للمنظومة الرأسمالية العالمية. ففي ظل النظام الجنوبي، "اكتشف" العالم، وفي ظل النظام البريطاني "فتح" العالم.

إن النظامين "الاندماجين - القوميين" الهولندي والأميركي، بالمقابل، كانا تكتيفيين بمعنى أنهما كانا المسؤولين عن التماسك الجغرافي بدلاً من التوسع الجغرافي للمنظومة الرأسمالية العالمية. ففي ظل النظام الهولندي، كان "اكتشاف" العالم الذي حققه بالدرجة الأولى الشركاء الإيبيريون (الأسبان والبرتغاليون) للجنوبيين قد تم دمجهم في منظومة مراكز تجارية مركزها أمستردام وشركات مجازة ذات رأسمال مشترك. وفي ظل النظام الأميركي، كان "فتح" العالم الذي حققه بالدرجة الأولى البريطانيون أنفسهم قد تم دمجهم في أسواق قومية وشركات عابرة للقوميات مركزها الولايات المتحدة.

هذا التناوب للنظامين الانتشاري والتكتيفي يشوش بشكل طبيعي إدراكنا للنزعة الضمنية، الطويلة الأمد فعلاً للقوى الرائدة للسيروورات المنظومية للتراكم الرأسمالي نحو الازدياد في الحجم والتعقيد والقوة. عندما ينوس البندول في اتجاه الأنظمة الانتشارية - كما في الانتقال من النظام الهولندي إلى النظام البريطاني - فإن المنحى

الأساسي يكون مكبراً. وعندما ينوس في اتجاه الأنظمة التكتيفية - كما في الانتقال من النظامين الجنوبي إلى الهولندي ومن البريطاني إلى الأميركي - فإن المنحى الأساسي يبدو أنه أقل أهمية مما كان بالفعل.

مع ذلك، عندما نتفحص هذه النوسانات في البندول بمقاربة النظامين التكتيفيين والنظامين الانتشاريين مع بعضهما البعض - الجنوبي مع البريطاني، والهولندي مع الأميركي - يصبح المنحى الأساسي واضحاً لا لبس فيه. إن تطور الرأسمالية التاريخية كمنظومة عالمية قد استند على تشكل كتل كوزموبوليتية - إمبراطورية (أو اندماجية قومية) من التنظيمات الحكومية والأعمالية أكثر قوة محبوة بالقدرة على توسيع (تعميق) المدى الوظيفي والمكاني للمنظومة الرأسمالية العالمية. ومع ذلك، كلما أصبحت هذه الكتل أكثر قوة، قصرت دورات حياة أنظمة التراكم التي تتسبب في وجودها - أي قصر الزمن الذي استغرقته هذه الأنظمة لكي تتمخض عن أزمة النظام السائد السابق، لتصبح هي نفسها السائدة، ولتحقق حدودها كما تدل عليها بداية توسع مالي جديد. في حالة النظام البريطاني، بلغ هذا الزمن 130 سنة، أو أقل بحوالي 40 بالمئة مما استغرقه النظام الجنوبي؛ وفي حالة النظام الأميركي بلغ 100 سنة أو أقل بحوالي 45 بالمئة من الزمن الذي استغرقه النظام الهولندي.

إن نمط التطور الرأسمالي، الذي ترتبط بموجبه الزيادة في قوة أنظمة التراكم بنقصان في مدتها، يذكرنا بمجادلة ماركس بأن **العائق الحقيقي للإنتاج الرأسمالي هو رأس المال ذاته** " وأن الإنتاج الرأسمالي لا يتغلب بشكل مستمر على عوائقه الملازمة [ له ] إلا ليعيد وضع هذه العوائق في طريقه مرة أخرى على مستوى أكثر فضاغة (Marx 1962: 245).

[[ - يكمن التناقض، لنعبر عن ذلك بطريقة عامة جداً، في أن نمط الإنتاج الرأسمالي ينطوي على نزعة نحو التطور المطلق للقوى الإنتاجية... بغض النظر عن الشروط الاجتماعية التي يحدث في ظلها الإنتاج الرأسمالي؛ في حين، من ناحية أخرى، يكون هدفه الحفاظ على قيمة رأس المال القائم وتشجيع توسعه الذاتي (أي تشجيع نمو أسرع لهذه القيمة) فإن رأس المال هذا وتوسعه الذاتي يبدو أنهما نقطة البداية ونقطة النهاية، الدافع والهدف للإنتاج؛ هذا الإنتاج هو مجرد إنتاج لأجل رأس المال وليس العكس بالعكس.... إن الوسيلة - التطور اللامشروط لقوى المجتمع الإنتاجية - تدخل بشكل مستمر في تناقض مع الغاية المحدودة، التوسع الذاتي لرأس المال. [ فإذا ] كان نمط الإنتاج الرأسمالي، لهذا السبب، وسيلة تاريخية لتطويع قوى الإنتاج المادية وخلق سوق ملائمة، فإنه، في الوقت نفسه، صراع مستمر بين هذه.... المهمة التاريخية وعلاقات الإنتاج الاجتماعي المقابلة لها الخاصة بها]] (Marx.....1962: 244 - 5).

إن التناقض بين التوسع الذاتي لرأس المال من جهة، وتطور القوى المادية للإنتاج وتطور سوق عالمية مؤقتة من جهة أخرى، يمكن في الواقع إعادة صياغته بمصطلحات أكثر عمومية مما فعل ماركس. لأن الرأسمالية التاريخية كمنظومة عالمية للتراكم لم تصبح " نمط إنتاج "، أي استدخلت تكاليف الإنتاج - إلا في مرحلة تطورها الثالثة (البريطانية). ومع ذلك، فإن المبدأ القائل بأن العائق الحقيقي للتطور الرأسمالي هو رأس المال ذاته، أي التوسع الذاتي لرأس المال القائم، هذا المبدأ في توتر ثابت، ويدخل على نحو متكرر في تناقض مفتوح، مع توسع التجارة و الإنتاج العالميين وخلق سوق عالمية مناسبة - كل هذا كان ساري المفعول

بشكل واضح قبلئذ في المرحلتين الأوليتين من التطور، بالرغم من الاستخراج المستمر للإنتاج الزراعي - الصناعي من قبل القوى الرائدة للتراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي.

في كلتا المرحلتين كانت نقطتا البداية والنهاية لتوسع التجارة والإنتاج العالميين هما السعي وراء الربح كغاية بحد ذاته من طرف قوة رأسمالية بعينها. في المرحلة الأولى، كانت " الاكتشافات الكبيرة "، وتنظيم التجارة الطويلة المدى ضمن وعبر حدود الإمبراطورية (ات) الأيبيرية المترامية الأطراف، وخلق "سوق عالمية" جنينية في أنتويرب Antwerp وليون واسبيلية بالنسبة إلى رأس المال الجنوبي مجرد وسائل لتوسعه الذاتي الخاص به. وفي حوالي عام 1560 عندما لم تعد هذه الوسائل تخدم هذا الهدف، انسحب رأس المال الجنوبي فجأة من التجارة ليتخصص في المالية العالية. بالشكل نفسه، فإن مشروع تجارة النقل بين نطاقات سياسية منفصلة وبعيدة غالباً، وتمركز تجارة المراكز التجارية في أمستردام وتمركز الصناعات ذات القيمة المضافة العالية في هولندا، وخلق شبكة على نطاق العالم من المراكز والتبادلات التجارية، و " إنتاج " أي حماية تتطلبها كل هذه النشاطات، كانت بالنسبة لرأس المال الهولندي مجرد وسائل لتوسيعه الذاتي. ومرة أخرى، في حوالي عام 1740، عندما لم تعد هذه الوسائل تخدم هذا الغرض، تخلى عنها رأس المال الهولندي - مثل رأس المال الجنوبي قبلئذ بـ 180 عاماً - لصالح تخصص أكثر شمولاً في المالية العالية.

من زاوية الرؤية هذه، فإن رأس المال البريطاني في القرن التاسع عشر قد كرر ببساطة نمطاً كان قد تأسس قبل زمن طويل من أن تصبح الرأسمالية التاريخية، كنمط تراكم، نمط إنتاج أيضاً. كان الفرق الوحيد هو أنه، بالإضافة إلى تجارة النقل، أصبحت تجارة الانتربوت<sup>(\*)</sup> الـ Entrepot والأنواع الأخرى من التجارة الطويلة المدى والقصيرة المدى ونشاطات الحماية والإنتاج المرتبطة بها، في نشاطات الدورة البريطانية الاستخراجية والتصنيعية، أي، ما يمكن أن نسميه الإنتاج بالمعنى الضيق - وسائل حاسمة للتوسع الذاتي لرأس المال. لكن في حوالي 1870، عندما لم يعد الإنتاج والنشاطات التجارية المتصلة به يخدم هذا الغرض، انتقل رأس المال البريطاني سريعاً نحو التخصص في المضاربة والوساطة الماليين، تماماً مثلما فعل رأس المال الهولندي قبل 130 عاماً ورأس المال الجنوبي قبل 310 أعوام.

تكرر النمط ذاته بعد 100 عام من قبل رأس المال الأميركي. إن هذا التحول الأخير من التجارة والإنتاج إلى المضاربة والوساطة الماليين - مثل التحولات الثلاثة المشابهة للقرون السابقة - يمكن تفسيره على أنه يعكس التناقض الأساسي ذاته بين التوسع الذاتي لرأس المال وتوسع التجارة والإنتاج العالميين، الذي يقابل في مخططنا " تطور القوى الانتاجية للمجتمع [العالمي]" لدى ماركس. إن [ وجه ] التناقض هو أن توسع التجارة والإنتاج العالميين كان في كل الحالات مجرد وسيلة في المساعي الهادفة أساساً إلى زيادة قيمة رأس المال ومع ذلك، مع مرور الزمن، كان ينحو إلى تخفيض معدل الربح، وبالتالي يقلص قيمة رأس المال. بفضل مركزيتها المستمرة في شبكات المالية العالية، فإن المراكز المنظمة القائمة هي في أفضل موقع لتحويل التناقض المشتد على

(\*) الانتربوت: هو المكان الذي تستورد فيه البضائع ويعاد تصديرها دون أية معالجة.... (المترجم)

رأس المال المنقول لمصلحتها، وبذلك تسترجع أرباحها وسلطتها على حساب بقية المنظومة. من وجهة النظر هذه، فإن الاسترجاع الحالي للأرباح والقوة الأميركية يتبع نمطاً كان نموذجياً للرأسمالية العالمية منذ بداياتها الأولى. السؤال الذي يبقى مفتوحاً، والذي سنعود إليه الآن بطريقة الاستنتاج، هو ما إذا كان هذا النمط الراسخ منذ زمن طويل يمكن أن نتوقع منه أن يؤدي في المستقبل كما أدى في الماضي إلى استبدال النظام الذي لا يزال سائداً بنظام آخر.

### المستقبلات الممكنة Possible Futures

تصف دورات التراكم المنظومية كلاً من أنماط الحدوث المتكرر وأنماط النشوء. إن (الشكل 4 - 1) لا يبين سوى نمط الحدوث المتكرر الذي يتكون من الأطوار المتناوبة للتوسع المادي والمالي ونمط التطور الذي يقوم على تسريع سيرورات التراكم على الصعيد العالمي من دورة إلى دورة. إنه لا يظهر نمط الحدوث المتكرر الذي يتألف من المراحل الانتشارية (كوزموبوليتية - إمبراطورية) والتكثيفية (اندماجية - قومية) المتناوبة للتطور الرأسمالي العالمي. ولا يظهر الصعيد والمدى المتزايدين للدورات المتعاقبة. كما رأينا، يمكن قياس الصعيد والمدى المتزايدين عن طريق الحجم والقوة الكبيرين للمراكز الناضجة للدورات بالنسبة إلى سالفتها وعن طريق الاستدخال المضطرد للتكاليف ضمن بنى الأنظمة المتعاقبة. إن الشكل (4 - 2) يكمل ويتم الشكل (4 - 1) بالتركيز خصيصاً على هذه الأنماط.

لو كان مستقبل الرأسمالية العالمية منقوشاً بشكل تام في الأنماط الماضية لتكراره وتطوره - الذي هو حتى الأقل احتمالاً لأن يكون هو الحال في الحاضر مما كان في الانتقالات الماضية كما سنرى حالاً - لكانت مهمة التنبؤ بما هو متوقع على مدى نصف القرن القادم أو هكذا، دقيقة. إن توقعاتنا ستكون التالية. أولاً خلال 10 أو 20 عاماً في أقصى الأحوال، سيمر النظام الأميركي بأزمته القاضية. ثانياً، مع مرور الزمن (دعونا نقول، في حوالي 20 عاماً أخرى أو أكثر) فإن الأزمة سيطيح بها تشكل نظام جديد قادر على تعزيز توسع مادي جديد سوف يقترب من سمات " دولة عالمية " بشكل أوثق مما كانت الولايات المتحدة قبلاً. رابعاً، خلافاً للنظام الأميركي، فإن النظام الجديد سوف يكون من النوع الانتشاري (الكوزموبوليتي - الإمبراطوري) أكثر مما سيكون من النوع التكثيفي (الاندماجي - القومي). أخيراً، والأهم، إن النظام الجديد سوف يستدخل تكاليف إعادة الإنتاج، أي، النوع من التكاليف التي كان النظام الأميركي يميل إلى استخراجها بشكل أكثر ضخامة.

World Hista

Leading governmental organization	Regime type/Cycle		Costs Interni		
	Extensive	Intensive	Protection	Production	Tr
World-state					
Nation-state					
City-state					
			Yes	Yes	
			Yes	Yes	
			Yes	NO	
			NO	NO	

Figure 4.2 Evolutionary patterns

الكل (4) -

س (٤ - ٢) الأنماط التطورية للرأسمالية العالمية

من المؤكد أن هذه التوقعات سوف تتحقق ضمن مجال الإمكانيات التاريخية. لكن تحققها ليس هو الإمكانية الوحيدة ولا هو في الواقع الأكثر رجحاناً من بين المستقبلات الممكنة، لأن الانتقالات من نظام إلى آخر ليست منقوشة تماماً في الأنماط القائمة سابقاً. إن الأنماط القائمة للتكرار والنشوء تظهر أن تعاقب المسارات التطورية الناشئة التي دفعت، على مر القرون، توسع المنظومة الرأسمالية العالمية إلى أبعادها العالمية الشاملة، لم تكن سيرورة عشوائية بشكل محض. لكن بروز مسار تطوري ناجح من جديد في سياق كل [ مرحلة ] انتقالية، كلاً على حدة ومجمعة، إنما كان يتوقف على، وتشكله كلياً، حزمة من العوامل التاريخية والجغرافية التي تم تحويلها ذاتها وأعيد جمعها عن طريق المنافسة والصراعات التي تشكل الأساس للتوسع المالي.

إن الأنماط التي نرصدها لاحقاً **Ex post**، بعبارة أخرى، هي محصلة للاحتتمالات الجغرافية والتاريخية بقدر ما هي محصلة للضرورة التاريخية. لذلك، لدى التأمل مسبقاً **Ex ante** المحصلات المستقبلية للانتقال الحالي، يجب أن نولي اهتماماً بالقدر نفسه للحدوثات التي تنطبق على الأنماط الماضية للتكرار والنشوء والحدوثات التي لا تنطبق. أي، الشذوذات الهامة التي يمكن أن نتوقع أن تجعل المحصلات المستقبلية تشذ عن الأنماط الماضية. إن التحليل العميق لديناميك الانتقال الحالي بالمقارنة مع الانتقالات الماضية (Arrighi and silver etal 1999) قد حدد هوية عدد من هذه الشذوذات؛ ثمة ثلاثة منها تستحق الاهتمام بوصفها تحذيراً من أي إسقاط ميكانيكي لأنماط الماضي على المستقبل.

- أولاً، في الانتقالات الماضية كانت التوسعات المالية تتميز بالظهور البيئي للمجمعات الحكومية - الأعمالية التي كانت (أو يمكن أن نتوقع بشكل معقول أن تصبح) أكثر قوة من الناحية العسكرية والمالية من المجمع الحكومي - الأعمالية الذي لا يزال سائداً - كما كان النظام الأميركي بالنسبة إلى المجمع البريطاني في أوائل القرن العشرين، والمجمع البريطاني بالنسبة إلى النظام الهولندي في أوائل القرن الثامن عشر، الهولندي بالنسبة إلى الجنوبي في أواخر القرن السادس عشر. في الانتقال الحالي، بالمقابل، لا يمكن الكشف عن وجود مثل هذا الظهور. إن ما نلاحظه، بدلاً من ذلك، هو تشعب للموارد العسكرية والمالية العالمية لا سابق له في الانتقالات الأولى. فكما في الانتقالات الماضية، يتحول المجمع (الأميركي) الأقل، لكنه لا يزال سائداً، من الدائن الأول للعالم إلى الأمة المديونة الأولى للعالم. مع ذلك، كما لم يحدث في أي من الانتقالات الماضية، فإن الموارد العسكرية قد أصبحت أكثر تركيزاً من أي وقت مضى في أيدي المجمع الذي لا يزال سائداً، في حين أن الأمم الدائنة الناشئة يمكنها في أقصى الأحوال أن تطمح لأن تصبح قوى عسكرية لا تتمتع بأكثر من أهمية إقليمية (88 - 96 - Arrighi and silver et al. 1999: 8 - 275).

الثاني، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأول، إن أمم العالم الدائنة الناشئة (بالشكل الأبرز اليابان والشتات الصيني عبر البحار العامل انطلاقاً من تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة) تنتمي كلها إلى حضارة لا غربية (المنظومة العالمية الإقليمية التي مركزها الصين) ومنظمة سياسياً في دول مدن (دولة ذات سيادة، سنغافورة، ودولة ذات نصف سيادة، هونغ كونغ)، ومقاطعة ذات شبه سيادة (تايوان) ومحمية عسكرية للولايات المتحدة (اليابان). إن هذا يشكل شذوذاً مزدوجاً، لأنه في الانتقالات الماضية كان تغير الحرس في القمم القيادية للرأسمالية العالمية ينطوي دائماً على انتقال للسلطة المالية من العالم اللاغربي إلى العالم الغربي، وضمن العالم الغربي، من دول المدن والتشكيلات السياسية ذات شبه السيادة إلى القومية البانية للإمبراطوريات ذات الاتساع والتعقيد المتزايدين. إن التشعب الشاذ للسلطة العسكرية والمالية يترافق لذلك بإعكاس شاذ بالقدر نفسه للنزعة نحو التركيز المتزايد للسلطة المالية في أيدي دول غربية ذات حجم وتعقيد متناميين (50 - 141 - silver et al. 1999: 70 - 263، 9 - 286).

- ثالثاً، وربما الأهم، إن الانتقالات الماضية قد تشكلت كلها بفعل تصعيد الصراع الاجتماعي. لكن الصراع الاجتماعي المتصعد كان نتيجة أكثر مما كان سبباً للتنافس والصراعات ضمن الرأسمالية التي تبطن التوسعات المالية. في الانتقال الحالي، بالمقابل، فإن الصراع الاجتماعي قد عجل وشكل التوسع المالي منذ البداية. في الواقع، وبمعنى واقعي جداً، كان التوسع المالي الحالي بالأساس أداة - على حد تعبير إيمانويل فالرشتاين (1995: 25) لاحتواء المطالب المشتركة لشعوب العالم اللاغربي (لأنها قليلة نسبياً لكل شخص لكنها مطالب الكثير من الناس) والطبقات العاملة الغربية (لأجل عدد قليل نسبياً من الأشخاص لكننا كثيرة لكل شخص على حدة). إن التوسع المالي وإعادة الهيكلة المرتبطة به للاقتصاد السياسي العالمي قد نجحاً بلا شك في تشتيت القوى الاجتماعية التي كانت حاملة لهذه المطالب في انتفاضات أواخر الستينيات والسبعينيات. في الوقت نفسه، مع ذلك، فإن التناقض الأساسي لمنظومة رأسمالية عالمية تشجع بروليتاريا عالمية

لكنها لا يمكن أن تستوعب أجر معيشة معمماً (أي، الكلفة الأكثر أساسية من تكاليف إعادة الإنتاج)، هذا التناقض البعيد عن الحل قد أصبح أكثر حدة من ذي قبل (Arrighi and Silver) (6 – 211: 1999: etall)، 282 (6) -.

يشير اجتماع هذه الشذوذات إلى المطبات المتضمنة في أي استقرار بسيط في مستقبل النزعات الطويلة الأمد التي يصورها الشكل 4 - 2. إن الضغوط الاجتماعية لأجل استدخال تكاليف إعادة الإنتاج ضمن بنى الرأسمالية العالمية لم تتم إزالتها. ومع ذلك، فإن تشعب السلطة العسكرية والمالية ونزع المركزية عن السلطة المالية في الدول الضعيفة سياسياً خلافاً لذلك لا يبشر باستيعاب سهل أو وشيك لتلك الضغوط. هذا لا يعني أنه لا توجد حلول لأزمة التراكم المفرط التي تشكل الأساس للتوسع المالي المتواصل. بالأحرى، إنه يعني أن الأزمة

لها أكثر من حل ممكن - يتضمن بعضها استمراراً للأنماط الماضية، وبعضها الآخر إكاساً لها، ومع ذلك تبقى هناك حلول أخرى تنطوي على نشوء أنماط جديدة. إن مسألة أي حل بعينه سوف يتحقق في نهاية المطاف إنما تعتمد على سيرورة مستمرة من الصراع الذي لا يزال معظمه يقع أمامنا.

\* \* \*

## الفصل الخامس

### الصراع الطبقي وفرط التراكم العالمي لرأس المال

تأليف: سيمون كلارك Simon Clarke

هذا الفصل ينكب على معالجة ثيمة مركزية تتكرر في كثير من التحليلات، وخصوصاً لدى اليسار، للأزمة الراهنة للرأسمالية العالمية، التي ترى هذه الأزمة بلغة اهتراء الأشكال القومية للتنظيم الاقتصادي بفعل تدويل رأس المال، والإخفاق المقابل له في تطوير أشكال جديدة عابرة للقوميات أو دولية من التنظيم. أود أن أجادل، من ضمن المنظور الماركسي، بأن التناقض بين السمة العالمية للتراكم الرأسمالي والشكل القومي للدولة ليس ظاهرة جديدة، بل كان سمة مميزة للرأسمالية منذ أقدم مراحل الرأسمالية التجارية، التي تشكل أساس التطور التاريخي للدول الرأسمالية ضمن منظومة الدول العالمية. في فترات التراكم المستدام على الصعيد العالمي يكون هذا التناقض معلقاً، عندما يفتح تدويل رأس المال الفرص لأجل رأس المال ولأجل الدولة. في فترات الأزمة، يعود التناقض إلى البروز. من وجهة النظر هذه، فإن الأزمة الحالية ليست تمظهراً لانتقال من مرحلة من الرأسمالية إلى مرحلة أخرى، بل بالأحرى، تعبيراً عن الشكل التناقضي لنمط الإنتاج الرأسمالي، الذي يتمظهر بالشكل الأكثر دراماتيكية في الأزمات الدورية.

بعد مناقشة نظرية وتاريخية مقتضبة سأركز على دورة ما بعد الحرب، التي سأقوم بسبرها من منظور عالمي يركز الاهتمام على المنظومة العالمية ليس كتكتل من الاقتصادات القومية المتميزة، بل كالاقتصاد العالمي وكمنظومة من الدول القومية. رغم أن هذا يمنح الفصل مستوى عالياً من العمومية، فإنني أعتقد أن هذا المستوى يمتلك بعض المشروعية في وصف النزعات المشتركة لكل الدول القومية و " الاقتصادات القومية " التي تضم المنظومة الاقتصادية الدولية (1) .

#### أزمة رأسمالية أم أزمة تقييد؟ Capitalist or regulation Crisis

إن عدم استقرار الاقتصاد العالمي منذ عام 1974 قد رمى ظللاً من الشك الخطير على فهم فورة ازدهار ما بعد الحرب و، بشكل أوسع، على فهم المرحلة المعاصرة من التطور الرأسمالي. منذ أواخر الخمسينات حتى أوائل السبعينات كان الرأي السائد على نحو غامر هو أن فورة ازدهار ما بعد الحرب قد وسمت طوراً من التراكم مختلفاً من الناحية النوعية، تميزّ بشكل مختلف ببروز دولة الرفاه - الحرب الكينيكية، أو بروز رأسمالية احتكار الدولة أو، في وقت أحدث عهداً، بروز " النظام " Regime الفوردي أو " البنية الاجتماعية " للتراكم. هذا الطور اتسم بسيادة تكنولوجيا الإنتاج بالجملة، ودرجة متزايدة من الاحتكار، ومنظومة تعاونية من العلاقات الصناعية، وثبتت استقرار التراكم من قبل الدولة القومية.

رغم أن عودة ظهور نزعات الأزمة الوشيكة للتراكم الرأسمالي منذ 1974 قد بينت أن استقرار فورة ازدهار ما بعد الحرب قد تمت المبالغة في التشديد عليه بشكل ملحوظ، فإنها لم تؤد إلى إعادة دراسة جدية للاعتقاد بأن الحرب شكلت انقطاعاً أساسياً في تاريخ الرأسمالية. بدلاً من ذلك، فقد فسرت الحرب على نطاق واسع كأزمة تطور ما بعد الحرب من الرأسمالية، وفترة انتقال مرحلة جديدة، لم تتضح معالمها بعد، لكنها تتسم بتقانات [تكنولوجيات] إنتاج جديدة، وتنافس زائد على الصعيد العالمي، ومنظومات علاقات صناعية مرنة، ونقص ملحوظ في مقدرة الدولة القومية على ضبط التراكم.

بالنسبة للكثيرين من اليسار، فإن الليبرالية الجديدة Neo – liberalism هي السياسة الرأسمالية الملائمة لطور الانتقال، المحصلة لانتهيار أشكال التقييد النموذجي لازدهار ما بعد الحرب في وجه التدويل السريع لرأس المال. إن الطور الراهن من الأزمة يشير إلى حدود الليبرالية، وأن حلها يتطلب أشكالاً جديدة من التنظيم وتدخلًا سياسياً أكثر اتساعاً على المستوى القومي والدولي، يوفر الفرصة لأجل اليسار لكي يطور سياسة جديدة ملائمة للتطور الجديد من التراكم.

في اعتقادي أن هذا النوع من التحليل يركز على السمات السطحية نسبياً والانتقالية للرأسمالية، التي يرفعها بشكل أحادي الجانب إلى سمات محدّدة لمرحلة متميزة من التطور الرأسمالي. فالأزمة، إذاً، يُنظر إليها فقط كأزمة " أنماط تقييد " خاصة للتراكم الرأسمالي، يمكن حلها بتطوير أشكال جديدة من التقييد، بدلاً من النظر إليها كأزمة تعبر عن الشكل التناقضي للتراكم ذاته. من الناحية النظرية، إن هذا يصرف الانتباه عن السمات الأكثر أساسية والأكثر ديمومة للرأسمالية. من الناحية السياسية، إنه يعزلنا عن دروس التاريخ، وينحو إلى شرعنة السياسة الانتهازية والشقاقية. تكمن السمة الأساسية لهذا التحليل، وإحدى نقاط ضعفه الأكثر أساسية، في فهمه للعلاقة بين رأس المال والدولة، وخصوصاً العلاقة بين تدويل رأس المال والشكل القومي للدولة.

### الرأسمالية العالمية والدول القومية:

كانت الرأسمالية ظاهرة عالمية منذ أصولها في الرأسمالية التجارية للعصور الوسطى، التي نمت على قاعدة شبكات التجارة التي امتدت من الصين والهند إلى الساحل الأطلنطي من أوروبا، دون أن تقيدها الحدود القومية أو السيادة المحلية. من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر كانت كل الرؤوس المتوجّة لأوروبا، في وقت أو آخر، مرهونة للسيارة الإيطالية الذين مكنتهم سلطتهم المالية وصلاتهم الدولية من إملاء شروطهم على أكثر الملوك غطرسة. في أوائل العصر الحديث اعتمد ازدهار الداخلي على النجاح التجاري في الأسواق الدولية، واعتمدت إيفائية Solvency الدولة على احتياطاتها من النقد العالمي.

إن اختراق رأس المال للإنتاج قد جذر رأس المال بشكل أكثر رسوخاً ضمن النطاق الإقليمي لملوك بعينهم، لكن هذا التطور الرأسمالي ظل يعتمد على اختراق الأسواق العالمية. لقد كان التوسع التجاري في القرنين السابع عشر والثامن عشر هو الذي مهد الطريق لأجل الثورة الصناعية لبريطانيا، التي اعتمد زخمها

على حرية رأس المال البريطاني في الوصول إلى الأسواق العالمية كمصادر للإمداد وكمخارج لتصريف منتوجاته الآخذة بالتوسع، وكذلك على لبرلة [ تحرير ] التجارة الدولية والمدفوعات، الذي تم من خلالها بسط القوة المحركة للتراكم الرأسمالي على صعيد العالم.

لاحظ آدم سميث قبلئذ إلى أي مدى مكنت النزعة الكوزموبوليتية لرأس المال من التملص من نطاق سلطة الدولة القومية. لدى دراسة مصادر الدخل الإجمالي العام لاحظ سميث أن الفائدة، كنتاج صافي خالص، ينبغي من حيث المبدأ أن تتحمل العبء الأكبر للضريبة. مع ذلك فقد لاحظ فوراً عدم إمكانية تطبيق هذا الافتراض. " إن مالك رأس المال هو بالمعنى الضيق، مواطن العالم، وليس مرتبطاً بالضرورة بأي بلد بعينه. إذ يكون ميالاً إلى هجر البلد الذي تعرّض فيه للاستجواب المغيظ لكي تُفرض عليه ضريبة مرهقة، وسينقل رأسماله إلى بلد آخر يمكنه فيه إما أن يتابع أعماله [ التجارية ]، أو أن يتمتع بثروته بسهولة أكثر " ( Smith 2 / art. 2)، 1910 / 5

إن خضوع الدولة القومية للرأسمال العالمي لم يتحقق بدون مقاومة كبيرة. فقد كانت البؤرة المركزية للاحتياج الشعبي طوال القرن التاسع عشر هي قضية العملة، عندما تمت التضحية بالإنتاج على مذبح الذهب في الأزمات الدورية. رغم أن هذا الاحتياج قد شخصن هذا القهر مهابياً إياه بجشع وفساد وامتيازات الصيارفة، لم تكن سلطة الصيارفة سوى التعبير عن هيمنة المال العالمي، التي أخضعت من خلالها سلطات الدولة القومية للتراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي. إن معيار الذهب، الذي كان بالنسبة للشعوبيين Populists رمزاً لسلطة الصيارفة، كان ينطوي على إخضاع الدولة القومية لضرورات التراكم العالمي ضمن الدستور. لذلك كان التبنّي الرسمي لمعيار الذهب مكوناً أساسياً لتشكل الدولة القومية الحديثة، كون خضوع الدولة للرأسمال العالمي هو التتمة الجوهرية للنطاق الوطني لسلطة الدولة القومية. في بريطانيا تم الإبقاء على هذا الخضوع كشيء مقدس في الدستور مع استئناف قابلية تحويل الذهب بعد الحروب النابوليونية.

لقد اتسمت رأسمالية منتصف القرن التاسع عشر بكوزموبوليتانية تصورت الانحلال الفعلي للدولة القومية كجسم سياسي عندما تم اختزالها إلى مهامها الأساسية في حماية الملكية وإدارة العدالة، وتعزيز القوانين التي كانت كونيتها مضمونة بعقلانيتها البارزة. إن صعود الطبقة العاملة المنظمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد كشف السذاجة السياسية لمثل هذا الحلم الطوباوي، لكن الحلم ظل يحتوي على عنصر من الواقعية.

إن اللبرلة الاقتصادية من أربعينيات إلى ستينيات القرن التاسع عشر، التي كانت الشرط لأجل المشاركة الكاملة للأمم بعينها في ديناميكيات التراكم الرأسمالي، والانحلال السريع لأشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية، قد دمّرت الأسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول القومية التي ظهرت منذ العصور الوسطى. مع ذلك، فإن أزمة 1873، التي كانت الأزمة الرأسمالية العالمية الأولى، بددت الحلم الكوزموبوليتي، عندما أطلق ضغط الإنتاج الصراعات التنافسية والطبقية التي عجلت، بالتضافر مع التأثير

المصرفي والنقدي والمالي للأزمة على الشؤون المالية العامة، بحدوث أزمة الدولة. إن الاستجابة لهذه الأزمة كانت إعادة البناء السياسي والاقتصادي للدولة، التي شملت، فيما شملت، إعادة التكوين السريعة للدولة الليبرالية الناشئة على أساس قومي لا لبس فيه. مع ذلك، فإن إعادة التكوين هذه لم يكن من الممكن أن تحدث إلا ضمن سياق منظومة رأسمالية عالمية. لذلك فإنها لم تتطو على التشكيل المستقل لوحدة سياسية منفصلة ومستقلة، بل بالأحرى على تحديد لنطاقات السلطة القومية ضمن منظومة إمبريالية جديدة من الدول القومية. هكذا كان صعود الدولة الديمقراطية القومية الحديثة مرتبطاً بشكل وثيق بتطوير منظومة سياسية دولية للرأسمال العالمي في الشكل الدستوري لمعيار الذهب، الذي يعود تميمه في تاريخه إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، [وهي] سيرورة لم تكتمل إلا عندما تأكّد التزام الولايات المتحدة بمعيار الذهب بشكل نهائي مع الانتصار الجمهوري في عام 1896.

رغم أن الدولة القومية الحديثة مكوّنة سياسياً على أساس قومي، فإن سمتها الطبقية ليست معرفة بلغة قومية. إن السمة الطبقية للدولة الرأسمالية تتحدد على النحو الأكثر أساسية بفصل الدولة عن المجتمع المدني، والخضوع المقابل للدولة والمجتمع المدني لحكم المال والقانون. مع ذلك، فإن القانون الرأسمالي للملكية والعقد يتجاوز المنظومات القانونية القومية والنقد العالمي يتجاوز العملات القومية. لذلك فإن خضوع الدولة لحكم المال والقانون، الذي هو أساس الشكل الدستوري للدولة الرأسمالية، يحصر الدولة ضمن حدود يفرضها الشكل التناقضي لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي. بالنتيجة، فإن الشكل القومي للدولة الرأسمالية لا يمكن تعريفه إلا بوصفه تكثيفاً، أو نقطة عقدية، لمنظومة دولة عالمية. بهذا المعنى إن تشكل دولة عالمية حقاً أو عابرة للقوميات أو دولة العالم سوف يشكل علامة ليس على التكيف العقلاني للدولة الرأسمالية مع السمة العالمية للتراكم الرأسمالي، بل تحولاً أساسياً لشكل الدولة، الذي لا يمكن أن يقوم إلا على قلب للعلاقة بين رأس المال والدولة، بين السياسة والاقتصاد، قلب سيكون متساوياً بصعوبة مع الوجود الدائم لنمط الإنتاج الرأسمالي (2).

رغم أن السمة الطبقية للدولة تكون معرفة عالمياً فإن الاستقرار السياسي للدولة في الوقت نفسه يتعين تحقيقه على أساس قومي، يفترض مسبقاً، بشكل عام، أن تكون الدولة قادرة على تأمين إعادة الإنتاج الموسعة لرأس المال الإنتاجي الوطني الذي هو المصدر الأولي لمداخل السكان والريوع العامة للدولة. من ناحية أولى، إن هذا هو الأساس الوحيد الذي يمكن عليه امتصاص عدد السكان الفائض النسبي، وهكذا يمكن تسوية إعادة الإنتاج الاجتماعي للطبقة العاملة مع خضوعها لرأس المال. ومن ناحية أخرى، إنه الأساس الوحيد الذي يمكن عليه للدولة أن تؤمن ريوها العامة، وبذلك تلبي الطلبات المتزايدة على مواردها.

إن الشكل القومي للدولة الرأسمالية يحدد الشكل الذي تواجه فيه الدولة التناقضات المتأصلة للتراكم الرأسمالي. فالتناقض المتأصل في التراكم الرأسمالي، بين النزعة إلى تطوير القوى الإنتاجية بلا حدود، والحاجة إلى حصر تطور القوى الإنتاجية ضمن حدود الربحية، يتكشف على الصعيد العالمي عندما يسعى رأس المال للتغلب على العوائق المحلية عن طريق تطوير السوق العالمية كمصدر للمواد الخام وكمخرج

لأجل رأس المال الفائض والسلع. طالما كان رأس المال قادراً على التغلب على العوائق [أمام] التراكم عن طريق التوسع العالمي فإن تناقضه المتأصل يكون معلقاً. مع ذلك، عندما يصل هذا التوسع إلى حدوده فإن الحواجز أمام التراكم تعيد تأكيد نفسها ويبرز التناقض إلى السطح.

هذا التناقض يبدو للدولة في شكل الحواجز أمام التراكم المستدام للرأسمال الإنتاجي الوطني التي يفرضها التراكم المفرط لرأس المال على الصعيد العالمي. إن القيود على قدرة الدولة على تحقيق ذلك تفرضها جزئياً الشروط الخاصة للتراكم الوطني والشكل القومي للدولة، لكنها تتحدد بشكل أساسي أكثر بشكل منظومة الدولة الدولية وديناميكيات التراكم العالمي الذي هو جزء منه.

أثناء فترات التراكم المستدام، على الصعيد العالمي، فإن لبرلة التجارة الدولية والمدفوعات والتدويل المقابل لرأس المال يحددان أفق الفرصة التي يتم من خلالها تأمين الازدهار الوطني والتوافق الاجتماعي والسياسي. مع ذلك، عندما يقدم التراكم المفرط والتطور المتفاوت لرأس المال حواجز متزايدة أمام التراكم على الصعيد العالمي، يشتد التنافس الدولي، وتبدأ الديون بالتفاقم، وتنضب مصادر الائتمان، ويترنح تراكم رأس المال الإنتاجي الوطني. إن تدويل رأس المال يبدو الآن ليس كفرصة بل كعائق، في هيئة ضغط التنافس الدولي وعبء الدين الدولي. عندما يزداد الضغط، فإن الاستجابة الأولى للدولة القومية قد تكون إزالة الحواجز أمام الانتقال الدولي للسلع ورأس المال، في محاولة غير مجدية لتعزيز تراكم رأس المال الإنتاجي الوطني. مع ذلك، فإن الأزمة لم تبرز كنتيجة لتدويل رأس المال بل، بالعكس، لأن محاولة رأس المال التغلب على الحواجز أمام التراكم عن طريق اختراق الأسواق العالمية قد بلغت حدودها عندما ظهر التراكم المفرط على الصعيد العالمي. إن التغيير من طور واحد من الدورة إلى الطور الآخر ليس في الحقيقة تغييراً للسمات العالمية لتراكم رأس المال بل [تغييراً] في شكله.

إن تدويل رأس المال ليس سيرورة تراكمية، بل سيرورة حلقية (دورية)، عندما تتم إزالة الحواجز السياسية والإدارية أمام انتقالية رأس المال في أعقاب الأزمة. رغم أن تدويل رأس المال يمكن أن يبلغ ذرى جديدة وقد يبدو بأشكال أساسية مختلفة جداً، في كل دورة متعاقبة على حدة، فلا يوجد اختلاف نوعي أساسي ضمناً. فمنذ نقطة الأفضلية للثلاثينيات 1930 s يبدو تدويل رأس المال بعد الحرب دراماتيكيًا، لكن ليس من الواضح أنه مختلف اختلافاً أساسياً عن التدويل الذي وسم الازدهار في منتصف العهد الفكتوري قبلئذ بقرن من الزمن. على كل، بدلاً من التمادي أكثر في هذا المنظور المقارن، حان الوقت للانتفات إلى المعاني الضمنية لهذا التحليل من أجل فهم الأزمة الحالية.

### تدويل رأس المال وحدود الدولة القومية:

إن الأساسي بالنسبة للتفسيرات التقليدية لفورة ازدهار ما بعد الحرب هو الاعتقاد بأن اختراق الدولة الزائد للمجتمع المدني منذ الثلاثينيات 1930 s قد بدل قوانين حركة نمط الإنتاج الرأسمالي بإقامة أنماط من التنظيم (التقييد) أمكنها احتواء النزوع إلى التراكم المفرط والأزمة. وفقاً لهذا الموقف، فإن حدود أنماط التقييد

هذه إنما كانت تقررها حقيقة أنها أقيمت على أساس قومي، لذلك فقد تم تقويضها بشكل مضطرب عن طريق تدويل رأس المال.

صحيح بالتأكيد أن حرية الدولة القومية في إتباع سياسة اقتصادية مستقلة قد تم تقليصها بشكل حاد منذ السبعينات 1970 عن طريق الضغط المتزايد للتنافس الدولي وعن طريق الحركات المضاربية للنقد الدولي. مع ذلك، فإن تدويل رأس المال لم يكن هو المصدر للأزمات المتكررة في الربع الأخير من القرن [ العشرين ]. لم يكن الضغط المتزايد للتنافس الدولي يعبر كثيراً عن تدويل رأس المال كما [ يعبر ] التراكم المفرط المتزايد لرأس المال على الصعيد العالمي. في الواقع استمر تدويل رأس المال في كونه الوسيلة التي يسعى بواسطتها رأس المال للتغلب على الحواجز أمام التراكم عندما تسعى رؤوس الأموال، الأكثر ديناميكية، مع التشجيع المتزايد للدولة، إلى غزو الأسواق العالمية. إن " التدويل " هو تهديد لرؤوس الأموال المتخلفة لكنه أيضاً فرصة لأجل رؤوس الأموال الأكثر تقدماً. بشكل مماثل، فإن الحركات المضاربية للنقد الدولي لم تعبر عن انهيار أنماط التنظيم " القومية " السابقة، بل [ عن ] التطور المتفاوت لرأس المال الذي يشكل الأساس للاختلالات المتزايدة في المدفوعات الدولية التي كان رأس المال الدولي مطالباً بتمويلها. إن تدويل رأس المال النقدي قد جعل من الممكن تعزيز التراكم، رغم هذه الاختلالات، عن طريق التوسع الهائل للتسليف [ الائتمان ] الدولي. هكذا فإن الأزمة ليست نتيجة لتدويل رأس المال، بل بالأحرى تعبر عن حقيقة أن هذا التدويل قد قارب حدوده.

إن الاعتقاد بأن ازدهار ما بعد الحرب كان يقوم على مأسسة أنماط تقييد التراكم التي كان تراكم رأس المال من خلالها معرضاً لتوجيه الدولة القومية هو اعتقاد خاطئ بالقدر نفسه. في حين أن الدولة كانت تتدخل بالتأكيد بشكل أكثر فعالية في تقييد التراكم، فإن هذا [ التقييد ] لم يكن ينطوي على إكعاس للعلاقة بين رأس المال والدولة. إن تدخل الدولة قد تم تطويقه طوال فترة ما بعد الحرب عن طريق الشكل التناقضي للتراكم على الصعيد العالمي. فالنزعات نحو تدويل رأس المال ولبرلة [ تحرير ] التقييد الرأسمالي ليست جديدة بأي شكل من الأشكال، لكنها كانت النزعات السائدة منذ الحرب العالمية الثانية، السمات الأساسية للازدهار بقدر ما كانت [ السمات الأساسية ] للأزمة.

### الدولة والسوق في ازدهار ما بعد الحرب:

إن الحاجة في زمن الحرب إلى إخضاع تراكم رأس المال للتوسع السريع وإعادة هيكلة القوى الإنتاجية قد دفعت الدولة إلى تطوير شبكة كثيفة من مؤسسات التخطيط والتقييد والمراقبة. كانت الأولوية المباشرة بعد الحرب هي لإعادة تحويل الإنتاج العسكري إلى احتياجات زمن السلم. مع ذلك فإن هذه المهمة كانت بسيطة نسبياً، وتم إنجازها بسرعة ملحوظة. أما المهمة الأكثر صعوبة بكثير فكانت إعادة بناء علاقات الإنتاج الاجتماعية.

بالنسبة للسياس، فقد وفر الجهاز التدخل في زمن الحرب قاعدة لتطوير أشكال جديدة من التخطيط الديمقراطي لوضع الإنتاج الاجتماعي تحت المراقبة الاجتماعية. بالنسبة للبرجوازية، من ناحية أخرى، لم تكن الأولوية هي تطوير، بل تفكيك، هذا الجهاز التدخل، لإعادة الإنتاج الاجتماعي إلى داخل قيود رأس المال. مع ذلك، إن هذه المهمة الأخيرة لم يكن بالإمكان إنجازها مباشرة، لأن تركة الحرب كانت تطوراً متفاوتاً بشكل كبير لقوى الإنتاج، ليس قطاعياً sectorally فحسب بل جغرافياً أيضاً، اتسم بالدرجة الأولى بالسيطرة الشاملة للرأسمال الإنتاجي الأميركي التي شكلت الأساس لـ "نقص الدولار" بعد الحرب. في ظروف مشابهة كانت للبرلة السريعة بعد الحرب العالمية الأولى قد أثارت أزمة حادة، مع صراعات طبقية شديدة، وعدم استقرار مالي، وتدمير القدرة الإنتاجية وانخفاض قيمة رأس المال، بلغت ذروتها في الانهيار المفاجئ عام 1929 والكساد [الاقتصادي] الناجم عنه. لقد كانت الأولوية بالنسبة للبرجوازية هي لتجنب تكرار هذه التجربة باستعمال الأجهزة التدخلية للدولة لإعادة هيكلة القوى الإنتاجية، من ناحية، وتطوير مؤسسات مالية ملائمة، من ناحية أخرى، يمكنها أن تؤمن استعادة سلسلة للنظام الليبرالي. رغم أن تفاصيل هذه الإستراتيجية قد اختلفت من بلد إلى آخر، فقد كانت المهمة عالمية، بتنسيق من رأس المال الأميركي والدولة الأميركية.

كانت قضية إعادة بناء ما بعد الحرب قضية طبقية أساسية. فالقوة الاجتماعية والسياسية للطبقة العاملة جعلت للبرلة الفورية غير واردة حتى في الولايات المتحدة. مع ذلك فإن الاستبقاء والتطوير الواسع النطاق لجهاز التدخل [في] زمن الحرب في فترة إعادة البناء، [التي] تشمل التأميم، وتطوير أدوات التدخل البيروقراطي والمصرفي وشبكة منتشرة من [وسائل] التحكم الاقتصادي والمالي، لم تمثل بالضرورة انتصاراً لصالح الطبقة العاملة. ف وراء خطابة "إعادة البناء القومية" كان يكمن صراع على شكل إعادة البناء تلك. مع ذلك، فإن هذا الصراع لم يظهر بشكل شفاف كصراع طبقي.

كانت فكرة إعادة البناء القومية خرافة ليس فقط لأنها كانت تعتم على القضية الطبقية، بل أيضاً لأن التطور المتفاوت لقوى الإنتاج قد جعل إعادة البناء على قاعدة الاكتفاء الذاتي القومي غير واردة. كانت أولوية إعادة البناء القومية هي لتوسيع الصادرات، التي ستوفر مخارج لأجل المنتجات الفائضة لفروع الإنتاج الأعلى تطوراً وتأمين وسائل التسديد الدولي التي يتم بها شراء وسائل الإنتاج والمعيشة ذات الحاجة الماسة. هكذا فإن إعادة البناء القومية لم يكن من الممكن أن تحدث إلا ضمن إطار إعادة البناء الدولية. وفقاً لذلك فإن الصراع الطبقي على شكل إعادة الإنتاج القومية قد تم تطويقه بشدة عن طريق الصراع على إعادة البناء الدولية، الذي سرعان ما وضع الكتلة السوفييتية في مواجهة التحالف الأطلسي. إن الصفة الطبقية لمسعى إعادة البناء القومية قد تحددت ليس بمدى كبير أو صغر درجة تدخل الدولة، بل عن طريق السياق العالمي الذي حدث ضمنه مثل هذا التدخل. في الكتلة السوفييتية الناشئة، حدثت إعادة البناء ضمن إطار التجارة المخططة التي تهيمن عليها علاقات المقايضة على أساس السيطرة السياسية من المركز. في الكتلة الرأسمالية الناشئة، حدثت إعادة البناء ضمن إطار البرلة التجارية والمالية الدولية، التي تم فيها استيعاب اختلالات المدفوعات عن طريق التدفقات الهائلة للمساعدات الدولية والإنفاق العسكري والاستثمار المالي.

إن أسس ازدهار ما بعد الحرب قد تم إرساؤها بلا شك عن طريق نشاط الدولة في فترة إعادة البناء. مع ذلك، فإن السمة الحاسمة لهذا النشاط لم تكن إلى حد كبير قدرة الدولة القومية على رعاية (تمويل) إعادة بناء القوى الإنتاجية، ولا حتى احتواء تطلعات الطبقة العاملة لتعزيز معدل الربح، بل نجاح المسعى الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة لإعادة إنشاء منظومة تجارة ومدفوعات دولية يمكن من خلالها للتدفقات الدولية لرأس المال النقدي أن تستوعب التطور المتفاوت لقوى الإنتاج على الصعيد العالمي. كانت إزالة قيود الدولة على الانتقالات الدولية للسلع ورأس المال شرطاً مسبقاً ونتيجة لاستراتيجية إعادة البناء هذه. إن لبرلة المنظومة المالية العالمية عندئذ قد جعلت من الممكن القيام بالتدويل السريع لرأس المال، الذي كانت معظم الرساميل المتقدمة قادرة من خلاله على إزالة الحواجز أمام التراكم التي يضعها المدى المحدود للسوق الوطنية، وهكذا تعزز التراكم في وجه النزعة إلى التراكم المفرط والأزمة. لقد كان التراكم المستدام لازدهار ما بعد الحرب، القائم على التدويل السريع لرأس المال ولبرلة الانتقالات الدولية للسلع والنقد ورأس المال الإنتاجي، الذي جعل السياسات القومية للتدخلية الكينيزية والتخطيط الاقتصادي سياسات ممكنة، والتي مكن نجاحها السياسيين من الادعاء بأنهم قد رَوْضوا الرأسمالية.

### تدويل رأس المال وأزمة التراكم المفرط:

ظهرت النزعات التآزمية لتراكم ما بعد الحرب منذ منتصف الستينات 1960 s عندما وُلد التراكم المفرط والتطور المتفاوت لرأس المال، الذي تم استيعابه عن طريق توسيع الائتمان (التسليف) وتعزيزه بزيادة الإنفاق الحكومي، ضغطاً تضخيمياً متتامياً واختلالات في المدفوعات الدولية. إن النمو الهائل لمنظومة الائتمان بعد الحرب قد جعل من الممكن التغلب على الأزمات الدورية وتعزيز التراكم، بكلفة ارتفاع التضخم. مع ذلك لم تكن هذه سمة لأنماط التنظيم الجديدة. لقد كان الجديد هو رغبة الحكومات بشكل منهجي في اتباع سياسات ائتمان تضخمية في محاولة لدرء الأزمات، وهي سياسة كان الرأسماليون قد عارضوها بقوة، وبنجاح كبير، في الماضي (3). هكذا فإن النزعة التضخمية Inflationism لم تكن تعبر عن تغيير في شكل الدولة، بل عن تغيير في ميزان القوى الطبقيّة، تم التعبير عنه من خلال الضغط السياسي للطبقة العاملة، الذي تأسس في دولة الرفاه وفي منظومة العلاقات الصناعية التي كانت تركة استقرار ما بعد الحرب.

في أوائل السبعينات كان الازدهار يدخل طور المضاربة على الصعيد العالمي، مؤدياً إلى الأزمة التضخمية لعام 1974. إن المحاولات من قبل القوى الأكثر تأثيراً لحل هذه الأزمة على أساس قومي، سواء عن طريق الكينيزية التضخمية أو عن طريق التدخل المباشر لتعزيز الإنتاج الوطني في وجه المنافسة الدولية المشددة، كانت فاشلة إلى حد كبير، كالسياسات التي تقيم مزيداً من الحواجز أمام التراكم ولذلك تقوي الضغوط التضخمية عن طريق دعم الرساميل المتخلفة على حساب الرساميل الأكثر دينامية. إن قدرة الحكومات القومية على اتباع هذه السياسات كانت مقيدة بالضغط المتزايد للمنافسة الدولية والانتقالات المضاربية للنقد الدولي. مع ذلك فإن هذا الضغط لم يكن سوى عرض [ من أعراض ] التراكم المفرط المتزايد والتطور المتفاوت لرأس المال على الصعيد العالمي. في الواقع برزت الأزمة ليس بسبب درجة

التدويل، بل لأن هذا التدويل قد تجاوز حدوده، عندما أدى ازدياد توسع السوق العالمية إلى اشتداد المنافسة الدولية وعندما كان نمو التسليف الدولي عاجزاً عن استيعاب الاختلالات المتزايدة لميزان المدفوعات.

إن التراكم المفرط المتزايد والتطور المتفاوت لرأس المال خلال السبعينات قد أديا ليس فقط إلى أزمة اقتصادية بل أيضاً إلى أزمة سياسية تزداد تعمقاً. لقد أمّنت " تسوية ما بعد الحرب " الاندماج الاجتماعي والسياسي للطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية الميترولوجية من خلال منظومات العلاقات الصناعية ومنظومة [ دولة ] الرفاه. في فترة الازدهار، أمكن "لأنماط تقييد " الطبقة العاملة هذه حتى أن تبرهن على كونها وظيفية للتراكم المستدام بمصالحه الطبقة العاملة مع تكثيف العمل، ودرجة عالية من الحركية مقابل العمالة المضمونة، ما رفع الأجور ومزايا الرفاه عندما سعى رأس المال إلى تطوير القوى الإنتاجية بلا حدود. على كل، إن التراكم المفرط المتنامي والتطور المتفاوت لرأس المال منذ أواخر الستينات 1960 قد أدخل بشكل زائد النزعة إلى تطوير القوى الإنتاجية بلا حدود في تناقض مع الحاجة إلى حصر تطوير القوى الإنتاجية ضمن حدود علاقات الإنتاج الاجتماعية الرأسمالية.

إن الضغط المتزايد للمنافسة في وجه التراكم المفرط لرأس المال قد جرف الأرباح والريوع العامة، مؤدياً إلى اشتداد الصراع الطبقي. فلم تغد محاولة الدولة لحصر هذه الصراعات ضمن الأشكال المؤسسية للعلاقات الصناعية ودولة الرفاه عن طريق الوسائل التضخمية سوى في مفاخرة الأزمة عن طريق زيادة جرف التنافسية الدولية لرأس المال الإنتاجي الوطني وعن طريق عدم الاستقرار النقدي والمالي المتزايد، لذا فإن الأزمة قد أطلقت بشكل متزايد صراعاً طبقياً على الأشكال المؤسسية للعلاقات الصناعية ودولة الرفاه.

إن أزمة الكينيزية لم تكن تعبر عن الحاجز أمام التراكم الرأسمالي الوطني، بل بالأحرى عن الحاجز المقام أمام تحقيق الطموحات المادية للطبقة العاملة عن طريق الحاجة إلى رأس المال لإخضاع تطور القوى الإنتاجية إلى الشكل الاجتماعي للإنتاج الرأسمالي. لم يكن الحاجز أمام طموحات الطبقة العاملة الوطنية هو المنافسة من الأجانب؛ بل الشكل الاجتماعي للإنتاج الرأسمالي. فصعود الليبرالية الجديدة لم يعبر عن إحباط طموحات الدولة القومية من قبل رأس المال الدولي، بل عن نجاح الحق في الاستغلال واشتداد الانقسامات في الطبقة العاملة التي افتتحتها الأزمة في المحاولة لتأمين حل للأزمة على قاعدة رأس المال.

كانت أزمة 1974 أزمة تراكم مفرط كلاسيكية. فرغم أن الاستجابة الفورية لعدة دول كانت باتباع سياسات انكماشية deflationary لكي تجبر التراكم على العودة إلى ضمن حدود الربحية، فإن هذه السياسات سرعان ما أثارت نزاعاً صناعياً وسياسياً، بحيث أن الولايات المتحدة على وجه الخصوص قد عكست موقفها. كان التضخم الركودي للسبعينيات بالأساس تعبيراً عن التوازن العالمي للقوى الطبقيّة، عندما استمر ضغط الطبقة العاملة في إجبار الدول القومية على اتباع سياسات وطنية تضخمية، ضمن حدود يملها رأس المال من خلال الأسواق المالية. مع ذلك، فإن هذه السياسات التضخمية لم تغد سوى في اشتداد أزمة رأس المال الإنتاجي الوطني وأدت إلى استقطاب متزايد عاكس تأثير الاستراتيجيات "النقدية" الليبرالية الجديدة لليمين، القائمة على الخضوع لديناميكيات التراكم العالمي لرأس المال، وللاستراتيجيات "الاندماجية" القائمة

على حماية وتقييد تراكم رأس المال الإنتاجي الوطني من قبل الدولة القومية، وهذه الاستراتيجيات هي التي اعتنقها اليسار عموماً. إن أزمة ١٩٧٩ وسمت تغييراً حاسماً في ميزان القوى الطبقيّة، مع انضمام بريطانيا والولايات المتحدة إلى ألمانيا وسويسرا في المعسكر المحافظ، ما فرض كساداً عالمياً شهد انخفاضاً كبيراً في قيمة فائض رأس المال وتدميراً للقدرة الإنتاجية الفائضة، وتصعيداً للبطالة وهجوماً شديداً ضد الطبقة العاملة من طرف رأس المال و الدولة التي لم تسع كثيراً لتخفيض الأجور بقدر ما سعت إلى إعادة هيكلة الأشكال المؤسسية للعلاقات الصناعية ودولة الرفاه التي سعى من خلالها العمال لتحقيق طموحاتهم المادية، وذلك لكي تخضع إعادة إنتاج [ تكاثر ] الطبقة العاملة لإعادة إنتاج رأس المال.

مهما كانت عميقة فترة ركود 1979 - 1981 ومهما كانت كبيرة تكاليفها الاجتماعية، فإنها لم تكن كافية تماماً لاستعادة الشروط لأجل التراكم المستدام، ولم تنزل النزعة إلى التراكم المفرط والأزمة. كما في السبعينيات 1970s، سرعان ما تم إبطال السياسات المصرفية التقييدية، فتجدد التراكم العالمي على أساس كينزية ريغان العسكرية. مع ذلك فإن الهزيمة الكبيرة التي عانت منها الطبقة العاملة في أوائل الثمانينيات قد مكنت رأس المال والدولة من حصر طموحات الطبقة العاملة ضمن حدود الربحية، بحيث تم تعزيز التراكم في المراكز الميتروبولية بدون بروز ضغوط تضخمية ذات شأن. في هذه الأثناء وجد فائض رأس المال مخارج جديدة لأجل الاستثمار الإنتاجي، وخصوصاً في شرق آسيا، حيث لعبت " الدول الآخذة بالتحديث " دوراً كبيراً في تأمين البنية التحتية المؤسسية لأجل التراكم وفي إعداد طبقة عاملة متعلمة ومندفعّة ومنضبطة. رغم ذلك، فإن العمل والتفكير التقني السريع وفرا الفرص لأجل فائض الربح الذي حفّز التراكم المفرط والتطور المتفاوت لرأس المال إلى درجة غير مسبوقة تاريخياً عززها انفجار الدين القومي والعالمي، الممول ليس عن طريق توسع التسليف بقدر ما هو ممول عن طريق تحويل فائض رأس المال إلى قنوات لا إنتاجية ومضاربية بشكل متزايد.

### الأزمة والانهييار المفاجئ:

استحضر الانهييار المفاجئ لسوق الأسهم في عام 1987 شبحي 1929 و 1873، ملقياً ظلالاً من الشك حول الاعتقاد بأن الرأسمالية الحديثة هي ظاهرة مختلفة نوعياً عن أشكال وجودها الأولى. رغم أن انهيار 1987 كشف فقط بشكل واضح أكثر مما ينبغي الأساس الهش \_لازدهار الثمانينات، فقد كان بحد ذاته حدثاً ذا دلالة كبيرة، كونه محصوراً بانخفاض وهمي في قيمة رأس المال. لقد تم تقييد التأثير الفوري للانهييار بشكل فعال عن طريق التسليف السهل، وبتقديم العون المالي للمصارف، وبالتعاون الدولي المحفوف بالمخاطر لضبط أسواق العملات (القطع). على كل، لم يكن الانهييار سوى تعبير عن أزمة أعمق، أزمة فرط التراكم العالمي والتطور المتفاوت لرأس المال، التي لا يفعل الإسعاف الأولي المالي الدولي شيئاً لحلها. رغم ذلك، كانت هذه الإجراءات قادرة على استعادة الثقة لأنه تحت زيد المضاربية كانت لا تزال ثمة فرص لأجل الاستثمار الإنتاجي المستند على قاعدة صلبة لكي يدفع التراكم إلى الأمام، في المثال الأول في اقتصادات

النمو الأسيوية، لكن بشكل أساسي أكبر في تفكك آخر الحواجز السياسية الكبرى أمام عولمة رأس المال. إن انهيار الكتلة السوفييتية في نهاية الثمانينات قد أفاد في صرف الانتباه عن أزمة الرأسمالية العالمية، رغم حقيقة أن " أزمة الاشتراكية " كانت بحد ذاتها، مثلها في ذلك مثل أي شيء، نتيجة للتراكم المفرط والتطور متفاوت لرأس المال على الصعيد العالمي، اللذان أثرا على الكتلة السوفييتية في شكل الضغط المتزايد للتنافس العالمي، والكلفة المتنامية للإنفاق العسكري المتصاعد، والعبء الهائل للدين بالعملة الصعبة. (Clarke et al 1993)

لقد قامت فورة ازدهار إعادة البناء بعد الحرب على إعادة دمج الاقتصاد الرأسمالي العالمي على أساس إزالة الحواجز أمام انتقال السلع التي أقيمت في فترة ما بين الحربين عندما سعت الحكومات القومية لحماية اقتصاداتها الوطنية من خرابات الكساد الاقتصادي. إن دمج أي اقتصاد قومي بعينه في التراكم العالمي لرأس المال من خلال لبرلة (تحرير) التجارة كان ينطوي على توسيع للفرصة لأجل الرساميل الموجهة إلى السوق العالمية كمصدر للمواد الخام ووسائل الإنتاج أو كمنفذ تصريف لأجل منتوجاتها، لكنه تهديد لتلك الرساميل المختلفة التي لم يكن بمقدورها أن تتنافس ضد المستوردات الأجنبية. في حين أن التراكم المستدام لرأس المال يعتمد على إزالة كافة الحواجز المحلية أمام إعادة إنتاجه الموسعة، فإن التكاليف القصيرة الأجل لايحتملها الذين يمكن أن يتمتعوا بالمكاسب الطويلة الأجل الأكثر عرضة للتقلبات. إن قضية اللبرلة في مقابل الحماية protectionism قد قسّمت كلاً من الرأسماليين والعمال الذين يعتمدون عليهم من أجل المعيشة ضمن كل بلد بعينه وكانت قضية يمكن حلها سياسياً فقط، تتحدد حصيلتها بشكل أساسي بالمدى الذي كانت فيه الشروط المادية والاجتماعية ضمن الحدود القومية تؤدي إلى المشاركة في السيرورات العالمية للتراكم.

كانت الكولونيالية (الاستعمار) والإمبريالية قبلياً قد وضعتا الأسس لازدهار ما بعد الحرب الذي يقوم في المقام الأول على تقسيم عالمي للعمل بين التصنيع المتقدم في المراكز الميتروبوليتية للتراكم واستخراج وتصدير المنتجات الأولية من المناطق المحيطة. كانت تلك الاقتصادات القومية المحيطة التي تم فيها تطوير قاعدة صناعية تصنيعية هامة ضمن الإطار الحماي لسنوات الكساد والحرب أقل مشاركة بكثير في الازدهار، نظراً لأن اللبرلة الكاملة كانت تقتضي فتحاً لأسواقها للصناعات المستوردة من المراكز الميتروبوليتية والتدمير اللاحق لقاعدة التصنيع المقامة. إن معظم بلدان أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية الأكثر تطوراً، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا والهند، قد احتفظت بالبنى الاندماجية والحماية التي تسعى إلى الحفاظ على إنتاج التصنيع الوطني والعمالة في حين تعتمد على الصادرات الموسعة للمنتجات الأولية لتعزيز التراكم الوطني، وهي استراتيجية قدمت نفسها للعالم الثالث بوصفها النموذج لهذا النمط القومي - الوطني من التطور.

خلال السبعينيات والثمانينيات، انفتحت فجوة في الإنتاجية، وبشكل مقابل لها في الأجور والأرباح، بشكل مضطرب بين تلك الرساميل التي تم دمجها في سيرورات التراكم العالمي وتلك التي سعت إلى الاحتفاء خلف الحدود القومية. مع ذلك، كلما اتسعت الفجوة زادت صعوبة القفز من فوقها. لم تكن الرساميل المتخلفة تمتلك

الموارد المالية ولا التقنية لإعادة بناء الإنتاج الوطني الذي فقد مكانه في السوق العالمية. الإمكانية الوحيدة لأجل إعادة هيكلة الرأسمال الإنتاجي الوطني كانت على قاعدة الاستثمار المباشر من قبل الرساميل الأجنبية الأكثر تقدماً، التي كانت أفاقها تعتمد بدورها ليس فقط على تحرير التجارة بل أيضاً على تحرير تدفقات رأس المال و] على [ بيئة سياسية ملائمة ومستقرة. لذلك، لم تكن " العولمة " خلال الربع الأخير من القرن، سيرورة تلقائية بأي شكل من الأشكال، بل كانت بالأحرى النتيجة لفترة مديدة من الأزمة الاقتصادية والسياسية على المستوى القومي، التي ولدت صراعات طبقية وسياسية شديدة، غيرت على نحو مضطرب ميزان القوى الطبقية على الصعيد العالمي.

في نهاية الثمانينيات ظهر أن " اللبرلة " و " تحقيق الاستقرار " كانا المفتاح للنجاح الاقتصادي، عندما كانت دينامية تلك الاقتصادات التي اتبعت ذلك المسار يُقابلها ركود تلك الاقتصادات التي قاومتها. كانت ايدولوجيا وسياسات " التعديل النيوي " هي الأساس لهجوم عدواني متزايد من طرف المؤسسات المالية الدولية، التي أصبحت بالنسبة إليها المفتاح اللائشكالي إلى النجاح. بما أن الاستراتيجية كانت مرتبطة بانهيار الدور الناظم للدولة القومية فقد كان من الممكن حتى أن تترافق بحملة [ صليبية] في سبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات، وكلها تفسر بالمعنى السلبي للحرية [ الانعتاق ] من الضوابط القسرية. مع ذلك، ففي حين أن السياستين التدخلية والحمائية للدولة القومية يمكن أن تكونا حاجزين أمام اندماج الاقتصاد القومي في التراكم العالمي، فإن تقويضهما لم يكن بأي شكل من الأشكال ضماناً لهذا الاندماج. إن تلك البلدان التي اعتمدت هاتين السياستين كنتيجة للصراعات الطبقية والسياسية الداخلية على مدى السبعينيات 1970 s لم تكن تتميز بالحكمة أو العقلانية الأكبر لقادتها السياسيين، بل بحقيقة أنها كانت البلدان التي كانت فيها الشروط الموضوعية لأجل نجاح هاتين السياستين هي الأكثر تطوراً. في نهاية العقد، كانت تلك الاقتصادات التي أبقت الحواجز الكبيرة أمام الاندماج العالمي هي تلك الاقتصادات التي هدد فيها هذا الاندماج بالتدمير الاقتصادي الهائل فقط مع [ وجود ] الأفاق الأكثر ضبابية للتراكم المتجدد؛ فالبرازيل، الأرجنتين، جنوب أفريقيا والاتحاد السوفييتي كانت كلها اقتصادات تمتلك قطاعات تصنيعية (وإلى حد كبير حتى، انتاجية أولية) عالية التطور، لكنها غير تنافسية عالمياً، وطبقة عاملة صناعية ناضجة ومنظمة. في حين أن الحمائية لم يكن بمقدورها أن تمنع الانحدار المستمر فإن اللبرلة كانت تعد بتدمير مسرع للقاعدة الإنتاجية المقامة واشتدت النزاعات الطبقية والسياسية التي لم يكن بمقدورها سوى أن تقوض أفاق التجديد على قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر. رغم ذلك، كلما طال تأجيل هذه البلدان لاندماجها في الاقتصاد العالمي، تعمق وقوعها في الأزمة وساءت أفاقها. هكذا، في حين أن العولمة لم تكن تلقائية بأي شكل من الأشكال، فقد كانت مع ذلك التعبير الحتمي عن ديناميك التراكم الرأسمالي الذي تلقى حافزاً متجدداً في أعقاب الانهيار المفاجئ لسوق الأسهم المالية لعام 1987.

مع انهيار الكتلة السوفييتية والإصلاح الاقتصادي في الصين انفتحت أفاق جديدة أمام الرأسمال العالمي في التسعينيات 1990 s، استكمالاً للفرص الأكثر محدودة التي قدمتها النور الآسيوية وانفتاح أمريكا اللاتينية. فللمرة الأولى منذ 1914 كان رأس المال حراً في أن يطوف العالم بأسره بحثاً عن مخرج مربحة

لأجل الاستثمار. على كل، إن مقدار رأس المال الباحث عن هذه المخارج كان يتزايد بنسبة هائلة عندما ازداد تدفق القيمة الزائدة المرسله إلى أن تضاعل عن طريق الإدخارات الطوعية التي اجتذبتها إمكانيات المكاسب المضاربية والإدخارات القسرية للعمال، الذين كانوا مجبرين بشكل متزايد على التأمين على معيشتهم في فترات المرض والشيخوخة عن طريق الاستثمار في أنظمة المعاش القائمة على التأمين التي كانت تزيح بشكل سريع أنظمة الإعالة المجمعنة. هكذا، فإن الإزدهار العالمي المتجدد في تراكم رأس المال الإنتاجي قد غطاه ازدهار أكبر منه حتى في الإستثمار المضاربي عبر قنوات المؤسسات المالية العالمية.

إنه لمن جوهر الاستثمار المضاربي أنه يَعدُّ بعائدات خرافية مع المخاطرة بخسائر كارثية، لكن في حين أن العائدات الخرافية تدفع الازدهار المضاربي إلى الأمام، فإن الخسائر الكارثية تقوض النظام برمته. إن التقلبات الدولية لرأس المال قد دفعت بالتراكم إلى الأمام خلال التسعينيات، لكن هذه التقلبات قد غلبت عليها بشكل متزايد الاستثمارات المضاربية في الملكية ورأس المال الزائف على صعيد يتجاوز أي شيء يمكن تبريره عن طريق إنتاج وامتلاك فائض القيمة. عندما أدى التضخم المضاربي للأسهم وأسعار العقارات الحقيقية إلى هبوط الغلال كثيراً إلى ما دون المعدلات السائدة للفائدة، أصبح البُعد المضاربي للازدهار أكثر هيمنة حتى، مدفوعاً بالمصالح المؤسسية للوسطاء الماليين في تعزيز الازدهار بمال أناس آخرين. مثل كل هذه الازدهارات المضاربية، يمكن تعزيزه فقط عن طريق التدفق الثابت للاستثمارات الجديدة واكتشاف مخارج جديدة لأجل رأس المال الموسع، الذين كانت تؤمنهما الخصخصة privatization. فمن ناحية أولى، إن خصخصة الصحة والرفاه والمعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي قد وضعت مبالغ هائلة من المال في أيدي المؤسسات المالية لكي تغذي الازدهار المضاربي. ومن ناحية أخرى، إن خصخصة الأصول (الموجودات) العامة قد أمنت مخارج جديدة لأجل فائض رأس المال.

إن حقيقة أن التراكم الرأسمالي يأخذ دائماً، وفي كل مكان، شكل التراكم المفرط والتطور المتفاوت لرأس المال تقتضي ضمناً أن التراكم الرأسمالي سوف يُفسر دائماً عن طريق الأزمات التي اتسمت بانخفاض قيمة رأس المال وتدمير رأس المال الإنتاجي. على كل، في حين أن لكل أزمة محلية مضاعفات أوسع، ومخاطر تحدث تفاعلاً سلسلياً يمكن أن يؤدي إلى أزمة عامة، فإن هذا التعميم للأزمة ليس ضرورياً بشرط أن يكون بالإمكان إعادة توزيع هذه الخسائر بدلاً من مراكمتها. إن الأزمات المالية لـ 1987 و 1997 - 98 أثارت أشباح انهيار عالمي مفاجئ، لكن في كل حالة كان تأثيرها يتم تحويله إلى تأثير محلي وتمت استعادة الثقة في الإيمان بأن الانهيار هو مجرد اضطراب محلي سطحي نتيجة للظروف الإستثنائية. إن فترة قصيرة من امتحان الذات، مع الدعوات إلى تطوير أنماط جديدة من الضبط المالي، خصوصاً على المستوى الدولي سرعان ماتم نسيانها عندما انتقل موضع المضاربة مخلفاً في أعقابه دمار الاقتصاد الحقيقي.

ليس مهماً أن نبالغ في التشديد على أو نقل من أهمية الأزمات المالية الدورية التي تسم مسار التراكم الرأسمالي. إن الأزمات المالية هي التعبيرات الأكثر دراماتيكية لكنها أيضاً الأكثر سطحية عن التناقض الأساسي الذي ينطوي عليه التراكم الرأسمالي الذي يشق من إخضاع إنتاج الأشياء لإنتاج وامتلاك فائض

القيمة والذي يسبب التراكم المفرط والتطور المتفاوت للرأسمال على الصعيد العالمي. ليس انخفاض قيمة رأس المال وتدمير القدرة الإنتاجية هما فقط المعركة الفاصلة التي تحوم في الأفق، بل التهديد الذي يواجه كل رأسمالي كل يوم. فالتراكم المفرط والتطور المتفاوت يظهران ليس فقط في الشكل الدراماتيكي للأزمات المالية، بل أيضاً في الواقع اليومي للتنافس الرأسمالي الذي يدفع الرأسماليين بشكل ثابت للسعي إلى تكثيف العمل، وإطالة يوم العمل، وتخفيض الأجور وتحويل قوى الإنتاج لكي يستمروا في البقاء. إن المنافسة الرأسمالية تجبر كل رأسمالي على تشديد استغلال عماله كمساهمة منه في الصراع لزيادة استغلال الطبقة العاملة ككل. هذا الصراع اليومي على إنتاج وامتلاك القيمة الزائدة في كل موقع عمل فردي وكل ملكية مشتركة محلية هو الأساس للصراع الطبقي على صعيد عالمي.

إن حتمية النزعات التأزمية لرأس المال واستمرار الصراع الطبقي لاتقرر شكل أو حسيمة هذه الأزمات والصراعات التطبيقية. إذ إن نزعات التراكم الرأسمالي، إذا تركت طليقة، ستؤدي بالتأكيد إلى مزيد من النمو في الاختلالات العالمية، في المنافسة الدولية، في التنافسات بين إمبريالية، وفي عدم الاستقرار المالي والسياسي. من المؤكد بالقدر نفسه أنه إذا لم يتم احتواء النزعات الأزمية للتراكم الرأسمالي العالمي، فإنها سوف تثير أزمة سياسية للبرالية الجديدة، قومياً ودولياً، لا يمكن التنبؤ بنتيجتها. مع ذلك، فإننا نعرف، من الخبرة التاريخية المريرة، كم تكون قوية قوى النزعة القومية عندما يطلقها السياسيون الإنتهازيون. إننا نعرف كيف يمكن أن تنهار التحالفات القديمة بسرعة، ونعرف مدى سرعة تشكل الأحلاف الجديدة، البعيدة الاحتمال إلى أقصى درجة غالباً. إننا نعرف، عندما تكون هذه الكتلة قيد التشكل، كيف يمكن أن تصعد النزاع بسرعة، وتصبح الفروقات الاقتصادية مواجهات سياسية، تؤدي بدورها إلى اشتباكات عسكرية. إننا نعرف كيف أن حقبة من الإزدهار العالمي الذي يشكل ركيزة لآفاق السلام والوفاق الدولي، يمكن أن تصبح بسرعة حقبة مواجهة عالمية، تبلغ ذروتها في الحرب. إذا كان مثل هذا التوقع يبدو غير محتمل الآن، فقد كان يبدو غير محتمل بالقدر نفسه منذ قرن.

مع ذلك ليست هذه التطورات حتمية. ففي حين أن النمط التناقضي للتراكم والتطور الرأسماليين قد يكون ثابتاً ولا متغيراً، فإن الأشكال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يُعبر من خلالها عن التناقضات الكامنة، والصراعات التي تكمن بداخلها، والنتائج التي تؤدي إليها هذه الصراعات لايفرضها أي منطق إقتصادي. تتحدد النتائج السياسية بالإستجابات السياسية للصعوبات الاقتصادية الناشئة، التي يكمن أكبر أخطارها في التخلي عن النزعات الأممية باسم نزعة قومية منبعثة. في الأزمة السياسية الراهنة ثمة أسس للتفاؤلية، لكن بالتأكيد لا يوجد متسع لأجل الرضا الذاتي. إن الأزمة الشرق آسيوية قد أحدثت تجديداً للحركات الديمقراطية والعمالية في البلدان الأكثر تأثراً، في حين أن الاتجاه الذي سنأخذه الصين يبقى غير مؤكد.

إن انهيار الكتلة السوفييتية بالتأكيد قد أذكى نيران التنافس بين إمبريالي في التزاحم لكسب دوائر النفوذ الاقتصادي والسياسي، وأعاد إلى الحياة بعض أقبح أشكال النزعة القومية في الشرق والغرب. لكنه أيضاً غذى روح الأممية التي ثبت قبلاً أنها مصدر إلهام وخصوصاً للشباب، في حركة السلام، وحركة

التمتية العالمية، والحركة البيئية وفي الحركات الأكثر عراقة للتضامن النقابي والسياسي العالمي. فانهيار الكتلة السوفييتية يجعل مهمة التعاقد على نظام عالمي جديد، الذي وضعته الأزمة البيئية العالمية بشكل ثابت على جدول الأعمال، أولوية سياسية أكثر إلحاحاً حتى، لكنه في الوقت نفسه جرف كثيراً من الحواجز السياسية أمام تشكيل الحركة المنظمة لأجل التحرير التي يمكنها أن تضم المجال الكامل للمنظمات النقابية والعمالية واللاحكومية الأخرى على الصعيد العالمي.

## هوامش

- (1) هذا التحليل مطور نظرياً وتاريخياً، من زوايا مختلفة نوعاً ما، لدى كلارك (1988 a) وكلارك (1990 c).
- (2) حول نظرية الشكل الرأسمالي للدولة، أنظر الأوراق المجمعّة لدى هولواي وبيكيوتو (1978) وكلارك (1990 c).
- (3) الاستثناءات الرئيسية لذلك هي الحكومة الاجتماعية الديمقراطية الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى، والإدارات الأمريكية الشعبية منذ القرن التاسع عشر.

\* \* \*

## الفصل السادس

### الدولة والعولمة وأطوار التطور الرأسمالي

تأليف: ديفيد م كوتز

يطلق غالباً على ربع القرن الذي يلي نهاية الحرب العالمية الثانية اسم العصر الذهبي للرأسمالية، في ضوء النمو الاقتصادي السريع والثابت نسبياً في البلدان الرأسمالية المصنّعة الكبرى في تلك الفترة. مع ذلك فإنها لم تكن بأي شكل من الأشكال الفترة الطويلة الوحيدة من الازدهار النسبي في التاريخ الرأسمالي العالمي. ثمة فترتان أخريان تم تحديدهما، امتدتا من منتصف أربعينيات إلى منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر (1840 – 1870)، ومن منتصف التسعينيات إلى العام ١٩١٣ (Mandel 1975: 122; Gordon et al. 1982: 9). إن الفواصل الزمنية بين هذه التوسعات الطويلة الأمد القوية قد شهدت أداءً اقتصادياً أضعف بفعل مجموعة من الإجراءات. هذا

التناوب بين الفترات الطويلة من النمو السريع وفترات النمو البطيء أو المعوم قد دفع بعض المحللين إلى الإشارة إلى "التأرجحات الطويلة" في الاقتصادات الرأسمالية (1).

تقدم البنية الاجتماعية لنظرية التراكم تفسيراً لهذه التأرجحات الطويلة القائمة على خلق ومن ثم انهيار مجموعات متعاقبة من المؤسسات التي تكون مؤقتة لأجل التراكم الرأسمالي (2). هذه المجموعة من المؤسسات المحفزة للنمو، التي تضم المؤسسات السياسية والثقافية كما الاقتصادية يشار إليها بوصفها البنية الاجتماعية للتراكم (SSA). وفقاً لهذه النظرية، فإن بناء SSA جديدة يؤدي إلى فترة طويلة (20 - 30 عام) من التراكم السريع. في حين أن الزوال النهائي لتلك الـ SSA، الذي يعزى إلى التناقضات والضغوط التي تتفاقم أثناء فترة التراكم السريع، ينذر باقتراب فترة من الركود النسبي التي، بدورها، لا تنتهي إلا عندما يتم بناء SSA جديدة. بما أن كل SSA هي شكل جديد تاريخياً من المؤسسات يختلف عن سابقتها، فإن كل فترة طويلة لاحقة من التراكم السريع يمكن اعتبارها بمثابة طور جديد من التطور الرأسمالي. إن للـ SSA أبعاداً قومية ودولية - إذ تنشأ SSA متميزة في كل بلد على حدة، في حين أن مجموعة من المؤسسات الدولية المشتركة تنظم الجوانب الدولية للتراكم الرأسمالي.

على سبيل المثال، يصف بولز ومعاونوه (1990) الجانب الوطني من SSA ما بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة بأنه يقوم على "وفاق رأس المال - العمل" (مجموعة من المؤسسات المشجعة لعلاقات رأس المال - العمل السلمية)، "وفاق رأسمالي - مواطني" (مجموعة من المؤسسات النازمة للعلاقات بين المواطنين والرأسماليين) و"احتواء المنافسة بين الرأسماليين" (مجموعة من المؤسسات النازمة للعلاقات التنافسية بين الشركات الكبرى). يطلقون على البعد الدولي لـ SSA ما بعد الحرب اسم السلام الأمريكي Pax Americana، الذي يشير إلى مؤسسات مثل نظام برينتن وودز النقدي Bretton Woods والتأهب الأمريكي للتدخل سياسياً وعسكرياً في كل أنحاء العالم لحماية المصالح الرأسمالية (3).

وفقاً لنظرية SSA، فإن SSA بعد الحرب العالمية الثانية قد تفككت أثناء الفترة 1966 - 73، ما أدى إلى نهاية العصر الذهبي في العام التالي. فمنذ عام 1973 كان الأداء الاقتصادي في الاقتصادات الرأسمالية المصنعة متدنياً بشكل لافت عن أداء العصر الذهبي. يوضح الجدول (6 - 1) ذلك، مظهراً معدل نمو الناتج المحلي القائم (GDP) لأجل بضعة اقتصادات رأسمالية كبرى في الفترة 1950 - 1973، والفترة 1973 - 1997.

في حين أن اليابان والاقتصادات الأوروبية الكبرى قد أصيبت بكساد نسبي في التسعينيات 1990s، فإن الولايات المتحدة كانت تصور غالباً بأنها تعود إلى ازدهار كبير على مدى العقد المنصرم. يظهر الجدول 2-6 مؤشرين على الأداء الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي **GDP** ومعدلات نمو إنتاجية العمل، لأجل الاقتصاد الأمريكي على مدى فترات جزئية مختلفة أثناء الفترة 1948 - 1998 (4). يظهر هذا الجدول أن العصر الذهبي بدأ يفقد بريقه في الولايات المتحدة بعد 1996، عندما بدأت بضعة مؤسسات من SSA بعد الحرب

بالانهيار (Chapter 4 :Bowels et al. 1990). إنه يوحي أيضاً بأن تقارير الأوضاع المزدهرة في الاقتصاد الأمريكي في التسعينيات لا تعكس أي تحول لاتجاهات النمو الطويل الأجل.

يظهر العمود 1 من الجدول (2-6) أن معدل نمو GDP قد انخفض إلى حد ما في الفترة 1966 - 1973. مع ذلك فإن انخفاض نمو الـ GDP في الفترة 1973 - 1979 كان أكثر حدة بكثير. إن توسع الثمانينيات كان أكثر فتوراً من توسع الفترة 1973 - 79 المدانة كثيراً، وأن توسع التسعينيات قد تحسن بشق النفس عن الثمانينيات (5). يظهر العمود (2) من الجدول 6 - 2 أن المعدل العالي لنمو إنتاجية العمل المسجل في الفترة 1948 - 1966 قد أفسح المجال لزيادات منقوصة بشكل ملحوظ في الفترات 1966-1973. في 1973 - 1979 اختفى عملياً نمو الإنتاجية. بعد 1979 تمت استعادته إلى حد ما لكنه بقي تحت مستوى 1948 - 1973 (الذي بلغ وسطياً 2، 20 بالمئة في السنة). لقد كان أداء الإنتاجية في التسعينيات أسوأ مما كان في الثمانينيات (6). لدى كتابة هذا المقال، يكون قد مضى حوالي خمس وعشرين عاماً منذ نهاية آخر توسع طويل التآرجح، ولا يوجد دليل في المعطيات الاقتصادية لأجل البلدان الرأسمالية الكبرى على أن SSA جديدة، ومعها طور جديد من التطور الرأسمالي، قد ظهرت إلى حيز الوجود. يجادل هذا الفصل بأن بناء SSA جديدة قد تمت إعاقة بفعل التطورات العالمية التي تؤخر إعادة تشكيل الدولة الرأسمالية كجزء من SSA جديدة. هذه التطورات العالمية هي العولمة المتزايدة للرأسمالية و زوال اشتراكية الدولة.

الجدول 6 - 1 معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي  
لأجل ستة بلدان رأسمالية كبرى (النسبة المئوية للزيادة بالعام).

البلد	1950 - 73	1973 - 97
الولايات المتحدة الأمريكية	3.8	2.5
المملكة المتحدة	3.0	1.8
ألمانيا	6.0	2.1
فرنسا	5.0	2.1
إيطاليا	5.6	2.4
اليابان	9.2	3.3

#### المصادر:

بالنسبة للولايات المتحدة: (Economic Report of the President 1985: 243; 1992: 300; 1999: 328)  
بالنسبة للبلدان الأخرى: ماديسون (1995: 83)

Economic Report of the President (1999: 454)

الجدول ٦ - ٢ معدل نمو الناتج المحلي القائم الحقيقي وإنتاجية العمل لأجل الاقتصاد الأمريكي (النسبة المئوية للزيادة بالعام).

الفترة	(١) معدل نمو الـ GDP الحقيقي	(٢) معدل نمو إنتاجية العمل (a)
١٩٤٨ - ٦٦	٣,٩٥	٢,٤٤
١٩٦٦ - ٧٣	٣,٤٥	١,٥٧
١٩٧٣ - ٧٩	٢,٦٩	٠,٥٠
١٩٧٩ - ٨٩	٢,٤٥	١,٢٤
١٩٨٩ - ٩٨	٢,٤٧	١,١٥ (b)

(a) المعدل السنوي للزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لكل ساعة عمل في قطاع أعمال غير زراعي. تم تقدير الرقم لأجل الساعات الإجمالية المعمولة في ١٩٧٩ .  
(b) خلال ١٩٧٩ وليس ١٩٩٨ .

### المصادر:

العمود (١) (Economic Report of the President (1995:243;1992: 300; 1999:328). وزارة التجارة الأمريكية (١٩٩٩).

العمود (٢) لوم و يوسكافيج (١٩٩٧)؛ وزارة التجارة الأمريكية (١٩٨٦؛ ١٩٩٨؛ ١٩٩٩).

### الدولة والبنى الإجتماعية للتراكم:

كان تطور كل SSA تالية في التاريخ ينطوي على إعادة تشكل للمؤسسات الكبيرة التي تؤثر على تراكم رأس المال، بما في ذلك شكل المشاريع الرأسمالية، العلاقات بين المشاريع، سيرورة العمل، العلاقات بين الطبقات، دور الدولة، والايديولوجيا السائدة. كانت إعادة تشكل الدولة مهمة بشكل خاص في تكوين كل SSA على حدة. فالدولة لها تأثير كبير على شروط تراكم رأس المال، ليس فقط بشكل مباشر بل أيضاً بشكل غير مباشر من خلال تأثيراتها على كافة المؤسسات الأخرى التي تؤثر على التراكم، على سبيل المثال، على شكل المشروع الرأسمالي، على العلاقات بين المشاريع، وعلى العلاقات الطبقيّة. كان اتجاه إعادة تشكيل الدولة في الماضي هو نحو دور أكثر تدخلية بالنسبة إلى الاقتصاد في كل SSA تالية.

في الولايات المتحدة، لعبت الدولة دوراً مهماً لكنه محدود في SSA منتصف القرن التاسع عشر، بما في ذلك تمويل وبناء مرافق النقل، وتشجيع الهجرة، وتقديم الأرض الرخيصة على الحدود. لقد لعبت الدولة دوراً تدخلياً أكثر في SSA أوائل القرن العشرين، بما في ذلك الخطوات الأولى نحو التنظيم الفاعل لقطاع الأعمال. في SSA بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة، لعبت الدولة دوراً فاعلاً جداً، بما في ذلك الإشراف على علاقات رأس المال - العمل، تنظيم الاقتصادات الماكروية عبر سياسة مصرفية ونقدية، ومراقبة القطاع المالي، وتحفيز النمو من خلال الاستثمار العام في البنية التحتية الاقتصادية والتعليم، وتأمين ضمان الدخل للأفراد. لقد لعبت الدولة دوراً تدخلياً إلى درجة كبيرة، مع تنويعات في الخصوصيات، في كافة البلدان الرأسمالية الكبرى في تلك الفترة. إن رأسمالية تلك الحقبة المدارة من الدولة بشكل كبير قد أنتجت أداء العصر الذهبي المذكور أعلاه.

منذ نهاية العصر الذهبي، سعت الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة وأوروبا إلى تحفيز تراكم رأسمالي أكثر قوة ولكن بدون نجاح. لكن الاتجاه السائد لإعادة التشكيل المجرب للدولة كان معاكساً للمنحى التاريخي السابق، بالعودة إلى الدولة الأقل تدخلًا بشكل نسبي لماضي الرأسمالية.

في الولايات المتحدة، تم التقليل من تدخل الدولة في الاقتصاد من قبل إدارات كل من الرؤساء الجمهوريين والديموقراطيين، بدءاً من منتصف القرن وانتهاءً بعهد الرئيس جيمي كارتر في عام 1978. فقد تم رفع القيود عن قطاعات الأعمال التي خضعت للقيود منذ أوائل هذا القرن، مثل النقل والطاقة والاتصال. إن تنظيم القطاع المالي، الذي يعود في تاريخه إلى الثلاثينيات، قد تم التخفيف منه بشكل ملموس. لقد تراجعت الدولة أيضاً عن التنظيم الماكروي من النوع الكينييزي. ففي حين أن البنك المركزي يسعى إلى الإحباط الفاعل للتضخم فإن التزام الحكومة السابق بتحقيق استقرار الناتج الحقيقي وتحفيز نمو الطلب الإجمالي قد تم التكرار له في أوائل الثمانينيات ولم يُعد إدخاله.

كان تنظيم الدولة لعلاقات العمل - الإدارة لتشجيع الاتفاق الجماعي السلمي جزءاً هاماً من SSA السابقة في الولايات المتحدة. لقد تم استبداله بسياسة دولة تتراوح من العداء الصريح للنقابات العمالية والاتفاق الجماعي إلى موقف حيادي يترك الشركات الكبيرة حرة في الاستمرار في مقاومتها المتزايدة للاتفاق الجماعي الجدي. تم تقليص دولة الرفاه بشكل حاد منذ أواخر السبعينيات، عندما طالب الرئيس كارتر لأول مرة بتخفيضات في الإنفاق الاجتماعي. إن كافة برامج الحفاظ على دخل الدولة قد أعيد تخفيضها تدريجياً، بما في ذلك برنامج معاش تقاعد الضمان الاجتماعي الشعبي بشكل غامر. تم إلغاء الالتزام الاتحادي الطويل الأمد بدعم أولئك الذين بدون وسيلة للدخل في عام 1996. هبط الإستثمار في البنية التحتية العامة، إحدى دعائم الدولة الأساسية بشكل واضح لأجل تراكم رأس المال، بحوالي الثلث كنسبة مئوية من GDP من عام 1966 إلى 1997 (7).

كانت الفروع القضائية والتشريعية من حكومة الولايات المتحدة تقوم بالسعي إلى إعادة التخفيض التدريجي للفعالية الاقتصادية في التسعينيات. فقد أحييت سلسلة ملحوظة من قرارات المحكمة العليا الأمريكية في حزيران 1999 من جديد عقيدة حقوق الدولة المجمدة منذ زمن طويل، التي تعود إلى حقبة عصر رأسمال ما قبل الاحتكار عندما استخدمت مصالح الأعمال التجارية بشكل ناجح تلك العقيدة لإعاقة صعود حكومة فيديرالية تدخلية (8). في حزيران 1998 شارف الكونغرس على تدمير الأساس المصرفي للحكومة الحديثة في الولايات المتحدة. قادت قيادة الحزب الجمهوري المهيمن حملة لإضعاف خدمة الريع الداخلي internal revenue service (IRS). فقد قدمت جلسات الاستماع الكونغرسية الـ IRS كنوع من الغستابو الذي يرهب المواطنين. ثمة منطقة واحدة طالما كانت فيها الولايات المتحدة رائدة العالم هي جباية الضرائب، فقد جبت الولايات المتحدة تاريخياً نسبة عالية نسبياً من الضرائب المفروضة من قبل القانون. فلو مرت مشروع القانون الذي تقدم به الجمهوريون دون تعديل لأصبح دفع الضرائب طوعياً أكثر من كونه إلزامياً. حتى مشروع القانون المعدل الذي مرر (قانون إعادة هيكلة وإصلاح الـ IRS لعام 1998) قد أضعف بشكل كبير قدرة الـ IRS على جباية الضرائب الضرورية من أجل تسيير وظائف الدولة. في أيار 1999 هبطت مصادرات الـ IRS للملكية من متأخرات الضرائب بمعدل 98 بالمئة عما كانت قبلئذ بعامين (9).

منذ عهد تانتشر في المملكة المتحدة، اتبعت الدولة مساراً مشابهاً لمسار الولايات المتحدة. إن الحكومة "العمالية الجديدة" للمملكة المتحدة بزعامه رئيس الوزراء طوني بليز لاتزال تتابع كثيراً من السياسات الاقتصادية للتانتشرية، خصوصاً ما يتعلق منها بتدخل الدولة في الاقتصاد. في أوروبا الغربية القارية كان ثمة ضغط كبير للتحرك في هذا الاتجاه أيضاً. مع ذلك فإن المقاومة الشعبية الكبيرة قد حدثت كثيراً من هذه "الإصلاحات" هناك (10).

لقد رأى البعض أن الأجندة الليبرالية الجديدة لإزالة الدولة من الاقتصاد، لجعل السوق تحكم، قد خلقت SSA جديدة. مع ذلك، إذا كانت الـ SSA تفهم على أنها تعني ليس فقط أي مجموعة من المؤسسات التي تؤثر على تراكم رأس المال بل مجموعة من المؤسسات التي تشجع بشكل فعال التراكم السريع والثابت، عندئذ فإن الغياب المستمر للنمو الطويل الأمد السريع في البلدان الرأسمالية المصنعة يتعارض مع الزعم بأننا نمثل الآن الـ SSA نيوليبرالية جديدة. يوحي الدليل التاريخي أن اتجاه السياسة النيوليبرالية يعاكس المتطلبات الخاصة لأجل إعادة تشكيل الدولة كجزء من SSA جديدة. فالـ SSA الجديدة تتطلب دولة يمكنها أن تتدخل في الاقتصاد بطرق جديدة لكي تدير الرأسمالية بشكل أكثر فعالية.

تبدو الرأسمالية العالمية أنها تعاني من عدم القدرة على إعادة تشكيل الدولة كجزء من SSA جديدة. لقد أنتجت الرأسمالية حديثاً التجديد التكنولوجي السريع وتجنبت نزاع رأس المال - العمل الحاد. قد يكون الفشل في إيجاد دور الدولة الصحيح هو العقبة الرئيسية أمام خلق SSA جديدة ومعها تطوراً جديداً من التطور الرأسمالي الذي يستتبع تراكماً رأسمالياً سريعاً طويلاً الأمد.

### **العولمة: Globalization**

كما لاحظ ماركس وإنغلز منذ 150 عاماً في البيان الشيوعي، تمتلك سيرورة تراكم رأس المال نزعة قوية إلى تحطيم الحواجز التي تقف في طريقها. وحدود الدولة القومية هي مثال جيد.

لقد كان الفضاء الجغرافي للدولة القومية مهماً للنشوء الأولي للرأسمالية. فقد وفر منطقة كبيرة ذات عملة واحدة مع غياب الحواجز أمام التجارة، خالفاً بذلك السوق الكبيرة الضرورية لأجل التطور الرأسمالي. مع ذلك، كان التراكم الرأسمالي منذ البداية ينحو إلى تخطي حدود الدولة القومية. في الرأسمالية المبكرة استفادت النزعة إلى التراكم من وجود الأمبراطوريات ما قبل الرأسمالية وعززت أيضاً بناء أمبراطوريات جديدة متعددة القوميات. في السنوات الخمسين السابقة للحرب العالمية الأولى، أصبح التبادل الرأسمالي مدوّلاً بشكل متزايد عندما نمت التجارة الدولية والإستثمار الأجنبي نمواً سريعاً. مع ذلك، فإن قسماً كبيراً من تلك التجارة وذلك الإستثمار قد حدث ضمن الأمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية ومن هنا لم يكن تبادلاً بشكل فعلي بين سيادات سياسية مختلفة.

انقطع تدويل التبادل الرأسمالي أثناء الفترة 1914 - 1945 بفعل حربين عالميتين، والثورة الإشتراكية والكساد والفاشية. فقد انهار النظام الإستعماري بعد الحرب العالمية الثانية، وتم بناء نظام إقتصادي عالمي رأسمالي، يشار إليه غالباً باسم نظام بريتون وودز. في ظل ذلك النظام أصبحت التجارة والاستثمار حرين في عبور حدود الأمبراطورية السابقة. كان بعض سمات نظام بريتون وودز مؤتياً لأجل توسع التجارة الدولية والاستثمار، مثل أسعار صرف العملات الثابتة. مع ذلك، فإن نظام بريتون وودز قد سمح بالتعرفات [ الجمركية ] العالية قليلاً والضوابط على تدفقات رأس المال. فقد كان النظام حلاً وسطاً بين الرأسمالية القومية أساساً الموجهة من قبل الدولة التي يفضلها بعض مصممو النظام وبين الاقتصاد العالمي الأكثر انفتاحاً الذي كان ينشده البعض الآخر (11).

انهار نظام بريتون وودز أثناء الفترة 1967 - 73، كجزء من الإنهيار في تلك الفترة للSSA التي دعمت العصر الذهبي. لقد شهدت العقود التالية سيرورة عولمة متزايدة للتبادل الرأسمالي. يعتقد معظم المراقبين أن الرأسمالية قد أصبحت أكثر عولمة مما كانت في أية حقبة سابقة، رغم أنه لا يوجد أي اتفاق شامل حول ذلك بين المحللين. ففي حين أننا لا يمكن أن ننصف تماماً القضايا الكثيرة المحيطة بالعولمة هنا، فإن مراجعة بعض الأدلة توحي بأن العولمة كانت تتزايد بطرق تنحو إلى تفويض قدرة الدولة الرأسمالية على الدعم الفعال للتراكم الرأسمالي.

### مؤشرات العولمة Indicators of globalization

تُعرف العولمة عادةً بأنها ازدياد في حجم التبادلات الاقتصادية وتدفقات الموارد عبر الحدود، ينتج تحولاً كبيراً في العلاقات بين الاقتصادات القومية وبين الدول القومية ( Baker et al.1998:5; Kozul - Wright and Rowthorn 1998: 1). إن ثلاثة أنواع من التبادلات الاقتصادية قد ازدادت بشكل كبير في العقود المنصرمة: تدفقات التجارة البضاعية، والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات السندات والأوراق التجارية عبر الحدود. سوف ندرس كل واحد منها على حدة بإيجاز.

يظهر الجدول (6 - 3) نسبة الصادرات البضاعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من أجل سنوات مختارة من 1820 إلى 1992، لأجل العالم وكذلك لأجل أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان. لقد حققت الرأسمالية ارتفاعاً مضاعفاً خمس مرات في الصادرات العالمية بالنسبة إلى الناتج بين 1820 و 1870، تبعته زيادة أخرى بحوالي ثلاثة أرباع في عام 1913. بعد الإنحدار في فترة ما بين الحربين، بلغت صادرات العالم ذروة جديدة قدرها 11.2 بالمئة من ناتج العالم في نهاية العصر الذهبي في عام 1973 ليرتفع إلى 13.5 بالمئة في عام 1992. لقد كان رقم 1992 أعلى بما يزيد على 50 بالمئة من ذروة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

الجدول 6 - 3: الصادرات البضاعية كنسبة مئوية من GDP.

اليابان	الولايات المتحدة	أوروبا الغربية	العالم (a)	العام
n.a.	2.0	2.0	1.0	1820
0.2	2.5	2.5	5.0	1870
2.4	3.7	3.7	8.7	1913
2.3	3.0	3.0	7.0	1950
7.9	5.0	5.0	11.2	1973
12.4	8.2	8.2	13.5	1992

(a) معطيات "العالم" تغطي 56 بلداً، تمثل 93 بالمئة من الناتج العالمي و 87 بالمئة من عدد سكان العالم وصادراته في عام 1992. المصدر: (Maddison 1995: 38).

تشمل الصادرات البضاعية السلع المادية فقط، في حين يشمل الناتج المحلي الإجمالي GDP الخدمات، التي يكون الكثير منها غير قابل للمتاجرة، بالإضافة إلى السلع. في القرن العشرين ارتفعت بشكل ملحوظ نسبة الخدمات في الـ GDP. يظهر الجدول (6-4) تخميناً لنسبة الصادرات البضاعية العالمية إلى القسم السلعي وحده من GDP العالم. هذه النسبة تضاعفت ثلاث مرات تقريباً بين 1950 و 1992، مع ارتفاع الصادرات البضاعية إلى حوالي ثلث ناتج السلع الكلي في 1992. فقد بلغ ارتفاع رقم 1992، 2.6 أضعاف رقم 1913. الجدول 6 - 4: الصادرات البضاعية العالمية كنسبة مئوية من GDP اللاخدمي:

العام	الصادرات البضاعية العالمية كنسبة مئوية من GDP العالمي اللاخدمي
1820	1.2
1870	6.2
1913	12.2
1950	11.0
1992	31.3

المصدر: (Menshikov 1997).

إن أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان قد مرت جميعها بزيادات كبيرة في الصادرات بالنسبة إلى الـ GDP بين 1950 و 1992، كما يظهر الجدول 6.3. إذ حققت جميعها نسب صادرات إلى GDP تتجاوز إلى حد كبير مستوى 1913. ففي حين كانت الصادرات فقط 8.2 بالمئة من الـ GDP الكلي للولايات المتحدة في عام 1992، وصلت الصادرات إلى 22 بالمئة من الجزء اللأخدي من GDP في ذلك العام ( Economic Report of the President 1999: 338، 444).

ينظر كثير من المحللين إلى الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه أهم شكل للتبادل الاقتصادي عبر الحدود. فقد ارتبط بانتقال التكنولوجيا والأساليب التنظيمية، وليس فقط البضائع. يظهر الجدول 6 - 5 قياسين من قياسات الإستثمار المباشر الأجنبي في العالم كنسبة مئوية من الناتج العالمي. في حين أن هذا القياس كان أكثر من ضعفين منذ 1975، فإنه ليس أكبر اليوم مما كان في عام 1913. يظهر العمود 2 التدفق السنوي للإستثمار المباشر الأجنبي كنسبة مئوية من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. في حين أن هذا القياس ازداد بسرعة بين 1975 و 1995، فإنه لايزال متدنياً تماماً بالمفهوم المطلق، مع استنثار مباشر أجنبي لايمثل سوى 5.2 بالمئة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في عام 1992.

#### الجدول 6 - 5 الإستثمار المباشر الأجنبي.

العام	(1) رأس المال العالمي للإستثمار المباشر الأجنبي (% من ناتج العالم)	(2) التدفقات الداخلة للإستثمار المباشر الأجنبي (% من بنية رأس المال العالمي الثابت الإجمالي)
1913	9.0	n. a.
1960	4.4	1.1
1975	4.5	1.4
1995	10.1	5.2

المصدر: ( Baker et al. (1998. 9).

لا تأخذ كل، أو حتى معظم، تدفقات رأس المال الدولي شكل الإستثمار المباشر. فالتدفقات المحفظية [السندية] Portfolio flows (كالشراءات عبر الحدود للسندات المالية والودائع في الحسابات المصرفية الأجنبية) هي أكبر بشكل طبيعي. إن القياس الذي يدخل في حسابه المحفظة بالإضافة إلى الإستثمار المباشر هو الانتقال الصافي الكلي لرأس المال إلى داخل أو خارج بلد ما. هذا القياس يشير إلى أي مدى يمول رأس المال من بلد التطور في البلدان الأخرى. يظهر الشكل 6 - 6 القيمة المالية المطلقة لفوائض أو عجوزات الحساب الراهن كنسبة مئوية من GDP لأجل 12 بلداً رأسمالياً كبيراً. بما أن التدفق الداخلي أو التدفق الخارجي لرأس المال الصافي يساوي تقريباً عجز أو فائض الحساب الجاري (اللذين لا يختلفان إلا بسبب

الأخطاء والإغفالات)، فإن هذا يشير إلى حجم تدفقات رأس المال عبر الحدود. في حين أن النسبة قد تضاعفت تقريباً بين 1970 - 74 و 1990 - 96، فقد بقيت تحت الرقم الخاص بالفترة 1910 - 14 .  
الجدول 6-6 فائض أو عجز الحساب الجاري كنسبة مئوية من GDP

(المتوسط الحسابي المقاس لأجل 12 بلداً)

3.8	1910 - 14
1.8	1950 - 54
1.4	1970 - 74
2.7	1990 - 96

### ملاحظة:

القيم المطلقة للفوائض والعجزات محسوبة بالقيم المتوسطة. إن البلدان الإثني عشرة هي كبار المشاركين في الإستثمار الدولي من أوروبا الغربية وشمال أمريكا والشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية.

(المصدر: Baker et al. (1998: 11).

في حين أن انتقالات رأس المال الصافية عبر الحدود لم تكن مؤثرة، لا يمكن قول الشيء نفسه عن انتقالات رأس المال الإجمالية القائمة عبر الحدود (12). في الأزمنة الحديثة كان ثمة حجم كبير جداً ومتزايد بسرعة من رأس المال يدخل ويخرج عبر الحدود القومية. إن كثيراً من تدفق رأس المال هذا هو تدفق مضاربي بطبيعته، يعكس الكميات المتنامية لرأس المال القصير الأجل الذي يتم تحريكه حول العالم بحثاً عن أفضل عائد مؤقت. لا تتوفر أية معطيات حول مثل هذه التدفقات لأجل أوائل هذا القرن، لكن المعطيات لأجل العقود الأخيرة مؤثرة. فأتاء الفترة 1980 - 95، ارتفعت التعاملات بالسندات والأسهم العادية كنسبة مئوية من GDP من 9 بالمئة إلى 136 بالمئة لأجل الولايات المتحدة، ومن 8 بالمئة إلى 160 بالمئة لأجل ألمانيا، ومن 8 بالمئة إلى 66 بالمئة لأجل اليابان ( Baker et al. 1980: 10 ) إن الحجم الإجمالي لتعاملات التبادل الأجنبي في العالم ارتفع من حوالي 15 بليون دولار أمريكي باليوم في عام 1973 إلى 80 بليون دولار أمريكي باليوم في عام 1980 و 1260 بليون دولار أمريكي باليوم في عام 1995. كانت التجارة بالسلع والخدمات تمثل 15 بالمئة من تعاملات التبادل الأجنبي في عام 1970 لكنها كانت تمثل أقل من 2 بالمئة من تعاملات التبادل الأجنبي في عام 1995 (Bhaduri 1998: 152).

في حين أن التدفقات العابرة للحدود للسلع ورأس المال تعتبر عادة أفضل المؤشرات على العولمة الممكنة للرأسمالية، فإن التغييرات التي حصلت على مر الزمن ضمن الشركات التجارية الرأسمالية هي أيضاً ذات صلة بالموضوع. أي، إن الصعود الذي نوقش كثيراً للشركة العابرة للقوميات (TNC) يلعب دوراً هنا، حيث الـ TNC هي شركة تمتلك نسبة كبيرة من مبيعاتها [ موجوداتها ] ومستخدميها خارج بلدها الأم (13). لقد وجدت الـ (TNC) ات في حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى، بالدرجة الأولى في القطاع الإستخراجي

(كالنفط والتعدين). في الفترة منذ الحرب العالمية الثانية فإن كثيراً من شركات التصنيع الكبيرة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان قد أصبحت شركات عابرة للقوميات.

إن الـ TNC ات الأضخم تكون دولية جداً قياساً بموقع نشاطاتها. وجدت إحدى الدراسات أن أكبر 100 TNC في العالم (تصنف حسب الموجودات " الأصول ") كانت تملك 40.4 من أصولها في الخارج، و 50.0 بالمئة من الناتج في الخارج، و 47.9 بالمئة من العمالة في الخارج في عام 1996 ( Sutcliffe and Glyn ). في حين يظهر هذا أن أكبر TNC هي دولية إلى حد كبير في نشاطاتها فإنها جميعاً، باستثناء حفنة، قد احتفظت بقاعدة قومية واحدة لأجل كبار المسؤولين وكبار مالكي الأسهم (14). يُقدَّر أن أعلى 200 TNC المصنفة تبعاً للناتج تنتج فقط حوالي 10 بالمئة من GDP العالم في عام 1995 ( Sutcliffe and Glyn ). إن قسماً من التجارة الدولية بالسلع يحدث بين شركتين تابعيتين لـ TNC واحدة. والمعطيات الموثوقة حول مثل هذه التجارة بين الشركات نادرة. إذ يرى المرء أرقاماً لـ 30 بالمئة أو 40 بالمئة يتم ذكرها كتخمينات للنسبة المئوية للتجارة ضمن الشركات في التجارة العالمية، لكن لا توجد طريقة لتقرير موثوقيتها. إن الجزء المجهول من التجارة ضمن الشركات لا يمثل سوى المبيعات إلى فروع التسويق في الخارج.

### **تبعات العولمة: Consequences of globalization**

في نهاية القرن العشرين، أصبحت الرأسمالية بشكل لافت أكثر عولمة من قبل. إن السمات الأهم للعولمة اليوم هي التجارة الدولية المتزايدة بشكل كبير، وتدفقات رأس المال المضاربي القصيرة الأمد المتزايدة بشكل كبير، والدور الكبير للشركات العابرة للقوميات العاملة في التصنيع والنشاطات الإستخراجية والمال في كل أنحاء العالم، لكنها مع ذلك تحتفظ في كل الحالات تقريباً بقاعدة واضحة في دولة قومية واحدة. لقد حدثت الموجة الأسبق من العولمة قبل الحرب العالمية الأولى ضمن عالم مقسم إلى إمبراطوريات استعمارية كبيرة، الأمر الذي كان يعني أن كثيراً مما يدعى التجارة والاستثمار " عبر الحدود " لتلك الحقبة السابقة قد حدث في الواقع ضمن فضاء تحكمه دولة منفردة.

بدأ الارتفاع السريع في الصادرات البضاعية أثناء عهد بريتن وودز، كما أظهر الجدول ٦ - ٣. كذلك كان الدور المتنامي لأجل TNC. هذان الجانبان للعولمة كان لهما جذور في حقبة ما بعد الحرب من الرأسمالية المدارة من الدولة. يوحي هذا، إلى حد ما، أن العولمة تعكس نزوعاً طويلاً الأمد في سيرورة التراكم أكثر من كونها نتيجة لانهايار نظام بريتن وودز و/ أو التأثيرات المتصاعدة للسياسات الليبرالية الجديدة. من ناحية أخرى، يبدو إن الازدياد السريع إلى درجة كبيرة في تدفقات رأس المال القصيرة الأجل عبر الحدود يعكس تفكك النظام السابق وربما تأثير السياسات الليبرالية الجديدة في العقدين الماضيين.

إن النمو الهائل في تدفقات رأس المال المضاربي قد أدخل عنصر عدم استقرار جديد إلى المنظومة الرأسمالية الدولية. فالأزمة المالية الآسيوية التي بدأت في صيف 1997 جعلت هذا واضحاً، عندما أدى

الإعكاس المفاجئ والكبير، من تدفق إلى الداخل إلى تدفق إلى الخارج لرأس المال القصير الأمد، إلى إغراق الاقتصاد الآسيوي تلو الآخر. مع ذلك، فإن الازدياد الكبير في تدفقات رأس المال المضاربي كان من الممكن إكعاسه بسهولة نسبياً، بواسطة إصلاحات مختلفة تم اقتراحها منذ الأزمة الآسيوية (كضرائب التعاملات). بأي حال، فإن الازدياد في التجارة، وليس تدفقات رأس المال المضاربي، هو الذي يشكل مشكلة كبيرة بالنسبة لبناء SSA جديدة.

كانت التبعة الهامة للعولمة في هذه الفترة هي جعل الرأسمالية أكثر تنافسية بشكل كبير، بالأخص فيما يتعلق بالشركات الكبيرة. فقد تميز العصر الذهبي بـ الاحتكار الكبير وسلطة الأقلية (الطغمة) ضمن الاقتصادات الرأسمالية الكبرى، كما لاحظ كثير من المحللين المتبصرين. (Baran and sweezy 1966، Galbraith 1967). إن النمو السريع للتجارة قد غير الوضع الذي واجهته الشركات الكبيرة. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة بلغ معدل اختراق الواردات لأسواق التصنيع المحلية 2 بالمئة في عام 1950؛ ارتفع إلى 8 بالمئة في عام 1971 و 16 بالمئة في عام 1933، وازداد ثمانية أضعاف منذ عام 1950. (Sutcliffe and Glyn 1999: 116)

حدث المستوى العالي للتجارة العالمية الذي بلغته قبل الحرب العالمية الأولى ضمن منظومة قائمة إلى حد أكبر بكثير على التخصص وتقسيم العمل. أي، أن السلع المصنعة كانت تصدر من قبل البلدان الرأسمالية المتقدمة في مقابل المنتجات الأولية خلافاً لما يحدث اليوم حيث إن معظم التجارة هو بالسلع المصنعة. في عام 1913 كان 62.5 بالمئة من تجارة العالم بالمنتجات الأولية (Bairoch and kozul – Wright 1998: 45). بالمقابل، في عام 1970 كان 60.9 بالمئة من صادرات العالم سلعاً مصنعة، لترتفع إلى 74.7 بالمئة في عام 1994 (Baker et al. 1998: 7).

إن الملاحظة الصحيحة القائلة بأن العولمة قد أضعفت اليد العاملة بسبب انتقالية رأس المال المتزايدة قد دفعت البعض إلى التوصل إلى الاستنتاج المعقول ظاهرياً وهو أن العولمة قد قوّت بذلك رأس المال. مع ذلك، فإن هذا الاستنتاج مُبسّط بشكل مفرط. فالعولمة، في حين أنها قدمت منافع لرأس المال في علاقته بالعمل، قد خلقت مشاكل بالنسبة لعلاقات رأس المال – رأس المال وبالنسبة لقدرة رأس المال على استخدام الدولة لغاياته الخاصة. إن الشكل الراهن للعولمة يقوض إمكانية إعادة تكوين الدولة إيداناً بعهد جديد من التراكم الرأسمالي السريع. إنه يفعل ذلك بطريقتين، واحدة بنيوية (هيكلية) والأخرى تقوم على العلاقات الطبقة.

الجانب البنيوي هو النزعة المعروفة جيداً للاعتماد المتبادل العالمي الزائد إلى الحد من قدرة الدول المنفردة على تقييد رأس المال. إن التقييد من قبل الدولة الذي يمكن أن يزيد تكاليف الإنتاج في البلد الأم يخلق مشاكل في سوق معولمة، إذا لم تكن البلدان المنافسة تمتلك ضوابط مماثلة. حتى الضوابط المطبقة، جزئياً أو كلياً، لمنفعة رأس المال في المدى الطويل سوف تلاقي هذه العقبة، نظراً لأن التكاليف القصيرة المدى لمثل هذه الضوابط يمكن أن تهدد بقاء الصناعات المحلية. إن نسخة من الرأسمالية تقوم على دولة

قومية تدخلية كبيرة يمكن أن تواجه مشاكل القابلية للحياة في المدى القصير حتى لو كانت متفوقة في المدى الطويل إذا كان نظام الضرائب المطلوب لدعمها يضعف الموقف التنافسي للصناعة المحلية.

مع ذلك، فإن الجانب البنيوي لهذه المشكلة يجب عدم المبالغة فيه. فإذا وجدت الإرادة السياسية، يمكن التغلب عليه. على سبيل المثال، إن الدولة القومية الراغبة في انتهاك قواعد التجارة الحرة الدولية والاستثمار يمكنها أن تحمي برامجها الناظمة ضد الضغوط الدولية. إذا احتفظت الدولة بالسيادة السياسية ضمن النظام العالمي - الأمر الذي لا زالت الدول الرأسمالية الكبيرة تفعله - عندئذ فإن القيود البنيوية على ضبط الدولة للرأسمال، الآتية من العولمة، تكون محدودة، كما يجب أن نستنتج.

ثمة تأثير آخر، أكثر خطورة، للعولمة على الدولة. إنه تأثير العلاقات الطبقية. بوجه خاص بوصفه الأساس السياسي لمختلف أشكال الدولة التقييدية Regulationist التي برزت في القرن العشرين. ففي الرأسمالية الناضجة استندت الدولة التقييدية على الدعم من فئتين رئيسيتين، رأس المال الكبير، والطبقة العاملة (15).

على سبيل المثال، في الولايات المتحدة برزت الشركات الكبيرة وقويت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، محدثة انقساماً بين شركات الأعمال الكبيرة والصغيرة. إن جزءاً هاماً من رؤساء شركات الأعمال الكبيرة الجديدة بات يدعم التقييد الحكومي لمختلف جوانب الاقتصاد في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى (Weinstein 1968). في عام 1945، أصبح الدعم لأجل الدولة التدخلية من قبل شركات الأعمال الكبيرة أكثر صلابة بكثير. بالمقابل، بقيت شركات الأعمال الصغيرة معارضة بشكل عنيد للدولة التدخلية الكبيرة. هذا الانقسام انعكس في الاختلافات السياسية الحادة في العقود التي تلت مباشرة الحرب العالمية الثانية بين أطراف الطاولة المستديرة لشركات الأعمال، وهي منظمة شركات الأعمال الصغيرة الأولى، التي التزمت بموقف مضاد للحكومة.

عندما تحقق الشركات الكبيرة قوة هامة وتصبح متحررة من الخوف على بقائها المباشر، فإنها تنحو إلى تطوير أفق طويل الأجل وتولي الاهتمام لمتطلبات تأمين أرباح متنامية مع مرور الزمن. لقد صارت ترى الدولة بوصفها حليفاً ممكناً. بالمقابل، إن شركات الأعمال الصغيرة النموذجية تواجه معركة يومية لأجل البقاء، تمنع الاهتمام بالاعتبارات الطويلة الأمد وتعطي الأولوية لتجنب التكاليف القصيرة المدى لفرض الضرائب وتقييد الدولة. هذا يفسر السبب في أن شركات الأعمال الكبيرة المؤيدة للتدخل، بالتحالف مع الطبقة العاملة المنظمة، قد أمنت القاعدة السياسية الرئيسة لأجل إقامة دولة تدخلية في الولايات المتحدة أثناء الفترة 1933 - 1948، في حين أن مصالح شركات الأعمال الصغيرة بقيت في المعارضة.

لقد حولت العولمة شركات الأعمال الكبيرة من مؤيدة إلى معارضة للدولة التدخلية (16). فقد فعلت ذلك جزئياً عن طريق إنتاج شركات عابرة للقوميات تكون ارتباطاتها محدودة بالأسواق المحلية لأجل السلع والعمل. الأهم من ذلك، إن العولمة تنحو إلى تحويل شركات الأعمال الكبيرة إلى شركات أعمال صغيرة.

إن سيرورة العولمة قد زادت بشكل حاد درجة الضغط التنافسي الذي يواجه الشركات والمصارف الكبيرة، عندما أصبحت المنافسة علاقة عالمية النطاق(17). حتى لو كان أولئك الذين يسيرون الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية يعترفون بالحاجة إلى دولة قومية قوية في قاعدتهم الوطنية، فإن الضغط التنافسي الجديد الذي يواجهونه يقصر أفقهم الزمني. إنه يدفعهم باتجاه الدعم لأنه وسيلة لتخفيف عبئها الضريبي ورفع قيودها الضبطية، لتحريرها لكي تتنافس بشكل أكثر فعالية مع منافساتها العالميات. في حين أن الدولة التقييدية قد تبدو أنها في مصلحة شركات الأعمال الكبيرة، من حيث أنها يمكن أن تشجع التراكم الرأسمالي بشكل أكثر فعالية في المدى الطويل، فإن شركات الأعمال الكبيرة في البيئة العالية التنافسية تصبح عاجزة عن دعم مثل هذه المؤسسات.

كان الداعم السياسي الثاني للدولة التدخلية هو الطبقة العاملة، التي كانت قادرة تاريخياً على كسب المنافع المادية الكبيرة من الدولة التقييدية. لقد أضعفت العولمة الحركة العمالية والنقابية في البلدان الرأسمالية الناضجة، كما يستعدي الرأسماليون الطبقة العاملة لبلد ضد الطبقة العاملة للبلدان الأخرى بالتهديد بهروب رأس المال و / أو منافسة الاستيراد.

إن الثقل السياسي النسبي للطبقة العاملة ورأس المال الكبير في بناء الدولة التقييدية بعد الحرب قد اختلف من بلد إلى آخر. تمثل السويد الحالة القصوى للطبقة العاملة التي تلعب الدور القيادي، مع رأس المال الكبير الذي يقبل النظام المحوّل، في حين تمثل الولايات المتحدة القطب المضاد، ذات الممثلين البعيدي النظر لرأس المال الكبير الذين يلعبون الدور القيادي. مع الطبقة العاملة الضعيفة ورأس المال المعادي، لا تبقى أية قاعدة سياسية فعلية لأجل الدولة التقييدية.

### **زوال اشتراكية الدولة: The demise of state socialism**

بعد عام 1945 واجهت الرأسمالية العالمية نظاماً اجتماعياً منافساً خطيراً، اشتراكية الدولة في الاتحاد السوفييتي وكتلته في أوروبا الشرقية، التي سرعان ما لحقت بها الصين. أثناء 1989 - 1991، تخلى الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية فجأة عن اشتراكية الدولة وبدء السعي لإقامة الرأسمالية بدلاً منها. (18) كانت الصين في ذلك الوقت، من خلال سيرورة أكثر تدريجاً، قد تحولت إلى مسار مشابه لاستبدال اشتراكية الدولة بالرأسمالية.

يمكن للمرء أن يرى زوال اشتراكية الدولة كمظهر من عولمة الرأسمالية، بمعنى محدد. إن اختفاءها قد جعل الرأسمالية نظاماً عالمياً تماماً من الناحية الجغرافية لأول مرة(19). مع ذلك فإن المعنى الأكثر دلالة "لعولمة" الرأسمالية يشير ليس إلى النسبة المئوية من العالم التي تغطيها بل إلى الحد الذي تندمج فيه الأنظمة الرأسمالية في العالم مع بعضها بعضاً من الناحية الاقتصادية. من هنا، فإن زوال اشتراكية الدولة يستحق أن يُعتبر بمثابة عامل منفصل لطالما كان يؤثر على دور الدولة الرأسمالية.

إن الزوال المفاجئ لنظام اشتراكية الدولة المنافس قد ساهم بعدة طرق في صعوبة إعادة تكوين دولة تقييدية جديدة في الرأسمالية.

أولاً، لقد أضعف الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر لعبت رؤية البديل الاشتراكي للرأسمالية دوراً هاماً في تطور الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة. في حين أن الحركة الاشتراكية قد انشقت بعد الثورة الروسية إلى جناحين شيوعي وديمقراطي اجتماعي، فإن الجناحين قد تلقيا ضربة قاسية بالزوال السريع لاشتراكية الدولة، [الأمر] الذي فسر على نطاق واسع على أنه يبرهن أن الاشتراكية نظام غير قابل للتطبيق وأنه لا يوجد بديل عن الرأسمالية. عندما فقدت الاشتراكية من أي نوع شرعية [ها]، فإن الحركة العمالية ككل قد تم إضعافها سياسياً إلى حد كبير، وهو ما قلص قدرتها على الضغط لأجل دولة تقييدية.

ثانياً، لقد فُسر زوال اشتراكية الدولة على نطاق واسع على أنه يبرهن أن أي شكل من تقييد الدولة للاقتصاد مصيره الفشل. وهذا ما منح القوة للأعداء الأيديولوجيين لتقييد الدولة وزاد صعوبة المطالبة بدولة تقييدية جديدة.

ثالثاً، كان الخوف من النظام المنافس سبباً هاماً في أن رأس المال الكبير كان فيما سبق داعماً للغاية للدولة التقييدية. إن القلق من أن العمال قد "يتحولون إلى الشيوعية" قد شجع على قبول إجراءات دولة الرفاه، والخوف من التفوق الأدائي الاقتصادي لاقتصادات اشتراكية الدولة السريعة النمو عزز الدعم لتدخلات الدولة الهادفة إلى تسريع التراكم الرأسمالي.

رابعاً، عزز وجود الكتلة المنافسة درجة من الوحدة بين الدول الرأسمالية الكبرى لم تكن تُشاهد في الحقب المبكرة من الرأسمالية. إن التنافس الحاد بين الدول الرأسمالية الكبرى، الذي ساد التاريخ الرأسمالي حتى عام 1945، قد أصبح مكتوماً عندما سعت إلى الحفاظ على جبهة موحدة، تحت قيادة الولايات المتحدة، ضد العدو الشيوعي. لقد سهّل هذا إلى حد كبير البناء والتشغيل السلس للمؤسسات الدولية للرأسمالية المقيدة من الدولة أثناء العصر الذهبي.

بالنظر إلى تأثيراته العديدة، يمكن للمرء أن يدعي أن وجود نظام اجتماعي منافس قوي نسبياً كان عاملاً حاسماً في نضوج الرأسمالية المقيدة من الدولة بعد الحرب العالمية الثانية. إن الاحتفال الرأسمالي بالاختفاء المفاجئ وغير المتوقع لذاك النظام المنافس ربما كان سابقاً لأوانه. فقد ساهم اختفاؤه بشكل كبير في الصعوبة القائمة في إعادة تشكيل رأسمالية جديدة مقيدة من الدولة، التي لا يمكن بدونها أن توجد فترة جديدة من التراكم الرأسمالي السريع والثابت.

### استنتاجات:

إن عولمة الرأسمالية في هذه الحقبة، بمعنى الاندماج الاقتصادي المتنامي، ضمن العالم الرأسمالي وبمعنى الانتشار الجغرافي الكامل للرأسمالية العالمية، قد أوجدت عائقاً أمام نشوء دولة تقييدية جديدة. فبدون مثل هذه الدولة التقييدية، من الصعب أن نفهم كيف يمكن أن تظهر SSA جديدة، ومعها طور جديد من التطور الرأسمالي السريع. بدون SSA جديدة من المحتمل أن نرى، عالمياً وضمن كل بلد على حدة، نزوعاً نحو الصراع وعدم الاستقرار والتطور المتفاوت. مع النمو البطيء أو المعدوم للاقتصادات، فإن النزاعات بين رأس

المال والعمل، وبين الرأسماليين المتنافسين، ستكون لها صفة المحصلة صفر zero-sum وبالتالي من المحتمل أن تشتد. سيتترك غياب الدولة التقييدية الفعالة للاقتصاد عرضة للتقلبات الحادة والأزمات الشديدة. إن التباعد في حظوظ المناطق والصناعات والأشغال المختلفة، الذي كان آخذاً في الاتساع منذ نهاية العصر الذهبي، من المحتمل أن يزداد اتساعاً. مع ذلك فالضغوط على النظام الاجتماعي سوف تزداد مع مرور الزمن.

كان الحل الواضح لهذه المشكلة في تطور الرأسمالية المعولمة هو دولة رأسمالية عالمية. لو تطور تمركز رأس المال على الصعيد العالمي بشكل كافٍ من خلال الاندماجات عبر الحدود، لأمكن للمرء أن يتخيل رأسمالية عالية أصبحت فيها الكثير من الأسواق العالمية تهيمن عليها قلة من الشركات العملاقة العاملة ضمن تقييدات دولة رأسمالية عالمية. إن الرأسماليين الاحتكاريين العالميين سوف يشكلون القاعدة السياسية لمثل هذه الدولة التقييدية العالمية.

على كل، في حين أن مثل هذا الاحتمال لا يمكن استبعاده في المستقبل البعيد، فإنه يبدو مستحيلاً في المستقبل القريب. يبدو الواقع الثقافي والسياسي للجنس البشري، المترسخ في مدى جغرافي أصغر بكثير، أنه يستبعد ظهور دولة عالمية في المستقبل المنظور (20). إذا ظهر الاستقطاب الأحادي على الصعيد العالمي في غياب دولة عالمية حقيقية قادرة على ضبطه، فإن مشاكل الرأسمالية العالمية سوف يتم ابرازها ليس إلا. إن الحل الأكثر عملية هو تطوير نظام كتل block system في العالم. قد تنشأ ثلاث كتل سياسية - اقتصادية كبرى، واحدة في أمريكا الشمالية تهيمن عليها الولايات المتحدة، وواحدة في أوروبا الغربية تهيمن عليها ألمانيا، وواحدة في شرق آسيا تهيمن عليها اليابان. في كل كتلة على حدة قد تنشأ، ليس بالضرورة، دولة إقليمية كاملة، بل مؤسسات متعددة الجوانب متطورة بشكل كاف ضمن كل كتلة لتسمح ببناء SSAات جديدة في البلدان الكبرى لكل كتلة على حدة. في حين أن مثل هذا النظام الكتلي قد يسمح بفترة جديدة من التراكم الرأسمالي الأكثر سرعة وثباتاً، فإن التاريخ يوحي بأن الأنظمة الكتلية تميل إلى إحداث نزاعات دولية خطيرة (21).

يمكن أن تتدخل الأحداث الاقتصادية أو التاريخية لتغيير الإمكانات المتعلقة بظهور دولة تقييدية جديدة. يمكن أن تندلع أزمة اقتصادية كبيرة - على سبيل المثال، بعد انفجار فقاعة سوق الأسهم في الولايات المتحدة. إن الكساد العالمي الخطير قد يخلق شروطاً مؤقتة لأجل ظهور دولة ناشطة جديدة. إذ يمكن أن ينشأ نظام [ حكم ] فاشي في بلد محيطي كبير، حيث أن روسيا هي المرجحة أكثر. بالمقابل، يمكن أن ينبثق نظام اشتراكي في بلد محيطي كبير، مثل البرازيل أو روسيا. مثل هذا التحول، نحو اليمين أو اليسار، في بلد محيطي كبير أو أكثر، يمكن أن يبدل الديناميكيات السياسية للعالم بطرق يمكن أن تقوي الدول التقييدية في أماكن أخرى.

ثمة أيضاً إمكانية لإحياء الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية المصنعة، بشكل محتمل استجابة للشروط الموصوفة أعلاه، وإمكانية اشتداد النزاع، وعدم الاستقرار والتطور المتفاوت. إن هذا قد يحث رأس

المال الكبير على التراجع نحو دعم الدولة التقييدية، ويمكن أيضاً أن يفتح الإمكانية لإطاحة الرأسمالية نهائياً في موئها.

## هوامش الفصل السادس:

لقد أمّن المساعدة البحثية لهذه الورقة لي مينكي Li minqi واليزابيث رامي Elizabeth Ramey. أما التعليقات المفيدة على المسودة الأولى فقد قدمها صموئيل باولز، رغم أنهم لا يتحملون أية مسؤولية عن النتيجة النهائية. مؤل البحث معهد أبحاث الاقتصاد السياسي في جامعة ماسا شوستس في أمهرست.

- (1) يقدم غوردون ومعاونوه (1982) دليلاً تجريبياً على وجود مثل هذه التآرجحات الطويلة.
- (2) انظر: كوتر ومعاونوه (1994) من أجل شرح كامل للبنية الاجتماعية لنظرية التراكم.
- (3) تشرح نظرية التقييد التغيرات الطويلة المدى في تراكم رأس المال بأسلوب يحمل بعض أوجه الشبه بنظرية SSA. انظر كوتر ومعاونوه (1994: الفصل 5) من أجل مناقشة للتشابهات والاختلافات بين نظريتي التقييد و SSA.
- (4) يقيس الجدول (2-6) النمو الاقتصادي باستخدام سنوات ذروة دورة الأعمال لأجل الاقتصاد الأميركي كنقطة بداية ونهاية، لإظهار الأداء الطويل الأمد. الاستثناءات الوحيدة هي 1966، الذي كان قبل ثلاث سنوات من الذروة التالية لكنه شكل نقطة انعطاف في بضعة سلاسل اقتصادية هامة، و1998 الذي هو العام الأخير الذي كانت المعطيات متاحة لأجله حتى وقت كتابة هذا المقال.

(5) إن توسع التسعينات قد خفض في النهاية معدل البطالة إلى ما تحت 5 بالمئة، عندما أدى النمو البطيء في إنتاجية العمل إلى خلق عدد كبير من الوظائف المتدنية الأجر، المتدنية الإنتاجية. إن التضخم المتدني لأواخر التسعينات في الولايات المتحدة قد عزى إلى تضافر جملة من العوامل، بما في ذلك الحركة العمالية التي تفتقر إلى القدرة على رفع الأجور كثيراً حتى عندما تحسنت أسواق العمل وهبوط الأسعار العالمية لأجل المواد الخام الذي يعزى إلى الظروف الكاسدة في الكثير من دول العالم.

(6) إن الزيادة في الناتج لكل ساعة عمل هي الأساس لأجل النمو الطويل الأمد للأرباح. يمكن للرأسماليين أن يزيدوا الأرباح **لمرة واحدة** بتخفيض مستويات معيشة العمال و /أو زيادة كثافة العمل (كما حدث في الولايات المتحدة في التسعينات 1990 s)، لكن لهذه السيروورات قيود طبيعية.

(7) 326 (1999: Economic report of the president)، 350.

إن الاستثمار في البنية التحتية العامة هنا يشمل الاستثمار الإجمالي في الإنشاءات والتجهيزات غير العسكرية من قبل كافة مستويات الحكومة.

(8) في ثلاث قرارات ذات صلة، قضت المحكمة أن الحكومات الولايات تتمتع بحصانة ضد الدعاوى القضائية التي تتهمها بانتهاك القوانين الاتحادية (A1 New york times 24 June 1999، A22). إن المحكمة العليا الأميركية حتى قد تلاعبت بتعديل التفسير الدائم لفقرة التجارة بين الدول من الدستور الأميركي التي شكلت الأساس لأجل كل التقييد الاتحادي لقطاع الأعمال على مدى القرن المنصرم.

(9) 18 May 1999: C11، New york times

- تم الاستشهاد بجامع ضريبة IRS مغفل الاسم عندما يقول: "مع هذا القانون الجديد، إذا قال شخص ما "أنا لا أدفع" عندئذ فإننا نقول له "شكراً" ونصرف.
- (10) يبدو أن الضغط على اليابان لكي تعيد تقليص دولتها التدخلية قد جاء على نطاق كبير من الخارج، وهذا الضغط تمت مقاومته بنجاح في معظمه حتى الآن.
- (11) لقد كافح الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينيز J. M. Keynes وموظف الخزينة الأميركية هاري دكستر وايت من أجل نظام للرأسماليات القومية، في حين أن الصيارفة والشركات الدولية كانوا يفضلون اقتصاداً عالمياً مفتوحاً. من أجل وصف لهذا الكفاح، انظر: (Block (1977: Chapters 3 – 5).
- (12) إن البلد الذي جرب التدفقات الواردة والتدفقات الصادرة الكبيرة لرأس المال ذات المقادير المتساوية أثناء عام واحد سوف يسجل تدفق رأس مال صافياً صفرياً.
- (13) بعض التعريفات يتطلب هاماً للنشاطات فوق عدد أصغري من البلدان المختلفة.
- (14) يؤكد ستكليف وغلين أننا لسنا مقتنعين بأنه توجد حتى الآن شركة عابرة للقوميات " دولية للغاية في الملكية والإنتاج والإدارة بحيث لا تعود تمتلك دولة قومية أساسية " (Sutcliffe and Glyn 1999: 126).
- (15) لقد أوجد تحالف طبقي مختلف نوعاً ما الدولة التنموية في البلدان الرأسمالية التي كانت متأخرة التطور، مثل اليابان أو تركيا أو كوريا الجنوبية.
- (16) في العقود الأخيرة، فإن الشركات والمصارف الأميركية الكبيرة التي دعمت سابقاً المؤسسات التي تدافع عن الدور الحكومي الفاعل في الاقتصاد، كمؤسسة بروكينغز، أصبحت مانحات كبيرة للمؤسسات الليبرالية الجديدة مثل Heritage foundation، American Enterprise Institute و كنتيجة لذلك، فإن مثل هذه المؤسسات اليمينية، التي كان عليها فيما سبق أن تعتمد بالدرجة الأولى على المساهمات من شركات الأعمال الصغيرة، قد أصبحت ثرية جداً وذات نفوذ.
- (17) علق جيفري غارتن، عميد مدرسة بيل للإدارة، أن الـ CEOs الأميركية المندمجة اليوم تشعر أنها في عالم تنافسي بشكل وحشي وتعتقد أنها في سباق من أجل النجاة بحياتها " (New York times، 18 July 1999، sec. 4: 4) لا يوجد محلل جاد وصف النزوع الذهني للأعمال الكبيرة الأميركية بمثل هذه المصطلحات في الخمسينات أو الستينات، عندما جنت الشركات الكبيرة أرباحاً كبيرة في كل عام تقريباً، تقادت منافسة الأسعار، ونادراً ما عانت من خسارة سنوية.
- (18) انظر كوتز مع وير (1997) من أجل تحليل لأسباب زوال اشتراكية الدولة.
- (19) قبل عام 1917، لم تكن الرأسمالية قد انتشرت بشكل كامل بعد إلى كل أجزاء ما صار يعرف باسم العالم الثالث.
- (20) في حقبة سابقة من الرأسمالية، مع التقانات الجديدة للنقل والاتصال، جلبت للعالم الدولة القومية الحديثة الكبيرة النطاق ووعي القومي المرتبط بها. يمكن للمرء أن يشير إلى تقانات الاتصال والنقل الحالية التي تميل إلى إنتاج ثقافة ووعي عالميين. مع ذلك، لا يوجد مبرر للتنبؤ بأن الولاءات والهويات الأكثر محلية سوف يطاح بها في أي وقت قريب.
- (21) انظر كوتز ومعاونوه (15 – 307: 1994) من أجل مناقشة نظام الكتل المستقبلية الممكنة.

\* \* \*

## الفصل السابع

### الانعكاس الحلزوني للتطور الرأسمالي ما الذي يقتضيه ضمناً بالنسبة للقرن الحادي والعشرين؟

بقلم: ماكوتو ايتوه

إن السعي لإعادة تفسير التاريخ بلغة أطوار تطوره يعكس إلى حد كبير جهودنا لفهم العصر الراهن واستشراف المستقبل. ينبغي أن يكون همنا المشترك هو توصيف الحقبة الراهنة للأزمة وإعادة الهيكلة منذ عام 1973 من وجهة نظر أطوار التطور الرأسمالي. لهذا الغرض، فإن الطور السابق من النمو الاقتصادي العالي الذي استمر حوالي ربع قرن يتطلب أن تعاد دراسته. لما كانت المسائل المحيطة بأطوار التطور الرأسمالي تتم مقاربتها بالشكل الأنسب انطلاقاً من الاقتصاد السياسي الماركسي، فمن المفيد أولاً أن نبدأ بمراجعة موجزة للقضايا الكلاسيكية في الأدبيات التي تدور حول تحقيب الرأسمالية، بدءاً بماركس نفسه.

ماركس ولينين واونو:

ماركس:

في كتاب رأس المال Capital لماركس، كما في أعماله الأخرى، لم تكن الأطوار المختلفة للتطور الرأسمالي بعد شأنها كبيراً. لقد كان الشغل الشاغل لماركس هو النظرية الأساسية للاقتصاد الرأسمالي بشكل عام. خلافاً للاقتصاد السياسي الكلاسيكي وعلم الاقتصاد الكلاسيكي المحدث فإن نظرية ماركس قد حددت الطبيعة الخاصة تاريخياً والانتقالية للرأسمالية. في الرؤية المحددة بشكل ضيق للاقتصاد السياسي الكلاسيكي (ولاحقاً علم الاقتصاد الكلاسيكي المحدث)، كان اقتصاد السوق الرأسمالي يعد نظاماً اجتماعياً طبيعياً ومتناغماً. لقد قدمت المنظومة النظرية لماركس في رأس المال نقداً شاملاً لمثل هذه الرؤية الطبيعية للاقتصاد الرأسمالي، بإظهار السمة التاريخية لكل من اقتصاد السوق والاقتصاد الرأسمالي.

بحسب ماركس، فإن أشكال اقتصاد السوق قد وجدت منذ العالم القديم، بالدرجة الأولى كعلاقات اقتصادية بين اجتماعية. مع ذلك، للمرة الأولى في الرأسمالية، يتم تحويل قوة العمل اجتماعياً إلى سلعة، ويتم تشكيل اقتصاد سلعي واسع الانتشار، عندما يقوم رأس المال بتنظيم الإنتاج الاجتماعي للسلع بواسطة السلع. إن سيرورة العمل، الموجودة بشكل مستقل عن أي تشكيل اجتماعي محدد (Marx 1976: 283)، وبوصفها

السيرورة الأساسية للحياة الاجتماعية التي تتوسط وتضبط الإستقلاب بين الكائنات البشرية والطبيعة، تصبح عندئذ مشمولة كلياً بأشكال اقتصاد السوق كأساس لتحديد قيمة رأس المال.

### لينين:

إن كتاب الإمبريالية (Imperialism للينين 1917)) قد فتح من الناحية العلمية حقلاً جديداً من البحث. فقد كان همه الأكبر ليس الاقتصاد الرأسمالي عموماً بل " أعلى مراحل الرأسمالية "، كما يوحي عنوانه الفرعي. لقد قدم الكتاب "صورة مركبة للمنظومة الرأسمالية العالمية" (Lenin 1965: 3) بمعطيات وحقائق ملموسة منذ أواخر القرن التاسع عشر. فقد استخدم لينين مفهوم هيلفردينغ Hilferding " لرأس المال المالي "، القائم على الشركة المحاصصة Joint – stock، وألحقه بتحليل للاحتكار. مع ذلك، في حين أن هيلفردينغ استنتج مفهوم رأس المال المالي من نظرية ماركس في النقد والائتمان تقريباً بنفس المستوى المجرد للبحث كما في كتابه رأس المال، فقد بدأت دراسة لينين بسيرورات تاريخية ملموسة أكثر في الصناعات الثقيلة الكبرى والمؤسسات المالية للبلدان الرأسمالية الرئيسية.

بناءً على نظرية ماركس في الاقتصاد الرأسمالي عموماً، طور لينين تحليلاً ملموساً تاريخياً للأطوار المختلفة للتطور الرأسمالي يقوم على التغيرات في الصناعة الرائدة؛ الشكل السائد لرأس المال، وأشكال التنافس بين القوى الاقتصادية في السوق العالمية. مع ذلك، في الأغلب، فإن الدلالة المنهجية لإمبريالية لينين قد فسرت خطأً. على سبيل المثال، يعتبرها البعض بمثابة نموذج جديد من الرأسمالية الاحتكارية يحل محل النموذج القديم للرأسمالية التنافسية في رأس المال على المستوى نفسه من النظرية الأساسية. هذا النمط من التفسير يبدو أنه يؤمن المصادقية لآراء الاقتصاديين السياسيين المعاصرين الكثيرين بحيث أن نماذجهم للرأسمالية الحديثة تفيد كبديل عن النماذج الأقدم، بما في ذلك النظرية الأساسية في رأس المال.

### أونو Uno:

على خلفية هذه الاتجاهات فإن حجة كوزو أونو المنهجية (القائلة) بأن الاقتصاد السياسي ينبغي تقسيمه بشكل منظم إلى ثلاث مستويات مختلفة من البحث، هي حجة نافذة المفعول. المستوى الأول يضم النظرية الأساسية للاقتصاد السياسي عموماً، الذي جرى تقديمه في كتاب رأس المال. لقد سعى أونو لتنقية وإكمال هذه المنظومة النظرية القائمة على رأس المال في أحد مؤلفاته الرئيسية (Uno 1980). نرى في هذا العمل أن الحقائق التاريخية المشار إليها في رأس المال هي في معظمها ذات طبيعة إيضاحية ويمكن حذفها من الجسم الرئيس للتحليل النظري للاقتصاد الرأسمالي عموماً.

المستوى الثاني للبحث يطور نظرية مراحل للتطور الرأسمالي العالمي على أساس المبادئ الأساسية في المستوى الأول. هذا المستوى يتضمن التفحص الملموس للتطور التاريخي للأشكال السائدة لرأس المال، وأسسها الصناعية الرئيسية والسياسات الاقتصادية المميزة للدول الرائدة في كل مرحلة على حدة. اقترح أونو ثلاث مراحل للتطور الرأسمالي: الماركنتيلية Mercantilism، والليبرالية والإمبريالية. في المرحلة الأولى، الماركنتيلية،

كان الرأسمال السائد هو رأس المال التجاري البريطاني، القائم على نمو الصناعة الصوفية. المرحلة الثانية، الليبرالية، كان يهيمن عليها رأس المال الصناعي البريطاني الذي يتركز في صناعة القطن. في المرحلة الثالثة، الإمبريالية، كانت الهيمنة للأشكال المختلفة من رأس المال المالي التي ظهرت في ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة مع تطور الصناعات الثقيلة (1). إن كتاب **الإمبريالية** للينين ينبغي وضعه عند هذا المستوى من البحث، حيث لا يمكن حذف الحقائق التاريخية الملموسة وتحليل الاقتصادات القومية. إن مهمات ومضامين نظرية مراحل التطور الرأسمالي هذه يجب عدم خلطها مع مهمات ومضامين المبادئ الأساسية للرأسمالية.

المستوى الثالث من البحث يعالج التطور التاريخي والسياق المعاصر للاقتصاد الرأسمالي الفردي. إن الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الأولى يجب أيضاً أن يحلل عند هذا المستوى كدراسة تجريبية ملموسة أكثر. بحسب أونو، لأن الرأسمالية بعد الحرب العالمية الأولى دخلت في حقبة انتقالية نحو الاشتراكية، وشعرت الحكومات بالحاجة إلى مواجهة التحدي الخارجي والداخلي للاشتراكية، ولذلك، نظراً لمثل هذه الدرجة العالية من تدخل الحكومة في الاقتصاد، لم يعد من الممكن أن توجد مرحلة من الرأسمالية ذات منطق تطور خاص بها. إن المستويين الأول والثاني من البحث ينبغي أن يستخدم كإطارين مرجعيين لهذا المستوى الثالث من التحليل التجريبي الملموس. إن الأحزاب الاشتراكية والحركات الاشتراكية في كل بلد على حدة وفي كل حقبة على حدة قادرة بشكل خاص على تخطيط التكتيكات الملموسة على أساس البحث الاقتصادي السياسي في هذه المرحلة، وليس فقط على قاعدة البحث في المستويين الأول والثاني.

باستخدام المبادئ الأساسية للاقتصاد السياسي كإطار أساسي للمرجعية، فإن الدراسات الملموسة للعوامل المؤسسية والسياسية في المستويين الثاني والثالث من البحث تكون متركزة بشكل عضوي على سيرورة التراكم الرأسمالي. بهذا الخصوص فإن مقارنة أونو والمقاربات الماركسية الأخرى لأطوار التطور الرأسمالي تختلف منهجياً عن الدراسات التي قامت بها المدرسة التاريخية أو المدرسة المؤسسية أو علم الاقتصاد التطوري الحديث. مع ذلك، نظراً لوجود مصالح تتداخل مع دراسات هذه المقاربات الأخيرة، وخصوصاً دور الاختلافات الثقافية والتاريخية والمؤسسية بين المجتمعات في التطور الاقتصادي، فإن التعاون المتبادل معها أو الاستفادة من الإنجازات المتبادلة ممكن تماماً.

### **حقبة النمو الاقتصادي المرتفع The Period of high economic growth**

لقد تعلمت الكثير من محاولات أونو الأصلية لإعادة هيكلة الاقتصاد السياسي الماركسي، وإنني أجد حذوه في التمييز بين مستويات البحث. لذلك أفترض أن التطور الرأسمالي منذ الحرب العالمية الأولى يجب إخضاعه للمستوى الثالث من التحليل التجريبي الملموس. مع ذلك، فإن هذه الحقبة ليست متجانسة، وتحتاج إلى تقسيمها على الأقل إلى ثلاثة أطوار. الطور الأول هو فترة ما بين الحربين العاصفة، الذي يجب أن نميز فيه فترة الأزمة الكبيرة للثلاثينات 1930s بوصفها طوراً فرعياً (طُويراً) عن فترة الهيكلة الرأسمالية العالمية في العشرينات. الطور الثاني هو فترة النمو الاقتصادي المرتفع بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1973، والثالث هو فترة الأزمة المستمرة وإعادة الهيكلة عبر الربع الأخير من القرن العشرين.

من بين هذه الأطوار الثلاثة، شكّل الطور الثاني النمط الأكثر استقراراً للتطور الرأسمالي. لقد تم اقتراح أكثر من بضعة أسماء لتوصيف هذا النمط المستقر، مثل الرأسمالية الاحتكارية، رأسمالية الدولة الاحتكارية، رأسمالية الدولة، رأسمالية دولة الرفاه، الفوردية، السلام الأمريكي Pax Americana والاستهلاكية. فالصعوبة في الاتفاق على صفة موحدة تعكس تعقيد هذا الطور. إن إحدى حسنات وضع تحليل هذا الطور على مستوى التحليل التجريبي الملموس للرأسمالية هي تجنب مشكلة اختيار صفة واحدة تقوم على تبسيط أحادي الجانب تقريباً. بدلاً من ذلك يمكننا أن نحاول الاعتماد على مضامين هذه التوصيفات المختلفة لتوفير منظور تركيبي ملائم. لدى معالجة مراحل التطور الرأسمالي في المدى المتوسط للنظرية، ينبغي علينا في الواقع أن نكون قادرين على تجنب التعميم المفرط لبعض جوانب التطور الرأسمالي في كل حقبة. من ناحية أخرى، مع ذلك، يجب ألا تفوتنا اتجاهات التطور الرأسمالي التي تشمل عدة أطوار. لذلك فإن السمات الخصوصية لكل طور على حدة ينبغي توصيفها بالاتحاد مع هذه الاتجاهات الأطول المدروسة على ذلك المستوى الثالث من التحليل التاريخي الملموس.

### اتجاهات الابتعاد عن رأسمالية السوق الحرة التنافسية

من هذا المنظور يمكننا أن نرى، لمدة حوالي قرن منذ أواخر القرن التاسع عشر، أن المنظومة الرأسمالية العالمية قد عكست الاتجاه الذي اتخذته أثناء مرحلة الليبرالية بطريقة حلزونية [لولبية]، تنزع إلى حصر منافسة السوق الحرة بالطرق الأربعة التالية:

(1) مع تطور الصناعات الثقيلة، نمت شركات المحاصة العملاقة. كانت تنزع إلى تشكيل تنظيمات احتكارية لكي تتجنب المنافسة الخائفة ولكي تجني الأرباح الاحتكارية عن طريق التحكم بأسعار منتجاتها.

(2) في الصناعات الثقيلة، كان العمال الذكور ذوي الخبرة والقوة العضلية مطلوبين بأعداد كبيرة وتم تشغيلهم معاً في مواقع عمل كبيرة. كنتيجة لذلك، نمت النقابات بينهم كما بين الأعداد المتزايدة من العمال في العمل، لكي تدافع عن المصالح الطبقيّة للعمال. على قاعدة هذا النمو للحركات العمالية، أمكن للحركات الاشتراكية والوعي الاشتراكي أن يتطورا أيضاً.

(3) بالتوافق مع هذه الاتجاهات، تعزز الدور الاقتصادي للدول القومية. لقد تمت تقوية السياسات الكولونيالية والتعرفية الإمبريالية لكي تلائم الحاجات الاقتصادية للشركات الاحتكارية. بهذه الخصائص التطورية الحلزونية أطلق على مرحلة الإمبريالية أيضاً اسم المركنتلية الجديدة. تم اعتماد السياسات الاجتماعية للتكيف مع مشاكل العمل والمشاكل الزراعية للحصول على الدعم القومي للإمبريالية وكذلك للدفاع عن النظام الرأسمالي ضد الاشتراكية. إن الحربين العالميتين الإمبرياليتين قد وسعتا تدخل الدولة على نطاق كبير في اقتصاد السوق لتعبئة القوة الاقتصادية القومية. فقد تمت المحافظة على المجمع العسكري - الصناعي لاحقاً إلى حد كبير في سياق الحرب الباردة. إن الأزمة الكبيرة لفترة ما بين الحربين خلقت الصفة الجديدة New Deal وسياسات الاستخدام الكينيزية. فقد أصبحت البلدان الأوروبية تشجع بشكل إيجابي سياسات دولة الرفاه

الاجتماعية الديمقراطية كقوة موازنة ضد الاشتراكية. إن النمو الناتج للقطاعات العامة (التي تؤمن تشغيلاً مستقراً) أيضاً قد دعم الحركات النقابية.

(4) عندما تطور النمط السوفييتي للاشتراكية وتضاعف، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، ليغطي حوالي 30 بالمائة من مساحة و35 بالمائة من سكان الكرة الأرضية، ظهرت منظومة السوق العالمية الرأسمالية لمواجهة التحدي الخطير [ الناجم ] عن هذا النمو، التي حدّت من توسعه الإقليمي. اتجهت الحركات الاشتراكية من مختلف الأنواع أيضاً إلى كسب القوة ضمن البلدان الرأسمالية المركزية والمحيطية. كانت الحاجة إلى معاكسة هذه التطورات الاشتراكية بشكل واضح عاملاً أدى إلى زيادة الدور المتزايد للدولة خلال فترة الحرب الباردة.

هكذا، كان الاتجاه التاريخي الأساسي لأجل المنظومة العالمية الرأسمالية نحو توسيع نظامها السوقي التنافسي في كل أنحاء العالم في الحقيقة محصوراً ومعكوساً لحوالي قرن من الزمن. إن الحيوية الأساسية للمنظومة العالمية الرأسمالية بسوقها التنافسية الحرة يبدو أنها قد أضعفت. عندما ولدت المنظومة العالمية الرأسمالية في المرحلة الماركنتيلية من خلال قابلية تدخل الدولة السياسي - العسكري، بدا أن حيويتها تشحب عندما اختارت بشكل متزايد تدخل الدولة السياسي العسكري المعاد تشديده.

بقدر ما نمت الأدوار الاقتصادية للشركات الضخمة والدول المفرطة النمو، ضعفت الأهمية الاجتماعية - الاقتصادية للعلاقات الإنسانية الجماعية في وعي الشعب وتقوضت غالباً من الناحية العملية. إن الحركات الاشتراكية بما في ذلك الديمقراطية الاجتماعية في البلدان الصناعية المتقدمة قد تأثرت بهذه التطورات، التي تنحو إلى التركيز على قضايا سلطة الدولة وسياسة الدولة مع قاعدة اجتماعية مرسخة في نقابات شركات الأعمال الكبيرة. بالإضافة إلى المطالب الاقتصادية للحركات العمالية، فإن الحركة السلمية المعادية للحرب قد عبأت المعارضة لسياسات الدولة. في حين كانت الدولة هي البؤرة لقضايا عديدة، فإن الحركات التعاونية، والحركة النسوية Feminism والبيئية Ecologism لم تكن بعد منخرطة في الزخم التطوري الرئيسي للرأسمالية أو الاشتراكية. مع ذلك، بالتوازي مع الاتجاهات التي تقيد السوق الحرة التنافسية، حققت البلدان الصناعية المتقدمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية معدلاً عالياً بشكل استثنائي من النمو الاقتصادي الحقيقي بدون أزمة اقتصادية خطيرة أو كساد، خلافاً لما حدث في الأطوار السابقة. لذلك فإن هذه الفترة قد أطلق عليها اسم "العصر الذهبي" للرأسمالية (Margin and sehor 1990).

### الكينزية أم الفوردية

اتخذت الدولتية Statism في العالم الرأسمالي أثناء هذه الفترة الشكل الخاص للكينزية. بعد أن لعب عدم استقرار النظام النقدي والمالي والتراكم الزائد لرأس المال الصناعي الاحتكاري مثل هذا الدور الهام في الأزمة الكبيرة المدمرة التي بدأت في عام 1929، تم إدخال نظام عملات موجه، مكنّ الدول من تطبيق سياسات الطلب الماكروي الكينزي المرنة. إن نظام بريتون وودز قد دمج العملات الموجهة دولياً مع

معدلات صرف ثابتة وخدم كإطار ثابت لأجل المنظومة العالمية الرأسمالية في ظل الكينيزية. عندما عزز علم الاقتصاد الكينيزي هيئته بتأمين القاعدة النظرية لأجل السياسات الاقتصادية التي بدت ناجحة بشكل ملحوظ في الحفاظ على النمو الاقتصادي، تقدم أكثر من حفنة من الماركسيين بنماذج للرأسمالية المعاصرة تفترض بشكل مماثل فعالية سياسات الدولة النقدية والمالية. لقد كانت النزعة جلية بشكل خاص في نماذج رأسمالية الدولة الاحتكارية واشتراكية الدولة.

رغم أن توسع الطلب الفعلي كان أساساً هاماً لأجل النمو الاقتصادي المستمر في هذه الفترة، فإنه من المشكوك فيه ما إذا كان هذا يتم تحقيقه فقط عن طريق سياسات الدولة النقدية والمالية العاملة "من فوق"، إلا في السنوات الأولى من إعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية. وسط النمو الاقتصادي السريع، مكنت الزيادة السنوية في العائدات الضريبية الدول أكثر فأكثر من بناء البنى التحتية الضرورية. إن النمط الكينيزي للسياسة المالية ذات عجوزات الميزانية قد أصبح غير ضروري ولم يُطبق في بلدان رأسمالية كثيرة، بالرغم من أن السياسة النقدية المتساوقة للحفاظ على معدلات الفائدة الحقيقية متدنية قد بقيت فعالة لأجل التراكم الرأسمالي. ففي ظل إطار الحرب الباردة، عندما تم التأكيد على نظريات الرأسمالية العسكرية، تم الحفاظ على الإنفاق العسكري على مستوى عال، وخصوصاً في الولايات المتحدة، وعمل كنوع من الكينيزية العسكرية. إن التأثير الاقتصادي لهذه السياسة، مع ذلك، قد انخفض بشكل ثابت وأصبح سلبياً بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة في زمن حرب فيتنام. مع ذلك، بقدر ما تم تقديم الكينيزية كنظرية عامة تؤكد فعالية السياسات النقدية والمالية لأجل الحفاظ على العمالة الكاملة، كان من الصعب إلى درجة قصوى بالنسبة لكثيرين أن يفهموا السبب في أنها أصبحت فجأة غير فعالة في السبعينات 1970 S.

إن النجاح الظاهر للكينيزية في فترة النمو الاقتصادي المرتفع يحتاج إلى نمط آخر من التوسع، توسع " من تحت " ضمن النزعة الدينامية dynamism للتراكم الرأسمالي. لهذه الغاية، قدمت مدرسة التقيد (الضبط) الفرنسية النموذج للنظام الفوردي للتراكم، الذي شدد على الارتفاع في الأجور بالتوازي مع الزيادة في الإنتاجية بواسطة اتفاق رأسمال - عمل صريح أو ضمني (2). لقد كان هذا نقداً فعالاً للكينيزية ومساهمة هامة في توضيح المنطق الأساسي للتطور الرأسمالي في هذه الفترة. هذا النموذج للفوردية ينسجم مع الديمقراطية الاجتماعية في تسليط الضوء على الدور الفعال للنقابات والدور التكميلي لسياسات دولة الرفاه لأجل النمو الاقتصادي.

ومع ذلك، تم تقديم نموذج الفوردية كما لو كان نموذجاً نظرياً مجرداً للرأسمالية المعاصرة يحل محل النظرية الكينيزية. لقد عُد بمثابة نموذج جديد من الرأسمالية يشكل بديلاً عن النموذج القديم للإمبريالية أو حتى النموذج الأقدم للرأسمالية التنافسية في كتاب رأس المال. عند هذا المستوى المجرد، لم يُدمج مع تحليل تاريخي أكثر ملموسية للشروط المؤاتية لأجل التراكم الرأسمالي والملائمة لأجل تطور الفوردية. كنتيجة لذلك فقد كانت نقطة ضعفه تكمن في صعوبة التفسير، ضمن الإطار النظري، للسبب في أن على السيرورة الناجمة للنمو الاقتصادي المستمر أن تنتهي، بشكل لا يختلف عن نقطة ضعف النظرية الكينيزية.

## الشروط الملموسة للنمو الاقتصادي المرتفع

يمكن تحديد أربعة شروط تاريخية تشكل إطاراً أساسياً لأجل النمو الاقتصادي المرتفع في هذه الفترة. **الشرط الأول** هو القدرة التنافسية الدولية القوية لاقتصاد الولايات المتحدة. هذا الشرط كان ضرورياً للحفاظ على قابلية تحويل الدولارات إلى ذهب كأساس ثابت لنظام بريتون وودز النقدي العالمي بالتوازي مع الإنفاقات العامة الأميركية فيما وراء البحار والاستثمار الخاص على نطاق كبير.

**الشرط الثاني** هو متاحة سلسلة من الحقوق التكنولوجية الجديدة لأجل إنتاج المتائن durables الاستهلاكية الأكثر فأكثر تعقيداً عن طريق الاستثمار الصناعي الضخم في رأس المال الثابت. كان اتساع الطلب الفعلي من قبل الناس العاملين على نموذج الفوردية ضرورياً لأجل تسويق المتائن الاستهلاكية المعقدة كالأجهزة المنزلية الكهربائية المتنوعة والسيارات المنتجة عن طريق زيادة نطاق الإنتاج بالجملة. إن وثاقه صلة نموذج الفوردية بالموضوع يجب فهمها في هذا السياق التاريخي.

**الشرط الثالث** هو الازدياد المستمر للمنتجات الأولية الرخيصة نسبياً في السوق العالمية، الواردة إلى حد كبير من بلدان العالم الثالث. من بين (العوامل) الأخرى، كان الإمداد الرخيص والوفير للنفط من البلدان الشرق أوسطية بسعر يقل عن دولارين للبرميل شرطاً مسبقاً أساسياً لأجل بناء النمط العالي الاستهلاك للطاقة من البنية الاجتماعية للاستهلاك على نطاق واسع.

**الشرط الرابع** هو توفر عدد كافٍ من العمال المطواعين ذوي المستوى المناسب من التعليم لكي يكونوا قادرين على التكيف مع التقانات المتغيرة في البلدان المتقدمة، عندما قام تراكم رأس المال بالتوسيع المستمر للعمالة. كانت المصادر الأولية التي أمكن لرأس المال أن يعتمد عليها لامتناس العمال الأجورين الذين يحتاجهم لأجل التراكم الموسع تشمل العمال المسرحين من التجنيد للحرب، الجيش الاحتياطي الصناعي الكامن في الزراعة، والمساهمة المتزايدة للنساء في أسواق العمل، والعمال الأجانب المهاجرين، ونمو عدد السكان. كما جادلت في مكان آخر بتفصيل أكبر (Itoh 1990)، فإن فترة النمو الاقتصادي المرتفع قد سهلتها هذه الشروط التاريخية الملموسة. إن النجاح الظاهر للكينيزية والدائرة الفاضلة للنموذج الفوردي لم يكن بالإمكان أن يوجد بدون هذه الشروط. عندما قُوضت هذه الشروط، لم يكن بمقدور السياسات الكينيزية أن تمنع نهاية "العصر الذهبي" وبدلاً من ذلك فقد شجعت الأزمة التضخمية والركود الاقتصادي بعد 1973، وكان لابد من التخلي عنها لاحقاً.

## الإعكاس الحزوني للتطور التاريخي:

انهيار نظام بريتون وودز النقدي الدولي بشكل فعلي عندما فقدت الولايات المتحدة هيمنتها الاقتصادية في التجارة الدولية ولم تعد قادرة على الحفاظ على قابلية الدولار للتحويل إلى الذهب. إن الانتقال إلى نظام أسعار الصرف العائمة قد أحدث تطورات غير مستقرة في النقد والمالية. ففي البلدان الرأسمالية المتقدمة، اتحد ذلك مع التراكم المفرط لرأس المال بالنسبة إلى العرض غير المرن لقوة العمل والمنتجات الأولية كنتيجة لسيرورة

مستمرة من النمو الاقتصادي المرتفع، مسبباً تضخماً مضاربياً مؤذياً - الأزمة التضخمية المدمرة والكساد / الركود في السبعينات. ثم في الثمانينات، قامت السياسات النقدوية المضادة للتضخم، مع التأثير البارز لعجز الميزانية الهائل في الإدارة الريغانية، برفع سعر الفائدة الأميركي. إن التفاوت الدولي في أسعار الفائدة قد تم توسيعه بشكل كبير وهذا ما حث على المتاجرة المضاربية الدولية الكبيرة بالعملات، والسندات والمشتقات. انتفخت الفقاعات الهائلة تباعاً في اليابان والبلدان الآسيوية المحيطة، من بين بلدان أخرى منذ أواخر الثمانينات مع سعر مخفض للفائدة، فخلق انفجارها صعوبات اقتصادية هائلة. بالرغم من أن اقتصاد الولايات المتحدة تمتع بتعاف قوي في التسعينات، بالتوازي مع سوق أسهم (بورصة) مزدهرة، فإن ازدهار الفقاعة الأميركية يمكن أيضاً أن ينهار. على وجه الخصوص، إن الدخل الحقيقي المخفّض لغالبية العمال سوف يحد عندئذ في النهاية من توسع السوق الأميركية في المدى الطويل.

في هذه الفترة من الأزمات الاقتصادية المتكررة وانعدام الاستقرار أدت جهود الشركات الرأسمالية للبقاء على قيد الحياة إلى إدخال تقانات معلومات أكثر تعقيداً من ذي قبل. بالتوازي مع التأثير الواسع النطاق لثورة المعلومات، عكس الطور الراهن من التطور الرأسمالي بشكل حلزوني اتجاهه على مدى القرن المنصرم ليقيد الأسواق الحرة التنافسية بخمس طرق. بالنتيجة إن نظام السوق التنافسية قد أعيد إحيائه في كل أنحاء العالم.

(1) في سيرورة إعادة الهيكلة، أدخلت الشركات الرأسمالية أنظمة الأتمتة الالكترونية الدقيقة (ME) في كل من المصانع والمكاتب. فاستطاعت بذلك أن ترفع إنتاجية العمل بشكل مرن عن طريق وحدات الاستثمار الأصغر نسبياً. إن الموديلات المتعددة للسيارات والأجهزة الكهربائية والملابس يمكن إنتاجها بشكل مرن عن طريق نفس خطوط الإنتاج المؤتمتة لبيعها في الأسواق الاستهلاكية الفردية. عندما تصبح خطوط المنتج أكثر تنوعاً ومتغيرة بسرعة، يصبح التحكم الاحتكاري بالأسعار بين الشركات الصناعية من الصعب تشكيله والحفاظ عليه، ويشتد السباق التنافسي بشكل كبير على الصعيدين المحلي والدولي. بواسطة تقانات المعلومات ME، زادت الشركات الرأسمالية أيضاً من المرونة عن طريق نقل مواقع التصنيع والأعمال التجارية، معززة بذلك التنافس العالمي عبر الحدود. لقد أصبح التطور الاقتصادي الإقليمي أكثر تفاوتاً نظراً لأن معظم القطاعات الثالثية السريعة النمو كالمالية والتجارة والخدمات الأخرى تميل إلى تركيز نشاطاتها في مراكز الأعمال الكبيرة. لقد أصبحت السوق المالية أيضاً معولمة على نطاق واسع وشدت المنافسة عبر مختلف المناطق والقطاعات المالية.

(2) عندما انتشرت الأتمتة ME في المصانع والمكاتب والحوانيت، استطاعت الشركات الرأسمالية أن تستغني عن قسم كبير من عمالها المهرة وذوي الخبرة، في حين زادت الأشكال المرنة من العمالة غير المنتظمة، مثل ربات المنازل العاملات جزءاً من يوم العمل، والعمال الموسميين، والعمال المؤقتين الذين يتم إرسالهم غالباً من شركات أخرى. لقد زاد أيضاً تشغيل العمال الأجانب الرخيصين، في حالات كثيرة

بدون تراخيص عمل. إن الانتقالية الدولية لقوة العمل قد ازدادت بشكل مستمر كمظهر من مظاهر العولمة في اقتصاد السوق.

- كنتيجة لهذه الاتجاهات، عانت النقابات التقليدية هبوطاً في مستوى تنظيمها وإضعافاً لموقعها الاجتماعي. فالعمال مفتتون إلى أنواع مختلفة من العمالة وعليهم أن يتنافسوا مع مختلف أنواع العمال الأرخص أجراً في سوق العمل. من هنا، فإن سوق العمل أيضاً أعيدت هيكلتها إلى سوق أكثر تنافسية. فالشركات الرأسمالية تمتلك القدرة بشكل مرن على اختيار أنواع مختلفة من العمال بالتوافق لإضفاء الطابع الاقتصادي على التكاليف التشغيلية. خلافاً لما حدث في فترة الستينات 1960 من النمو الاقتصادي السريع في ظل "نظام التراكم الفوردي". فشلت النقابات بشكل ثابت في رفع الأجور الحقيقية رغم ازدياد إنتاجية العمل. حتى أن هبوط الأجور الحقيقية أصبح واقعاً بالنسبة للكثير من العمال. إن تفاوت معدلات الأجور وتوزيع الدخل قد ازداد لذلك بشكل واضح حتى ضمن البلدان الرأسمالية المتقدمة (3).

(3) في هذه الأثناء أصبح الدور الاقتصادي للدولة أكثر تقلصاً كنتيجة لفشل الكينزية في حل الركود المطول والأزمة المالية التراكمية للدولة. منذ بداية الثمانينات، حلت الليبرالية الجديدة، مع التزامها الأيديولوجي بالسوق الحرة التنافسية، محل الكينزية بوصفها الموقف السياسي السائد في العالم الرأسمالي. لقد تمت خصخصة المشاريع العامة وشجع رفع القيود تنافساً سوقياً أكثر حرية في كل مكان. تم تقليص إنفاقات الدولة في الرفاه والتعليم والخدمات الطبية، وإنقاص عدد العاملين في الخدمات العامة. هذه السياسات الليبرالية الجديدة ليست مجرد رد فعل على فشل الكينزية، بل لها جذور أعمق في الاتجاه الحقيقي إلى إعادة إحياء السوق التنافسية في كل أنحاء العالم. في الوقت نفسه، تقف الليبرالية الجديدة بشكل واضح ضد التنظيم النقابي والديمقراطية الاجتماعية وقبل كل شيء، ضد الاشتراكية.

(4) بالتوازي مع هذه التغيرات، استعادت عولمة اقتصاد السوق الزخم. إذ يبدو أن الرأسمالية تستعيد حيويتها من خلال الأزمة التاريخية بالعودة إلى بحرها الأم الأصلي للسوق العالمية. إن الخصائص المميزة المعاصرة للعولمة الاقتصادية، مع ذلك، تشمل الاستعمال الواسع الانتشار لتقانات المعلومات الالكترونية الدقيقة، وتعدد جنسيات الشركات الرأسمالية في كثير من مجالات الأعمال بما في ذلك التصنيع، والتدفق المضاربي الزائد للنقد والمال إلى أنحاء العالم. لقد أصبحت الدول القومية أقل فاعلية كنواظم أو ضوابط لرؤوس الأموال الوطنية نظراً لأن رأس المال قد كثف نشاطاته المتعددة الجنسيات. إن التدخل الاقتصادي قد أضعف مع العولمة المشددة للشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات.

يستعمل النزوع القوي نحو العولمة أيضاً كإيديولوجية لدعم السياسات الليبرالية الجديدة مثل إزالة القيود، تخفيض الضرائب لأجل الشركات الثرية والرأسمالية، وسوق رأسمالية أكثر انفتاحاً. يميل محور واشنطن - صندوق النقد الدولي IMF إلى تمثل هذه الإيديولوجية وغالباً ما ينصح الآخرين باتباع النموذج الأميركي لنظام الأعمال والسوق بوصفه معياراً عالمياً واقعياً لأجل كل الاقتصادات في عصر العولمة.

(5) في حين كافح الاقتصاد الرأسمالي بشكل تلقائي لإعادة الهيكلة من خلال الأزمات الاقتصادية المستمرة، بشكل أساسي بإدخال تقانات ME بالإضافة إلى السياسات الجديدة، كان النمط السوفييتي للاشتراكية بدولته غير المرنة وبيروقراطيته الحزبية عاجزاً عن تغيير تقاناته الصناعية أو نمط اشتراكيته في وجه الركود الاقتصادي. إن صعوبة تحويل النظام الاقتصادي من خلال إعادة الهيكلة قد أدت في نهاية المطاف إلى تفسخ النظام الحاكم ذاته في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، عن طريق المطالبات الزائدة باقتصاد السوق والديمقراطية بالإضافة إلى التوترات الإثنية والقومية المتنامية (4). كنتيجة لذلك، تم السعي لتحقيق الانتقال نحو اقتصاد السوق الرأسمالي في روسيا ومعظم البلدان الأوروبية الشرقية.

لقد بقيت الصين بقيادة الحزب الشيوعي تجرب اقتصاد سوق اشتراكي يطبق بشكل ناجح نوعاً ما بلغة النمو الاقتصادي منذ عام 1978. كما أن فييتنام وكوبا تتبعان هذه التجربة. مع ذلك، فإن اقتصاد السوق الاشتراكي في هذه البلدان لم يعد يبدو نظاماً اقتصادياً مضاداً، بل أصبح بدلاً من ذلك سوقاً أكثر انفتاحاً لأجل رأس المال المتعدد الجنسيات.

كل هذه التغييرات المنظومية في الاقتصادات السابقة المخططة مركزياً أعادت توسيع الفضاء عالمياً لأجل الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات لكي تستثمر وتتاجر. إن الأسس الفعلية والإيديولوجية لأجل العولمة والليبرالية الجديدة إنما قدمتها هذه التغييرات المنظومية (5).

ليس المد القوي للعولمة الرأسمالية ذات المنافسة الهائلة والليبرالية الجديدة نتاجاً لتطور تاريخي خطي بسيط للرأسمالية منذ أصولها ونشوتها. إنه يدل على إكسار تاريخي حلزوني نحو الورا، بعد قرن من مساعي رأس المال، والعمال والدولة لضبط السوق التنافسية الحرة، بالإضافة إلى مساعي الاشتراكية لبناء اقتصادات مخططة بدون سوق حرة. وسط التحولات الراهنة الجارية حالياً، كما رأينا، فإن الرأسمالية تستعيد الحيوية التنافسية لاقتصاد السوق في أعماق أزمتها التاريخية. وفقاً لذلك، أصبحت الفردانية والحرية التنافسية في نظام السوق، وليس الاهتمامات بالمساواة الاقتصادية الجوهرية أو الأخوة، هي الإيديولوجية السائدة في العالم.

### تطبيقات لأجل القرن الجديد Implications for the new century

إن الرأسمالية مليئة بالتناقضات في بنائها الأساسي وفي تطورها التاريخي. لذلك فإن تحقيب الرأسمالية [بتقسيمها] إلى أطوار لا يقتضي بالضرورة تقدماً خطياً نحو الاشتراكية وفق مسار بسيط. إن تفكيك شومبيتر Schumpeter الخلاق يحدث ليس فقط في دورات الأعمال النظامية، من خلال أطوار الأزمة الدورية والنكوص، بل أيضاً على نطاق أوسع في الانعطافات غير المتوقعة المتخذة من خلال الكسادات الكبيرة مثل كساد أواخر القرن التاسع عشر، والثلاثينات 1930، والفترة الحالية.

بشكل غير متوقع، دخل التطور الرأسمالي في عصرنا سيرورة إكسار تاريخي حلزوني إلى الورا نحو رأسمالية سوق حرة تنافسية ذات نزعة نحو العولمة. إنه الإكسار الحلزوني الثاني الواسع النطاق في

تاريخ التطور الرأسمالي. أما الإعكاس الأول فقد حوّل التطور الرأسمالي من تجارة حرة تنافسية ذات نزوع إلى العولمة، إلى إعادة تشديد لسلطة الدولة، والنزعة القومية وضبط السوق. إن تطور وانتشار الاشتراكية السوفييتية قد أبرزوا النزوع إلى الدولتية التقييدية كرد فعل بين البلدان الرأسمالية.

إن الإعكاس التاريخي الثاني للتطور التاريخي باتجاه رأسمالية السوق التنافسية المحررة من القيود إنما يبرزه أيضاً تفسخ الاشتراكية السوفييتية. إذ إن فهم أونو للتاريخ العالمي بعد الحرب العالمية الأولى كفترة انتقالية نحو الاشتراكية هو في مازق. فالتقدم نحو الاشتراكية في التاريخ العالمي قد يحتوي على التواءات حلزونية جيئة وذهاباً على نطاق واسع، تماماً كما يحتوي التاريخ العالمي للرأسمالية.

هذه التأمّلات توحي بأن الإيمان الليبرالي الجديد بانتصار رأسمالية السوق على نطاق عالمي وبما يدعى فشل الاشتراكية في الطور الأخير من القرن العشرين ليس خاتمة نهائية للتاريخ. إذ يجب بالتأكيد إعادة فتح خيارات أوسع لأجل جماهير الشعب بين أنواع مختلفة من الرأسمالية والاشتراكية في القرن الحادي والعشرين.

### التحرر من أوهام الليبرالية الجديدة والمشاكل الأساسية للرأسمالية

إن الليبرالية الجديدة، رغم إيمانها بالفعالية الاقتصادية وبعقلانية نظام السوق الحرة التنافسي، قد كشفت تماماً عن عجزها عن الوفاء بوعودها. في ظل سياسات إزالة القيود الاقتصادية الليبرالية الجديدة، ازداد عدم استقرار النظامين النقدي والمصرفي بشكل كبير في كل أنحاء العالم، وسبب انتفاخاً وانفجاراً تدميريين للفقاعات المضاربة في اليابان والبلدان الآسيوية الأخرى، ضمن بلدان أخرى. تؤكد الليبرالية الجديدة بغطرسة أن هذه التطورات التدميرية تُعزى إلى نواقص في السوق التنافسية الشفافة. إن هذا يتجاهل الحقيقة التاريخية المتمثلة في أن اقتصادات السوق الرأسمالية لا يمكن أن تكون الأنظمة الاجتماعية الفردانية بشكل خالص التي توجد في كتب المراجع التقليدية، بل بالأحرى تقوم دائماً على علاقات إنسانية سياسية وجماعية لا سوقية مختلفة، مثل الدول القومية، الأحزاب السياسية، العائلات، الشركات المحلية، النقابات، والتعاونيات. إن إيديولوجيتي الليبرالية والعولمة تتقلان عبء الأزمة الاقتصادية والمالية إلى جمهور الشغيلة، لمصلحة الشركات العابرة للقوميات والأثرياء. تضع سياسات الطوارئ الاقتصادية الأولية على الإنفاق العام لإنقاذ شركات الأعمال الكبيرة والمصارف، متجاهلة حاجات الغالبية الشاسعة. فالليبرالية الجديدة تعيد تأكيد الطبيعة الانقسامية الطبقيّة للمجتمع المعاصر بشكل لا لبس فيه، مع النتائج الجلية خصيصاً في الهوة المتسعة في توزيع الدخل.

بما أن الليبرالية الجديدة تقوم على الإعكاس التاريخي الحلزوني للتطور الرأسمالي، مجددة حيويتها الأساسية في السوق التنافسية، فإن تقييداتها متجزرة بعمق في التناقضات التاريخية الأساسية للاقتصاد الرأسمالي ذاته. في الواقع إن الاقتصاد الرأسمالي يثبت بشكل متزايد تقييداته المتأصلة في هذه الفترة من الأزمات المتكررة. فقد كشف التراكم الرأسمالي صعوبة الحفاظ على التوازن بين طلب وعرض قوة العمل البشرية كسلعة في سوق العمل. إن منظومة العملات الموجهة ذات أسعار الصرف العائمة قد فاقمت عدم الاستقرار

المالي. وأصبحت المجتمعات الرأسمالية مستقطبة بشكل متزايد بين فئة صغيرة من مالكي الأصول (الموجودات) الأثرياء وكتلة مقموعة من العمال الذين يرزحون تحت شروط اللامساواة الاقتصادية التي تزداد سوءاً. إن الاقتصادات الرأسمالية تستغل وتخرب بشكل واضح كلاً من الكائنات البشرية والطبيعة بشدة متجددة، وتعمق الأزمات الاجتماعية والبيئية حول العالم.

هكذا، فإن طور التطور الرأسمالي في الانكماش الاقتصادي الحالي بعد فترة من النمو الاقتصادي المرتفع يدل ليس فقط على نمط جديد من الرأسمالية المعاصرة، بل أيضاً على إحياء لتشكيلاتها الأساسية وتناقضاتها. إن المبادئ الأساسية للاقتصاد الرأسمالي كما يتم التنظير لها في رأس المال قد أصبحت في الحقيقة وثيقة الصلة بشكل أكثر مباشرة بفهم الطور الحالي من الرأسمالية مما كانت في الأطوار السابقة. هذا يوحي أيضاً أن الاشتراكية، كنفذ أساسي وبديل للنظام الاقتصادي الرأسمالي، كان بمقدورها بشكل يمكن تخيله أن تستعيد وثاقه صلتها في القرن الجديد لو أمكن التغلب نظرياً وعملياً على إخفاقات النموذج السوفييتي للاشتراكية. في الواقع من المشكوك فيه ما إذا كان بإمكان البديل المحصور ضمن إطار الرأسمالية، كالعودة إلى الكينزية، أن يحل كافة المشاكل الخطيرة في الرأسمالية المعاصرة.

### **التنوع في العولمة Diversification in globalization**

افتح المجال الكامل للمسارات الممكنة لأجل إعادة هيكلة النظامين السياسي والاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، من الجدير بالملاحظة أن سيرورة العولمة في عصرنا لا تتجانس بالضرورة مع المنظومات الاقتصادية للعالم. فرغم العولمة الاقتصادية و"التأثير الحضاري الكبير للرأسمال (Marx 1973: 49)، التي تتجانس أسلوب الإنتاج والاستهلاك في كل مكان في العالم، ثمة نزعة مضادة تناقضية تولد تنوعاً للمنظومات السياسية - الاقتصادية.

في الطور السابق من النمو الاقتصادي العالي، مثلت المنظومة الاقتصادية الأميركية النموذج الرائد لأجل بقية العالم الرأسمالي. في تحليل مدرسة الضبط [ التقييد ] الفرنسية، تم افتراض أن نظام التراكم الفوردي نفسه قد انتشر من الولايات المتحدة إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى في تلك الفترة. بالمقابل، فإن مدرسة التقييد نفسها تؤكد اليوم على تنوع المسارات بين البلدان الرأسمالية المتقدمة في حقبة ما بعد الفوردية. يتم تحديد ثلاثة نماذج مختلفة لإعادة الهيكلة على أنها الأكثر أهمية. النموذج الأميركي للفوردية الجديدة الذي يرفع إنتاجية وكثافة العمل بدون إعادة توزيع الثمار على عماله. نموذج الفولفوية Volvoism السويدي الذي يقوي قاعدة الديمقراطية الاجتماعية، خصوصاً عن طريق تقديم مساهمة أكبر للعمال في صنع القرار. في حين أن نموذج التويوتية Toyotism الياباني يدور بشكل مرن العمال المتعددي المهارات داخل الشركات بالحفاظ على ولائهم وتعاونهم. في البلدان الآسيوية المحيطة باليابان، ثمة تنوع أكثر حتى للأنظمة السياسية - الاقتصادية.

لماذا أصبح تنوع المنظومات الاقتصادية بارزاً للغاية في السيرورة الحديثة لإعادة الهيكلة والعولمة؟ إن العامل الهام الذي يتعين أخذه في الاعتبار عند الإجابة على ذلك هو التكيفية المرنة لتقانات المعلومات (Pgano 1999). ففي مقابل التقانات الصناعية السائدة التي شكلت نظام التراكم الفوردي عن طريق إقامة المنشآت الضخمة لأجل الإنتاج بالجملة لنماذج موحدة تقريباً من المتائن الاستهلاكية، أعادت تقانات المعلومات فتح الفرص لأجل المقاسات المختلفة من المنشآت وشركات الأعمال وأنواع الأعمال. في الوقت نفسه، مكنت تقانات المعلومات رأس المال من استخدام مختلف أنواع ومستويات العمال، بشكل مرن وبشكل توافقي، محلياً وعالمياً.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات المتعددة الجنسيات هي شركات محاصصة يمكنها أن تنظم عملياتها الداخلية بطرق مختلفة عديدة. على سبيل المثال، تمتلك الشركات الآن مرونة أكبر في كيفية تجزئة الأقسام الداخلية، والفروع والمصانع، وإعطاء درجة من الاستقلال لهذه العمليات. ثمة طرق مختلفة لتنظيم العلاقات الشاقولية والأفقية ضمن الشركات وعلى أرض المتجر. لا يمكن لاقتصاد السوق الرأسمالي أن يفك المجتمعات بشكل كامل إلى أفراد نزيين. يجب أن يترك العلاقات الإنسانية الجماعية والاعتبارية اللاسوقية سليمة، كتلك العلاقات ضمن الشركات، وضمن العائلات. في هذه العلاقات الإنسانية اللاسوقية، تميل التقاليد التاريخية والثقافية والاعتبارية إلى المرونة وإلى التنوع عبر المجتمعات المختلفة، حتى رغم كونها أيضاً عرضة للتغير الثابت.

إن الشركات المتعددة الجنسيات تخلق جل التنوع الكيفي والكمي للمجتمعات بواسطة تقانات المعلومات. فلو أصبحت كل المجتمعات متجانسة حقاً، لما عادت الشركات بحاجة إلى الاستثمار في الخارج. بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، فإن أحد أهم الحوافز للاستثمار في الخارج هو الاستفادة من ودمج الشروط الاجتماعية. بهذه الطريقة، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تستفيد من تنوع الأنظمة الاجتماعية في التوزيع وترشيد نشاطاتها، في الوقت نفسه كما تشجع عولمة الاقتصادات.

تتفاعل نزعات التنوع مع سيرورات التكامل الاقتصادي الإقليمي أيضاً. يُجادل غالباً بأن التكامل الإقليمي لأوروبا من خلال تشكيل الاتحاد الأوروبي (E U) يعزز انتقالية راس المال وقوة العمل عبر الحدود، ويقدم بذلك بيئة ملائمة لأجل الشركات المتعددة الجنسيات المعاصرة. إن تكامل الاتحاد الأوروبي يزعم أنه يشكل مساراً مرغوباً لأجل التعافي والنمو الاقتصاديين. ما الذي سيكشفه المستقبل؟ إن تكامل الاتحاد الأوروبي سوف يزيد الضغوط باتجاه التجانس في أوروبا. فهل يمكن لأوروبا أن تحل مشكلة ارتفاع نسبة البطالة والركود الاقتصادي وأن تصبح مركزاً متمامياً للاقتصاد العالمي؟ أو هل يمكن لأسية بتجانسها المميز أن تحافظ على ديناميتها وتحقق نمواً اقتصادياً أعلى كمنطقة واحدة؟ هذه المقارنة لديناميكية هاتين المنطقتين هي قضية أخرى مثيرة للاهتمام من منظور نزعتي التنوع والعولمة عندما ننتقل إلى القرن الحادي والعشرين.

ليست النزعات نحو التنوع محدودة بمسارات التطور الرأسمالي أيضاً. فالصين، بنموها الاقتصادي العالي، تبدي قدرة على البقاء كالاقتصاد سوق اشتراكي رغم المشاكل المختلفة التي تنتظر حلها في المستقبل. إن فييتنام وكوبا تتبعان هذا النموذج من الاشتراكية. يستعيد الحزب الشيوعي الروسي التأييد بين الشعب الروسي بسبب برنامجه لأجل استعادة الاقتصاد الاشتراكي المخطط على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية متحدة مع الديمقراطية السياسية. إن إمكانية تطبيق مختلف نماذج اشتراكية السوق تعاد دراستها أيضاً على مستوى النظرية. (انظر على سبيل المثال برطان ورومر Bardhen and Roemer 1993).

- كما هو الحال مع الأطوار المختلفة للتطور الرأسمالي في التاريخ العالمي، نرى تنوعاً متزامناً للأنظمة السياسية - الاقتصادية في العالم الحالي، رغم الاتجاه القوي نحو الرأسمالية. هذا يوحي بأن الناس في البلدان والمناطق المختلفة يمتلكون طيفاً من البدائل المتاحة لهم خارج الحدود الضيقة لليبرالية الجديدة والنموذج الأميركي في شق طريق تقدمهم الاجتماعي الخاص بهم في القرن الجديد.

### هوامش الفصل السابع:

(1) قدمت مضامين نظرية أونو في مراحل التطور الرأسمالي في عام (1971)، في حين أن منهجه للاقتصاد السياسي الماركسي ككل تم تقديمه في عام (1962) انظر ايتوه (1980: الفصل 1) من أجل وصف أكثر تفصيلاً لمساهمات أونو الأصلية في الاقتصاد السياسي. ثمة محاولة هامة لتطبيق وتوسيع نظرية أونو في مرحلة التطور الرأسمالي لدى أولبريتن (1991). لقد أضاف أولبريتن مرحلة رابعة، مرحلة النزعة الاستهلاكية Consumerism، التي تم تشكيلها بشكل نموذجي في فترة الخمسينيات إلى السبعينيات 1970 s - 1950 s لازلت متردداً في القطيعة مع منهج أونو، الذي أكمل مراحل التطور الرأسمالي بالمرحلة الكلاسيكية للإمبريالية، وعالج الحقب التالية لذلك على مستوى التحليل التجريبي الملموس. إن تضمين أولبريتن لليبرالية الجديدة مع الكينيزية كإيديولوجيتين ممثلتين لهذه المرحلة الرابعة يبدو أيضاً من الصعب اتباعه وهو مشوش نوعاً ما، نظراً لأنه يحجب اتجاهاً تاريخياً هاماً للتطور الرأسمالي في عصرنا، يركز عليه هذا الفصل.

(2) إن مدرسة الضبط [ التقييد ] الفرنسية قد منحت أساساً لأجل مزيد من التطور من قبل ميشيل آلتيا Michel Aglietta (1979) تمت متابعتها وتوسيعها إلى الطور الأحدث للتطور الرأسمالي من قبل بوير Boyer (1986) ويامادا Yamada (1991).

(3) حتى في الاقتصاد الياباني مثلاً، فإن لا مساواة توزيع الدخل قد زادت بشكل بارز. رغم أن الاقتصاد الياباني قد شكّل مجتمعاً مساوياً نسبياً خلال حقبة النمو الاقتصادي المرتفع، فإنه فقد إلى حد كبير هذه الصفة المميزة منذئذ.

لقد كشف تاشيباناكي (Tachibanaki 1998: 5 – 6) أن درجة تفاوت توزيع الدخل الياباني زادت بسرعة في العقد الأخير. فقد ارتفع مُعامل جيني Gini Coefficient لتوزيع الدخل الياباني أمام الضريبة بشكل ملحوظ بحوالي 0.1 في 1980 – 92.

وقد أدى هذا إلى الحقيقة المدهشة وهي أن تفاوت الدخل في اليابان هو الآن أكبر مما هو في الولايات المتحدة.

(4) من أجل مزيد من التفاصيل، انظر (Itoh 1995).

(5) هكذا، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، قدّم فوكوياما (1992) الرأي القائل بأن التاريخ العالمي قد وصل إلى نهايته مع الانتصار النهائي لاقتصاد السوق الرأسمالي الحر وانتصار الديمقراطية الليبرالية على اشتراكية ماركس.

\* \* \*

## الفصل الثامن

### الرأسمالية في صيغة المستقبل التام (\*)

روبرت اولبريتن

ينفكر الرأسماليون كل يوم حول كل أنواع "المستقبلات"، التي يشار إليها غالباً بوصفها "مشتقات" Derivatives، التي توحى بإمكانية المقامرة على أي نوع تقريباً من المستقبل طالما كان ذلك ممكناً من خلال عملية اشتقاق أصل أساسي يمكن إعطاؤه شكل سلعة وسعراً (1). كما اكتشف بنك بارينغز Barings Bank، فإن هذه المنتجات المالية الجديدة يمكن في بعض الأحيان أن تكون مكلفة. الأمر الذي يكشف أن التنبؤ بقيمة عملة بعينها في تاريخ مستقبلي بعينه هو صعب نظراً للعدد الهائل من التحولات المشمولة. منذ ثلاثين عاماً، لم يكن بمقدور أحد أن يتنبأ بالنكاثر الذي لا يصدق للمشتقات في السنوات الأخيرة (2). ومع ذلك، مهما توسع الشكل المشتق، فإن الرأسمالية ذاتها لم تُصنف بعد كمشتق. لا يريد الرأسماليون أن يعتبروا أن بإمكان المرء أن يقامر على مستقبل الرأسمالية ككل. فبالنسبة إليهم الرأسمالية موجودة إلى الأبد.

في حين يتفكر الرأسماليون حول المستقبل طوال الوقت، فإن مثل هذا التفكير في العلوم الاجتماعية اليوم لا يلقى تشجيعاً. إنني، مثل الرأسماليين، أود التفكير حول المستقبل، لكنني خلافاً لهم سوف أتفكر حول المستقبل كانتقال من الرأسمالية. كذلك، على النقيض من تفكيرهم الكمي المتعدد المتحولات، فإن تفكري سوف يكون حول القيود البنوية التي تفرض حدوداً على مستقبل الرأسمالية. إن حجتي هي أننا إذا وضعنا أنفسنا بشكل تخيلي في العام 2100، فسوف نطل إلى الوراء على القرن الحادي والعشرين بوصفه قرن الانتقال من الرأسمالية. نظراً للتنبؤات الماضية بالزوال الوشيك للرأسمالية، من الطبيعي أن نقارب هذا الموضوع بحذر. كذلك، فإن المجادلة بأن الرأسمالية تواجهها قيود بنوية لا يمكن تجاوزها لا تقول شيئاً حول خلق الاشتراكية. فما يلي الرأسمالية يمكن أن يكون حتى أكثر همجية، ما لم نقتنص الفرص الموجودة في هذا القرن للانتقال نحو الاشتراكية الديمقراطية. لذلك فإنني لا أريد بالتأكيد أن أفهم على أنني أقدم أي نوع من الانتقال الآلي أو التلقائي من الرأسمالية إلى الاشتراكية. بدلاً من ذلك أريد أن أفكر بشكل حذر ومنظم حول حدود الرأسمالية ونهايتها الممكنة.

---

(\*) صيغة المستقبل التام هي أحد أزمنة الفعل النادرة الاستعمال في اللغة الإنكليزية ويعبر عنه بالصيغة Will have + past participle ويستعمل للحديث عن فعل أو حدث سيكون قد حصل وانتهى حدوثه في لحظة معينة من المستقبل (المترجم).

الأهم من ذلك، إن مناقشة تناقضات القيود البنوية التي يمكن في المستقبل أن تضعف أو تقوض الرأسمالية هي خارج نطاق هذا الفصل. بالأحرى، سوف استخدم مستويات المقاربة التحليلية التي طورها عالما الاقتصاد السياسي اليابانيان أونو وسيكين لتركيز بؤرة تحليلي (3). إن المركزي بالنسبة لهذه المقاربة هو التشديد قبل كل شيء على توضيح ما هي الرأسمالية عن طريق التنظير لمنطقها الداخلي. لكي نناقش نهاية شيء ما، من المفيد أن نكون على بينة حول ما هو بالضبط الذي يقترب من نهايته. ثانياً، إن هذا المنطق الداخلي لا يشتغل أبداً بدون تدخلات ومقاومات على صعيد التاريخ، تؤدي إلى تعددية واسعة للأشكال الرأسمالية. هذه النقلة من نظرية المنطق الداخلي لرأس المال إلى تعقيدات التطور التاريخي يتم توسيعها من خلال استعمال مستويات التحليل. باتباع أونو وسيكين، سوف اسمي هذه المستويات: مستوى نظرية الرأسمالية الخالصة، مستوى نظرية المراحل (لا توجد غائية مقصودة) ومستوى التحليل التاريخي. فيما سيلي سوف أدرس ما الذي يمكن لكل مستوى على حدة أن يساهم به في التفكير حول إمكانية أن تكون الرأسمالية قد وصلت إلى نهايتها في نهاية القرن التالي.

### نظرية الرأسمالية الخالصة: The theory of pure capitalism

لكي ننظر للمنطق الداخلي لرأس المال، يجب أن نتخيل مجتمعاً يكون كل الإنتاج فيه هو إنتاج سلع من قبل قوة عمل مسلّعة ينظمها الرأسماليون لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح. في هذا المجتمع يكون رأس المال "قيمة ذاتية التوسع، وهذا يقتضي ضمناً أن العلاقات الاجتماعية الاقتصادية تكون مختزلة كلياً إلى قيمة تعمل بشكل اقتصادي - سلعي بدون دعم خارجي لتوسيع ذاتها. باختصار، يجب أن نتخيل اقتصاداً تحكمه الأسواق كلياً، ويجب أن نتخيل أن الأسواق هي ذاتية التنظيم كلياً. هذا يستتبع أنه لا يوجد تدخل بشري منظم في الاقتصاد في شكل قوة خارج - اقتصادية، سواء من قبل الدولة، أو من قبل الرأسماليين المنظمين، أو من قبل العمال المنظمين. وكل الأفراد يكونون إما رأسماليين أو عمالاً أو أصحاب أراضي. إن رأس المال لا يصبح ذاتي التوسع إلا عندما يندرج استعمال النقد لجني المزيد من النقد تحت العمل وسيرورة الإنتاج. إذا كان رأس المال ببساطة يشتري رخيصاً ويبيع غالباً كما في دورة M-C-M، عندئذ فإن رأس المال يمكنه أن يعيد توزيع الثروة، لكنه لا يستطيع أن يخلق ثروة جديدة. إن تسليع قوة العمل الحاسم لتحويل رأس المال من شكل تداولي circulation form إلى علاقة إنتاج يصبح هو المبدأ السائد اقتصادياً لأجل حقبة تاريخية كاملة من التوسع والاختراق الرأسماليين.

في كتابه **مخطط عام لديالكتيك رأس المال** An outline of the dialectic of capital يبرهن سيكين أنه حتى في هذا المجتمع الرأسمالي الخالص حيث يُفترض أن رأس المال يتخذ دوماً طريقه الخاص به، على المدى الطويل، لا بد أن يهبط معدل الربح " عندما تتقدم القاعدة التكنولوجية لرأس المال الإجمالي الاجتماعي" (5). إن تقديم هذا البرهان الرياضي يقع خارج نطاق هذا الفصل، لكن الحجة هي أساساً كما يلي. كلما ارتفع مستوى الإنتاجية الرأسمالية، ازداد وتسارع وجوب أن يحافظ ازدياد الإنتاجية على نفس معدل الربح. في

حين أن رأس المال لا يتوقع أبداً نهايته الخاصة في مجتمع رأسمالي خالص، يمكننا أن نتوقع ذلك في التاريخ. لأن الإنتاجية تعني أساساً عدداً أقل فأقل من العمال ينتجون أكثر فأكثر، وهذا يصل إلى حده مع الأتمتة الكلية. إن هذا لا يقتضي البطالة الشاملة - أي الانعدام الكلي للربح، والعجز الكلي لأي شخص عن شراء المنتج - بعبارة أخرى، نهاية الرأسمالية. بالطبع، في التاريخ تصل الرأسمالية إلى نهايتها قبل وقت طويل من هبوط معدل الربح إلى الصفر.

هذه السمة للرأسمالية التي دعاها بوستون Postone " ظاهرة طاحون الدوس " Treadmill effect تبرهن أن الرأسمالية لا بد أنها فانية، لكنها ليست غائية Teleology بالمعنى المؤلف للكلمة (6). فالغائية في هذا السياق تقتضي ضمناً تحقق غاية معينة للتاريخ كالاشرافية على سبيل المثال، لكنني أجادل فقط بأن الرأسمالية لا بد أن يليها شيء ما آخر، حيث " الشيء ما آخر " يمكن أن يكون شتى الاحتمالات بما في ذلك تشكيلة كبيرة من البربريات أو الاشرافيات.

عند هذا المستوى من التحليل نكون مقيدين بما يمكن أن نقوله بشكل نهائي حول متى أو كيف بالضبط يمكن أن تصل الرأسمالية إلى نهايتها فعلاً. في مجتمع رأسمالي خالص لا يمكن معاكسة معدل الربح الهابط إلا برفع معدل الاستغلال، الذي لا يمكن رفعه بدوره إلا بزيادة الإنتاجية. (بسبب المنافسة، لا يمكن للرأسماليين بأنفسهم وفي المدى القصير أن يزيدوا طول يوم العمل أو يزيدوا التكتيف بدرجة كبيرة جداً). على مر التاريخ، وبمساعدة الدولة، اكتشف الرأسماليون طرقاً شتى للمحافظة على معدلات الربح بدلاً من زيادة الإنتاجية. تشمل هذه الطرق تخفيض الأجور، و تكتيف العمل، وإطالة يوم العمل، وإيجاد مصادر أرخص لرأس المال الثابت، وإعادة توزيع الثروة، وجمعنة التكاليف، وتقديم الإعانة الحكومية subsidizing للأرباح. كل هذه الطرق هي قصيرة الأمد إلى حد ما ومحدودة بالمقارنة بزيادة الإنتاجية. على سبيل المثال، إن تخفيض الأجور أكثر مما ينبغي، يمكن أن يؤدي إما إلى مشكلة انخفاض الاستهلاك أو يمكن أن يهدد تكاثر الطبقة العاملة ذاته. إن لإطالة يوم العمل أو تكتيف العمل حدوداً فيزيائية واضحة. فالعثور على ترسبات deposits جديدة ذات نوعية أعلى أو مواد خام أسهل منالاً هو أقل فأقل احتمالاً نظراً لإنتشارية وتركيز البحث حتى الآن. في الحقيقة، إن كلفة الكثير من مدخلات رأس المال الثابت من المحتمل أن ترتفع في المستقبل عندما تنخفض إمدادات مختلف الموارد. إن إعادة توزيع الثروة من خلال فرض الضرائب الرجعي وعبودية الديون وإجراءات أخرى هي أيضاً مقيدة بشدة بشكل حاد بانخفاض الاستهلاك أو باحتمال المقاومة من قبل أولئك المفلوظين ripped off. إذ أن المقاومة من المحتمل أيضاً أن تضع قيوداً على استعمال الصناديق العامة لجمعنة التكاليف والدعم الحكومي للأرباح. لبعض الوقت، تمت المحافظة على معدلات الأرباح عن طريق هذه الأساليب الأخيرة أكثر مما حفظت عن طريق الإنتاجية الزائدة. هذا مؤشر واضح على أننا في طور انتقال من أحدث مراحل الرأسمالية التي أشير إليها بوصفها "مرحلة النزعة الاستهلاكية " (7). بما أن بعض هذه الأساليب قد يعتمد بشكل متزايد على القوة أو يعتمد فشلها على قدراتنا على المقاومة،

فإن طول الفترة الانتقالية والأشكال التي تتخذها لا يمكن التنبؤ بها، مع أنه من الصعب أن نرى الرأسمالية تدوم لمئات أخرى من السنوات.

إذا كانت الرأسمالية الخالصة هي إدارة الحياة الاقتصادية بمنطق سلعي - اقتصادي، عندئذ يكون ثمة نمطان أساسيان، متطرفان، من البدائل عن الرأسمالية! الأول هو اقتصاد طلب من الأعلى إلى الأسفل والآخر هو اقتصاد ديمقراطي - اشتراكي من الأسفل إلى الأعلى. إن شيئاً ما قريباً من هذين البديلين يمكن أن يلي الرأسمالية وفي حين أن خيار الاقتصاد الديمقراطي هو المفضل بشكل واضح، فإنه أيضاً الأصعب تحققاً.

### نظرية المراحل: Stage theory

تكشف الدراسة المتأنية لنظرية رأس المال الديالكتيكية لسيكين أن قوة العمل والأرض والنقد هي السلع الثلاث التي يواجه رأس المال أكبر المصاعب في تدبيرها بشكل سلعي - اقتصادي، حتى في مجتمع رأسمالي خالص. إن [العناصر] الثلاثة كلها مشمولة بالأزمات الدورية، وعلى مستوى نظرية المراحل فإننا نهتم بشكل خاص بدرجة تسليع كل واحد من هذه المتحولات الاقتصادية وكيف يتم دعم الأشكال النموذجية ودرجات التسليع ايدولوجياً وقانونياً وسياسياً في الأنماط المختلفة الخاصة بكل مرحلة من التراكم الرأسمالي. أخيراً، عندما ستكون الرأسمالية قد وصلت إلى نهايتها، سننتوق نزاعاً للصفة السلعية decommodification عن كل واحدة من هذه السلع - وعلى رأسها قوة العمل.

لقد جادلت في مكان آخر أن الرأسمالية ينبغي تحقيقها [تقسيمها إلى حقب] وفقاً لأربعة مراحل أساسية: المركنتيلية والليبرالية والإمبريالية والاستهلاكية. في كل مرحلة على حدة أحاول التنظير لأنماط التراكم الرأسمالي التي تكون الأكثر حسماً ونموذجية للمرحلة. إن هذا تدعمه حقيقة أنه لأجل كل مرحلة كان يوجد نوع من "العصر الذهبي" عندما كان رأس المال يتراكم بالشكل الأكثر نجاحاً. فلأجل مرحلة المركنتيلية يكون العصر الذهبي للتراكم الرأسمالي الأكثر جلاءً في إنكلترا في الفترة ما بين 1700 و 1750، ولأجل الليبرالية يكون جلياً في إنكلترا ما بين 1840 و 1870، ولأجل الإمبريالية يكون الأكثر وضوحاً في ألمانيا والولايات المتحدة ما بين 1890 و 1914، ولأجل الاستهلاكية يكون في الولايات المتحدة ما بين 1950 و 1970. كل مرحلة تطلق عليها تسميتها بسبب النمط السائد لسياسة وإيدولوجيا الدولة الذي يدعم التراكم الرأسمالي. هكذا، فإن مرحلة المركنتيلية تسمى هكذا لأن تراكم رأس المال من خلال نظام إنتاج للبيع - Putting - out يكون مدعوماً عن طريق إيدولوجيات وسياسات الدولة المركنتيلية، وبالشكل نفسه فإن الاستهلاكية تقتضي ضمناً أن إنتاج المتائن الاستهلاكية من قبل الشركات العابرة للقوميات يكون مدعوماً بإيدولوجيات وسياسات دولة استهلاكية consumerist.

في كل مرحلة على حدة، يتضمن التراكم الرأسمالي دوماً بشكل أساسي تنظيماً معيناً لرأس المال، علاقة رأس مال - عمل معينة، وتكون قطاعات معينة هي المركز الدينامي للتوسع الرأسمالي. هكذا فإن مرحلة المركنتيلية تتضمن بشكل أساسي نظام إنتاج للبيع ينظمه رأس المال التجاري بالشكل الأكثر نموذجية

والأكثر توسعاً في إنتاج المنسوجات الصوفية [ المخصصة ] للبيع. إن مرحلة الليبرالية تكون متركرة حول الصناعة الخفيفة التنافسية التي ينظمها رأس المال المقاولاتي الأكثر نموذجية في تصنيع القطن. أما مرحلة الإمبريالية فتتركز حول الصناعة الثقيلة الاحتكارية المنظمة من قبل رأس المال المالي الأكثر نموذجية في صناعة الفولاذ. تتركز مرحلة الاستهلاكية حول صناعات المئات الاستهلاكية المنظمة من قبل رأس المال العابر للقوميات الأكثر نموذجية في صناعة السيارات (9).

باستثناء المرحلة الأولى عندما كانت الرأسمالية لا تزال جنينية، فإن كل المراحل اللاحقة كانت لها عصور ذهبية دامت من 20 إلى 30 عاماً. أما الفترات الواقعة بين هذه العصور الذهبية فهي انتقالية وتتسم باضطراب الأزمات الاقتصادية والثورة والحرب. إن طول الأطوار الانتقالية يتغير بشكل كبير تبعاً لمدى جذرية التحول من مرحلة إلى المرحلة التالية. على سبيل المثال، إن التحول من الإنتاج للبيع إلى الإنتاج المصنعي هو أكثر جذرية بشكل مثير للجدل من التحول من مركزية الصناعة الخفيفة المميزة لليبرالية إلى هيمنة الصناعة الثقيلة المميزة للإمبريالية. ليس مفاجئاً إذاً أن الانتقال من العصر الذهبي للمركنتيلية إلى العصر الذهبي لليبرالية قد استغرق حوالي 90 عاماً و تميز بالثورتين الأميركية والفرنسية، في حين أن الانتقال من الليبرالية إلى الإمبريالية قد تميز بالكساد الكبير 1873 الذي لم يدم سوى حوالي 20 عاماً.

إنني أتفق مع أريغي القائل بأن الأطوار التقدمية (العصور الذهبية) للتراكم الرأسمالي تتسم بهيمنة رأس المال الذي يعيد توزيع الثروة أكثر مما يخلق ثروة جديدة (10). هكذا فإن العصر الذهبي للاستهلاكية في الولايات المتحدة بين 1950 و 1970 قد اتسم بالتوسع المادي السريع، في حين أن كافة مؤشرات النمو المادي قد هبطت منذ أوائل السبعينات 1970 s عندما انتقلنا بشكل متزايد إلى اقتصاد عالمي يتسم بالتدوير المالي والمتاجرة المالية وهو ما وصفته سوزان سترينج Susan Strange برأسمالية الكازينو.

- وفقاً لتحليلي، فإننا الآن في الطور الانتقالي من الاستهلاكية، الذي يمكن بالطبع أن تكون له أطوار فرعية sub - phases مثيرة للاهتمام. السؤال الكبير هو ما إذا كان هذا الانتقال سوف يؤدي إلى عصر جديد (أو مرحلة جديدة) أو ابتعاد عن الرأسمالية.

### نزع الصفة السلعية عن قوة العمل:

#### The decommodification of labour – power

إن درجة ما على الأقل من تسليع قوة العمل ربما تكون الشرط الأكثر ضرورة لأجل وجود الرأسمالية. ففي المجتمع الرأسمالي الخالص يكون الشكل السلعي مرسخاً بشكل تام وهذا يقتضي ضمناً أن تكون قوة العمل مسلّعة كلياً. تترتب على هذا الوضع الشروط التالية: 1- إن العمال سيكونون مفصولين كلياً عن وسائل الإنتاج؛ 2- لن يكون هناك تدخل بشري منظم في سوق العمل (النقابات، سياسة الدولة، وهلم جرا)؛ 3- العمال سيكونون متنقلين؛ 4- في المتوسط، سوف يقبضون قيمة عملهم الضروري؛ و 5- سيكون رأس المال غير مبالٍ كلياً بقوة العمل إلا بوصفها سلعة متسعة القيمة يتم إدخالها في سيرورة الإنتاج.

بالطبع، في التاريخ لا يتحقق أي من هذه الشروط الخمسة للتسليح التام تحققاً كاملاً على الصعيد العالمي. مع ذلك فإن هذه المحركات هي نقاط علام مفيدة لأجل قياس درجة التسليح.

هذه الشروط ليست ذات أهمية متساوية نظراً لأن انفصال العمال عن وسائل الإنتاج ووجود سوق عمل تنافسية هما الحاسمان. لذلك فإن أية نقلة تزيد سيطرة العمال على وسائل الإنتاج أو تقلل تنافسية أسواق العمل هي نقلة نحو إزالة تسليح قوة العمل. إن الاعتداءات على حقوق الملكية المطلقة لرأس المال على وسائل الإنتاج المحققة من خلال الاتفاق الجماعي، بشكل تشريعي، أو من خلال الرأي الشعبي، يمكن أن تكون في بعض الأحيان خطوات هامة باتجاه إزالة التسليح. بشكل مماثل فإن الحميات ضد الانعدام الشديد للأمان [ الوظيفي ] الذي تولده سوق العمل التنافسية الخالصة يمكن أيضاً النظر إليها على أنها نقلات باتجاه إزالة التسليح. في نقطة ما، لا يمكن تحديدها بدقة، فإن سيطرة العمال على وسائل الإنتاج وحماية العمال ضد سوط انعدام الأمان الاقتصادي للسوق من شأنهما أن يحدثا نزع تسليح لقوة العمل لا ينسجم مع الاستمرار الناجح للرأسمالية. هذه النقطة تقتضي ضمناً أن رأس المال لم يعد بإمكانه أن يعكس بشكل ناجح سيرورة إزالة التسليح من خلال إعادة التسليح.

لما كان المدخل السلعي هو الوحيد الذي يمكن أن يضيف من القيمة أكثر من كلفته إلى المنتج، فإن قوة العمل هي في نهاية المطاف مصدر كل الربح. في التاريخ استفادت الرأسمالية دوماً إلى حد ما من العمل القسري لكنها في صميمها كانت على الدوام تعتمد اعتماداً واضحاً على أسواق العمل والعييد ذوي الأجور " الحرة " شكلياً. بالفعل، إن هذه الحرية الشكلية هي التي يحب الرأسماليون أن يثيروا إليها عندما يكيلون المدائح للرأسمالية كنفويض لتلك الأنظمة الرهيبة للعمل القسري، التي يدينونها حتى عندما يستخدمونها كمصادر للعمل الرخيص لزيادة أرباحهم (11).

إن كل عصر ذهبي يبرز قطاعاً من قطاعات الإنتاج يفيد، بارتباطاته التقدمية والتراجعية، كمحرك رئيس للنمو. ففي مرحلة الليبرالية يكون تصنيع القطن انتشارياً بشكل خاص. إن تصنيع القطن لم يؤمن الوظائف الصناعية الأحدث في بريطانيا فحسب، بل حفز أيضاً نمو منظومات النقل (السفن والسكك الحديثة) وازدياد التنقيب عن الفحم، وإنتاج الحديد، وإنتاج الآلات، وإنتاج الملابس، وبيع الملابس بالتجزئة.

إن علاقات الإنتاج الرأسمالية في مرحلة الليبرالية هي الأكثر تطوراً في إنكلترا، لكن حتى هناك فإن طبقة العمال المأجورين لم تكن غالبية السكان. فعدد عمال المصانع كان الثالث في الترتيب بعد عدد الخدم المنزليين والعمال الزراعيين، وفي حين أن بعض العمال الزراعيين كانوا مأجورين، فإن الكثيرين منهم كانوا أيضاً منتجين للسلع التافهة (12). ربما كانت قوة العمل هي الأكثر تسليحاً في التاريخ في بريطانيا في هذه المرحلة. كانت النقابات كشكل أساسي للتنظيم الذاتي للعمال ضعيفة وكان التشريع يفضل أسواق العمل التنافسية. ففي حين أن قوة العمل، التي كانت سلعة، كانت سلعة جداً، فإن قطاعات كبيرة من السكان بقيت خارج سوق العمل حتى عندما أصبحت بريطانيا " ورشة العالم " workshop of the world. بالطبع، خارج بريطانيا كانت النسبة المئوية للسكان المشاركين في سوق العمل أصغر، مع ذلك. هكذا، في حين كانت أسواق

العمل البريطانية تنافسية في هذه المرحلة وقوة العمل المسلعة كانت مسلعة تماماً، فإن قدرًا كبيراً من العمل الإجمالي، رغم أنه من الممكن أن يكون متأثراً بالعمل المأجور، لم يكن بالإمكان في الواقع اعتباره مسلعاً. علاوة على ذلك، في حين أن هذه المرحلة قد أبرزت نقابات ضعيفة و"قانون فقراء جديد" New poor law ينزع إعانة الفقراء عن الرجال المقتردين ما لم يخضعوا لنظام بيوت البر (الإصلاحات)، فقد كان ثمة قواعد كثيرة رسمية وغير رسمية حول المهارة وحول من يمكنه أن يعمل أي نوع من العمل (13). كذلك كان ثمة أشكال عديدة للتنظيم العمالي من تنظيم الورشة Shop – floor غير الرسمي إلى النقابات المهنية الجينية. وعلاوة على ذلك، كان الوعي الطبقي قوياً جداً وغالباً ما حاول الرأسماليون أن يكسبوا تعاون العمال من خلال مختلف أشكال الوصاية. هكذا حتى في هذه المرحلة من تصنيع القطن في بريطانيا، كانت قوة العمل بعيدة عن التسليح الكامل.

تقدم نظرية مرحلة الاستهلاكية consumerism، المشتقة من العصر الذهبي للتراكم الرأسمالي في الولايات المتحدة من 1950 إلى 1970 صورة تُسلع فيها نسبة أكبر من قوة العمل، لكنها في المتوسط تكون أقل تسليحاً مما كانت في مرحلة الليبرالية. إن النتائج القاسية لتنافس سوق العمل تخففها "شبكات الأمان" " Safety nets " الواسعة الانتشار، والنقابات القوية التي تقوم ببعض التعديلات على حقوق الإدارة. على سبيل المثال، في صناعة السيارات الأميركية لم يعد بإمكان الإدارة أن تطرد العمال بإرادتها، إذ يمكن للعمال أن يشتكوا من سوء المعاملة، ولسرعة خط [ الإنتاج ] حدود، وهناك قيود على العمل الإضافي القسري forced overtime، ويجب على الإدارة أن تتحمل بعض المسؤولية عن الصحة والسلامة. هذه النقابات باتجاه إزالة تسليح قوة العمل تعكس قوة العمال والحاجة إلى استرضائهم للحفاظ على سوق العمل والسيطرة الرأسمالية على وسائل الإنتاج. كذلك، فإن إمكانية هذه الدرجة المكلفة نوعاً ما من إزالة التسليح كانت تقوم على الازدهار المستمر ومعدلات النمو العالية للاقتصاد الأميركي.

في حين أن هذا هو من الأهمية بمكان، فإن البرهان على أن درجة تسليح قوة العمل المرتبطة بالعصر الذهبي قد بقيت ضمن حدود استمرار الرأسمالية هو إعادة التسليح اللاحقة التي حدثت منذ 1970 في طور الانتقال من العصر الذهبي. إن الاتجاه في هذا الطور الانتقالي هو نحو السيطرة المتزايدة لرأس المال المالي عندما يتم استبدال المعدلات العالية من التوسع المادي للثروة بشكل متزايد بالتدوير المالي والمتاجرة، الذي يتجه إلى إعادة توزيع الثروة أكثر مما يخلق ثروة جديدة.

إن حجتي في هذا الفصل هي أن طور الانتقال من الاستهلاكية هو أيضاً طور انتقال من الرأسمالية. لذلك أزعم أن إعادة التسليح الظاهرة حالياً لقوة العمل ليست النذير لعصر ذهبي جديد للرأسمالية، بل هي نتاج لرأسمالية مالية متضخمة نجحت من خلال العولمة في حقن درجات زائدة بشكل جذري من المنافسة في أسواق العمل. هذا لا يتفق مع زعمي أن رأس المال المالي ينحو إلى إعادة توزيع الثروة أكثر مما يخلق ثروة جديدة. على الصعيد العالمي يعني هذا أن الثروة يعاد توزيعها من الشغيلة إلى الرأسماليين، من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى، من المديونين إلى الدائنين، من المستهلكين إلى الرأسماليين، من الرأسماليين

الصغار إلى الرأسماليين الكبار، من دافعي الضرائب إلى الرأسماليين، وأخيراً من كل رأس المال اللامالي إلى رأس المال المالي (14). إعادة التوزيع هذه لا يمكن أن تكون سوى محدودة الأجل لأن اللامساواة وانعدام الأمان المتزايدة اللذان ينتجان [ عن ذلك ] سيؤديان إلى تفاقم مشاكل انخفاض الاستهلاك التي ستولد الأزمات.

بالإضافة إلى اللامساواة المتزايدة، ثمة أسباب أخرى للاعتقاد بأن إعادة تسليح قوة العمل ستكون محدودة الأجل. أول هذه الأسباب هي البطالة العالية المتزايدة والعمالة الناقصة العالميتين. ففي الولايات المتحدة، وفقاً للإحصاءات الرسمية، بلغ معدل البطالة 4.8 بالمائة في الستينات 1960s، و6.2 بالمائة في السبعينات، و7.3 بالمائة في الثمانينات (15). في حين أن الإحصاءات من أجل التسعينات من المحتمل أن تكون أفضل من تلك المتعلقة بالثمانينات فإن ذلك يعزى إلى الاقتصاد الفقاعي Bubble economy الذي حسن بشكل كبير العمالة في الولايات المتحدة على حساب بقية العالم (16). وعلاوة على ذلك، فإن معظم الأعمال الجديدة في الولايات المتحدة هو متدني الأجر (17).

حتى لو تعين على معدل النمو القصير الأمد للرأسمالية العالمية أن يستعيد نشاطه لوهلة وتعين انخفاض النمو السكاني، فإن تقدم التقانات الموفرة للعمل labour saving سوف يقلل بشكل جذري الطلب على العمال. فعندما تتقدم الإنتاجية وتقل منتوجاتها شيئاً فشيئاً، فإن التغيرات الجذرية ستكون مطلوبة بما في ذلك اسبوع عمل من ثلاثين ساعة، ودخل سنوي مضمون وشبكات أمان محسنة، وزيادة في العمل الخدمي الجماعي المدفوع الأجر Paid community service work، وتحسين حرية الحصول على التعليم والتدريب. كل هذه التغيرات سوف تتجه إلى دعم نزع التسليح عن قوة العمل. على سبيل المثال، عندما يعمل الناس ساعات أقل سيكون لديهم وقت أكثر لأجل تنظيم الذات والديمقراطية التشاركية. إن الدخل السنوي المضمون فوق خط الفقر سيعني أن الناس لن يكون عليهم أن يقبلوا الوظائف المرهقة المتدنية الأجر وسيصبحون متحررين من سوط انعدام الأمان الاقتصادي الذي يحرك أسواق العمل التنافسية.

### نزع تسليح الأرض: The decommodification of land

في أنحاء كثيرة من العالم وفي ربح كبير من تاريخ الرأسمالية كان قسم كبير من الأرض يسيطر عليه ملاك الأراضي الذين كان هدفهم هو الحفاظ على ملكياتهم وتوسيعها عبر الأجيال. كذلك فإن الأرض كانت تسيطر عليها الدول. كنتيجة لذلك، في حين كانت الأرض مسلعة، كان بيع وشراء الأرض بالجملة في الأسواق التنافسية محدودين. في الولايات المتحدة بالدرجة الأولى كانت الأرض مفتوحة للاستغلال الرأسمالي المطلق العنان منذ وقت مبكر. فكانت النتيجة هي التدمير البيئي الرهيب وتطوير أعمال تجارية زراعية agribusiness مرتبطة بالصناعات الكيماوية والتقانة الحيوية biotech. هذه التوليفة تبين أنها فعالة في التحسين الجذري للإنتاجية الزراعية القصيرة الأمد بالكلفة الطويلة المدى المتمثلة بإنهاك الأرض، وتلوث الماء، واستنزاف الإمدادات المائية، والإضرار بالصحة البشرية.

إن الزراعة غير المستدامة ليست سوى نتاج جانبي متفرع عن تسليع الأرض. فالنزع السريع للموارد غير القابلة للتجدد، وتدمير الغابات المطرية والغابات الأخرى المعمرة، وبناء السدود، والتمدن/ التمدن قد سهلها أيضاً تسليع الأرض الذي أخذ ضريبته. إن تسليع الأرض هو في الواقع نفس تسليع الطبيعة، والنتيجة هي إخضاع الطبيعة لضرورة الربح القصير الأجل.

إن السياسات الليبرالية الجديدة التي يشجعها رأس المال المالي قد أحبطت بشكل كبير جهود الحركات البيئية لتحسين علاقتنا بالطبيعة. لقد تآكل تشريع الحماية البيئية وفي غالب الأحيان لم يكن ملزماً. حتى اتفاقية كيوتو Kyoto الخالية من الحماس للحد من انبعاثات غازات الدفيئة [البيوت الزجاجية أو البلاستيكية] تبدو أنها رسالة ميتة، لأن هذه الانبعاثات تزداد كل عام. في بحثهم عن سياسات بيئية متلائمة مع السوق، اقترح بعض الليبراليين الجدد فرض ضرائب بيئية، لكن أحداً حتى الآن لم يتبن هذا الاقتراح بكثير من الحماس نظراً لأنه سيزيد تكلفة السلع بالنسبة للفقراء ويقلص أرباح الأغنياء. في الواقع، إن نظاماً جذرياً حقاً للضرائب البيئية " من شأنه أن يستدخل كل التكاليف والأرباح البيئية في نظام أسعار ينجم عنه نظام أسعار بيئية، أو بعبارة أخرى نظام أسعار مخططة في مقابل أسعار السوق. لكن البنية السعرية البديلة لن تكون مقبولة إلا بعد إعادة توزيع للثروة لا تعاقب الفقراء. كل هذا يقتضي نقلة جذرية بعيداً عن الرأسمالية نحو الإشتراكية الديمقراطية.

إن علاقتنا بالأرض تمر بأزمة عميقة، لا يمكن للتوجهات الربحية القصيرة الأمد إلا أن تزيدها سوءاً. إذ لا يوجد ببساطة بديل عن التخطيط الطويل المدى عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على البيئة. وهذا لا بد أن يؤدي، من بين أشياء أخرى، إلى نزع تسليع الأرض، يتبعه نوع مختلف جداً من العلاقة بالأرض. إن الأرض بحاجة لأن يُنظر إليها على أنها شيء ما يشبه الأمانة المقدسة يفعل كل جيل ما بوسعه للحفاظ عليها وحتى تحسينها لأجل أجيال المستقبل.

### **نزع تسليع النقد : The decommodification of money**

في مجتمع رأسمالي خالص يكون دور الدولة فيما يتعلق بالنقد هو ببساطة جعل العملة رسمية، بشكل سلبي. خلافاً لقوة العمل والأرض، فإن النقد هو سلعة منتجة رأسمالياً، ومع ذلك خلافاً لكل السلع الأخرى فهو المكافئ الشامل. لكي يُدار النقد بشكل سلعي - اقتصادي يجب أن يكون ذهباً وعملة قابلة للتحويل. إن كلاً من الذهب النقدي واللانقدي تنتجها صناعة الذهب، ويمكن استبدال نسبة معينة من الذهب المتداول برموز الذهب. إذا كانت قيمة السلعة الإجمالية التي تحتاج إلى تداولها تتجاوز قيمة النقد المتداول عندئذ فإن قسماً من النقد الجامد idle سوف يصبح فاعلاً والذهب اللانقدي سيصبح ذهباً نقدياً، وسوف يكرس قسم أكبر من الموارد المادية والبشرية لإنتاج الذهب (I: 65, Sekine 1997) بعبارة أخرى، يتم ضبط عرض supply النقد عن طريق القيمة، كما يضبط عرض كافة السلع الأخرى.

في أعلى مستويات نظرية المراحل، فإن النقد لا يُضبط بشكل تام أبداً عن طريق حركة القيمة، مع أنها تبلغ أشدها في مرحلة الليبرالية. في تاريخ الرأسمالية كان عرض الذهب يعتمد أولاً على النهب وثانياً على الاكتشافات الجديدة لترسبات الذهب - إذ أن عرضه لم يكن أبداً يمتلك المرونية المفترضة في الرأسمالية الخالصة. على مستوى نظرية المراحل، لم يعد بإمكاننا أن نفترض نظاماً نقدياً موحداً منفرداً: بل بالأحرى ثمة نظام نقدي دولي أو قومي وأحياناً إقليمياً أو محلي ذو درجات مختلفة متنوعة من الاستقلالية أو التداخل. كذلك، فإن كلاً من النقد الائتماني السندي والنقد الورقي بدون تغطية يمكن الإفراط في إصدارهما بسهولة [وهو] ما يسبب التضخم inflation. إن عجوزات ميزان المدفوعات يمكن أن تتسبب في مغادرة كم أكبر من اللازم من ذهب البلد مقوضة بذلك النظام النقدي الوطني. أخيراً، نظراً لأهمية امتلاك عرض للنقد مضبوط نسبياً fine - tuned لأجل الاقتصاد المعافى، نسبياً، فإن مصرف الدولة أو المصرف المركزي كان يتدخل دوماً إلى حد ما لضبط عرض النقد.

في مرحلة الليبرالية، تضافر عدد من الظروف التصادية لجعل المنظومة النقدية القائمة على الذهب تعمل بشكل جيد تماماً. كان بنك إنكلترا قد أصبح آنذاك مصرفاً مركزياً قوياً ملتزماً بالحفاظ على أسعار الذهب الثابتة، وهكذا هيمنت بريطانيا على الاقتصاد العالمي بحيث أن المنظومة النقدية الدولية كانت إلى حد كبير إسقاطاً للمنظومة النقدية الوطنية لبريطانيا. إن اتساع الدين قد تم تقييده بإئفاقات الدولة الصغيرة، والميزانيات المتوازنة، والصناعة ذاتية التمويل. لقد تدفق الذهب الكافي إلى المنظومة النقدية بسبب اكتشافات الذهب الكبيرة في كل أنحاء العالم. هكذا، في حين كان بنك إنكلترا يضارب بعرض النقد إلى حد ما وأمكن تمرير تكاليف التعديل عموماً إلى البلدان الأضعف بسبب الهيمنة البريطانية، مع ذلك، حتى على المستوى الأكثر ملموسية من نظرية المراحل، فمن الصحيح أن ننظر لدرجة عالية من الإدارة السلعية - الاقتصادية للنقد في مرحلة الليبرالية.

بالمقارنة، عندما ننظر لإدارة النقد في مرحلة الاستهلاكية، يكون بالتعريف أقل سلعية، رغم أن الإدارة شبه السياسية للنقد، المميّزة لهذه المرحلة، يكون المقصود بها بشكل جزئي على الأقل أن تحاكي استقرار معيار الذهب، في حين تمنح الدول القومية الاستقلال الكافي للاستفادة بشكل فعال من السياسات الكينيزية الدورية المضادة counter - cyclical. أما العملات الأخرى فكان يتعين أن يتم تثبيت سعرها على الدولار الأميركي، الذي كان يتعين أن يتم تثبيته على الذهب بسعر 35 دولاراً للأونصة. كان يتعين على كافة البلدان أن تلتزم بأسعار صرف ثابتة، وكان يتوقع من الحكومات أن تشتري أو تباع عملاتها في أسواق الصرف الأجنبية للمحافظة على أسعار الصرف الثابتة. إن البلد الذي يواجه عجوزات مزمنة في ميزان المدفوعات كان بإمكانه أن يبدل سعر صرفه، لكن التغييرات التي تتجاوز 10 بالمئة كانت تتطلب موافقة صندوق النقد الدولي.

إن هذا النظام قد عمل إلى حد ما بسبب هيمنة الولايات المتحدة وبسبب الحرب الباردة التي أحدثت السيولة الدولية عن طريق إرسال الدولارات الأميركية بشكل مستمر إلى الخارج. في نهاية المطاف، مع

ذلك، ساهم هذا الإغراق في العجوزات الشديدة لميزان المدفوعات، و اتساع الدين، والتضخم في الاقتصاد الأمريكي. أجبرت الولايات المتحدة في النهاية على التخلي عن معيار الذهب لصالح العملات المتذبذبة بحرية في أوائل السبعينيات. هذه التغيرات هي التي تؤثر على نهاية العصر الذهبي للاستهلاكية و تميز بداية طور الانتقال من الاستهلاكية. هذه هي بداية الهبوط في معدل نمو الاقتصاد العالمي، وتنامي البطالة، واتساع الدين الهائل بما في ذلك الدين البيئي [الايكولوجي] والانفصال المتزايد للنقد والمالية عن الاقتصاد الحقيقي (18) إن العصر الذهبي قد تلاه "عصر رصاصي" (19).

هل يعني هذا الإنهاء لمعيار الذهب أن النقد قد أصبح منزوع الصفة السلعية كلياً بمعنى أنه لا علاقة له بالقيمة أياً تكن؟ لا أظن ذلك. وهذا لأننا الآن نمتلك مؤسسات بشرية تحاول أن تفعل نفس الشيء الذي يفعله معيار الذهب، أي، الحفاظ على ضبط السوق للنقد قدر المستطاع، ولا تتدخل إلا عندما يشير الانكماش أو التضخم إلى الحاجة [لذلك]. في الاقتصاد العالمي اليوم، فإن أسواق العملات الدولية، وتدفق المال الدولي وصندوق النقد الدولي هي التي تقوم بالوظيفة الضبطية التي قام بها معيار الذهب في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. هكذا، فإن نزع التسليح الجزئي للنقد يمكن النظر إليه على أنه استراتيجية للحفاظ على وتحسين تسليح الأبعاد الأخرى للرأسمالية ومن ثم لتحفيز استمرارها. من الضروري أن نميز بين أشكال نزع التسليح الجزئي التي يمكن النظر إليها كتسويات مفروضة على الرأسمالية في منطقة واحدة لتقوية قبضتها في مقابل تسوية أخرى نقيض لنزع التسليح الذي يقوض الرأسمالية كلها. أو بعبارة أخرى، إننا بحاجة لأن نميز بين نزع التسليح الذي يشتري الوقت لأجل الرأسمالية ونزع التسليح الذي يقصر عمرها.

إن الاتجاهات الراهنة نحو إزالة القيود و عولمة النقد والأسواق المالية متحدة مع توسع الدين غير المسبوق تميل إلى خلق اقتصاد فقاعي دولي يهدد فيه الاقتصاد النقدي على نحو مستمر الاقتصاد الحقيقي بعدم الاستقرار والنمو المتضخم (20). منذ الحرب العالمية الثانية لم يُسمح بحدوث أزمة عالمية عميقة يمكنها أن تقوم بوظيفة لجم الاقتصاد النقدي لجعله مسائراً للاقتصاد الحقيقي. في الواقع، إن مثل هذا الكساد من المحتمل أن يكون أسوأ بشكل ملحوظ وأكثر استتالة من كساد 1929، ما يعرض للخطر مستقبل الرأسمالية. تجنباً للكساد العالمي فإن الفاعلين الاقتصاديين الهامين، سواء كانوا وحدات سياسية أم شركات، لم يعد مسموحاً لهم أن يفلسوا. بدلاً من ذلك فإن اتساع الدين قد سمح له بأن يتكاثر كالفطر بنسب هائلة وبالتوازي مع ذلك ثمة نظام مالي عالمي، يديره دائنون قرروا أن يستردوا ديونهم بالعملات المتضخمة حتى لو كان ذلك يعني الدفاع عن سياسات النقشف الأكثر لا إنسانية التي تزيد من اللامساواة والبطالة.

إن الحكومات مجبرة على الرقص على نغمة رأس المال المالي نظراً لأن الدائنين الكبار يسيرون العالم بشكل متزايد (21). فالعمليات المضاربية على العملات الوطنية يمكنها أن تدمر الاقتصاد بين عشية وضحاها، وتحول مستويات الدين المرتفعة الثروة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية وتؤدي إلى أشكال جديدة من عبودية الديون، ويكون صندوق النقد الدولي IMF مع "سياسات التعديل البيئي" [إعادة الهيكلة]

منتظراً في الأجنحة ليفرض سياسات التقشف التي تكون ناجحة تقريباً في مساعدة البلدان على الخروج من الدين مثلما كانت سجون المديونين القديمة.

من مصلحة الدائنين أن يوسعوا الدين قدر الإمكان بشكل منسجم مع بعض الإمكانيات لاستيفائه. المشكلة هي أن الدين يمكن أن يصبح حلقة شريرة مع المديونية التي تولد مع ذلك مديونية أشد، نظراً لأن كل المدخرات التي يمكن أن تذهب إلى الاستثمار يجب أن تذهب بدلاً من ذلك لتسديد الدين. إن رأسمالية الكازينو يمكنها أن تحول، وهي تحول، أمماً برمتها إلى التسول، كما رأينا في روسيا وفي أمكنة أخرى.

إن التسليح الجزئي للنقد الذي خدم في الماضي في إبقاء الاقتصاد النقدي بشكل دوري على الأقل مسيراً للاقتصاد الحقيقي قد تم استبداله باقتصاد نقدي يدفعه المضاربون الماليون إلى النقطة التي يحتوي فيها اقتصاد الكازينو الآن الاقتصاد الحقيقي ويزرع استقراره، محدثاً الخراب في كل أنحاء العالم. كل النقد في العالم اليوم تقريباً هو نقد تسليفي (ائتماني) ونحن نعرف أن النقد التسليفي، الذي طالما كان له بعد سياسي، قد أصبح الآن أكثر سياسية، من ذي قبل. لكن هذه السياسة تتخفى وراء نقد أكثر تحرراً من القيود وأكثر عولمة وأسواق مالية تبدو حرة ولا شخصية. في هذه الأنواع من الأسواق تحديداً يمكن لدائني العالم الأقوياء أن يستمروا في تحويل ثروة العالم إلى أيديهم. هذا التحويل للثروة من المدينين إلى الدائنين أصبح سائداً للغاية في العالم بحيث صار الإنتاج الفعلي في المرتبة الثانية. في الطور الانتقالي الحالي من الاستهلاكية، فإن رأسمالية "أصحاب المداخل" [الريوع] rentiers، التي أشار إليها في الماضي مفكرون أمثال هوبسون ولينين وهيلفردينغ وباكونين، قد بلغت مستويات لم يكن بالإمكان تخيلها.

إن ما نشهده هو إعادة تسليح ظاهرة للنقد عن طريق زيادة تحرير النقد والأسواق المالية. لذلك يبدو من ناحية أولى أن النقد والمالية تضبطهما أسواق عالمية تنافسية بشكل كامل أكثر من ذي قبل. من ناحية أخرى، أصبح النقد منفصلاً عن الذهب، ورغم الجهود البشرية لمحاكاة معيار الذهب من خلال مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، فإن اقتصاد النقد معرض بشكل دائم لخطر الخروج عن السيطرة في انفصاله عن الاقتصاد الحقيقي. في الواقع، في الحالة التي وصل إليها، لم يكن اقتصاد النقد في أي وقت من التاريخ الرأسمالي، ضخماً للغاية ومنفصلاً في الوقت نفسه عن الاقتصاد الحقيقي (22). هذا مؤشر آخر على أننا في الوقت الحالي لسنا ببساطة في طور انتقال إلى مرحلة جديدة من الرأسمالية، بل خروج من الرأسمالية بكل معنى الكلمة.

نظراً لمدى أهمية النقد والتسليف بشكل أساسي للرفاه البشري، فمن المهم بشكل حاسم أن نجد طرقاً ديمقراطية ومساواتية لإدارتهما. وهذا يتطلب نزع تسليح غير مصمم لأن يحاكي معيار الذهب، بل يكون مصمماً لتلبية الحاجات البشرية من خلال وسائل التحكم الديمقراطية. بقدر ما يشمل نزع التسليح الحالي أيادي خفية سياسياً تتلاعب بالأسواق لصالح القلة، تكون الكلفة لامساواة زائدة بشكل جذري على الصعيد العالمي ومعاناة بشرية كبيرة تتجم عن تخفيض قيمة العملات الوطنية أو انفجار الفقاعات المضاربة.

في حين أن الضوابط الدولية، في المدى القصير، مثل ضريبة توبين Tobin tax أو ضوابط قطاع الصيرفة يمكن أن تضعف تأثيرات المضاربة المزعزعة للاستقرار، يبدو من غير المحتمل في المدى الطويل أن اقتصاد النقد يمكن جعله مسايراً للاقتصاد الحقيقي بدون كساد عالمي شديد (23). حتى الآن بقدر ما تكون الإصلاحات فعالة فإنها لن تكون إصلاحات تهدف إلى "إعادة تسليع النقد" عن طريق زيادة تحرير النقد والأسواق المالية؛ بالأحرى، ستكون إصلاحات تزيد من نزع تسليع النقد بزيادة وسائل التحكم الديمقراطية به.

### قوة العمل والأرض والنقد: land and money، Labor – power

إن نزع التسليع يمكن أن يتجه دوماً إلى الابتعاد عن الرأسمالية، لكن الابتعاد قد يكون تراجعياً أو تقدماً. فاستبدال العمل المأجور بالعمل القسري هو تراجع أقل إيذاء للرأسمالية من استبدال العمل المأجور بالعمل التعاوني. هذا التغيير الأخير هو الذي يتجه إلى تفويض الرأسمالية تفويضاً جذرياً. بشكل مشابه، فإن الارتباط بالأرض بوصفها أمانة trust دائمة يتعين التحكم بها ديمقراطياً، هو أكثر تفويضاً بشكل جذري للرأسمالية من تحكم الدولة التوتاليتارية (الشمولية) بالأرض. أخيراً، فإن النظام النقدي الحالي ينقل السلطة بعيداً عن السلطات المحلية إلى أيدي المؤسسات المالية الفائقة القوة، ومن هنا، كرد فعل، نجد تجارب بأشكال جديدة من التمويل الشعبي.

في حين أن الضغوط ضد مزيد من الإدارة السلعية الاقتصادية لقوة العمل، والأرض والنقد في القرن القادم هي ضغوط حقيقية ولا يمكن التغلب عليها بشكل مطلق، فلا توجد ضمانات بأن نزع التسليع الناجم لن يقع في نوع من التراجع الذي سيأخذ شكل توتاليتارية أو فاشية. يقدم نزع التسليع فرصة للديمقراطية الجذرية للاقتصاد، لكن الحركات الجماهيرية سيكون عليها أن ترتفع إلى مستوى المسؤولية. إن وجود تقانة الحاسوب يزيد إمكانيات ابتكار الطرق الفعالة لاستبدال أسعار السوق التي تمنح الامتياز للربح القصير الأجل بالأسعار التي تعكس طيفاً واسعاً من القيم البشرية بما في ذلك القيم البيئية. لقد رسمت الخطوط العامة لبعض الضغوط الرئيسية التي تدفع قوة العمل، والأرض والنقد نحو نزع التسليع. هذه الضغوط تكون زائدة عندما ندرس كل عنصر على حدة كما يتصادى مع العناصر الأخرى. إن الأجور المتدنية وتقلبات سوق العمل وشروط العمل الآخذة بالسوء تفاقمها الأزمة البيئية، وبقاعات المضاربة بالأرض، واتساع الدين، والاقتطاعات في شبكة الضمان وفي الأجور الاجتماعية، وسياسات التعديل البنوي [إعادة الهيكلة] وتخفيضات قيمة العملات، والأنظمة النقدية والمالية غير المستقرة. تتعمق الأزمة البيئية عن طريق التنافس الشديد واللامساواة المتزايدة التي تضحي بكل شيء في سبيل الربح القصير الأجل. ويزداد عدم الاستقرار النقدي عندما يستمر الدين الجديد في التوسع حتى عندما تقل القدرة على إيفاء الدين القديم. في الواقع إن التنافس بين الدائنين على المضمونين مالياً sound قد أصبح شديداً للغاية بحيث أن الاحتراس يذهب أدراج الرياح في استدراج مدينين مضمونين ظاهرياً، كما رأينا أخيراً في كوريا الجنوبية وفي أمكنة أخرى.

إن التغذية الارتجاعية الايجابية أو التصادي بين الضغوط للقيام بنزع تسليع قوة العمل والأرض والنقد تعني أيضاً أن الانتقال من الرأسمالية سوف يتسم بأزمة حادة على نحو متزايد. في الواقع إن نزعات الأزمة تصبح معلنة عندما تتلاقى الرأسمالية مع حدود إمكانية استغلال كلاً من الأرض وقوة العمل. فقد تدفق رأس المال إلى الاقتصادات الآسيوية ذات التوجه التصديري التي تتسم بقوى عمل منضبطة، متدنية الأجر، وحد أدنى من فرض القيود البيئية؛ ومدخلات الأرض والبنية التحتية الرخيصة، والتخفيضات الضريبية، والحكومات المؤيدة لقطاع الأعمال. هذه المزايا قصيرة الأجل نسبياً، كما رأينا حتى في حالة اقتصاد معجزة كالاقتصاد الياباني. إن الرأسمالية التي تعتمد أرباحها بالدرجة الأولى على الاستغلال الفائق لقوة العمل والأرض بالتوازي مع التدوير المالي والمتاجرة، هي رأسمالية في حالة أفول.

بالإضافة إلى التقلبات القصيرة الأمد التي يولدها الدخول المفاجئ لرأس المال المالي إلى مختلف الأسواق وخروجه المفاجئ منها، توجد الأطياف الطويلة الأجل من الركود وانخفاض الاستهلاك على نطاق عالمي. إن الكسادين السابقين قد سبقهما تفاوت زائد ظاهر. مع التفاوت المتزايد، يقل الطلب الفعلي، وتهبط معدلات الربح في الصناعة عندما يزداد التنافس وبالتوازي معه يزداد معدل الاندماج والكرتلة (تشكل الكارتلات) cartelization. عندما تهبط معدلات الربح في الصناعة، ينتقل مزيد من رأس المال إلى القطاع المالي، لكن هذا ببساطة يفاقم التفاوت، ومن هنا تصبح الدائرة الشريرة أكثر شراً.

### الانتقال من الرأسمالية:

إن أحد المعاني الضمنية لحجتي هي أن الإيديولوجية والسياسة الليبراليتين الجديدتين هما أساساً التعبير عن رأس المال المالي بشكل مبكر في طور الانتقال من الرأسمالية. لأن سياسات الليبرالية الجديدة تبرهن تماماً على إفلاسها كلياً في التعامل مع المشاكل الكبرى التي نواجهها، فإنها ستكون قصيرة العمر نسبياً. قد تكون الليبرالية الجديدة أغنية البجع للرأسمالية، مع أنه ربما يكون من السخرية أن نقارن شيئاً ما يفتقد إلى الرشاقة والجمال بالبجعة. لقد كان أحد أخطاء ماركس هو تقليده من أهمية الصعوبات الكامنة في خلق الاشتراكية الديمقراطية حتى بعد نجاح العصيان المسلح الشعبي. إن الرأسمالية لذلك تعطل بشكل جذري قدراتنا التعاونية والديمقراطية بحيث أنه سيكون كفاحاً طويلاً وصعباً لتحقيق مجتمع يتناقض مع الاغتراب الراسخ للرأسمالية. لا أظن للحظة أن بإمكاننا أن نحقق شيئاً مثل الاشتراكية الديمقراطية دون مرور بفترة من النهوض العالمي الهائل. سنحتاج إلى استخدام كل ما نملك من ذكاء لتصميم مؤسسات إنسانية يمكن أن تخدم الحاجات الإنسانية الطويلة الأمد كمقابل للأرباح القصيرة الأمد. كبداية سنحتاج لأن نقلل اللامساواة الفاحشة التي توجد في العالم.

مهما طالت فترة الانتقال من الرأسمالية، فإنني أشك في أنه في نهاية القرن الحادي والعشرين، سوف يُنظر إلى الأسواق التي تحركها الأرباح قصيرة الأجل، بوصفها طرقاتاً فضة بشكل رهيب لتنسيق المعلومات الاجتماعية تماماً لأن هذه الكميات الهائلة من المعلومات يتم طرحها كـ "externalities". لا أقصد أن ذلك يقتضي أنه في مجتمع ديموقراطي - اشتراكي لن تكون هناك فائدة من الأسواق على الإطلاق. بل

بالأحرى إن الأسواق سوف تصمم وتستخدم طالما أنها يمكن أن تشجع الديمقراطية والمساواة والحرية والأمان.

إن الاشتراكية الديمقراطية هي سيرورة بدأت منذ زمن طويل ولن تكتمل أبداً، تماماً مثلما أن العدالة لن تكتمل أبداً. سيكون من الممكن دوماً أن ننتقل باتجاه مجتمع أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية. إن المهام المرتبطة بالانتقال نحو الاشتراكية في القرن القادم ستكون صعبة، لكن إذا كان علينا أن نمتلك مستقبلاً ليس كابوسياً، فيجب أن نتحرك في هذا الاتجاه.

\* \* \*

### هوامش الفصل الثامن

- (1) بحسب تيكل (1999: 251) يبلغ متوسط التحويل اليومي للمشتقات 880 بليون دولار أميركياً.
- (2) يزعم تيكل (1999: 251) أن " القيمة الإسمية للعقود المشتقة غير المدفوعة في عام 1995 كانت تقدر بـ 30.602 بليون دولار أميركي بنمو يزيد عن 2800 % في عشر سنوات".
- (3) بالإضافة إلى العمل الهام لأونو وسيكين، انظر كتابي "الجدل والتفكيك في الاقتصاد السياسي" من أجل مخطط عام ودفاع عن ابستمولوجيا هذه المقاربة. كذلك في حين أن عمل ايتوه يهبط إلى مستوى مدرسة فرعية من نظرية اونو. فإنه هام كجزء من المجموعة العامة التي ألهمها اونو.
- (4) ليس المقصود "بالمراحل" تطبيق غائية في "مراحل النمو"؛ إنها بالأحرى تشير إلى مستوى من النظرية وطريقة لتحقيق الرأسمالية.
- (5) (1997) Sekine، II:35 .
- (6) من أجل نسخة مختلفة قليلاً من هذا/ انظر مناقشة بوسنبون (1993:347) "كظاهرة طاحون الدوس".
- (7) إنني أنظر "العصر الذهبي" المحقق بالشكل الأكمل في الولايات المتحدة بين 1950 و1970 بوصفه، "مرحلة الاستهلاكية"، لأن السياسات والإيديولوجيات الاستهلاكية هي التي تلعب الدور المركزي في دعم التراكم الرأسمالي.
- (8) إنني أختلف مع سيكين، الذي يعتقد أننا كنا في طور انتقال من الرأسمالية منذ مرحلة الإمبريالية (1920s)، وأنه لا توجد مرحلة رأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية.
- (9) إن موقفي من مركزية صناعة المتائن الاستهلاكية مشابه لموقف نظرية التقييد، لكنني في العديد من القضايا الأخرى أختلف عنهم. انظر مقالتي: "نظرية التقييد: النقد"، في ألبرينتن وسيكين (1995).
- (10) يقتطف أريغي (1994) هذه الفكرة من برودل ويطورها.

(11) أثناء أطوار الانتقال ينحو رأس المال إلى الاعتماد أكثر على القوة، بالضبط لأن الحفاظ على معدل الربح أو زيادته يقل اعتماده شيئاً فشيئاً على الزيادات في الإنتاجية ويزداد اعتماده على الأشكال المختلفة لإعادة توزيع الثروة أو الاستغلال الفائق كما في "مناطق الإنتاج الحر" (انظر Mc Murty 1999).

(12) Albritton (1991: 127) .

(13) هذه النقطة والنقاط التي تلي مباشرة تمت مناقشتها لدى أولبرتين، (31 – 129: 1991).

(14) إن الفائدة كنسبة من الربح كانت تبلغ 3.8 بالمئة في الفترة 1950 – 1973 ومن 1990 إلى 1996 ارتفعت إلى 24 بالمئة. (Brenner 1998: 209). هذا يدل على الانتقال الجذري في الهيمنة من الرأسمال الصناعي إلى الرأسمال المالي.

(15) إن الإحصاءات الرسمية تقلل من قيمة البطالة الحقيقية بشكل كبير لأنها لا تعد عاطلين عن العمل إلا أولئك الذين يريدون العمل بدوام كامل لكنهم لا يستطيعون أن يجدوا سوى عمل بدوام جزئي.

(16) إن متوسط البطالة في بلدان OECD بدون الولايات المتحدة هو مرتفع كما كان في كساد 1929 (Brenner 1998: 2).

(17) ثلث العمال في الولايات المتحدة يكسبون أقل من 15,000 دولار أميركي بالنسبة (Brenner 1998: 250).

(18) من 1978 إلى 1995 فإن أكبر 100 شركة أميركية سرحت مؤقتاً متوسطاً قدره 22 بالمئة من قوة عملها (Brenner 1998: 200). في التسعينات عمل العمال في الولايات المتحدة ما متوسطه سنوياً 164 ساعة عمل إضافية بالمقارنة مع العمال في السبعينيات (Van der pijl 1998: 44). إن المعدل الوسطي للربح لأجل البلدان السبعة الكبار G-7 كان أخفض بالنسبة بـ 40 بالمئة في الفترة 1970-1990 بالمقارنة مع الفترة 1970-1950 (Brenner 1998: 7). إن الأجور الحقيقية في قطاع الأعمال الخاص في الولايات المتحدة تدنى إلى 12 بالمئة فيما بين 1973 و(3: 1998). في عام 1997 ارتفعت الإفلاسات الشخصية من 30 بليون دولار أميركي لأجل السنة السابقة إلى 44 بليون دولار أميركي (Wade and veneroao 1998: 17).

(19) تعبير "العصر الرصاصي" يعود إلى بولين (109: 1996).

(20) Singh (1999: 7) and Fine et al (1999: 72-3)

(21) في جنوب شرقي آسيا الحديث، تمت تصفية الدين الخاص ثم تم تحويله إلى دين عام، مجبراً المدين في النهاية على دفع ثمن الأخطاء التي كانت أخطاء الدائنين، جزئياً على الأقل (Singh 1999: 96). الأهم من ذلك، إن المؤسسات المالية الدولية تقدمت بـ كفالة مؤقتة Bailout قدرها 57 بليون دولار أميركي من أجل كوريا الجنوبية بين عشية وضحاها تقريباً، في حين استغرقت نفس المؤسسات سنوات للاتفاق على 10 بليون دولار أميركي في تخفيف الدين من أجل بلدان فقيرة بشكل مدقع من غير المحتمل أن تسدد ديونها بأي شكل (Singh 1999: 101).

(22) see Me murtry (1999), For example

(23) في عام 1970، كانت حوالي 90 بالمئة من معاملات التبادل الأجنبية كانت مرتبطة مباشرة بالاقتصاد الحقيقي في حين تبلغ الآن حوالي 5 بالمئة (Chomsky 1998: 19). إن المضاربة المالية لم تصبح مهيمنة فحسب، بل إن الأزمات الناتجة بشكل دائم تقريباً تنتج ارتهانات تنقل الأعباء الرهيبة للتعديل [إعادة الهيكلة] إلى ظهور الناس العاملين/ الشغيلة.

\* \* \*

# الفصل التاسع

## تحقيب الرأسمالية:

### التكنولوجيا والمؤسسات وعلاقات الإنتاج

تأليف: جيرار دومنيل ودومنيك ليفي

#### مقدمة: محكات متنافسة

إن قلة من الناس، إن وجدت، سوف تجادل بأن لا شيء قد تغير ضمن الرأسمالية، أو تجزم بأن التغيير التاريخي يمكن تقديره على أسس كمية خالصة. بالأحرى، إن الصعوبة الكبرى في تحقيب الرأسمالية هي وجود محكات متنافسة مختلفة. سيلح الكثيرون على أن العامل المركزي الذي يجب دراسته، هو تحول المؤسسات، والشركات على وجه الخصوص، (حجمها وأشكالها المنافسة المرتبطة بها، تقسيم العمل، وهلم جرا)، لكن تشكيلة واسعة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية هي أيضاً موضع نقاش، كالهيكل القانوني، أو الدولة (تدخلها في الشؤون الاقتصادية أو نمط العلاقات الدولية). تنعكس وجهات النظر هذه بشكل واضح في التسميات المختلفة المطبقة على حقبة الرأسمالية: الإمبريالية، رأسمالية الدولة، الرأسمالية الاحتكارية، رأسمالية الدولة الاحتكارية، الرأسمالية الإدارية (المدرائية) managerial، الكينيزية، الفوردية، الليبرالية الجديدة وهلم جرا. يضاف إلى ذلك مزيد من التعقيد مع التغيرات العريضة القائم بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي وبين البلدان.

لا شيء مزعج في هذا التنوع للمقاربات. فالرأسمالية هي شكل واضح من نظام اجتماعي معقد، يتطلب تحليله توليف المكونات المترابطة المختلفة؛ مع ذلك، لا يمكن وضع كل المحكات على قدم المساواة. إذ يجب فرض مرآتية على هذه الجوانب من الرأسمالية، والطريقة التي تولّف بها ليست بالتأكيد حيادية.

يقسم هذا الفصل إلى خمس فقرات (1):

**الفقرة الأولى:** "النزعات التاريخية والأزمات البنيوية" تقدم تحقيفاً أولاً يقوم على البروفيلات التاريخية للتقانة والتوزيع، بالأخص تحركات معدل الربح الذي تضاعف بشكل متلاحق في أواخر القرن التاسع عشر، من أوائل القرن العشرين إلى خمسينياته أو ستينياته، ثم هبط مرة أخرى. يتم تمييز ثلاث أزمات بنيوية: واحدة في تسعينيات القرن التاسع عشر (1890s)، والكساد الكبير، والأزمة في السبعينيات (1970s). إن طوراً جديداً، مماثلاً للنصف الأول من القرن العشرين بمعدل ربحه المرتفع، ربما يكون الآن آخذاً مجراه منذ منتصف الثمانينيات (1980).

**الفقرة الثانية:** "تناقش تحولات الهياكل والسياسات المؤسسية". المجموعة الكبرى الأولى من الأحداث كانت حدوث الثورتين الاندماجية والإدارية managerial وبروز قطاع المال الحديث في منعطف القرن. لقد خلق الكساد الكبير الشروط لأجل المجموعة الثانية من الأحداث: بروز مؤسسات الكينية ودولة الرفاه، في أعقاب الاتفاق الجديد New deal والحرب العالمية الثانية. إن أزمة السبعينيات 1970s وفرت أساساً لأجل صعود الليبرالية الجديدة، مفسدة هذا الهيكل المؤسسي.

**الفقرة الثالثة:** "موجات طويلة" تقارن تحليلنا مع نظرية الموجة الطويلة.

**الفقرة الرابعة:** "علاقات الإنتاج، والطبقات والهيمنة" تفسر التغييرات الآتية الذكر في الرأسمالية [ التي طرأت] على الهيكل الماركسي " للمادية التاريخية" - علاقات الإنتاج، الأنماط الطبقة وعلاقات السلطة (الصراعات الطبقة، الهيمنة والتسوية / المصالحة). إن الفصل بين الملكية ownership (المتزايدة في المؤسسات المالية الحديثة) والإدارة management (في الشركات الكبيرة) وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية يتم تصورهما بوصفهما تحولين فعليين لعلاقات الإنتاج.

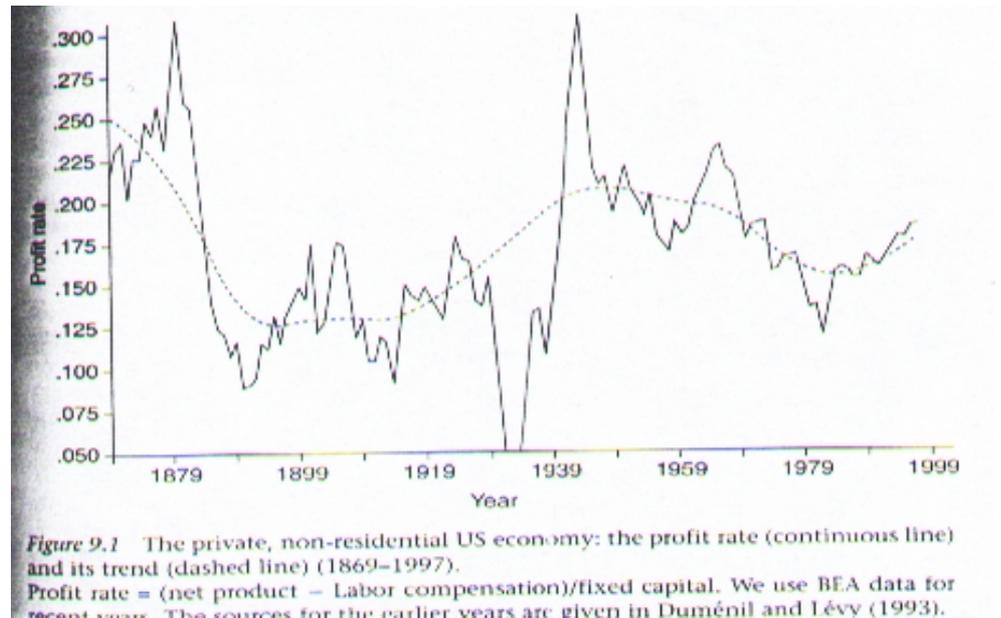
**الفقرة الخامسة:** "هل يمكن لليبرالية الجديدة أن توقف التاريخ"، تشكك في قدرة الليبرالية الجديدة على قطع التوكيد التدريجي للسمة الإدارية لمجتمعنا. فالمدراء، أكثر من ذي قبل، يوجهون الاقتصاد، بما في ذلك الهيئات المالية نفسها. بدلاً من إيقاف هذا التطور، توصف الليبرالية الجديدة بأنها محاولة لقيادة التطور الحالي للرأسمالية وفق مسار خاص، يحابي المؤسسات الخاصة كنفيز للمؤسسات العامة، وفي الوقت نفسه يعيد توجيه أفعال بعض المؤسسات الكينية (البنوك المركزية، صندوق النقد الدولي، هلم جرا) نحو مصالح المال.

### النزعات التاريخية والأزمات البنيوية:

هذه الفقرة مكرسة لمقاربة أولية، مباشرة لتحقيب الرأسمالية الأميركية القائمة على التقانة والتوزيع والأزمات البنيوية.

### الأطوار الثلاثة في نشوء معدل الربح:

يوحي تفحص المتحولات الكبرى التي تصف التقانة والتوزيع في الاقتصاد الأميركي، منذ الحرب الأهلية إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين (1980s)، بتحقيب أول بثلاثة أطوار. كما هو مبين في الشكل 9.1، فإن المنحى القرني لمعدل الربح كان أفقياً تقريباً، لكن يمكن تحديد الحقب الثلاث المتميزة (كما يوحي بذلك خط المنحى). الطور الأول يمتد من الحرب الأهلية إلى عام 1900، أو الحرب العالمية الأولى، والطور الثاني ينطبق تقريباً على النصف الأول من القرن العشرين والطور الثالث يمتد من نهاية الحقب الثانية إلى منتصف الثمانينيات (1980s).



الشكل (٩ - ١) الاقتصاد الأمريكي الخاص بالامقيمين: معدل الربح (الخط المتصل) واتجاهه (الخط المنقط) (١٨٦٩ - ١٩٩٧).

ليس التحقيب محددًا بمعدل الربح، ويلاحظ وجود بروفيل مشابه لأجل نسبة الناتج إلى مخزون رأس المال، أو "إنتاجية" رأس المال. إن المتحولات الأخرى، كإنتاجية العمل أو الأجر الساعي الحقيقي (التعويض الاجمالي)، متجهة نحو الأعلى، لكن نموها في الحقب الثلاث المتعاقبة كان سريعاً وبطيئاً، بالمقارنة مع منحها القرني. ثمة نمط مشابه يمكن ملاحظته أيضاً لأجل نسبة رأس المال - العمل، مؤشر على مكنة الإنتاج، لكن معدلات النمو كانت، بدورها، سريعة فبطيئة فسريرة. هذه الملاحظات تثبت الصلة الوثيقة لهذا التحقيب بالأطوار الثلاثة. (بما أن كلفة العمل وإنتاجية العمل كانا يتحركان بالتوازي، فإن حصة الأرباح بقيت ثابتة تقريباً).

فيما يتعلق بالتقانة والتوزيع، فإن المناحي الغالبة أثناء العقود اللاحقة من القرن التاسع عشر وأثناء العقود التالية للحرب العالمية الثانية حتى منتصف الثمانينات متشابهة في أوجه كثيرة، وتبدو غير مؤاتية. كان نمو إنتاجية العمل ونمو الأجر الحقيقي بطيئاً؛ فارتفعت نسبة رأس المال - العمل بشكل حاد؛ وازداد مخزون رأس المال الثابت بشكل أسرع من الناتج (هبطت إنتاجية رأس المال)؛ تضاعف معدل الربح وبقي معدل نمو الأجور الحقيقية أصغر من متوسطه القرني. إن سمات هذه الحقب تردد صدى تحليل ماركس للنزعات التاريخية في المجلد الثالث من كتاب رأس المال، ويمكن تسميتها باسم الحقب وفقاً لماركس *a la Marx*. بالمقابل، برغم الكساد الكبير، تبدو الحقبة الثانية مؤاتية بشكل صارخ: كانت معدلات نمو إنتاجية العمل ومعدلات نمو الأجر الحقيقي كبيرة نسبياً، وازدادت إنتاجية رأس المال ومعدل الربح.

نوعان متميزان من الأزمة النيوية:

ثمة أزمتان بنيويتان structural ترتبطان مباشرة بهذا النمط من النشوء بتشابهاً قوية، واحدة في أواخر القرن التاسع عشر وواحدة أثناء السبعينيات والثمانينيات. نعني " بالأزمات البنيوية" الفترات الطويلة نوعاً ما، المختلفة عن الفصول الركودية العادية لدورة الأعمال. بالإضافة إلى المناحي غير المؤاتية للتقانة والتوزيع، يمكن أن تتميز بالتراكم البطيء، وتذبذبات (تقلبات) الأعمال الكبيرة والبطالة الدائمة (بشكل محتمل بالاتحاد مع عدم الاستقرار المالي). وفقاً لماركس، فإننا نفسر هذه الأزمات البنيوية بوصفها المحصلات النموذجية لفترات الهبوط الفعلي لمعدل الربح. فمعدلات الربح المتدنية مؤنية للتراكم، وتساهم في تذبذبات دورة الأعمال؛ أما التراكم البطيء والركودات المتكررة فهي مسؤولة عن معدلات البطالة الكبيرة والدائمة.

كانت طبيعة الكساد الكبير في الثلاثينيات 1930s مختلفة كلياً عن طبيعة الأزمتين المذكورتين أعلاه. مما يوحي بالمفارقة، أن الكساد قد حدث أثناء فترة من التغيير التقني المؤاتي. كانت المشكلة هي التناثر الكبير بين الشركات، و[وجود] هيكل مؤسسي غير ناضج بعد لأجل تحقيق استقرار الاقتصاد الماكروي. كانت التغييرات السريعة الجارية متركزة ضمن قطاع واحد من الاقتصاد، الشركات الكبيرة المدعومة من قبل قطاع المال، في حين أن التقانة وتنظيم الشركات الأخرى الصغيرة والتي لا زالت تقليدية كانا يصيران أكثر فأكثر شيئاً من الماضي. بدأ الركود الاقتصادي في عام 1929 سيرورة تخفيض قيمة وتدمير رأس المال المستثمر في هذا المكون المتباطئ للاقتصاد. إن الطلب الشديد وسياسات الائتمان وحدها التي ربما كان بإمكانها أن تتجنب الانكماش الدرامي، معززة بشكل قوي نشاط القطاع الأكثر تقدماً لكي تعوض عن زوال القطاع الأقدم.

لقد ساهم الركود في تسريع تحول التقانة والتوزيع الذي بدأ في بداية القرن، مزيلاً الشركات المتخلفة، لكنه قطع بشكل مؤقت فقط حركة التحولات الاقتصادية الكبرى أثناء تلك السنوات. على سبيل المثال، تأثر تقدم إنتاجية العمل بالمستويات الهابطة الكاسدة للنشاط، لكن نمطه استؤنف بعد الكساد.

### طور جديد؟

يوحي تفحص الشكل 1-9 أن طوراً جديداً يمكن أن يكون جارياً في الوقت الحاضر، قد بدأ في نقطة ما أثناء الثمانينيات 1980s. لو كان هذا هو الحال، لكان التاريخ سيكرر نفسه بقدر ما يتعلق الأمر بحركات هذه المتحولات.

هبط معدل الربح بشكل ملحوظ أثناء السبعينيات. في عام 1982، بلغ 57 بالمئة فقط من قيمته الوسطية أثناء العقد 1982 - 65. في عام 1997 كان قريباً من مستواه لعام 1970. لذلك، فإن التعافي منذ منتصف الثمانينيات مهم، لكنه جزئي: 65 بالمئة من الهبوط بين العقد 1956 - 1965 وعام 1982 تم استرداده حتى تاريخه. مما يثير الاهتمام أن معظم هذا التعافي قد نتج عن زيادة إنتاجية رأس المال، في حين أن حصة الأرباح لم ترتفع إلا ارتفاعاً طفيفاً. (تذكر أن معدل الربح = إنتاجية رأس المال × حصة الأرباح). هذا الارتفاع لإنتاجية رأس المال منذ 1982 يذكر بالمنحى التصاعدي لهذا المتحول أثناء النصف الأول من القرن العشرين، حقبتنا الثانية، ويقدم دليلاً حاسماً في تحديد هوية الطور الجديد. توحى المناحي الحديثة شيئاً فشيئاً

بأن رأسمالية الولايات المتحدة قد دخلت هذا الطور الجديد و، إذا ثبتت هذه الحركة، فإن أربعة أطوار ستكون ظاهرة منذ الحرب الأهلية.

### الهيكل والسياسات المؤسسية: Institutional frameworks and policies

هذه الفقرة مكرسة لتحول المؤسسات والسياسات: الثورتين الاندماجية والإدارية، ظهور "التسوية الكينزية" وإعادة تأكيد سلطة المال في الليبرالية الجديدة.

### الصعود الجديد للرأسمالية في أوائل القرن العشرين، بوصفها رأسمالية إدارية:

من غير الممكن أن نفصل مناحي التقانة والتوزيع في القرن العشرين عن تحولات الهيكل المؤسسي للرأسمالية الحديثة. لقد كان الجانب البارز من هذه العلاقة هو نشوء الشركات ونشوء أشكال الملكية. كانت التقانة الجديدة المطبقة في أواخر القرن التاسع عشر تتطلب وحدات إنتاج أكبر، وانعكس صدى تطورها بشكل طبيعي بظهور المشاريع الأكبر حجماً. إن الشركات التقليدية الصغيرة، التي يمتلكها الأفراد أو العائلات، لم تكن متكيفة مع تطور الإنشاءات العملاقة كالخطوط الحديدية. لكن الزيادة في الحجم كانت تتطلب بشكل فعلي أساليب جديدة للإدارة وأموالاً ضخمة يتعين جمعها.

يمكن رسم السمات الرئيسية للحقبة باختصار كما يلي (Dume`nil et al 1997). في أواخر القرن التاسع عشر، عندما كان الاقتصاد يسير وفقاً لماركس، خلق تقدم الصناعة والنقل توترات تنافسية غير مسبوقة. فقد تم تطوير شبكة من الاتفاقات، والمشاركات والتروستات من قبل شركات تحاول أن تتجنب الضغوط على معدلات ربحها. هذه الحركة وصفت لاحقاً بأنها " اندماج مفكك" ما يعني أن الشركات المستقلة سابقاً قد انتظمت لتتقاسم الأسواق أو الأرباح، وتثبت الحد الأدنى للأسعار، وهلم جرا، محافظة على وجودها ككيانات مستقلة. إن التشريع المضاد للتروستات قد أعاق هذه التنظيمات، لكن لم يكن ثمة رجعة عنها. بدلاً من ذلك، فإن هذا التشريع لم يشجع سوى الأشكال الجديدة من " الاندماج المحكم"، الذي كانت فيه المشاريع المستقلة تندمج فعلاً [متحولة] إلى وحدات أكبر ذات ملكية مشتركة.

عندما تعافى الاقتصاد من كساد الثمانينات (1980s)، حدثت موجة مفاجئة من الدمج في سنوات قليلة، عند منعطف القرن، تعرف بـ " الثورة الاندماجية corporate revolution". فقد تم تشكيل هيكل مؤسسي جديد كلياً، كان حجر الزاوية فيه هو الاندماج الكبير المدعوم من قبل المال. مع ذلك، كان ثمة جانب ثانٍ لهذا الظهور لمؤسسات الرأسمالية الحديثة، هو الثورة الإدارية managerial revolution (Chandler 1977) التي توصف غالباً بطريقة اختزالية بأنها تايلورية Taylorism أو فوردية Fordism. إن تنظيم الإنتاج وكافة جوانب الإدارة عموماً كان يؤديها آنذاك، في هذه الشركات، هرم عريض من الأشخاص الإداريين والموظفين الكتابيين.

هذه الثورة الإدارية أتاحت المجال لأجل درجات جديدة من الكفاءة. إن الغرض من الإدارة، بالمعنى العريض للمصطلح، هو تحقيق الحد الأعلى من معدل الربح. كانت المشكلة في الأشكال السابقة من التغيير التقني

هي إخضاع إنتاجية العمل لإضافة كتل كبيرة من رأس المال الثابت. هذا هو [ماتدور] حوله المكننة mechanization (الظاهرة الجلية في التركيب الناشئ لرأس المال) بالشكل الذي وصفه ماركس في تحليله لنزوع معدل الربح إلى الهبوط. على العكس من ذلك، فإن نظام خط التجميع assembly line، الشكل النموذجي للمكننة في النصف الأول من القرن، لم يتجسد في نسبة رأس مال - عمل مرتفعة بقوة. كان معدل النمو لهذا المتحول منخفضاً بالفعل مقارنة بالعقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. لكن نظام التجميع ليس سوى مثال واحد من بين أمثلة أخرى. إن لتدبير المخزونات أو السيولة آثار مشابهة على معدل الربح، بالإضافة إلى الممارسات التجارية المحسنة. فقد تطلب توسيع هذه التقانة الجديدة والتنظيم بضعة عقود. إجمالاً، يجب النظر إلى الثورة الإدارية بوصفها النزعة المضادة الكبرى لمعدل الربح الهابط في مجمل القرن العشرين.

هذه الإنجازات التكنولوجية للنصف الأول من القرن العشرين كانت تمثل في النهاية الإتجاهات الجديدة للتوزيع. فالكفاءة الجديدة الظاهرة في تقديم إنتاجية العمل ورأس المال لا يمكن أن تفسر المعدل الأكبر لنمو الأجور الحقيقية وحماية دولة الرفاه بشكل مستقل عن كفاح العمال، لكنها خلقت شروطاً مفضية إلى هذه التحسينات.

### الصفقة الجديدة والتسوية الكينيزية The new Deal and the Keynesian Compromise

في القرن التاسع عشر كان استقرار المؤسسات المالية في أيدي المؤسسات الخاصة، وبالأخص الشريحة العليا من النظام النقدي والمالي. فالمصارف الكبيرة، ومصارف نيويورك بالدرجة الأولى، كانت تتصرف كمصارف احتياطية، حساسة لتغيرات سوق الأسهم أو للحركات ضمن النظام المصرفي ذاته، معدلة أسعار الفائدة ومؤثرة على تدفقات التسليفات. تم تطوير حيلة خاصة أثناء الأزمات المالية لتجنب تعليق المدفوعات من قبل المصارف. رغم أن هذه الأعمال قد أثرت على ظروف الأعمال، فإنها لم تكن موجهة مباشرة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الماكروي. إن إيجاد الإحتياطي الفيدرالي Federal Reserve في عام 1913 قد عدل هذا الهيكل، لكن الممانعة السابقة للتأثير مباشرة على النشاط الاقتصادي بقيت غالبية أثناء العشرينات (1920 S).

لقد أثبتت المؤسسات النقدية والمالية أنها غير قادرة على كبح الانهيار أثناء السنوات الخمس الأولى من الكساد الكبير. فرغم حماس [ قطاع ] المال للحفاظ على هيمنته، أجبرت الحكومة والإدارة على التصرف. كان تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية مباشراً وحاسماً. كانت مهنة الصيرفة الوطنية معلنة، وتحكمت الدولة بإعادة فتح الجزء الصالح للحياة من النظام واهتمت بالديون غير المضمونة. لقد تم تنظيم الاقتصاد في 12 فئة (المدونات Codes) حيث كانت الشركات تتقاسم الأسواق وتثبت الحد الأدنى للأسعار والحد الأدنى للأجور، تحت رعاية إدارة الطوارئ الصناعية القومية (المكونات الأكثر تطرفاً لهذا النظام لم تتج من الكساد) (Dum`enil and Le`vy 1999 b).

مع ذلك، لم تمتد أفكار كينيز إلى الولايات المتحدة إلا أثناء الحرب، وأصبح من المناسب أن نشير إلى ثورة كينيزية، بخصوص السياسات الماكروية، وعمليات سوق الأسهم وتدفقات رأس المال الدولي. خارج توصيات كينيز المحددة، كانت هذه التسويات الاجتماعية تتضمن أيضاً عدة عناصر بعيدة المدى:

(1) كان المقوم الحاسم هو ارتفاع القوة الشرائية لكسبة الأجور والحماية الاجتماعية لدولة الرفاه welfare state (التي تعكس صدى الإنجازات الأولى للعصر التقدمي progressive era في أوائل القرن العشرين)؛  
(2) أصبحت الإتحادات (النقابات) شركاء هامين في إدارة النظام الاجتماعي الجديد وعرف التشريع الجديد حقوق العمال ذوي الرواتب؛

(3) ازداد تدخل الدولة في التعليم والبحث العلمي إلى درجة ملحوظة؛

(4) كما هو معروف جيداً، فإن بلداناً أخرى قد قطعت شوطاً أكبر، بتورط الدولة بشكل مباشر ضمن شرائح النظام الإنتاجي.

في أواخر الستينات (1960 S) تنبأ علماء الاقتصاد، وبشكل عام أكثر، العلماء الاجتماعيون، بنهاية الأزمات وبمجتمع بحبوحة جديد. لم تكن كل جوانب الصورة وردية، لكن هذه العقود تبدو بشكل استرجاعي عقوداً رائعة. فقد جمع هذا العصر الجديد للرأسمالية بشكل فعلي الصفات الإدارية الموروثة من الثورة في التنظيم التي بدأت في أعقاب أزمة أواخر القرن التاسع عشر من جهة، مع السمات الكينيزية التي بشر بها الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية، من جهة أخرى.

### المسار الجديد وفقاً لماركس، والليبرالية الجديدة والطور الرابع الممكن

عاد الاقتصاد الأميركي إلى مساره وفقاً لماركس بعد الحرب. كانت الإدارة الكفؤة لاتزال ضرورية لأن التنظيم الجديد يتطلب بشكل ثابت رعاية للطاقت الإداري والوظيفي، لكن العصر البطولي للثورات والتحسينات الدراماتيكية ينتمي إلى الماضي. إن معظم القطاع المتكئ من الاقتصاد قد تمت إزالته أثناء الكساد والحرب، وبقي معدل الربح أثناء الخمسينات 1950s والستينات 1960s مرتفعاً جداً - لكن الهبوط كان قادماً.

مع هبوط معدل الفائدة، تباطأ التراكم، وتفاقت التوترات حول التوزيع (بين العمال ذوي الرواتب والشركات وقطاع المال). فنتج عن ذلك فورة من التضخم. إن السياسات الكينيزية لإدارة الطلب قد أجلت الأزمة لكنها لم تكن كافية لعلاج الأزمة البنوية للبعينيات 1970s. كان التضخم يلتهم دخل قطاع المال، الذي لم يتقبل، بالإضافة إلى ذلك، تراجعته أثناء التسوية الكينيزية لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. أثناء تلك السنوات، كان قطاع المال ناشطاً في بناء هيكل دولي جديد بعيداً عن الضوابط المحلية (الوطنية). إن المصالح المتلاقية للمصارف الأوروبية " Euro banks "، ومصالح الشركات المتعددة الجنسيات الصاعدة، ومصالح الحكومة الأميركية قد خلقت الشروط لأجل استعادة سلطة المال (Helleiner 1994). حدث تغيير

كامل ومفاجئ وحاد في السياسة مع انتخاب مارغريت تاتشر\_M. Thacher\_ و رونالد ريغان R. Reagan - كنتائج لتحول اجتماعي ضمني في السلطة.

يُعرف الهيكل الجديد الآن باسم الليبرالية الجديدة neo-liberalism. من الضروري بالكاد أن نستذكر هنا مقوماته الرئيسية: تضخم قريب من الصفر (شبه معدوم)، تفوق سوق الأسهم، حكومة اندماجية، أجور راكدة، تآكل مضطرد لدولة الرفاه وللقهود، صناديق التقاعد والضمان الصحي الخاص، وحرية الإنتقال الدولي لرأس المال، وهلم جرا. لقد تم استنباط الليبرالية الجديدة لكي تستعيد مصالح الرأسماليين. فالتضخم صفر يحمي القوة الشرائية للمقترضين. إنه يضعف الحافز إلى الإقتراض ويفضل الاعتماد على سوق الأسهم (البورصة). إن التحكم بتكاليف العمل وإزالة القيود لهما أثر ايجابي واضح على ربحية الشركات.

إن المنحى الجديد التصاعدي لإنتاجية رأس المال ولمعدل الربح، الظاهر منذ منتصف الثمانينات، مشابه جداً لمنحى النصف الأول من القرن العشرين (طورنا الثاني)، ما يعكس الأداء الجديد للإدارة، والتقانة والتنظيم. إن استعادة إنتاجية رأس المال، ربما كانت مرتبطة بثورة المعلومات، وترتبط ضمناً بثورة جديدة في الإدارة (Dume`nil and le`vy 1999a). هكذا، فإن الطور الرابع الممكن في صورة التكنولوجيا في القرن العشرين يرتبط بشكل واضح بمجموعة جديدة من المؤسسات والسياسات.

### توليفة؟ A Synthesis:

من الواضح أن الصعوبة في تحقيب الرأسمالية تكمن في جمع العناصر المذكورة أعلاه في كل متماسك. فالفئات المختلفة من الأحداث لا تتقاطع بالضرورة في الزمن.

- نتأمل الطور الأول، المقابل للنمط الأول وفقاً لماركس. لقد أدى إلى أزمة بنيوية في أواخر القرن التاسع عشر. من هذه الظروف اشتق تحول مؤسساتي كبير: الثورتان الإندماجية والإدارية، مدخلاً عصرًا جديدًا هو الرأسمالية الإدارية. إلى هذه النقطة، تبدو الصورة واضحة نوعاً ما ويمكن أن نقنع بصورة طور واحد من الحرب الأهلية الأميركية إلى منعطف القرن. إن المقاربة التقنية والتوزيعية المحضة للفقرة الأولى من هذا الفصل تصح، مع صعوبات، مع ذلك، مع تفجر الكساد الكبير. إننا نفسر الكساد بوصفه كلفة انتشار الثورة الإدارية، العجز عن السيطرة على التهديد الذي يفرضه التغيرات الضمني للتقانة ضمن هيكل مؤسساتي متخلف. إذ يجب إدخال عنصر جديد في التحليل: التخلف في نضوج " إدارة " الاقتصاد الماكروي. إن اكتساب هذه المهارة الإجتماعية الجديدة قد تم تتبعه في الواقع من الكساد والحرب العالمية الثانية، الذين خلقا الظروف لأجل تطورها.

هكذا، بدراسة الفترة الممتدة من الحرب الأهلية الأميركية إلى الحرب العالمية الثانية، واستخلاصاً من سنوات الأزمة، يتبقى لدينا طوران رئيسيان:

(1) الحقبة وفقاً لماركس في القرن التاسع عشر؛

(2) من أوائل القرن العشرين صعوداً إلى الكساد الكبير، عندما كان المسار الجديد للتغيير التقني والتوزيع متواصلًا، لكن الثورة الماكرو اقتصادية لم تكن قد حصلت بعد (أو كانت جنينية فقط). إن حقبة الكساد والحرب العالمية الثانية مثلت انتقالاً هاماً اتسم بزوال قطاعات الاقتصاد القديمة وعقد تسوية اجتماعية جديدة.

حتى منتصف الستينيات 1960s، كانت تأثيرات الثورة الإدارية والهيكل الكينيزي لا تزال محسوسة، رغم أن مظهرات الإتجاهات الجديدة غير المؤاتية أصبحت ظاهرة بسرعة بعد الحرب (عندما اتبع الاقتصاد مساراً جديداً وفقاً لماركس). في الخطوات الأولى، كانت تبعات النهج غير المؤاتي الجديد للتغيير التقني يوازيها بشكل مؤقت تحفيز النشاط والتضخم [النقدي]، لكن هذه الحقبة بلغت ذروتها في الأزمة البنوية للبعينيات 1970s. على أثر العودة إلى الليبرالية الجديدة، تم تطبيق سياسات وقواعد جديدة، عملت في البداية على مفاومة الأزمة، لكن الإتجاهات التكنولوجية الجديدة الأكثر مؤاتة تبدو ملحوظة منذ منتصف الثمانينيات 1980s فصاعداً (لاحظ أننا لا نقصد هنا أن المناحي التكنولوجية الجديدة يمكن عزوها إلى الليبرالية الجديدة).

هكذا، يمكن تمييز ثلاثة أطوار بعد الحرب العالمية الثانية:

(1) حتى الستينيات 1960s، تم الحفاظ على مستويات معدل الربح الكبيرة، رغم التأثيرات المبكرة للمسار الجديد وفقاً لماركس؛ (2) تظهر المسار الجديد وفقاً لماركس، في أواخر الستينيات والبعينيات، الذي لا يزال في سياق التسوية الكينيزية؛ و (3) النهج النيوليبرالي الجديد والظهور الممكن للإتجاهات التكنولوجية الجديدة. إن الأزمة البنوية للبعينيات قد ارتبطت بهاتين الحقبتين الأخيرتين. من الواضح أن توسيع هذا التحليل إلى ما وراء أفق الاقتصاد الأميركي يضيف مزيداً من التعقيد. لقد حذت اليابان وأوروبا حذو الولايات المتحدة مع بعض التأخير بخصوص الإتجاهات المؤاتية للحقبة الثانية (اللاحق بالركب) والمسار الجديد وفقاً لماركس، والأزمة البنوية. إن عدم الإستقرار المالي والدولي الحالي قد خلق تهديدات مشابهة لتهديدات الكساد الكبير، لكن ضمن بيئة مؤسسية مختلفة اختلافاً كبيراً.

### الموجات الطويلة Long waves:

من الواضح، أن صورة معدل الربح المعروضة في الشكل (9 - 1) توحى تماماً بصورة الموجات الطويلة: ظاهرياً يُدخل معدل الربح في نوسانات تمتد لحوالي قرن واحد. الخلاف الأول مع تحليل الموجة الطويلة المعياري هو أننا نشدد، في تحقيقنا للرأسمالية الأميركية، على بروفيل التكنولوجيا والتوزيع أكثر مما نشدد على معدل نمو الناتج أو الأسعار. بدراسة المنحى القرني للناتج في الولايات المتحدة، بالدولارات الثابتة، منذ الحرب الأهلية، ليس هناك تحقيق واضح ظاهرياً كما هو الحال بالنسبة لمعدل الربح، أو كلفة العمل، أو إنتاجية العمل ورأس المال.

يكشف الفحص الأدق، مع ذلك، أن النمو والتراكم هما أيضاً جزء من نفس الحركات كما التكنولوجيا والتوزيع. يبين الشكل (9 - 2) متوسطاً متحركاً لمعدل نمو بمقياس الدولار الثابت للناتج الصافي في الولايات

المتحدة (الخط المنقط)، الذي يُستخلص من التقلبات قصيرة الأجل. يصور الشكل أيضاً متوسطاً متحركاً لمعدل نمو رصيد رأس المال الثابت بالدولارات الثابتة (الخط المتواصل)، وخط المنحى لمعدل النمو هذا (الخط المنقط). يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

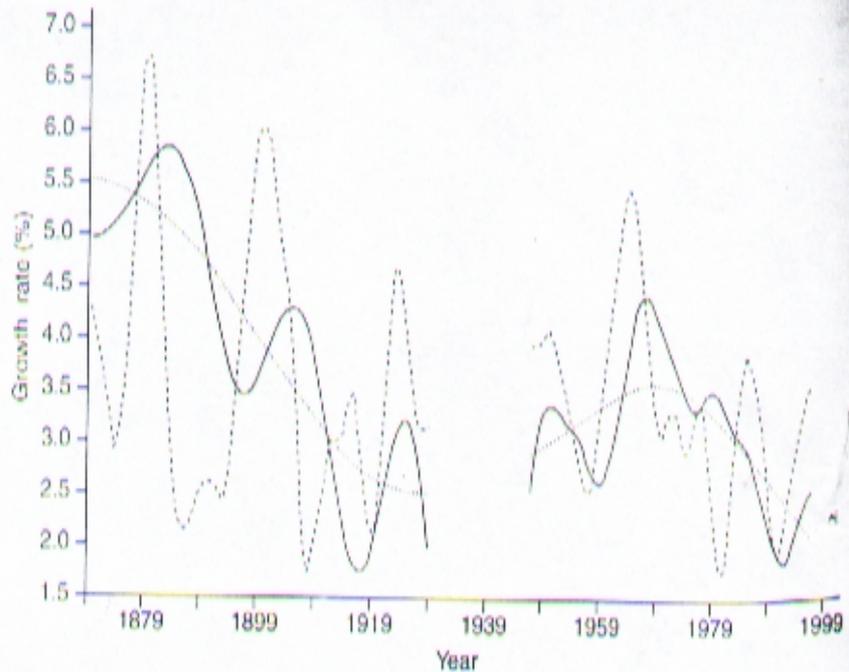


Figure 9.2 US private sector: growth rates of the net product (dashed line) and fixed capital stock (continuous line), both in constant dollars (1869-1997). In order to avoid short-term fluctuations, what is displayed in the figure is a moving average. For legibility, the lines have been deleted for the depression years and the Second World War. The figure also displays the trend line (dotted line) of the growth rate of the capital stock.

#### الشكل (٩-٢) القطاع الخاص الأميركي:

معدلات نمو الناتج الصافي (الخط المنقط) ورصيد رأس المال الثابت (الخط المتصل)، بالدورات الثابتة (١٨٦٩ - ١٩٩٧).

أولاً، إن التحقيب بثلاثة أطوار الذي جرى تقديمه في الفقرة الأولى واضح فعلاً في هذا الشكل، مع أنه بطريقة ما أقل بروزاً مما هو بالنسبة للمتحولات السابقة. اتجهت معدلات النمو، المتعلقة بالناتج ورأس المال، إلى الهبوط حتى الحرب العالمية الأولى؛ ثمة منحى تصاعدي كان ظاهراً بعدئذ، بلغ ذروته أثناء الستينيات؛ وأخيراً يلاحظ وجود منحى تنازلي جديد.

ثانياً، إن التذبذبات الكبيرة لكل من الإنتاج والتراكم ظاهرة أثناء الطور الأول من انحدار معدل الربح. من السهل أن نتعرف على أزمتي 1870s، 1890s، والاضطراب الذي حدث حوالي 1907. أما ثاني هذه الأطوار، الأزمة البنوية لأواخر القرن التاسع عشر، فكان هو الأكبر والأطول والأشد.

إجمالاً من الصعب أن نحدد هوية دورات من 40 أو 50 عاماً وفقاً لكوندارتيف Kondaratiff . من التكنولوجيا والتوزيع والتراكم والنمو نستنتج حركات قرنية أطول. فالتراكم والنمو قبل الحرب العالمية الأولى يعكسان دورات كبيرة تبلغ 20 عاماً تذكرنا بدورات كوزنتس. (Kuznets 1952).

نعم، إن الإنحدار الفعلي لمعدل الربح - نزعة متكررة الحدوث ضمن الرأسمالية - أدى مرتين إلى أزمات بنيوية. هذه الإوالية تتفق مع وصف ماركس لتبعات هبوط معدل الربح. لكن هذه الأزمات خلقت الظروف لأجل استعادة معدل الربح، مرة واحدة على الأقل، وربما مرتين. لكن ينبغي على المرء أن يكون حذراً بخصوص أي تفسير آليوي [ ميكانيكي ] لهذه الحركات. فالكساد الكبير كانت له أسباب خاصة به، وليس واضحاً أن هذه الأزمات الثلاث كان يفصلها توالي طور توسعي وطور تراجع (الطوران A و B) وفقاً لكوندارتيف.

حتى لو كانت أسبابها تختلف، فإن الأزمات البنيوية المتكررة الحدوث تحدد نقاط علام هامة في تحقيب الرأسمالية، مع أنها ليست معزولة، وذات صفات خاصة جداً. إن السمة المشتركة للأزمات الثلاث البنيوية هي أنها وفرت الشروط لأجل التحولات المؤسسية الكبيرة، والتشكلات الطباقية الجديدة (القيادات والتسويات) (2).

### علاقات الإنتاج والطبقات والهيمنة Relations of production ، classes and domination :

تحلل الفقرة الحالية تحولات رأسمالية القرن العشرين، مستخدمة المفاهيم الماركسية الأساسية كعلاقات الإنتاج وأنماط الإنتاج والطبقات.

#### الرأسمالية الإدارية:

#### علاقات الإنتاج بالمعنى الضيق:

لم يثبت التاريخ آراء ماركس وانغلز فيما يتعلق بالإشتركية. مع ذلك، فإن تفسيرنا هو أنه لا الرأسمالية تمثل المرحلة النهائية من نضوج المجتمع البشري ولا الثورة البروليتارية " الحقة " قد تأجلت ببساطة. لا يتوجب أن يبقى النضال من أجل إزالة الطبقات على برامجنا فحسب، بل إن التاريخ، في الواقع، لا يزال يتحرك إلى الأمام. إن انتقالاً جديداً، مماثلاً للانتقال بين الإقطاعية والرأسمالية، هو قيد الحدوث، سيؤدي إلى نظام بعد رأسمالي، ذي طبقة حاكمة إدارية جديدة. لا بد من تفسير عدة جوانب لثورة الإنتاج والتراكم منذ أواخر القرن التاسع عشر بوصفها تحولات فعلية لعلاقات الإنتاج والأنماط الطباقية:

#### (1) الفصل بين الملكية والإدارة:

إن ظهور الشركات الضخمة في منعطف القرن والفصل المقابل له بين الطاقم المالي والطاقم الإداري قد مثلاً تحولاً أساسياً في الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج، أي، تحولاً لجانب حاسم من علاقات

الإنتاج (3). لم يتم تحطيم الملكية الخاصة، بل تم ايجاد مسافة معتبرة بين مالكي ومدراء الشركات. إن وظائف " الرأسمالي الناشط " قد عُهدت إلى عمال ذوي رواتب.

### (2) النمط الإجتماعي للملكية:

إن ملكية وسائل الإنتاج قد أصبحت مركزة أكثر فأكثر ضمن المؤسسات المالية، تحت رعاية الرأسماليين الكبار. هذه المؤسسات كانت تتحكم بوسائل عدد كبير من السكان من حاملي السندات المغفلي الأسماء. إن تفويض الإدارة لأشخاص ذوي رواتب، الذي وصف أعلاه، قد حدث أيضاً ضمن هذه المؤسسات المالية. هذه المجموعة العريضة من المؤسسات، بارتباطاتها الخاصة بالرأسماليين الكبار وحملة (الأسهم) الصغار وإدارتها العليا إنما تحدد الخطوط الكفافية لكيان إجتماعي يطلق عليه اسم [ قطاع ] المال finance.

### (3) هرمية كسبة الأجور:

وفقاً لذلك، توجد بضعة تقسيمات ظاهرة ضمن كسبة الأجور ذوي الرواتب.

(a) يجب على المرء أن يميز أولاً بين العمال الإنتاجيين، من ناحية، والطاقم الإداري والكتابي، من ناحية أخرى. كان العمال، أكثر من ذي قبل، مجبرين على الإنتاج وفقاً لقواعد يحددها ويتحكم بها طاقم إداري وكتابي. إن المسافة التي أوجدها الإنتاج الرأسمالي بين العمال والوسائل الإنتاجية قد اتسعت بشكل ملحوظ.

(b) ضمن الطاقم الإداري، تركزت المبادرة في أيدي الشريحة العليا من هذه الفئة، والتنفيذ في أيدي الشريحة السفلى. تنبأ ماركس بشكل واضح بهذه الأحداث بشكل عرضي. فقد رأى في الفصل بين الملكية والإدارة، والأشكال الجديدة للملكية، خطوة تمهيدية نحو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

### الأنماط الطبقيّة Class patterns:

ثمة تناقضان طبقيان موضع نقاش يقابلان، على التوالي، الهيكل الرأسمالي القديم والسمات الإدارية الجديدة:

(1) التعارض الرأسمالي التقليدي بين الرأسماليين والعمال.

(a) من وجهة النظر هذه، فإن الطاقم الإداري والكتابي - من قمة الهرم إلى قاعدته - يتولى القيام بالوظائف التقليدية للرأسمالي النشط المنفرد، كمدير لشركته (ها).

(b) كذلك من وجهة النظر هذه، فإن حاملي السندات الصغار يشتركون ببعض جوانب منزلة الرأسماليين الكبار، وإن يكن بشكل تابع (خاضع).

(2) التضاد بين الطاقم الإداري managerial personnel (الرؤساء) والطبقة المحكومة الجديدة من " الأشخاص المدارين " managed personnel (المروّوسين) ، التي تقصد بها الأشخاص الكتابيين وعمال الإنتاج.

إن تعقيد الأنماط الطبقيّة المعاصرة هو التعبير عن التعايش الجدلي [الديالكتيكي] لهذين التناقضين (Dume`nil and Le`vy 1994). إذ أن شخصاً واحداً يمكن أن ينتمي إلى الشريحتين العليا والسفلى من كل تناقض. على سبيل المثال، قد يكون المهندس جزءاً من مجموع العمال داخل الورشة و، في الوقت نفسه، ينتمي إلى الإدارة. إن المحاسب العادي يؤدي مهمة رأسمالية، لكنه بشكل واضح جزء من الأشخاص "المدارين". إن الفصل بين العمال ذوي الياقات البيضاء والعمال ذوي الياقات الزرقاء لا يزال يعكس صدى التمييز بين الأشخاص الكتابيين وعمال الإنتاج ضمن الطبقة المحكومة الجديدة، لكنه يفقد جدواه بالتدرج. ضمن الرأسمالية المعاصرة، ثمة بعض التداخل بين الطبقتين الحاكمتين، القديمة والجديدة. إذ يوجد "حد مشترك" بين الملكية والإدارة. هذا هو عالم الإدارة العليا وهيئات المدراء، حيث لا يزال المالكون منخرطين في شكل ما من تفاعل الإدارة مع المدراء الذين هم مالكون بشكل تابع (أي، يحملون سندات الأسهم) هذا الحد المشترك هو ضروري للحفاظ على الملكية الرأسمالية في نظام تكون فيه الملكية والإدارة منفصلتين أساساً.

### المقومات الأخرى لتحول علاقات الإنتاج:

إن الثورة الإدارية قد أثرت بالدرجة الأولى على علاقات الإنتاج داخل الشركات، لكن السيطرة الجديدة للإوليتين النقدية والمالية على المستوى الماكرو اقتصادي من الدولة قد أثرت أيضاً على علاقات الإنتاج الرأسمالية. هذه السيطرة يمكن تفسيرها على أنها ثورة إدارية ثانية - بشكل مستقل عن أهدافها الفعلية، التشغيل الكامل أو استقرار الأسعار - وكانت تمثل على الدوام قضية سياسية حاسمة في نشوء الرأسمالية. كان قطاع المال ينظر، بشيء من التبرير، إلى أن إمكانية أن تتقاسم الدولة حدوداً مشتركة، مع الأوليتين النقدية والمالية، إنما تلتهم جانباً حاسماً من الملكية الرأسمالية. فالائتمان والإصدار المقابل له من النقد يرتبط مباشرة بتراكم رأس المال. إن الإدخار الأولي للأرباح ليس شرطاً مسبقاً للتراكم الرأسمالي، والمقدار الإجمالي لرأس المال المستثمر داخل الشركات يمكن زيادته عن طريق الائتمان. بتحفظ نقول: إن الائتمان يخلق رأس المال. لطالما كان قطاع المال يعتبر التحكم بهذه الإواليات أحد امتيازاته الأساسية. هذه المؤسسات الإدارية الجديدة للرأسمالية أثرت أيضاً على طبيعة العمل المأجور. ضمن الرأسمالية، تعامل قوة العمل أساساً كسلعة commodity، بقيمتها الاستعمالية والتبادلية. فهي تُشترى وفقاً لحاجات الإنتاج الرأسمالي، ويُدفع ثمنها عندما تستخدم. فأى خطوة باتجاه الاعتراف بالحق right في العمل أو الحق في التصرف بدخل معين، بشكل مستقل عن الطلب من الرأسماليين، إنما تعدل "شروط" العمل ذي الراتب (المروتب). هذه الشروط تحدد جانباً آخر من علاقات الإنتاج.

كانت السمة الأخيرة لنشوء الرأسمالية هي التوسع التدريجي لسيرورة الجمعنة socialization، التي أكد عليها قبلنذ ماركس، خارج حدود الإواليات الاقتصادية الضيقة حصراً فيما يتعلق بالتعليم والصحة والشرطة والأشكال الأخرى من السيطرة الاجتماعية. إن تحليلها الملموس يقع خارج نطاق هذه الدراسة، وسوف نشدد هنا فقط على سمتها الرأسمالية والإدارية المزدوجة: (1) الطريقة التي تؤدي بها هذه الوظائف "الاجتماعية" ضمن الرأسمالية الحديثة تعبر عن ضرورات إعادة إنتاج reproduction النظام بوصفه نظاماً رأسمالياً (Bihar)

1989). (٢) هذه الوظائف هي أيضاً جزء من سيرورة جمعنة أوسع تتخطى حدود الرأسمالية. في الحالتين، وبشكل مستقل عن سماتهما الأكثر أو الأقل "ديمقراطية" أو "نخبوية"، فإنها تردد صدى التحول الإداري لمجتمعاتنا.

هكذا، إن استعمال تعبير الرأسمالية الإدارية في هذه الدراسة هو أوسع مما هو مقصود به (أو ما درجت العادة أن يقصد به) نظراً لأنه يزعم أنه يشمل كل الجوانب المذكورة أعلاه، بمعناه الثنائي. إن الرأسمالية الإدارية هي تشكيل اجتماعي هجين يجمع بشكل خاص الصفات الرأسمالية ومنطقاً إدارياً جديداً يبشر بنمط إنتاج جديد. يمكن كشف " المنطقين " الاجتماعيين المختلفين ضمن المجتمعات المعاصرة: (1) قواعد اللعبة الرأسمالية التقليدية، مع تحقيق الحد النمطي لمعدل الربح كمبدأ أساسي، والملكية الخاصة (مع أنها جماعية) لوسائل الإنتاج و(2) أشكال جديدة من الجمعنة داخل الشركات، والمؤسسات المالية، وخارجهما، تتجاوز بشكل مضطرد حدود الملكية الخاصة، مؤمنة مزيداً من التعاون والتنسيق خارج السمات التناقضية الكبيرة للنظام.

### الطبقات الحاكمة والتسوية الطبقيّة:

### أشكال السلطة Power configurations:

إن الإحالة إلى علاقات الإنتاج تحدد مستوى أساسياً أول من التحليل في تفسير تاريخ الرأسمالية، وثمة تطابق مباشر بين التحولات ونشوء الأنماط الطبقيّة. يوجد، مع ذلك، مستوى ثان من التحليل، أكثر سياسية ومرتبطة مباشرة بالدولة، يجب دراسة هذا النشوء انطلاقاً منه. إنه مستوى **علاقات السلطة Power Relationships**، سواءً كانت قيادة أو سيطرة طبقة محددة أو شريحة طبقيّة أو وجود تسويات مفترضة ضمن مختلف قطاعات الطبقة أو الطبقات الحاكمة. هذا المفهوم **للتسوية الطبقيّة** يمكن توسيعه أكثر ليشمل طبقات وسطى أخرى أو حتى العمال أنفسهم. بهذا المعنى العريض، إنه يفسر الأشكال التي تمارس بها السلطة الطبقيّة عموماً، التي تجمع ما بين العنف والمصالحة. هكذا، فإن التحولات الموصوفة في الفقرتين الأوليتين من الفصل يقررها إلى درجة كبيرة **الصراع الطبقي class struggle**. إن كلاً من المواجهة بين الطبقات المحكومة والطبقات الحاكمة، والتناقضات الداخلية ضمن الطبقات الحاكمة، هي موضع النقاش.

ضمن " الديموقراطيات " المعاصرة، فإن أنظمة الحكم regimes لا تتغير بالضرورة مع تعاقب القيادة والتسويات، بل ثمة إيالات (ميكانيزمات) تفعل فعلها، مشابهة لتلك التي وصفها ماركس في تحليله التاريخي للرأسمالية. إن مفهوم " أنظمة الحكم " نفسه هو ضيق أكثر مما ينبغي، وسيكون من الملائم أكثر أن نلجأ إلى مفاهيم أوسع مثل **أشكال أو مفاصل السلطة**. في الولايات المتحدة منذ الحرب الأهلية، وفي بلدان رأسمالية كبيرة أخرى ذات مؤهلات هامة، يمكن تحديد أربعة من هذه المفاصل:

(1) سيطرة الرأسماليين الصناعيين والتسوية مع المنتجين الصغار (التي زعزعتها حركة التروستات في أواخر القرن التاسع عشر).

(2) تعايش [ قطاع ] المال الجديد والمدراء في أعقاب الفصل بين الملكية والإدارة في بداية القرن، في ظل هيمنة الممولين الكبار (مورغان، روكفلر، وآخرين)، والتسوية مع الرأسماليين التقليديين.

(3) منذ الكساد الكبير إلى بداية السبعينات 1970s، تراجع قطاع المال (المحدود في مجاله)، الاستقلال الزائد للطاقت الإداري (في القطاعين الخاص والعام)، والتسوية مع العمال.

(4) إعادة تأكيد سلطة المال ضمن الليبرالية الجديدة، انفراط التسوية مع العمال، والتقلص في استقلال الطاقم الإداري، ضمن الشركات وضمن الدولة.

إن تحولات علاقات الإنتاج، التي تعكس صدى تقدم القوى الإنتاجية، تحدد مجموعة أولى من الظواهر حيث يكون من المناسب الرجوع إلى القوانين laws الفعلية للتطور ودرجة معينة من الحتمية الاقتصادية. إن العلاقة بين تعاقب أشكال السلطة وهذه التحولات هي علاقة " مرنة " نوعاً ما، ونظراً للصراعات قيد النقاش فهي ذات نتائج محتملة مختلفة.

### الرأسمالية الإدارية والتسوية الكينيزية

إن الحدود الدقيقة بين نشوء علاقات الإنتاج وتعاقب أشكال السلطة يكون من الصعب تعريفها أحياناً. ومن الصعب على وجه الخصوص أن نرسم خطاً مميزاً واضحاً بين الفرض التدريجي للسمات الإدارية لرأسمالية القرن العشرين، من ناحية أولى، والمضمون الخاص للتسوية الكينيزية، من ناحية أخرى:

(1) - لقد استفادت مختلف شرائح الطبقات الحاكمة من الحركات العمالية بطريقتها الخاصة. أولاً، في أواخر القرن التاسع عشر، قبل الحرب العالمية الأولى، استخدم مالكو الشركات التقليدية عدائية العمال تجاه التروستات لاستصدار تشريع محافظ (التشريع المضاد للتروستات)، لكنهم قاوموا في الوقت نفسه ضغوط العمال باتجاه تحسين ظروف العمل، والتنظيم النقابي ومستويات المعيشة المحسنة. ثم، خلال الحقبة التقدمية، بدأت شريحة هامة من مالكي ومدراء الشركات الكبيرة بتسوية مع العمال بهذا الخصوص (مع قمع الشريحة الأكثر راديكالية من الحركة العمالية، خصوصاً أثناء الحرب العالمية الأولى). هذه التسوية لعبت دوراً هاماً في صعود هيمنة الشركات الكبيرة. هكذا، استفاد صعود الشركات الإدارية في الوقت نفسه من الحركة العمالية وساهم في الترسخ التدريجي لما كانت توصف بدولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية (Weinstein 1968). إن الكثير من صفات ما تدعى التسوية " الكينيزية " ينتمي في الواقع إلى هذه الحقبة الإدارية المبكرة.

(2) - رغم أن السيطرة المركزية الإدارية على الإوليات المالية والاقتصاد الماكروي يمكن استعمالها من قبل أية شريحة مهيمنة من الطبقات الحاكمة وفقاً لمصالحها الخاصة، فمن الواضح أن مؤسسات الكينيزية كانت موجهة أصلاً نحو الاستخدام (العمالة) الكامل، أكثر مما هي موجهة نحو استقرار الأسعار. إن النشوء الخاص المقابل للعمل المأجور Wage labour، الاعتراف بشبه " حق " في العمل، لم يكن متأصلاً في الإداريوية managerialism، بل نتج عن الظروف السياسية للتسوية الكينيزية، التي طُبِّق فيها المجتمع الإداري الجديد (وهذا يفسر الصفة المحفوفة بالمخاطر لهذه الإنجازات الاجتماعية). هكذا،

فإن الطريقة التي اجتمعت بها الصفات الإدارية والكينيزية للقرن العشرين ليست تصادفية، نظراً لأن التحولات الإدارية للرأسمالية في القرن العشرين قد جعلت ممكنة بفعل نفس التوترات الاجتماعية التي أدت إلى التسوية الاجتماعية.

### الطبقة الرأسمالية في المرحلة الانتقالية:

إن تفسيرنا الإجمالي لموقف الرأسماليين الذين يواجهون بروز علاقات الإنتاج الإدارية يمكن تلخيصه بثلاثة افتراضات:

#### 1- المقاومة resistance:

إن العنصر الأساسي في تفسير نشوء الرأسمالية الحديثة هو الاعتراف بالدور المركزي الذي لعبه رد فعل الرأسماليين على بروز نمط إنتاج جديد أكثر تمشياً مع تقدم القوى الإنتاجية، ستم فيه الإطاحة بملكيتهم. تصبح مقاومة الرأسماليين لهذا النشوء ظاهرةً بشكل دوري:

(أ) في صراع المالكين الرأسماليين التقليديين ضد صعود الشركات الضخمة الجديدة؛

(ب) في المعارضة الواسعة النطاق لدى كل فئات الرأسماليين للتدخل المتزايد للدولة في الشؤون الاقتصادية حتى الكساد الكبير؛ و

(ج) في صعود الليبرالية الجديدة.

#### 2- التكيف adaptation:

إن شرائح الطبقات الحاكمة هي، مع ذلك، المحفزة بشكل دوري للتحولات الكبيرة. هكذا، يمكن تفسير الثورتين الاندماجية والإدارية بوصفهما محاولتين لجعل جمعة القوى الإنتاجية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج متساويتين. لقد كان الشيء نفسه ينطبق على السيطرة على الاقتصاد الماكروي وتدخل الدولة، رغم أن تحول علاقات الإنتاج الذي شكل الأساس لهذا الانتقال كان "منحازاً" نحو التشغيل (العمالة) الكامل والرفاه أثناء عقود قليلة في التسوية الكينيزية. هذا "الانحياز" bias تم تصحيحه لاحقاً في الليبرالية الجديدة، لكن نفس التوترات والرهانات لا تزال موضع خلاف.

#### 3- الالتواء inflection:

يمكن تفسير الليبرالية الجديدة بوصفها محاولة من قبل مالكي وسائل الإنتاج لحرف divert التحالف بين المدراء والطبقات الأخرى المتقاضية للرواتب في التسوية الكينيزية نحو تحالف جديد بينهم وبين المدراء (خصوصاً، الشريحة العليا من الإدارة). بما أنهم لم يستطيعوا ببساطة أن يمتنوا حكمهم في ظل أشكاله التقليدية، أي، يجمدوا علاقات الإنتاج، فقد شجعوا انتقالاً يصون امتيازاتهم قدر الممكن، ويسمح لهم في النهاية "بالاندماج" بدون ألم إلى حد ما مع الطبقة الحاكمة الجديدة.

### هل يمكن لليبرالية الجديدة أن توقف التاريخ؟

تتناقش هذه الفقرة المعاني الضمنية لليبرالية الجديدة بالنسبة لتاريخ القرن المنصرم من الرأسمالية الأمريكية في هذه الدراسة.

### الليبرالية الجديدة ضد نظريات الرأسمالية الإدارية:

إن نجاحات وإخفاقات نظرية الرأسمالية الإدارية تعكس تحولات الرأسمالية ذاتها. فمنذ مراحلها المبكرة، شجع تطور الرأسمالية تطبيق العلم على الإنتاج والتنظيم. هكذا، نشأ التفسيران ما قبل الإداري و، لاحقاً، الإداري منذ القرن الثامن عشر، غالباً بمضمون على درجة عالية من الطوباوية و ميل اشتراكي. من الواضح أن الثورة الإدارية في أوائل القرن العشرين قد قوت هذه الحركة بشكل ملحوظ، التي حفزها لاحقاً الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية والتسوية الكينيزية. بلغت ذروتها أثناء الستينيات 1960s والسبعينيات 1970s، وكانت تمثلها المؤلفات المشهورة كثيراً لجون كينيث غالبريث (4) John Kenneth Galbraith. فهل حطم صعود الليبرالية الجديدة نظريات الإداريوية؟

(1) نعم، بمعنى أنها قد تمت الإطاحة بها، وأن النظريات التي تنبأت بشكل متسرع أكثر من اللازم بظهور عصر ما بعد رأسمالي تبدو الآن باطلة. إن سمات رأسمالية أساسية كثيرة قد عاودت الظهور: تحقيق الحد الأعلى لمعدل الربح في مصلحة [ قطاع ] المال، ارتفاع معدلات الفائدة، السيطرة على ارتفاع الأجور، إخضاع العمال، إزالة القيود، وهلم جرا.

(2) إن تفسيرنا هو أن انبعاث بعض السمات الرأسمالية لمجتمعاتنا يخفي التطور المستمر لعلاقات الإنتاج الجديدة. إن دور الطاقم الإداري والكتابي هو أكثر حسماً من ذي قبل. بدلاً من التراجع في تطور علاقات الإنتاج أو الأنماط الطبقيّة نحو مرحلة قبل إدارية من الرأسمالية، فإن نقطة الخلاف ضمن الليبرالية الجديدة هي السلطة Power: الهيمنة الجديدة لقطاع المال، أي، ضمن الرأسمالية المعاصرة، هيمنة رأس المال عموماً. هكذا يجب أن نواجه المفارقة التالية: تستمر المجتمعات في حركتها على المسار الإداري لكن في ظل قيادة جديدة، معززة، لرأس المال. من الواضح أن هذه القيادة ليست حيادية. على العكس من ذلك، إنها توجه التطور المالي وفق واحد من بضعة مسارات ممكنة، بعيداً عن التضخم التدريجي الأسبق لتدخل الدولة وانتصارات الحركة العمالية، ونحو أشكال جديدة من "الجمعة" تحت رعاية الشركات الضخمة و، بشكل عام أكثر، المصالح "الخاصة". إننا نؤمن بأن:

(1) المدراء ليسوا بلا طبقة (عديمي الطبقات)؛

(2) إنهم يمتلكون الإمكانية لأجل الاستقلال كطبقة حاكمة جديدة في المستقبل؛

(3) إنهم محكومون من قبل الرأسماليين؛

(4) إن سلطتهم الفعلية تعتمد على تعاقب التشكيلات الاجتماعية التي يعبر فيها عن سلطتهم الطبقيّة.

لذلك، فإن الرجوع إلى الرأسمالية الإدارية يبقى مناسباً برغم الليبرالية الجديدة.

ثورة إدارية ثالثة؟ توزيع حصص رأس المال بعد الإدارة وعلم الاقتصاد الماكروي.

يبدو أن التحول الإداري للرأسمالية يبدأ بطريقة تدريجية. ففي الولايات المتحدة، أثرت الثورة الأولى على تنظيم الإنتاج والشركات عموماً أثناء أوائل القرن العشرين؛ أما الثانية فقد مست السيطرة على الاقتصاد الماكروي في أعقاب الكساد وأثناء وبعد الحرب العالمية الثانية. كما لاحظنا قبلاً، استفاق مدراء الشركات على ما يشبه محك عملهم، تحقيق الحد الأعلى لمعدل الربح، بشكل مستقل عن تكاليفه الاجتماعية، وتم توجيه سياسات الدولة نحو استقرار الأسعار. إن المقوم الجديد للتحول الإداري للرأسمالية يبدو، مع ذلك، جارياً في الوقت الحالي: فالمدراء يتصرفون ضمن مؤسسات جماعية ضخمة، معاكسة لتيار الشركات المالية واللامالية التقليدية. ربما يكون من المبرر أن نشير إلى هذه الخطوة الجديدة بوصفها ثورة إدارية ثالثة، هي مركزة رأس المال التي تعطي مضموناً اجتماعياً جديداً للعلاقات بين الملكية والإدارة.

لمزيد من إيضاح الطبيعة الدقيقة لهذه الثورة الجديدة، من المهم أن نستذكر أنه يوجد جانبان أساسيان لتحقيق الحد الأعلى لمعدل الربح. إن التنظيم والتفانة ضمن الشركات يحددان المقوم الأول، توزيع حصص (تخصيص) رأس المال بين الصناعات والشركات. في هذا الجانب الأخير، فإن القضية الحاسمة، بالإضافة إلى القدرة على الحصول على التمويل (إصدار الأسهم والدين)، هي تجديد الربحية النسبية في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى تقدير الأفق المستقبلية. هذه المهمة، مثل علم الاقتصاد الماكروي، تتجاوز نطاق الشركات اللامالية المنفردة.

من الواضح أنه لا يوجد شيء جديد بشكل جذري ضمن الليبرالية الجديدة، وأن الثورة الإدارية قد أثرت على قطاع المال منذ زمن طويل. فقد كان الممولون محاطين بمساعدين إداريين منذ المراحل الأولى لظهور قطاع المال الحديث في منعطف القرن. مع ذلك فقد تم اتخاذ خطوات جديدة ضمن الرأسمالية المعاصرة. في الوقت نفسه، طورت الشركات اللامالية نشاطها المالي ونمت "صناعة" المال بنسب مذهلة. إن الصناديق التعاونية وصناديق التقاعد (المعاش) هي نموذج لهذه المؤسسات الجديدة لليبرالية الجديدة. فهي تمتلك قسماً من الاستثمارات المالية (5). إنها تؤدي وظيفة توزيع حصص رأس المال بين الصناعات والشركات؛ إنها تقارن معدلات الربح؛ وهي تحكم على أداءات المساعدين الإداريين الماليين. فأى تقييم سلبي لشركة يؤدي إلى الابتعاد عن أسهمها ويجعل من الصعب والمكلف أكثر فأكثر على الشركة أن تحصل على تمويل جديد. من وجهة نظر علاقات الإنتاج، إنها، برأينا، ملتبسة:

(1) إنها إذ تفرض معايير الربحية على المشاريع لصالح مالكي الأسهم فإنها تعيد تأكيد صفة رأسمالية أساسية لمجتمعاتنا. اعتماداً على **إواليات السوق market mechanisms**، فإنها أيضاً تعزز السمات الرأسمالية التقليدية.

(2) بشكل معاكس، إنها أيضاً تساهم في ظهور معيار جديد للرأسمالية بدون رأسماليين كبار أي بدون أصحاب أسهم فرديين كبار، حتى لو كانت هذه العبارة يبالغ فيها كثيراً في بعض الأحيان. يتأثر بعض المحللين أيضاً بالسمات اللاشخصية لهذا الشكل الجديد من الملكية الرأسمالية بحيث أنهم يفسرون الارتقاء إلى سيطرة الصناديق التعاونية والمعاشية بمثابة تحول حقيقي للرأسمالية، بشكل ما خارج ذاتها. مما

لاشك فيه أن هؤلاء "المستثمرين المؤسسيين" يمثلون فرصة جديدة لأجل المدراء لكي يعبروا عن مهاراتهم، لكن من الواضح أن الحواجز بين الرأسماليين وكسبة الأجر، بشكل عام، لا تتم إزالتها. إن القيد الذي يحد من هذه "الجمعة" هو أنها عرضة الآن - كما هي سيطرة الاقتصاد الماكروي - لمحك تحقيق الحد الأعلى من معدل الربح، المحك الرأسمالي أساساً، في سياق جديد متحرر من التزامات التسوية الكينيزية. هذا ينبع من الهيمنة المالية لقطاع المال الذي يحدد المسار الذي يجب وفقاً له التعبير عن المهارات الإدارية للطبقة الجديدة. لكن هذا التقييد لا يغير مضمون هذا التطور، أي أن المدراء يكتسبون، في رأسمالية اليوم، مقدرة جديدة: التحكم بتوزيع حصص رأس المال وبأداء إدارة الشركة بمستوى من المركزة لا سابق له.

إن تحقيق الحد الأعلى من معدل الربح يقدم بعض الضمانات المتعلقة بالاستعمال الكفؤ للموارد، لكن قيوده غالباً ما تم التشديد عليها: فقد تعرض هذا المحك للانتقاد بناء على تعاميه عن ظاهرات أخرى مقابلة، اجتماعية، إنسانية، بيئية، وهلم جرا، وهو يدفع مجتمعاتنا على مسار تاريخي خاص يخلقه هو نفسه، سيكون من الصعب الرجوع عنه (أنماط الاستهلاك الخاصة، أساليب الحياة والثقافة، وهلم جرا). إن الليبرالية الجديدة لا توقف التاريخ، بل تقرر حاضره وتوجه مستقبله.

### الليبرالية الجديدة، والأزمة والطور الجديد: Crisis and the new phase, New liberalism

كما أسلفنا، بالأخذ في الحسبان المناحي التاريخية للتقانة والتوزيع، فإن طوراً جديداً يبدو في الوقت الحالي أنه قيد التشكل مع منحى تصاعدي لمعدل الربح منذ منتصف الثمانينات. إن علاقة الليبرالية الجديدة بهذا الطور الجديد هي قضية حاسمة سياسياً، من الصعب تسويتها. بشكل أدق، المشكلة هي "عزو" المناحي الجديدة (بشكل منفصل أو، بشكل محتمل أكثر، مجتمعة) إلى كل من الثورة التقانية الجديدة (ثورة المعلومات)، والإنجازات الإدارية الجديدة، والهيمنة الجديدة لقطاع المال. من الواضح أن الصعود الدراماتيكي لمعدلات الفائدة أثناء الثمانينات 1980s قد أضرَّ استرداد معدل الربح كما مرت به الشركات بشكل مباشر، أي، بعد دفع الفوائد (وكل الضرائب). (Dumenil and le`vy 1999c). إن الأثر السلبي لمعدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة قد تم توثيقه غالباً و، كما هو معترف به على نطاق واسع، انضافت صدمة سياسة 1979 إلى الأزمة في الثمانينات 1980، في حين أن المقرضين قد استفادوا فعلاً من هذه النقلة. فالمشاريع اللامالية وجدت صعوبة في تخفيف عبء الفائدة (فوائد صافية، نظراً لأن الشركات تقترض في الوقت نفسه)، لكنها قامت به في نهاية المطاف، محفزة الصعود الدراماتيكي لسوق الأسهم التي صار دورها مركزياً الآن. لقد كانت تكاليف الليبرالية الجديدة كبيرة جداً، والتبعات المترتبة على الاستثمار والتشغيل (العمالة) والتعدي على مستوى الربحية لا تكشف سوى جانب من هذه التكاليف.

إن القضية الأساسية هي، مع ذلك، المزايا المزعومة لليبرالية الجديدة بالنسبة إلى هذه التكاليف. يمكن طرح السؤال، على المستوى الأوسع من التحليل، حول "التقدمية" المحتملة لليبرالية الجديدة. كم من المناحي الجديدة للتقانة يمكن عزوه إلى الليبرالية الجديدة؟ كم من الطور الممكن الجديد للرأسمالية؟

لا داعي للقول، إننا لن نجيب على هذه الأسئلة بشكل وافٍ. إن مقارنة موجزة مع المثال الفريد لاضطراب مماثل نعرفه، أي اضطراب أوائل القرن العشرين، يمكن مع ذلك، أن تقدم بعض التبصرات الحاسمة في هذه الظواهر المعقدة. فالتشابه بين الطرفين التاريخيين كبير جداً.

لنتأمل أولاً دور قطاع المال في تحول الشركات، والتفانة والإدارة في أوائل القرن العشرين. فالثورتان الاندماجية والإدارية كانتا تتطلبان المفاعيل المشتركة لـ (أ) طاقم إداري وكتابي و(ب) المال. الأول جعل بالإمكان اكتساب مستوى جديداً من الكفاءة ضمن الشركات، والثاني قدم الموارد المالية لأجل بناء ونمو الشركات الكبيرة الجديدة. ثمة سيرورة مزدوجة مشابهة لا تزال جارية منذ منتصف الثمانينيات 1980s. إن المال يدعم موجة الاندماج الحالية، والإنجازات الإدارية الجديدة يؤديها الطاقم الإداري والكتابي، مدعوماً بما تسمى ثورة المعلومات. هكذا، فإن دور المال في المسار الجديد للرأسمالية يبدو مركزياً، فهو يدعم التحولات الجارية. مع ذلك، يمكن تأطير المشكلة بشكل مخالف للواقع: لو كانت السياسات مختلفة - فكر ببديل "يساري" متكيف مع الأزمة البنوية أفضل من الكينيزية - فهل كان الانعطاف التصاعدي للإنتاجية الرأسمالية قد حدث؟ متى؟ سابقاً أم لاحقاً؟ فماذا سيكون مدها، وتأثيراته؟ هل كان بالإمكان تجنب تكاليف الهيمنة الأميركية بالنسبة لأوروبا والعالم الثالث؟ إن كون الهيكل الذي سمح لأوروبا واليابان بأن تلحقا بالولايات المتحدة، مع إشراك بارز للدولة، هيكلًا قديماً، يبقى [بحاجة] إلى برهان.

لندرس الآن الدخل والاستقرار. إن السمة المميزة الأخرى لأوائل القرن العشرين كانت هيمنة المال فيما يتعلق بالسيطرة على الاقتصاد الماكروي والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي. لقد ساهم فشل المال في التصدي لهذه المهمة في الكساد الكبير وسمح، بعد الكساد، بصعود **المكون العام** public للإداريوية managerialism ضمن الكينيزية. هذا هو المكان الذي يكون فيه حتى الجانب المؤذي للمال هو نقطة الخلاف بشكل أكثر وضوحاً، من ناحية الدخل وبخصوص الاستقرار. (تذكر أن كينييز اقترح إطلاق رصاصة الرحمة على صاحب الريع). في رأسمالية اليوم، فإن المال أيضاً قد أجل إنشاء الهيكل المؤسسي الجديد الذي يتطلبه صون الاستقرار النقدي والمالي للاقتصاد الدولي، و، حتى، شجّع الإجراءات الخطيرة (كما كان الحال أثناء العشرينات 1920s). توثق الأزمات المالية الأخيرة بشكل واضح إمكانية حدوث هذا التهديد، وتفسر الحافز الجديد إلى فرض بعض القيود. إن التجربة التاريخية للكساد الكبير لم تُنَسَ، مع ذلك، والمؤسسات الجديدة التي بنيت بعد الحرب العالمية الثانية لم تدمر سوى تدميراً جزئياً (تم تفكيك جزء فقط من نظام بريتن وودز Bretton Woods). رغم الليبرالية الجديدة، فإن الرأسمالية المعاصرة تبقى رأسمالية إدارية. ويمكن دفع **مكونها العام** Public component إلى الواجهة بشكل مفاجئ أو تدريجياً، إذا كان مطلوباً لأجل الاستقرار الدائم للنظام.

برأينا، من المستبعد جداً أن تختفي الطبقة الرأسمالية عن المسرح كنتيجة لصلابتها الزائدة مسببة انهياراً اقتصادياً كبيراً. إنها بالأحرى سوف "تندمج" مع الحكام الجدد. هذا يفسر السبب في أن الأشكال المعاصرة للانتقال،

وخصوصاً سماته الخاصة أو العمة المعلنة تقريباً هي في غاية الأهمية لهذه الطبقة. هذا هو ما تدور حوله الليبرالية الجديدة: أشكال الانتقال ومضامينه الدقيقة.

\* \* \*

## هوامش

- (1) هذا الفصل يستشهد بالأعمال الأولى: (1993 Dume`nil and Le`vy، 1996، 1998)
- (2) كما في تحليل أرنست ماندل، نعتقد أن حركات معدل الربح حاسمة في تعاقب الأطوار المختلفة. إننا أيضاً نشاطر الرأي القائل بأن العوامل الخارجية المنشأ "exogenous"، وبالأخص العوامل السياسية، تلعب دوراً بارزاً في بدء طور صاعد جديد (Mandel 1975 and 1980 see also Achcar 1999)
- (3) يؤكد جون ماك درموت على هذا التحول لعلاقات الإنتاج واضعاً تشديداً أكثر على الشكل الشراكي للملكية (Mc Dermot 1991).
- (4) برل ومينز (1932)؛ برنهام (1945)؛ تشاندلر (1977)؛ غالبريث (1967)؛ بارسونز (1954)، فبلن (1983). في النظريات الأولى للإدارة، تمت مراهة المدراء بشكل جديد من "العقلانية"، فوق الطبقات. لقد كان هذا هو الحال بشكل خاص في الولايات المتحدة أثناء السنوات الأولى من الثورة الإدارية، عندما وصف أدولف برل وغاردينمز مينز المدراء بأنهم "تكنوقراطية حيادية". إن النظريات التي نشأت أثناء التسوية الكينيزية لم تكن مختلفة جداً في هذه الناحية (وإن تكن أكثر التبساً). هذه الرأسمالية الإدارية قضت على تقلبات قطاع الأعمال التي نشأت في البلدان الاشتراكية، وبالأخص في الاتحاد السوفييتي خلال السنوات نفسها، كانت في الواقع متفقة مع هذا التقييم. مع ذلك، فإن المدراء قد وصفوا أيضاً بشكل بديل بأنهم طبقة حاكمة جديدة أو بمثابة الوكلاء المنضبطين للرأسماليين.
- (5) في الولايات المتحدة، في عام 1998، تبلغ نسبة الأسهم العادية المشتركة التي تملكها الصناديق التعاونية والصناديق المعاشية (التقاعدية)، إذا ما أخذت مجتمعة، إلى تلك التي يملكها بشكل مباشر أرباب الأسر، 1.02.

\* \* \*

## الفصل العاشر

### الفضاء، والتقييد وتحقيب الرأسمالية

تأليف: صباح الناصري،

أولريش براند،

توماس سابلوفسكي وجينز وينتر

سيبقى مشروع تحقيب الرأسمالية تمريناً أكاديمياً لا صلة له بالموضوع ما لم ينخرط في تأمل أدق في أسسها النظرية الأساسية. فعلى أساس هذا التأمل ينبغي أن يكون من الممكن أن نميز مفاهيم مختلف مراحل وأطوار وأزمات التطور الرأسمالي (المفاهيم التي تكون مركبة غالباً) و، قبل كل شيء، أن نخمن إمكانية مقارنة ذات توجه علمي بهدف قهر السلطة المحصنة والاستغلال والقمع. سنحاول في التحليل التالي أن نستعمل مفاهيمنا النظرية السياسية للتحقيب كوسيلة لفهم السياق الاجتماعي الحالي والنزعات التطورية الراهنة للرأسمالية. لدراسة انقطاعات واستمرارات التطور الرأسمالي، فإننا ننبئ مقارنة التقييد، وهي مقارنة نعتقد أن بمقدورها أن تتوسط بين النظرية الماركسية لنمط الإنتاج الرأسمالي والتحليل الملموس للتشكيلات الاجتماعية وبذلك ننتج نظرية لتحقيب التطور الرأسمالي.

إن البؤرة الرئيسية لفضلنا هي المسألة الحاسمة للبعد المكاني للتراكم الرأسمالي - وهو شيء لا يدرس عادة إلا بشكل عابر *En Passant*. إن التشكيلات الاجتماعية، ضمن إطار النقاش الماركسي، قد تمت مباحثاتها عادة بالدول القومية، ودرست العلاقات الدولية ضمن سياق مناقشات الإمبريالية والتبعية. في وقت أحدث عهداً، في الخطاب الدائر حول العولمة وتفرغ القدرة التقييدية للدولة القومية أصبحت الحاجة إلى إبراز تلك الجوانب المرتبطة بتمفصل المستويات المحلية والإقليمية والقومية والدولية ملحة بشكل متزايد.

### فضاء التقييد *The space of regulation*

يمكن طرح مسألة فضاء رأس المال على مستويات مختلفة من التجريد. إن الفهم الكافي للبعد المكاني للتطور الرأسمالي قد تم حجه غالباً لأن العلاقة بين نمط الإنتاج الرأسمالي والدولة القومية قد تم تصورهما في كثير من الأحيان ليس بوصفها مصادفة تاريخية، بل ضرورة منطقية.

دعونا نبدأ بمستوى نمط الإنتاج. عند هذا المستوى، تكون الرأسمالية مرتبطة بالضرورة بتجزئ الفضاء (المكان). فحيث لا يوجد إنتاج مخطط اجتماعياً على الصعيد العالمي، فإن قرارات الاستثمار الخاص لمالكي رأس المال التي تتوسطها السيرورة التنافسية تؤدي إلى تطور مكاني متفاوت للتراكم الرأسمالي وبالتالي إلى التجزئ الاقتصادي للفضاء. بشكل مماثل، فإن التجزئ السياسي للفضاء هو شرط مسبق للتراكم الرأسمالي. إن التقسيم المكاني للطبقات يمكن من تشكيل التحالفات بين شرائح من الطبقات الحاكمة والمحكومة (Hirsch 1995a: 31 ff). بهذا الخصوص فإن تجزئ الطبقات المحكومة هو مرحلة *moment* هامة لديناميك الهيمنة والمنافسة.

رغم هذه الصلة البنوية بين نمط الإنتاج الرأسمالي وتجزئ الفضاء، سيكون من الخطأ أن نستنتج وجود الشكل القومي والدول القومية من نمط الإنتاج الرأسمالي بطريقة وظيفانية. يجب أن نميز بين حتمية تجزئ الفضاء والأشكال التي يأخذها في التاريخ. إذ يجب فهم ودراسة الشكل القومي والدول القومية كظواهر تاريخية بحد ذاتها. إن تجزئ الفضاء لم يأخذ فقط الشكل التاريخي لتكوين الدول القومية ونظام التقسيم الدولي للعمل، بل أدى أيضاً إلى تطوير وتجزئ غير متكافئين للفضاء داخل الدول القومية.

دعونا ننتقل إلى المستوى المتوسط للتحليل والعمل بالمقاربة الماركسية لمدرسة التقييد (Aglietta 1979). إن أنظمة التراكم، وأنماط التقييد وأنماط التطور لا يمكن التفكير بها بشكل ملموس إلا بلغة مكانية (Schmid 239: 1996). إننا نرى، مع ذلك، أن الفضاء لم يُنظر له [بشكل كاف في مقاربة التقييد التقليدية. حتى الآن، فإن الإطار المكاني الذي تم ضمنه تحليل أنماط التطور هو الدولة القومية. ففي التراث التقييدي والتراثات الماركسية الأخرى، رُبط مفهوم رأس المال الإجمالي للمجتمع Society's total capital بالدولة القومية لأن سيرورة جعل معدلات الربح متساوية ضمن وبين الفروع كان يعتقد أنها تعمل ضمن إطار قومي. إن مناطق العملة القومية قد حدثت من المنافسة الحرة وأثرت على تعديل قانون القيمة في السوق العالمية) (Aglietta 1974; Kruger 1986.46 ff). لذلك كان ذا مغزى أن ندرس أنظمة التراكم بشكل أساسي ضمن الإطار القومي. هذا الإطار تم التأكيد عليه في تحليل أنماط التقييد أيضاً، التي كان فيها دور الدولة القومية في تقييد النقد وعلاقة الأجور دوراً مركزياً. فالدولة هي، بحسب ليبينتر، "الشكل الأول للتقييد"، الذي يكفل ألا تتفتت التشكلات الاجتماعية في وجه الصراعات التي لانهاية لها بين شرائح المجتمع المتنافسة (Lipietz 1988). أخيراً، فإن التشديد المكاني لمدرسة التقييد في تحليلها للنمط الفوردي للتطور كان يقع على الدولة القومية.

إن التركيز المنهجي على الدول القومية المنفردة قد تم استبقاؤه أيضاً في دراسة إعادة الهيكلة الراهنة، معطياً بعض النتائج المثيرة للإهتمام. فقد برهن ليورنيي Leborgne وليبينتر بشكل مقنع، على سبيل المثال، أنه لا يوجد مخرج واحد فقط من أزمة الفوردية، بل يوجد بالأحرى تعايش لعدد من الإستراتيجيات القومية (Lipietz 1997a, Leborgne and Lipietz 1992a). السؤال اليوم، مع ذلك، هو إلى أي حد يمكن المحافظة على التركيز على الدولة القومية بوصفها الفضاء التكويني لنمط التطور في ضوء إعادة المفصلة البعيدة المدى للسياسة والاقتصاد التي تتوسطها العولمة. الأهم من ذلك هو أن السؤال المنهجي إنما ينشأ عما إذا كان يوجد، على المستوى العام، تعدد أبعاد مكاني للتراكم والتقييد. إذا كان كذلك، فلا بد أنه كان هو الحال في الفوردية أيضاً، لكن بسبب تطور التشكيلات الاجتماعية القومية في هذا الطور، المتمركز غالباً في صناعة السيارات، فقد تم التغاضي عن تعددية الأبعاد المكانية.

في مقابل مقاربة التقييد "التقليدية"، تركز الأعمال الجغرافية والمكانية - النظرية - لـ آش أمين وديفيد هارفي وجامي بك وادم تيكل، وإريك سونيغودو وغيرهم على النزعات المكانية المتناقضة للتراكم والتقييد. هذا التوجه يقوم على فهم للكلية الرأسمالية متأثر بتحليل لوفيفر Lefebvre للإنتاج الاجتماعي للفضاء، وبالأخص مبدئه في "تداخل interpenetration وتراكب superimposition الفضاء الاجتماعي، (Lefebvre 1991: 85 ff). إن الرأسمالية (بمجملة تاريخها) تفهم كقالب عالمي لتداخل وتشابك الفضاءات على الصعد العالمية والقومية والإقليمية والمحلية. لا يمكن تحليل تحولها على مر الزمن بالأنماط التاريخية الملموسة للتراكم التاريخي، التي يكون فيها الإنتاج الاجتماعي لهذه الفضاءات وتكثيفها إلى "مَهْرَب مكاني spatial fix" سيرورة ضرورية لكنها محكومة بالتناقضات.

أولاً، إن التنظيم المكاني لسيرورات التراكم لا يتحدد ببساطة من خلال النزوع البنيوي إلى التوسع المكاني. فرأس المال بحد ذاته Per se لا ينتج "مهرباً مكانياً" spatial fix. " هذه السيرورات تتطلب تقييداً (ضبطاً) لذلك يتم تكوينها سياسياً واجتماعياً (Scheuplein 1997: 17، Ro\ttger 1997) (1). إن المفهوم التوسعي للأشكال التأسيسية يمكن بهذه الطريقة أن يتخذ صفة مكانية.

ثانياً، يتكشف منظور مختلف أساساً حول الشروط التاريخية والجغرافية لنمط تطور ثابت. فالتساوق الاجتماعي والاقتصادي لا يُعبر عنه بالضرورة على مستوى الدولة القومية، بل بالأحرى إنه "يكشف سلسلة من الانتظامات في تشكيلة من المستويات المتداخلة" (Swyngedouw 1997: 146).

في سيرورات إعادة التمثيل rearticulation المكانية، فإن الانزياح displacement والتكثيف condensation، الشكليين الكمي quantitative والكيفي qualitative للفضاءات يتم تحويلهما بشكل أساسي. هذه السيرورات لا تحدث تماماً، بل بالأحرى تعبر عن ممارسات مختلف الفاعلين الاجتماعيين. إن الفاعلين يشكلون عمارة الفضاءات، لكنهم يعيدون تشكيلها فحسب، لأن هذه العمارة لا يمكن تفسيرها بوصفها نتيجة للأفعال القصدية فقط. إنها نتيجة للتقييد في زمن إعادة الهيكلة بدافع الأزمة وليست قابلة للتعريف مسبقاً (2). بهذا الخصوص، فإن الشروط الاقتصادية والمؤسسية لأجل طور جديد من التطور الرأسمالي يمكن مفصلتها بطريقة جديدة كلياً وعلى مستوى جديد تماماً. تجنباً لسوء الفهم، فإن النتيجة التي نتوصل إليها في هذه الطروحة ليست الانتهاء ولا الانمحاء الكامل للدولة القومية. ستبقى الدولة الرأسمالية وأجهزتها على المستوى القومي، كما كانت من قبل دائماً، وسائط مركزية لأجل تقييد التناقضات وميادين للصراعات الاجتماعية، وهكذا سوف تشارك بشكل حاسم في تشكل نمط جديد للتطور.

### الأنماط الهيمنية للتطور والتقييد الدولي:

إن ميزة تأملاتنا حول العلاقات التناقضية للاقتصاد والسياسة والفضاء هي في أنها تسمح لنا بأن نميز بشكل أكثر فعالية مظاهر السيرورة الراهنة للتحويل، وبذلك نحرر التحليل من التحيز المنهجي إلى الدولة القومية. هذا لن يقلل من تعقيد المشكلة، بالطبع. بل العكس تماماً؛ إن المستويات التحليلية المتعددة الأوجه لمقاربة التقييد سوف تصبح مع ذلك أكثر تعقيداً عندما يتم دمج الأبعاد المكانية المتعددة الصعد المتحولة تاريخياً للتراكم والتقييد. سيكون هدفنا في هذه النقطة هو استعمال هذا التقييد المضاف لتشكيل وجهة نظر حول المستوى النظري الناقص للتقييد الدولي.

لقد كان ميسترال (Mistral 1986) بوجه خاص مشغولاً بأشكال التقييد الدولي ضمن إطار مقارنة التقييد، معتمداً على نظرية الأنظمة regime theory التي تم تطويرها في دراسة العلاقات الدولية. بحسب ميسترال، فإن "النظام الدولي للنمو" تقوده قوة مهيمنة تضطلع بدور قيادي دولياً في التغير الكبير لبنى الإنتاج والشروط الاجتماعية الأساسية للسكان. فالنظام regime هنا يفهم على أنه مجموعة من أنماط السلوك، والمعايير والمؤسسات التي تعمق التقسيم الدولي للعمل، وترسم مدى المسارات المقبولة للتطور القومي وتسهل التراكم المستقر نسبياً على الصعيد العالمي. إن نظام النمو المتغير تاريخياً يخلق انفتاحات

لأجل دمج بعض المسارات القومية للتطور في السوق العالمية، في حين أنه يعيق مسارات أخرى. رغم هذا الانشغال بالمستوى الدولي، كانت مقارنة ميسترال لا تزال قائمة بشكل أساسي على مركزية الدول القومية. في هذا النوع من التحليل، يُفترض غالباً أن نمط التطور سيتحدد من خلال الهيمنة "العالمية" لدولة واحدة. تشمل الأمثلة البارزة الأخرى قليلاً من أعمال مدرسة التقييد، وحتى بشكل تمثيلي أكثر، مقارنة الاقتصاد السياسي الدولي الغرامشي الجديد (Neo - Gramscian) (Cox 1987; Augelli and Murphy 1988; Gill) (1993; Rupert 1995، 1990) وما تدعى "مدرسة أمستردام" (Overbeek 1993; van der pijl 1988). إن المقاربة الغرامشية الجديدة ترفع حساسياتنا للتطورات على المستويات الدولية للفعل التي، بالرغم من كونها ليست مستقلة، لها تأثير على الدول القومية. هذه المقاربة تعرف بشكل فعال أيضاً مختلف علاقات القوة والسيروترات التحولية، التي لا تكون قابلة للاختزال إلى مستوى الدولة القومية. هذه التبصرات متميزة من نواحٍ كثيرة.

حتى الآن، إن مفهوم التقييد الدولي قد تم استخدامه بطريقة غير متطورة. بالنسبة للبعض، إن تساوق الإنتاج والاستهلاك على المستوى الدولي صار هو الموضوع الرئيسي (على سبيل المثال Lipietz 1986: 24). بالنسبة للآخرين، يشير التقييد الدولي إلى وجود منظمات دولية أو هيمنة دولية للدول القومية. لكن الفرق بين مفهوم النظام الدولي ومفهوم نمط التقييد الدولي "غير واضح. في دراسات أخرى يستخدم مفهوم الحكم governance (Jessop 1997b). هذه التطبيقات هي مؤشر آخر على غياب مقارنة تقييدوية متميزة لموضوعة التقييد الدولي.

نبدأ على قاعدة أن [تحقيق] استقرار التراكم الرأسمالي على المستوى الدولي يعتمد على تكثيف العلاقات الاجتماعية في الأشكال المؤسسية للتقييد. إذا لم تكن هذه العلاقات موجودة، فإن الشروط المسبقة الاقتصادية الأساسية ستكون معرضة للخطر: إمكانية التنبؤ والتخطيط و، بالأخص، أمن قرارات الاستثمار. لذلك من الحاسم أن نعرف كلاً من التناقضات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي.

إن المفهوم النظري الأكثر دقة للتقييد الدولي يجب، على هذه الخلفية، أن ينكب على حقائق مركزية قليلة. أولاً، يجب فهم سيرورتي التراكم "الدولية" و"القومية" كوحدة متناقضة (Hirsch 1993). إن مفهومة conceptualization مختلف المستويات المكانية بوصفها علاقة تفصل تناقضية تحمل معها المعنى الضمني [القائل بأن] تطورات التشكيلات الاجتماعية المحيطة أو الميتروبوليتانية [المركزية] المنفردة ليست ببساطة تابعاً للعلاقات الدولية. فالعلاقات الداخلية تلعب دوراً حاسماً. هذا يقودنا، ثانياً، إلى سؤال ما إذا، وكيف تتطور التناقضات المستقلة وهي بحاجة إلى التقييد على المستوى الدولي. إن التطورات السياسية والاقتصادية الدولية هي دائماً تعبير عن التعاون والتنافس في سيرورة الإصطاف الإجماعي للتراكم الرأسمالي. (Brand and Gorg: 48 ff). ثالثاً، إن الدول القومية تلعب دوراً مركزياً في سيرورة التقييد الدولي، أي، أنها حاسمة لتحقيق التسويات الدولية. إن مسألة ما إذا كانت أشكال التقييد يمكن أن تتطور وتكون مستقلة نسبياً عن التدخل المباشر من قبل الدول المهيمنة، تتطلب مزيداً من البحث.

تطوّر المنظومة السياسية الدولية القومية مؤسساتها السياسية الخاصة بها التي ليست تعبيراً مباشراً عن الدول المهيمنة ولا أدوات للطبقات الحاكمة، وليست وظيفية ببساطة لأجل التراكم الرأسمالي. إن هذا يوسّع **نظرية الأنظمة** بشكل هام. فالمؤسسات السياسية الدولية (المنظمات الرسمية، الشبكات، الترتيبات أو الأنظمة الحاكمة) هي مكونة للسياسة الدولية (Ziurn 1998: 171 ff). مع ذلك، فإن فهم نظرية الأنظمة للمؤسسات السياسية الدولية يبقى شكلياً أكثر مما ينبغي. إننا نفهم هذه المؤسسات بمثابة التكتيف لميزان القوى الدولية. إن صفتها السيرورية processual، تفاعلها مع علاقات الدول وانغماسها في الصراعات الاجتماعية كل ذلك بحاجة لأن يؤخذ في الحسبان. فالمؤسسات الدولية تحقق تجسداً معيناً ويمكن أن تتخذ "استقلالاً نسبياً"، ما يعني أيضاً أن السلطة التي تملكها الدول والطبقات المهيمنة ليست كاملة أبداً ويجب إعادة إنتاجها بشكل مستمر في المؤسسات الدولية. فالسياسة الدولية ليست محدودة بالمؤسسات السياسية الدولية، كما تفترض نظرية الأنظمة غالباً، بل تضم مجموعة أوسع من علاقات السلطة التي يكون فيها الفاعلون السياسيون الاقتصاديون القوميون وغيرهم من العوامل كالتنظيمات اللاحكومية ذوي أهمية. (Cox 1987 ; Demirovic 1997).

إننا نتفق مع الدراسات التقييدوية والغرامشية الجديدة التي تزعم أن النمط الثابت للتطور، حتى على المستوى الدولي، يتطلب شروطاً هيمنية. قد يكون من المفيد، مع ذلك، أن ننحي هذه القضية جانباً في الوقت الحالي، لكي يكون بالإمكان أن نمفهم بشكل كافٍ **العلاقة بين نمط التطور والهيمنة** (بالمعنى الغرامشيوي). نرى أن من المفيد أن نمفهم الهيمنة الدولية، ليس بلغة الدولة القومية بل بلغة نمط التطور. من المتفق عليه، أن أنماط التطور الرأسمالي قد نشأت، حتى الآن، من الدول القومية المنفردة ومن هناك تدوّلت. كانت أنماط التطور الهيمنية بالقدر نفسه هي الأساس لهيمنة رأس المال القومي أو البرجوازية القومية وهيمنة الدولة القومية ذات الصلة (إنكلترا في القرن التاسع عشر، الولايات المتحدة في القرن العشرين) مع ذلك، ثمة سببان لأجل معارضة مفهوم الهيمنة الدولية المقيد بداهة بالدولة القومية. الأول، إنه من الممكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي بتعاون مجموعة من الفاعلين الرئيسيين بدلاً من دولة قومية مهيمنة (Hubner 1990). الثاني، من المشكوك فيه ما إذا كان لازال بإمكاننا، من وجهة نظر التدويل الحالي لرأس المال، أن نعول على فكرة البرجوازية القومية المتناسكة. كانت هيمنة الدولة القومية في الماضي تعني دائماً هيمنة البرجوازية القومية. لكن التقاء الطبقة والأرض هو أكثر عرضة للشك من ذي قبل.

يكون نمط التطور مهيماً بشكل دولي إلى درجة أن الطبقات والشرائح الطبقيّة ذات الصلة في التشكيلات الاجتماعية المختلفة تكيف نفسها حوله. بالطبع إنه لا يصبح مهيماً بشكل تلقائي. إنه يتشكل عن طريق الصراعات بين الفئات الاجتماعية والطبقات والشرائح الطبقيّة في سيرورة الإنتاج كما يتشكل في المجتمع السياسي والمدني. في النمط السائد للتطور تتحقق تسوية طبقية شاملة - تكتيف لميزان القوى الاقتصادي والسياسي والأيدولوجي - الثقافي. هذه العلاقات تبنى، ضمن المجتمعات الرأسمالية، بشكل لا تناظري: النمط السائد للتطور يشير دائماً إلى سيادة طبقة أو شريحة طبقية ومثقفها العضويين الذين يرتبون موافقة الطبقات

التابعة. إنه مع ذلك لا يشير بالضرورة إلى سيادة دولة قومية. مثل هذا المفهوم لأنماط التطور السائدة يؤكد أهمية القرارات الاستراتيجية للطبقات أو الشرائح الطبقية الحاكمة في التشكيلات الاجتماعية المختلفة (حتى التشكيلات الاجتماعية المحيطية) لأن كل تشكيل اجتماعي يمتلك بتصرفه إمكانيات ضمن الانتقائية البنوية المشروطة بالشكل العالمي.

فيما يلي سنحاول تقديم مخطط ملموس لتحقيقنا للتطور الرأسمالي بالرجوع إلى المفهمة الواردة أعلاه، بالتركيز على الأشكال التاريخية للتماسك الماكرو - اقتصادي والشكل المكاني للتراكم والتقييد. نميز ثلاثة أطوار في تاريخ الرأسمالية الصناعية. الأول، طور نمط التطور القائم بشكل غالب على التراكم الإنتشاري، الذي نشأ في إنكلترا القرن التاسع عشر، وانتشر من هناك، ثم بلغ أوجه في زمن الحرب العالمية الأولى. طور النمط الفوردي للتطور القائم بشكل غالب على التراكم التكتيفي، الذي تعود جذوره إلى بداية هذا القرن، لكنه لم يتمكن من التطور بشكل تام إلا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ بدأ في الولايات المتحدة الأميركية ودخل في أزمة في نهاية الستينيات 1960s. الثالث، الطور الذي بدأ في السبعينيات 1970s والذي يتميز أساساً بأزمة الفوردية والبحث عن نمط جديد للتطور. لن نبذل أية محاولة لإثبات الأساس التجريبي لهذا التحقيب ككل ضمن مجال هذا الفصل. بدلاً من ذلك، سوف نركز على أهمية الفضاء لأجل تحقيب نمط تطور الفوردية وأزمته.

### الفوردية Fordism:

إذا كانت مقدماتنا النظرية صحيحة، فإن الإنتاج الاجتماعي للفضاء مع مفصلة معينة للمستويات المكانية، كان سمة محددة في تطور الفوردية. أثناء هذا الطور، تكثفت العلاقات الاجتماعية في الأشكال المؤسساتية - قبل كل شيء على مستوى الدولة القومية. إن الاهتمام الخاص هنا يؤول إلى أشكال علاقة الأجور، الأشكال القومية لتقييد النقد و، بشكل عام أكثر، المنظومة المؤسساتية للدولة القومية مع أهميتها القصوى بالمقارنة مع المؤسسات السياسية على المستويات المكانية الأخرى. كانت الصفة المميزة الأساسية للحقبة الفوردية، علاوة على ذلك، هي زوال الاستعمار والنشوء اللاحق للدول القومية في محيط الرأسمالية. سيكون من الخطأ، مع ذلك، أن نجعل المستوى القومي وحدة التحليل الوحيدة. على وجه الخصوص، كان رأس المال الإنتاجي المنطور إما مُدوِّلاً جداً أو أنه أخذ في التدوُّل طوال فترة الطور الفوردي.

تم تأسيس الفوردية على نظام تراكم تكتيفي بشكل غالب. رغم أن الأسس التقنية والتنظيمية لأجل الإنتاج بالجملة كانت موجودة في المكان منذ بداية القرن العشرين فلم يتمكن التراكم التكتيفي في الميتروبولات (المراكز) الرأسمالية من التطور بشكل كامل إلا بعد الحرب العالمية الثانية. لقد فعل ذلك على قاعدة التسوية الطبقية التي سمحت بتشكيل المعيار الفوردي للاستهلاك. كان الشيء المركزي لهذه التسوية الطبقية، التي يتم التوصل إليها من خلال مأسسة النقابات والاتفاق الجماعي، هو قبول العمال لخضوعهم لعلاقات الإنتاج الرأسمالية والتنظيم التaylorي للعمل في مقابل رفع الأجور الحقيقية. إن التحول المشترك لسيرورة العمل والشروط المعيشية لكسبة الأجور، واقتران معايير الإنتاج والاستهلاك، والإنتاجية وزيادات

الأجور الحقيقية، قد جعلت الدائرة الخيرة لازدهار التراكم التكتيفي ممكنة. كان المقوم الهام للفوردية هو دولة الرفاه الكينيزية، التي منحت القوى الاجتماعية المتخاصمة الأرضية لأجل التسوية. فقد لعبت دوراً حاسماً في تقييد علاقة الأجور والنقد وقدمت منافع الرفاهية، وهي ليست فقط تؤمن القاعدة السياسية - الأيديولوجية للتسوية الفوردية بل أيضاً تدفع التراكم التكتيفي إلى الأمام.

إن درجة تطور الأسواق المحلية المتركزة حول صناعة السيارات Auto - centred، الذي ينظر إليها غالباً كصيغة معرفة لنمط التطور الفوردي، قد اختلفت في الحقيقة بشكل كبير فيما بين الاقتصادات أثناء هذه الحقبة، وفقاً لعوامل الحجم، وعدد السكان والأشكال التاريخية للتطور. في هذا السياق، وجدت الدول الصغيرة منافذ ضمن التقسيم الدولي للعمل، من خلال تصدير السلع أو الخدمات غير المنتجة عن طريق الأساليب التaylorية - الفوردية للإنتاج بالجملة، الموحد المقاييس (الآلات، المواد، السلع الكمالية، المنتجات الزراعية، المواد الخام، الخدمات المالية)، التي تجني العملة اللازمة لتمويل الواردات من منتجات الجملة الفوردية النموذجية ولتطوير الاستهلاك بالجملة. على العكس من ذلك، فإن أساليب الإنتاج الفوردية - التaylorية قد طبقت في أمكنة حيث، اعتماداً على ميزان القوى الاجتماعية السائد، لم يكن بالإمكان تأسيس معيار فوردي متساوق للاستهلاك لأجل الطبقة العاملة: في هذه الحالة، استراتيجية تصدير متدنية الأجر موازية لتطور سوق محلية متخلفة.

إن الفوردية لم يكن من الممكن في الواقع أن تتكشف كنمط سائد للتطور إلا في عدد قليل من البلدان - بالدرجة الأولى في المنطقة الأطلسية. لم تكن فعاليتها مع ذلك محدودة بهذا الفضاء، بل إنها بالأحرى قد أحدثت تأثيرات مشابهة في كل أنحاء العالم (Lipietz 1992a: 193f ; Hirsch 1995a: 70). لعبت الشركات المتعددة الجنسية الأميركية ودولة الولايات المتحدة دوراً مركزياً في تدويل النموذج الفوردي، الذي تأسس ليس فقط على جاذبية أسلوب الحياة الأميركي، بل أيضاً على استخدام القسر (Rupet 1995). لذلك يمكن تعريف الفوردية بوصفها شكلاً عالمياً لأنظمة التراكم القومية المختلفة بدرجات وأنماط مختلفة من اندماج السوق العالمية، يفصل مجموعة من الأشكال المؤسسية القومية والدولية التي أضفت على أنماط التطور هذه استقراراً مؤقتاً.

بسبب العلاقات السائدة الاقتصادية والسياسية المستقرة نسبياً في المناطق الرأسمالية كما في المناطق الاشتراكية، كان التقييد الدولي للعمل والنظام السياسي مستقرين نسبياً، مع إجماع عريض حول دور القوة المتزعمة، الولايات المتحدة، في المنطقة الرأسمالية. إن المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الغات GATT) التي ساعدت على تأمين استقرار وتوسع الاقتصاد العالمي قد أعلنت عن حضورها ضمن إطار الأمم المتحدة. فقد منحت الهيمنة السياسية والاقتصادية الأميركية للدولار دوره بوصفه " العملة العالمية" التي لا جدال فيها.

إن التنظيم التaylorي للعمل الذي يستتبع الفصل المضطرب للتخطيط والتنفيذ، وتجزئة ومكننة سيرورات العمل، والسيطرة التقنية - البيروقراطية على الطبقة العاملة قد تجاوز حدوده في نهاية الستينات. ازدادت

مقاومة العمال لتكثيف العمل بشكل ثابت، ما أدى، إذا ما قيس بوفرة الإنتاجية التaylorية، إلى هبوط هام في معدل نمو الإنتاجية، في حين أن التكوين العضوي المتزايد لرأس المال كنتيجة للمكثفة لم يعد يُعوض عنه بالزيادة في معدل القيمة الزائدة. فكانت النتيجة معدل ربح هابط.

تمثل التحولات في العلاقات الدولية بعداً آخر لأزمة الفوردية. إن سيرورة "اللاحق" catch-up الاقتصادي التي جربتها أوروبا الغربية واليابان وفيما بعد عدد قليل من البلدان المصنعة حديثاً (NICS)، قد أدت إلى زيادة طاقة إنتاج ملحوظة في قطاعات كثيرة من الاقتصاد. كنتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات الأميركية والتنافسية المتزايدة لرأس المال الأوروبي الغربي والياباني، تدهور ميزان المدفوعات الأميركي بشكل مضطرب، مؤدياً في النهاية إلى انخفاض قيمة الدولار وانهيار النظام الدولي لأسعار الصرف الثابتة. لقد أحدث الانتقال إلى أسعار الصرف المتقلبة وفرط التراكم البنوي لرأس المال تراكمًا مضاربياً قصير الأجل ملحوظاً لرأس المال النقدي. وهذا بدوره غير أساساً الشروط لأجل تثبيت سعر المال الصناعي. كان التحول في ميزان القوة بين رأس المال المالي ورأس المال الصناعي تطوراً هاماً في صعود الليبرالية الجديدة، التي هيمنت على الساحة السياسية منذ نهاية السبعينيات 1970s وكان قوة دافعة وراء إزالة القيود والعولمة.

### الوضع الراهن The current situation:

دعونا نعود الآن إلى مسألة توصيف الحقبة الراهنة. فهل نحن بالضبط في نمط سائد جديد للتطور أم لازلنا في طور الأزمة، [في] وضع مفتوح نسبياً، حالة انتقال إلى عصر جديد من تراكم رأس المال الثابت أو، على العكس، هل نحن في الطريق إلى نمط جديد من الإنتاج؟ من غير الممكن أن نناقش المدى الكامل للنزعات الواضحة في هذه الحقبة من التطور الرأسمالي. لذلك سنركز على اعتبارات قليلة تتعلق بالاستقرار الماكرو اقتصادي لسيرورة التراكم والتمفصل الناشئ لفضاءات التراكم. لمعالجة هذه المسألة نبدأ بالإعلان بأن الحالة الراهنة للرأسمالية، من وجهة نظرنا، لا تزال تشبه الأزمة البنوية. حتى الإيديولوجية والسياسة الليبراليتين الجديتين، السائدتين منذ نهاية السبعينيات، لا يمكنهما أن تتجاهلا حقيقة أن نمط تطور متماسك جديد قد فشل في الظهور حتى الآن.

تبعاً لليبورني Leborgne وليبيتز (1992) فإن أزمة "كفة العرض" supply side للفوردية يمكن حلها في أحد اتجاهين: إما أن سيرورة العمل ستكون بحاجة إلى أن تُحول بحيث تنتج زيادة دراماتيكية في الإنتاجية، أو أن علاقة الأجور ستكون بحاجة إلى أن تصبح مرنة بحيث ستؤدي التخفيضات في الأجور إلى استعادة هوامش الربح. في ضوء التطورات [الحاصلة] منذ السبعينيات، نجد أدلة على وجود استراتيجيات للتغلب على الأزمة. فمن ناحية أولى، كان ثمة تجريب واسع بتنظيم العمل، بهدف تشجيع الإشراف الخاضع للتفاوض والتنظيم الذاتي المسؤول للمستخدمين لكي يزيّدوا الإنتاجية وجودة المنتج، بالإضافة إلى التخلي عن مدخرات رأس المال الثابت. من ناحية أخرى، تم تطوير علاقات العمل، [ما أدى إلى] خلق ضغط تنازلي على الأجور، في حين تمت المحافظة على الأشكال التaylorية (الجديدة) لتنظيم العمل.

لم يكن من الممكن تصور طيف من الأنماط القومية المؤسّبة للتطور بين هذين القطبين المثالين - النموذجيين، اللذين يصفهما ليورني وليبيتز على التوالي " بالكالمارية " Kalmarism و " التاييلورية الجديدة "، إلا على أساس " متوسط " قومي تخيلي لتغاير علاقات العمل ضمن كل بلد على حده. إذ يعتقد ليورني وليبيتز أن هاتين الإستراتيجيتين المثاليتين - النموذجيتين لأجل التغلب على الأزمة - متعارضتان. فالعمال ليسوا مستعدين للإنخراط بشكل كامل في خدمة أرباب عملهم إذا لم يتلقوا أي مقابل على جهودهم أو إذا كان بالإمكان جعلهم فائضين عن الحاجة بإشعار فوري.

لنكن أكثر دقة، فإن التعارض بين استراتيجيتي الإدارة هاتين لا ينطبق، مع ذلك، إلا بالنسبة إلى مجموعة واحدة والمجموعة نفسها من العمال. إن تقسيم وتفتيت كسبة الأجور يمكن من ربط الإستراتيجيتين والاستفادة من مجالات الإنتاج المختلفة. الأبعد من ذلك، مع ذلك، قد يثبت أن الجمع ما بين علاقات العمل وأشكال الإنتاج المتغايرة، المتممة أنه الإستراتيجية الفضلى في الصراع المكثف من أجل التنافسية. هذا يفسر التفوق الظاهر لنموذج الإنتاج الياباني، الذي نوقش كثيراً في الثمانينيات 1980s، الذي يقوم على تفتيت معن لسوق العمل يضم المشاركة المتفاوض عليها والاستغلال المسؤول لنواة من المستخدمين مع إستراتيجية استثمار متدني الكلفة في جنوب شرق آسيا، وإمران (تطويع) لعقود العمل، وتدهور ظروف العمل لأجل العمال المحيطيين [الهامشيين] في الشركات الموردة التابعة. أي، إن النموذج الياباني هو توليفة من العناصر " الكالمارية " و " والتاييلورية الجديدة ".

إن الإستراتيجيتين لأجل التغلب على الأزمة اللتان لخصتا هنا يتوسطهما تنافس رؤوس الأموال الفردية، وتعنيان بحسابات الأعمال وإعادة هيكلة الإنتاج. السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت هاتان الإستراتيجيتان متساوئتين بشكل ماكرو اقتصادي أيضاً ويمكن أن تؤدي إلى نظام تراكم جديد. إن التاييلورية الجديدة تخلق مشاكل واضحة للطلب الحقيقي وتهدد بأزمة انخفاض الاستهلاك. أما التطبيقات الماكرو اقتصادية للكالمارية تفتقر إلى الوضوح. بما أن الكالمارية تسمح بمستويات إنتاجية أعلى من التاييلورية الجديدة، فيمكن أن تترافق أيضاً ببطالة أكبر. بهذا الخصوص فإنها تؤدي، مثل التاييلورية الجديدة لكن بطرق مختلفة، إلى تقليص حصة الأجور وإلى تفاوت دخل أكبر، يميل إلى أزمة انخفاض الاستهلاك.

من جهة أخرى، إن رفع الإنتاجية في ظل الكالمارية يسمح بزيادات في الأجور الحقيقية، هي الشرط المسبق لأجل المحافظة على التوازن بين العرض والطلب. مع أن تجديد نظام التراكم التكنيفي يفترض مسبقاً وجود معيار بعد فوري للاستهلاك، يمكنه أن يؤمن لرأس المال مجالات جديدة للاستثمار المربح من خلال تغيير شروط حياة كسبة الأجور التي يمكنها مرة أخرى أن تخفض قيمة قوة العمل وتزيد إنتاج القيمة الزائدة النسبية، بدون خلق أزمة تحويل إلى [نقد]. (Aglietta 1979: 162-9) هذا يثير مسألة كيف يمكن أن يكون شكل مثل هذا المعيار البعد فوري للاستهلاك. لتقييم الاستشراف لأجل تجديد نظام التراكم التكنيفي، يجب تفحص الظروف المختلفة جداً للميتروبولات [المراكز] والمحيطات [الهوامش] الرأسمالية.

في الميترولوجيات، كما يمكن للمرء أن يتوقع، لن يتكرر طور الإزدهار والنمو المماثل للفوردية. فقد كان المفتاح إلى نجاح الفوردية هو إعادة تنظيمها للشروط الإجتماعية لكسبة الأجور، الذين كان تكاثرهم [إعادة إنتاجهم] قبل الفوردية لا يزال إلى حد كبير يتميز بالإنتاج الكفافي والإنتاج السلعي البسيط. بالانتقال من التراكم الإنتشاري إلى التراكم التكتيفي، كانت إعادة إنتاج قوة العمل لأول مرة خاضعة فعلاً لرأس المال. إن إعادة إنتاج كسبة الأجور اليوم في الميترولوجيات الرأسمالية تعتمد اعتماداً شبيه كامل على استهلاك السلع المنتجة في ظل الشروط الرأسمالية. فالشكل ما قبل الفوردي لن يعود.

من الصعب أن نتخيل أن زيادات الإنتاجية في صناعات السلع الإستهلاكية بالجملة القائمة يمكنها أن تستعيد التراكم السريع، كما في حقبة الانتقال إلى الفوردية. يميل الطلب على السلع الإستهلاكية الفوردية الكلاسيكية إلى الركود. إذ لا يكفي ببساطة أن نبتكر سلعاً جديدة لتحل محل السيارات والبرادات وأجهزة التلفزيون لأجل زيادة التراكم الرأسمالي. إذ أن تغيير معيار الإستهلاك سيكون عليه أن يحل ليس فقط مشكلة الطلب الحقيقي، بل أيضاً الحاجة إلى تخفيض قيمة قوة العمل الإجتماعي أو زيادة القيمة الزائدة النسبية.

إن المخرج من أزمة نظام التراكم الفوردي ربما كان من الممكن أن يأتي عبر التطور اللحاق (الاستدراكي) للتراكم التكتيفي في البلدان الكبرى الواقعة على المحيط الرأسمالي (مثل كوريا الجنوبية، البرازيل، الصين والهند). عندئذ ينتقل مركز التراكم الرأسمالي إلى هذه البلدان. في الوقت الراهن، ثمة إشارات قليلة تشير في هذا الإتجاه. رغم معدلات النمو المؤثرة وسيرورات التصنيع في بعض مناطق المحيط الرأسمالي، فإن مركز التراكم العالمي يبقى مثلث أمريكا الشمالية- أوروبا الغربية - اليابان. إن البلدان المصنّعة حديثاً (NICS) محصورة ضمن تقسيم دولي للعمل، بلغة الهياكل القارية والبين - قارية. فالتبعيات التكنولوجية والمالية مستمرة في الوجود. في ظل هذه الحقائق الملحة، فإن " البرجوازيات الداخلية " (Poulantzas 1975b) في هذه البلدان تفعل كل ما تستطيع للمحافظة على العلاقات الصناعية التي تتصف بالقمع وتخفيض الأجور. وما النزاعات المريرة الأخيرة في كوريا الجنوبية، التي تقف في الواقع على عتبة تراكم تكتيفي بشكل غالب، إلا دليل على ذلك. فالميزان الداخلي للقوى في البلدان المصنّعة حديثاً إنما يحدده الميزان الدولي للقوى. فالأزمات المالية الحديثة قد أخرجت إلى حد كبير سيرورة التطور في هذه البلدان. رغم أننا متشككون بشكل واضح، على قاعدة هذه الملاحظات، لا نستبعد كلياً إمكانية حدوث تغيير في شكل الدول القومية على المدى الطويل وهو ما يمكن أن يفتح آفاق تطور جديدة لأجل رأس المال.

بأي حال، إن تدويل رأس المال قد وصل إلى نقطة لم يعد عندها من الممكن النظر إلى مشكلة الاتساق الماكرو اقتصادي في سياقات قومية، بل بالأحرى في إطار عالمي. هكذا، على سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة، مدعومة بالحجم المطلق لاقتصادها والموقع الدولي للدولار، تضطلع حالياً بدور المستهلك العالمي. إنها تمتص الفوائض التجارية لألمانيا واليابان، تلك الفوائض المدعومة بالسياسة المركنتيلية. إن البلدين الأخيرين بدورهما يقبلان بدور تمويل عجز ميزان المدفوعات البنيوي الأميركي عن طريق التسليف.

لن نتضح السمة الحقيقية لتدويل رأس المال إلا إذا نظر المرء إلى سلاسل السلع المحددة المنظمة بشكل عابر للقوميات والأسواق المالية المعولمة. من المضلل إلى حد ما أن نصف هذا التدويل للإنتاج بأنه "عولمة". إن جزءاً كبيراً من العالم، بما في ذلك معظم أفريقيا والأجزاء الكبرى من أمريكا اللاتينية وآسيا، يبقى مبعداً عن التخطيط الاستراتيجي لرأس المال الدولي، وسيصبح مهمشاً بشكل متزايد في ظل شروط الرأسمالية "المعولمة". فمن ناحية أولى، أخذ التدويل شكل بناء كتل قارية، مبنية على أساس التقسيم الدولي للعمل وعلاقات المركز - المحيط ضمن الكتل القارية. ومن ناحية أخرى، يوجد ترابط متزايد بين مراكز المثلث. إن النزعتين ترتبطان بعلاقة تناقضية إحداهما بالأخرى، وبرأينا ما زال المجال مفتوحاً لتحديد أيهما هي التي ستعود.

فيما يتعلق [ بالبعد ] الاجتماعي، ثمة إشارات إلى التغيرات المتزايدة للعلاقات الاجتماعية ضمن الدول القومية. هذا يحدث بالدرجة الأولى من خلال سوق العمل ويقسم كسبة الأجور إلى نواة صغرى دوماً من المستخدمين المؤتمنين اجتماعياً، الطويلي الأمد، العاملين بدوام كامل من جهة ومحيط متزايد من العمال عديمي المهارات، المشغلين بدوام جزئي (متقطع) والمعرضين لخطر [ التسريح ]، من جهة أخرى. هذا التقسيم يعزز التقسيمات الجنسية sexist والعنصرية racist بين كسبة الأجور، وهي التقسيمات التي تعايشت مع نزعات المجانسة (المماثلة) أثناء الفوردية. إن لهذه المجانسة الاجتماعية تبعات مكانية أيضاً: فالعلاقات بين المراكز والمحيط تتضاعف مرات كثيرة ضمن التشكيلات القومية وحتى ضمن المدن. لقد وصفت البنية المكانية بعد الفوردية غالباً بأنها "جلد فهد" leopard skin: فعندما تزداد الفروقات الاجتماعية في السياق القومي، يزداد اقتراب المراكز الدولية للتطور من بعضها بعضاً، مسببة تجانساً اتجاهياً tendential للفئات الاجتماعية والطبقات والشرائح الطبقية عبر الدول القومية. هذه السيرورة، مع ذلك، تتطور من جانب الفئات الاجتماعية ذات الإمتيازات بأسرع من تطورها من جانب الفئات التابعة، التي اعتادت، في ظل الفوردية، على الصراع ضمن إطار قومي. إذا أخذ المرء هذه السيرورات على محمل الجد، فسيكون من الضروري أن يعيد التفكير في مفهوم التشكيلات الاجتماعية وأن يفصله عن الدولة القومية.

إن سيرورة التدويل قد غيرت أيضاً قاعدة السياسة القومية بشكل لا رجعة عنه. في منتصف السبعينيات، قدم نيكوس بولانتزاس الطروحة القائلة بأن الشرائح السائدة من البرجوازية الأوروبية قد انتقلت، تحت تأثير رأس المال الأميركي المهيمن، من كونها برجوازية قومية إلى "برجوازية داخلية". بالرغم من أنها كانت لا تزال تمتلك قاعدة تراكم مستقلة تحت تصرفها، بسبب روابط الاعتماد المتبادل والتبعية العديدة مع رأس المال الأميركي المهيمن، فإنها لم تعد مستقلة بالمعنى السياسي - الإيديولوجي (Poulantzas 1975: 63 ff). عندما تضاعف تفوق رأس المال الأميركي وأصبحت الترابطات بين مراكز المثلث تبادلية، مع ذلك، فإن هذه السيرورة قد حولت البرجوازية الأميركية أيضاً. فقد اشتدت التنافسات والإمبريالية مع الأزمة الهمينية لرأس المال الأميركي والسيرورة اللاحقة لرأس المال الياباني والأوروبي الغربي، لكن هذه لم تتبنّ نفس منطق المواجهة الذي جرف القوى الدولية نحو الحروب الإمبريالية في الحقبة ما قبل الفوردية. لن نتكهن باحتداد كبير

للتناقضات الامبريالية إلا إذا تغلب ديناميك بناء الكتل القارية بشكل حاسم على ديناميك الاعتماد المتبادل بين المراكز المثلية، أو ربما إذا حصل تغير ملحوظ في ميزان القوة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

من الواضح إذاً أن التقارب بين "رأس المال القومي" وسياسة الدولة القومية قد انفرط، وأن مصطلح "اقتصاد قومي" فقد معناه (Hirsch 1995a: 102). لقد حدد كورت هوبنر Kurt Hubner سمة تعريفية للمسار الحالي في التناقض بين عولمة الاقتصادات والانكماش الإقليمي للسياسة (Hubner 1996: 55). أطلق يواخيم هيرش Joachim Hirsch حجة مشابهة بدعوى أنه في أثناء التدويل تتباعد الفضاءات الاقتصادية والسياسية. (Hirsch 1995a: 133). أصبحت التبعات على مستوى نمط التقييد موضوعة بارزة في دراسات الحالات المستوحاة من النظرية التقييدية. يبدو أن ثمة إجماع متزايد على أن الدول القومية، تحت ضغط العولمة الاقتصادية، تميل إلى فقدان موقعها كمراكز للتقييد (1995a: 98) وأن إعادة التنظيم الوظيفية والإقليمية قد حصلت كنتيجة لذلك.

في وجه هذا الضغط، تتحول دولة الرفاه الكينيكية إلى "دولة شقاء شومبيترية" Schumpeterian workfare state (جيسوب) أو "دولة تنافس قومي" (هيرش)، تسعى إلى جذب رأس المال العالمي وتحقيق الشروط المثلى للتراكم لأجل رأس المال "الداخلي"، الذي يتشكل بأي حال من الأحوال بشكل دولي تقريباً. يحدد بوب جيسوب ثلاثة اتجاهات في تشكل الدولة statehood. الأول يكون واضحاً في تجويف (إفراغ) جهاز الدولة القومية الذي كان ذا أهمية مركزية لأجل التقييد الاحتكاري للفوردية على أساس إجراءات التفاوض الاندماجية. إنه يعرف هذا التطور بأنه إزالة للطابع القومي للدولة denationalization of the state، التي يعاد فيها تنظيم أمر وسلطة صنع قرارها إقليمياً ووظيفياً على المستويات القومية وفوق القومية وعبر المحلية. يترافق هذا بإزالة المركزية الفعلية للسلطة السياسية (Jessop 1997b: 52ff; see also Hirsch 1995a: 116). الإتجاه الثاني يوجد في إزالة صفة الدولة عن الأنظمة السياسية destatization of political regimes وإجراءاتها السياسية النموذجية وأنماط عملها. الشيء الحاسم هنا هو التحول من الحكم إلى التوجيه. إن جهاز الدولة يفقد دوره كقوة مركزية وقيادية ذات قوى انتشارية لحشد موارد المعرفة والقدرة لصالح أشكال جديدة من الشراكة مع القوى شبه الحكومية والمنظمات اللاحكومية. ثالثاً، يوجد اتجاه نحو تدويل الدولة internationalization of state مع تحول أساسي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الموجهة قومياً لدولة الرفاه الكينيكية نحو "توجيه الكدح"، يعتقد قاعدة "التنافسية الدولية" (Jessop 1997b: 61 ff) (3).

لا يوجد انحاء أساسي للدولة يطبق في وصف هذه الاتجاهات. تبقى الدولة القومية، على الأقل في الوقت الحالي، المثال الأكثر أهمية فيما يتعلق بـ "الوظيفة العامة" لتأمين التماسك في مجتمع مقسم طبقياً، و"ميدان الصراعات" المركزي لأجل النزاعات الطبقيّة، بقدر كونها نقطة المرجع لأجل استراتيجيات الطبقات والشرائح الطبقيّة. (Jessop 1997b ; Rottger 1997: 48).

## خاتمة:

باختصار، يمكن القول إن الحالة الراهنة للتطور الرأسمالي تكشف عن أزمة بعيدة المدى وإعادة هيكلة للعلاقات الاجتماعية. في هذه الأزمة، ثمة سيرورات مزعجة كثيرة تفعل فعلها: التحولات المكانية المتعددة الأبعاد في ميزان القوى ضمن الطبقات الحاكمة (على سبيل المثال، انتقال السلطة من الشرائح المالية)؛ المقاومة المحطمة والمفتتة للطبقات / الفئات التابعة؛ وليس آخرًا، أزمة دولة الرفاه القومية والتقييد الدولي. يُستدل على ذلك بالشكل الأكثر وضوحاً في القطاع المالي، لكن أيضاً في التجارة والصناعة بالإضافة إلى تقييد علاقات الأجور الدولية. من الأمثلة على ذلك أيضاً ما تدعى مشاكل الهجرة، أي، ضبط وإدارة انتقال قوة العمل، وتأييد سوق العمل، والمحاولات لتأسيس حد أدنى دولي للأجور وإلغاء عمل الأطفال. علاوة على ذلك، يمكن تمييز الدليل على المنافسة المشتدة، وتغاير التنظيم الصناعي والأزمة البيئية المتعمقة.

إن أكثر ما يعرف الوضع الحالي ليس العولمة ولا أسبقية الدولة القومية، بل بالأحرى السيرورة المتعددة الأبعاد لإعادة هيكلة علاقات السلطة. ما إذا كنا ننتقل نحو نمط سائد جديد من التطور أم إلى تنافس مصعد ومواجهة عنيفة - ومع أزمت مشتدة - هذا السؤال لا يزال مفتوحاً.

تبقى الأسئلة النظرية مفتوحة أيضاً. ففي حين أن قضايا كثيرة تبقى غير محلولة في هذه الدراسة، فإننا نأمل أن تكون قد توضحت على الأقل في سياق الإمكانية المستمرة لمقاربة التقييد. إن مقاربة التقييد هي مشروع ناقص ويتطلب مزيداً من التطور لمواجهة أخطار الأسئلة الموضوعية في غير محلها وتحجر المقولات التحليلية. مع وضع ذلك في الذهن، نود أن ننهي بتعليقات قليلة حول الاتجاه الذي يجب أن يؤخذ فيه العمل النظري.

أولاً، إن التفسيرات النظرية للأزمة والأسئلة الملازمة حول التماسك الاجتماعي والاقتصادي بحاجة لجعلها أكثر دقة. من المهم بالقدر نفسه أن نبحث أكثر في أهمية وتفاعل الأشكال المتغيرة للسيطرة الجنوسية والأزمة البيئية بالنسبة لأزمة الفورية وإعادة الهيكلة ما بعد الفورية الراهنة. تبقى الأسئلة الأساسية حول بناء المؤسسات والإنتاج الاجتماعي للفضاء على الأبعاد المختلفة. فما هي بالضبط المؤسسة؟ ما هو الشكل المؤسسي؟ ما الذي يؤدي إلى تكوينه واستقراره وتفككه؟ إن المقاربة غير الملائمة لهذه المسائل تحمل خطر التفسير الخاطئ لطبيعة المؤسسات - بطريقة ارتجائية Ex post ووظيفية) - على قاعدة المتطلبات المنظومية (خصوصاً متطلبات التراكم الرأسمالي)؛ بهذه الطريقة فإن " الاستقلال النسبي " للسيرورات المؤسسية التي تجسد التوازنات الحقيقية للقوى الاجتماعية وتشكل الميادين المحددة للصراع الاجتماعي، سيبقى محجوباً عن الرؤية التحليلية. إن البعد المكاني يجب دمج بشكل منهجي في هذا التحليل أيضاً. على وجه الخصوص، ثمة حاجة لأجل مزيد من العمل على أهمية المستوى العالمي أو الدولي. فبأية طريقة يبرز " السياسي " كبنية مستقلة نسبياً وسيرورة على المستوى العالمي؟ وفي أي مستوى، أو أية مستويات متداخلة يمكن تعريف نمط التطور والتشكيل الاجتماعي؟

إننا نؤمن بأن النظرية النقدية يجب أن تسعى إلى تفسير الشروط المقيدة للفعل الاجتماعي، الشروط نفسها التي يعاد إنتاجها أو تحويلها عن طريق الفعل الاجتماعي. هذا شرط مسبق هام لأجل تقييم إمكانات

وحدود الفعل التقدمي. فالفعل التحرري يحدث في ظل الشروط الرأسمالية؛ مع ذلك، يجب عليه أن يتجاوزها. بهذا الخصوص، فإن الأفق التحرري يجب أن يبقى مضاداً للرأسمالية، أفقاً نؤمن بدون شك أن بالإمكان استيعابه وتطويره ضمن نظرية التقييد. لإعطاء الكلمة الأخيرة لماركس، فإن القصد من النظرية هو أن تخدم هدف " قلب كل العلاقات التي يكون فيها الإنسان كائناً مهزوماً، ذليلاً، بائساً، محتقراً" ( Mew، Marx ، 1956، 385:1).

\* \* \*

### هوامش:

لأجل مناقشة مفيدة لطبعة سابقة، نجت بعض نتائجها من الدراسة المعمقة، شكر أليكس ديميروفيتش، كريستوف غورغ ويواخيم هيرش.

- (1) لنعبر عن ذلك بشكل ملموس أكثر: " إن إنتاج الفضاء. يصبح جزءاً مكملاً [ لنظام التراكم ]. فكل نظام ينتج نمطاً محدداً من التنظيم المكاني المختلف بشكل كبير عن التنظيم السابق" ( Moulaert and swyngedouw 1989: 330 ) بمعنى عام، كان هذا مفهوماً أيضاً من قبل المدافعين عن مقاربة التقييد التقليدية. صرح إسر وهيرش (1987: 37) على سبيل المثال، أن " إنجاز شكل سائد تاريخياً من الإنتاج الرأسمالي وعلاقات العمل ومعايير الاستهلاك وأنماط الجتمعة Societalisation ] أنتجت [ انبائها المكاني الخاص على مستويات دولية وإقليمية ومحلية". مع ذلك فإن التحليل الممتاز المفضل لمستوى الدولة القومية لم يخضع أبداً للمساءلة بشكل صريح.
- (2) إن سيرورات التقييد الإيديولوجية - الاستطردية والدستورية السياسية - الاقتصادية تنتج وقائع اجتماعية وأنماط إدراك جديدة. إن شعار "المحلي الجميل"، على سبيل المثال، يؤكد ليس المحلي التقليدي، بل "العالمي" المشكل من جديد.
- (3) ينبغي التشديد على أن هذه المناقشة تعنى بالإتجاهات العامة. فلا الديناميك الضمني لهذه الإتجاهات ولا مداها يمكن معالجته هنا. كما يقول جيسوب ( 1997b: 54 ) " هذه الإتجاهات العامة قبل كل شيء في تفصلها المحتمل - يمكن أن تكون لها تمظهرات تجريبية مختلفة في مجتمعات أوروبية مختلفة".

\* \* \*

## الفصل الحادي عشر

### الطبقة، والتناقض والاقتصاد الرأسمالي

تأليف: ستيفن رسنيك

#### مقدمة:

ثمة مساهمتان كبيرتان تميزان تفسير ماركس لكيفية عمل الاقتصاد الرأسمالي. الأولى تشمل التنظير لوظائفه من المنظور الطبقي، أي سيرورات الإنتاج، والاستيلاء وتوزيع العمل الزائد. إن إضافة مفهوم ماركس للطبقة إلى التفسير الاقتصادي تقدم تهديداً كامناً للرأسمالية، لأن المعنى الضمني الشديد الوضوح هو أن القيمة التي يتلقاها الرأسماليون الصناعيون تساوي بالضبط ما يستغلونه من عمالهم. على النقيض المباشر من مزاعم النظرية الاقتصادية اللاماركسية، فإن الاستغلال الطبقي، وليس الإنتاجية الهامشية لهؤلاء الأخيرين [ العمال ]، هو الذي يقرر المكافآت الاقتصادية للرأسماليين الصناعيين كما للمدراء والتجار وموظفي الدولة، وأصحاب الأراضي والسيارفة الذين يتعيشون على الفائض الذي يوزعه عليهم هؤلاء الرأسماليون. إن كون هذا الاستغلال الطبقي يدعم المداخل التي تتلقاها فئة مبدلة مختلفة من الأفراد في المجتمع يبطل، إن لم يسخف، المزاعم اللاماركسية بإنصاف وفعالية الرأسمالية الضمنيين.

يقدم إدخال الاستغلال الطبقي في الاقتصاد منطقاً جديداً يربط كيفية تنظيم المجتمع إنتاجه وتوزيعه الثروة - بنيته الاقتصادية اللابطبية - بإنتاجه واستيلائه وتوزيعه للعمل الزائد - بنيته الاقتصادية. بإقامة هذه العلاقة بين الطبقي واللابطبي، يقدم ماركس تفسيراً اقتصادياً لما كان آدم سميث قد أغفله. فالرأسمالية، كما نظر لها آدم سميث ودافع عنها، يمكنها أن توفر الشروط لأجل التراكم الضخم للثروة لأجل منفعة مواطنيها، لكن ماركس أضاف، على حساب استغلال طبقة كاملة من أولئك المواطنين أنفسهم. علاوة على ذلك، فإن هذه العلاقة بين البنيتين الاقتصاديتين الطبقيّة واللابطبيّة قد أصبحت في الوقت نفسه قيمة مركزية ضمن أعمال ماركس ومادة نقدها السياسي.

تشمل مساهمة ماركس الأخرى إضافة الديالكتيك [ الجدل ] بوصفه الوسيلة - المنهج أو المنطق الماركسي - لربط الطبقي واللابطبي معاً لإنتاج طريقة جديدة تماماً لفهم كيف يوجد هذا الاقتصاد ويتطور. إنه يصبح موقفاً دائماً للتحول للاتجاهات المتنوعة والمتفاعلة التي تنشأ عن هذه البنية الطبقيّة واللابطبيّة المختلفة. هذه الاتجاهات المتصارعة تنتج مساره التناقضي.

ما يصح على الاقتصاد يصح أيضاً على السيرورات المكونة لكل بنية. إن المنطق نفسه يتصور وجود كل واحدة على أنها موقع محدد للاتجاهات المشتركة التي تنشأ عن كل [ السيرورات ] الأخرى. على مستوى

واحد، يعني هذا أن أياً من هذه السيرورات الاقتصادية ضمن هذا الاقتصاد الدائم التغير، سواءً كان اقتصاداً طبقياً أو لاطبقياً، لا يمكن أن توجد بشكل مستقل عن الأخرى. كل هذه الاتجاهات تؤلف كل واحدة على حدة بمعنى أن مجيئها معاً هو وجود تلك السيرورة. من هنا فإن الاقتصاد، بوصفه الموقع لها جميعاً، يتخذ وجوده - كينونته بالذات - في العلاقة بهذه الفعاليات المدمجة الناجمة عن مجموعة كبيرة من السيرورات الاقتصادية الطبقية واللاطبقيّة المشتركة التحديد (بالإضافة إلى السيرورات اللااقتصادية المتوضعة في مكان آخر في المجتمع). على مستوى آخر، فإن الاقتصاد المتصور بهذه الطريقة يجب أن يكشف عن سمة متفاوتة بشكل عميق إن لم تكن مشوشة. بإضافة اتجاهاتها الفريدة، فإن هذه السيرورات المختلفة تدفع بعضها بعضاً، والاقتصاد بالضرورة، بوصفه الموقع لها جميعاً، في اتجاهات متناقضة. في المثال الأول الوارد أدناه، فإن الارتفاع في الإنتاجية يدفع في الوقت نفسه معدل ربح القيمة والاقتصاد إلى التوسع والهبوط. وعلاوة على ذلك، إن تغير معدل الربح هذا يؤثر بالضرورة على الأسواق، محدثاً بذلك تبعات توسعية وتناقضية مع ذلك. في الأمثلة الأخرى، يعمل الائتمان والاستثمار المالي، على التوالي، على تعزيز البنية الطبقية الرأسمالية، حتى عندما يقوضانها. إن الاقتصاد، المكوّن بهذه الطريقة، يصبح حقلاً دائماً التحرك من السيرورات الطبقية واللاطبقيّة المتفاعلة المدوّمة المتغيرة تدفعه فعايلاته هنا وهناك، مغيرة بشكل مستمر طبيعته وحركته.

بهاتين الطريقتين، قدم ماركس فكرة مخيفة عن شكل حيواتنا في ظل الرأسمالية. فهذا المجتمع الحديث الذي نعتمد عليه ونضفي عليه قدرات سحرية يعاني من مرض شديد. إن الإستغلال الطبقي يسكنه وانعدام الإستقرار الشديد يسم وظائفه. إن الأنواع الأخرى من السلوك بالنسبة لأي فرد - استغلال الآخرين، والتأرجح من أمزجة الحبور إلى الإكتئاب الشديد، توحى بمرشح محتاج لأجل المساعدة القضائية والنفسية. هذا الفصل مكتوب بهذا التقليد وهذه الروح الماركسيين. إن التشديد على أحد جوانب البنية اللاطبقية، أي أسواقها، يظهر التفاعل المعقد والدائم التغير بين العمليات السوقية للشركات الصناعية الحديثة وبنيتها الطبقية. فلا نظام، أو قانون حركة أو غاية يتمخض عن هذه العلاقة بين الأسواق والطبقة، سوى التناقض ذاته. بهذا الخصوص، فإن الفوضى وعدم الإستقرار يسمان عمل المشاريع المدمجة وعمل الاقتصاد الرأسمالي عموماً.

### الطبقة والمنافسة والفوضى Class ، Competition and chaos :

تأمل أي مشروع نموذجي يعمل في صناعة السلع الرأسمالية (القسم I) أو السلع الاستهلاكية (القسم II). إن البنية الطبقية للمشروع يمثلها، من ناحية أولى، استيلاء الهيئة المشتركة على فائض العمل الذي ينتجه العمال و، من ناحية أخرى، توزيعها للفائض على مختلف الطبقات المنضوية - المدراء، التجار، المالكين، المقترضين، أصحاب الأراضي وهلم جرا - الذين يؤمنون السيرورات اللاطبقية التي تمكّن من الاستيلاء على فائض القيمة هذا. (Resnick and Walff: chapter 4)

توخياً للبساطة، نقسم هذه التوزعات إلى شكلين: تدفق القيمة إلى مدراء الطبقة المنضويين لتأمين السيرورة اللاطبقية لتراكم رأس المال ( $SSCP\Delta c + \Delta v$ ) والتدفق إلى تشكيلة من الطبقات المنضوية الأخرى داخل وخارج المشروع لتأمين السيرورات اللاطبقية للبحث والتطوير، والدعاية والتسويق، والإقراض، والإستئجار وحرية

الوصول إلى وسائل الإنتاج، وهلم جرا.  $sv = SSCP\Delta c + \Delta v + SSCP^*$ . بتقسيم طرفي المعادلة على القيمة الإجمالية لرأس المال الإنتاجي  $(c + v)$  نحصل على معادلة إنفاق مبسطة:

حيث الحرف الصغير  $i$  يرمز إلى المشروع  $i$ th، و  $k^*$  و  $I$  إلى نسبي  $\nabla c + \nabla v$  و  $SSCP^*$  إلى  $(c+v)$  على التوالي.

بعبارة، إن معدل قيمة ربح المشروع يساوي مجموع النوعين المختلفين من التدفقات: الفائض الموجّه لتأمين معدل نمو التراكم الرأسمالي  $(k^*ij)$  ولاكتساب الإشراف وتصميم المنتج والتجديد، والقروض والأرض وهلم جرا  $(I ij)$ ، إن الاستراتيجيتين التوزيعيتين، في حين أنهما مختلفتان، يمكن أن تفيدا في رفع إنتاجية العمل. افترض في توزيع الفائض بهاتين الطريقتين، أن المشروع  $i$ th يرفع إنتاجية عمله أكثر مما تفعل الشركات المنافسة. إن تعديل المشروع الخاص لإنفاقاته الطبقيّة المنضوية (شكل من الاستراتيجيّة الطبقيّة) يخلق نتيجة اجتماعية جديدة وغير مقصودة: كل المشاريع تواجه قيمة تبادل سوقية أدنى لكل واحدة. إن السوق تعلن عن حضورها: لدى بيع سلعها، فإن الشركات الأكثر كفاءة تحقق عائدات أكثر مما كان متوقّعا في الإنتاج، والشركات الأقل كفاءة تحقق عائدات أقل. إن الإنتاجية الأعلى تكسب الشركة الأكثر كفاءة تدفقا لريع لا طبقي جديد  $(NCR sp)$ ، أي ما يدعى ربحاً إضافياً، على الحساب المباشر للعائدات الأدنى للشركات الأخرى(1). بهذه الطريقة، تكون السوق قد تدخلت لإعادة توزيع القيمة الزائدة الموجودة والثابتة من المشاريع الأكثر إلى الأقل كفاءة.

إن المجموعة الجديدة من المعادلات توضح هذه النتيجة:

$$SVij + NCR ijsp > (SSCP\Delta c + \Delta v + SSCP^*) ij$$

$$SVkj - NCR kjsp < (SSCP\Delta c + \Delta v + SSCP^*) kj$$

لأجل القسم  $j$ th، ترمز  $i$  و  $k$ ، على التوالي، إلى المشروع الأكثر والأقل كفاءة، ومجموع الأرباح الصافية عبر كل المشاريع يساوي الصفر،

$$(\sum - NCRKjsp + (NCRijsp) = 0$$

إن معدل ربح السوق  $r_{mkt}$  الذي يضم الربوع الاستغلالية الطبقيّة واللاطبقيّة يرتفع لأجل المشروع الأكثر كفاءة،  $\Gamma_{mkt} = (SV + NCRsp) / (C + V)$  في حين يهبط لأجل كافة المشاريع الأخرى،  $(SV - NCRsp) / (C + V)$

إن هذا الأثر التفاضلي على معدلات ربح السوق للمشاريع المختلفة العاملة ضمن الصناعة يفيد كشرح أول لكيفية عمل السوق على زعزعة استقرار تدفقاتها المقابلة للربوع. إنه أيضاً يخل بتوازن إنفاقاتها بحيث يمكن لمعدل ربح السوق أن يولد زيادة أعلى (أدنى) للإنفاقات. إن علامات اللامساواة هذه تدل، إذاً، على ما أنجزته السوق: وضع الربوع المؤاتي لأجل المشروع  $i$ th يخلق أزمة ربوع لكل المشاريع الأخرى. إنها تدل أيضاً على الشروط الاجتماعية الجديدة لحدوث المجموعة التالية من المفاعيل الخاصة.

يركز ماركس على واحدة من بضع استراتيجيات توزيعية ممكنة. إن الشركات الأقل كفاءة، كرد فعل على أزمته، تبدل أساليب إنتاجها لتصبح أكثر كفاءة. بالتشديد على استراتيجية رفع التكوين العضوي لرأس المال (OCC) لزيادة إنتاجية عملها، يتوصل ماركس إلى استنتاجه الشهير: يهبط معدل ربح القيمة لأجل كافة الشركات ضمن الصناعة. بعبارة أخرى، إن معدل توسع البنية الطبقيّة الرأسمالية في كل قسم على حدة يصبح ضعيفاً لأن رأس المال يصبح فعالاً للغاية هناك. يستتبع ذلك أن معدل ربح القيمة الكلي للاقتصاد يصبح مدفوعاً نحو الأسفل. باستنكار معادلة الإنفاق، فإن معدلات ربح القيمة الهابطة تترجم إلى تراكم رأس مال إنتاجي ( $K^*$ ) ولا إنتاجي ( $I$ ) هابط.

من ناحية أخرى، إن نفس تلك الفعالية على نطاق الاقتصاد ترخص بالضرورة القيم الإفرادية لسلع القسمين. بالنتيجة، كمشتريين للسلع المرخصة الآن (بلغة القيمة) يدفع معدل ربح القيمة لمشروع كل قسم على حدة، حتى عندما يدفع البحث التنافسي ضمن القسم الواحد عن ربح إضافي، نفس المعدل إلى الهبوط. باختصار، إن معدل ربح القيمة للاقتصاد وصحة البنية الطبقيّة الرأسمالية التي يقيسها إنما توجدان في [ حالة ] تناقض. هذا المعدل هو الموقع للاتجاهات المتصارعة الناشئة عن تفاعلات السوق العاملة على مستويين في الاقتصاد: ضمن كل قسم على حدة وبينه وبين القسم التالي.

هنا، إذاً، إحدى الطرق الكثيرة التي تحدد بها الطبقة والأسواق كلٌ منها الأخرى. إن التغيير الناتج في ربوع المشاريع - الـ  $NCR\ sp$  الموجب والسالب وتدفقات  $SV$  المعززة عن طريق تأثير ترخيص [سعر] السلع - يمكنّ ويحفز المشاريع المتأثرة بشكل مختلف على القيام بعملية إنفاق جديدة، تؤثر جميعاً على الأسواق والبنية الطبقيّة في تشكيلة من الطرق الجديدة وغير المتوقعة.

إن التوزعات الرأسمالية الأولية للقيم الزائدة المستولى عليها قد أحدثت تفاوتاً جذرياً غير مقصود وغير متنبأ به في الاقتصاد. علاوة على ذلك، ليس كما لو أن أي هيئة رأسمالية يمكنها أن تقلل أو تتجنب مثل هذه التوزعات. فالتوزعات مطلوبة إذا كانت شروط وجود الفائض المستولى عليه ستحدث ويعاد إنتاجها. إن المسئولين على الفائض الرأسمالي لابد أن يحاولوا اكتساب حرية الوصول إلى قوة العمل، وسائل الإنتاج، الإشراف، الائتمان، البحث والتطوير، الأمن، الأيديولوجية، الحق في امتلاك الأشياء وقيادة الأفراد، والمتاجرة..... وهلم جرا.. إذا كان عليهم أن يكونوا في الموقع [ الطبقي ] الذي يؤهلهم لاستهلاك قوة العمل. هذه الشروط تمثل السيرورات اللابقيّة - التي تؤمنها إنفاقاتها  $K^* + I$  - التي تحدد معاً الطبقة.

مع ذلك، إن نجاح كل هيئة رأسمالية بالضبط في تأمين شروطها المطلوبة يساعد، عن طريق السوق لأجل السلع المنتجة، في إحداث الكارثة الموصوفة لأجلهم جميعاً: هبوط معدل ربح القيمة. على كل، إن قوى السوق هذه نفسها تطلق في الاقتصاد قوى الأمل والتوسع. إن وسائل الإنتاج وقوة العمل الأرخص تصبح شروطاً لا طبقيّة جديدة تمكّن نفس ذلك المعدل وتلك البنية من التوسع والازدهار. النتيجة الصارخة: إن التفاعلات بين السيرورات الاقتصادية للطبقي (الاستيلاء على الفائض وتوزيعه) واللابقي (بنية السوق) توجه الاقتصاد على نحو مستمر في اتجاهين مختلفين جذرياً هما الانكماش والتوسع في وقت واحد.

ليست المسألة هي أن تفاعلات السوق بين الأقسام يمكن أو لا يمكن أن تعاكس الضغوط الركودية التي تمارسها سيرورات السوق البين أقسامية. بل هي، بالأحرى، كيف يمكن للمرء أن يفهم وجود الاقتصاد بوصفه الموقع لكل هذه التأثيرات. إن الرأسماليين يصرفون بالضرورة فائضهم المستولى عليه  $K^* + I$ ، محدثين بذلك تغيرات متناقضة وغير متنبأ بها في الاقتصاد بالنسبة لهم (ولأجل كل شخص آخر أيضاً). وهذا هو كل ما يمكن للمرء أن يقوله حول هذه النقطة. إنها قضية أخذ في الحسبان "عوامل الطلب الملغاة، الدور الذي يمكن أن يلعبه النقد"، "التغيير المؤسسي والتكنولوجي" أو المتحولات الاجتماعية المثة الأخرى التي حاول المنظرون أن يدمجوها في نماذجهم ليظهروا كيف ولماذا ينتج ذلك الاعتبار الآن، (في التحليل المحسن بشكل مزعوم و/ أو الملموس أكثر) توسعاً جديداً، هبوطاً أو حتى استقراراً في الاقتصاد. إنه ليس كذلك، لأن كل واحد من هذه التغييرات والتغييرات المدخلة الأخرى، على حدة ومجمعة، لا يضيف سوى تأثيره الفريد الخاص به على مزيج عشوائي تماماً من الحركات المتناقضة. هذا هو السبب في أنه من أجل تحليل الاقتصاد، فإن مساهمة ماركس الجدلية هي مساهمة جذرية (راديكالية) في طريقتها بقدر جذرية تنظيره الطبقي.

### تناقضات أسعار السوق:

مع ذلك فإن التوتر يبقى قائماً. ألا يمكن للمرء أن يقول أي شيء أكثر تحديداً حول مسار الاقتصاد غير المسار الذي تم استنتاجه للتو؟ ألا يمكن للمرء أن يحدد هوية بعض النزعات - بغض النظر عن مدى كونها زائلة، التي تلي فعلاً خاصاً مقصوداً؟ الجواب هو "لا" والسبب هو مرة أخرى السيرورة الجدلية ذاتها. إذ لا شيء يوقف تلك السيرورة: إن الاتجاهات المدخلة حديثاً لا تفعل شيئاً سوى أن تولد اتجاهات جديدة مع ذلك في دوامة لا تنتهي من الاتجاهات المتفاعلة بشكل تبادلي (2). دعونا نتفحص هذه النقطة الأساسية مرة أخرى بتوسيع المثال ليشمل، هذه المرة، التفاعل بين الطبقة وأسعار السوق. لتأمل التأثير المتناقض لمعدل ربح القيمة على الأسواق الثلاث المختلفة لقوة العمل ووسائل الإنتاج والسلع المأجورة. فمن ناحية أولى، إن الهبوط في هذا المعدل، بسبب ارتفاع مفترض في المكون العضوي لرأس المال OCC يعزى إلى المنافسة بين الأقسام، يقلص توسع انفاقات الفئة  $K^* + I$  المدرجة، ولذلك يخفض السعر السوقي لقوة العمل الإنتاجية والإنتاجية. إن هذا السعر المخفض لقوة العمل يقلص، بدوره، الطلب على السلع المأجورة، ومن هنا يخفض أسعار السوق هناك. بشكل مشابه، فإن طلب المشاريع المقلص على وسائل الإنتاج يعمل على تخفيض أسعار السوق في أسواق السلع الرأسمالية. تنجم [عن ذلك] أزمة مبيعات مصممة بالنسبة للمشاريع في كل قسم على حدة: فالمبيعات الأدنى تقتضي ضمناً أن المشاريع لا يمكنها أن تحقق القيمة الزائدة المجددة في سلعها المنتجة. من هنا، فإن الارتفاع الأولي في الإنتاجية قد أنتج انحداراً اقتصادياً، وإذا ردت الشركات على أزمته بتخفيض العمل الإنتاجي واللاإنتاجي ورأس المال، تكون قد قلصت العرض وإنتاج الثروة أيضاً.

من ناحية أخرى، لأن نفس هذه السيرورة للمنافسة بين الأقسام ترخص القيمة الفردية للسلع، فإنها تعزز معدل ربح القيمة للمشاريع وتوسع إنفقاتها من الفئة  $K^* + I$  المدرجة. إن الطلبات الناتجة المرتفعة

على المدخلات input ترفع الضغط على الأسعار المقابلة لها لقوة العمل ووسائل المعيشة ووسائل الإنتاج. في هذه الحالة، فإن مشاريع القسم I والقسم II يمكن أن ترد على ريع مبيعاتها المرتفعة بزيادة شروط العرض. هنا إذاً [ تكمن ] القوى المحركة المختلفة للتوسع الاقتصادي.

هذا التحليل الأولي للأسواق وأسعار السوق يؤكد الاستنتاج السابق: إن الاقتصاد - معدل ربح قيمته والطلب على عرض الثروة - تدفعه هذه القوى الطبقيّة (معدل ربح القيمة) واللاطبقيّة (السوق) المختلفة والمتفاعلة بشكل متبادل في اتجاهات متناقضة. يمكن وينبغي تعديل معادلات القيمة السابقة لإظهار هذه التبعات السوقية المتناقضة بالنسبة لريوع المشاريع الرأسمالية وإنفاقاتها. لأن تأثيرات سعر السوق هذه تختلف من قسم إلى آخر، فإن كل واحد منها على حدة يجب تحديده بشكل منفصل.

### القسم I

$$[SV_i] + [NCR_{isp} + NCR_{ilp} - NCR_{icls} + SSCR_{icgn}] \begin{matrix} > \\ < \end{matrix} SSCP_i + SSCP_{il}$$

$$[SV_k] + [-NCR_{ksp} + NCR_{klp} - NCR_{kcls} + SSCR_{kcg}] \begin{matrix} > \\ < \end{matrix} SSCP_k \quad SSCP_{kp}$$

### القسم II

$$[SV_i] + [NCR_{isp} + NCR_{ilp} + NCR_{icgn} + NCR_{ivgn} - NCR_{ivls}] \begin{matrix} > \\ < \end{matrix} SSCP_i + SSCP_{ilp} + SSCP_{ic}$$

$$[SV_k] + [-NCR_{ksp} + NCR_{klp} + NCR_{kcg} + NCR_{kvgn} - NCR_{kvls}] \begin{matrix} > \\ < \end{matrix} SSCP_k + SSCP_{kpl} + SSCP_{kc}$$

كما من قبل، فإن فئة SV المحصورة ضمن قوسين ترمز إلى الاستغلال الطبقي. ترمز الفئات المكتوبة بخط مختلف في المجموعة الثانية من الأقواس إلى كيف أن تغيرات السوق المختلفة تشكل التدفقات الربعية للمشاريع الرأسمالية في كل قسم على حدة. إن NCR<sub>isp</sub> و NCR<sub>ksp</sub>، على التوالي، تمثلان تدفقات الربح الزائد الموجبة والسالبة الناتجة عن المشاريع التي تستخدم ريعها SV لتعزيز إنتاجية العمل. يتلقى الربحون التنافسيون التدفقات الموجبة في حين يعاني الخاسرون من التدفقات السالبة. إن هذه الأخيرة تحدث مجموعة جديدة من تأثيرات قيمة السوق - ترخيص قيمة السلع - التي ترفع معدل الاستغلال الطبقي للمشاريع و، منه، الاستفادة تحديداً من SV التي باشرت تلك التأثيرات السوقية في المقام الأول.

الفئة الثانية NCR<sub>ilp</sub> ترمز إلى تدفق ريعي لا طبقي موجب تتلقاه المشاريع عندما، وإذا، تشتري قوة العمل بسعر السوق (الأجر النقدي) الذي يكون أدنى من قيمته (3). هذا التبادل غير المتكافئ، لمنفعة الرأسماليين، يظهر في المعادلات لأن الرأسماليين، تبعاً لفرضية ماركس، يستجيبون لتدفقات NCR<sub>isp</sub> هم المولدة بشكل متفاوت بطريقة خاصة وبطريقة عامة. فهم يزيدون occ هم بحيث أن معدل ربح القيمة، وبالتالي إنفاقات الفئة المدرجة K\*+I، تهبط لأجل الجميع - هذا الهبوط ينتج، بدوره، عرضاً زائداً للعمال في سوق العمل يسبب هذه الميزة السعرية أو القيمة لـ NCR<sub>ilp</sub> لصالح المشاريع.

من ناحية أخرى، لأن العمال لا يعود بإمكانهم أن يتحملوا شراء نفس الحزمة من القيم الإستعمالية Use values - كما كانوا يتحملون من قبل، فإن ميزة كلفة العمل هذه للرأسماليين من القسم II تعاكسها المبيعات الهابطة لسلعهم المأجورة. بهذه الطريقة، فإن الهبوط المفترض في سعر قوة العمل يؤدي إلى أزمة مبيعات بالنسبة لكافة الرأسماليين من القسم II، تدل عليها الإشارة السالبة على فئة الريع اللاطبقي الأخيرة NCRvis في معادلات القيمة. باختصار، إن ما يكسبه رأسماليو القسم II على التبادل اللامتكافئ لقوة العمل (NCRip) يوازنه ما يخسرونه في التبادل اللامتكافئ على بيع سلعهم (NCRvis). بدون مزيد من الافتراضات الخاصة، لا يمكن تحديد أي من هذه التدفقات اللاطبقية المختلفة هو الأكبر.

ثمة نتيجة مماثلة تصح لأجل البيع والشراء السوقيين لوسائل الإنتاج. إن الهبوط المفترض في الإنفاقات الطباقية المدرجة يقلل من طلب السوق وبالتالي أسعار وسائل الإنتاج. يرمز ثالث التدفقات الريعية اللاطبقية لـ NCRc إلى التبادل اللامتكافئ الناتج لوسائل إنتاج السلع الناشئ بين رأسماليين مختلفين واقعين في قسمين مختلفين. إن رأسماليي القسم I يعانون من هبوط أسعار سلعهم، الذي يشار إليه بالإشارة السالبة على الحد NCRcps، في حين أن رأسماليي القسم II يكسبون تدفق هذه القيمة الدقيقة، الذي يشار إليه بالحد NCRcgn ذي الإشارة الموجبة في معادلتهم. بدون مزيد من الافتراضات الخاصة، من المستحيل تحديد كيف وبأية طرق تؤثر هذه المكاسب والخسائر النسبية في الربوع المنتجة في هذه الأسواق المختلفة لقوة العمل والسلع المأجورة ووسائل الإنتاج على هذه المشاريع وبالتالي على الاقتصاد برمته.

إن نفس سيرورة التنافس البين أقسامية هذه تساعد في رفع معدل الاستغلال الطبقي في الاقتصاد، مطلقة بذلك قوى التوسع والطلبات الزائدة على المدخلات input. مع ذلك تواجه الاقتصاد مجموعة مماثلة من التقلبات. فالطلب الزائد على العمال في سوق العمل يخلق ميزة سعر أو قيمة لصالح العمال. بالنتيجة، فإن الحد SSCPIp على الطرف الأيمن من المعادلات يظهر أن كل المشاريع في الاقتصاد توزع قسماً من قيمتها الزائدة على العمال على شكل أجور أعلى لتكسب حرية الوصول إلى قوة عمل أعلى (5). من ناحية أولى، إن هذا الارتفاع المحدث في الأجور النقدية يعود بالمنفعة على الرأسماليين في القسم II. يستخدم العمال دخولهم الأعلى لتوسيع مشتريات البضائع المأجورة. إن الرأسماليين في القسم II يكسبون تدفقات ريعية لا طبقية زائدة لـ NCR vgn (ناتجة عن أسعار سوق أعلى على السلع التي يبيعونها للعمال). من ناحية أخرى، يبقى من غير الواضح مع ذلك ماذا سيكون الأثر الصافي لهذه التغيرات السوقية، لأن ربوع المبيعات الأعلى للرأسماليين في سوق المخرجات (الناتج) تعادلها كلف عملها الأعلى (SSCP Ip) في سوق المدخلات (6). بالمقابل، إن الطلب الزائد على وسائل الإنتاج يؤثر على المشاريع في القسمين بشكل مختلف: فرأسماليو القسم I يكسبون ميزة سعرية أو قيمية على الحساب المباشر لرأسماليي القسم II. تقاس خسارة هؤلاء الآخرين بفئة SSpc التي تظهر على الطرف الأيمن من المعادلات لأجل رأسماليي القسم II. إنهم يوزعون حصة أكبر من إنفاقاتهم الطباقية المدرجة على رأسماليي القسم I ليكسبوا حرية الوصول السوقية إلى المواد الخام والآلات الأعلى ثمناً. يتلقى رأسماليو القسم I ربوعاً طبقية مدرجة (يشار إليها بـ SSCRCgn) تساوي المدفوعات الطباقية المدرجة الأعلى المسددة إليهم من طرف رأسماليين القسم II.

يبقى من غير الواضح كيف أن هذه التبعات السوقية المختلفة التي يحدثها توسع الطلب المفترض تؤثر أحدها على الأخرى وبالتالي على الاقتصاد. إذ تتوسع الريوع الطبقيّة المدرجة لرأسماليي القسم I، بسبب تلقيهم لأسعار سوقية أعلى لأجل السلع الرأسمالية. إن تكاليفها ترتفع أيضاً، مع ذلك، بسبب الأسعار الأعلى المدفوعة لأجل قوة العمل و، في حالتهم، لأجل وسائل الإنتاج أيضاً.

تلخص الإشارات الموضوعية بشكل مختلف (المتراجحة والمساواة) على المعادلات استحالة فهم - بدون طرح افتراضات محددة جداً - لأجل أي مشروع، أو أي مجموعة فرعية من المشاريع في أي قسم، أو **A Fortiori** لأجل الاقتصاد عموماً - كيف أن هذه التدفقات الربعية والإنفاقية المتفاعلة تتضاف لتنتج مؤشراً تعريفيّاً على التوسع الصافي، أو التوازن أو الهبوط. هذا يستتبع أن أي معدل ربح محسوب (انظر أدناه) من أجل أي مشروع أو الاقتصاد بشكل عام قائم على هذه الأشكال المختلفة من القيمة (NCR، SSCR، SV) في بسطه (صورة الكسر) سيقاس مبلغاً دائم التغيير وبالتالي متقللاً جداً من تدفقات القيمة. زد على ذلك، إن التغييرات في تدفقات الربح تخلق تغييرات إنفاقية تنتج تدفقات ربح موجبة وسالبة جديدة، وهكذا وهلم جرا. ربما تكون النقطة واضحة بما يكفي الآن: لا سبيل إلى حساب لا نهاية من الآثار المعقدة التي يحدثها أي تغيير، سواء كان مفترضاً هنا لارتفاع في الإنتاجية أو أي شيء آخر. بعبارة أخرى، يكون الاقتصاد مسيراً.

### الريوع والإنفاقات الدائمة التغيير:

إن القصة المسرودة حتى الآن، المعقدة إذا جاز القول، لا تعالج سوى إنتاج وتداول السلع. فالرأسماليون، مع ذلك، ينشدون أعلى تدفق ممكن للريوع، سواء كانت مشتقة أم لا من السيورة الطبقيّة. استجابة لشروط السوق الدائمة التغيير (التي يشار إليها بالخلق والتغيير المستمر في sv ومختلف تدفقات NCR و SSCR في مجموعة المعادلات المذكورة أعلاه)، فإنهم يبذلون الإنفاقات المشتركة [في] محاولة لتعديل المواقف الربعية القائمة وخلق مواقف جديدة. اعتماداً على عائدات الربح المتوقعة، فإنهم لذلك ينتقلون من موقف ربيعي إلى آخر، يتراوحون بين الإنتاج السلعي والإنتاج اللاسعي. مثل هذا السلوك المشترك يوحي بأن ثمة القليل جداً، إن وجد أي شيء، غير قابل للإعكاس أو ثابت في سلوك الشركات. في الحقيقة، إذا جاز القول، من المرجح أن تختفي الشركات من الوجود بسبب عجزها عن التكيف وتعديل بيئتها الاقتصادية المتغيرة.

تأمل مثالين من الأمثلة الممكنة الكثيرة. تعكس الأمثلة المختارة بشكل خاص قدرة الرأسماليين على نقل حدود عملياتهم الأعمالية. لنفترض مشروعاً رأسمالياً أقل كفاءة نسبياً يستجيب لـ  $NCR_{ksp}$  السالب الذي تحدثه السوق بإعادة تخصيص نسبة من إنفاقاته من  $K^*+I$  لخلق أحد هذه المواقف الربعية الجديدة. خلافاً لفرضية ماركس، فإنه يقرر، بشكل أولي على الأقل، ألا يدافع مباشرة عن موقف قيمته الزائدة، بل بالأحرى يعيد تخصيص رؤوس الودائع، لنقل، من التراكم الرأسمالي لتأسيس قسم القروض. عند هذا المفصل، يتوقع المشروع أن يكون العائد على خلق رأس المال اللاننتاجي (القروض إلى مشتريي السلع المحتملين) أعلى وحتى أقل خطورة من العائد المتوقع على موقع قيمته الزائدة المهتدد تنافسياً.

يؤسس المشروع الرأسمالي لنفسه موقف SSCR جديداً، إذا كانت الفائدة المتلقاة يدفعها الرأسماليون المستولون على الفائض، وموقف NCR إذا كانت الفائدة تدفعها فئات أخرى من المقترضين (7). إن صيرورة [المراء] رأسمالياً مالياً بهذه الطرق قد يمكن المشروع المنتج للسلع، غير الكفو من نواح أخرى، من الازدهار وربما التوسع. مع ذلك، من غير الواضح في أي اتجاه يكمن ازدهاره المستقبلي. إن المخاطرة النسبية الأقل والعائدات النسبية الأعلى على مواقفه الإقراضية المختلفة حديثاً المدرجة و/ أو اللاطبقية يمكن أن تحدث انتقالاً إلى خارج الإنتاج السلعي ودخولاً في الصيرفة كاملة الدوام. بالمقابل، بالاستمرار في احتلال موقعه الاستغلالي الطبقي، قد ينتظر الفرصة الملائمة لإعادة تخصيص الودائع من شغل قطاع الصيرفة، المربح نسبياً لتحسين تنافسيته في الإنتاج السلعي. هذه الاستراتيجية توحى كيف يمكن للمشاريع الأقل كفاءة أن تعمل لتصبح أكثر كفاءة، و لا تستجيب بشكل فوري لمنافسة السوق برفع مكوناتها العضوي OCC ها لتحسين الإنتاجية، بل بالأحرى عن طريق هذا النوع من المسار غير المباشر، بتأمين أشكال جديدة من الريوع للمساعدة في تأمين موقف قيمة زائدة مهدد.

مع ذلك، فإن ظهور دين debt المستهلك والمنتج يضاف فقط إلى التناقضات والتقلبات في الاقتصاد. ليست هذه الاستراتيجية مفتوحة على كافة المشاريع في الاقتصاد، مهما كان مستوى كفاءتها أو خط أعمالها فحسب، بل حالما توجد أي شركة - صناعية أم مالية- أو تتبنى عملية تسليف ناجحة، فإن هذا النجاح يلفت انتباه المنافسين المحتملين داخل أو خارج صناعتها. إن دخولها يفيد في تقليل عائدات SSCR و NCR على الإقراض.

حتى إذا لم يكن لاستبدال رأس المال الإنتاجي برأس المال الإنتاجي أي تأثير خالص على الاستخدام [العمالة]، بحيث تبقى الطلبات على السلع المأجورة و سلع وسائل الإنتاج غير متأثرة بهذا التغيير لوحده، يبقى من غير الواضح مع ذلك ما الذي سيحدث للاقتصاد وبنيته الطبقيّة الرأسمالية. فمن ناحية أولى، تكون البنية مهددة، وتقرر الشركات الأكثر صناعية - لسبب تنافسي أو سبب آخر مهما يكن - أن تخرج من رأس المال الإنتاجي وتدخل في رأس المال اللإنتاجي. ومن ناحية أخرى، تتقوى [البنية]. إن تسليف المستهلك والمنتج يسهل شراء السلع المأجورة و سلع وسائل الإنتاج، معاكساً بذلك الأزمات المحتملة لمبيعات الأقسام. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطلبات التي يغذيها الائتمان تساعد المشاريع على توسيع البنية الطبقيّة الرأسمالية؛ إن كتلة الفائض ترتفع عندما يتم إنتاج وبيع المزيد من نوعي السلع. مع ذلك، فإن هذا التوسع يكون إشكالياً على الدوام، لأن التسليف يضعف قدرة المقترضين على إدامة مشترياتهم. فما لم يتلقوا تدفقات ريعية أعلى لتمويل رسوم الفائدة، فإن طلباتهم على السلع لا بد أن تهبط (8). عند هذه النقطة، فإن أزمة المبيعات الناتجة لأجل المشاريع في القسمين I و II ستنتج خسائر القيمة المقابلة لها - NCRvls و NCRcls السالبين - التي تم تحليلها للتو.

في المثال الثاني، فإن المشروع - بغض النظر عن مدى كفاءته ضمن القسم - يشتري المخزون المشترك لمشروع مختلف في قسمه أو في قسم آخر. لتمويل هذا الشراء، يقوم بإصدار سندات الدين. إن

مجموعة من الأسباب يمكن أن تحرض سلوكه بما في ذلك استعمال موقع ملكيته الجديدة لكسب منافس موجود أو محتمل، ينال حرية الوصول إلى التقانات الجديدة أو خطوط الإنتاج، أو مناطق بيع أو شراء المدخلات المطلوبة بتكاليف أدنى.

إذا كان المشروع المستثمر يتلقى إيرادات الأسهم المالية dividends، فإن شراء الأسهم يخلق لنفسه موقفاً ربعياً طبقياً مصنفاً جديداً (9). يظهر بندان جديداً على طرف الإنفاق من معادلة قيمته: شراء المخزون المشترك والفائدة السنوية المدفوعة على الدين الجديد. تصبح المعادلة الجديدة:

$$SV + SSCRdiv + NCRdebt \begin{matrix} > \\ < \end{matrix} SSCP + X + (ix NCRdebt)$$

حيث SSCRdiv ترمز إلى إيرادات الأسهم المقبوضة، NCRdebt ترمز إلى الدين المشترك المستصدر، X إلى شراء المخزون المشترك (يساوي NCRdebt) و i إلى معدل الفائدة على ذاك الدين. لأن NCRdebt و X يمثلان التدفقات من أجل فترة واحدة فقط، تصبح معادلة القيمة النهائية:

$$SV + SSCRdiv \begin{matrix} > \\ < \end{matrix} SSCP + (ixNCRdebt)$$

تدل الإشارات الممكنة المختلفة على المعادلات مرة أخرى على الشكوك فيما يتعلق بكيف تؤثر هذه المعاملة المالية على هذا المشروع أو أي مشروع.

إذا كان المشروع المستثمر لا ينظر سوى إلى إيرادات الأسهم الجديدة المقبوضة وإذا كان هذا العائد أقل من كلفة الفائدة المطلوبة، عندئذ من الواضح أن الاستثمار المالي لم يكن ناجحاً. إن الاستثمار في شركة أخرى يحدث انكماشاً، يقاس بالحاجة إلى تقليص إنفاقات  $K^* + I$  الطبقية المصنفة، ما لم يتمكن المشروع المتأثر من رفع الاستغلال الطبقي بشكل كافٍ لمعادلة الفرق بين رسوم الفائدة المضافة هذه وإيرادات الأسهم الأصغر المقبوضة. على كل، إن مقارنة عائد إيرادات الأسهم فقط بكلف فائدة اكتسابه هي الحساب الوحيد تقريباً الذي تجربته المشاريع المستثمرة. من النادر أن تشرح السبب في أن هذه الاستثمارات المالية منتشرة للغاية في الاقتصاد اليوم. ولا تُفسر بسهولة عن طريق كسب رأس المال الممكن المجني عن طريق بيع الأسهم في تاريخ ما من المستقبل. في الحقيقة، إن الشركات تتولى مثل هذه الاستثمارات المالية رغم مواجهة كلف فائدة أعلى بكثير مما يمكن أن تتحمل ريوها من SV و SSCR. يبدو أنها تتقصد وضع موقعها الاستغلالي الطبقي في خطر.

إن رؤى المستقبل تستثير مثل هذا السلوك المحفوف بالمخاطر. يكون اكتساب موقع ملكية متوقفاً بطريقة أو بأخرى أن يخلق سيلاً مستقبلياً من الربوع المضافة أكثر من التعويضات عن كلف الفائدة المضادة على الدين الأساسي. باللغة الماركسية، إن ما يدفع هذه الاستثمارات المالية هو توقع كسب قيمة أعلى و/ أو معدل ربح سوقي، بسبب حرية الوصول المؤتية إلى وسائل الإنتاج الأرخص، أو كسب أرباح زائدة جديدة عن طريق اكتساب تقانات إنتاج جديدة، أو استحصال كتل جديدة من القيمة الزائدة عن طريق اكتساب سلع

شركات أخرى (خطوط إنتاج شعبية). عندما يحقق الرأسماليون مثل هذه التوقعات، فإن الطرف الأيسر من المعادلة يفوق الطرف الأيمن، ممكناً إنفاقات  $K^* + I$  الطبقيّة المصنفة من التوسع.

تتكيف الترتيبات المؤسسية الاندماجية كذلك مع هذه الاستثمارات. في أية نقطة، فإن اكتساب المشروع يمكن أن يزيل الفرق بين الشركتين دمجاً إياهما في مشروع مشترك واحد. إن الاندماجات تؤثر على ريع وإنفاقات المشاريع: إذ تتم إزالة موقع الملكية الطبقيّة المصنفة، في حين تضاف القيمة الزائدة المكتسبة (و SSCP المقابل) إلى القيمة الزائدة القائمة للشركة المكتسبة (و SSCP). بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الاستثمارات يمكن أيضاً أن تؤدي إلى مبيعات جزئية للأصول assets المكتسبة حديثاً. في أية نقطة، قد يقرر المشروع المستثمر ان يبقي ما يتصور أنه الجزء الأكثر ربحية من الشغل المكتسب، (أو ذاك القسم الذي يكون الأكثر ارتياحاً معه) وبييع الباقي. يمكن حتى أن يبيع شغله القائم لكي يتخصص بشكل كامل في الشغل المكتسب حديثاً. مهما يكن الاختيار، فإن مبيعات هذه الأصول تكسب الرأسماليين ريعاً لاطبقيّة، تجعل متاحيتها من الممكن تطوير استراتيجيات اندماجية لاتزال جديدة.

### استنتاجات Conclusions:

لأن كافة المشاريع الرأسمالية ترتبط ببعضها البعض عن طريق أسواق السلع والنقد، لا يمكن لأي واحد منها أن يكون حصيناً ضد الأفعال الخاصة التي يقوم بها أي مشروع آخر بغض النظر عن موقعه. هذه الأفعال تهدد وتقوي المشاريع المتأثرة. تثبت فئات SV و SSCR و NCR ها الدائمة التأثير هذه التعرضية لتأثيرات السوق. إن التغييرات في هذه الأخيرة تجعل كل مشروع عرضة للتأثر واقعاً تحت خطر التلاشي من الاقتصاد، حتى عندما تحسن الصحة المالية لذاك المشروع. لقد قدمت الأسواق على الدوام هذا النوع من التناقض للرأسماليين ومؤيديهم علماء الاقتصاد. يعكس تاريخ الفكر الاقتصادي اللاماركسي هذا التوتر. إنه ينوس بين الخوف من الأسواق وبالتالي وسائل التحكم بها، وبين تمجيدها وبالتالي التشغيل المحرر من القيود. إن كل واحد من هذه التطورات الرأسمالية الشهيرة التي تمت دراستها حتى الآن - من مساعي المشاريع لزيادة إنتاجية العمل إلى توسعها إلى رأس مال مالي إلى سعيها الأحدث عهداً في شراء المخزون المشترك لكل مشروع آخر - إنما يشرح ديناميك عدم استقرار الرأسمالية. فالثيمة (الموضوعة) الشائعة هي التغيير المدوخ فعلاً واللامنتهي ظاهرياً في الريع الطبقيّة (SV, SSCR) واللاطبقيّة (NCR) لكل مشروع رأسمالي على حدة ومجمعة. إن الرأسماليين، المأسورين في هذه الدوامة من الفعاليات، يبدلون إنفاقاتهم باستمرار، بهدف تعديل مواقفهم الريعية الطبقيّة واللاطبقيّة، منتقلين إلى إزالة البعض وتوسيع البعض الآخر، حتى حين يبحثون عن المواقف الدائمة التجدد. إن الأفعال الخاصة (السرية) تتضاف مع ذلك مرة أخرى إلى تلك الفعاليات.

يخلق الرأسماليون كلاً من المواقف الريعية المصنفة واللاطبقيّة بإقراض النقد على التوالي، إلى الرأسماليين الصناعيين الآخرين والعمال، والمدراء والسيارة والتجار وأصحاب الأراضي والدول القومية،

وهلم جرا. تنشأ مع ذلك مواقع ملكية مصنفة ولاطبيقية أخرى عندما يشتركون المخزون المدمج للرأسماليين الإنتاجيين واللاإنتاجيين على التوالي. يسعى الرأسماليون بشكل مستمر إلى تأمين ريع مبيعاتهم عن طريق الدعاية وتصميم المنتج، آملين بذلك بتأسيس مواقف احتكار مصنفة و / أو لاطبقية لأنفسهم (10). إنهم يهدفون إلى هذا النوع من أمن السوق حتى عندما يزعمون استقرار الأسواق بدخول أسواق جديدة تسعى إلى ريع ربح زائدة لاطبقية هناك.

تخلق الإنفاقات الطبقية المصنفة للرأسماليين على البحث والتطوير والتصميم أنواعاً دائمة التجدد من السلع وتفيد في تقوية وتوسيع البنية الطبقية الرأسمالية. تدل السلع المبتكرة حديثاً على وجود مصادر جديدة للقيمة الزائدة و، ينخرط الرأسماليون في ويوسعون الإنتاج السلعي بهذه الطريقة حتى عندما يتخذون مواقع أخرى مصنفة ولاطبقية، يبدو بعضها بالكاد متصلاً بـ أو مهدداً بشكل مزعوم لعمله السلعي. على سبيل المثال، قد يتحولون إلى تجارة التجزئة، كاسبين أجوراً سوقية طبقية مصنفة جديدة من رأسماليين آخرين ببيع سلعهم إلى مشترين نهائيين (11). يمكن أيضاً أن يؤجروا براءات اختراع وعلامات تجارية وتقانات جديدة إلى رأسماليين صناعيين آخرين. فليس ما يجذبهم هو مجرد العائدات على مثل هذه المواقع الطبقية المصنفة. بالأحرى، ما يجذبهم أيضاً هي الفرص التي توفرها مثل هذه المواقع لتوسيع مبيعاتهم السلعية وبالتالي بنيتهم الطبقية. هكذا هو الحال عندما تفيد سلعهم كتمات (ملحقات) للسلع الأخرى.

هذه الأشكال المتعددة من الريوع تحدد هوية الشخصيات المتعددة التي ينتحلها الرأسماليون. إنهم يستغلون اليد العاملة، في حين يقرضون المال إلى تلك اليد العاملة المستغلة؛ يحاربون بعضهم بعضاً بلا رحمة من أجل حصص السوق، حتى عندما يمدون بعضهم بعضاً بالتقانات الجديدة، والمال والمتاجرة؛ إنهم يسعون إلى توسيع رأس المال الإنتاجي، حتى عندما يبحثون عن الطرق لتوسيع رأس المال اللاإنتاجي. إن نشاطاتهم المتنوعة تجعل من المستحيل حرفياً أن نحدد ماهو بالضبط أو ماذا سيصبح شغل المشروع الرأسمالي أو توسيع الاقتصاد برمته. ألا ينبغي أن يستتبع ذلك، إذاً، أن أي قياس للربحية وبالتالي للحركة [ الانتقال ] movement بحاجة لأن يعكس أو يأسر هذا التعقيد وعدم استقرار الريوع (والنفقات)؟

تأمل قياس الربح التالي. إنه، متصوراً كموقع للريوع الصافية الطبقية واللاطبقية، يقيس الربحية الصافية المشتركة للمشروع الرأسمالي المتعدد الوجوه (Resnick and Wolff 1987: 207 – 13). إن إضافة الريوع المتعددة لهذا المشروع تنتج (تغل) أرباحه القائمة:  $p = SV + SSCR + NCR$  لاكتشاف أرباحه الصافية  $p_n$ ، اطرح الإنفاقات المحددة (التكاليف) التي تهدف إلى إنتاج هذه الأرباح القائمة المختلفة:

$$p_n = (SV - SSCP) + (SSCR - X) + (NCR - Y)$$

حيث  $SSCP$  تمثل تطبيق محاسبة الإنفاقات الطبقية المصنفة والقوانين الضريبية ليوم معين بوصفها كفاً ضرورية،  $X$  و  $Y$  ترمزان بشكل مماثل إلى الكلف المعينة لتوليد الريوع القائمة المصنفة واللاطبقية، على التوالي (12). لاشتقاق معدل الربح الصافي للمشروع  $r_n$ ، قسّم أولاً كل مكون معادلة على حدة على

الإنفاقات الرأسمالية،  $C + V$ ، ثم اضرب وقسم الربوع المصنفة واللاطبقة فقط على الإنفاقين، المشتركين  $X$  و  $Y$ ، الذين ينتجان كل واحد منهما على التوالي:

$$r_n = p_n / C+V = [(SV - SSCP) / C+V]$$

بإعادة كتابة

$$+[(SSCR - X) / X \cdot X / C+V] + [(NCR - Y) / Y \cdot Y / C+V]$$

هذه المعادلة بلغة معادلات العائد ينتج:

$$r_n = (r_{sv}) + (r_{sc} X a_{sc}) + (r_{nc} X a_{nc})$$

حيث  $r_{sv}$  ترمز إلى معدل ربح القيمة الصافي للمشروع.

$$[(SV - SSCP) / C+V]$$

$r_{sc}$  ترمز إلى معدل ربحه الطبقي المصنف الصافي.  $[(SSCR - X) / X]$  موزوناً بـ  $(anc)$ ، نسبة إنفاقات رأس المال اللابنتاجي ( $Y$ ) إلى رأس المال الإنتاجي  $(C+V)$ .

إن أياً من معدلات الربح المحددة بشكل مختلف.  $r_{sv}$ ،  $r_{sc}$ ،  $r_{nc}$  - ليس أكثر أهمية من المعدلات الأخرى في تقرير نجاح أو (فشل) هذا المشروع وعن طريق توسع اقتصاد المشاريع. من هنا فإن معدل الربح الصافي الإجمالي لا يمكن اختزاله إلى مجرد الربحية الجزئية لأحد أجزائه المكونة المتفاعلة. إن فعل ذلك لن يقدم سوى رؤية جزئية وربما مضللة تماماً لعمله المعقد. بقياس واحد فقط أو آخر من اتجاهاته المربحة يمكن لذلك المعدل الإفرادي أن يُغفل ظهور أو نشوء الاتجاهات الجديدة كلياً. لقد تم تقديم عدد من الأمثلة التي تظهر السبب في أن الارتفاع (الهبوط) في أي جزء لا داعي بالضرورة لأن يقتضي ارتفاعاً (هبوطاً) في الأجزاء الأخرى، تبدأ وكيف يمكن للمنافسة بين الأقسام أن تخفض  $r_{sv}$ ، حتى عندما تطلق تبعات قيمة ترفع نفس ذلك المعدل والتغيرات في قوى السوق التي تدفع  $r_{sc}$  و  $r_{nc}$  في اتجاهات متناقضة أيضاً. بعبارة أخرى، إن التغيير في أي معدل يؤثر على ذاته وعلى المعدلات الأخرى بطرق متناقضة. لأن المبلغ الموزون - معدل الربح الصافي المعقد  $r_n$  هو الموقع لمثل هذه الاتجاهات المتصارعة، فإنه أيضاً يوجد تناقض. من هذا المنظور، لا توجد نزعة متأصلة من المحتمل أن ترتفع هي والاقتصاد، أو يهبط أو يبقيا في حالة توازن (Cullenberg 1994).

أخيراً، لنأمل واحدة من معادلات الإنفاقات الجديدة الممكنة المشتقة من هذا النوع من التحليل. إنها تبرهن بشكل خاص على خطورة التركيز على شكل واحد فقط من الإنفاقات الرأسمالية لاستنتاج نزعات تطويرية في الاقتصاد الرأسمالي. افترض أن جميع انفاقات  $SSCP$  و  $X$  و  $Y$  تُعتبر كلفاً ماعداً تلك التي [تترتب] على التراكم الرأسمالي، والأبحاث وتطوير المنتجات الجديدة والقروض والاستثمارات المالية الجديدة. بهذه الافتراضات وبعد بعض التلاعبات البسيطة، تصبح المعادلة الواردة أعلاه:

$$r_n = K^* + I \cdot rd + a_{sc} + a_{nc}$$

حيث  $K^*$  كما من قبل، ترمز إلى التراكم الرأسمالي،  $I_{rd}$  ترمز إلى نسبة البحث وتطوير منتجات جديدة إلى الإنفاقات الرأسمالية  $(C+V)$  و  $a_{sc}$  و  $a_{nc}$  ترمز إلى نسب القروض والاستثمارات المالية الجديدة (التي تؤسس، على التوالي، مواقف مالية مصنفة ولا طبقية) إلى الإنفاقات الرأسمالية  $(C+V)$ .

هذه المعادلة نقلت من أهمية العائدات الصافية المتوقعة من أنواع خاصة جداً من الإنفاقات الرأسمالية، وكم يكون إشكالياً أن يتم التركيز فقط على  $K^*$  بوصفها الإشارة الأساسية على ما يحدث للاقتصاد (Norton 1992). إن اختزال الرأسماليين لـ  $K^*$  لا داعي بالضرورة لأن يندرج بقدم الركود. بالإضافة إلى القوى التوسعية التي يطلقها هذا النقصان ذاته، فإن إعادة تخصيص هذين النوعين الآخرين من الإنفاقات يمكن أن تطلق العنان لقوى توسعية في الاقتصاد. هذا البحث والتطوير والإنفاقات المالية يمكن أن تخلق بيئات يمكن فيها لـ  $K^*$  عندئذ أن ينطلق. في الواقع، إن كثيراً من النقد المالي الآن يبدو موجهاً إلى توليفة من  $a$  و  $a_{nc}$  و  $I_{rd}$  و  $a_{sc}$  أكثر مما يبدو موجهاً فقط إلى  $K^*$  كإشارة لما سيحدث لأي مشروع أو للاقتصاد عموماً.

إن الحجة المقدمة عن المشاريع، معدلات ربحها وإنفاقاتها المختلفة والاقتصاد القائم كله على التناقض، المشتتة في اتجاهات متنوعة بفعل أية قوة معتبرة، يقتضي وجوداً هشاً جداً لأي واحدة منها وبالتالي للاستغلال الطبقي. إذ ليس المطلوب حدثاً صانعاً للعصر لأجل إزالتها الممكنة. بالأحرى، إن أي تغيير جرى تحليله هنا يقوضها ويقوض تلك البنية الطبقيّة، وبنفس ذلك المنطق الجدلي، يقويها أيضاً. بالنسبة للماركسية، فإن البراعة هي رؤية هشاشتها الدائمة كفرصة بهدف تعزيزها، في حين نكون في الوقت نفسه واعين للشك الشديد المرتبط بذلك التدخل.

\* \* \*

## هوامش الفصل الحادي عشر

- (1) إن الأرباح الزائدة للمشروع (NCRsp) تساوي الفرق بين قيمة الواحدة الاجتماعية المشتركة التي تواجه في السوق (EV / UV) وقيمة وحدتها الخاصة (EV / UV) مضروبة بالوحدات (UV) المباعة. إن الأقل كفاءة يواجه خسارة السوق (-) (NCRsp) والأكثر كفاءة يواجه كسباً (NCRsp +) عندما يبيع كل واحد بقيمة الواحدة المشتركة.
- (2) إن أي تحليل ملموس يحصر بالضرورة هذه السيورة الجدلية لتوصيل قصته بدون هذا النوع من التدخل من طرف منظر، لم يكن من الممكن حدوث أي توصيل للفكرة. في السياقات الأخرى، أطلق على هذا التدخل اسم "تقطة دخول" (Resnick and Wolff 1987: 25 - 30). إنه يمثل النظام الذي يجلبه ويفرضه المنظر على الفوضى للانطولوجية المواجهة. إن النظام يمكن من إنتاج "النزعات".
- (3) بلغة القيمة،  $NCR_{lp} = (V - P_{lp} \times L)$  حيث  $P_{lp}$  تمثل سعر السوق لقوة العمل و،  $L$  ترمز إلى العمال الإنتاجيين المستأجرين.
- (4) في هذه الحالة، تتبع مشاريع القسم II سلعها بسعر السوق  $P_v$  الذي هو أقل من قيمة الوحدة. من هنا فإن  $NCR_{vl} = (EV / UV - P_v) \times UV$  حيث ترمز UV إلى كمية السلعة المأجورة المباعة في السوق.
- (5) إن الموقف المفضل الذي يحتله العمال في سوق قوة العمل المحكمة يمكنهم من تلقي سعر مقابل قوة عملهم يتجاوز قيمتها:  $P_{lp} = V + SSCR$  حيث  $P_{lp}$  ترمز إلى سعر قوة العمل و  $SSCR$  ترمز إلى الربوع الطبقة المصنفة المقبوضة.
- (6) إن الأثر الصافي لهذه التغيرات السوقية المختلفة على قيمة قوة عمل العمال غير واضح. فالهبوط في قيمة وحدة السلع المأجورة يخفض  $V$  العمال. مع ذلك، إن مدى هبوطه، إن كان يهبط بالمرة، يعتمد على ما هو مفترض حول قدرة العمال على المطالبة بأجور حقيقية أعلى.
- (7) إن المشروع الذي يحول قرصاً إلى رأسمالي يستولي على القيمة الزائدة ويتلقى بالمقابل حصة موزعة من القيمة الزائدة للأخير يحتل موقعاً طبقياً مصنفاً. إن الفائدة المتلقاة المقبوضة على القرض تحسب كريع طبقي مصنف. كل الفائدة الأخرى المقبوضة على القروض إلى المقترضين الذين هم رأسماليون لا يستولون على القيمة الزائدة  $Non - surplus$  appropriating، تحسب كريع لا طبقي. في هذه القروض، يدفع المقترضون فائدة لكن ليس خارج القيمة الزائدة.
- (8) يستعمل العمال قيمة قوة عملهم لشراء كتلة من السلع الاستهلاكية،  $uv$ ، بقيمتها الإفرادية،  $ev / uv$ . إن قروض  $NCR_{debt}$  تمكنهم من توسيع مشترياتهم الاستهلاكية:
- $$NCR_{debt} + V < ev / uv \times uv + (ixNCR_{debt})$$
- حيث  $uv$  تشير إلى الرزمة الأكبر من السلع الاستهلاكية المشتراة، وترمز  $ixNCR_{debt}$  إلى مدفوعات الفائدة (i) على ذلك الدين لكل فترة زمنية. حتى لو تم تجاهل إعادات دفع القروض، فإن العمال سوف يقعون في أزمة (تدل عليها إشارة اللامساواة [ المتراجحة ])، ما لم ترتفع  $V$  بشكل كافٍ و/أو يتم إيجاد مصادر جديدة للربوع لموازنة مدفوعات الفائدة المطلوبة. إذا لم يحدث هذا أو ذلك تهبط الانفاقات الاستهلاكية (الطلب).
- إن الدين المشترك يطرح وضعاً مختلفاً. لنفترض أن الرأسماليين الصناعيين يتلقون قروض  $NCR_{debt}$  لتوسيع إنفاقاتهم الطبقة المفترضة:  $(ixNCR_{debt} + SSCP) < or \geq SV + NCR_{debt}$  حيث  $SSCP$  ترمز إلى الإنفاقات الطبقة المصنفة، و  $ixNCR_{debt}$  تساوي مدفوعات الفائدة على ذلك الدين لكل فترة. لأن الدين المشترك، خلافاً للدين الاستهلاكي، يوسع الإنفاقات الطبقة المصنفة. فإنه يخلق  $SV$  إضافية لأجل المقترض. بسبب حجم هذه الظاهرة، حيث التأثير الطبقي غير معروف، فإن الإشارة على معادلة القيمة تبقى غير محدودة.
- (9) إن شراء المخزون المشترك Common stock يمكن المشتري من امتلاك أصول (وسائل الإنتاج) شركة أخرى. إن هذه الأخيرة توزع حصة قيمتها الزائدة المستولى عليها على هيئة عائد سهمي لكسب حرية الوصول إلى تلك الأصول

المملوكة. بسبب العائدات السهمية المقبوضة التي تدفع من القيمة الزائدة، فإنها تخلق موقف ريع طبقي مصنف لأجل المشروع المستثمر .

(10) إن مشروع القسم I الذي ينال سلطة احتكار وبيع سلعته لرأسماليين صناعيين آخرين بسعر أعلى من قيمتها الإفرادية يكسب ريعاً طبقياً مصنفاً. بالمقابل، فإن مشروع القسم II الذي يكسب قوة احتكار لكنه يبيع سلعته المأجورة إلى مشتريين بسعر أعلى من القيمة الإفرادية يكسب ريعاً لا طبقياً. في الحالة الأولى، فإن الرأسمالي المشتري يجري توزيعاً (دفعاً طبقياً مصنفاً) خارج القيمة الزائدة لنيل حرية الوصول إلى الدخل الرأسمالي المطلوب. في الحالة الثانية فإن مشتري السلعة بالتعريف لا يأخذ قيمة زائدة يمكن إجراء توزيع عليها.

(11) هذه الرسوم تمثل مدفوعات طبقية مصنفة من طرف الرأسمالي المنتج، لأن السلع يفترض أن تباع إلى التاجر بمبلغ سوقي (PXUV) هو أقل مما تستحقه السلع بلغة القيمة (W). هذا الفرق يساوي لـ (W - PXUV) هو الرسم الطبقي المصنف الرأسمالي الذي يدفع للتاجر. عندما يبيع التاجر السلع إلى المستهلكين النهائيين بقيمتها (W)، فإنهم يحققون هذا الفرق بوصفه ريعاً طبقياً مصنفاً. إن الرأسماليين يدفعون مثل هذا الرسم Fee لكي يبيعوا البضائع بأسرع مما سيبيعونها بطرق أخرى، وبذلك يستعيدون رأسمالهم بشكل أسرع ويتجنبون المخاطر بتجارة التجزئة.

(12) يمكن حساب عدة أشكال مختلفة من الأرباح الصافية، اعتماداً عليها يتم تضمين إنفاقات في المجموعة المطروحة من الربوع الإجمالية. من هنا، فإن مفهوم الربحية بحد ذاته غير واضح. إن الأرباح الصافية المحسوبة بشكل مختلف لها أنصار مقابلون ضمن مجتمع عالم الأعمال، اعتماداً على أي من هذه القياسات المختلفة يدعون بشائر نجاح الاندماج.

\* \* \*

## الفصل الثاني عشر

### هل ردت الإمبراطورية الضربة؟

تأليف: آلان فريمان

[ يمكن للمرء أن يرفض سلفاً محاولات البروفسور كونتراتيف لأن يعزو إلى الحقب التي يسميها دورات طويلة نفس الإيقاع الدقيق الذي يلاحظ في الدورات القصيرة. هذه المحاولة تعميم مغلوطة بشكل واضح قائم على تشابه شكلي. إن حقيبة *periodicity* الدورات القصيرة مشروطة بالديناميك الداخلي للقوى الرأسمالية، الذي يعلن عن نفسه كلما وأينما وجدت سوق. أما بالنسبة لتلك الفواصل الزمنية الطويلة (خمسين عاماً) التي يقترح البروفسور كونتراتيف بشكل متسرع أن نسميها دورات *cycles* فإن سمتها ومدتها تتحددان ليس بالعمل الداخلي للقوى الرأسمالية، بل بالشروط الخارجية التي يقع فيها التطور الرأسمالي. إن ابتلاع الرأسمالية للبلدان والقارات الجديدة، واكتشاف موارد طبيعية جديدة و، بالإضافة إلى ذلك، العوامل الهامة للنظام "البنوي الفوقي"، كالحروب والثورات، هي التي تحدد سمة وتناوب العصور التوسعية أو الركودية أو الآفة في التطور الرأسمالي ] [ تروتسكي (1).

إن فكرة هذا الفصل هي السؤال عما يحدث للسوق العالمية. هذا السؤال بريء بما يكفي، و، كما يقاربه الاقتصاديون التقليديون غالباً، فإن الصعوبات الوحيدة يبدو أنها تقنية وتجريبية: حصل على المعطيات، اصنع النموذج، لقم الكمبيوتر وتتمخض النتيجة. سأجادل بأن الصعوبة الحقيقية ليست في الجواب بل في السؤال. إن المسألة ليست مسألة نماذج أو تقنيات؛ إنها [ مسألة ] فهم ما الذي تقوم عليه السوق فعلاً. بوجه خاص، إننا بحاجة لأن نفهم ما الذي تقوم عليه السوق الرأسمالية.

منذ 1970، خضعت السوق العالمية لأحد أطول أطوار الانحطاط والاستقرار التي عرفتها حتى الآن. لمعرفة ما إذا، أو كيف، سينتهي ذلك، يجب علينا أن نثبت ما هي الشروط المطلوبة لأجل نهايته. هل توجد سيرورة داخلية المنشأ *endogenous* أو جوانية للسوق الرأسمالية العالمية يمكن أن تعيد استقرارها بعد هذه الفترة الطويلة من الركود؟ بالمقابل، إذا كانت الشروط لأجل الاستعادة خارجية المنشأ *exogenous* أو برانية بالنسبة إليها، فما هي إذاً؟ لكن للإجابة على هذه الأسئلة، يجب علينا أولاً أن نعرف ما هو الداخل وما هو الخارج، أي، أين يقع الحد (الفاصل): يجب علينا أن نعرف ما هي السوق. إنني أرى أن:

(1) الانحطاط داخلي المنشأ. فالسيرورة المنتظمة تؤدي بشكل متكرر، على مدى 20 إلى 30 عاماً، إلى " أزمة معمة " أقصد بها فترة مطوّلة من النمو البطيء، والبطالة الجماعية، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛

(2) الاستعادة ليست داخلية المنشأ. فالخروج من الأزمة المعقدة يتأتى من التدخل السياسي، الذي يصل إلى ويتضمن الدكتاتورية والحرب، على نطاق أكثر بربرية ووحشية دوماً. إن ذلك يعتمد على الأفعال الواعية للطبقات والسلطة السياسية التي تستخدمها؛

(3) الاستقطاب داخلي المنشأ. فالتفاوت المتزايد بين مجموعة صغيرة من الأمم الغنية ومجموعة كبيرة من الأمم الفقيرة هو اتجاه عالمي يتسارع عندما تتسع السوق العالمية ويتباطأ عندما تتحسر. لقد عكس التاريخ قول آدم سميث بأن ثروة الأمم تزداد مع اتساع مدى السوق؛

(4) السيرورتان متصلتان. فقد كان من الممكن استعادة استقرار السوق بسبب إفقار ثلاثة أرباع العالم، بوضع اليد العاملة للبلدان الفقيرة في خدمة البلدان الغنية. إن الأهداف الأساسية لهجوم " ريغان - ناتشر "، تدمير الاتحاد السوفييتي، فتح أسواق العالم للرأسمال الأميركي، إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO وانتصار الليبرالية الجديدة، هي إعادة خلق الشروط لأجل هذه الاستعادة.

(5) لقد شهد التاريخ نمطين مختلفين تماماً من التعافي من الأزمة المعقدة. فالثورة الصناعية، وفورة ازدهار ما بعد الحرب، أنتجتا معدلات ربح عالية في ظل قوة مهيمنة وحيدة (المملكة المتحدة في 1845، الولايات المتحدة في عام 1945) غدت توسعاً عاماً حتى لمنافستها، محدثةً ازدهاراً متصاعداً (وإن يكن متفاوتاً) وسلاماً نسبياً واستقراراً سياسياً. لقد كانت الفترة 1890 - 1914 مختلفة. إذ أن معدل الربح لم يعد إلى المستويات السابقة، وكان ثمة غياب لقوة مهيمنة واضحة، ووجد البؤس المتنامي، والبربرية على نطاق الأجزاء المفقرة من العالم، والمنافسة الشديدة للقوى العظمى المؤدية إلى الحروب والثورات التي تخطت القرن العشرين.

سأجادل بأن الدليل يوحى بأن الأساس الممكن الوحيد لموجة جديدة من التوسع الاقتصادي هي استعادة هذا النوع الثاني، الأكثر شبهاً بفترة 1890 - 1914 منه بالفترة 1945 - 65. إنني أسمى ذلك عودة إلى ((الإمبريالية التقليدية)).

### هل يمكن للسوق أن تشفي نفسها؟

إن السوق كما توجد الآن هي ظاهرة تاريخية محددة، انتشرت من مكان ولادتها في أوروبا وغزت العالم في القرن المنصرم: السوق الرأسمالية. كان لكل مجتمع تقريباً فعاليات ومؤسسات سوق كالتجارة والنقد، لكن السوق لم تصبح المنظم الأساسي لكل العلاقات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكياناً مستقلاً عنها إلا في ظل الظروف الحديثة. هل هذه السوق لا تتطلب شيئاً من هذه المؤسسات سوى ألا تضع قيوداً عليها؟

افتتح تروتسكي، الذي تم الاستشهاد به في بداية هذا الفصل، سجل 1923 حول قانون حركة هذا المجتمع بهذه البنود. رداً على طروحة كوندراتييف القائلة بأنه بالإضافة إلى دورة الأعمال الممتدة من 7 إلى 10 سنوات توجد دورة أطول منها تبلغ 50 إلى 60 عاماً، فإنه لم يدحض حقائق كوندراتييف، و أثبت حوالي قرن من التجربة بشكل تجريبي طروحته؛ لقد كان النقاش آنذاك كما الآن يعنى بأسبابه وقوانين حركته.

القضية الأساسية هي ما إذا كان هذا التغيير الدوري هو نتيجة لعوامل متميزة، ومستقلة، عن المؤسسات التي تحتضن رأس المال.

بالتأكيد ليس كذلك، ففروتسكي يقابله صراحة بالدورة القصيرة التي تكون "مشروطة بالديناميك الداخلي للقوى الرأسمالية، التي تكشف عن نفسها كلما وأينما وجدت سوق". إن الدورة الطويلة تتحدد "ليس بالعمل الداخلي للقوى الرأسمالية، بل بالشروط الخارجية البرانية التي يحدث فيها التطور الرأسمالي".

لكن ما هو الفرق بين "الديناميك الداخلي للقوى الرأسمالية" و "الشروط الخارجية التي يحدث فيها التطور الرأسمالي"؟ أين يكمن الحد الفاصل بين السوق الرأسمالية ذاتها، والشروط اللاسوقية لأجل وجودها؟ في دراسة التمييز أحاول فقط أن أوضح ما يسلم به كل الآخرين جداً. بإلقاء اللوم على تدخل الحكومة، لأجل فشل السوق، يميز علم الاقتصاد الليبرالي الجديد، بلغته الخاصة، الحكومة عن السوق.

للتمييز تطبيقات عميقة. إن فكرة أن السوق تحقق استقرارها بشكل داخلي المنشأ هي الزعم المركزي لليبرالية الجديدة. الفكرة الأساسية هي أن السوق تصحح اختلالاتها. فإذا تركت لحيلها الخاصة تكون مثالية ولا يمكن بالتعريف أن تنتج أحداثاً مشؤومة كالانهيارات المالية والمجاعات والبطالة الدائمة والعوز القومي. لذلك فإن هذه الأحداث لا بد أن تنتج عن الشروط الناقصة التي تعمل في ظلها (كالحكومة السيئة، والعجز النقدي، والتصلب النقابي، والتخلف الثقافي أو التاريخي)، أو عن النظام التقني، أو الهيكل التنظيمي (النقيدي) أو المزاج المقاولاتي السائد. أي، أنها تتجم عن ظروف خارجية المنشأ بالنسبة للسوق.

إن استنتاجات السياسة الليبرالية الجديدة منطقية جداً انطلاقاً من هذه المقدمات: إزالة كل القيود المفروضة على السوق بحيث يمكنها أن تحقق الكمال المتأصل فيها. لكن إذا كانت السوق الرأسمالية تزعزع استقرار ذاتها - وإذا، علاوة على ذلك، لم يكن بمقدورها أن تعيد استقرار ذاتها - فإننا نساق إلى استنتاجات مختلفة كلياً. فليس من حماقة فقط أن ندع السوق لحيلها الخاصة؛ في الواقع إن فشلها سوف يستدعي قوى خارجية المنشأ شتتاً ذلك أم أبينا سواء في شكل مقاومة شعبية أو قومية موجهة ضد حرية السوق، أو إجراءات سياسية وعسكرية مصممة لتقويتها.

ثمة، إذاً، إطار لأجل الاختيار البشري الواعي متميز عن السوق، ومنفوق عليها. لأن هذه القوى تحديداً هي خارجية المنشأ بالنسبة إلى السوق، فإنها ليست محكومة بها أو تخضع لسيطرتها؛ لأن السوق تحديداً تفشل فشلاً داخلي المنشأ، فإن هذه القوى جزء أساسي من الحياة. إن السياسة والتدخل الاجتماعي هما دائرتان شرعيتان، ضروريتان ومستقلتان للنشاط، غير محدودتين كما في الرؤية الليبرالية الجديدة، بالحفاظ ببساطة على الشروط اللازمة لأجل السوق لكي تحقق حالتها المثالية.

علاوة على ذلك، إذا كانت السوق عاجزة بشكل مطلق عن إدامة نفسها، عندئذ فإن المهمة التي تواجه أي فرد مسؤول، بدلاً من حماية المجتمع ببساطة من الآثار الجانبية للسوق، هي إنقاذ المجتمع من حطام فشلها.

كانت المشكلة بالنسبة للبرازيل أو كوريا الجنوبية أو روسيا هي الدفاع عن أنفسها ليس ضد المسيرة المستمرة للسوق الرأسمالية العالمية، بل ضد تراجعها العنيف.

### ما هو شكل " النظرية الداخلية المنشأ "؟

رغم المعاني الضمنية الجوهرية لهذه القضية، وبالرغم من أنه من المَلح جداً أن تكون السوق مؤسسة اجتماعية متميزة عن كل المؤسسات الأخرى، فإن علم الاقتصاد غامض بشكل استثنائي حول أين تقع الحدود فعلاً. إنه يعرف ما هو " الداخلي المنشأ " بشكل جبري، متسائلاً ما هي المتحولات التي يمكن تحديدها رياضياً إذا قام عالم الاقتصاد بتثبيت المتحولات الأخرى. لدى الفحص الأدق، فإن هذا يدعو للتساؤل. إذا كانت معادلة أحد الاقتصاديين تجعل الأسعار تابعاً للتفضيلات، عندئذ يكون هذا الاقتصادي قد عرف هذه التفضيلات بوصفها خارجية المنشأ. لكن اقتصادياً آخر يمكن أن يعيد كتابة نفس المعادلة بحيث تكون التفضيلات تابعاً للأسعار. هذا اختيار اعتباطي. فلماذا نعتبر التفضيلات خارجية بالنسبة إلى السوق؟ ماذا عن طبيعة السوق الرأسمالية التي تضع الأسعار بداخلها، والتفضيلات خارجها؟

أحد الردود على ذلك هو القول، في الجوهر، إن السوق من حيث المبدأ تحتوي كل شيء. ثمة محاولات كثيرة لشرح سلوك السوق غير المتوقع تبدأ باستدخال internalizing الأشياء التي تعتبرها النظرية التقليدية خارجية. هكذا يشرح غودوين (1982) Goodwin دورة الأعمال [البنس] كتفاعل بين الاستخدام (العمالة) وصفقات الأجور؛ إن نظرية النمو الداخلي المنشأ (انظر شتين 1996) تفسر التفاوت القومي بجعل العوامل الخارجية، كالسياسة، نتاجاً لقوى السوق؛ تقول نظرية دورة الأعمال الحقيقية إن الدورات تنتشر صدمات خارجية المنشأ، والكثير من نظريات الموجة الطويلة تعالج أطوار التوسع كما لو أن التجديد التقني ينشأ بشكل شبه تلقائي عن طور الانحطاط ويكتفي، بدون شرط مسبق آخر، بإعكاسه.

إن هذا لا يعالج المشكلة بشكل واقعي. بالمعادلات الكافية، يمكننا جعل كل شيء في العالم جزءاً من السوق. لكن عندئذ لا نعود نمتلك نظرية للسوق بل نظرية للكون. فالسوق الرأسمالية هي مؤسسة اجتماعية متميزة، على سبيل المثال، عن الحكم، وتكشف عن قوانين تطبق في ظل كل الحكومات غير تلك القوانين التي تقمعهما. لذلك يجب أن يكون من الممكن أن نعبر عن هذه القوانين ونؤطرها بدون الرجوع إلى الحكومة. لا أزعم أن السوق تعمل مستقلة عن السياسة أو التكنولوجيا. إنها تتفاعل معهما. لكن التفاعل ليس نفسه بمثابة خاصية داخلية. إن السوق تتفاعل مع المناخ؛ فالنواتج الغذائي يعتمد على الطقس والطقس يعتمد على ناتج الملوثات. هذه الصلة موجودة فعلاً، الأمر الذي لا يعني، مع ذلك، أن المناخ جزء من السوق، ولا أن علم الاقتصاد هو فرع من علم الأرصاد الجوية meteorology. إن المسار الفعلي للسوق ينشأ عن تفاعلها مع مؤسسات لا حصر لها؛ فلكي نحلل بالضبط هذا التفاعل، يتعين علينا أن نميزها [السوق] عنها [المؤسسات] (2).

ولا أقول إن الأسواق يجب بالضرورة أن تكون لها قوانينها، على أسس المنطق الخالص. سأحاول على العكس من ذلك أن أبين أن مثل هذه القوانين توجد بشكل تجريبي empirically، على شكل أنماط من سلوك السوق تكشف عن نفسها في ظل تشكيلة واسعة جداً من الشروط الخارجية. المشكلة هي بفهم هذه الأنماط باستعمال مقولات مقابلة لها؛ سأجادل بأن هذا يتطلب مقولة القيمة Value. في الشكل ١٢ - ١، يظهر الخط الرفيع معدل الربح في الاقتصاد الأميركي. أما الخط الثخين فيظهر كم تراكم الاقتصاد: إنه يعطي أسهم رأس المال، مقسومة على العمل المستخدم (3). كلاهما ممثلان بلغة القيمة، مقاسان بزمن العمل المجرد الضروري اجتماعياً، بتحويل المعطيات الخام [المأخوذة] من دومينيل وليفي (1994) (4)، باستعمال حساب بسيط مشروح لدى فريمان (1997). مع ذلك، ليس هذا المفهوم المعياري المتوازن للقيمة كما يبدو في الأدبيات التقليدية سوى بديل تتجاهله هذه الأدبيات بشكل منهجي: التفسير الزمني الأحادي النظام (TSS) The temporal single - system أو التفسير اللاتوازي لنظرية ماركس في القيمة (See Freeman and Carchedi 1995). لم أطبق سوى تحويل آخر: فقد أخذت معدلاً وسطياً متحركاً لمعدل الربح على مدى سبع سنوات لإزالة التقلبات القصيرة الأمد.

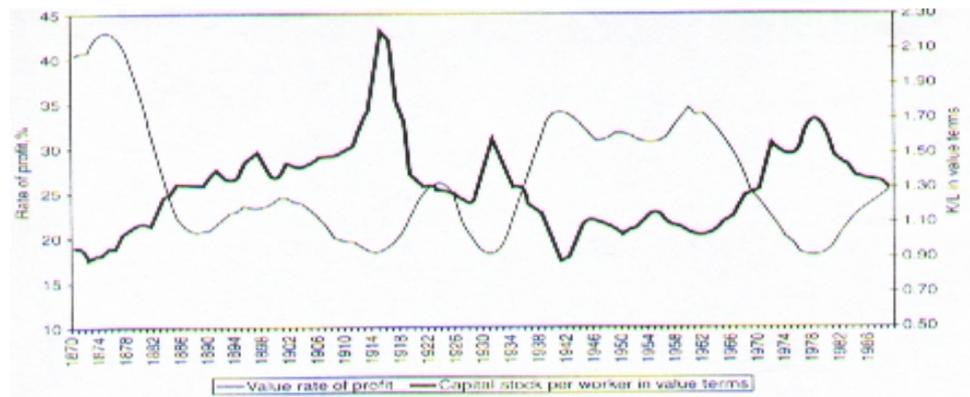


Figure 12.1 United States rate of profit and capital stock in terms of labour time, 1870-1992.  
Source: Peter Throesch and David 1994a

### الشكل (١٢ - ١) معدل ربح ورصيد رأسمال الولايات المتحدة بلغة زمن العمل، (١٨٧٠ - ١٩٩٢).

إن أي مراقب غير متحيز يمكنه التحقق من صحة العلاقة بين هاتين الكميتين. يهبط معدل الربح عندما يتراكم رأس المال، والعكس بالعكس. يثبت التحليل الإحصائي أن 80 بالمئة من التغير في معدل قيمة الربح إنما تفسره التغيرات في نسبة رأس المال - العمل. الاستثناء الأساسي الوحيد هو الفترة 1890 - 1910، التي سنتكلم عنها بالتفصيل لاحقاً. إن أطوار التراكم السريع - التي تظهر على الخط البياني كارتفاعات حادة في نسبة رأس المال - العمل ترافق بشكل ثابت هبوطاً في معدل الربح.

بالطبع هذا لا ينشئ سلسلة ارتباط سببي؛ إنه يستدعي تفسيراً نظرياً سوف أؤجله إلى حين. مع ذلك أود في هذه المرحلة أن ألفت الانتباه إلى خمس نقاط سوف يشير إليها الشرح النظري:

- (1) إن فترات الأزمة، المعبر عنها بلغة القيمة، هي بشكل واضح فترات **انحطاط**، فترات تراكم سلبي. لكن حتى بلغة القيمة الاستعمالية أو بالمصطلحات النقدية من الواضح أن فترات التراكم المنقوص تتناوب مع فترات التوسع (5). يوحى هذا بأن التناوب هو حقيقة "أصيلة" وليس نتاجاً مصطنعاً لمفهومنا.
- (2) القانون يكشف ذاته. على مدى الفترات الطويلة يهبط معدل الربح ويرتفع رصيد رأس المال. رغم أن الأمر ليس هكذا دائماً، فإنه يبدو غالباً بشكل كافٍ، وعلى مدى فترات طويلة بما يكفي، لخلق قضية كافية لأول وهلة لصالح علاقة سببية هي عنصر [من عناصر] واقع قابل للملاحظة.
- (3) الظاهرة مستقلة إلى حد كبير عن العوامل الخارجية. فقد حدثت انحطاطات الربح الطويلة الممتدة - 1890 - 1870، 1902 - 1914 و 1962 - 1978 في ظل أنظمة تقييد وتقانة وحكم مختلفة جداً لكنها جميعاً اتخذت الشكل نفسه بلغة القيمة: الرصيد يرتفع ومعدل الربح يهبط. هذا يوحى بأن الصلة بين النمو ومعدلات الربح الهابطة هي قانون السوق، وليست شيئاً آخر. إنه "يكشف نفسه كلما وأينما وجدت السوق".
- (4) التقدم التقني تحديداً لا يتعارض مع هذا القانون. إن حقب التغيير التقني الأسرع، حقب الثورة الزوبعة، هي بالتحديد تلك الفترات التي يرتفع فيها رصيد رأس المال ويهبط معدل الربح، الأمر الذي يجعل من الصعب جداً الاتفاق مع فكرة أن التقدم التقني يعاكس الهبوط في معدل الربح.
- (5) يوجد نمطان متميزان من الطور التوسعي. إن تعافي 1890 لم يُعد ترسيخ معدل الربح، في حين أن تعافي 1945 قد فعل ذلك. يمكننا ربط هذا بحقائق أخرى: لقد دشّن 1890 حقبة مطولة من الأزمة السياسية الحادة والعنيفة، وأقل 1945 أزمة. السؤال الأساسي هو ما إذا كان بإمكان أي انقلاب جديد أن يكون مستقراً مثل 1945 - 1962 أو سيكون مزعزاعاً مثل 1890 - 1914. إن جزءاً على الأقل من التفسير، رغم أن أرقام الرصيد المأخوذة من هذه الفترة هي أقل موثوقية، هو أن عنصراً هاماً من تعافي 1890 كان مصدراً إضافياً لأرباح الولايات المتحدة، أكثر مما كان هبوطاً في رصيد رأس مال الولايات المتحدة. سأجادل بأن هذا المصدر كان استيلاء القوى العظمى على الربح من بقية العالم، الذي كان الشرط الخارجي المنشأ له هو الغزو العسكري والتجاري.

### مم يتألف القانون الداخلي المنشأ

لقد قدمنا فقط أدلة داعمة لأجل قانون يشرح الأزمة المعقدة. إن التبرير الكامل يتطلب شرحاً نظرياً، يُستنتج من الخواص المطوّرة منطقياً للمقولة التي يُعبر فيها عن القانون.

هذا الوصف لا ينبع في الواقع من مفهوم القيمة المطبق في هذا الفصل: إنه قانون يربط رصيد رأس المال والاستثمار، وهو ما أدعوه باسم قانون التراكم (6). يزداد رصيد رأس المال بما يضاف إليه بالضبط عن طريق الاستثمار، على مدى أي حقبة. لنفترض، على سبيل المثال، رأسملاً أولياً قدره 1000 واحدة وقوة عمل ثابتة قدرها 300. لنفترض أن 200 من هذا هو الربح. ومن هذا الربح، يتم استثمار 100. عندئذ في السنة الأولى، يجب أن يزداد رصيد رأس المال طالما كان الاستثمار موجباً. إن الربح، بالمقابل، يبقى

ثابتاً عند 200 وحتى لو زاد الاستغلال، لا يمكنه ربما أن يرتفع فوق 300، مقدار العمل الحي المبذول كل سنة.

هذا هو السبب في أن التراكم يؤدي إلى معدل ربح هابط. إن معدل الربح ذاته، من أجل رصيد رأسمال مفترض، لا يمكن ربما أن يرتفع فوق العمل الحي الإجمالي المبذول في كل سنة. لكن هذا ثابت مستقل عن التراكم، عن طريق حجم قوة العمل. إن معدل الربح يهبط بشكل أعراضي (7). الطريقة الأخرى الوحيدة التي يمكن بها إذاً استعادة معدل الربح هي إذا كان التراكم ذاته معلقاً، أي، إذا لم يستثمر الربح بل بدلاً من ذلك يتم تحويل رأس المال إلى ربح. من الناحية الطبيعية، يكون الاستثمار موجباً. لكن عندما ينقص رصيد رأس المال، يصبح سالباً - تآكلاً. وهذا ليس هو نفس التسييل المادي (التصفية الجسدية) للرصيد. إنه يعني ببساطة أن الرأسماليين يصرفون ثروتهم في الفترة الراهنة، وهو وضع يصفه ماركس بتحويل رأس المال إلى ربح أو إطلاق رأس المال (Maldonado - Filho 1997). في الحقيقة، إذا كان التقدم التقني حاصلًا، فإن التآكل سيقع حتى لو أن الرأسماليين فقط استبدلوا رصيدهم (مخزونهم) المادي سلعاً لا نقداً، لأنهم في كل فترة بحاجة لأن يصرفوا نقداً أقل لتأمين نفس السلع.

هذا الظرف الاستثنائي لا يحدث إلا في الأزمة. فرأس المال الذي يكف عن التوسع إنما يدمر نفسه، ليس أقله لأنه يدمر مصدر الطلب على سلع الاستثمار، مثيراً للهبوط. بهذا المعنى فإننا نتعامل مع قانون السوق الرأسمالية، وليس " السوق عموماً؛ ففي ظل الرأسمالية فقط يجب على السوق أن تتوسع لكي تبقى، بحيث أن التراكم يصبح شكل وجودها. من هنا فإن الأزمة ليست تعليقاً للتوازن بل تعليقاً للنمو. هذا لا يعطي المعنى الدقيق للفكرة القائلة بأن الهبوط في معدل الربح الداخلي المنشأ بالنسبة للرأسمالية.. إذ لا يمكن إكعاسه إلا بتعليق التراكم الرأسمالي ذاته. ثمة طريقتان يمكن أن يحدث بهما ذلك: الأولى إذا كانت السوق في رأس المال ملغاة والاستثمار مزال من دائرته. الطريقة الأخرى إذا انتهى الهبوط بشكل تدميري عندما يُضرب الاستثمار بفعل الربحية الهابطة: هذا هو مصدر الأزمة العامة.

### قانون القيمة الخالص: تمييز القيمة عن القيمة الاستعمالية والنقد:

عند هذه النقطة نواجه تعقيداً أبقيته حتى الآن في الخلفية. فما هي المفاهيم التي نفترضها مسبقاً لكي نتكلم عن التراكم ومعدل الربح ورصيد رأس المال؟ ثمة مفهوم واحد فقط: المادة التي تتراكم - " نتيجة " الإنتاج الاقتصادي، أو القيمة. فالرصيد هو كمية القيمة الموجودة، والتراكم هو زيادة قيمة هذا الرصيد، الربح هو فائض القيمة المنتج في فترة مفترضة، ومعدل الفائدة هو الربح مقسوماً على الرصيد.

إن التراكم هو ما أصطلح على تسميته " قانوناً خالصاً " Pure law: يعبر عنه بلغة المادة الواحدة، القيمة، بدون أي خلط خارجي. هذا ما يجعله كونياً (شاملاً)؛ إنه أيضاً يجعله داخلي المنشأ. إنه يطبق بغض النظر عن التكنولوجيا أو النظام النقدي، تماماً كما يطبق قانون الجاذبية بغض النظر عن مادة

الكواكب. قد تتفاعل التكنولوجيا مع هذا القانون لكنها لا تستطيع أن تعلقه لأنها لا تستطيع أن تعدل كمية القيمة التي يخلقها عدد مفترض من العمال.

هذه الإطلاقيه الكمية تظهرها المفاهيم الأخرى للقيمة، الأكثر شيوعاً. فلو اعتبرنا النقد بمثابة القياس للقيمة، على سبيل المثال، عندئذ فإن الأصول تصبح أعلى ويصبح مالكوها أكثر غنى، وهو ما يجعلها تبدو كمصدر للربح. بشكل مشابه، إذا فكرنا بالنواتج ككتلة من القيم الاستعمالية، أو كميات السلع، كما يفعل معظم الاقتصاديين، عندئذ سيبدو أن التقدم التقني يمكن أن يزيد الأرباح لأن المزيد من السلع سيتم خلقه بنفس العمل.

في كل حالة على حدة من هذه الحالات نحاول أن نعبر عن قانون ينطبق على العمل لوحده بلغة شيء ما ليس العمل. هذا يشبه استعمال كفتي ميزان لإخبارنا عن مدى كبر قطعة من الكعك؛ فالمشكلة هي أن الميزان لا يمكنه أن يخبرنا كم من الهواء تحتوي الكعكة. مع ذلك، فإن كل الكعك يخضع تجريبياً لقوانين قابلة للملاحظة لا تتحدد إلا بوزنه، بغض النظر عن حجمه. لا يمكننا أن نفهم الأساس المنطقي لهذه القوانين إلا إذا فهمنا الوزن كما هو، خاصية مستقلة عن الحجم.

إن قانون التراكم القابل للملاحظة تجريبياً لا أساس له إلا عندما نعبر عنه بلغة المادة - القيمة - المستقلة عن النقد والتقنية technique: عندما نحذف من تعريف الإنتاج كل مصدر للقيمة الجديدة سوى المنتج، أي حرفياً العمل ذاته. عندئذ: (1) تكون القيمة المضافة عن طريق العمل الحي مصانة في التداول: إنها لا تفنى أو تُخلق إلا في الإنتاج.

(2) المصدر الوحيد للقيمة الجديدة هو العمل الحي (8).

بسبب (1)، يستمر رصيد رأس المال بالارتفاع ما لم يحجم الرأسماليون عن الاستثمار فعلاً. بسبب (2)، فإن تأثير هذا على معدل الربح لا يمكن موازنته إلا برفع مقدار القيمة الذي يستولي عليه الرأسماليون، وهذا يحد منه بشكل صارم معدل نمو العمل الحي العالمي.

في حين أن القانون أيضاً يظهر بشكل تجريبي بلغة المفاهيم الأخرى للقيمة كالقيمة الاستعمالية، فإنه لا يمكن أن يقلل نظرياً باستعمال هذه المفاهيم. لا يوجد سبب واضح لهبوط معدل الربح بلغة القيمة الاستعمالية كنتيجة للتراكم؛ في الواقع تبين نظرية اوكيشيو (Okishio 1961) الشهيرة أنه يجب أن يرتفع بشكل لا محدود ما لم تتم موازنته بزيادة الأجور الحقيقية.

إن الاعتقاد الثابت لدى معظم الكتابات حول ماركس هو أن هذا القانون لا يمكن أن يصمد، لأن معدل الربح بلغة القيمة الاستعمالية يرتفع بالضرورة مع التقدم التقني. هذا الاعتقاد يتجاهل حقيقة معروفة جيداً للكينيزيين، وهي أن معدل الربح يتغير وفقاً لوحدة الحساب. فالأخطاء errors التي ينسبها الأدب [ الاقتصادي ] إلى قانون ماركس تنشأ، لأن القيمة في إطار التوازن القياسي، تفسر بشكل غير صحيح وتعامل بوصفها [ خاضعة ] للفناء بدون أن تكون [ خاضعة ] للاستهلاك؛ كل معدلات الربح يتم إسقاطها على معدل واحد، القيمة الاستعمالية أو معدل الربح " المادي ". على كل، إذا فسرنا مفهوم قيمة ماركس بدون الافتراض المسبق

للتوازن - ودليل أن هذه كانت فكرة ماركس الخاصة جوهرية جداً - عندئذ فإن نظريته الخاصة حول نزوع معدل الربح إلى الهبوط تكون خالية من العيوب منطقياً (Freeman and Carchedi 1995).

### تصور يؤس الأمم **Conceiving the Poverty of nations**

إن المفهوم العام ليس مفيداً من الناحية العلمية ما لم:

(1) يشرح مجموعة من الظواهر، وليس مجرد واحدة؛

(2) يظهر العلاقات بين الظواهر.

سأجادل الآن بأن نفس مفهوم القيمة الذي يفسر الهبوط الدوري الطويل الأمد للتراكم أيضاً يفسر التمايز العالمي الطويل الأمد للأمم (انظر أيضاً فريمان 1996a). في وقت من الأوقات كان اليسار يؤمن على نطاق واسع بأن المعدل الهابط للربح غير قابل للإعكاس وسوف يؤدي إلى الانهيار النهائي للرأسمالية. فالرأسمالية قد نجت من أزمة مدمرة ومطولة وسيكون من الصفاقة أن نفترض أن ليس بإمكانها أن تنجو مرة ثانية. لا يمكن قول الشيء نفسه لأجل تمايز الأمم. يظهر الكم الكبير من الأدلة أن السوق العالمية قد أحدثت افتراقاً مديداً غير قابل للإعكاس بين أمم العالم، مرتباً إياها في فئتين:

(1) فئة صغيرة تضم حوالي ربع سكان العالم وتشمل بشكل أساسي تلك الأمم التي كانت غنية منذ بداية هذا القرن، زائد عدد صغير من الإضافات، المحيطية بشكل أساسي، إلى المراكز القائمة.

(2) فئة أكبر بكثير تضم ثلاثة أرباع سكان العالم. رغم أن هذه الفئة تضم فئتين، الأمم المتوسطة الدخل والأمم المتدنية الدخل، فلا ينبغي أن ننسى ما يعنيه "متوسطة" في هذا السياق - مستوى معيشة بين خمس وعشر المعدل الوسطي للبلد المتقدم.

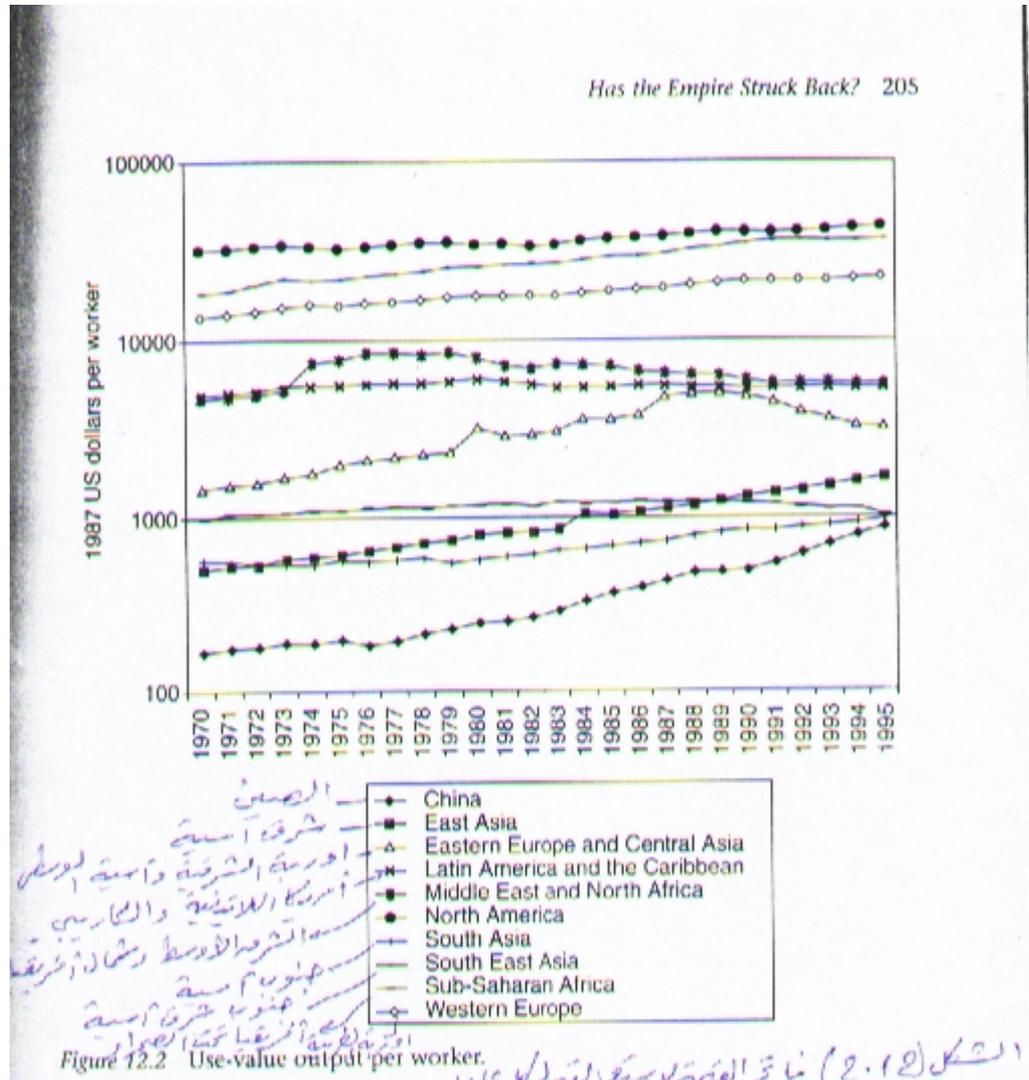
هذا التغيير العالمي في علاقات السوق، خلافاً للهبوط في معدل الربح، لم يتم إكعاسه أبداً ولم يتم قطعه إلا عندما حمت الأمم نفسها من السوق العالمية في رأس المال (9). علاوة على ذلك فإنه شبه كوني: إن عدداً صغيراً من الأمم قد نهضت من الفقر إلى الغنى منذ 1870. تلخص مقالة موثوقة كتبها بريتش (9: 1997) النتائج كما يلي: " لا يمكنك أن تهرب من استنتاج أن الـ 150 سنة الأخيرة قد شهدت افتراقاً، زمنياً كبيراً... إن عظم التغيير في الفجوات المطلقة في مداخيل كل فرد بين الأغنياء والفقراء مدوّخ. فمن 1870 إلى 1990، زادت الفجوة المطلقة الوسطية في دخول كل البلدان عن البلدان الرائدة بمقدار كبير 286،1 دولاراً أميركياً إلى 662،12 دولاراً أميركياً".

يقدم بريتش نسبة الناتج المحلي الإجمالي **GDP** للبلد الأغنى إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد الأفقر على أنها تساوي 8.7 في عام 1870، و 45.2 في عام 1990. يعطي نسبة البلدان "الرأسمالية المتقدمة" إلى البلدان الأخرى على أنها 2.4 في عام 1870، و 4.5 في عام 1990. هذا التمايز تسارع بشكل ملحوظ بعد عام 1980، عندما فتحت الولايات المتحدة تجارتها العالمية بشكل هجومي. بحسب ماديسون (1995)، فقد نمت

البرازيل بنسبة 4.13 بالمئة في العام فيما بين 1960 و 1979، وهبطت بشكل فعلي بنسبة 0.54 بالمئة في العام فيما بين 1980 و 1994.

كيف ينبغي علينا أن نفسر هذه الحقائق؟ إنها لا تجد تقريباً أي تفسير ضمن النظرية التقليدية. برأيي، إن هذا يعزى إلى إطار مفاهيمي يحجب حقيقة أن التوزيع هو صراع تنافسي. من غير الممكن تصوره حرفياً، بلغة القيمة الاستعمالية، أن بلداً واحداً يمكن أن يصبح أكثر فقراً لأن بلداً آخر يصبح أكثر غنى. تأمل الشكل 12-2 الذي يقارن ناتج مناطق العالم الكبرى بلغة القيمة الاستعمالية.

يبدو كما لو أن كل واحد يكسب، لكن البعض يكسب أكثر من الآخرين. بما أنه، بتطبيق التكنولوجيا، يمكن زيادة الناتج من حيث المبدأ بلا حد، إذ لا يوجد سبب واضح في فشل أحد في الاستفادة منها. إن إطار علم اقتصاد " التنمية " يصبح إطاراً لإحراز حرية الوصول إلى مورد لا حدود له، والفشل في فعل ذلك يجب تفسيره ليس بالمنافسة بل بالتخلف؛ فالبلدان فقيرة ليس لأن الآخرين أغنياء، بل لأنها لم " تعمل جيداً ". إنها تحمل المسؤولية عن شيء لم يحدث لها في الواقع.



الشكل (12-2) ناتج القيمة الاستعمالية لكل عامل.

على كل، يكون الناتج البشري محدوداً، ليس بالموارد الخارجية بل بالإنتاج البشري. فالعالم لا يمكنه أن ينتج بأكثر مما يعمل من ساعات العمل. إذا عبرنا عن حصيلة التوزيع بلغة هذه الساعات المعمولة، تحديداً لأن هذه لا ترتفع ولا تنخفض في التداول، يصبح واضحاً أن السوق تحبس الأمم ضمن معركة من أجل سعة ثابتة لا يمكن أن ترتفع بأسرع من ارتفاع عدد المستهلكين. لا يوجد شيء كهذا، بمثابة ميزة مقارنة في اكتساب القيمة: لا يوجد سوى صراع لا يعرف الرحمة لأجل البقاء.

يمكننا أن نلاحظ هذا كما هو مبين في الشكل 3-12 بالتساؤل عن عدد سنوات العمل المحلي المطلوبة، في كل منطقة، لاكتساب سنة واحدة من العمل العالمي، عدد أسميه "نسبة العمل - الاستيلاء". هذا يحمل عدة ظاهرات لم تكن بادية في الشكل 12 - 2.

أولاً، إن الصراع التنافسي بين الأمم يبرز واضحاً. عندما تصعد أمة، تهبط الأمم الأخرى، والعكس بالعكس.

ثانياً، يظهر الرسم البياني أن عام 1980 كان نقطة تحول في بنية الاقتصاد العالمي. فالانكماش الاقتصادي الطويل الأمد للشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وأفريقية تحت الصحراء الكبرى كلها يعود في تاريخه إلى هذه النقطة؛ رغم أن المعطيات لأجل الاقتصادات الانتقالية لا تتوفر إلا منذ عام 1989، فإن انهيارها كان بدرجة كبيرة تتويجاً لهجمة السياسة الأميركية التي انطلقت في عام 1980.

يحمل الرسم أيضاً معلومات واضحة جداً حول بنية الاقتصاد العالمي. لقد التقطت ثلاث فئات من البلدان على نسبة عمل - استيلاء قدرها 8، وهي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا (اليابان والنمور الأربعة). من بين هذه، تبدي أمريكا الشمالية هبوطاً نسبياً واضحاً. رغم أن الرسم البياني لا يظهره لأن الأرقام غير مجمعة، فإن البلدان الصناعية ككل تظهر اتجاهاً صاعداً.

ثمة فئة ثانية ترتطم بالقاع بنسبة عمل - استيلاء قدرها 0.2 و 0.1 وهي أيضاً متميزة: فالصين وشرق آسيا / المحيط الهادي (الفئة تستبعد الصين واقتصادات جنوب شرق آسيا) هي صاعدة، رغم أن صعود الصين هو حديث تماماً ولم تستعد وضعها لعام 1970. إن جنوب آسيا - منطقة تضم حوالي ربع سكان العالم - وأفريقيا الواقعة تحت الصحراء الكبرى قد عانت مما يسميه برينشت (1997) هبوطاً انفجارياً داخلياً.

ثمة فئة "وسطى" من المناطق يقتفي بعضها بعضاً بنسبة تتراوح بين 0.1 و 1. من هذه البلدان لم تحتفظ سوى أمريكا اللاتينية بمسارها الخاص بها: الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا والاقتصادات الانتقالية في الواقع تقترب ليس من البلدان المتقدمة بل من البلدان الأكثر فقراً.

### تفسير بؤس الأمم

توجد أساساً طريقتان لتفسير اللامساواة. يكمن تفسيرها الأساسي إما في السوق ذاتها أو في مكان آخر، في شيء ما خارجي، كالتخلف التاريخي أو الثقافة القومية. هذا التصور الثاني العنصري بشكل عفوي يقع في صميم الكثير من علم الاقتصاد السفسطائي.

مهما يكن، فإن ذلك يطرح بعض الصعوبة في المعطيات. ليس أقله، أن علينا أن نلاحظ السلم الشديد الانحدار للفروقات. إن ساعة عمل أمريكية واحدة كانت في عام 1995 تُبادل بـ 80 ساعة عمل هندية في السوق العالمية، أي ضعفي ما كانت عليه في عام 1980. يضم جنوب آسيا بعض أقدم حضارات العالم. إذ قدم للعالم الأعداد والجبر وبعض أعظم علماء الرياضيات. لقد أورت كنوزاً مادية وجمالية وروحية غدت الإمبراطورية البريطانية لثلاثة قرون. إن فكرة أن حالته الاقتصادية الراهنة هي نتيجة للتخلف الإنتاجي أو الثقافي أو السيكولوجي هي استهزاء بالعالم. إذا كان التخلف الثقافي يفسر التفاوت، فما هو الحدث الثقافي الكارثي الذي جعل الهند في 1995 متخلفة بقدر ضعفي تخلفها في عام 1980؟ إن أسية لم تولد بهذه الحالة ولا هي التي حققت هذه الحالة؛ لقد كانت مفروضة عليها. لا معنى لأي تفسير آخر.

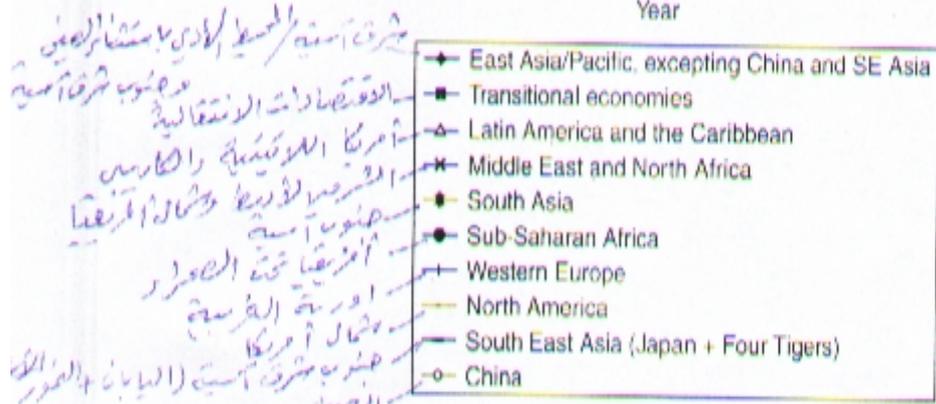
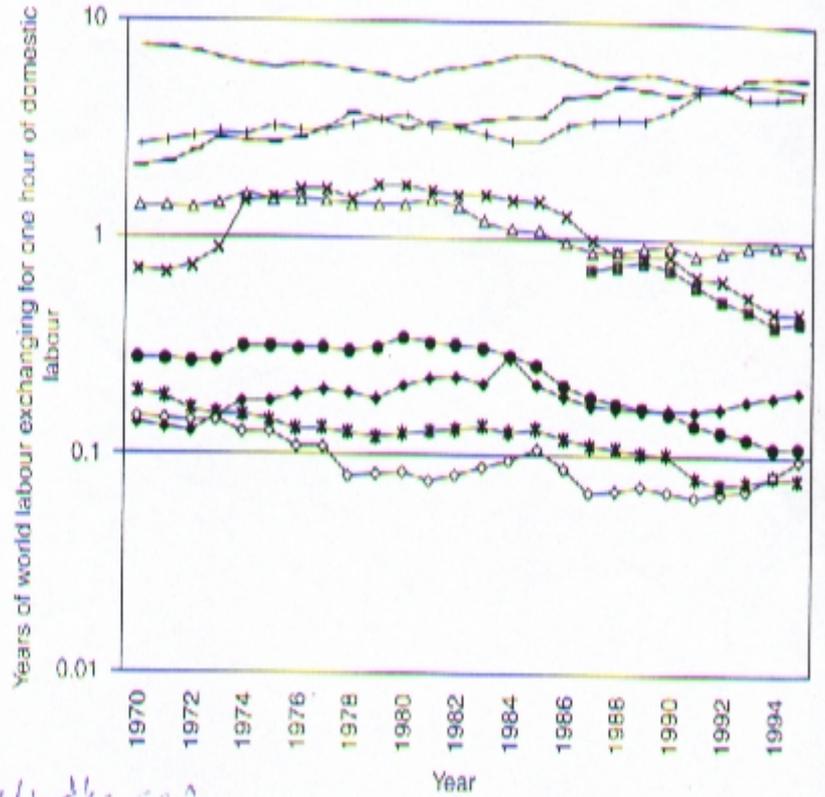


Figure 12.3 Unequal value for equal work.

### الشكل (١٢-٣) القيمة غير المتساوية لأجل العمل المتساوي.

إننا نواجه إذاً المشكلة التالية: إذا لم يكن هناك أساس ثقافي أو تاريخي للثقافات، فلماذا لا تُوزع سلع العالم بالتساوي؟ ولماذا اللامساواة آخذة في الازدياد؟ ولماذا يوجد في الواقع العدد الكبير جداً من الناس الذين يزدادون فقراً؟ رغم كل شيء، ثمة الآن في الواقع ما يكفي للالتفاف عليه. إن إنتاج العالم لكل نسمة يقف الآن عند حوالي 3000 دولار بالدولار الأمريكي لعام 1987. هذا الإنتاج يمكن أن يؤوي ويكسي ويطعم ويعلم كل شخص على الكوكب. يمكنه أن يحميهم من الأمراض الكبرى، ويحفظهم في شيخوخة تصون كرامتهم، ويعيل كل أولئك المحرومين بالاختلاف. هذا الناتج لكل نسمة يستمر في النمو؛ لقد كان الرقم المكافئ في عام 1970 يساوي 2000 دولار. لذلك فإن العائق الأساسي أمام التقدم البشري لم يعد تقنياً. إن العائق الوحيد أمام البشرية هو البشرية ذاتها.

لا توجد حاجة مطلقة للجنس البشري لأن ينتج المزيد لكي يبقى على قيد الحياة. بالتالي فإن ما هو غير ممكن إثباته تجريبياً أن نفس التمايز القومي بلغة عوامل خارجة عن السوق. إن التمايز هو نتاج للسوق الرأسمالية - وليس الاستيعاب غير الكافي للسوق، والمقاومة للسوق، ولا حتى التبني المتأخر للسوق.

يتضح هذا بشكل خاص في الفترة التي ابتدأت بعام 1980. فقد أطلقت تسارعاً ملحوظاً في التمايز، لكنها كانت بالضبط فترة التوسع الأعظم للسوق، "للعولمة". لقد حصل ذلك في نهاية الفترة الوحيدة التي تم فيها إحرار تجاوزات من كل نوع في الفجوة بين الأمم، وهي تحديداً فترة 1950 - 1980 التي أمّنت خلالها الأمم النامية امتيازات داخل الغات GATT فارضة على الأقل بعض القيود على اختراق السوق العالمية لاقتصاداتها (انظر فريمان 1998). بدأت الفجوة تتفتح مرة أخرى بالتحديد في النقطة التي انهارت فيها هذه الحواجز أمام انقضاؤ الولايات المتحدة. إذا كان التفاوت ينتج عن عوامل خارجة عن السوق، فلماذا تسارع بهذا الشكل الملحوظ عندما أزيلت الحواجز أمام السوق؟

هذه النقطة يؤكدها أيضاً الأداء الاقتصادي للصين؛ فعندما نقرن أداءها بنفس الأداء بلغة القيمة التبادلية، نبدأ بالحصول على بعض التنبؤ لما يمكن أن يجري. فيما بين 1980 و1995، بدولارات 1987 الثابتة، ارتفع الناتج الصيني للفرد الواحد 7.65 أضعاف في حين أن قيمته النقدية صارت أقل من ناتج الولايات المتحدة. ينعكس في هذا نسبة العمل - الاستيلاء الآخذة في الانحدار. لذلك فإن أداءها التقني يتناقض مباشرة مع وضعها في السوق العالمية. مع ذلك كانت الصين هي التي قاومت بالشكل الأقوى وتحكمت بتأثير السوق العالمية على اقتصادها الوطني أثناء إصلاحات صندوق النقد الدولي IMF، في مقابل روسيا وأوروبا الشرقية اللتان قبلتا وصفات "العلاج بالصدمة" shock therapy التقليدية.

تبرهن حالة الصين أن المعيارين المتنافسين للفعالية ساريا المفعول. فبموجب أحد المعيارين - الحاجة البشرية - كل إنتاج مفيد في أنه يقلل العمل المطلوب لتلبية الاحتياجات البشرية. بموجب المعيار الآخر - ربحية السوق العالمية - لا يكون الإنتاج مفيداً إلا إذا كان يجعل النقد مربحاً. تتوقع النظرية التقليدية أن هذين المعيارين للفعالية هما متناغمان: إذا كان الاستثمار محكوماً بمبدأ فعالية النقد، فيجب أن يستتبع ذلك فعالية التقنية. لكن الحقائق الفعلية تظهر العكس بالضبط؛ فقط عندما يطبق مبدأ آخر غير مبدأ فعالية النقد يتم إكعاس التمايز القومي.

### التراكم المشترك والمتفاوت: كيف تتفاعل القيمة مع التغيير التقني

إن التوزيع، المعبر عنه بلغة القيمة، هو عملية تنافسية. لكن لماذا يتعين أن تكون الحصيلة متفاوتة؟ إن كثيراً من الأدبيات منذ الثمانينات يتحدى عقيدة التقارب التقليدية، لكن تفسير التباين يعود إلى عوامل خارجية المنشأ كالخصوصية التاريخية. يظهر الدليل التجريبي أن التفاوت يبرز "كلما وأينما وجدت السوق". المشكلة الحقيقية، لذلك، هي فهم كيف تنشأ من علاقات السوق لوحدها.

إن المفتاح إلى هذا الفهم هو الشكل الذي ينظم فيه رأس المال التكنولوجيا، التي تكون خارجية المنشأ بالنسبة إلى السوق الرأسمالية وشرطاً أساسياً لها (10). فالعلم "يُنتج" بشكل لا رأسمالي. لكنه، كتكنولوجيا، يُجسد

في سيوررات إنتاج محددة تتطلب مقادير محددة من الاستثمار الرأسمالي. إن حرية الوصول إلى التكنولوجيا في السوق الرأسمالية تتطلب حرية الوصول إلى رأس المال.

تفرض السوق العالمية في رأس المال تقييداً على كمية رأس المال الذي تحتاجه أمة لكي تستفيد من التكنولوجيا. هذا يفرض حداً أساسياً على توسع السوق العالمية، تحديداً لأنها لا يمكن تبديلها في التداول - على سبيل المثال، عبر الائتمان (التسليف)، الذي يمكن أن يجعل مزيداً من النقد متوفراً لشراء السلع الرأسمالية، لكن لا يستطيع زيادة السلع الرأسمالية نفسها. إن مشكلة التفاوت إذاً تختزل إلى التالي: لماذا يوزع التراكم الرأسمالي رأس المال بشكل متفاوت؟

يمكنني الآن أن أوضح نقطة منهجية هامة. إن " القانون الخالص " للقيمة ينطبق بشكل مستقل عن كل العوامل الأخرى: إنه صحيح دوماً. لكن الشكل الذي يظهر فيه يبدو بالتأكيد أنه يعتمد على عوامل أخرى. إن التفاوت القومي ينشأ عن تفاعل interaction التراكم مع التغيير التقني. إنه ينشأ خصيصاً عن الطريقة التي تحدث بها التغييرات التقنية في ظل الانتقال الحر لرأس المال. فالسوق هي حيث تخضع كتلة قرارات الاستثمار التي لا تملئها السوق الرأسمالية، كما تظهر الصين، لقوانين مختلفة. إن قانون التراكم المتفاوت داخلي المنشأ بالنسبة إلى السوق الرأسمالية بالمعنى التالي: عندما ينظم الاستثمار عن طريق السوق في رأس المال، لا يمكن للتغيير التقني أن يفلت من القيود التي يضعها عليه اشتراط أن ينتج قيمة.

السبب هو كما يلي: إن البائعين المختلفين للمنتج نفسه مجبرون على قبول سعر عالمي واحد، ومقادير مختلفة مناسبة من القيمة العالمية تبعاً لإنتاجيتهم. فالمنتج المنفوق تقنياً يجني ربحاً فوق المعدل الوسطي، يغل رأسمالاً استثمارياً يضخم الميزة الأصلية التي أدت إلى معدل الربح الزائد. لذلك فإن مصادر معدلات الربح العالية بشكل ثابت هي ذاتية التقوية Self - reinforcing؛ إذ أن عملية التجديد ذاتها تستقطب العالم إلى أغنياء تقنيين وفقراء معدمين؛ فئة صغيرة تملك وتحفظ وترعى بشكل ثابت شبه احتكار لوسائل التجديد التكنولوجي، مسخرة عمل البقية لدعم هذه الهيمنة.

إن التوزيع المتفاوت لمعدلات الربح هو المحرك الفعلي لانتقال رأس المال، كما ناقشه أولاً ماركس (على سبيل المثال؛ 1976: 1024) ثم في الآونة الأخيرة أرنست ماندل Ernest Mandel (1975؛ قارن فريمان (1996). يتدفق رأس المال إلى تلك الأماكن التي يمكنه فيها أن يصل إلى أعلى من معدل الربح الوسطي؛ إنه يقدم بتعطش ثورة تقنية تلو الأخرى بشكل مضطرد. فالقطاعات الأكثر ديناميكية، التي تدر أيضاً أعلى الأرباح، هي الأسرع تجدداً.

إن التراكم لذلك متفاوت بشكل متأصل. فالتراكم المتفاوت هو قانون داخلي المنشأ للسوق الرأسمالية، لا يتم التغلب عليه إلا عندما يتم تعليق إواليه (ميكانيزم) الاستثمار الرأسمالي ذاتها، عندما يتم إلغاء السوق في رأس المال من خارجه.

**ماذا حدث في عام 1980:**

إننا الآن في موقف يؤهلنا للعودة إلى السؤال الذي افتتح هذا الفصل. منذ 1970، كان الاقتصاد العالمي، كما نذكر كثير من المراقبين، في حالة ندعوها الأزمة المعقدة: التراكم المتدني، معدلات ربح عام متدنية، بطالة جماهيرية، وعدم استقرار اقتصادي. هل يوجد مخرج ممكن من هذه الأزمة لأجل السوق وإذا وجد، فما هو؟

ثمة قليل من الشك في أن الاقتصاد الأمريكي قد مر بمرحلة من التعافي الجزئي رغم أنه من المبكر جداً القول بما إذا كان هذا ثابتاً، والتعافي بالتأكيد لم يصل إلى بقية العالم. مع ذلك، فمن المهم، لكي نحدد ما هي الخيارات المستقبلية المفتوحة، أن نخمن ما الذي يقوم عليه هذا التعافي، حسب المدى الذي وصل إليه. إن الدليل التاريخي واضح بشكل معقول: يربطه تاريخ التحول بشكل واضح بالهجمة السياسية لعام 1980. لم تكن هذه سيرورة داخلية [ المنشأ ] للسوق: كانت نتيجة إعادة التنظيم السياسي للاقتصاد العالمي التي بدأت في الولايات المتحدة. بدأت السيرورة مع " الثورة المضادة النيوكلاسيكية " (تودارو 1994: 85) التي دافعت عن خصخصة الشركات العامة في البلدان المتطورة وطالبت بتفكيك الملكية العامة والتخطيط الدولي، والتقييدات الحكومية للنشاطات الاقتصادية في البلدان النامية وأمنت السيطرة على الأصوات في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF. لقد كانت حجتها الأساسية هي أنه " بتشجيع التجارة الحرة وتوسيع التصدير، والترحيب بالمستثمرين من البلدان المتطورة وإزالة الإفراط Plethora في التقييدات الحكومية وتحريف السعر في العامل والمنتج، والأسواق المالية، فإن كلاً من الفعالية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (سوف) يُحفظان.

استعمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي رافعة الدين لتأمين اتفاقات إصلاح السوق انسجاماً مع مبادئ السوق الحرة. تضمن هذا أيضاً إعادة تنظيم واعية، ليس للأسواق القومية بل أيضاً للهيكل التنظيمي للتجارة العالمية. إن تشكيل منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1986 كان نتيجة لجولة مدتها ست سنوات من المفاوضات التجارية التي عقدت تحت رعاية الاتفاقية العامة حول التجارة والتعرفة (GATT)، الهيئة النازمة الأساسية للتجارة العالمية بعد الحرب. أما حجارة الزاوية للنظام الجديد فكانت:

(1) إطار إلزامي لأجل التجارة العالمية مع روادع كالعقاب التلقائي على الانتهاك. لم يعد بمقدور الدول أن تختار أن تقبل أو لا تقبل السوق؛ لقد صارت الأزمة مفروضة عليها بقوة الإلزام التام.

(2) الغاتس (الاتفاقيات العامة حول التجارة والخدمات) التي تغطي خمس إجمالي التجارة العالمية (1 ترليون دولار أمريكي)، حررت التجارة في الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية بالشكل الأبرز. لأن هذا ينطوي على التزام قانوني بالانتقال الحر لرأس المال فقد فرض، كجزء من إطار التجارة الحرة، المشاركة الكاملة في السوق في رأس المال.

(3) وسعت الغاتس GATS تعريف الصادرات لتشمل إنتاج الشركات التابعة المملوكة من الأجانب في البلد المضيف. هكذا تم توسيع تقييد التجارة إلى أنظمة السوق الداخلية للدول الأعضاء؛ لقد صار الاحتياط الاجتماعي للدول الممنوحة مساعدات مالية هو انتهاك إجرامي من الناحية التقنية لحقوق الموردّين

الخاصين الأجانب. استمرت الهجمة لفتح الاسواق الرأسمالية، وتخطي السيادة القومية من خلال التزامات بالمعاهدات، مع وجود الدافع لتأمين الـ MAI (\*) (الاتفاق المتعدد الأطراف حول الاستثمار).  
(4) مقولة التجارة الجديدة لحقوق الملكية الفكرية (Intellectual property rights)، الاحتكار المطلق للبلدان المتقدمة: 0.16 بالمئة من براءات الاختراع العالمية تعود ملكيتها في الوقت الراهن إلى قاطني العالم الثالث (Mihevc 1995). بتحويل الخبرة التكنولوجية إلى أداة قابلة للتسويق، فإن حقوق الملكية الفكرية تضفي الصفة الرسمية على إوالية التبادل اللامتكافئ وتقدم ضمانات رسمية دائمة لهيمنة البلد المتقدم.  
كانت أجنحة منظمة التجارة العالمية WTO تتويجاً للتطبيق الأميركي العدواني للعقوبات الإلزامية الأحادية الجانب لفرض الترتيبات التي توافق عليها الغات. يسجل باغواتي (1993) Bhagwati تشريعاً جديداً:

((يتطلب من ممثل التجارة الأميركية أن يعد جرداً بالحواجر التجارية الأجنبية، وأن يثبت قائمة أولويات للبلدان وممارساتها غير المقبولة، ثم يحدد تواريخ نهائية لأجل إزالتها من قبل البلدان الأجنبية و، إذا تقاعست عن الإذعان، يحدد تواريخ نهائية لأجل القرارات المتعلقة بالانتقام من قبل الولايات المتحدة.....  
إنه يتميز بالحقيقة (الواضحة كلياً) وهي أنه يمكن الولايات المتحدة من أن تطالب من طرف واحد بالامتيازات التجارية من الآخرين بدون أن يكون بإمكانهم المطالبة بامتيازات مقابلة، مضاهية لها من تلقاء ذاتهم)).

هكذا تم توسيع السوق بشكل دراماتيكي، كما كانت في الفترات السابقة، وخصوصاً في الفترة - 1914 1890 عندما وصلت إلى مدى مماثل، وفي مقابل انطلاقة 1945 فإن العصر الذهبي، الذي تميز بانكماش السوق العالمية، لم يكن توسعاً. هذا التوسع للسوق العالمية كان مع ذلك محصوراً بعدد من الطرق الحاسمة.  
(5) نظام الكتل التجارية - "مناطق التجارة الحرة" حول البلدان الرأسمالية المسيطرة - الـ EC (الجماعة الأوروبية)، NAFTA و APEC - الذي قدم إعفاءً خاصاً من الإجراءات المفروضة على كل أعضاء منظمة التجارة العالمية.

(6) دعاوى ضد الإغراق واسعة النطاق بوصفها الحيلة الحمائية المفضلة من قبل الولايات المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC وأستراليا / نيوزيلندا. قبل 1986، كانت هذه أحداثاً استثنائية. في عام 1992 كانت شاملة للبلدان المتقدمة، التي أصدرت 040،1 دعوى ضد الإغراق AD بين 1985 و 1992، كان أكثر من نصفها موجهاً ضد أوربة الشرقية (132) أو العالم الثالث (137) أو البلدان الآسيوية النامية (297). أما البلدان اللامصنعة - ثلاثة أرباع سكان العالم - فقد أصدرت 91.

(7) تطور جديد نوعي لحقوق الملكية الفكرية يكشف عن تناقض واضح جديد في الشكل السلعي، نظراً لأن التجارة بالمعرفة لا يمكن تحقيقها إلا عند حصر restraint التجارة في المنتجات التي تجسد هذه المعرفة.

---

(\*) الأحرف الأولى من عبارة Multilateral Accord on Investment

إن هجمة حشد أراء منظمة التجارة العالمية ضد الهند، مثلاً، بدأت بـ تحريم الإنتاج الهندي للمنتجات الصيدلانية التي تقل أعمار براءات اختراعها عن 20 عاماً، مبطله التشريع الهندي الذي يشترط فترة براءة اختراع قدرها ٧ أعوام.

- تشكل هذه الاتفاقية الإجمالية إطاراً سياسياً عالمياً جديداً لأجل التجارة. إنها توسيع للسوق، لكنها أيضاً تلاعب منظم به لاستعادة الربحية الأميركية. إن مقاومة الإغراق توصف بشكل سيء من قبل البنك الدولي بأنها "توضيب" للحماية protectionism لجعلها تبدو شيئاً مختلفاً" (Hoekman and Kostecki 1995). كما يعلق هوكرمان وكوستكي فإن: مقاومة الإغراق AD لا علاقة لها باللعب النزيه. إن هدفها هو تغطية الملعب (178: 1995). رغم أن المادة XXIV من قانون الغات تقترح شروطاً صارمة يجب على منطقة التجارة الحرة أن تستوفيها، فإن هذه الشروط لا تطبق أبداً. إن التفكيك الحماسي لحواجز العالم الثالث أمام السلع الشمالية لا يقابل بالمثل. فما تمت إقامته فعلاً، هو سوق عالمية يمكن للبلدان المتقدمة أن تتبع فيها بالحرية الضرورية لاستعادة ربحيتها الخاصة على حساب كل بلد آخر. على وجه الخصوص، كانت البؤرة المركزية للسياسة الأميركية والأوروبية، التي يلخصها الـ MAI (الاتفاق المتعدد الجنسيات حول الاستثمار) هي خلق سوق عالمية من رأس المال؛ إن الانتقال الحر لرأس المال هو العقيدة الأساسية للهجمة الجديدة. فالولايات المتحدة، التي تعاني أكبر عجز تجاري في التاريخ، تمول تعافيتها عن طريق استنزاف بقية العالم.

### تعافي داخلي المنشأ، أم طور جديد من الإمبريالية؟

إن التعافي الحقيقي لإنتاجية الولايات المتحدة سيتم، أولاً وقبل كل شيء، بفائض تجاري أميركي. إذ أن غياب الفائض هو المؤشر الأضمن على أن التعافي لا يقوم على ناتج جوهري للسوق بل على التدخل الخارجي المنشأ: إخضاع النظام العالمي السياسي للربحية الأميركية.

يتعين علينا في الحد الأدنى أن نعترف بما يلي: هذه الإوالية تشترك بالقليل مع الموجة التوسعية للفترة 1945 - 1965. إننا نواجه سيورورتين منفصلتين. كانت الأزمة نفسها نتيجة داخلية مباشرة للتراكم. مع ذلك، لم يكن يوجد دليل على التعافي الداخلي. فالتعافي الأميركي لم ينشأ من تدخل خارجي، تم إقحامه عندما انهار التراكم فحسب، بل إنه أيضاً قد فشل كلياً في تأسيس شروط العصر الذهبي لعام 1945، الذي توافقت فيه الهيمنة الأميركية بفائض أميركي مول التعافي العالمي.

إن لهذا استنتاجات علمية. إنه يعني أن ثمن التعافي من الأزمة العامة ينطوي بالضرورة على مزيد من إعادة التنظيم العامة للسوق العالمية، بما في ذلك كل ما يترافق معها: إعادة تنظيم لأراضيها، حروب التدخل، الفرض القسري لعلاقات السوق حيث تستدعي الضرورة ضد إرادة الأمم المعنية، وهلم جرا. إنه يعني أن المخرج من نوع من الكارثة هو، في التحليل الأخير، نوع آخر من الكارثة. إن فكرة أن السوق نفسها، إذا "تركت لنفسها" سوف تستعيد ببساطة الشروط لأجل وجودها الخاص بها، هذه الفكرة لا تصمد.

يثبت الدليل صحة حكم ماركس الأصلي على الـ 130 سنة المنصرمة: إن رأس المال يضع القيود على وجوده الخاص. إلى ذلك يجب أن نضيف أنه لا يوجد، مع ذلك، دليل على وجود أي حد جوهري

للهمينة والنزعة التدميرية اللتان يقدر عليهما رأس المال: بالمقابل إن كل مخرج جديد من الأزمة العامة يبلغ نرى لم يكن من الممكن تصورهما سابقاً. لذلك فإن ما يحدث الآن، " كمخرج "، لا يمكن أن ينظر إليه الجنس البشري إلا بأقصى درجات الريبة.

\* \* \*

## هوامش الفصل الثاني عشر

- (1) تروتسكي (9: 1923)، ورد لدى داي (8-9: 1981).
- (2) حتى الصلات المتينة لا تلغي التمييز، بمصطلحات ماركس، بين الخضوع الشكلي حيث المؤسسة الخارجية تشرط الأخرى، والخضوع الحقيقي التي يكون فيها كل واحد هو شرط لوجود الآخر، إن الطبقة العاملة كاحتياطي هائل من المنتجين المباشرين للامأجورين، وجدت أساساً كشرط لوجود السوق. فقد جعلت القيمة الزائدة النسبية السوق شرطاً لوجود العمل، خالقة كلية Totality جديدة تحتوي وتحول الإثنين. Cf. Marx (1976: 1019 – 49).
- (3) في الرموز  $K/L$  حيث  $K, L=S+V$  هو رصيد رأس المال،  $S$  هو القيمة الزائدة و  $L$  هو العمل الإجمالي. رسمت الخط البياني  $K/L$  بدلاً من  $K/V$  المعتادة أكثر، التركيب العضوي للتراكم، للتفريق حصراً بين تأثيرات التوزيع (التغيرات في  $S$ ) وتأثيرات التراكم (التغيرات في  $K$ ). يشير ستيندل (1952) إلى أن ماركس نفسه يطرح حججه الأكثر حدة، بلغة  $K/L$ .
- (4) المعطيات مأخوذة من دومينيل وليفي، مصادر وتركيب السلسلة (متوفر من المؤلفين على الموقع Levy @ Cepremap. Msh. Paris.fr).
- (5) من أجل الدليل التجريبي انظر (2000) Freeman.
- (6) انظر هارود (1937)، ستيندل (1952: 262). إن القانون يتحقق بشكل فعلي عن طريق النقد، بالإضافة إلى قيمة  $Tss$ ، ولكن ليس بالتفسير النموذجي للقيمة: هذا هو السبب في أن معظم الأدبيات تزعم أن ماركس ارتكب خطأ في فرض هذا القانون.
- (7) لنفرض  $rmax = L/K$  هو معدل الربح الأعظمي. عندئذ فإن  $r \max = (KL - LK)K2$ . سيكون هذا سالباً حتى يكون  $KL = LK$ ، أي،  $r = L/L$ .
- معدل نمو قوة العمل. من أجل معدلات ربح أعلى من هذا الأساس، يهبط المعدل الأعظمي بشكل لا عرضي نحو هذا الأساس ويتذبذب المعدل الفعلي تحت هذا السقف.
- (8) لاحظ أن (2) ليس سوى (1) معبراً عنه بطريقة أخرى، نظراً لأن كل النشاط الاقتصادي يهبط إما إلى الإنتاج أو إلى التداول. ليس فقط أن الإنتاج يتضمن إعادة إنتاج قوة العمل والسلعية، وإعادة إنتاج الطبقة الرأسمالية ذاتها.
- (9) إنني أميز الانعزال عن السوق العالمية - أي منتجات رأس المال - والانفصال عن السوق العالمية في رأس المال ذاته، أي، الإولية الرأسمالية لتوزيع حصص مصادر الاستثمار. إن المسافة الاستراتيجية الحاسمة لأجل أية أمة هي كيف تتخذ قرارات الاستثمار بدون أن يكون المطلوب منها أن تجني ربحاً نقدياً تنافسياً في سوق عالمية مفتوحة. إن المسألة التكنيكية الحاسمة هي الحفاظ على حرية الوصول إلى المنتجات العالمية أثناء القيام بذلك.
- (10) بالتشابه مع العمل، فإن التكنولوجيا تكون محتواة شكلياً ليس فعلياً من قبل رأس المال. لقد أدخل الطور الحالي عنصراً فريداً جديداً، هو السعي، بواسطة حقوق الملكية الفكرية الكونية، لاحتواء العلم فعلاً في رأس المال. هذا المشروع هو بحد ذاته مفعم بالتناقض؛ على سبيل المثال، إنه ينطوي فعلاً على حصر التجارة بالسلع العادية، بأن يجعل من غير المشروع إنتاج شيء ما تعود ملكية تقانته إلى شخص آخر.

\* \* \*

## الفصل الثالث عشر

### التناقضات الإمبريالية على عتبة الألفية الثالثة: طور جديد؟<sup>(\*)</sup>

بقلم: غوغلييلمو كارتشيدى

إن السجلات حول ما إذا كانت الرأسمالية قد دخلت طوراً جديداً ليست جديدة على الماركسية، وقد تزامنت مع فترات التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العميقة. ليس صدفة، إذ، أن السؤال نفسه قد برز مرة أخرى بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي. يجادل المقال التالي بأن هذا الحدث الضخم قد أُنذر بقدوم طور جديد من العلاقات بين إمبريالية. سيتم التركيز على إمبريالية الاتحاد الأوروبي في مقابل إمبريالية الولايات المتحدة. ستكون الفرضية هي أن هذا الطور الجديد لا يختلف عن الطور السابق إلا بشكل كمي - بعبارة أخرى، بسبب اشتداد النزعات القائمة قبل الآن بزمن طويل.

دعونا نبدأ بتوصيف إمبريالية الاتحاد الأوروبي. عندما تروى القصة الرسمية للاتحاد الأوروبي، يتم التشديد على العوامل التالية:

- (1) إدراك أن الأمم الأوروبية لم تعد كبيرة بما يكفي للصمود في الأسواق العالمية.
- (2) الرغبة في تجنب الحمائية الاقتصادية التي ميزت أوروبا بين الحربين وكان يعتقد على نطاق واسع أنها أحد أسباب الحرب العالمية الثانية.
- (3) الرغبة في احتواء توسع الاتحاد السوفييتي والأحزاب الشيوعية الأوروبية (1).
- (4) الرغبة، وخصوصاً من جانب فرنسا، في احتواء الانبعاث الممكن للنزعة التوسعية الألمانية عن طريق دمج الاقتصاد الألماني في السياق الأوروبي (2).

هذه النقاط الأربع تسلط الضوء على الدوافع الكامنة وراء ولادة الاتحاد الأوروبي (في ذلك الوقت كان يسمى الجماعة الاقتصادية الأوروبية) (3). إنها تمثل رؤية رأس المال الأوروبي، انشغاله بالمنافسين الاقتصاديين والسياسيين، سواء من البلدان الرأسمالية الأخرى أو من البلدان اللارأسمالية. مع ذلك، إن هذه الرؤية، في حين أنها تضيء على بعض الأسباب الحقيقية، هي في الوقت نفسه رؤية إيديولوجية. إنها توحى

---

(\*) العنوان الأصل للمقال بالإنكليزية Imperialist Contradictions at the threshold of the Third Millenium: A New Phase ?

بأن [ الاندماج ] الرأسمالي يقوم على المصالح المشتركة لرأس المال الأوروبي ويقويها (في مواجهة كلاً من رأس المال اللأوروبي والأمم اللارأسمالية). من منظور التحليل الطبقي، مع ذلك، نظراً للماضي الإمبريالي وطبيعة البلدان المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، فإن الكتلة الناشئة عن اندماجها لم يكن بمقدورها سوى أن تحتوي البذور نفسها، وأن تتطور إلى النبتة نفسها. من الصعب أن نؤمن بأن تلك الأمم الاستعمارية (الإمبريالية)، استطاعت أن تنضم إلى كتلة فوق قومية ذات طبيعة مختلفة. من وجهة النظر هذه، فإن الاندماج الرأسمالي ينشأ عن، التناقضات الداخلية لرأس المال ويقويها (في مواجهة كلاً من رأس المال اللأوروبي والأمم اللارأسمالية). هذا المنظور يلقي على القصة الرسمية ضوءاً مختلفاً:

(1) إن الجدل بخصوص الحجم الصغير نسبياً ولا تنافسية الأمم الأوروبية (أي الشركات الأوروبية بشكل خاص بالنسبة إلى الشركات الأميركية)، في حين يعكس وضعاً حقيقياً (ماندل 1970) فإنه يخفي الطبيعة التوسعية للمشروع الأوروبي بعد أن أدى زوال الاستعمار (في فترة ما بعد الحرب) إلى تخفيف الوزن الدولي لأوروبا (4)، ومن ثم شطرها إلى ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية.

(2) الفرضية المتعلقة بالرغبة في تجنب الحمائية تتجنب بشكل حذر التطرق إلى ذكر حمائية الجماعة الاقتصادية الأوروبية الخاصة في وجه البلدان من خارج الجماعة الاقتصادية الأوروبية (بما فيها العالم الثالث)، وخصوصاً في السياسة الزراعية المشتركة.

(3) الرؤية التي تشدد على الحاجة الملحة لاحتواء الاتحاد السوفييتي السابق تكشف عن الرغبة في تحطيمه ليس فقط لأسباب إيديولوجية وسياسية بل بشكل خاص لأسباب النزعة التوسعية الاقتصادية.

(4) إن الزعم بأن فرنسا كانت ترغب في احتواء النزعة التوسعية الألمانية بالكاد يخفي المشروع التوسعي الخاص لفرنسا، وهو مشروع لم يكن بالإمكان تحقيقه (نظراً للثقل الاقتصادي غير الكافي لفرنسا) إلا ضمن سياق جديد من "التعاون" مع القوى الأخرى الاستعمارية سابقاً، أي، ضمن أوربة موحدة. هذا المشروع سهل سياق الحرب الباردة، الذي قامت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بالكبح الفعال للطموحات الألمانية، وتقوية فرنسا لكي تقوم بدور الحكم للاندماج الأوروبي" (1 Holman and van der Pijl 1996: 7).

هذه وجوه عديدة للغاية لسيرورة تحركها مصالح رأس المال العالمي (5) كانت فيها المشاركة الشعبية، ليس بمحض الصدفة، (إن لم نذكر سلطة صنع القرار الديمقراطية) غائبة بشكل ملحوظ. بغض النظر عن نوايا اللاعبين الكبار، فإن جوهر هذه السيرورة كان منذ البداية هو تشكيل قوة كبرى قادرة على تحدي الهيمنة العالمية للولايات المتحدة، أو تشكيل قطب إمبريالي جديد بالمصطلحات الماركسية. السؤال، إذاً، هو: ما هي إمبريالية الاتحاد الأوروبي؟

قبل كل شيء، تعني الإمبريالية أساساً الاستيلاء المنظم لأمة على القيمة من أمة أخرى (6). تقليدياً، لقد تركز البحث حول الإمبريالية على العلاقة بين البلدان " الأم " ومستعمراتها. في هذا الشكل الاستعماري من الإمبريالية، يتوجب على المستعمرات أن تقدم المواد الخام إلى المركز الاستعماري وأن تستورد منه

المنتجات المصنَّعة، وبسبب ذلك، تخضع المستعمرات، إن حدث شيء من ذلك، لنمو وتتنوع اقتصاديين ضئيلين. لكن ثمة أيضاً نوع جديد من العلاقة الإمبريالية (التي تصح، على سبيل المثال، على البلدان الأميركية الجنوبية والآسيوية). في هذه الحالة، يمكن للبلدان التابعة أن تنجز درجة (كبيرة أحياناً) من النمو والتنوع الاقتصاديين الرأسماليين. هذا تطور تابع وتراكم رأسمالي، من حيث أن:

(1) رأس المال في البلدان التابعة يكتف إنتاجه و، بشكل عام أكثر، نشاطه الاقتصادي مع الأسواق في المركز، في حين أن المركز يصدّر إلى البلدان التابعة ما تحتاجه هذه الأخيرة (بما في ذلك رأس المال كمساعدة والبنى التحتية) لكي تستمر سيرورة التبعية هذه.

(2) البلدان التابعة تنتج ما يحتاجه (يريد) المركز الإمبريالي من خلال استخدام تقنيات أكثر تكثيفاً للعمل من تلك المستخدمة في المركز، (حتى مع أن تلك التقنيات قد تكون متقدمة نسبياً)، بحيث يكون ثمة تحويل للقيمة من البلدان التابعة إلى البلدان الإمبريالية: (Carchedi 1991: Ch. 7).

(3) البلدان التابعة، نظراً لأنها لا تستطيع التنافس مع المركز على قاعدة التقانات الأكثر تقدماً، يتوجب عليها أن "توفر" تكاليف العمل، هذا يعني أن الأجور بلغة القيم الاستعمالية يمكن أن تكون مرتفعة نسبياً في المركز ومنتدنية (بشكل مطلق أحياناً) في البلدان التابعة (7).

في الكولونيالية التقليدية تكون سوق المستعمرات هي المهمة كمخرج تصريف لأجل السلع المصنَّعة للمركز الإمبريالي. إذ تصدر المستعمرات المواد الخام إلى المركز. في نموذج التطور التابع للإمبريالية، تكون سوق المركز هي الهامة لأجل البلدان التابعة كمخرج تصريف لأجل إنتاج هذه الأخيرة، المفوضة (المسمرة)، إذا جاز القول، من قبل المركز الإمبريالي ذاته. في الشكل الاستعماري من الإمبريالية، تُعصر موارد المستعمرات وتستخدم أسواقها طالما كان ذلك ملائماً. في المحصلة، يتم التخلي عنها دون أن تكون قد حصلت فيها أي سيرورة فعلية من التصنيع والتطور الرأسمالي. في الواقع، إن الأمم الإمبريالية تدمر الصناعات المحلية (8). في النوع الجديد من الإمبريالية، يمكن لبعض البلدان التابعة أن تمر حتى بسيرورة فعلية من التطور الرأسمالي، لكنه من النوع التابع. بالطبع، إن التمييز بين هذين النوعين من الإمبريالية هو تمييز تحليلي. في الحياة الواقعية، يمكنهما أن يتعايشا بأشكال هجينة يكون فيها أحد نوعي العلاقات الإمبريالية هو الأكثر بروزاً.

تمتلك بلدان الاتحاد الأوروبي نوعاً استعماريّاً من العلاقة الإمبريالية مع البلدان الأفريقية والكاريبية والباسيفيكية (بلدان المحيط الهادي) (ACP) لكنها استطاعت أن تؤسس نوعاً مختلفاً من العلاقة الإمبريالية (التطور التابع) مع بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (CEEC). لكن بالإضافة إلى ذلك، يمتلك الاتحاد الأوروبي ككل مجموعة من العلاقات الإمبريالية مع هاتين المجموعتين من البلدان (بالإضافة إلى بلدان أخرى). لرؤية ذلك، تأمل ما يلي. من منظور التحليل الطبقي، أن نقول إن بلداناً ذات علاقات إمبريالية ببلد آخر ليس سوى طريق مختصر للإشارة إلى أن المشاريع/ المقاولات الرأسمالية في بلد ما لها مثل هذه

العلاقات (أي، إنها تستولي بشكل منظم على القيمة) من المشاريع (أو المنتجين " المستقلين ") في بلد آخر، وهذه العلاقات تحتاج إلى مجموعة من المؤسسات القومية التي تدير مجموعة من العلاقات الملزمة قانونياً والأدوات العسكرية التي تجعل (استمرار) تلك العلاقات ممكناً.

في هذه الأيام، توجد العلاقات الإمبريالية ليس فقط بين بعض القوى الإمبريالية وبعض البلدان الخاضعة للسيطرة. إنها توجد أيضاً ضمن الكتلة الإمبريالية (مركز الرأسمالية، البلدان المتطورة) والكتلة الخاضعة للهيمنة (المحيط، البلدان المتخلفة). هذا الاستيلاء المنظم على القيمة يجعل ممكناً عن طريق مجموعة من المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية WTO وحلف شمال الأطلسي NATO. لكن سيكون من غير الملائم أن نشير إلى هذه المؤسسات بأنها تنفذ سياساتها الإمبريالية الخاصة. إنها تمثل فقط مصالح المركز في مواجهة الكتلة الخاضعة للهيمنة وتتوسط تلك المصالح ضمن الكتلة المهيمنة.

إن الحالة مختلفة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. هنا، لاتمثل مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتتوسط المصالح القومية المشتركة (لكنها المتناقضة) فحسب بل إنها أيضاً تصيغ بطريقة مستقلة نسبياً تلك المصالح المشتركة لأن الدول الأعضاء قد تخلت عن جزء من سيادتها إلى هذه المؤسسات. في حين أن الاتحاد الأوروبي ليس (بعُد) كيان دولة، فإنه يمتلك الأدوات القانونية لتشريع وبالتالي لضبط قطاعات الاقتصاد وقطاعات الأثر الأخرى لمجتمع الدولة العضو. من خلال تشكيل هذه المصالح المشتركة، فإن هذه المؤسسات تجعل من الممكن لكافة الدول الأعضاء أن تشارك في الاستيلاء المنظم على القيمة من البلدان غير الأوربية. إن إمبريالية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تكتسب بذلك حدوداً جديدة. أحد المعاني الضمنية لذلك هو أن تلك البلدان الأعضاء التي، إذا ما أخذت منفصلة، لن تتمتع بامتيازات الانتماء إلى المركز، تشارك (حتى ولو من موقع الخاضع) في هذه الامتيازات عندما تنضم إلى الاتحاد الأوروبي. هكذا، تحديداً، تشير إمبريالية الاتحاد الأوروبي إلى هذا البعد الأخير:

(١) العلاقات الإمبريالية بين المشاريع الرأسمالية لبلدان الاتحاد الأوروبي ومشاريع البلدان اللأوربية.

(٢) الحصص غير المتساوية التي تقسم بها هذه القيمة بين بلدان الاتحاد الأوروبي.

(٣) مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وبالتالي مجموعات القواعد الملزمة قانونياً والقوانين التي تضعها تلك المؤسسات (على سبيل المثال معاهدات لومي Lome` Counventions مع بلدان ACP واتفاقيات الارتباط مع CEEC) التي تجعل تلك العلاقات ممكنة.

(٤) والجبروت العسكري المطلوب لفرض الالتزام بهذه القواعد والقوانين على البلدان الممانعة.

عندما يتم البرهان على وجود العلاقات الإمبريالية في الإطار الصناعي (بوصفها علاقة تطور كولونيالية أو تابعة)، يمكن رؤية كل العلاقات الأخرى في المنظور نفسه. هكذا، تبرز السياسة الزراعية المشتركة كسياسة تهدف إلى فرض نمط تابع من التطور الزراعي على البلدان الأضعف خارج الاتحاد

الأوروبي. يمكن النظر إلى نظام شنغن Schengen system على أنه يقوم بضبط إعادة إنتاج قوة عمل الاتحاد الأوروبي وفقاً لحاجة الاتحاد الأوروبي نفسه. ويمكن النظر إلى الاتحاد الأوروبي الغربي بوصفه محاولة من قبل الاتحاد الأوروبي لتطوير ذراعه العسكري لكي يحقق بشكل كامل دافعه الإمبريالي الخاص به. إن النقطتين الأوليين لن تتم معالجتهم هنا (انظر Carchedi and Carchedis 1999) أما النقطتان الأخريان فسيتم فحصهما أدناه.

بالطبع، إن امبريالية الإتحاد الأوروبي ككل (امبريالية الإتحاد الأوروبي بالمعنى الضيق) مرتبطة تحديداً بامبريالية البلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. كما هو الحال الآن، فإن إمبريالية الإتحاد الأوروبي بالمعنى الضيق قد تكون لا تزال أقل صلة بالموضوع من الإمبرياليات القومية، لكن هذا الوضع معرض للتغيير مع تقدم سيرورة التوحيد الأوروبي. هنا ليس ضرورياً أن نفرق بين التأثيرين المنفصلين لهذين الجانبين من إمبريالية الإتحاد الأوروبي.

حتى وقت قريب جداً، لم يفرض الإتحاد الأوروبي أي تهديد حقيقي لإمبريالية الولايات المتحدة. ففي حين نجحت بعض الأمم (الرساميل) الأوروبية في أن تصبح منافسات قوية للرساميل الأمريكية في بعض القطاعات، فإن اقتصاد الولايات المتحدة ككل لم يتعرض للتحدي بشكل حيوي في دوره المهيمن على العالم لامن قبل أي بلد أوروبي بمفرده ولا من قبل الإتحاد الأوروبي ككل. إن أول تحدي من هذا النوع قد حدث مع إدخال وحدة النقد الأوروبية EMU وبالتالي إدخال اليورو. أما الأسباب لذلك فهي في الأساس إثنان. الأول يمكن إظهار أن المتقدمين التكنولوجيين يستولون على جزء من فائض القيمة الذي ينتجه المتأخرون التكنولوجيون. وهذا ما يدعى باسم التبادل غير المتكافئ *unequal exchange*. إن الإولية التي يحدث بها التبادل غير المتكافئ هي من خلال رفع القيمة / إعادة التقييم المقرر موضوعياً لعملات الأولين [ المتقدمين التكنولوجيين ] و خفض القوة الشرائية / تخفيض قيمة عملات اللاحقين [ المتأخرين ]. هذا يزيد التراكم الرأسمالي للمتقدمين التكنولوجيين على حساب المتأخرين التكنولوجيين (Carchedi 1991: ch. 7).

الميزة الثانية لكون بلد ما البلد الإمبريالي المهيمن، أي البلد المضيف للمتقدمين التكنولوجيين في تلك القطاعات التي تتمتع بأهمية استراتيجية لأجل النمو والتراكم الرأسماليين، هي أن عملته تصبح هي العملة العالمية. هذا البلد يستولي على القيمة العالمية ببساطة عن طريق الطبع (بلا حدود) للنقد الورقي غير القابل للتحويل. هذا هو دور الدولار الأمريكي اليوم. لكن هذا الإمتياز يمكن تهديده من قبل اليورو (Carchedi 1991: ch. 7). من الواضح تماماً أن الولايات المتحدة متحمسة تماماً للحد من حصول ذلك لزم من طويل قدر الإمكان. بيت القصيد هو أن اليورو، لكي يصبح منافساً حقيقياً للدولار الأمريكي، لا يكفي أن يكون عملة كتلة إقتصادية قوية (الإتحاد الأوروبي). فالإتحاد الأوروبي يحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك. أولاً، إن هذه العملة يتعين إدارتها كما لو كانت عملة عالمية وثانياً، يجب دعمها بالقوة العسكرية لمساندة الدور الإمبريالي الجديد للإتحاد الأوروبي. في حين أن الإتحاد الأوروبي ككل يمتلك القوة الاقتصادية لكي يتحدى الولايات المتحدة ويحاول إدارة اليورو كما لو كان عملة عالمية، فإنه يفتقر إلى القدرة العسكرية الضرورية. على المستوى العسكري

تحديداً تحاول الولايات المتحدة احتواء صعود اليورو بوصفه متحدياً مخيفاً للدولار. هذا أحد العناصر الهامة التي تفسر الحرب الحديثة التي شنها الناتو ضد يوغوسلافيا(9). قبل الإسهاب في الحديث حول هذين الجانبين (إدارة اليورو والجبروت العسكري، دعونا نتأمل كيف يبرز المشروع الإمبريالي الكامن وراء الـ EMU / Euro كلاً من التناقضات بين بلدان الاتحاد الأوروبي والتوزيع غير المتساوي بين تلك البلدان للمزايا التي تستمد من الدور الإمبريالي الناشئ للاتحاد الأوروبي. بعبارة أخرى، إن الطبيعة الإمبريالية للاتحاد الأوروبي تبرز أيضاً في العلاقات بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. لفهم ذلك، تأمل الإيكيو بوصفها السلف لليورو.

إن الـ ECU، عندما تم إدخالها في عام 1978، كانت مكونة من تسع عملات. من هذه العملات، كان المارك الألماني (DM) يتمتع بقيمة أكبر من أية عملة أخرى، تبلغ حوالي 33 بالمئة من الإيكيو الواحدة. هذا الثقل النقدي الطاعي انعكس على الثقل الأكبر للاقتصاد الألماني وعززه ضمن الاتحاد الأوروبي. لفهم ذلك، افترض أن ECU1 قد جعلت مساويةً لـ DM1 (أي، المارك الألماني سيكون مساوياً لـ 100 بالمئة من ECU1). نظراً لكون الإيكيو ليست سوى نسخة من المارك الألماني، فإن الطلب والعرض للأول (ECU) لن تحركهما سوى العوامل المؤثرة على طلب وعرض الأخير (DM) وبالتالي العوامل المؤثرة على القوة الاقتصادية لألمانيا. كان التغيير في سعر صرف المارك الألماني ينعكس تغيراً مساوياً له في سعر صرف الإيكيو. إن تقلب الإيكيو في أسواق الصرف كانت تسببه فقط "أسس Fundamentals" ألمانيا ولذلك كان وظيفياً فقط بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية لألمانيا. بما أن المارك الألماني كان ذا ثقل في تركيب الإيكيو أكبر من أي عملة أخرى، فإن قيمة الإيكيو كانت تعكس المصالح والموقع الاقتصادي لرأس المال الألماني أكثر مما كانت تعكس مصالح وموقع الرساميل القومية الأخرى. هذا الوضع بقي ثابتاً بشكل أساسي حتى تحويل الإيكيو إلى اليورو.

عندما تم تثبيت التركيب الداخلي للإيكيو، كان لا بد من استنباط نظام لأجل حصر تقلبات الأيكيو حول هذا المعدل وذلك لكي لا يُفسد هذا الوضع الامتيازي لرأس المال الألماني. فحتى عام 1992، التزمت الدول الأعضاء بإبقاء تقلبات عملاتها ضمن حدود ضيقة نسبياً، 2،25 بالمئة فوق و 2.25 بالمئة تحت المعدلات المعاكسة (سمح لإيطاليا بمجال  $\pm 6$  بالمئة لكنها اعتمدت مجال  $\pm 2.25$  بالمئة في عام 1990). بعد أزمة 1993، تم توسيع هذه المجالات إلى  $\pm 15$  بالمئة (باستثناء ألمانيا وهولندا، اللتان احتفظتا بمجال الـ  $\pm 2.25$  بالمئة). تتكشف الطريقة التي كانت بها هذه التقلبات الضيقة وظيفية لأجل مصالح ألمانيا فيما يلي.

لنأخذ ألمانيا (بلداً ذا إنتاجية أعلى) وإيطاليا (بلداً ذا إنتاجية أدنى). إن ألمانيا، نظراً لإنتاجيتها الأعلى، كانت أكثر تنافسية على الأسواق الأجنبية. كذلك، فإن الإنتاجية الأكبر قد أتاحت لليد العاملة الألمانية رفاهاً مادياً أكبر (10). كان سعي ألمانيا وراء أرباح أكبر، إذاً، مستقلاً نسبياً عن التضخم المرتفع. علاوة على ذلك، فإن التضخم سيكون قد أفسد تنافسية الأسعار متطلباً بذلك تخفيضاً لقيمة العملة، وهو ما كانت ألمانيا تمنع في استخدامه لأن هذا، كما سنرى قريباً، كان من شأنه أن يعرقل الوصول إلى هدف ألمانيا في جعل المارك الألماني عملة عالمية. فالتضخم، إذاً، كان عدو ألمانيا رقم واحد. أما وضع إيطاليا فكان على العكس

تماماً. إن مستويات الإنتاجية الأدنى خلقت الظروف لأجل السياسات التضخمية كوسيلة لتخفيض مستوى الأجور الحقيقية (أي، لإنقاص معدل فائض القيمة وبالتالي معدل الربح). لحماية قدرتها التنافسية الدولية، كان على إيطاليا أن تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة. لكن إمكانية لجوئها إلى تخفيض القيمة التنافسي كانت محدودة بالاستقرار النسبي لأسعار الصرف ضمن الـ ERM (سوق الصرف).

هذه الإوالية الحيادية ظاهرياً عززت السياسات والمصالح الاقتصادية الخاصة، سياسات ومصالح البلد المهيمن، أي ألمانيا، ومن بينها سياسات ومصالح احتكارات القلة oligopolies الألمانية. كان على المتخلفين التكنولوجيين أن يتنافسوا أساساً من خلال المعدلات الأعلى لفائض القيمة. كان من الممكن تحقيق ذلك بإحدى الطريقتين التاليتين. فقد كان بالإمكان القيام به في موقع الإنتاج، أي، من خلال أيام عمل أطول وكثافة عمل أعلى. ازداد تحصيل extraction القيمة الزائدة المطلقة. لقد تعزز ذلك عن طريق تفكيك أنظمة الأمن [الضمان] الاجتماعي وعن طريق " مرونة" اليد العاملة. بالمقابل، فإن المعدلات الأعلى للقيمة الزائدة أمكن تحقيقها من خلال إعادة التوزيع، أي، التضخم. إن سوق أسعار الصرف قد أجبرت المتأخرين التكنولوجيين على التراجع عن التضخم وتخفيض قيمة العملة، وعلى استحصال قيمة زائدة مطلقة أكثر في موقع الإنتاج بدلاً من استحصالها من خلال إوالات إعادة التوزيع (التضخم). وهذا ما جعل بإمكان ألمانيا أيضاً أن ترفع معدل القيمة الزائدة المطلقة، عندما طالب المقاولون الألمان أيضاً " بحرية" أكبر في التعامل مع اليد العاملة.

إن إدخال الـ EMU / يورو قد جمّد هذا الوضع الإمتيازي لأجل ألمانيا. فنتج عن ذلك ست مزايا مشتركة لأجل رأس المال الأوروبي.

**أولاً**، دور قيادي لرأس مال ألمانيا المتطور في مصالح كافة الرساميل الأوروبية المتقدمة وليس فقط مصالح احتكارات الأقلية الألمانية، نظراً لأنه أجبر كافة الرساميل على استخلاص معدلات قيمة زائدة أعلى. هذا هو أساساً السبب في أن رؤوس الأموال المتقدمة للأمم الأخرى تقبل هذا الدور.

**ثانياً**، في أوروبا ما بعد الحرب، كانت معدلات التضخم المرتفعة وسيلة لزيادة معدل القيمة الزائدة، وبالتالي معدل الربح، في فترات النضالية العمالية المصعّدة. ولكن التضخم يجرف ليس فقط دخل الطبقة العاملة بل أيضاً دخل كل الطبقات الأخرى، بما في ذلك تلك الطبقات التي هي حليقات تقليديات لرأس المال، وبذلك تكون سبباً ممكناً للإستياء المعمم من السياسات الاقتصادية للحكومات القومية. إن المعدلات العالية للقيمة المطلقة في موقع الإنتاج تتفادى هذا العائق.

**ثالثاً**، في حين أن الإجراءات التضخمية تزيد متوسط معدل الربح عن طريق إعادة توزيع القيمة المنتجة، فإن المعدلات الأعلى للقيمة الزائدة المطلقة في موقع الإنتاج تزيد كلاً من هذا المعدل والقاعدة الاقتصادية (إنتاج القيمة والسلع).

**رابعاً**، في مقابل الإجراءات التضخمية، فإن المعدلات العالية للقيمة الزائدة المطلقة في موقع الإنتاج تعزز السيطرة المباشرة الزائدة على الطبقة العاملة ضمن سيرورة العمل ذاته والإضعاف (الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي) لتنظيمات الطبقة العاملة.

**خامساً،** إن معدلات التضخم العالية في أوروبا ربما تكون قد استدعت جولات متلاحقة من التخفيضات التنافسية لقيمة العملة وهذه تركت المواقف التنافسية النسبية للعملة الأوروبية بدون تغيير في حين كانت تضعف قوتها الدولية. لقد أصبح هذا مستحيلاً بعد إدخال العملة الوحيدة. باختصار، إن البلدان الأوروبية تتقبل اليورو وبالتالي القيادة الألمانية، لأن الفاتورة تدفعها الطبقة العاملة (11).

لقد حدث هذا كله في ظل خداع مزدوج. في المقام الأول، ثمة سياسة معادية للطبقة العاملة مطلوبة من قبل الحكومات القومية (ومن الشركات المتعددة الجنسيات Multi nationals) يتم إخفاؤها بقناع كما لو كانت سياسة اقتصادية تفرضها بيروقراطية بعيدة ما، وليست الدول الأعضاء مسؤولة عنها، وتعكس شيئاً من العقلانية الحياضية اجتماعياً. في المقام الثاني، إن السياسة الاقتصادية بشكل مطلق في مصلحة رأس المال الصناعي (المتقدم تكنولوجياً) تبدو كما لو أنها مفروضة من قبل رأس المال المالي (الألماني). في الحقيقة، إن رأس المال المالي يجبر رأس المال الصناعي على التخلي عن الأدوات التنافسية للبلدان الفقيرة (التضخم وتخفيض القيمة). إنه يدفع رأس المال الصناعي للقيام بمهمته، وبذلك فهو وظيفي لأجل خلق قيمة (زائدة) أكثر مما هو وظيفي ببساطة لأجل إعادة توزيع أكثر مؤاتية للقيمة (الزائدة) المستحصلة. يتمتع رأس المال المالي الفوق قومي supra - national (البنك المركزي الأوروبي، ECB) بقدر من الاستقلال النسبي في مصلحة إعادة الإنتاج الموسعة لرأس المال الصناعي الأوروبي الأكثر تقدماً. بدون هذا "الاستقلال" لا يمكن للبنك المركزي الأوروبي أن يؤدي هذه المهمة الأساسية، ولهذا السبب فإن كثيراً من الاعتراض يثار حول القضية المتعلقة " باستقلال " البنك المركزي الأوروبي.

الميزة السادسة المشتركة هي في الوقت الحاضر ممكنة فقط ولن تحقق إلا إذا أصبح اليورو عملة العالم الجديدة. لقد قيل غالباً إن اليورو سيصبح العملة المستخدمة في كل الجماعة [الأوروبية]، في سوق شبيهة بسوق الولايات المتحدة، يخدمها نظام إنتاج كفؤ ومتقدم تكنولوجياً. هذا من شأنه أن يدفع إلى زيادة حجم التعاملات الدولية المحسوبة باليورو Euro - denominated بحيث أن الطلب على اليورو سيكون مساوياً (أو يتجاوز) الطلب على الدولار. هذا، بدوره، سوف يسهل بوضع الصكوك المالية المحسوبة باليورو في أسواق اللام EMU، وبذلك يزيد من الطلب على العملة. بقدر ما تكون هذه العملة ناجحة، فإن بنوك العالم المركزية والمستثمرين المؤسساتيين الآخرين سوف يعدلون سنداتهم المالية من الصكوك المحسوبة بالدولار إلى صكوك محسوبة باليورو، وبذلك يعززون هذه الدائرة الفاضلة. إن التثبيت الأولي للواحد يورو عند سعر 1.1712 دولاراً أميركياً إنما كان نقلة دعائية تهدف إلى التأثير على الدوائر المالية الدولية بفكرة أن اليورو هو ذو قيمة أكبر من الدولار.

لكن الأساس الاقتصادي ليس كافياً. فالشرط الثاني لكي يصبح اليورو عملة عالمية هو أنه سيتعين عليه أن يكون، وبالتالي سيتوجب أن يُدار، كعملة احتياطية دولية. هذا يتقاطع مع مصالح ألمانيا. بالنسبة لألمانيا سيكون ثمة ميزة في كونها قد حولت المارك الألماني إلى اليورو وحولت اليورو إلى عملة عالمية فقط إذا أُدير اليورو وفقاً لمصالح رأس المال الألماني (حتى لو كان ذلك بطريقة موسومة متفاوض عليها) (١٢)؛

أي، وفقاً للتفسير والتطبيق الضيق نسبياً لقرائن اتفاق ماستريخت (على الأقل، طالما أن ألمانيا تحتفظ بموقعها المهيمن ضمن الاتحاد الأوروبي) (١٣) هذا يعني سياسة اقتصادية ونقدية مضادة للتضخم وملتزمة بإعادة التقييم. هذه هي أيضاً القرائن الوظيفية لأجل اليورو ليصبح عملة احتياطية دولية وبالتالي عملة عالمية. لكن كما رأينا، من خلال هذه القرائن يتم إخضاع مصالح البلدان الأعضاء الأخرى لمصالح ألمانيا (١٤). إن العملة الوحيدة تمحو حتى الإمكانية المحدودة التي توفرها سوق العرض الـ ERM للجوء إلى تخفيض قيمة العملات (realignments) في حين أن محكات الاستقرار تربط أكثر حتى السياسات الاقتصادية للبلدان الأضعف بالسياسات الاقتصادية لألمانيا (١٥).

تقبل البلدان الخاضعة للهيمنة داخل الاتحاد الأوروبي هذا الضرر لعدد من الأسباب. بعيداً عن تلك الأسباب المشتركة لكافة بلدان الاتحاد الأوروبي المذكورة أعلاه، توجد أربعة أسباب خاصة بالبلدان الخاضعة للهيمنة.

**أولاً،** نظراً لأن عملاتها قد حُولت إلى اليورو، فإن هذه العملات أيضاً ستكون قادرة على المشاركة في المكاسب المجنية من رسوم سك العملة seignorage، طالما أن اليورو يصبح منافساً للدولار.

**ثانياً،** في سوق مشتركة، نظراً للانتقال الحر للسلع، فإن تأثيرات تحفيز الطلب من خلال التضخم يمكن أن تكون مفقودة بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى. لذلك، فإن ضرر الرجوع عن التضخم قد يكون أقل من خلافه.

**ثالثاً،** إن الـ EMU/اليورو يجعل تخفيضات القيمة التنافسية المعممة للعملة مستحيلة. هذه من شأنها أن تترك كل البلدان المعنية قريبة من بعضها بعضاً، وسوف تخلق توترات تجارية وسياسية مع ألمانيا، وفي النهاية ستعرض للخطر عضويتها في المشروع الأوروبي.

**رابعاً،** إن العملة المشتركة، بالتعريف، تزيل الأزمات النقدية للعملات الأضعف، والحركات المضاربية ضدها. هذه الأزمات يمكن أن يكون لها أثر تمزيقي على الاقتصاد الحقيقي لكل بلد أيضاً، لا بل حتى أكثر من ذلك على اقتصاد البلدان المتأخرة.

إلى هنا تركّز التحليل على وحدة النقد الأوروبي EMU بوصفها التمظهر للعلاقات التناقضية ضمن هذه الكتلة الإمبريالية الناشئة. دعونا الآن نتأمل الـ EMU/اليورو بوصفها التمظهر للعلاقات بين الإمبريالية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. بداية، فإن كلاً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لهما مصلحة مشتركة، هي مصلحة الهيمنة على بقية العالم. هذا يقتضي ضمناً وجود قدر من التعاون، خصوصاً في التعامل مع البلدان الخاضعة للهيمنة من خلال الوكالات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية والناو [حلف شمال الأطلسي]. مع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال في موقع المهيمن عليه، كما يظهر دور اليورو في مواجهة الدولار. من الواضح أن الولايات المتحدة سوف تقاوم قدر الإمكان التطورات في الاتحاد الأوروبي التي تتحدى هذه الهيمنة. إن الطريقة الفضلى لأجل الولايات المتحدة لكي تفعل ذلك، وربما تكون في الوقت الحالي هي الطريقة الوحيدة، هي من خلال القوة العسكرية. فالعملة لن

تكون مقبولة كعملة عالمية إلا إذا دُعمت بالقوة العسكرية المطلوبة لغزو وإخضاع تلك البلدان ذات الأهمية الاقتصادية أو الجيوسياسية لنير الإمبريالية (لحماية الاستثمارات). إن الولايات المتحدة تتصرف بمثل هذه القوة، لكن الاتحاد الأوروبي لا يفعل ذلك. السؤال إذاً هو: لماذا لا يطور الاتحاد الأوروبي ذراعه العسكري؟ إن سيرورة بروز جبروت إمبريالية أوروبية هي سيرورة تناقضية بشكل عميق. دعونا نراجع بعض سماتها البارزة.

في حين توجد، داخل الإتحاد الأوروبي، أمة واحدة (ألمانيا) سائدة في القوة الاقتصادية، لا يمكن قول الشيء نفسه عن القوة العسكرية. على المستوى العسكري، ليس فقط لا توجد غلبة واضحة لأمة على الأمم الأخرى، بل إن كل دولة عضو لا تزال تمتلك وسائلها العسكرية الخاصة بها لتحسين مصالحها. هذا عامل هام أول يفسر ضعف أوروبية في المجال العسكري. لقد كان هذا هو الحال منذ البداية، أي، منذ معاهدة الدفاع الأولى بعد الحرب. في عام 1948، تم توقيع معاهدة بروكسل التي أسست الإتحاد الأوروبي الغربي (WEU). كان أعضاؤه هم بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، والمملكة المتحدة. كان الغرض منه هو التعاون في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والدفاع الذاتي الجماعي لكنه في الواقع بقي بشكل أساسي كما هو منذئذ. صحيح أن إعلان بطرسبورغ لعام 1992 يوسع مجال العمليات إلى المهام الإنسانية والإنقاذية، ومهام صنع السلام، ومهام القوات المقاتلة combat forces في إدارة الأزمات، بما في ذلك صنع السلام. " هذا يدل على مجال أوسع بشكل ملحوظ لأجل الإتحاد الأوروبي الغربي من مجرد الدفاع ببساطة. إن التدخل (أي، العدوان) في أي مكان في العالم يمكن بذلك شرعنته بوصفه مهمة إنسانية وإنقاذية، بما في ذلك صنع السلام كلما اعتُبر هذا التدخل في مصلحة الإتحاد الأوروبي. يظهر عدوان الناتو "الإنساني" عام 1999 ضد يوغوسلافيا أن هذه إمكانية حقيقية جداً وحتى مرجحة. مع ذلك، كما يضيف إعلان ماسترخت، فإن " الهدف هو تطوير الإتحاد الأوروبي الغربي كوسيلة لتقوية العمود الأوروبي من الحلف الأطلسي". إن الإتحاد الأوروبي الغربي يطور عمله الإمبريالي، ضمن حدود الخضوع الفعلي de facto الدائم للناتو وبالتالي للولايات المتحدة(16). في المستقبل القريب، يبقى الإتحاد الأوروبي قوة إمبريالية من المرتبة الثانية. لكن هذا لا داعي لأن يكون هو الحال في المدى الطويل. إذ أن علاقات القوة يمكن أن تصبح أكثر مؤاتة للإتحاد الأوروبي. هذا الوضع الجديد يمكن أن يكون نذيراً بصراع عالمي جديد.

ثمة عاملان يساعدان في تفسير هذا الضعف الدائم. الأول هو الانقسام داخل الإتحاد الأوروبي الغربي ذاته، أي، بين دوله الأعضاء، بخصوص دور الإتحاد الأوروبي الغربي وعلاقته بالناتو. إن المظهر الأساسي لهذا التباعد في الآراء هو التحفظ البريطاني على تطوير قوة عسكرية أوروبية مستقلة. لقد كانت المملكة المتحدة دائماً إلى جانب التعاون العسكري لكنها ضد الاندماج العسكري. ثمة أسباب تاريخية وأيديولوجية لذلك: على سبيل المثال، خوف بريطانيا من فقدان سيادتها القومية؛ أو اختيارها، في نهاية الحرب العالمية الثانية، محاولة الاحتفاظ بوضع قريب قدر الإمكان من وضع القوة العظمى عن طريق إيجاد قوة كبيرة حقيقية لممارسة النفوذ (Chuter 1997: 114). هذه العوامل وعوامل مشابهة لها ينبغي تفسيرها بلغة السياسات

والمصالح الاقتصادية الواعية. لذلك، فإن التعلق بفكرة السيادة القومية، والخوف من فقدانها، هو بقية باقية من طور تاريخي كانت فيه بريطانيا قوة إمبراطورية كبيرة. هذا مثال على كيف يمكن للأيديولوجيات أن تبقى على قيد الحياة [بعد زوال] الوضع الاقتصادي الذي أوجدها. إن السبب في أن هذه الأيديولوجيا قد بقيت حية بعد العصر الإمبراطوري هو أنها دافعت، ولا تزال تدافع، عن مصالح القطاعات الأكثر ضعفاً في رأس المال البريطاني. هذه هي القطاعات التي تمثل الخاسر الأكبر من الأشكال الضيقة للتكامل الاقتصادي الأوروبي والتي تستعمل حجة فقدان السيادة القومية كسلاح أيديولوجي ضد الانضمام إلى مجال الاندماج الاقتصادي الأوروبي (قبل 1973) أو تعميقه (بعد ذلك التاريخ).

فيما يتعلق بسعي بريطانيا للاحتفاظ بموقع القوة العظمى، فهي تريد أن تضيق مجال الاندماج الاقتصادي لأن الاندماج التام سيعني أن اليورو سوف يبتلع الجنيه، [محولاً إياه] إلى عملة تدار وفقاً للمحكات التي تعكس مصالح رأسمالية احتكار القلة الألمانية ولو كان ذلك بطريقة موسوطة (١٧). سيتعين على لندن أن تلعب دوراً ثانوياً من الناحية الاقتصادية عموماً وفي الأسواق المالية بشكل خاص أكثر. إن القوة العسكرية الأوروبية المستقلة ستكون عاملاً يدفعه إلى الأمام نوع ما من الدولة الأوروبية (الفيدرالية) وبالتالي نحو اندماج اقتصادي تام للمملكة المتحدة داخل الاتحاد الأوروبي. هذا يفسر معارضة بريطانيا لجعل الإتحاد الأوروبي الغربي قوة عسكرية بارزة (١٨). من المشكوك فيه، مع ذلك، ما إذا كانت هذه السياسة ستبقى صالحة للبقاء في المدى الطويل.

السبب الثاني لضعف الاتحاد الأوروبي الغربي WEU هو الجبروت العسكري المتفوق الواضح للولايات المتحدة. بدلاً من فرض إرادتها بشكل مباشر، تظهر الولايات المتحدة تفوقها العسكري من خلال الناتو. تم تأسيس الناتو في عام ١٩٤٩، رسمياً لاحتواء النزعة التوسعية السوفييتية لكن فعلياً للمساهمة في تدمير الاتحاد السوفييتي، من خلال القدرة العسكرية. في عام ١٩٩١، مع سقوط وتفكك الإتحاد السوفييتي، وجد الناتو نفسه فجأة بلا عدو. يبدو أن ذلك قدم فرصة للاتحاد الأوروبي الغربي WEU لكي يزداد أهمية. في الحقيقة، يمكن المجادلة بشكل معقول، وقبل سقوط الاتحاد السوفييتي، بأن هذا الازدياد في أهمية قد أضعف الناتو، وكان هذا شيئاً لا تريده الأمم الأوروبية، نظراً لأن الولايات المتحدة فقط هي التي كانت تمتلك القدرة العسكرية على مواجهة الاتحاد السوفييتي. لذلك، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، كان يتوقع المرء اهتمامات زائدة بدور أقوى لأجل القوة العسكرية الأوروبية. مع ذلك، فإن نفوذ الناتو قد ازداد بدلاً من أن ينقص. إن الولايات المتحدة ترحب بالقوة العسكرية الأوروبية، بشرط أن تبقى خاضعة للولايات المتحدة، لأسباب عسكرية واقتصادية - مالية. كان الهدف من هجوم الولايات المتحدة على يوغسلافيا وتدميرها في عام ١٩٩٩ (من خلال الناتو) (من بين أشياء أخرى) هو إبقاء طموحات اليورو تحت السيطرة.

إن الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة، من خلال الناتو، على الاتحاد الأوروبي الغربي واضحة أيضاً في مناطق أخرى، كما في الاتفاق الأخير بين الناتو وروسيا على بدء التعاون في الإطارين السياسي والعسكري. في أيار ١٩٩٧، تم توقيع القرار التأسيسي حول العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن بين الناتو

والاتحاد الروسي. إنها ليست معاهدة مُلزِمة (وهو ما كانت روسيا تأمله) بل هي ببساطة التزام بين رؤساء الدول والحكومات. تجتمع روسيا على لجنة مشتركة دائمة لكن الناتو سيقوم باتخاذ القرارات من تلقاء نفسه في حالات الطوارئ والأزمات. من الواضح أن روسيا قد قبلت بموقع الخاضع بالنسبة إلى الناتو. إن هذا يقلل من تأثير الـ OSCE، الذي تود روسيا ودول أوربية كثيرة أن تراه معزراً. السبب هو أن الولايات المتحدة تمتلك نفوذاً داخل الناتو أكبر منه داخل OSCE. من الجلي أن الهدف هو منع قيام تحالف عسكري بين الاتحاد الأوروبي وروسيا (١٩).

أخيراً، فإن الناتو وبالتالي الولايات المتحدة يكشفان عن تفوقهما العسكري أيضاً في مواجهة CEEC من جهة، والبلدان العربية من جهة أخرى. فيما يتعلق بـ الـ CEEC، فإن بولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا قد أصبحت أعضاء في حلف الناتو. وسوف تحذو دول CEEC الأخرى حذوها. الهدف المحدد لهذه السياسة هو توسيع مجال نفوذ الولايات المتحدة من المجال العسكري إلى المجال الاقتصادي، وبذلك تعاكس روابط الاتحاد الأوروبي الاقتصادية (وخصوصاً روابط ألمانيا) مع هذه البلدان. إن الوسيلة التي يتم تحقيق ذلك من خلالها هي السمرات procurements العسكرية. في الحقيقة، إن عضوية الناتو تقتضي ضمناً أن تجدد الدول الأعضاء الجديدة أسلحتها لجعلها متوافقة مع الأسلحة التي يستعملها الناتو. على سبيل المثال، بدأت البلدان الأعضاء الجديدة بامتلاك طائرات مقاتلة - قاذفة من طراز F-16 لتحل محل الميغ السوفيتية. هكذا يتم افتتاح أعمال [بزنس] ضخمة جديدة لأجل المجمع العسكري - الصناعي الأميركي، الذي يسيطر تماماً على نصف تجارة العالم في الأسلحة. علاوة على ذلك، ما إن يتم الحصول على هذه الأسلحة حتى يتعين إنفاق المزيد من الأموال على الصيانة وقطع الغيار والمزيد من التبديلات. نظراً لأن هذه البلدان تفنقر إلى الأموال اللازمة لهذه الإنفاقات الهائلة، سيتعين عليها أن تلجأ إلى التسليف الأميركي، وبذلك تزيد من اعتمادها الاقتصادي على الولايات المتحدة (Dinucci 1998: 26). ينطبق الشيء نفسه على روسيا، عندما سيتعين استبدال أسلحتها "العتيقة" الهائلة.

فيما يتعلق بالأقطار العربية، فإن سياسات الولايات المتحدة موجهة إلى احتياطات النفط في الخليج. حتى رغم أن الولايات المتحدة هي ثاني منتج للنفط بعد العربية السعودية، فإنها تمتلك احتياطات يُقدر أن تدوم لمدة ١٠ أعوام فقط، بحسب الإيقاع الحالي للإستهلاك. أما احتياطات العربية السعودية، في المقابل، فيمكن أن تدوم لمدة ٨٠ عاماً واحتياطات العراق لمدة ١٠ أعوام. لكن هذا ليس هو العامل الوحيد. إن حوالي ٥٧ بالمئة من صادرات نفط الشرق الأوسط تذهب إلى البلدان الآسيوية (التي يذهب ٢٥ بالمئة منها إلى اليابان فقط) و ٢٥ بالمئة إلى أوروبا الغربية. لذلك فإن السيطرة على هذه الاحتياطات، هي ذات أهمية استراتيجية أساسية، لكي تحتفظ الولايات المتحدة بالزعامة الاقتصادية والعسكرية على كافة البلدان، بما فيها حلفاؤها (Dinucci 1998: 27). هذا يفسر سياسات الناتو في الشرق الأوسط، بما في ذلك السعي لاستبدال "الشيوعية" "بالأصولية العربية" بوصفها التهديد الجديد للسلام العالمي والديموقراطية.

كنتيجة لهذه التطورات، خضع الدور السياسي للنااتو لتغيير ملحوظ. فحتى نهاية الثمانينيات ١٩٨٠s، كانت وظيفته الأساسية تُصوّر على أنها "دفاع" ضد "التهديد الشيوعي". مع سقوط الإتحاد السوفييتي فإن الصورة الجديدة للنااتو هي صورة الموفر "للأمن" العالمي "لأجل" المجتمع الدولي، بما في ذلك الوقاية من "الأصولية الإسلامية". يتضمن هذا منع الحروب بين الدول، إعادة تنصيب الحكومات الديمقراطية التي تمت الإطاحة بها، وتسهيل إسقاط "الحكومات اللاديموقراطية". بالطبع، إن النااتو نفسه يقرر ماهي الحروب التي يتعين منعها، وماهي الحكومات الديمقراطية وما هي الحروب التي ينبغي إشعالها، (منتهاكاً قواعد القانون الدولي إذا دعت الحاجة). فالنااتو يتم رسمه projected الآن في الوعي الجماعي للعالم بوصفه الضامن للديموقراطية العالمية والسلام العالمي والنظام العالمي وحقوق الإنسان. لقد برز في التسعينيات أقوى من أي وقت مضى. إن قوة النااتو هذه والضعف الداخلي للإتحاد الأوروبي الغربي هما العنصران المعيقان لمشاريع مثل WEU و OSCE، التي تهدف إلى بناء مركز بديل للقوة العسكرية خارج هيمنة الولايات المتحدة.

في مقابل قوة الدافع التوسعي للإمبريالية الأميركية يوجد ضعف الطبقة العاملة الأوروبية التي يتعين عليها، مع ذلك، أن تتعافى من سلسلة الكوارث منذ هزيمة الحركات الإجتماعية الجماهيرية في السبعينيات. ليست المشاركة الحماسية للديموقراطيات الاجتماعية الأوروبية في حرب ١٩٩٩ ضد يوغوسلافيا سوى ضربة فرشاة التاريخ الأخيرة على اللوحة الجهنمية. إن ترابطات هذه العوامل هي التي تسمح لنا بالتكلم عن طور جديد في التطور الرأسمالي، وبشكل أكثر تحديداً عن العلاقات عبر الأطلسية، البين إمبريالية، على عتبة الألفية الجديدة. هذا الطور الجديد مفعم بأخطار جسيمة ويمكن أن يكون النذير بصراع عالمي جديد.

\* \* \*

## هوامش

- (١) لقد كان للولايات المتحدة مصلحة، وساهمت، في إعادة البناء الاقتصادية لأوروبا، التي كانت تنتظر إليها بوصفها شرطاً مسبقاً لكي تلعب أوروبا دور الحصن المضاد للشيوعية.
- (٢) كان هذا أحد ثوابت السياسة الفرنسية: بدءاً بعام ١٩٥١، عندما كان يُعتقد أن الجمعية الأوروبية للفحم والفلوذا كوسيلة نحو تسوية فرنسية - ألمانية، حتى عام ١٩٩٢، عندما كان الدافع الهام في التفاوض على معاهدة حول الإتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت) هو احتواء الهيمنة الاقتصادية لألمانيا بعد إعادة توحيدها في عام ١٩٩٠.
- (٣) إن الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) التي تأسست في عام ١٩٥٨، أصبحت الجماعة الأوروبية (EC) في عام ١٩٦٥، عندما دمجت مع الجمعية الأوروبية للفحم والفلوذا (ECSC)، واليوراتوم Euratom وأصبحت هذه الإتحاد الأوروبي (EU) في عام ١٩٩٢.
- (٤) حتى هذه الأيام فإن دور أوروبا في تشكيل نخب البلدان التابعة هو أصغر بكثير من دور الولايات المتحدة. فالجامعات الأوروبية تستضيف ٥٠٠٠٠ طالباً أسيوياً في مقابل ٢١٥٠٠٠ طالباً أسيوياً يتم قبولهم في الجامعات الأميركية.

(٥) إن Beyen، وزير خارجية هولندا الذي كان أول من اقترح السوق المشتركة لم يُنتخب سياسياً بل كان مديراً تنفيذياً سابقاً لشركة فيليبس ومديراً لليونيليفر Unilever هبط مباشرة من صندوق النقد الدولي إلى رئاسة الوزراء الهولندية (Anderson: 1997: 63) وموننت Monnet "أبو" الاندماج الأوروبي كان مصرفياً دولياً بحكم المهنة.

(٦) يمكن أن يكون ثمة استيلاء على الثروة التي لا تأخذ الشكل الاجتماعي للقيمة (لأنها أُنجبت في نظام لا رأسمالي). مع ذلك، فإن هذه الثروة تغير شكلها الاجتماعي وتصبح قيمة حالما يتم إدخالها إلى السوق الرأسمالية.

(٧) إن دور صندوق النقد الدولي هو إجبار البلدان التابعة على التنافس من خلال تكاليف العمل الأدنى (الأجور) بينما يعزز في الوقت نفسه نفسه شكلاً تبعياً من التصنيع.

(٨) هذا لا يقتضي ضمناً أن حظوظ تلك البلدان تتحسن بشكل تلقائي إذا توقف تدفق رأس المال الأجنبي. إن النهب المنظم للموارد الطبيعية يجعل التطور (بأي شكل كان) مستحيلاً. علاوة على ذلك، فإن البديل عن التخلف القسري هو نوع مختلف، نوع اشتراكي، من التطور.

(٩) ليس هذا سوى واحد من الأسباب. حتى رغم أن الحرب ضد يوغوسلافيا لا يمكن معالجتها بشكل ملائم هنا. فنمة ملاحظات قليلة هي حسب الترتيب. أولاً، يقال أن هذه الحرب لم تكن بسبب التناقضات داخل الإمبريالية. فيما سبق يبرهن عكس ذلك: تحاول الولايات المتحدة أن تمنع نهوض منافس إمبريالي. لا يمكن أن نستبعد إمكانية ظهور تناقضات داخل الإمبريالية شبيهة بتلك التناقضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مرة أخرى، هذه المرة بين الولايات المتحدة والكتل الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي. ثانياً، يقال إنه، مع سقوط الاتحاد السوفييتي، تحول الناتو من منظمة دفاعية إلى منظمة هجومية. ثمة وجهة نظر مختلفة سوف يتم تقديمها فيما يلي أدناه. ثالثاً، يقال إنها كانت حرباً "إنسانية"، دفاعاً عن الكوسوفيين الألبان ضد عدوان صربيا والتطهير الإثني. هذا الجزم لا يمكن تصديقه، نظراً للأمثلة التي لا حصر لها على أن الناتو والولايات المتحدة لا يتجاهلان فحسب بل يدعمان فعلاً الانتهاكات الفاضحة والشديدة لحقوق الإنسان. لكن ما لا يمكن تصديقه أكثر من ذلك حتى هو استعداد الرأي العام لابتلاع هذه الكذبة، حتى رغم أن الجرائم ضد الإنسانية حدثت في ذاك البلد (سواءً ضد الكوسوفيين أو ضد الصرب).

توجد على الأقل ثلاثة أسباب حقيقية، بالإضافة إلى السبب المذكور للتو، لأجل تدخل الناتو في يوغوسلافيا. الأول، أرادت الولايات المتحدة / الناتو أن تظهر لبقية العالم أن الآلة العسكرية هي التي تحكم فوق كل شيء وأنه سيكون من حماقة تحديها. هذا يصح بشكل خاص بالنسبة لروسيا، تماماً في حال كان من الممكن إقناع نقاد خضوع روسيا للإمبريالية الغربية بأن يعكسوا المسار. الثاني، إن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لهما مصالح اقتصادية في البلقان، بوصفه ممراً آمناً لأجل خطوط الأنابيب اللازمة لنقل النفط من حقول بحر قزوين الغنية إلى البحر المتوسط عبر بلغاريا ومقدونيا وألبانيا. لهذا السبب كان يتعين أن يقع البلقان ضمن نطاق نفوذ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. والثالث، أن الولايات المتحدة / الناتو أرادت إيجاد سابقة لأجل التدخلات المستقبلية باسم المصالح "الإنسانية" (على سبيل المثال، الدفاع عن الجماعات الإثنية أو الدفاع عن حقوق الإنسان) والإجراءات المضادة للإرهاب. إن العمل القادم ضد "الدول المارقة" مثل كوبا (على أساس الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان أو الإرهاب الدولي)، أو حتى روسيا أو الصين (كلاهما بلدان متعددا الإثنيات حيث يمكن إثارة الصراع الإثني بشكل متعمد من خلال العمليات السرية أو الدعاية)، هذا يمكن أن يجد في تدمير يوغوسلافيا حالة اختبار، وتبريراً وأساساً منطقياً. (B. Carchedi 1999).

(١٠) الأمر الذي لا يعني بالضرورة أن معدل القيمة الزائدة لألمانيا هو أدنى من معدل البلدان الأخرى الأقل تطوراً.

(١١) ضمن الطبقة العاملة، ثمة بعض الشرائح، كالنساء والأولاد والعمال الأجانب والأقليات العرقية وغيرها. هذه النقطة الهامة لا يمكن متابعتها هنا. انظر (Gill 1998).

- (١٢) خلافاً لرأي بعض المعلقين (على سبيل المثال، بلادن - هوفل وسايمونز ١٩٩٤: ٣٣٧)، فإن فرضية الزعامة الألمانية لا تقتضي ضمناً قدرة ألمانيا المطلقة على فرض سياساتها.
- (١٣) هذه المحكات هي يجب ألا يكون العجز أكبر من ٣ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي GDP، ويجب ألا يكون الدين أكبر من ٦٠ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، ولا يمكن أن يكون التضخم أعلى من 1.5 بالمئة من متوسط معدلات التضخم للبلدان الثلاثة ذات المعدلات الأدنى، معدلات الفائدة طويلة الأجل لا يمكن أن تكون أعلى من ٢ بالمئة من معدلات البلدان الثلاثة ذات المعدلات الأدنى، وأسعار الصرف يجب أن تكون ضمن الـ ERM. في حين أن هذه المحكات يقصد منها أن تحول اليورو في المستقبل إلى الشكل الجديد من المارك الألماني، كما أشار الكثيرون، فإن هذه الأهداف، من الناحية الكمية، هي أهداف تعسفية (اعتباطية) (لماذا ٣ بالمئة وليس أي رقم آخر؟) وغير عقلانية (فاليابان لن يسمح لها بنيل العضوية في الـ EMU بسبب المستوى العالي لدينها). هذه المحكات ليست مقيدة بالإرتقاء إلى الـ EMU. المقصود منها هو أن تستمر في لعب دور أيضاً بعد البدء بها. في ٨ تشرين ثاني ١٩٩٥، أطلق وزير المالية الألماني فايجل Waigel اقتراحه لصالح "ميثاق الإستقرار". وقد تمت الموافقة على هذا الإقتراح أخيراً في قمة دبلن المنعقدة في ١٣ و ١٤ كانون أول ١٩٩٦. أساساً، بعد الإنضمام إلى الـ EMU، سوف يكون على الدول الأعضاء أن تسعى إلى تثبيت العجز في الميزانية على نسبة تساوي (١) بالمئة في الأوقات العادية ولا تتجاوز ٣ بالمئة في الأوقات الصعبة. إن البلدان التي تفشل في تحقيق هذه الشروط سيكون عليها أن تدفع وديعة (مابين 0.2 بالمئة و0.5 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي) يتم تحويلها إلى غرامة في حال عدم تصحيح العجز خلال عامين. توجد أيضاً وسائل تملصية (Europa van Morgen 1996).
- (١٤) هذا هو معنى المادة (٣) 3a من معاهدة الجماعة الأوروبية EC، التي تضع المبادئ الموجهة لمعاهدة الـ EMU: الأسعار المستقرة، والأموال العامة المضمونة، والشروط النقدية، وميزان مدفوعات مستدام.
- (١٥) ضمن الـ EMU، فإن سوق الصرف لم تختف، بل تربط من هم ليسوا أعضاء في الـ EMU باليورو. الأسعار الأساسية للعملة غير الأوروبية (المجلس الأوروبي ١٩٩٦). إن هذا سيربط السياسة الاقتصادية لغير أعضاء اليورو بسياسة منطقة اليورو وبالتالي ببلده المهيم، ألمانيا.
- (١٦) في الوقت الحالي، يضم الإتحاد الأوروبي ١٠ أعضاء أوروبيين كاملين العضوية، و ٥ مراقبين و ٣ أعضاء ارتباط و ١٠ شركاء ارتباط.
- (١٧) يجادل كارثيدي (١٩٩٧) بأنه من مصلحة القطاع الرأسمالي المتقدم (القطاع الإحتكاري الأقل)، تحت زعامة الإحتكارات الأقلية الألمانية أن تجعل من وحدة النقد الأوروبي ECU أولاً ومن ثم اليورو عملة قوية.
- (١٨) توجد بالطبع اختلافات بين اللاعبين السياسيين الكبار. في السبعينيات والثمانينيات، كان حزب المحافظين يميل نحو سياسات متوافقة مع السياسات النقدية والمصرفية التضيقية للجماعة [ الأوروبية ] بوصفها الطريق إلى تشجيع الاقتصادات الأوروبية. أما حزب العمال، من جهة أخرى، فكان يميل أكثر نحو التحكيمات بالإستيراد، وتدخل الدولة، والإعانات الحكومية لأجل الصناعات المتدهورة.
- (١٩) لقد تعزز النفوذ الأكبر للئاتو عن طريق تحقق فرنسا من أن التقدم نحو اتحاد أوروبي غربي أقوى إنما كان مفقوداً، وبقرار منها، أعلنت في ٥ كانون أول ١٩٩٥، إعادة دخولها إلى الئاتو (جزئياً على الأقل). لقد تركت فرنسا الئاتو في عام ١٩٦٦، وهي تعرف أن مثل هذا المشروع الهيمني الكامن وراء أوروبية موحدة كان يحتم وجود منظمة عسكرية قوية، مستقلة.

## الفصل الرابع عشر

### تحقيب الرأسمالية وتحليل الإمبريالية:

### الماركسية الكلاسيكية والنشوء الرأسمالي (\*)

أليكس كالينيكوس

يختار كتاب رأس المال لماركس، كموضوع رئيسي له، ظاهرة فريدة - نمط الإنتاج الرأسمالي. إن عادة التمادي والتمييز بين الأنواع المختلفة للرأسمالية قد أصبحت، مع ذلك، راسخة جيداً في التراث الماركسي الكلاسيكي. على وجه الخصوص، إن كتاب هيلفردينغ Hilferding المعنون رأس المال المالي *Finance Capital* وكتاب لينين الذي يحمل عنوان الإمبريالية *Imperialism* وكتاب بوخارين الإمبريالية والاقتصاد العالمي *Imperialism and world Economy* سعت كلها إلى تحليل الخواص المميزة النوعية للطور الخاص من التطور الرأسمالي الذي اتفق المؤلفون على أنه برز في حوالي منعطف القرن العشرين، و، بشكل خاص، إلى تحديد الأوجه التي اختلفت فيها هذه الخواص المميزة عن الخواص المميزة لرأسمالية منتصف العهد الفيكتوري التي قدمت السياق لعمل ماركس العظيم. كنتيجة لذلك، أقيم تضاد بين الرأسمالية " الكلاسيكية " أو "التنافسية" والإمبريالية أو " رأسمالية الاحتكار" في الكتابة النظرية الماركسية. استمر إحياء الاقتصاد السياسي الرأسمالي في الستينيات في النزعة إلى التمييز بين أطوار التطور الرأسمالي. يمثل كتاب باران وسوزي رأس المال الاحتكاري (1966) *Sweezy: Monopoly, Baran* و *Capital* و كتاب إرنست ماندل الرأسمالية المتأخرة (1975) *Late Capitalism* محاولتين متميزتين بشكل خاص لتحليل السمات البنوية لرأسمالية عصرهما. في وقت أحدث عهداً، نفخ منظرو مدرسة التقييد Regulation School والبنى الاجتماعية للتراكم (SSA) حياة جديدة في المقاربة التدريجية *stadial* للرأسمالية، حتى لو كانت الأطوار التي حدودها والإواليات التي زعموا أنها هي المسؤولة مختلفة بشكل كبير عن تلك الأطوار والإواليات التي تصورها الاقتصاديون الماركسيون الأوائل. على وجه الخصوص، بفضل تأثير كتاب مايكل ألييتا Michael Aglietta **نظرية التقييد الرأسمالي** *A Theory of Capitalist Regulation* (1976)، فإن تبايناً جديداً انتقل إلى مركز الاهتمام، هو التباين بين فوردية ما بعد الحرب، "كنظام تكثيفي للتراكم" و، من ناحية أولى، النظام الانتشاري للتراكم " الذي سبقه و، من ناحية أخرى، " ما بعد الفوردية Post-Fordism المنبثقة عن الأزمة الاقتصادية لل سبعينيات 1970s.

(\*) بالانكليزية Periodizing Capitalism and Analyzing Imperialism

لقد تعرّض كلُّ من المزايم الخاصة التي أطلقها هؤلاء الكتاب المختلفون وفكرة الأطوار المتميزة للتطور الرأسمالي لهجوم متزايد (1). هذه الهجمات تنطلق أساساً من توتر متأصل في تلك الفكرة. فقد وصف ماركس بشكل مشهور منهجه بأنه منهج " الانطلاق من المجرّد إلى الملموس ". إن كتاب رأس المال ليس وصفاً تاريخياً ملموساً للرأسمالية الفيكتورية. إنه، بالأحرى، يسعى إلى تحديد البنى التكوينية والنزعات المتأصلة لنمط الإنتاج الرأسمالي بحد ذاته. كما سنرى بتفصيل أكثر أدناه، فإن خطاب رأس المال يتقدم وفقاً لذلك على قاعدة صياغة الافتراضات المجردة والمفاهيم المقصود بها تحديد هذه البنى والنزعات: يتم إدخال عوامل محدّدة، أقل أهمية بشكل مضطرب في نقاط ملائمة في الجدول حيث إن سياقها يوضح دورها الخاص الثانوي نسبياً. إن التفصيل التجريبي الهائل الذي يقدمه ماركس في نقاط شتى من كتاب رأس المال، المجلد الأول، والجزء الخامس من المجلد الثالث (المكرس لرأس المال النقدي وعمل الأسواق المالية) يقدم الأدلة على البنى الداخلية للنمط الرأسمالي، ويقدم شروحات لحجج ماركس. مع ذلك، فإن الرأسمالية " الكلاسيكية " ليست الموضوع الرئيسي لكتاب رأس المال؛ في أقصى الأحوال يمكن للمرء أن يقول إن لكتاب رأس المال موضوعين - نمط الإنتاج الرأسمالي بحد ذاته كما يعبر عن ذلك ألتوسير Althusser، وهو "موضوع لا وجود له بالمعنى القوي (بالمعنى القوي، إن نمط الإنتاج الرأسمالي لا يوجد، بل إن التشكيلات الاجتماعية فقط هي التي تسود نمط الإنتاج الرأسمالي)، والرأسمالية " الموجودة فعلاً، في أيام ماركس". ( Althusser 1990: 47 ).

إن ازدواجية الموضوعات هذه قد طرحت مشكلة خاصة بالنسبة إلى الاقتصاديين الماركسيين لاحقاً - أي، كيف نميز تلك الجوانب من خطاب رأس المال التي تحدد هوية السمات التكوينية للنمط الرأسمالي عن تلك الجوانب ذات الأهمية المعاصرة بشكل أساسي؟ هذا السؤال، بالطبع، لا يمكن فصله عن المشكلة المتعلقة بموضوعنا، مشكلة كيفية توسيع تحليل ماركس، فيما يتعلق بالفهم النظري العام للنمط الرأسمالي والتحليل الملموس أكثر للرأسمالية بوصفها نظاماً يتطور تاريخياً. أحد الأسباب في أن كتاب رأس المال المالي لهيلفردينغ هو عمل متميز من أعمال الاقتصاد السياسي الماركسي هو أنه يقوم [مهمتين]: فهو يطور تحليل قيمة نظري لعمل الأسواق المالية ويعرّف السمات البنوية لرأس المال المالي، الذي يُصوّر على أنه اندماج لرأس المال الصناعي ورأس المال النقدي كنتيجة لتركيز [ تكثيف ] ومركزة رأس المال.

مما هو متأصل في طبيعة الماركسية كبرنامج بحث علمي، يمكن لعمل توسيع [كتاب] رأس المال بهاتين الطريقتين أن يرتد على تحليل ماركس عن طريق خلق الحاجة إلى تعديله. إحدى نقاط الصعوبة الجلية تتعلق بإمكانية تطبيق نظرية القيمة الماركسية على الرأسمالية الاحتكارية. إلى حد أن تركيز القوة الاقتصادية الذي اتفق لينين وهيلفردينغ وبوخارين جميعاً على أنه ينتج " أعلى مراحل الرأسمالية" كان يقتضي تعليقاً للسيرورات التنافسية المسؤولة عن خلق المعادل الاجتماعي equalization للعمل الذي يقوم عليه قانون القيمة، من المؤكد أن نظرية قيمة العمل والفرضيات المختلفة المشتقة بمساعدتها (أهمها قانون نزوع معدل الربح إلى الهبوط، الذي سنطلق عليه من هنا فصاعداً اختصاراً TRPF<sup>(\*)</sup>) لم تعد تنطبق على الرأسمالية في

(\*) بالانكليزية The law of the tendency of the Rate of Profit to Fall

طورها "المنظم"؟ إن جزءاً من أهمية كتاب باران وسويزي رأس المال الاحتكاري هو أنه قد رسم بشكل واضح واستكشف بشكل منهجي هذا الاستنتاج.

هذا التناقض الظاهر بين قانون القيمة والرأسمالية الاحتكارية، مع ذلك، شعر به، بشكل أقل مباشرة، ماركسيو الأمميتين الثانية والثالثة. إن الشذوذ المعروف جيداً، لكن غير المفسر على حد علمي، في تاريخ الاقتصاد السياسي الماركسي هو أن نزوع معدل الربح إلى الهبوط TRPF قد شكل عاملاً ضئيلاً في نظرية الأزمة قبل الحرب العالمية الثانية. إن معظم الشخصيات الرئيسية، وبالأخص هيلفردينغ وبوخارين وبريوبرا جنسكي، قد قبلوا جميعاً طبعة ما من نظرية التفاوت: بعبارة أخرى، لقد فسروا الأزمات الاقتصادية بوصفها تبعات لاختلالات التوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد. مع ذلك، فقد اختلفوا على المعاني الضمنية لتطور الرأسمالية الاحتكارية بالنسبة للأزمات. لقد آمن هيلفردينغ بأن بروز ما كان أول من أسماها "الرأسمالية المنظمة" يعني أن تخطيط الدولة يمكنه، من حيث المبدأ، أن يمنع نشوء التفاوتات بين أقسام الإنتاج الرئيسية، وبذلك يزيل الأزمات الاقتصادية بدون الحاجة إلى الثورة الاشتراكية. لقد وافق بوخارين على ذلك، لكنه جادل بأن تناقضات الرأسمالية تتم إزاحتها إلى المنافسين العسكريين والسياسيين بين "التروستات الرأسمالية للدولة" المنظمة قومياً. جادل بريوبرا جنسكي بأن الرأسمالية الاحتكارية في الواقع تجعل اللاتوازنات القطاعية أسوأ: بالاتحاد مع الاختلالات الوظيفية الناشئة عن النزوع إلى انخفاض الاستهلاك ودورة رأس المال الثابت فقد كان هذا هو الدافع نحو الأزمة المنظومية (٢).

كان أحد التطورات الكبرى للاقتصاد السياسي الماركسي في العقود الأخيرة هو استعادة TRPF لمكانته المناسبة في مركز نظرية الأزمة الماركسية (٣). فكانت النتيجة هي تحديد موقع مصدر الأزمات الرأسمالية في صميم علاقات الإنتاج نفسها، بدلاً من معاملتها على أنها تبعة طارئة نسبياً لاختلالات التوازن بين القطاعات المختلفة (٤). ترافق هذا الانتقال في البؤرة التحليلية، بالطبع، بنزاع شديد على التماسك الداخلي لنظرية TRPF الوثيق الارتباط بهجوم سرافيان Sraffian العام على نظرية القيمة لماركس. إن إحدى تبعات هذه الخلافات، بالتضافر مع السجلات التي أثارها نقد ألتوسير للماركسية الهيجلية، قد وجه الانتباه نحو البنية المفاهيمية لكتاب رأس المال والوضع الاستمولوجي للفرضيات المبدئية لماركس. على هذه الخلفية برزت شكية ماركسية بشكل خاص حول فكرة أطوار التطور الرأسمالي. هذا ليس معناه أن شكوكاً أكثر تجريبية لم تلعب دورها. لقد اجتذب مفهوم "الرأسمالية الاحتكارية" تمحيصاً نقدياً متزايداً: على وجه الخصوص، اقتضاؤه ضمناً أن تركيز concentration ومركزة centralization رأس المال قد أديا إلى إضعاف التنافس بين رؤوس الأموال قد تعرض بوجه حق للنقد الشديد. لاشك في أن حقيقة أن الحقبة الحالية شهدت اشتداداً للتنافس على الصعيد الدولي قد ساهمت في هذه الشكوكية. لكن ثمة قضايا أكثر منهجية تعمل عملها أيضاً، وعلى هذه القضايا سوف أركز الآن.

### **حدود نظرية التقييد The Limits of regulation theory**

يمكن كشف مصادر هذه الشكوى بدراسة نظرية التقييد. إن صياغة ألبينا الأولية لهذه النظرية قد أحدثت قطيعة صريحة مع النظريات السابقة لما أطلق عليها لينين اسم " رأسمالية الدولة الاحتكارية ":إننا نعارض فكرة أن تركيز رأس المال هو السيرورة الأكثر أساسية في تاريخ رأسمالية القرن العشرين. فالسيرورة النظرية الرئيسية تكمن بالأحرى في التغير الجذري في شروط إعادة إنتاج رأس المال عموماً. هذا الزعم يعتمد على ما يرقى إلى مستوى نظرية التفاوت الخاصة بالأزمة. إن القسم الأول (إنتاج وسائل الإنتاج) يميل إلى التطور بأسرع من القسم الثاني (إنتاج وسائل الاستهلاك). لكن، بدون الازدياد في القيمة الزائدة النسبية، الذي يعتمد بدوره على كون القسم الأول قادراً على امتصاص مزيداً من وسائل الإنتاج وتحويلها إلى رأس مال ثابت يستثمر في إنتاج سلع استهلاكية أرخص ويعتمد على وجود طلب فعلي على هذه السلع، فإن المعدل العام للربح سوف يهبط. إن التطور اللامتكافئ للقسم I " لذلك - - - " يلاقي عائقاً أثناء التراكم. هذا العائق، الذي يكون كامناً على الدوام، لا يمكن إزالته إلا إذا ثورَ revolutionize الإنتاج الرأسمالي شروط حياة الطبقة العاملة. ( 1 - 20: 1979، Aglietta، 61).

في غياب مثل هذا التحول، فإن انخفاض قيمة رأس المال الناتج عن رفع إنتاجية العمل في القسم I ((يُعبّر عنه بحركة متكررة الحدوث تشكلها الأطوار المتلاحقة من الازدياد الهائل في رأس المال الثابت الإجمالي وأطوار الكساد الشديد)). إن الهبوط الكبير للثلاثينيات قد مثّل ذروة هذه التقلبات. فالتاليورية جرفت الحكم الذاتي للطبقة العاملة ضمن الإنتاج، لكن التفاوت بين التوسع في القسم II والتراكم في القسم I ازداد بسرعة، نظراً لأن القوى التي كانت تثورَ سيرورة العمل كانت هي أيضاً القوى التي تقلل الطلب الفعلي على السلع من القسم II بسبب الهبوط الناجم في حصة الأجور في الدخل القومي. تتغلب الفوردية على هذه التناقضات عن طريق دمج مزيداً من التحولات في سيرورة العمل - تطوير الإنتاج التجميعي نصف الأوتوماتيكي<sup>(\*)</sup> مع "تشكيل معيار استهلاك اجتماعي" يقوم بشكل خاص على التسليح الشديد للحياة اليومية والدعم الحكومي underwriting للاستهلاك الجماهيري عن طريق دولة الرفاه، ضامنة بذلك أن القسم I والقسم II سيتطوران بتوافق نسبي (104: 1979، Aglietta، 94، 117، 116).

إن الفوردية، لذلك، تفسر الوظيفة الرئيسية لأنظمة التراكم، أي تحقيق تمفصل مستقر للقسمين I و II وكما يعبر عن ذلك آلان ليبيتز Alain Lipietz، فإن ((نظام التراكم يصف الاستقرار الطويل الأمد بشكل ملائم لتخصيص [توزيع حصص] الإنتاج الاجتماعي بين الاستهلاك والتراكم)). إذ يجب أن ((يتجسد في هيئة معايير، عادات، قوانين، وشبكات ناظمة تضمن وحدة السيرورة وتكفل أن عناصرها تتطبق تقريباً على مخططات إعادة الإنتاج في سلوكهم وصراعاتهم من يوم إلى يوم)). هذه المجموعة الممأسسة من القواعد المستخلّة والإجراءات الاجتماعية " هي نمط من التقييد. (15 - 14: 1987، Lipietz).

لا يعتقد ألبينا صراحة نظرية تفاوتية الأزمات. على العكس، إنه يعطي روايته شرحاً يبدو أنه يضيء أسبقية تفسيرية على علاقات الاستغلال: ((إن جذر هذه الأزمات هو دائماً الارتفاع المفاجئ للصراع الطبقي في

(\*) بالانكليزية Semi-automatic assembly-line production

الإنتاج، الذي يعرض للخطر الخلق الموسع للقيمة الزائدة على قاعدة التنظيم السائد لسيرورة العمل)). إن الوصف الأدق لموقفه هو بالقول إن التنظيم الملائم لسيرورة العمل هو شرط ضروري لأجل إقامة توازن بين القسمين I و II. مع ذلك، فإن تحقيق مثل هذا التوازن هو، بحسب ألييتا، المشكلة الطاغية على نمط الإنتاج الرأسمالي: ((يوجد فرط تراكم لرأس المال عندما لا يعود من الممكن للقيود المفروض على التحقيق التام للقيمة التي خلقها المجتمع حديثاً أن يتأثر بطريقة التبادلات العضوية بين قسمي الإنتاج)) (352: 1979، Aglietta، 356). في أقصى الأحوال يمكن للمرء أن يقول، بناءً على هذا النموذج، إن ما يدعوها روبرت برنر Robert Brenner " أزمة طرف العرض" supply – side crisis، ناشئة عن الصراع التوزيعي بين رأس المال والعمل هي عرض symptom من أعراض انهيار نمط التقييد المناغم للقسمين I و II (Brenner 1998: 10 – 24).

اتسم ظهور مدرسة الضبط [التقييد] في السبعينيات والثمانينيات بتطوير أنصارها جهازاً مفاهيمياً معقداً يستند على تفسير مميز لنظرية القيمة الماركسية (5). على كل، كان هذا اللمعان السطحي المبهر يخفي تحليلاً جوهرياً يستند قليلاً على المفاهيم والفرضيات الرئيسة لكتاب رأس المال. ننتأمل، على سبيل المثال، الإسهاب الذي يقدمه ألييتا لـ TRPF: ((لذلك فإن قانون نزوع معدل الربح إلى الهبوط يكون له المعنى التالي. إنه يؤكد أن طوراً من التراكم المنتظم ظاهرياً لا يتضمن إوالية ذاتية التصحيح يمكنها أن تؤبده إلى ما لا نهاية)) (357: 1979، Aglietta). لا يتعين على المرء أن يكون مؤيداً ملتزماً لنظرية الـ TRPF لكي يرى أنها تؤكد أكثر من ذلك – وهو افتراض يمكن لأي كينيزي تقليدي أن يصادق عليه بسرور. إن تعليق بروس نورتن Bruce Norton على نظرية البنى الاجتماعية للتراكم SSA يمكن في الواقع تطبيقه بدون تعديل على مدرسة التقييد: ((يمكن للمرء أن يستنتج ببساطة أن هذا الإطار يربط تقييم البنية الاجتماعية بالنوع الكينيزي من فرضية عدم الاستقرار، منتجاً بذلك مقاربة مثيرة، لكنها ليست راديكالية بالضرورة، للنظرية الاقتصادية)) (179: 1992، Norton).

تبين التشابهات بين نظرية التقييد والكينيزية في الواقع أنها أعمق من ذلك بشكل كبير. ففي الثمانينات، كان ليببترز، الذي يرفض ما دعاها "الوظيفية النشأومية" لنظرية المنظومات العالمية، يؤكد أن دولة الأمة هي الموقع الممتاز للتقييد الاقتصادي: ((الدولة هي الشكل الطرازي البدئي لكل التقييد. فعلى مستوى الدولة يُحل الصراع الطبقي)) (19: 1987، Lipietz). لقد قدم الاقتصاد العالمي بوصفه مجموعة من الرأسماليات القومية المستقلة. بعد ذلك بعقد أو أكثر، لخص ألييتا كتابه على هذا النحو: ((الفكرة الجوهرية لكتاب نظرية التقييد الرأسمالي هي أن دينامية رأس المال تمثل قدرة إنتاجية هائلة لكنها أيضاً قوة عمياء. إنها لا تحتوي على إوالية ذاتية التقييد خاصة بها، ولا هي موجهة في اتجاه يمكنها من تحقيق حلم الرأسماليين بالتراكم الأبدي)).

أدخل نمط التقييد ((مجموعة من التوسطات التي تضمن إبقاء التشوّهات التي يحدثها تراكم رأس المال ضمن حدود منسجمة مع التماسك الاجتماعي داخل كل أمة على حدة)). إن انهيار الفوردية قد خلق وضعاً تتعايش فيه "تشكيلة من أنماط التقييد". ((كان من المستحيل، مثلاً، أن نميز شكلاً أنغلوسكسونياً من الرأسمالية، تتفاعل فيه

الأسواق والدولة ضمن إطار السياسات الاقتصادية الفاعلة، ورأسمالية تدعى بالنوع الريني Rhenish- type حيث المصالح الجماعية منظمة والتسويات الاجتماعية يتم التفاوض عليها وتكون قادرة على جعل تراكم رأس المال والتقدم الاجتماعي متساوقين)) (Aglietta 1998: 44، 77).

هكذا انتقلت بؤرة تحليل أليبتا من التابع التعاقبي لأنظمة التراكم إلى التعايش التزامني لأنماط التقييد المتنافسة. من الواضح أن عواطفه الآن هي مع النمط الريني، بوصفه أفضل طريقة لإزالة " تشوهات " التراكم الرأسمالي. بهذا الاستنتاج السياسي وإطاره التحليلي الأوسع، يحمل موقف أليبتا الآن وجه شبه بارز بكتاب مايكل ألبرت Michael Albert الذي يحمل عنوان *الرأسمالية ضد الرأسمالية* (1993) *Capitalism against Capitalism* الذي جادل بأن التاريخ العالمي سوف يستمر بعد انهيار الدول الستالينية في الصراع بين الأنواع المتنافسة من الرأسمالية، وخصوصاً بين النموذجين الأنغلو - أميركي والريني. هذا العمل بدوره أثر على تطوير ويل هتن Will Hutton والمتقنين الكينيزيين اليساريين الآخرين في بريطانيا لمفهوم " رأسمالية متسلم الرهان " كبديل لسياسة عدم التدخل Laissez Faire التورية Tory - وهي فكرة عبث بها توني بلير في المعارضة قبل أن يرفضها بوصفها راديكالية أكثر مما ينبغي. (Callinicos 1996).

هذه الاعتبارات توحي بأن مفهوم " الفوردية "، الذي قدم أليبتا التنظير الأكثر تأثيراً له، يمتلك، في أفضل أحواله، قيمة وصفية في تعريف بعض الخصائص المميزة للإنتاج الرأسمالي والاستهلاك أثناء فورة الازدهار الطويلة في الخمسينيات والستينيات. ربما يكون قد ساعد في تحفيز بعض العمل المثمر - بالأخص دراسات مايك ديفيز (1986) Mike Davis البارعة للرأسمالية الأميركية في عهد ريغان - لكنه كان يفتقر إلى أي وصف نظري مقنع للقوى المحركة للازدهار والانهيار المفاجئ. إن ما هو ذو جدوى أقل بكثير حتى على المستوى الوصفي هو مفهوم " ما بعد الفوردية"، الذي يستخدم غالباً لتوصيف الحقبة الاقتصادية المقابلة بشكل مفترض لمجيء ما بعد الحداثة Postmodernism، نظراً لأنه اشتق بشكل نموذجي من خلال التباين مع ما كان في أفضل أحواله وصفاً جزئياً جداً للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية (Callinicos 1989: 132 - 44).

### الشكية حول تحقيب الرأسمالية Scepticism about periodizing Capitalism

الطريقة الأخرى لتحديد المشكلة في نظرية التقييد هي أنه في التحليلات القيمة غالباً التي تقدمها للمجمعات المؤسسية المحددة قومياً، يتلاشى أي فهم للبنى والنزعات المشتركة بين كافة أشكال الرأسمالية. إن قوانين حركة نمط الإنتاج الرأسمالي التي سعى ماركس لكشفها إنما تتجاوزها الأشكال المؤسسية - المميزة لأنماط بعينها من التقييد. لذلك من المفاجئ بالكاد أن الكثيرين الذين التزموا بمواصلة برنامج ماركس لا بد من أن يتوصلوا إلى رفض السعي للتمييز بين نوعي جنس رأس المال. يقدم أتباع مقاربة " منطق رأس المال Capital - logic " نسخة تبسيطية نسبياً من هذا الرد، لكن بما أنهم يميلون إلى اتباع الإجراء الميتافيزيقي للاستدلال على السلوك الملموس للاقتصادات الرأسمالية من السمات المفترضة بوصفها ملازمة لمفهوم رأس المال، فإن الهجمات من هذه الناحية من غير المحتمل إلا بصعوبة أن تفند بفكرة دراسة أنواع

الرأسمالية وعزل أطوار التطور الرأسمالية. إن الأكثر تساوقاً بكثير هو الموقف الذي يدافع عنه روبرت برنر R. Brenner ومايكل غليك M. Glick. ففي نهاية نقدهما المطول، المفصل، والهدام للحجج النظرية والمزاعم التاريخية التي تقدمت بها نظرية التقييد، يلقيان الشك على محاولة هذه الأخيرة لـ "تطوير مجموعة من المفاهيم المرسخة تاريخياً بوصفها صلات وسيطة بين النظرية الرأسمالية والتاريخ الاقتصادي"، وخصوصاً مفاهيم أنظمة التراكم وأنماط التقييد:

[[ بما أن كل نمط تطور يجب أن يمثل طوراً ضمن تطور، وبالتالي تنويعاً على، نمط الإنتاج الرأسمالي بحد ذاته، فإنه سيبدو من الضروري أن نفهم ظهور، وإعادة إنتاج، وتأثيرات أنماط التقييد التي توجه كل نظام تراكم على حدة جزئياً على الأقل بلغة القيود العامة التي تخلقها علاقات الملكية الاجتماعية الرأسمالية. هذا، قبل كل شيء، لأن علاقات الملكية الاجتماعية الرأسمالية، عندما تترسخ، تفرض على الوحدات الاقتصادية الفردية، أو الفاعلين، بعض الأشكال الضرورية من السلوك الاقتصادي - تحقيق الحد الأعلى من نسبة السعر - الكلفة لأجل بيع سلعها عن طريق التخصص بشكل ملائم، عن طريق مراكمة الفوائض (القيم الزائدة) وإدخال أحدث التقنيات، تحت طائلة الخروج من الأعمال (البنزس) تحت ضغط المنافسة. إن النزعات التطويرية الإجمالية التي تنتج عن ذلك - نزعات الأسعار المتوسطة التنافسية Medium - run لأن تعكس نفقات الإنتاج، ونزعات معدلات الربح في خطوط الإنتاج المختلفة إلى المساواة، ونزعات التراكم الرأسمالي الاستحوادي، ونزعات التطور اللامسبوق للقوى الإنتاجية - تميز الرأسمالية عن كافة الأشكال الأخرى للاقتصاد. ثانياً، إن علاقات الملكية الاجتماعية الرأسمالية، عندما تترسخ، تشكل نوعاً من حقل للاصطفاء الطبيعي لأجل ظهور وإعادة إنتاج المؤسسات الاقتصادية المحددة تاريخياً ذاتها. إن فشل أنصار التقييد Regulationists، عملياً، في الوصف المناسب لهذه السمات العامة والمميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي يكمن خلف كثير من نقاط الضعف المفاهيمية والتجريبية الأساسية للنظرية]] (Brenner and Glick 1991: 105 - 6).

لقد أوردت هذه الفقرة بطولها لأنها تمثل حجة مؤطرة بالشكل الأكثر عناية لأجل توكيد أولوية قوانين حركة النمط الرأسمالي على أشكاله المتحولة تاريخياً. الفكرة هي أن كل مجموعة من علاقات الملكية الاجتماعية" (عبارة برنر المفضلة للإشارة إلى علاقات الإنتاج) تفرض على الفاعلين الاقتصاديين "قواعد إعادة إنتاج" معينة؛ في حالة الرأسمالية، فإن أنماط السلوك التي تفرضها هذه القواعد على أية نزعات يمكن خلافاً لذلك أن تكون قد ولدتها الأشكال المؤسسية المحددة تاريخياً التي يركز عليها منظرو التقييد (٦). رغم أنه لا توجد حجة صريحة مؤيدة للاستنتاج، فإن النتيجة هي فرض الشكبة المعقدة حول قيمة التمييز بين المتغيرات التاريخية ومراحل التطور الرأسمالي. بالتأكيد إن شغل برنر الأساسي حول أصول الرأسمالية وتطورها الراهن يميل إلى الانتقال مباشرة من تحليل القواعد الرأسمالية لإعادة الإنتاج إلى دراسة كيف تكون تأثيرات هذه القواعد جلية تجريبياً (٧).

رغم قوة نقد برنر وغليك لنظرية التقييد، يبدو لي أنه لا يزال ثمة دور هام لأجل ما يدعونها مفاهيم "وسيطه" intermediate تسعى، بشكل خاص، إلى تحديد الأطوار المختلفة للتطور الرأسمالي. أما أسبابي لاتخاذ هذا الموقف فيمكن توضيحها بتأمل مأخذ أكثر تشككاً بشكل جذري على أية مفهومة تدرجية للرأسمالية. في مسح نقدي بارع لبعض طبقات الاقتصاد السياسي الماركسي، يجادل بروس نورتن Bruce Norton بأنها - أي المقاربة الركودية stagnationist لستايندل Steindl، و تنويع باران وسوزي على نظرية الموجة الطويلة، ومقاربة البنى الاجتماعية للتراكم SSA - تعاني كلها من عيب "الجوهريانية" essentialism الشائع. أي أن كل حجة مركبة كما لو أن سيرورة التراكم يشكلها جوهر، قوة متأصلة يعتقد أنها تنتج الخواص المميزة السلوكية للكل عن طريق إظهار نفسها بشكل حتمي بطرق معينة // (Norton 1988a: 203). هكذا فإن كل طور من أطوار التطور الرأسمالي التي يميزها المنظرون المختلفون ينجم بشكل لا يمكن تفاديه عن طبعتهم من قوانين حركة الرأسمالية، ولذلك فهو مقدر له في نهاية المطاف أن يدخل في أزمة حتى يظهر نوع جديد محدد تاريخياً من الرأسمالية أو يقام في مكانه مجتمع اشتراكي. علاوة على ذلك: ((إن ما هو ملزم بمثل هذا التبرير، هو الاستعمال الخاص للفرضيات المجردة. كل واحدة من هذه المدارس المذكورة هنا تقترح فرضية عامة حول تحديد التراكم وتسخر الفرضية لتبني التحليل المترتب على ذلك - - - هذه الصلات السببية المطروحة بشكل أولي لا يعاد النظر فيها و تحويلها عندما يتم تطوير الحجج بشكل ملموس أكثر وتدرس السيرورات والعلاقات الإضافية. بدلاً من ذلك فإنها تعتبر ثابتة، حالما يتم البرهان عليها عند مستوى مجرد من التحليل)) (Norton 1988a: 203، Compare 1992).

يقابل نورتن هذه المعالجة للتجريد، التي يُختزل فيها التاريخ الفعلي للرأسمالية إلى مجرد تقديم أمثلة على بعض الافتراضات النظرية، بما يدعوها "الرؤية الراهنة لأنواع الأزمة التي عرفها ماركس في كتابه رأس المال: ((هذه نتائج ممكنة أكثر مما هي ضرورية لفترات التراكم السريع: إنها طرق رأى بها ماركس أن التراكم، بتغيير معدل الربح، يمكن أن يؤثر على استمراره الخاص. و [مسألة] ما إذا كان سيستمر أم لا يمكن استنتاجها من مجرد وجود الإمكانيات التحليلية، أي لا يمكن ذلك إلا إذا أضاف المرء الافتراض الإضافي القائل بأن تراكم رأس المال هو جوهر - مظهر مستقل التكوين من مظاهر الحياة الاجتماعية تحدده طبيعتها الداخلية)) (Norton 1988a: 216).

إن ما يعلنها نورتن أنها "الرؤية الراهنة" هي (كما هو الحال غالباً) في الحقيقة الرؤية الذي تتشاطرها فئة معينة من المنظرين الماركسيين وهم في هذه الحالة ما بعد الألتوسريين Post - Althusserians المرتبطين بستيفن رسنيك Stephen Resnick، ريتشارد وولف R. Wolff، ومجلة Rethinking Marxism. هذا الموقف يمثل النقيض الأقصى لموقف برنر وغليك. ففي حين يؤكد هذان الأخيران أن علاقات الإنتاج الرأسمالية هي قوية للغاية إلى درجة أنها تطغى على كافة الأشكال المؤسساتية الخاصة النوعية، يعتقد نورتن والمفكرون المشاركون له مفهوماً جمعياً Pluralist للتفسير الاجتماعي تكون فيه تعددية العوامل المختلفة مسؤولة عن أي ظاهرة مفترضة. لاتقدم المفاهيم الماركسية سوى "نقطة دخول" اختيارية واحدة

لأجل التحليل الاجتماعي (٨). مع ذلك فإن نورتن، مثل برنر وغليك، وإن يكن من منطلقات مختلفة جداً، يشك بشكل فعلي في مصداقية مجمل مشروع التمييز بين أطوار التطور الرأسمالي.

### المجرد والملموس في كتاب رأس المال Abstract and Concrete

إن انتقادات نورتن لمدارس الاقتصاد السياسي الماركسي القائمة لاذعة في أغلبها. لكنها لا تشرعن بالضرورة المقاربة البديلة التي يعتنقها. مشكلتها هي، ببساطة تامة، أن التحليل القائم عليها سوف يصل إلى مستوى الخليط غير المتمايز. هكذا فإن منظرًا بعد - ألتوسرياً آخر، هو ستيفن كولنبرغ Stephen Cullenberg، يسعى إلى (نسخة من "الرؤية الراهنة" لنورتن) في النظرية الاقتصادية بإعلامنا ((أن تحليل المشروع الرأسمالي المنزوع المركز وشروط وجوده، لا يكتمل أبداً. فالحال دائماً أن شروط الوجود تقرر بعضها بعضاً بشكل معقد [كذا]، في سيرورة تناقضية لا نهاية لها أبداً من التطور اللامتكافئ)) (Cullenburg 1994: 103). بعبارة أخرى، إن الواقع معقد بشكل لا نهائي.

من الصعب أن نفهم كيف أن هذه الحقيقة البديهية، بحد ذاتها، ستوصلنا إلى صياغة نظريات معرفة محددة بشكل كافٍ للسماح بتقييم نقدي بخصوص تماسكها الداخلي وتوثيقها التجريبي. يشكو نورتن من أن المنظرين "الجوهريانيين" يميلون إلى اعتبار بعض الافتراضات العامة افتراضات "ثابتة"، حالما يتم إثباتها في مستوى مجرد من التحليل. "لكن كيف يمكن لأية نظرية أن تولد فرضيات صالحة للاختبار ما لم يتم اعتبار بعض توكيداتها، على الأقل لأجل بعض الأغراض، توكيدات مفترضة ببساطة؟ إن التمييز الذي أقامه إيمري لاهاتوس Imre Lakatos بين النواة الصلبة غير القابلة للمراجعة لبرنامج البحث العلمي والفرضيات الصالحة للاختبار وغير الضرورية المولدة على أساسه، هذا التمييز يعكس هذا المطلب. فبدون هذا التمييز، سيكون تأثير أي مثال مضاد تجريبي على برنامج بحث غير معروف تماماً (Lakatos, 1978).

عندما نعود إلى رأس المال نفسه، نرى ماركس يتقدم، ليس كما يفعل برنر وغليك، بتصور لنموذج مجرد للنمط الرأسمالي يطبق بعدئذ بشكل مباشر على الحالات التاريخية، ولا كما يقترح نورتن، برسم الخطوط العامة لمجموعة من الإمكانيات المجردة التي تُترك معانيها الضمنية لأجل الاقتصادات الرأسمالية الفعلية مفتوحة تماماً. إن دراسة جيرار دومينيل Gerard Dume`nel الهامة لخطاب ماركس في رأس المال تقدم صورة مضيئة لأسلوبه في بناء النظرية. إن طروحها الرئيسية إنما يلخصها ألتوسير بشكل جيد جداً بقوله: ((بعيداً عن التقدم عن طريق الإنتاج الذاتي للمفاهيم، فإن فكر ماركس قد تقدم بالأحرى عن طريق طرح Position المفاهيم، وتدشين استكشاف (تحليل) الفضاء النظري الذي يفتحه ويغلقه هذا الطرح، ثم عن طريق طرح مفهوم جديد يوسع الحقل النظري، وهكذا دواليك: إلى أن يتم تشكيل الحقول النظرية ذات التعقيد الشديد)) (Althusser 1978: 17 – 18).

يصف دومينيل نفسه "نظام" رأس المال بأنه نظام ذو ((تجريد مجرّع [على جرعات] dosed أو، إذا كنت تفضل، نظام تلمس concretization يتم بناؤه عنصراً عنصراً)) (٩). هذا منهج ذو تعقيد مضطرد، يتم

فيه إدخال تحديدات جديدة في مراحل مناسبة في التحليل. ضمن هذا الإجراء، فإن بعض الافتراضات العامة التي أثبتتها ماركس بشكل أولي يتم تعديلها في سياق المجادلة: بالشكل الأوضح، إنه يسقط الزعم بأن السلع يتم تبادلها بقيمتها، عندما يدخل تسوية معدل الربح، في الجزء الثاني من رأس المال المجلد الثالث. لكن هذا، كما يزعم نورتن، لا يلعب بتغيرات مصفوفة من الإمكانيات المجردة. بالأحرى إن هذه التعديلات تقع عندما يملئها مشروع إعادة الهيكلة المفاهيمية لبنية ونزعات نمط الإنتاج الرأسمالي ككل. كما يكتب ماركس نفسه في بداية المجلد الثالث، فإن ((الأشكال المختلفة لرأس المال، كما ظهرت في هذا الكتاب، لذلك تقترب خطوة خطوة من الشكل الذي تتخذه على سطح المجتمع، في تأثير الرساميل المختلفة أحدها على الآخر، وفي التنافس، وفي الوعي العادي لقوى الإنتاج نفسها)) (Marx 1971: 251).

يثبت أسلوب ما يدعوه دومينيل " التلمس " concretization أهمية بعض المفاهيم المجردة والافتراضات لأجل فهم الاقتصادات الرأسمالية الفعلية، كما يعبر عن ذلك ماركس، " من خلال عدد من المراحل الوسيطة" (Marx 1963 – 72، II: 174). فالعلاقة بين المجرّد والملموس هنا ليست علاقة استنتاجية؛ بالأحرى، إنها تتضمن، وفق صياغة ألتوسير الموفقة، طرح Position المفاهيم. بعبارة أخرى، إن المفاهيم المحددة ذات التحديد الجديد يتم إدخالها حيثما يصبح من الضروري تحليل جانب من النمط الرأسمالي مستبعد حتى الآن من الدراسة. هكذا ففي الجزء الثاني من رأس المال، المجلد الثاني فقط، عندما يدرس ماركس سيرورة التداول، يدرس دورة Turnover رأس المال، وهو مصطلح ذو معاني ضمنية هامة (لم يدمج بشكل ملائم في تحليل المجلد III) لأجل تحديد المعدل العام للربح. (Dumenil 1978: 281 ff). هذه التحديدات الجديدة ليست متضمنة بشكل ما في " مفهوم رأس المال، كما يزعم منطقة [علماء المنطق] رأس المال: إن إدخالها يضيف مضموناً جديداً إلى النظرية ويسمح لها على نحو أفضل بأن تعيد بناء النمط الرأسمالي، على حد تعبير ماركس " كمجموع غني من التحديدات والعلاقات الكثيرة (Marx 1973: 100). كما يعبر عن ذلك جاك بيديه Jacques Bidet، ملخصاً تطوير ماركس الشاق لأسلوبه عبر المسودات المتتالية من الأسس Grundrisse<sup>(\*)</sup>، مروراً بمخطوط 1861 – 1863، وانتهاءً برأس المال نفسه.

((ضمن مستوى بنيوي معين، يتم إدخال المقولات التي لا تستمد شرعيتها من حقيقة انطلاق " استنتاجها" من مقولات سابقة، بل من ارتباطها ببنية عالمية مفهومة تشكلها مجتمعة. إن الانتقال إلى مستوى آخر إنما يتم عن طريق إدخال مقولة جديدة " تفتح " لذلك، كلاً مقولياً جداً (١٠)).

يستخدم هذا الأسلوب في رأس المال لبناء نظرية النمط الرأسمالي بحد ذاتها. لكن لا يوجد سبب يبرر لماذا لا ينبغي توسيع سيرورة " الملمسة " إلى دراسة موضوعات ملموسة أكثر. إن إعادة البناء الألتوسيرية للمادية التاريخية قد ركزت الإنتباه على التمييز بين أنماط الإنتاج، والتشكيلات الاجتماعية، والتوليفات

---

(\*) بالألمانية في الأصل. والمقصود بها كتاب ماركس / أسس الاقتصاد السياسي /

(المترجم)

الخاصة لأنماط الإنتاج التي توجد فعلاً " بالمعنى القوي ". مهما تكن حسنات مفهوم التشكيل الإجتماعي، فإنه يمثل مجرد اتجاه واحد يمكن أن تسير فيه الملمسة. أما الاتجاه الآخر فهو تحديداً اتجاه تطوير نظرية للأطوار المختلفة للتطور الرأسمالي.

### نظرية الإمبريالية: The theory of imperialism

إن " المرحلة الوسيطة " الحرجة هنا هي مستوى من التحليل يتجاهله إلى حد كبير أولئك المتأثرون بالتوسير، بمن فيهم مدرسة التقييد، أي تحديداً الاقتصاد العالمي. يجادل برنر وغليك على حق بأن المشروع التقييدي لمفهمة تاريخ الرأسمالية بوصفه سلسلة متوالية من أنماط التطور المحددة مؤسسياً، المتوضعة قومياً، هذا المشروع يقوضه:

[[ الأسلوب والمدى اللذان يشكل بهما، ليس فقط الإطار الأوسع لعلاقات الملكية الإجتماعية، بل أيضاً طبيعة الاقتصاد العالمي، السيرورة المحلية للتراكم الرأسمالي.... هذا لأن التوزيع الدولي المفترض للقوة الإنتاجية سيكون له دور مركزي في تحديد ما هي المؤسسات التي تكون حتى قابلة للحياة ضمن الاقتصادات القومية في مفصل تاريخي مفترض، بالإضافة إلى ماسيكون تأثيرها على التراكم الرأسمالي نظراً لأن هذه المؤسسات، ما لم تكن محمية بطريقة ما، يجب عليها أن تستجيب مباشرة للتنافس الدولي. ] [ (Brenner and Glick 1991: 111).

هذا النقد يطرح المطالبة بنظرية للاقتصاد العالمي. لقد كان برنر منتقداً شهيراً لنظرية المنظومات العالمية كما مارسها فالرشتاين Wallerstein وغندر فرانك Gunder Frank، أساساً بسبب افتراض وجود " رأسمالية" عبر تاريخية، غير متميزة طُمت منها السمات المميزة والتبعات [ المترتبة ] على علاقات الإنتاج الرأسمالية. (Brenner 1977). القصد مفهوم جيداً، لكنه لا يزيل الحاجة إلى مفهمة الترابط بين أنماط التنافس الدولي وأشكال التراكم الرأسمالي. إن أهمية النظرية الكلاسيكية للإمبريالية هي تحديداً أنها تسعى إلى تلبية هذه الحاجة عن طريق بناء نموذج، أكثر ملموسية من نموذج رأس المال، لطور مميز من التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي.

يقدم بوخارين النسخة الأكثر صرامة لتلك النظرية (و، جزئياً بالنتيجة، الأكثر إشكالية)، التي يتم فيها تعريف هذا الطور عن طريق تدويل القوى الإنتاجية من جهة، ومن جهة أخرى، عن طريق التنظيم القومي المضطرد لرأس المال، الذي يكون ظهور رأس المال المالي واحداً من أشكاله، لكن أرقى تعبير عنه هو تشكل " التروستات الرأسمالية الدولتية ". كنتيجة لذلك، يتطور التنافس بين رؤوس الأموال بشكل متزايد على الساحة العالمية أكثر مما يتطور على الساحة القومية، ويأخذ شكل ليس فقط التنافسات الاقتصادية بين الشركات، بل الصراعات العسكرية والدبلوماسية بين الدول. إن النزعتين المكونتين للإمبريالية تصوران على أنهما تبعتان لسيرورة مركزية وتركيز رأس المال. بهذا المعنى، يمكن اعتبار نظرية بوخارين " ملمسة"

لتحليل ماركس في كتاب رأس المال، تشير من خلال طرح مفاهيم جديدة، أبرزها مفاهيم الاقتصاد العالمي والأشكال المتميزة للتنظيم والتنافس الرأسماليين المميزين لهذا الطور من التطور (Bukharin 1972; 1971).

يمكن تحديد نقاط ضعف النظرية بسرعة. إن بوخارين يميل إلى افتراض أن النزوع نحو رأسمالية الدولة مؤكد تماماً، لذلك فإن الاقتصاد العالمي مقسم الآن إلى كتل منظمة قومياً من قبل رأس المال تتنافس عسكرياً أكثر مما تتنافس اقتصادياً. بالتضافر مع قبوله نظرية تفاوت الأزمنة، يقوده هذا من ثم إلى التنبؤ بأن رساميل الدولة ستكون قادرة فعلاً على تنظيم نفسها للخروج من دورة الازدهار - الانهيار. على هذا الأساس أنكر إمكانية وجود النوع من الكساد العالمي الذي سيطر على الاقتصاد العالمي في نهاية العشرينيات 1920s (Callinicos 1987a: 84 - 8). إن نسخة بريو براجنسكي الأكثر تعقيداً وسفسة من نظرية التفاوت قد مكنته على نحو أفضل من تحليل الانهيار المفاجئ (قبل، بالطبع، أن يطرح بهما الرعب الستاليني).

هذه العيوب لا تستتبع بالضرورة التخلي عن نظرية بوخارين. إنها تتبع في جزء كبير منها من ميله (الذي اتهمه لينين به) إلى التفكير بشكل غير جدلي [ديالكتيكي] بلغة النزعات المنجزة بدلاً من التفكير بلغة التناقضات البنوية. لأنه إذا كانت الإمبريالية تتحدد بالوجود المشترك لنزعتين، هما تحديداً نزعتا تدويل internationalization ودولتة statization رأس المال، فإن ذلك يستتبع أن كل نزعة على حدة يجب أن تفرض حدوداً على الأخرى. حتى عندما كانت النزعات نحو الاكتفاء الذاتي autarky في ذروتها في الثلاثينيات، استمرت الاقتصادات الأكثر انغلاقاً في الاعتماد على حرية الوصول إلى السوق العالمية. هكذا كان أحد القوى الدافعة لإضفاء الطابع الجماعي القسري الستاليني على الزراعة هو الحاجة إلى تحقيق الحد الأعلى من صادرات الحبوب لتمويل واردات المعامل والتجهيزات التي تتطلبها الصناعات الجديدة، في حين أن عجوزات القطع الأجنبي اللازم لشراء المواد الخام قد ساعدت على دفع النظام النازي نحو استراتيجية الحرب الخاطفة Blitzkrieg للحصول على هذه الموارد من خلال التوسع العسكري والغزو السريع.

عندما يُعطى هذان النزوعان، اللذان يعتقد بوخارين أنهما مكونان للإمبريالية، ثقلهما المناسب، فإنهما يلقيان ضوءاً كاشفاً على القرن العشرين. إذ يمكن تمييز ثلاث حقبة ضمن العصر الإمبريالي تعكس التوازن المتغير بين التنظيم القومي والاندماج العالمي لرأس المال: حقبة 1914 - 1945، التي تسود فيها دولتة رأس المال في سياق الصراعات العسكرية الشديدة للغاية بين القوى الإمبراطورية بحيث أنها [الصراعات] تهدد بقاء المنظومة ذاته؛ والحقبة 1945 - 1973، عندما يتم كبح النزوعين على خلفية الازدهار الطويل Long Boom وتجزئة الحرب الباردة للعالم؛ والفترة 1973 وحتى الوقت الحاضر، حيث صار النزوع نحو عولمة رأس المال هو السائد وسط الانتكاسات العالمية المتتالية وعدم الاستقرار السياسي المتنامي. بشكل طبيعي، يتطلب هذا التحقيب برهاناً عن طريق التحليل الداعم المتأني الذي يشتمل على ما يفتقر إليه بشكل جلي وصف بوخارين، أي نظرية وافية للأزمات (11).

رغم ذلك فإن هذا الوصف له حسنة حاسمة، وهي بالتحديد أنه يضع في صميم فهم الرأسمالية المعاصرة العلاقة بين الرأسمال الخاص والدولة القومية و، بشكل مترابط، العلاقة بين التنافس الاقتصادي والعسكري. لدى كل من الماركسيين وخصومهم، تصوّر الدولة والصراع العسكري على أنهما " الوجه الخارجي " Outside لرأس المال (Barker 1978). هكذا يتصور مايكل مان Michael Mann الدليل الذي يقدمه على دور التنافس العسكري في تطور المنظومة الحديثة من الدول القومية بوصفه دحساً للماركسية. إن نظرية بوخارين حول الإمبريالية توحى بالمقابل، على الأقل حالما يصبح النمط الرأسمالي سائداً على الصعيد العالمي، بأن الصراع بين الدول يجب مضمته كشكل خاص من التنافس بين الرساميل (١٢).

ينطلب تطوير هذا الرأي إعادة تشكيل لنظرية ماركس في التنافس (بأي حال إنه جانب ناقص ومستتر إلى حد كبير في كتاب رأس المال) بلغة عامة أكثر لكي نميز بين حالات التنافس الاقتصادي والعسكري، بالإضافة إلى المفهمة غير الاختزالية لكل من هذه الحالات على حدة. لكن شيئاً من هذا التنظير هو ضروري بأي حال إذا كان على الماركسية أن تواجه إحدى الحقائق الوحشية لعالم القرن العشرين - أعني بها الترابطات الجلية، لكن المعقدة، بين القوة العسكرية والتراكم الرأسمالي. إن فهم هذه الترابطات ليس مهماً من الناحية النظرية فحسب، بل إنه ملح من الناحية السياسية أيضاً (١٣).

يستنتج من المقاربة التي تم تلخيصها على هذا النحو أن الإمبريالية نفسها ينبغي ألا يتم تصورها " كمرحلة " بسيطة من التطور الرأسمالي، بل بالأحرى كسيرورة تنشأ عن مركزة وتركيز رأس المال على الصعيد العالمي الذي يخضع نفسه لتحولات داخلية وإعادة تنظيم هامة. مع ذلك، إن وجود بعض السمات المشتركة، ضمن كل طور من التطور الإمبريالي، التي يحددها النزوعان إلى دولته وتدويل رأس المال، هو ذو أهمية ماسة في المساعدة على تحسين التحليل ضد إجراءات " نظرية العولمة "، وخصوصاً الاعتقاد، الذي هو قاسم مشترك بين التفسيرات المعاصرة لما بعد الفوردية، و" الرأسمالية المتعددة الجنسيات "، بأن رأس المال قد تحرر من أي لواء anchorage بدولة الأمة [الدولة القومية]. هذا الاعتقاد يقود إلى قصور خطير في تقدير إلى أي مدى يعتمد الفاعلون الاقتصاديون المتقدمون في العالم المعاصر - الشركات المتعددة الجنسيات، بنوك الاستثمار، وحتى الصناديق الانتقائية - على تثبيت سلطة الدولة لكي يحققوا مصالحهم بشكل فعال (١٤).

من هذا المنظور، فإن نقطة ضعف المقاربة التي يتبعها، على سبيل المثال، برنر والمتأثرون به هي أنها [المقاربة] تعتمد على نموذج مجرد لعلاقات الملكية الرأسمالية وقواعد إعادة الإنتاج التي تستتبعها لأجل الفاعلين الفرديين وهو نموذج يُطبق على طيف واسع من الحالات التاريخية. تلك التطبيقات والمؤسسات الاجتماعية تفضل في تلبية متطلبات النموذج عندما تعامل كأمتلة على علاقات الملكية اللارأسمالية ( Callinicos 1995: 128 - 40). إن أسلوب " الملمسة " الذي يستخدمه ماركس في كتاب رأس المال، بالمقابل، يترك الإمكانية مفتوحة لأن تتكشف هذه الحالات الشاذة ظاهرياً، من خلال طرح المفاهيم التوسيطية، على أنها

مظاهر من نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي يصور الآن ليس كنموذج مجرد، بل كنظام ناشئ تاريخياً يتخذ سلسلة متتابعة من الأشكال الملموسة المختلفة.

أليست مفهومة الرأسمالية، لذلك، عرضة بشكل متأصل للنزعة الجوهرية (الجوهريانية) essentialism والنزعة التطورية evolutionism التي يتهم بها نورتن كثيراً من الاقتصاد السياسي الماركسي؟ كما لاحظت قبلاً، فإن أي برنامج بحث علمي يمتلك بعض الافتراضات التي تعتبر كنواة صلبة غير قابلة للدحض. من الصعب أن نرى ما هو الهدف من إطلاق صفة الماركسية على نظرية اقتصادية إذا لم تثبت، على سبيل المثال، أن نمط الإنتاج الرأسمالي إنما يكونه استغلال العمل المأجور والتراكم التنافسي لرأس المال، وأنه عرضة بشكل متأصل للأزمات. لكن لا يستنتج من هذه التوكيدات أن الرأسمالية مقدر لها أن تنهار بفضل تناقضاتها الاقتصادية أو أن أي انهيار كهذا سوف يبشر بقدم الاشتراكية. بالقدر نفسه (وإلى هذا التضمين الظاهر لأية مقارنة تدريجية stadial للرأسمالية يوجه نورتن الكثير من نيران نقده)، لا يستنتج من ذلك أن الرأسمالية سوف تطور بالضرورة أي حل ثابت (وإن كان مؤقتاً) لهذه التناقضات. بل يستتبع فحسب، كما يفعل ماركس في الجزء الثالث من رأس المال، المجلد الثاني، أن تحديد الشروط التي يمكن في ظلها للاقتصاد الرأسمالي أن يعيد إنتاج ذاته لا يقدم أي ضماناً بأنه سينجح في فعل ذلك. إن الاقتصادات والتشكيلات الإجتماعية التي تتداخل فيها تفشل أحياناً في تحقيق متطلباتها الوظيفية ولذلك تنهار، كما يمتلك سكان أجزاء كبيرة من أفريقيا مبرراً سوداويًا لمعرفته.

مع ذلك، يبقى الحال هو أن الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة نجحت على الأقل في تطوير أنماط مستقرة نسبياً ومحددة تاريخياً من إعادة الإنتاج توافقت، على الأقل لفترات طويلة تماماً من الزمن، مع النزوعات الأزمية للنظام [ الرأسمالي ]. إن حسنة نظرية التقييد هي أنها اعترفت بهذه الحقيقة، رغم، كما رأينا، أن المفهومات الناتجة كانت تميل إلى فك ارتباطها بأي فهم نظري للبنى المكونة للرأسمالية ونزوعاتها. على هذه الخلفية الأكثر تقليدية لربط هذا الفهم بتحليل ملموس أكثر لأنماط الناشئة لإعادة الإنتاج نكتسي نظرية الإمبريالية أهميتها (15).

لا يمكن أن توجد بطبيعة الأشياء أية ضمانات بأن هذه النظرية، المعدلة بالطرق التي أشرنا إليها أعلاه، سوف تنجح في الإحاطة بالمسار الرئيس للتطور الرأسمالي. في نهاية المطاف حتى النواة الصلبة لبرنامج البحث الذي تخفق تنبؤاته بشكل متساق سوف يتبين أنها ليست غير قابلة للدحض رغم كل شيء. لكن يبدو لي أن نظرية الإمبريالية، على الأقل عندما توضع على خلفية نظرية ماركس الكبرى حول نمط الإنتاج الرأسمالي، لاتطرح كثيراً من الأسئلة الصحيحة. على وجه الخصوص، كما لاحظنا أعلاه، إنها تطرح بشكل حاد، أكثر من أية مقارنة منافسة لها، سؤال العلاقة المتبادلة بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية - العسكرية. لذلك فإن المشروع الماركسي التقليدي لتحليل أطوار التطور الرأسمالي لا يزال يمتلك الكثير مما يصلح لأجله (16).

\* \* \*

- (١) على سبيل المثال، انظر برنر وغليك (١٩٩١) ونورتن (1988 a).
- (٢) من أجل دراسة هامة للاقتصاد السياسي البولشفي، انظر داي (١٩٨١).
- (٣) يطلق سيمون كلارك، أحد الموضوعات الرئيسية لكتابة (Marx's Theory of Crisis 1994) هي التقليل من أهمية TRPF لأجل نظرية الأزمة الخاصة بماركس واتهام معتققيها بالاحتمية الاقتصادية.
- (٤) انظر (١٩٩٩) Callinicos.
- (٥) انظر، مثلاً، دي فروي (١٩٧٩).
- (٦) انظر برنر وغليك (١٩٩١ - ١٠٨). من أجل خلفية نظرية أوسع، انظر برنر (١٩٨٦).
- (٧) انظر، بالإضافة إلى برنر (١٩٩٨)، المقالات المعاد طبعها في أشتون وفيلين (١٩٨٦).
- (٨) نورتن (1988a: 221). إن أصل ومنشأ هذا النوع من النظرية الاقتصادية ما بعد الألتوسيرية هو كتلر ومعاونوه (١٩٧٧ - ١٩٧٨).
- (٩) دومينيل (١٩٧٨: ٨٩)، انظر أيضاً (Ibid). 373 ff. إن حسنات هذا التفسير تتجاوز الخطأ غير العادي الذي يقترفه دومينيل عندما يزعم أن "نظرية القيمة تصنع تجريد المحددات المادية المميزة للقيمة الإستعمالية: العمل الملموس، القوة الإنتاجية للعمل - - - وبالتالي فإن القيمة الإستعمالية والمفاهيم المرتبطة بها تمتلك "منطقاً خاصاً - - - برانياً بالنسبة لمنطق الاقتصاد السياسي" (٤٣: ١٩٧٨). هذا الرأي المنتشبت بالخطأ بشكل مذهل، الذي ينبغي ألا يكون تأمله قد بقي بعد قراءة نقد برنامج غوتا، على حد تعبير جاك بيديه، "يحول نظرية رأس المال إلى شكلانية خالصة من ناحية القيمة، مفهومة بمصطلحات حشوية حصراً، إلى تجريبية خالصة من ناحية القيمة الاستعمالية، مقدمة كاحتمال بسيط".
- (١٠) بيديه (٥ - ١٩٨٥: ١٥٤). انظر بشكل عام أكثر: (Bidet 1985: 133) ibid. (ch. Vi and vii).
- (١١) انظر هارمان (١٩٨٤، طبعة جديدة ١٩٩٩) من أجل محاولة هامة لتقديم مثل هذا التحليل، وانظر أيضاً كولينيكيوس ومعاونوه. (١٩٩٤).
- (١٢) انظر، حول تحدي ماركسية السوسيولوجيا التاريخية لملن، كولينيكيوس (٧٢ - ١٥٧: ١٩٨٧ b).
- (١٣) كتبت هذا الفصل عندما شن الناتو الجديد الموسع حربه الأولى في البلقان.
- (١٤) بيتر غوان (١٩٩٩: خصوصاً الجزء I) يقدم تحليلاً هاماً (وإن يكن تأمرياً بشكل زائد في بعض الأحيان) للعلاقة المتبادلة بين المصالح الاقتصادية والإستراتيجية في السياسة الخارجية الأميركية منذ نهاية الحرب الباردة. من أجل نقد فعلي لنظرية العولمة، انظر هيرست وتومبسون (١٩٩٦)؛ هارمان (١٩٩٦)؛ مارفليت (١٩٩٨).
- (١٥) من وجهة النظر اللاكاتوسية في فلسفة العلم، فإن نظرية الإمبريالية يمكن النظر إليها على أنها تشكل جزءاً هاماً من نطاق الفرضيات المساعدة التي من خلالها يتم الإفصاح عن النواة الصلبة لبرنامج البحث وتُجعل عرضة للبرهان الإضافي التجريبي أو الدحض.
- (١٦) إنني أقارب مشكلة تحقيب الرأسمالية من زاوية مختلفة نوعاً ما تم تقديمها لدى روبرت برنر (سيصدر قريباً) تحت عنوان: "the indeterminacy of perry Anderson".

## الفصل الخامس عشر

### النمو والتغير في الاقتصاد العالمي منذ ١٩٥٠ (\*)

تأليف: مايكل ج. وبيير وديفيد ل. ريغبي

نما الاقتصاد العالمي وتغير منذ ١٩٥٠. فقد بات أكبر بست مرات وأكثر تكاملاً مما كان آنذاك، رغم أن النمو كان متفاوتاً عبر الزمن. كانت معدلات الربح ونمو الناتج المحلي الإجمالي GDP، وتشكيل رأس المال أكبر قبل أوائل السبعينيات مما هي منذئذ. في حين أن الفقر والمجاعة وهيمنة اقتصادات السوق الرأسمالية هي ثوابت، فقد تغيرت السمات الأخرى للاقتصاد العالمي. أصبحت الأسواق المالية عالمية (Corbride et al. 1994) وتهيمن بشكل متزايد على رأس المال الإنتاجي، في حين أن الشركات متعددة الجنسيات قد ربطت مزيداً من البلدان بشكل أكثر إحكاماً بشبكة من الروابط الإندماجية البنوية (Dicken 1992). رغم أحداث السنوات القليلة الأخيرة، فإن بروز اليابان والاقتصادات المصنّعة حديثاً كقوى اقتصادية يمثل تغييراً بنوياً هاماً آخر.

يتفق كثير من المنظرين والمعلقين تقريباً مع هذا التاريخ العام: انظر، على سبيل المثال، فريمان وبيرنر (١٩٨٨)، ليببتر (١٩٨٦ a)، ماندل (١٩٧٥) وبيور وسابل (١٩٨٤). مع ذلك، لم تتوفر أدلة كافية يمكن بها تمييز التفسيرات التي تقدمها مختلف النظريات. إن المعلومات التجريبية المقدمة في هذا الفصل تسمح لنا بإعادة تفسير ما حدث لاقتصادات العالم الصناعية والآخذة بالتصنيع منذ الحرب العالمية الثانية: يستعرض هذا الفصل السجل التاريخي، ويخمن كيف تراكمت التفسيرات القائمة على خلفية ذلك السجل وأخيراً يرسم مخططاً لإعادة تفسير الجغرافية التاريخية لما بعد الحرب. تؤخذ الأدلة بالدرجة الأولى من قطاعات التصنيع في أستراليا وكندا واليابان والولايات المتحدة والاقتصادات المصنّعة حديثاً للبرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان، بشكل أساسي خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٠. يقدم الفصل استعراضاً غير تقني لنتائج برنامج البحث الطويل الأمد؛ أما تفاصيل المناهج والمصادر فتوجد في الأبحاث المستشهد بها لدى وبيير وريغبي (١٩٩٦).

#### البدايل الموجودة Existing alternatives:

(\*) عنوان الفصل بالإنكليزية:

Growth and Change in the world Economy since 1950

لماذا تباطأت معدلات النمو في الاقتصادات الصناعية المتقدمة منذ منتصف السبعينيات؟ لقد تقدمت مجموعة من مدارس الفكر - الآراء التقليدية، التكنولوجية، التقييدية، وهبوط معدل الربح - بأجوبة على هذا السؤال.

تستند المحاولات التقليدية لفهم استثنائية ما يدعى بالعصر الذهبي على النظرية الكلاسيكية الجديدة للنمو الاقتصادي (التي تتبع سولو 1957 Solow)، أو على نظريات النمو الاقتصادي ذي المنشأ الداخلي (Lucas 1988; Grossman and Helpman 1991; Romer 1994). تتوقع النظرية الكلاسيكية الجديدة أن معدلات نمو الناتج الطويلة الأمد تعتمد على معدل الادخار ومعدل النمو السكاني (de long and summers 1991; Mankiw et al. 1992). مع متغيرات تضاف لإبقاء الأشياء الأخرى ثابتة (Barro 1991) (1). ترسم نظريات النمو الداخلي المنشأ (Grossman and Helpman 1004) نموذجاً للاقتصادات الخارجية (Romer 1986; Lucas 1991; Young 1991) أو التحسينات في التكنولوجيا (Grossman and Helpman 1991; Riveva - Batiz and Romer 1991) مع ذلك، فإن الإغراء الفكري لنظريات النمو الداخلي المنشأ لا يضاهيه عونها التجريبي الأساسي (Maddison 1987; Griliches 1988; Chandler 1990; pack 1994). حد كبير التباطؤ بلغة الاستثمار في رأس المال المادي والبشري والاستثمار في البحث والتطوير (وحوادث مثل ارتفاعات أسعار نفط الأوبك).

يعرف فريمان وبيريز (1988) التقلبات في معدلات النمو كموجات كوندراتييف (انظر أيضاً: Berry 1991) (Kleinknecht 1987: 19 - 51). يرى فريمان وبيريز الموجات الطويلة كحقب متناوبة من الوفاق والخلاف بين التقانات الجديدة (Mensch 1979) والمؤسسات الاجتماعية. هكذا يفسر فريمان وبيريز التباطؤ بلغة المعدل المنخفض لنمو الإنتاجية. وهما بدورهما، يعزوان تباطؤ الإنتاجية إلى معيرة standardization المنتجات الجديدة والمنافسة الشديدة الكلفة. عندما تصبح تجددات السيرورة عرضة لتناقص الغلال (العائدات) diminishing returns، فإنها تقدم تحسينات أقل بشكل مضطرب في الإنتاجية وتولد زيادات متناقصة في الطلب. هكذا فإن فرط الطاقة الإنتاجية، مع هبوط الانتاجية، يفسران الانخفاض في الربحية.

في التفسير التقييدي لبيور وسابل (1984)، فإن المشكلة هي مشكلة الأسواق. في اقتصاد الإنتاج الضخم في الخمسينيات والستينيات، كان على الشركات أن تثبت استقرار أسواقها لكي تحقق اقتصادات الإنتاج الضخم وسعت المؤسسات الاجتماعية لكي تجاري العرض والطلب الإجماليين. إن الأولية التي قامت بهذا الدور هي صفقة عقد الأجر، التي عملت هكذا بحيث أن الزيادة في الأجور يعادلها ازدياد على مستوى الاقتصاد في الإنتاجية زائد معدل التضخم. عندما دفع البحث عن اقتصادات التدرج scale اقتصاد الإنتاج الضخم لأن يصبح دولياً، بدون أية إولية دولية تضبط العرض والطلب، أصبح الهبوط في الطلب حتمياً. يجادل بيور وسابل إذاً بأن الطلب فشل بسبب إشباع السوق والمنافسة الدولية من البلدان الأخذة بالتصنيع

حديثاً. إن الهبوط في الربحية وفي معدل نمو الإنتاجية هما نتيجتان مترتبتان على هذا الفشل. لذلك، فإن نقص الاستهلاك هو سبب؛ أما التباطؤ في نمو الإنتاجية فهو نتيجة.

قدم بعض العلماء الفرنسيين تفسيرات تقييدية أكثر جذرية. ( Aglietta 1979; Boyer and Mistral 1978; Lipietz 1986a). إن لبييتز، على سبيل المثال، يتصور الخمسينيات والستينيات كفترة من التراكم الفوردي، عندما تمت معيرة إنتاج السلع بشكل متزايد، وكانت زيادات الإنتاجية مساوية للزيادات في رأس المال الثابت لكل عامل، وكانت زيادات الناتج تضاهيها زيادات في الاستهلاك، وشجع تثبيت الأجور والأسعار نمو الإنتاجية. مع ذلك، ففي أواخر الستينيات، هبط معدل ازدياد الإنتاجية، بسبب المعدل المنقوص (بشكل طبيعي) لمعدل التعلّم عن طريق العمل وتأثيرات الاستبعاد الفوردي للعمال من الإدارة. هكذا فإن معدل الربح قد هبط بالنتيجة. أخيراً، لذلك، تباطأ معدل التراكم عندما استجابت الدولة **بالتقشف**.

إن الرواية الأكثر راديكالية لتاريخ اقتصاد ما بعد الحرب قد تقدم بها ماركسيون أمثال ماندل (١٩٧٥) وهارفي (١٩٨٢). يصف ماندل طوراً حديثاً بدأ أثناء الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة وفيما بعد في أماكن أخرى، بعد أن تم تحديد الأجور وكان معدل القيمة الزائدة عالياً. في هذا الطور، أصبحت الربوع التكنولوجية هي المصدر الأساسي لفائض الأرباح، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل التجدد و تخفيض زمن دورة رأس المال الثابت. مع ذلك، عندما انتشرت تلك الثورة التكنولوجية من خلال الاقتصاد رفعت التركيب العضوي لرأس المال. في أواسط الستينيات، كانت الجيوش الاحتياطية من اليد العاملة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة قد استنفدت؛ لذلك فإن معدل القيمة الزائدة لم يعد بالامكان زيادته للتعويض عن التغيرات في التركيب العضوي لرأس المال. لذلك، بدأ معدل الربح يهبط وانحدر المعدل المرغوب لتراكم رأس المال (كان رأس المال قد أفرط مراكمته). هكذا يكون التباطؤ في معدل نمو الإنتاجية نتيجة لحقيقة أن الهبوط في الربحية كان يحد من الفرص لأجل التراكم المربح لرأس المال.

لماذا، إذاً، تباطأ التراكم؟ الجواب يعتمد على من هو الذي يقرأ: ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال، ارتفاع قوة العمل وأشكال الأجر، الصدمات التضخمية، السياسات الانكماشية، إزالة قيود الأسواق المالية وأسواق القطع (الصرف)، إشباع السوق [ الإغراق ]، المنافسة من البلدان الآخذة بالتصنيع حديثاً؛ تغير الإنتاجية المبطأ؛ المعدلات المنخفضة للتوفير؛ الأنماط المتغيرة للتجدد؛ تدويل الإنتاج؛ والتغيرات التقنية (في الالكترونيات الدقيقة والنقل والاتصال). لفك ارتباط السبب والنتيجة، يتفحص هذا الفصل الأدلة على التغيرات في معدلات الربح ومحدداتها، و التغيرات في معدلات التغير التقني ومحدداتها، و التغيرات في الموقع ومحدداتها.

### **الربحية ومحدداتها Profitability and its determinants**

القضية الأولى تعنى بالطريقة التي ترتبط بها نسب رأس المال - الناتج، وزيادات الأجور، والتغيرات في الطلب وتغير الإنتاجية بمعدل الربح.

تتنافس الشركات في ميدانين لرفع معدل ربحها. داخل الميدان العشوائي للسوق، تتنافس الشركات بتقليل تكاليف المدخلات إلى الحد الأدنى ورفع سعر مخرجاتها [نواتجها] إلى الحد الأعلى (Farjoun and Machover 1983). إذا حصلت الشركات على مدخلات تحت الأسعار الوسطية أو إذا باعت الناتج بأسعار أعلى من متوسط السوق، فإنها تكسب ربحاً إضافياً - على حساب الشركات التي تكون ضعيفة في السوق. داخل الإنتاج، تتنافس الشركات عن طريق رفع الإنتاجية - اعتماد أكثر التقنيات فعالية الموجودة تحت تصرفها. لقياس تأثير هذين الشكلين من التنافس، يحدد معدل ربح السعر بالمعادلة.

$$p p = M p v \quad (1)$$

حيث  $M$  تساوي مقدرة الشركات على المنافسة في السوق و  $p v$  هي معدل ربح القيمة. يقيس معدل ربح القيمة الأداء بافتراض أن كل الشركات تتبادل السلع بالسعر الوسطي نفسه. لذلك تعتمد الفروقات في معدل ربح القيمة على الفروقات في تقنيات الإنتاج أكثر مما تعتمد على الفروقات في خصائص السوق. يُحدد معدل ربح القيمة، كالعادة، بالمعادلة:

$$p v = \frac{s}{c+v} \quad (2)$$

حيث  $s$  هي القيمة الزائدة،  $c$  رأس المال الثابت (المكافئ السنوي للقيمة المرسله للمصنع والتجهيزات والآلات المدخلة في الإنتاج)، و  $v$  هو رأس المال المتحول (قيمة قوة العمل المستخدمة في الإنتاج كل عام).

بنقسيم المعادلة (2) على  $v$ ، نجد:

$$p v = \frac{s/v}{c/v+1} = \frac{e}{(q+1)t} \quad (3)$$

حيث  $e$  تساوي معدل الاستغلال (تقيس توزيع القيمة المضافة في الإنتاج إلى رأس المال والعمل)،  $q$  تركيب قيمة رأس المال (نسبة قيمة رأس المال الثابت المقدم في الإنتاج إلى قيمة رأس المال المتغير المقدم)، و  $t$  هي زمن دورة رأس المال. إن المعادلة (3)، بدورها، يمكن توسيعها لتكشف عن المكونات الأساسية لمعدل ربح القيمة (قيم السلع، الأجر الحقيقي ومُعاملات الدخل - الخرج [الناتج]).

هكذا، فإن التغيرات في معدل ربح السعر يمكن تحليلها إلى آثار التغيرات في تنافسية السوق والتغيرات في كفاءة الإنتاج. تظهر التحولات في أداء السوق كيف أن التحولات المكانية والقطاعية في الأسعار تؤثر على الربحية. إن التغيرات في معدل ربح القيمة يمكن تحليلها بشكل مشابه إلى: آثار التغيرات في معدل الاستغلال وفي تركيب قيمة رأس المال وفي زمن دورة رأس المال (Webber 1987). تعكس الخصائص المميزة للإنتاج آثار التغير التقني على معدل الربح. في الإجمال على مستوى الاقتصاد - يكون معدلا ربح القيمة والسعر متساويان؛ لذلك فإن آثار فروقات السعر على الربحية لا تنكشف على مستوى الصناعة والمستوى الإقليمي regional.

في أستراليا وكندا واليابان والولايات المتحدة يميل معدل الربح في التصنيع إلى الهبوط في أوائل ومنتصف الثمانينيات. مع ذلك، فإن تاريخ الربحية قد اختلف في البلدان الأربعة (الشكل ١ - ١٥). ففي الولايات المتحدة (وربما أستراليا) صعدت الربحية حتى منتصف الستينيات ثم هبطت حتى أوائل الثمانينيات وتعافت منذ ذلك الوقت بشكل طفيف. في الولايات المتحدة فقط كان ثمة شيء يشبه الفورة في معدلات الربح دامت حتى منتصف الستينيات لكي يليها انحدار أثناء السبعينيات. في كندا انحدر معدل الربح في التصنيع بشكل مضطرب منذ منتصف الخمسينيات حتى أوائل الثمانينيات. في اليابان استمر معدل الربح في الارتفاع حتى منتصف السبعينيات، وهبط منذئذ ولم يبدأ بالتعافي بعد. إن توقيت ودرجة الهبوط في الربحية مختلفان في البلدان الأربعة؛ فقد بدأ الهبوط في وقت أبكر في كندا وفي وقت متأخر في اليابان؛ بدأ التعافي الطفيف في أوائل الثمانينيات في الاقتصادات الإنجليزية الثلاثة لكنه لم يظهر في اليابان.

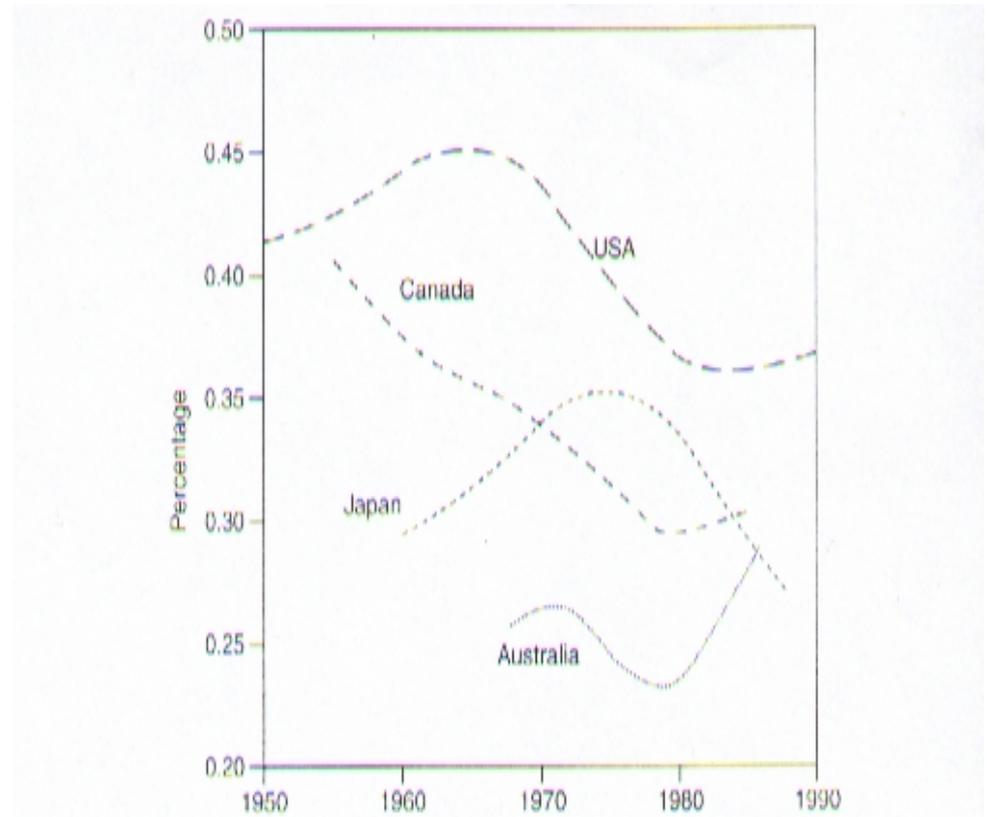


Figure 15.1 Rate of profit in manufacturing: Australia, Canada, Japan and the USA. (Dates differ between countries, depending on the availability of data. The data are smoothed.)

Source: Webber and Rigby (1996: figure 8.25).

الشكل (١٥ - ١) معدل الربح في التصنيع: أستراليا، كندا، اليابان، والولايات المتحدة.

كان الهبوط في الربحية مرتبطاً ارتباطاً ضعيفاً بمعدلات النمو المتقلصة. في كل البلدان الأربعة هبط معدل نمو رأس المال ونمو الناتج عندما هبطت الربحية، هكذا، كان تباطؤ أواخر السبعينيات والثمانينيات متوافقاً في الواقع بمعدلات ربح منخفضة. والحال هكذا، فإن هذا التاريخ يتطابق مع روايات فريمان وبيريز، وماندل وليبيتز أيضاً بوصفهما منظرين تقليديين. إن حقيقة أن معدلات الربح كانت آخذة في الهبوط منذ

منتصف الستينيات على الأقل في أستراليا، وكندا، والولايات المتحدة تبدو أنها تدحض رواية بيور Piore وسابل Sabel (التي تكون فيها معدلات الربح الهابطة نتيجة للتباطؤ).

إن محددات التغيرات في معدل الربح في أستراليا وكندا واليابان والولايات المتحدة يشار إليها في الجدول (١٥ - ١) يكشف العمود الأول من المعطيات عن التغير في معدل الربح في كل بلد وفي كل حقبة. أما الأعمدة الثاني والثالث والرابع فتشير إلى التأثيرات التي تتركها على الربحية التغيرات في كل من معدل الاستغلال وتركيب قيمة رأس المال وأزمة دورة رأس المال على التوالي. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة بين ١٩٨١ و ١٩٨٩ ارتفع معدل الربح بـ 5.8 بالمئة من النقاط؛ من ذلك الارتفاع، فإن 2.4 بالمئة من النقاط قد ساهمت فيها الزيادات في معدل الاستغلال، و 2.0 بالمئة ساهمت فيها الهبوطات في التركيب القيمي لرأس المال و 1.1 ساهمت بها التخفيضات في الزمن المستغرق لاكمال دورة رأس المال. هبط معدل الربح خلال معظم فترة السبعينيات في كل البلدان الأربعة. كانت تلك الهبوطات مدفوعة أساساً بالزيادات في تركيب قيمة رأس المال. أي، هبطت معدلات الربح لأن الزيادات في مقدار كمية المنشآت (المعامل) والتجهيزات والمواد الخام لكل عامل أدت إلى انحدار في إنتاجية رأس المال. عندما كانت معدلات الربح هابطة، كان معدل الاستغلال والسرعة التي يدور بها رأس المال يميلان إلى رفع الربحية (إلا في كندا). ثمة دليل واهٍ على أن تكاليف العمل كانت ترتفع بأسرع من الإنتاجية عندما كانت معدلات الربح آخذة في الهبوط. هذه الملاحظات متوافقة مع الروايات الماركسية لهبوط معدل الربح (بما في ذلك رواية ماندل). في حين أن الدور الظاهر للمكاسب الأبطأ في الكفاءة يتفق مع قصة لبيبترز، فإن حقيقة أن التغيرات في معدل الاستغلال لم تدفع معدلات الربح إلى الهبوط لا تتفق مع هذه الحجة.

#### الجدول (١٥ - ١) محددات التغيرات في معدل الربح:

أستراليا، كندا، اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية.

البلد	الفترة	التغير في معدل قيمة الربح	تأثير		
			الاستغلال	تركيب قيمة رأس المال	زمن دورة رأس المال
أستراليا	٧٩ - ١٩٦٩	- ٠,٠٢٨	٠,٠١١	- ٠,٠٥٤	٠,٠٢١
	٨٥ - ١٩٧٩	٠,٠٤٢	٠,٠٨٥	- ٠,٠٦٢	٠,٠٣٣
كندا	٧٩ - ١٩٥٦	- ٠,١١١	- ٠,٠٢١	- ٠,٢٠٤	٠,٠٦٥
	٨٥ - ١٩٧٩	٠,٠١٣	٠,٠٣٦	- ٠,٠٧٥	٠,٠٤٩
اليابان	٧٤ - ١٩٦١	٠,٠٤٨	- ٠,٠٦١	٠,٠٣٢	٠,١٠٣
	٨٧ - ١٩٧٤	- ٠,٠٧٧	٠,٠٥٠	- ٠,٥٣٦	٠,٢٥١

الولايات	٦٥ - ١٩٦٣	٠,٠٢٤	٠,٠٣٣	- ٠,٠٠٨	- ٠,٠٠٠
المتحدة	٨١ - ١٩٦٥	- ٠,١٥٩	٠,٠١٩	- ٠,٢٦٢	- ٠,٠٠٢
الأميركية	٨٩ - ١٩٨١	٠,٠٥٨	٠,٠٢٤	٠,٠٢٠	٠,٠١١

ملاحظة: المعطيات محسوبة من المعادلات المشتقة من (١) و (٣).

في أستراليا وكندا تم دعم الزيادات اللاحقة في معدل الربح بزيادات في معدل الاستغلال، المستندة على الأجور الحقيقية الراكدة أكثر مما هي مستندة على تحسينات في الكفاءة. في الولايات المتحدة، بالمقابل، فإن تركيب قيمة رأس المال قد مارس قليلاً من التأثير مؤخراً، لأن التركيب التقني لم يتغير إلا بشكل بطيء. كان التغيير في النظام في اليابان من ارتفاع إلى هبوط معدلات الربح يعتمد أساساً على انتقال من هبوط إلى ارتفاع تركيب القيمة لرأس المال عندما لم يعد بإمكان مكاسب الكفاءة أن تنتج تغييرات في التركيب التقني لرأس المال. لم يظهر في أي من هذه البلدان في نهاية الثمانينات شكل من التطور يمكن أن ينتج نمواً طويل الأمد وأجوراً حقيقية مرتفعة: في اليابان، لم تكن معدلات الربح قد بدأت بالتعافي؛ وفي الاقتصادات الأخرى كان التعافي مدعوماً عن طريق الاستغلال الأشد أو التقنية الراكدة أكثر مما كان مدعوماً عن طريق معدلات الاستثمار العالية التي تحمل تقنيات جديدة.

تفشل الصورة الإجمالية في إنصاف تنوع تواريخ الربحية في مختلف الصناعات. ففي الولايات المتحدة ارتفعت معدلات ربح بعض الصناعات (رقمين) رغم الهبوط الإجمالي في زيادات الربحية في نسبة السعر - القيمة بأكثر من نتيجة تأثير التغييرات في معدل ربح القيمة في صناعات المنتجات الغذائية ومشتقاتها وصناعة التبغ، على سبيل المثال. في الصناعات الأخرى كان معدل ربح السعر بدون تغيير تقريباً أثناء الهبوط الإجمالي - كالنفط، مثلاً. في الصناعات الباقية، فإن معدلات ربح السعر تبعت انخفاض الأرباح الإجمالية؛ أما في صناعات المنتجات المطاطية والبلاستيكية ومنتجات الحجر والصلصال (الفخار) والزجاج فقد كان السبب الأساسي للهبوط هو انخفاض في قوة السوق. في صناعة المنتجات المعدنية المفبركة، كانت تأثيرات قوة السوق ومعدل ربح القيمة متساوية. إن صناعة النقل لها تاريخها الخاص بها، الذي يثير السخرية نظراً لأن مدرسة التقييد تعرّف النقل بوصفه الصناعة المهيمنة في الولايات المتحدة أثناء فترة الازدهار الطويلة. هكذا في ١٣ من الصناعات الـ ٢٠ هبط معدل ربح السعر بشكل أساسي لأن معدل ربح القيمة هبط وقد حدث ذلك لأن التركيب القيمي لرأس المال كان مدفوعاً نحو الارتفاع بفعل التركيب التقني لرأس المال. ثمة تنوع مشابه ظاهر في تاريخ الربحية في صناعات ومناطق كندا.

إن تنوع التاريخ مشوش لروايات الازدهار الطويل (Lipietz and Piore and Sabel). فتاريخ معدلات الربح ليس هو نفسه في البلدان الأربعة: في الولايات المتحدة فقط كان ثمة فورة ازدهار في معدلات الربح دامت حتى منتصف الستينات تلتها فترة هبوط أثناء السبعينيات. في اليابان، مارست التغييرات في أزمة دورة رأس المال تأثيراً على الربحية أكبر من تأثير التغييرات في معدل الاستغلال. علاوة على ذلك، في حين أن

الأزمة في تصنيع الولايات المتحدة قد امتدت على نطاق واسع إلى قطاعاتها التصنيعية فإن تواريخ الربحية في البلدان المختلفة متنوعة. بالشكل نفسه في كندا: توجد تنوعات واسعة حول القصة الإجمالية بين الصناعات المنفردة ومناطق البلاد. إن التنوع والاختلاف في التوقيت والسبب يقفان ضد مفهوم الازدهار الطويل الطاعي.

إن الصلات بين الربحية والتراكم هي صلات إشكالية أيضاً. إذ أن معدلات الربح والتراكم مترابطة بشكل واضح. مع ذلك، فإن البنية المتخلفة للمعطيات لا تشير إلى ما إذا كانت الربحية تدفع التراكم أم بالعكس. وليس من الواضح لماذا تكون التغيرات في الربحية مترافقة بالتغيرات في معدل التراكم في بعض الأحيان وليست مترافقة في أحيان أخرى. إن نماذج التراكم يجب أن تتكبد على هذه الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن نظرية هبوط معدل الربح تحتاج إلى توسيع. تُشرح النظرية عادة بلغة التركيب القيمي لرأس المال والتبادلات غير المتكافئة في السوق بين الصناعات والمناطق التي تؤثر على معدلات الربح. في حوالي ثلث الصناعات الكندية والأميركية فإن قدرة الشركات على التنافس في السوق لها تأثير أكبر على معدلات الربح مما لمعدل ربح القيمة.

من الواضح أن نظريات معدل الربح بحاجة ليس فقط لأن تصاغ بلغة نموذج شكلي، ديناميكي بل بحاجة أيضاً لتفحص وسائل السيطرة على أزمة رأس المال وقوة السوق.

### تغير الإنتاجية:

إن تاريخ ومصادر تغير الإنتاجية في التصنيع الأمريكي يساعدان أيضاً في التحكيم بين روايتين متنافستين للتباطؤ. إن المتنافسين الرئيسيين هم فريمان وبيرنر (١٩٨٨) و لبيترز (١٩٨٦ a) الذين يعدون التباطؤ في نمو الإنتاجية سبباً لفشل نظام التراكم الفوردي، و ماندل (١٩٧٥) وبيور وسابل (١٩٨٤)، الذين يزعمون أن التباطؤ الملحوظ في الإنتاجية الإجمالية هو نتيجة أكثر مما هو سبب للتراكم الأبطأ. لذلك فإن القضية تتعلق بالعلاقات بين الربحية، ومعدلات النمو الاقتصادية وتغير الإنتاجية. هل كان ثمة تباطؤ في التغير التقني، وإذا كان كذلك فمتى؟ ما الذي يمكن استنتاجه حول محددات التباطؤ؟ هل التاريخ الإجمالي مشترك بين كل الصناعة؟ اقترح وبيور ومعاونوه (١٩٩٢). Webber at al طريقة لحساب مصادر التغير التقني. إذ يُعرف التغير التقني بأنه التغير في كلف الإنتاج، مقاساً بأسعار ثابتة.

إن مكونات تغير الإنتاجية هي:

- (١) التجديد innovation ضمن المنشآت المنفردة، عندما تطور الشركات تقنيات جديدة أو تقلد المنافسين؛
- (٢) الاصطفاء selection ، عندما تكافئ السوق بشكل تفضيلي الشركات ذات المستويات المختلفة من الإنتاجية؛
- (٣) دخول منشآت وخروجها من الصناعة، عندما تسمح تغيرات الأسعار بـ أو تمنع المنشآت الأقل إنتاجية من دخول السوق.

يمثل البند الأول زيادات الإنتاجية التي تعزى إلى التغيرات في العلاقات التقنية والاجتماعية ضمن المنشآت. أما البنود الثاني والثالث فيمثلان التغيرات في إنتاجية الصناعة التي تنشأ عن تغيرات في تركيب الصناعة. تستخدم هذه الطريقة لتقدير معدل واتجاه ومصادر التغير التقني في التصنيع الأميركي بين ١٩٦٢ و ١٩٩٠ (انظر ويبر و ريغي: ملحق A9).

فيما بين ١٩٦٢ و ١٩٧٣ كان ثمة تغير إنتاجية ثابت في التصنيع الأميركي (انظر الشكل ١٥,٢). في المعدل الوسطي، هبطت تكاليف الإنتاج (بأسعار ثابتة) بمعدل سنوي قدره ٢,٠٧ بالمئة. هذا التقدم كان حياًياً إلى حد كبير (أي أنه طبيعي بالنسبة إلى نسبة الأسعار)، مع أنه ذو نوبات عرضية من الانحياز إلى توفير العمل. ثم حتى ١٩٨١، تم استبدال رأس المال بالعمل وازدادت تكاليف الإنتاج: إن زيادات أسعار الطاقة قد شجعت بعض الشركات على الأقل على الإستثمار في المنشآت المكتفية من الطاقة والتجهيزات؛ بشكل مفارق، كانت تلك الفترة لذلك إحدى الزيادات في كل من الأسعار والاستثمار في رأس المال الثابت. منذ ذلك الوقت عاد التغير التقني إلى دوره المقلص لتكاليف الإنتاج (بمعدل سنوي وسطي قدره ٢,٩٦ بالمئة).

كان تغير الإنتاجية يقلص تكاليف الإنتاج بشكل متنسق أيضاً بعد أن بدأت الربحية بالهبوط في التصنيع الأميركي (منتصف الستينيات) وبعد بدء التباطؤ في النمو والاستثمار في أوائل السبعينيات. إن التباطؤ في تغير الإنتاجية لذلك لا بد أنه كان نتيجة أكثر مما هو سبب للتباطؤ في النمو وللمعدل الهابط للربح. علاوة على ذلك، فإن التباطؤ في تغير الإنتاجية لم يسببه قصور [ فشل ] إنتاجية العمل. بالأحرى إن نسبة رأس المال - الناتج ارتفعت بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨١. هذه النتائج تناقض المزاعم القائلة بأن تقدم الإنتاجية الأبطأ الذي يسببه قصور إنتاجية العمل إنما كان أحد الأسباب لأجل المعدل الهابط للربح. في الواقع إن رأس المال قد أُفرط في استبداله بالعمل.

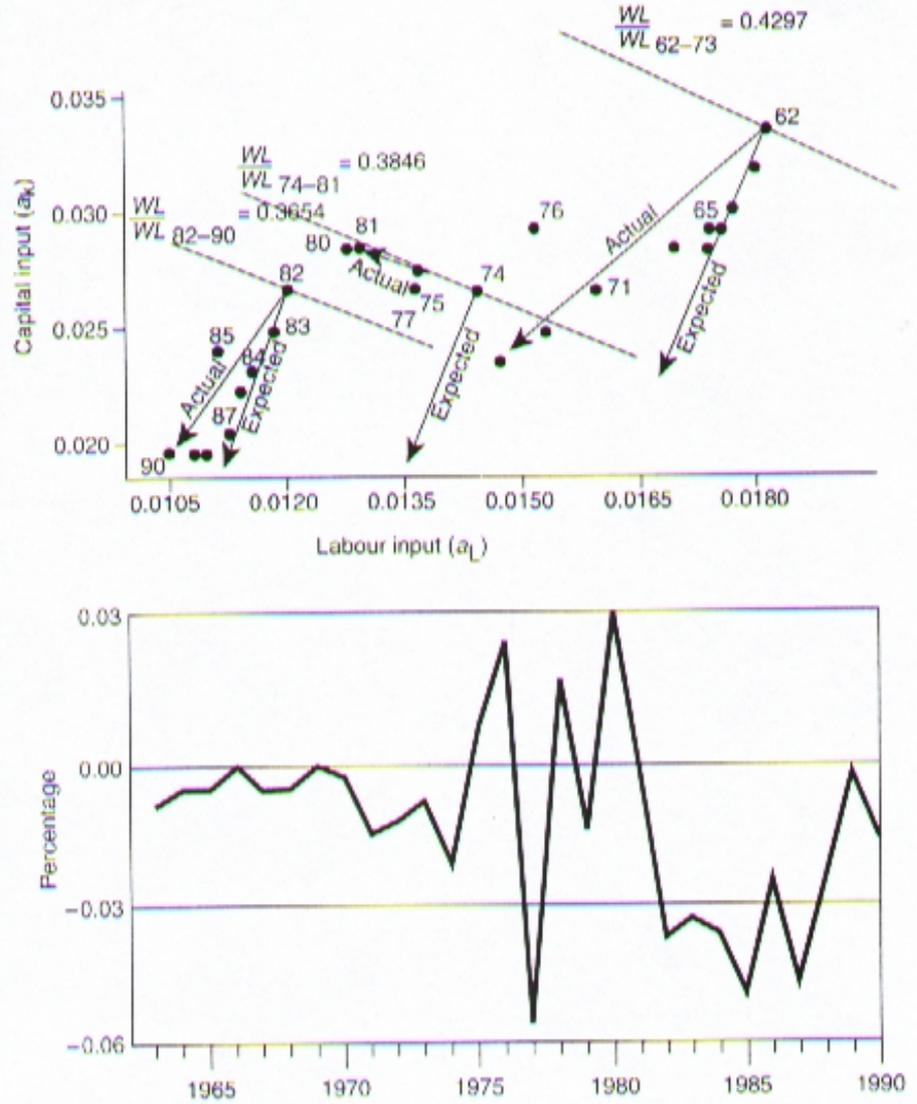


Figure 15.2 Technical change within US manufacturing industry, 1962-90. (The upper part of the figure indicates the change in input output coefficients, as compared with the changes that would be normal to the ratio of prices; the lower diagram indicates the annual rate of cost reduction due to technical change.)

Source: Web

الشكل (١٥ - ٢) التغيير التقني ضمن صناعة التصنيع الأمريكية (١٩٦٢ - ٩٠).

إن الهبوط في مكاسب الإنتاجية من الأفضل فهمه كنتيجة للتغيرات في معدلي الربح والاستثمار. (جدول ١٥ - ٢). عندما كان معدل الربح ومعدل الاستثمار لا يزالان مرتفعين نسبياً، كان التجديد والتقليد (التغيرات التقنية ضمن المنشآت) مرتفعين أيضاً. عندما هبطت الربحية والاستثمار في السبعينيات كذلك هبط التجديد والتقليد أيضاً - لأن الاستثمار يحمل التقانات الجديدة التي هي أساسية لهذه الأشكال من تغيير الإنتاجية. فمنذ ١٩٨١، بقي معدل الاستثمار متدنياً، لكن التقليد لقي تشجيعاً عن طريق فروقات الكلفة الآخذة في الاتساع بين الشركات الأفضل ممارسة والأسوأ ممارسة. بالمقابل، إن تأثيرات الاصطفاء على تغيير الإنتاجية صار أقوى بشكل تدريجي عندما ازداد تغيير تكاليف الإنتاج. أخيراً، فإن تضخم منتصف وأواخر

السبعينيات قد حث شركات جديدة كثيرة على دخول التصنيع الأمريكي؛ هذه الشركات كانت تميل إلى رفع التكاليف. في الستينيات والثمانينيات عندما كانت الأسعار أكثر استقراراً، دخلت شركات أقل إلى صناعة التصنيع الأمريكية وكان تأثيرها على تكاليف الإنتاج أضعف بشكل متناسب. بعبارة أخرى، إن التباطؤ في تغير الإنتاجية بعد ١٩٧٣ قد حدث عندما:

(١) قلصت المعدلات المنقوصة للاستثمار كلاً من التجديد والتقليد؛

و(٢) حثت زيادات الأسعار السريعة الشركات الهامشية، الجديدة، على دخول التصنيع. منذ ١٩٨١ استعاد تغير الإنتاجية إيقاعه عندما:

(١) تدارك التقليد التقصير لأن فروقات الكلفة داخل الصناعة قد اتسعت؛

و(٢) أعادت الأسعار الثابتة الشركات الهامشية الإضافية عن دخول التصنيع.

أي، إن التغير في بنية الأسواق كان أهم بكثير من تغير الإنتاجية ضمن الشركات الذي شددت عليه الآراء التقليدية.

الجدول (١٥ - ٢): مصادر التغير التقني في صناعة التصنيع الأمريكي،

١٩٩٠ - ١٩٦٢

الفترة	التغير التقني	التجديد والتقليد	الاصطفاء	الدخول / الخروج	الانحراف Drift والخطأ
١٩٦٥ - ٧٣	-٠,٠٠٥٤	-٠,٠٠٢١	-٠,٠٠٦٨	٠,٠٠٢٠	٠,٠٠١٥
١٩٧٤ - ٨١	٠,٠٠٣٧	٠,٠٠٠٥	-٠,٠١١٨	٠,٠١٤٨	٠,٠٠٠٣
١٩٨٢ - ٩٠	-٠,٠٢٢٢	-٠,٠٠٤٢	-٠,٠٢٥٢	٠,٠٠٩٩	-٠,٠٠٢٦
١٩٦٥ - ٩٠	-٠,٠٠٨٤	-٠,٠٠٢٠	-٠,٠١٤٧	٠,٠٠٨٧	-٠,٠٠٠٣

#### ملاحظة:

تمثل المعطيات التغيرات الوسطية السنوية في تكاليف الإنتاج (بأسعار ثابتة) وفي مكونات كلفة الإنتاج. تدل إشارة السالب على أن الكلفة كانت تميل إلى الهبوط أو أن المكون كان يميل إلى دفع التكاليف إلى الهبوط.

المصدر: Webber and Rigby (1996: table 9.2)

مرة أخرى، مع ذلك، فإن تاريخ الصناعات المنفردة (two - digit) كان منوعاً. فتاريخ تأثيرات دخول وخروج الشركات فقط هو الذي كان مشتركاً بين كافة الصناعات بشكل افتراضي. إن ربع الصناعات لم يمر

بأي تباطؤ في نمو الإنتاجية بعد عام ١٩٧٤. إذ كان الاصطفاء يميل إلى رفع تكاليف الإنتاج في بعض القطاعات ويهيمن على المصادر الأخرى لتغير الإنتاجية في صناعة الكيماويات والصناعات النفطية. لقد مارس التجديد والتقليد التأثير الأكبر على تغير الإنتاجية في ثلاث صناعات: الغذاء والمنتجات المشتقة، والتبغ والأدوات. في حوالي نصف القطاعات تباطأ إيقاع التجديد والتقليد بعد ١٩٧٤. علاوة على ذلك، فإن تاريخ التجديد والتقليد والاختلاف فيما بين القطاعات هما مترابطان مع الاختلافات البين قطاعية inter – sectoral في الربحية.

تقدم الروايات النظرية تفسيرين مختلفين للعلاقات بين نمو الإنتاجية والتراكم. إن فريمان وبيريز وليبيترز، مثل التقليديين، يعتبران المعدلات الدنيا لنمو الإنتاجية بمثابة سبب للربحية الدنيا والتراكم الأبطأ. أما ماندل وبيور وسابل، بالمقابل، فيعدون تاريخ تغير الإنتاجية كنتيجة أكثر مما هو سبب للتغيرات في الربحية والتراكم. إن الدليل يتفق بشكل عريض مع آراء ماندل وبيور وسابل:

(١) تباطأت الإنتاجية في السبعينيات، بعد أن بدأت الربحية بالهبوط وبعد أن تعثرت معدلات التراكم؛

(٢) نشأ تباطؤ الإنتاجية في معدلات الاستثمار الدنيا (التي أبطأت التجديد والتقليد) وفي التضخم (الذي حث على دخول الشركات غير الكفؤة)؛

(٣) إن الإنتاجية والتجديد أو التقليد تكون مترابطة إيجاباً عبر الصناعات المختلفة؛

(٤) لم تنعكس المكاسب الأسرع في الإنتاجية منذ ١٩٨١ في معدلات الربح. يبدو أن فريمان وبيورنر وليبيترز كان أسلوب تحليلهم خاطئاً وكذلك كان توقيتهم.

### الموقع الدولي للإنتاج The international location of production :

القضية الثالثة تتعلق بالموقع الدولي للإنتاج - تحديداً نمو البلدان الآخذة بالتصنيع حديثاً. متى نمت؟ ماهي القوى الكامنة التي شكلت الأساس للنمو؟ هل كان النمو مسألة تكاليف مقارنة أم كان للشروط المحلية والوكالة agency تأثير أكبر؟ السؤال الحاسم هو: كيف يرتبط نمو البلدان الآخذة بالتصنيع حديثاً بتاريخ النمو والربحية في البلدان الصناعية المتقدمة؟ سنأخذ البرازيل و (جمهورية) كوريا وتايوان كأمثلة.

لقد كان لنمو البرازيل وكوريا وتايوان علاقة ضئيلة بتكاليف الأجور. فقد كانت الخطوات الأولى إلى النمو في كل البلدان الثلاثة مستقلة عن ميزات الكلفة. بدأت البرازيل التصنيع industrializing عندما انتكست التجارة العالمية بفعل كساد الثلاثينيات والحرب العالمية الثانية (انظر: Deyo 1990; Evans 1979; Foot and Webber 1990a) أما في كوريا وتايوان فإن حُف المساعدات الأميركية - المرتبطة بالسياسة الاستراتيجية وليس بالتكاليف - قدمت دفعات النمو الأولى. (Amsden 1989; Hamilton 1987; Wade 1990; Webber 1994; Woo 1991). لقد استفاد الثلاثة من الظروف العالمية، لكن لأسباب سياسية محلية واستراتيجية. فقد كان الهدف في البرازيل هو التراكم الرأسمالي المحلي، الخاضع لقيود سلطة مالكي الأراضي والعمال. في كوريا وتايوان، كان التراكم الرأسمالي وسيلة لتحقيق الاستقلال والسلطة الاقتصادية في وجه التهديدات الملحوظة. منذ بدأ التصنيع، كانت

الدولتان متورطتين بشكل مباشر في توجيهه (Foot and Webber 1990 b; Webber 1994). تؤثر الدولة على الأسعار وتحدد شروط السوق بحماية الأسواق المحلية ودعم المصدرين. لقد تم التلاعب بالأسعار وهي ليست أسعاراً عالمية؛ إذ أن ميزة الكلفة لا تحدد النتائج. كان للبلدين خيارات مرساها بطريقة تعتمد على القوى الطبقية المحلية وتصوراتها للبيئة العالمية.

علاوة على ذلك، إن العلاقة بين البرازيل وكوريا وتايوان والتباطؤ في إقتصادات السوق الرأسمالية هي نتيجة أكثر مما هي سبب. أحد المؤشرات على هذا الارتباط هو مستوى تدفق رأس المال إلى الإقتصادات الثلاثة (Webber and Rigby 1996، table 10.6) فقد ازداد تدفق الرأسمال الأجنبي إلى كل البلدان الثلاثة بشكل حاد في أوائل السبعينيات. إن سنوات الزيادة الأكثر حدة في تدفقات رأس المال إنما كانت ١٩٧٢ في البرازيل، و١٩٧٥ في كوريا و١٩٧٤ في تايوان. في عام ١٩٧٥ كانت تدفقات رأس المال الصافية إلى البرازيل أكبر بخمس أضعاف تدفقاتها في الأعوام ١٩٦٦ - ١٩٧٠؛ وفي كوريا وتايوان كانت ضعفي تدفقاتها بشكل عام. ولم تكن تدفقات رأس المال إلى هذه البلدان المصنعة حديثاً استثنائية: ففي عام ١٩٧٠ كان التدفق الصافي لرأس المال الأجنبي إلى كافة البلدان النامية يساوي 1.71 مرة مستوى عام ١٩٦١؛ وفي عام ١٩٨٠، كان التدفق الصافي يساوي 3.20 مرة من قيمته قبلئذ بعقد (Stalling 1990). إلى درجة أنه كان ثمة ازدياد في التدفقات الخارجة لرأس المال من البلدان المتطورة إلى البلدان النامية، فقد حدث ذلك في الوقت نفسه أثناء (أو بعد) التباطؤ أكثر مما حدث قبله. هذه المعطيات تتفق مع الرأي القائل بأن الزيادة في التدفقات الداخلة لرأس المال إلى البلدان النامية كانت استجابة للتباطؤ في البلدان المصنعة أكثر مما كانت سبباً له.

تأثرت الجغرافية الدولية للإنتاج أيضاً بمدى اعتماد البلدان المصنعة حديثاً على رأس المال المالي بدلاً من اعتمادها على رأس المال الإنتاجي. فتم إقراض المال المالي عموماً إلى الحكومات أو إلى مصارفها أثناء ذروة النقد الرخيص، بعد بدء التباطؤ في عام ١٩٧٤ (كما حدث مرة في التسعينيات). لقد تم إقراضه تحت ضمانات الحكومة بالتسديد، التي كانت تعول على التوسع المستمر للاقتصاد ككل، وليس على ربحية الصناعات الفردية. إن الصناعات الممولة بهذه الطريقة لم يكن عليها أن تكون متنافسة مع منافساتها الدولية في الأسواق المحلية. إلى درجة أن البلدان المصنعة حديثاً كانت تمولها البنوك الدولية، لم تكن البلدان المصنعة حديثاً بالضرورة هي المواقع الأكثر كلفة لأجل تلك الصناعات (كما، على سبيل المثال، صناعة الفولاذ البرازيلية: Foot and Webber 1990 b; Webber and Foot 1988). ربما أصبحت فيما بعد المواقع الأقل كلفة، عن طريق التعلم learning والتصدير والاقتصاد (التوفير) بالتدريج. بالمقابل، فإن المستثمرين الأجانب المباشرين يتطلبون من البلدان المصنعة حديثاً أن تكون مواقع للربح الأعظمي. لقد وفر رأس المال المالي الدولي للبلدان المصنعة حديثاً الحرية في تخطيط النمو الصناعي بدون قيود التنافسية؛ إذ أن النجاح الطويل الأمد كان يعتمد على اكتساب التنافسية وليس على البدء بها. إن الأجور، إذًا، لا تفسر التطور. على كل، حتى إذا لم تفسر مستويات الأجور التطور بشكل كافٍ فإنها تكون مرتبطة بالتطور. إذا حل التصنيع محل الواردات عندئذ يؤمن الطلب الداخلي السوق الوحيدة

لأجل الصناعة: تصبح الأجور مصدراً للطلب بالإضافة إلى كونها كلفة. إذا كان التصنيع يشجع الصادرات، تكون الأجور كلفة خالصة: إذ لا يمكن أن يزداد الطلب عن طريق إرتفاعات الأجور في بلدان أخرى. بهذا المعنى، فإن تشجيع التصدير يسمح للشركات بتجنب دفع الأجور الكافية لامتناع العرض.

تقدم تفسيرات التاريخ الاقتصادي لما بعد الحرب روايتين عريضتين للعلاقات بين تدويل الإنتاج (بما في ذلك نمو الاقتصادات المصنعة حديثاً) والربحية والتراكم في الاقتصادات الناضجة صناعياً. (اللاأديون هم فريمان وبيريز وماندل). يعتبر بيور وسابل تدويل اقتصادات العالم بمثابة سبب عميق لعدم الاستقرار الذي شكّل في نهاية المطاف نهاية الازدهار الطويل؛ فالمنافسة من الاقتصادات المصنعة حديثاً هي سبب مباشر في أن الطلب قد فشل في أوروبا وشمال أمريكا. يبدو أن الدليل يميل إلى المعسكر الآخر (معسكر لبييتز)، الذي يعتقد أن تدويل ونمو الاقتصادات المصنعة حديثاً كانا أساساً نتيجة أكثر مما هما سبب للتباطؤ في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة: فالتصنيع الموجّه إلى التصدير بدأ فعلاً في الاقتصادات المصنعة حديثاً في السبعينيات؛ وبدأ رأس المال يتدفق بالشكل الأقوى إلى الاقتصادات المصنعة حديثاً بعد أن هبطت معدلات الربح في أوروبا وشمال أمريكا. على كل، إن الحجة المستقاة من نظريات التقييد ونظريات التقسيم الدولي الجديد للعمل لا يبدو أنها تشدد على أهمية الأجور المتدنية وتكاليف الإنتاج الأخرى في تحفيز النمو والصادرات - فالنمو في الاقتصادات المصنعة حديثاً لم يكن نمواً بنوياً فحسب بل كان يعكس استغلالها الاستراتيجي للظروف الاقتصادية العالمية.

### ماذا حدث إذاً؟

إن معظم الروايات القائمة للتباطؤ في الاقتصاد العالمي لم تشرح هذا التاريخ بشكل جيد. يشدد منظرو الازدهار الطويل (بيور وسابل، وليبيتز) بشكل مفرط على تجانس الستينيات وأوائل السبعينيات ويخطئون في البحث عن الأسباب الخارجية لأجل هبوط معدل الربح بالرجوع إلى المعدلات الأبطأ لنمو الإنتاجية بدلاً من اعتبار أن تغيرات الإنتاجية يحركها الاستثمار والربحية. لقد أخطأ بيور وسابل قراءة الاقتصادات المصنعة حديثاً بوصفها سبباً لمعدلات النمو الأبطأ في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بدلاً من قراءتها بوصفها تستغل الظروف العالمية الجديدة. لقد كان تفسير التغيرات الموقعية في ضوء تكاليف الإنتاج خطأ شائعاً. في حين أن رواية ماندل تتطابق بشكل عريض مع الأدلة، فإنها تبقى ناقصة. إن الرواية الكاملة للجغرافية التاريخية لسنوات ما بعد الحرب تتطلب استقصاء للاقتصاد السياسي أعمق بكثير مما يمكننا تقديمه. لكن المخطط العام ممكن.

كان التغير الجاري هبوطاً في الربحية في الاقتصادات الصناعية المتقدمة. فالانحذارات في معدلات الربح كانت تحركها الزيادات في التركيب القيمي لرأس المال. لقد هبطت معدلات الربح لأن الزيادات في كمية المنشآت والتجهيزات والمواد الخام لكل عامل لم تكن ناجمة عن التحسينات في الكفاءة حتى رغم أن معدل الاستغلال والسرعة التي يدور بها رأس المال كانا يميلان إلى رفع الربحية. هذا الهبوط كان جارياً في منتصف الستينيات في أستراليا وشمال أمريكا، وفي منتصف السبعينيات في اليابان. تباطأ الاستثمار بالنتيجة - أكثر من الربحية - وفي أوائل السبعينيات كان معدل نمو الناتج قد ترنح أيضاً.

هذا الشيء الكثير واضح، حتى رغم أننا قسنا معدلات الربح في التصنيع manufacturing بدلاً من قياسها في الاقتصاد عموماً. عندما ارتفعت معدلات الربح بشكل كاف بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ معدل تراكم رأس المال يتجاوز معدل نمو قوة العمل، مسبباً ضغطاً على الأجور. الأهم من ذلك، في الاقتصاد المغلق إلى حد كبير كانت الأسواق التي يمكن للشركات أن تبيع فيها تعتمد على الأجور المدفوعة للعمال، وكان للشركات عموماً حافز لرفع الأجور (حتى لو سعت الشركات المنفردة لدفع أجور أقل مما تدفع منافساتها). لهذين السببين، رفع الأجر الحقيقي المعروض ومعدل الاستفادة من الطاقة الإنتاجية، اقترب من حده الأعلى الفعلي. في ظل هذه الظروف، يزداد العرض والطلب بالوتيرة نفسها ويكون معدل الربح عرضة للقيود التقليدية. إن تغيير الإنتاجية يرفع نسبة رأس المال - العمل. لكن إذا كان يتعين بيع كل الناتج الذي يتم إنتاجه عندئذ فإن الأجر الحقيقي يجب أن يرتفع، لأن بعض الرأسمال خلافاً لذلك يتعين أن يتحول إلى استثمارات غير إنتاجية. عملياً، حدث التأثيران: فقد استمرت الأجور الحقيقية بالارتفاع، ما يحدد قدرة الشركات على رفع معدل الاستغلال، وأصبح بعض رأس المال فائضاً. لذلك فإن معدلات الربح بدأت بالهبوط تحت زخم الزيادات في التركيب التقني لرأس المال (٢).

يختلف تاريخ الربحية بين الأمكنة والقطاعات. فقد تأجل الهبوط في معدلات الربح في اليابان بسبب الظروف الخاصة هناك؛ وتأجل أو تسرع في بعض الصناعات والمناطق وكان عرضة للمؤثرات الخاصة، ولم يظهر أبداً في عدد قليل من الصناعات. إن قوة السوق، والمقدرة على طرد المنافسين، والسياسات المتبعة إزاء الطبقة العاملة، والاستثمار في تجديرات سيرورة [الإنتاج] والقدرة على السطو على دولارات المستهلكين، كلها عدلت تاريخ الأرباح في الصناعات والمناطق المنفردة. أي، على مستوى الصناعات والمناطق المنفردة، تبرهن التأثيرات الخارجية على معدل الربح على كونها هامة. لكن على مستوى الاقتصاد الإجمالي يكون معدل الربح مدفوعاً إلى حد كبير بالمؤثرات الداخلية.

ثمة تأثيران تبعاً الهبوط الإجمالي في معدلات الربح.

أولاً، تباطأ تغيير الإنتاجية في الاقتصادات الصناعية المتقدمة. لقد كان إيقاع تغيير الإنتاجية في التصنيع الأميركي أبطأ في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١ منه قبلئذ أو منذئذ. ثمة سببان لهذا التباطؤ. فعندما تباطأ الاستثمار قلّت المنشآت والآلات الجديدة لنقل التجديرات، وللسماح للشركات بالتقليد (المحاكاة). علاوة على ذلك، عندما صار التضخم جارياً في أعقاب صدمة النفط في عام ١٩٧٤، بحيث أن الشركات الجديدة، غير الكفؤة نسبياً قد حُثت على دخول التصنيع -وقامت بتخفيض الإنتاجية أيضاً. في وقت أحدث عهداً، عندما هبط التضخم قل عدد الشركات التي تدخل السوق، وعندما ازدادت الفروقات بين الشركات برز التقليد مرة أخرى. على العموم، يبدو أن الإنتاجية تتبع الاستثمار وبالتالي الربح بدلاً من أن تبدأ حلقة فاضلة من الإنتاجية والاستثمار.

ثانياً. بما أن معدلات الاستثمار قد هبطت بأكثر من معدلات الربح فقد كان ثمة فيض من رأس المال الزائد في أوائل السبعينيات يبحث عن سبل مربحة لأجل الاستثمار. كان بعضه قد جنته بلدان الأوبك بعد ١٩٧٤، لكن معظمه تم استثماره في نهاية المطاف من قبل بنوك الاقتصادات الصناعية المتقدمة. لقد ساهمت كل من الفوائض الداخلية وفوائض الأوبك كثيراً في قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على التجوال

عبر العالم بحثاً عن مخارج جديدة لأجل رأس المال غير الإنتاجي محلياً. لقد تم استثمار الكثير من فائض رأس المال في الاقتصادات المصنعة حديثاً - بشكل عام كرأس مال مالي أكثر منه كاستثمار مباشر - محرضاً بذلك نموها السريع. إن النمط الموقعي لم تكن له سوى علاقة ضئيلة بفروقات الكلفة النسبية بين الاقتصادات المصنعة حديثاً والاقتصادات الناضجة صناعياً وكانت له علاقة كبيرة بمتاحية رأس المال وتطور الأسواق المالية العالمية واستراتيجيات الدول.

كانت الاقتصادات المصنعة حديثاً تستثمر في المنشآت والتجهيزات الجديدة أثناء فاصل زمني تباطأ فيه تغير الإنتاجية في الاقتصادات الصناعية المتقدمة. كانت أيضاً تتعلم وتحقق اقتصادات على المقياس. لذلك كانت الشركات في الاقتصادات المصنعة حديثاً تختصر بشكل تدريجي الهوة التكنولوجية فيما بينها وبين الشركات الأكثر رسوخاً، بحيث تحسنت قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية واستطاعت الصادرات من الاقتصادات المصنعة حديثاً أن تنمو بأسرع من وارداتها من اقتصادات السوق المتقدمة. كانت فورة التصدير من الاقتصادات المصنعة حديثاً هي مسألة تحسنها النسبي في التقانة [التكنولوجيا]، وليست مسألة ميزة مطلقة في تكاليف الإنتاج.

شهدت الخمسون سنة المنصرمة امتداد الرأسمالية الصناعية إلى مجموعة جديدة من البلدان. لقد كان الزخم الأكبر لهذا الانتشار هو وجود فائض رأس مال منذ منتصف السبعينيات. في العقد الأخير أظهرت أوروبا الشرقية والصين ودول آسيان ASEAN الأربعة<sup>(\*)</sup> الدليل على أنها على وشك أن تدخل هذا العالم أيضاً - مرة أخرى باستعمال رأس المال الفائض من اليابان وأوروبا وشمال أمريكا وبعض التناين. كيفما أو أينما تكتشف الاقتصادات الناضجة صناعياً مصدراً جديداً للنمو، فإن هذا النادي يضم الآن الاقتصادات المصنعة حديثاً. إنها فئة أكبر من مجموعة البلدان الرأسمالية الصناعية سابقاً التي يطبق عليها التقييد على التراكم الرأسمالي. فكما سعى رأس المال لتحرير نفسه من قيود العمل (اليد العاملة) والطلب في البلدان الرأسمالية الصناعية كذلك أدخل اقتصادات إضافية ضمن نطاق تلك القيود.

مع ذلك، نواجه اليوم عالماً مختلفاً كلياً. بعد الزيادات المتتالية في مستوى تدفقات رأس المال المالي والإزالات المتلاحقة للقيود عن القطاعات المالية للعالم، تثبت الأحداث الأخيرة في شرق آسيا أن رأس المال المالي صار يهيمن على رأس المال الإنتاجي (Webber, Forthcoming). من ناحية، إن هذه هي مسألة مستوى: فالتدفقات المالية الرسمية والخاصة إلى البلدان النامية زادت ثلاثة أضعاف بين ١٩٩٠ و ١٩٩٧ (Howell 1998). ومن ناحية أخرى، إنها مسألة أزمت مالية ونقدية واسعة النطاق في الثمانينيات والتسعينيات، تؤثر على أستراليا وإيطاليا وأمريكا اللاتينية وروسيا واسكندنافيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، في الآونة الأخيرة، شرق آسيا. لكن الأكثر أهمية هو أن التدفقات الداخلة الرأسمالية الكبيرة تدعم ارتفاع أسعار الموجودات [الأصول]، التي تميل إلى الحز على تخفيضات قيمة العملات حتى عندما تميل إلى زيادة العجز التجاري. فقيم العملات والعجوزات التجارية تتحركان لذلك في اتجاهين غير تقليديين، يميلان إلى زيادة الإختلال (اللاتوازن). إن

(\*) وهي: اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة. (المترجم)

تطبيقات هذا الاقتصاد العالمي الجديد، الذي برز تدريجياً عندما تباطأ الاقتصاد القديم، سوف تصبح واضحة بشكل زائد أثناء القرن الحادي والعشرين.

## هوامش

(١) حول قوة مثل هذه الشروحات الاحصائية، انظر:

- Levine and Renlt (1992) ; .

- Grossman and Helpman (1994).

(٢) في اليابان قدمت الصادرات وسيلة أمكن بواسطتها رفع الطلب حتى رغم أن الأجور الحقيقية قد نمت ببطء فقط، الصلات بين تغير الإنتاجية والأجور الحقيقية ورأس المال الزائد لم ترغم معدلات الربح على الهبوط حتى منتصف السبعينيات.

## الفصل السادس عشر

### خرافات الاقتصاد العالمي في التسعينيات (١)

بقلم: جون ويكس

#### مقدمة:

حصلت التغيرات الكبرى في الاقتصاد العالمي أثناء العشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين، لكن كان ثمة خلاف كبير حول ماهية تلك التغيرات ومن الذي كسب ومن الذي خسر منها. برأي مؤسسة قطاع الأعمال [البنزس] في البلدان المتطورة، خلقت التغيرات اقتصاداً عالمياً متكاملماً استفاد منه الجميع. هذه الرؤية المتفائلة تم تلخيصها في التقرير الاقتصادي الأميركي للرئيس (\*) لعام ١٩٩٩: ((إن الاقتصادات التي تكون مفتوحة للتجارة والاستثمار الدوليين هي أكثر رجحاناً لأن تمر بمستوى معيشة مرتفع من الاقتصادات ذات الحواجز الكبيرة أمام النشاطات الاقتصادية العابرة للحدود. فالمستهلكون في الاقتصادات المفتوحة يستفيدون من تشكيلة أوسع من السلع بأسعار أدنى مما يستفيد المستهلكون في الاقتصادات التي تقاوم المنافسة من الموردين الأجانب. إن الاقتصاد ككل يستفيد من القدرة الزائدة على تكريس موارده النادرة للنشاطات الاقتصادية بحيث يكون أدائه كفوياً نسبياً. مع مرور الزمن، من خلال التجارة الدولية والاستثمار الدولي، تستفيد الاقتصادات المفتوحة من

(\*) بالانكليزية: *Myths of the world economy in the 1990s*

\* *Us Economic Report of the President of 1999.*

المعدلات الأعلى لنمو الإنتاجية والتجديد التي تنجم عن المشاركة الزائدة في الاقتصادات الدولية)) (CEA 1999: 260).

إن البيان السابق، النموذجي لمدائح الأسواق الحرة، يضم عدداً من التوكيدات النظرية والتجريبية. إنه يلخص ما ندعوها فرضية العولمة The globalization hypothesis: على مدى فترة محددة بوضوح في نهاية القرن العشرين، خضع الاقتصاد العالمي لتغيير دراماتيكي. كان الجانب الكمي من هذا التغيير هو الازدياد الكبير في أهمية التجارة والاستثمار الأجنبي على الصعيدين العالمي والقومي [الوطني]. أما الجانب الكيفي فهو أن التغييرات الكمية قد أدت بقدوم عصر جديد، كانت السياسة الاقتصادية القومية القابلة للحياة فيه تتطوي على لبرلة [تحرير] التجارة ورفع القيود عن تدفقات رأس المال والسياسة المصرفية والنقدية المحافظة. يمكن عرض صفقة سياسة العولمة بإيجاز. كانت لبرلة التجارة ضرورية لتحقيق الكفاءة المحلية والاستيلاء على مكتسبات الرفاه للمستهلكين. كانت السياسات الصديقة للمستثمرين investor - friendly مطلوبة لجذب رأس المال الذي سيجسد التغيير التقني المحفز للنمو والمهارات الإدارية. إن عجوزات الميزانية المنخفضة والسياسة النقدية المحكمة كانتا الشرطين المسبقين الماكرو اقتصاديين لأجل المحافظة على "ثقة" الأسواق المالية الدولية.

يعالج هذا الفصل هذه التوكيدات، الموجزة بشكل سري للغاية في التقرير الاقتصادي [الرئاسي]، ويثبت أنها في كل حالة إما مغلوطة أو أنصاف حقائق. أولاً، ثمة زعم نظري بأن التجارة الدولية تقوم على ما تدعى بالميزة النسبية للبلدان (المنافع من [التخصص في] النشاطات التي يؤديها بكفاءة نسبياً). ثانياً، ثمة التوكيد التجريبي بأن الأسواق الأكثر انفتاحاً قد زادت التجارة الدولية أكثر مما هو الحال في غيابها (الاقتصادات المفتوحة تتاجر أكثر).

ثالثاً، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالثاني، هو الاقتناع بأن الاستثمار الأجنبي قد ازداد عما سيكون عليه الحال لو لم يتم اتباع لبرلة السوق. إن النتيجة الطبيعية لهذه القناعة هي أن البلدان ذات القيود الأقل على التجارة والاستثمار الأجنبي يمكن أن تتوقع أن تتلقى كمية غير متناسبة من الاستثمار المذكور.

في مقولة مختلفة نوعاً ما، وتوكيد قوي، أن إزالة القيود عن التجارة وتدفقات رأس المال ترفع مستوى المعيشة ("الاقتصادات... المنفتحة [أكثر] على التجارة الدولية والاستثمار هي أكثر رجحاناً لأن تمر بمستوى معيشة مرتفع..."). هذا الزعم له وجهان: وجه ديناميكي (الاقتصادات المفتوحة تنمو أسرع)، وجانب سكوني (المستهلكون... يستفيدون من تشكيلة من السلع بأسعار أدنى...). أما الافتراض غير الموجود في مديح CEA للأسواق المفتوحة، لكنه يتأكد بانتظام (على سبيل المثال، البنك الدولي 1995 a)، فهو أنه في الاقتصادات الأكثر انفتاحاً تكون البطالة أدنى والأجور أعلى مما في الاقتصادات الأقل انفتاحاً.

قبل دراسة كل واحد من افتراضات إزالة القيود هذه، من الضروري أن نوضح عدة نقاط أساسية، أي ما هو "الانفتاح" وكيف يمكن قياسه، وما هو الأساس للتجارة بين البلدان. يكشف تحليل هاتين القضيتين أن توكيدات إزالة القيود الدولية تقوم على أسس نظرية منقولة إلى درجة قصوى.

## الخرافة الأولى: إن نظرية التجارة التقليدية سليمة:

إن فرضية العولمة القائلة بأن التجارة الأقل تقييداً هي جيدة بشكل متواصل تقوم على نظرية التجارة التقليدية الجديدة، التي تدعى في كثير من الأحيان نظرية هكشر - أولين - صموئيلسن - Heckscher - Ohlin - Samuelson في التجارة على اسم منظريها الأساسيين. في ظل الافتراضات التقييدية بشكل متطرف، تصل هذه النظرية إلى استنتاج أن التجارة الحرة، بمعنى التجارة في غياب الحواجز السرية والعلنية أمام التنافس، هي المثلى. بالطبع، لا تكون التجارة "حرة" بهذا المعنى. فقبل الثمانينيات والتسعينيات المنقولة إيديولوجياً، استنتجت النظرية أنه في غياب التجارة الحرة يكون "بعض التجارة أفضل من عدمها"، وهو استنتاج لا يمكن تخطيئه إلا بصعوبة.

إن الدفاع الأكثر تكراراً عن التجارة غير المقيدة هو أنها تزيد التنافس و، بالتالي، ترفع كفاية الإنتاج وتحقق للمستهلكين أسعاراً أدنى. هذا يستند على نظرية H - O - S؛ في الواقع، إن الحجة لا تستدعي بشكل نموذجي أي نظرية على الأقل، أو تحليل التوازن الجزئي الأكثر بدائية. في التحليل التقليدي، يفترض بكل المنتجين في كل البلدان أن يشتغلوا بحد أعلى من الكفاءة بالتعريفين التقني والاقتصادي (1). بذلك، في الإطار المعياري، تزيد التجارة الكفاءة من خلال تغيير تخصيص allocation (توزيع حصص) الموارد؛ أي، إن مكاسب الكفاءة من التجارة تشير إلى كفاءة تخصيصية على نطاق الاقتصاد كله، وليس إلى كفاءة إنتاج على مستوى الشركات. بشكل أدق، تستنتج نظرية H - O - S أن الانتقال من "الاكتفاء الذاتي" Autarky إلى "التجارة الحرة" يؤدي إلى إعادة تخصيص reallocation للمدخلات الإنتاجية، كذلك التي يتخصص بها specialize كل بلد، مع كون التخصص قائماً على ما يدعى بعامل الموهبة الطبيعية factor endowment لكل بلد. للتعبير عن ذلك ببساطة، في حالة المدخلين، العمل و "رأس المال"، في بلد "وفير" اليد العاملة، فإن التجارة الحرة سوف تنقل الموارد إلى خطوط الإنتاج "التكثيفية العمل" labour - intensive (Evans 1989: Ch. 4, 5). كنتيجة لذلك، فإن البلد سوف يصدر هذه المنتجات "التكثيفية العمل" ويستورد المنتجات "التكثيفية رأس المال" capital - intensive. هذا هو مبدأ "الميزة المقارنة" الشهير.

إن الاستعمال المتكرر لعلامات الاقتباس في الفقرة السابقة ضروري بسبب الطبيعة الإشكالية لمفاهيم النظرية النموذجية. توخياً للاتساق، فإن النظرية التي تقوم حجتها على مفهوم وفرة وندرة المدخلات يجب، في الحد الأدنى، أن تخصص أسلوباً متسقاً لقياس تلك المدخلات. لنعبر عن ذلك بطريقة أخرى، فإن النظرية التي تتنبأ بأن تجارة البلدان سوف تعكس المعروض النسبي للعمل ورأس المال (في حالة المدخلين) يجب أن يكون لها مقياس لمعروضات (إمدادات) العمل ورأس المال يكون مستقلاً عن تركيب التجارة. إن هذا لا يثبت أنه ممكن إلا تحت شروط افتراضات حصرية إلى درجة قصوى. تنشأ المشكلة، عموماً، لأن "عرض رأس المال" لا يكون مستقلاً عن معدل العائد على رأس المال. في حالة خاصة فقط، حيث يستخدم الناتج (المخرج) output مدخلاً

رأسمالياً يساوي الناتج (المخرج) نفسه، تكون المعروضات النسبية لرأس المال والعمل معرّفة بشكل لا لبس فيه (Weeks 1989: Ch. 10).

ثمة مثال يمكن أن يثبت خطورة المشكلة بالنسبة لنظرية التجارة التقليدية. لنفترض أن ثمة بلدين ذوي اقتصادين مغلقين (لا تجارة). عندما تُقلص حواجز التجارة، سوف يتم تبادل السلع. كنتيجة لذلك فإن أسعار السلع سوف تتغير في كل بلد، منجذبة نحو سعر مشترك لكل سلعة على حدة (صافية من تكاليف النقل). كنتيجة للتغيرات في الأسعار، سوف تتغير معدلات الربح في كل بلد. إذا كانت السلع المتاجر بها يتم إنتاجها بدخل رأسمال مختلف عن الخرج (الناتج)، فإن التغير في نسبة الأجر - الربح يمكن أن يؤدي إلى تغيير في طلب (استقرار) ordering السلع بلغة نسبة رأس المال - العمل. بعبارة أخرى، إن السلعة التي كانت قبل فتح التجارة تكثيفية للعمل نسبياً يمكن أن تصبح تكثيفية لرأس المال نسبياً بعد حصول التجارة. كنتيجة لذلك، فإن البلد الذي كان قبل التجارة يقاس بأنه "وفير العمل" labour abundant يمكن، بعد التجارة، أن يصدر السلع التي تقاس بكونها تكثيفية لرأس المال، ويستورد سلعة تقاس بأنها تكثيفية للعمل". يشير الدليل التجريبي إلى أن هذه الحصيلة ليست مجرد إمكانية نظرية. (Forstner and balance 1990). نظراً للمشاكل النظرية والمنهجية في تطبيق نظرية التجارة التقليدية على التجارة الفعلية، فلا ينبغي ألا يكون مفاجئاً أن الدراسات التجريبية تظهر أن قدرتها التفسيرية ضعيفة إلى درجة قصوى. على سبيل المثال، تستنتج دراستان قام بهما بيتس Yeats، وهو اقتصادي من البنك الدولي، أن النمط الملحوظ لصادرات البلدان النامية يختلف اختلافاً جوهرياً عما توقعته نظرية H - O - S (Yeats 1978, 1989 and 1992). (See also White 1978, 1989 and 1992).

تزعم النظرية التقليدية أنها تفسر ليس فقط نمط التجارة بين البلدين، بل أيضاً الجوانب الماكرواقتصادية للتجارة، وتحديد سعر الصرف وميزان التجارة الإجمالي. لقد كانت هذه قضايا مركزية في الدفاع عن العولمة، لأنها ارتبطت بالطبيعة المحققة للاستقرار والمزعة للاستقرار للتجارة المحررة من القيود. في المقارنة التقليدية، يتعين على التجارة المنزوعة القيود أن تقلل من عدم استقرار سعر الصرف الحقيقي، وأن تعزز ميزاناً تجارياً مستداماً. في هذه القضايا، تكون النظرية التقليدية أقل نجاحاً في مساعيها لتفسير نمط التجارة. لدى مراجعة الأدبيات التي تدور حول أسعار الصرف، يستنتج هارفي:

((لقد عبر الاقتصاديون التقليديون الجدد عن الإحباط المتزايد من فشلهم في تفسير تحركات معدل الصرف... رغم حقيقة أن هذا هو أحد الحقول الأكثر تعرضاً للبحث بشكل جيد في هذا الاختصاص، فإن أي نموذج أو نظرية واحدة لم يتم اختباره (ها) بشكل جيد. كانت النتائج كئيبة للغاية بحيث أن الاقتصاديين ذوي الاتجاه السائد يعترفون صراحة بفشلهم)) (Harvey 1996: 567).

بالمزاج نفسه، يشير شتاين إلى "السبب في أن الاقتصاديين قد خاب أملهم للغاية في قدرتهم على تفسير توجه تدفقات رأس المال" (Stein 1995: 182)؛ بالفعل، إن المحاولة الأكثر نجاحاً لتفسير حركة أسعار الصرف

إنما كانت ضمن إطار نظري ماركسي، في أعمال شيخ Shaikh وانطونبولس (١٩٩٨). إن أنصار العولمة كان لديهم إيمان واحد بأن كماً كبيراً من النظرية الراقية يقدم الدعم لأجل الاستنتاجات بأن:

(١) التجارة المنزوعة القيود تعزز تخصيصاً كفوياً للموارد؛

(٢) التجارة المنزوعة القيود تضمن تطايرية volatility أقل لأسعار الصرف؛ و

(٣) التجارة المنزوعة القيود تشجع توازن ميزان المدفوعات. هذه هي خرافات العولمة. إن الدعم النظري لأجل الاستنتاج الأول ضعيف في أحسن الأحوال؛ يقدم الدليل التجريبي دعماً واهياً لأجل أي من هذه الاستنتاجات الثلاثة.

### الخرافة الثانية: العولمة زادت التجارة الدولية والاستثمار:

إن الأساس بالنسبة إلى فرضية العولمة هو الزعم بأن التجارة والاستثمار الأجنبي قد ازدادا بشكل دراماتيكي في نهاية القرن العشرين. تعتقد الفرضية أن هذا الازدياد مثل سيرورة حتمية وغير قابلة للإعكاس (لا رجعة عنها)، ينبغي على الحكومات في كل أنحاء العالم أن تتكيف معها. وكانت تعتقد، علاوة على ذلك، أن الفشل في التكيف مع عولمة الأسواق سوف يستبعد البلدان من منافع هذه السيرورة. قبل تقدير المنافع المزعومة، دعونا ندرس السؤال التجريبي: هل نما الاستثمار الأجنبي والتجارة بشكل دراماتيكي على مدى فترة من الزمن يمكن للمرء أن يعرفها بشكل مبرر بوصفها حقبة العولمة؟ إن فرضية العولمة لا يدعمها بالضرورة الدليل على أن أيّاً من هذه المؤشرات قد ازداد في نهاية القرن. منذ الحرب العالمية، أظهر الاستثمار الأجنبي والتجارة منحى تصاعدياً. إن ما يجب البرهان عليه هو أنه على مدى "حقبة عولمة" معرفة تحديداً كان ثمة انتقال نحو الأعلى في هذه المؤشرات.

يتفحص الجدول (١،١٦) التوكيدات الكمية الأساسية لفرضية العولمة، الاتجاهات في الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. إنه يستند على الاختبار التالي. لنأخذ الاستثمار، لأجل كل منطقة كبرى من مناطق العالم تم حساب الاستثمار المباشر الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي. تم حساب المنحى في هذا المؤشر، باستعمال تحليل ارتجاع لأقل مربع عادي (ordinary least square). ضمن تحليل هذا المنحى، على مدى سنوات مختلفة يمكن تعريفها بأنها "حقبة عولمة" تم اختبار ما إذا كانت حصة الاستثمار الأجنبي تختلف بشكل هام عن منحها الطويل الأمد. إن الخلايا في الجدول تذكر ما إذا كانت قيم المؤشر لأجل الفترة الخاضعة للاختبار، هي بشكل كبير فوق المنحى الأطول أمداً، أو ما إذا كانت تحته بشكل كبير. ثم يكرر الاختبار لأجل حصة الصادرات في الناتج القومي الإجمالي. لأنه لا يوجد إجماع على متى بدأت "العولمة"، فقد تم اختبار أربع فترات زمنية هي: ١٩٨٥ - ١٩٩٧، والفترات الفرعية ١٩٨٥ - ٨٩، ١٩٩٠ - ١٩٩٥ و الفترة ٩٧ - ١٩٩٠.

فيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي، فإن النتائج مختلطة، ذات سند محدود للزعم بأن أهمية المتحول قد زادت. لأجل كافة المجموعات باستثناء البلدان المتطورة (OECD العالية الدخل)، كان ثمة منحى موجب طويل الأمد في النسبة المئوية في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٧. من أجل إثنين من المجموعات الست، هما الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسية، لا توجد فترة يمكن تعريفها بأنها عولمة تظهر زيادة كبيرة. لأجل البلدان المتطورة، كان ثمة زيادة كبيرة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٧. مع ذلك، عندما تتم تجزئة الفترة، يجد المرء أن الزيادة كانت كبيرة على مدى النصف الثاني من الثمانينيات، لكنها ليست كذلك من أجل التسعينيات؛ أي، إن الزيادة لم تكن مستدامة. لقد أظهر شرق آسية والمحيط الهادي زيادة كبيرة من أجل التسعينيات (١٩٩٠ - ١٩٩٥ وانتهاء بـ ١٩٩٧)، لكن هذا كان يفسر بشكل شبه كلي بتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الصين، التي ارتفعت من ٠,٥ بالمئة من GDP في عام ١٩٨٥ إلى ٥ بالمئة في عام ١٩٩٧. من أجل الاقتصادات الهامة الأخرى في المنطقة، فإن حصة تدفق الاستثمار الأجنبي في GDP لم تتحرف بشكل كبير عن المنحى الطويل الأمد (٤). من أجل البلدان الواقعة تحت الصحراء الكبرى، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي بشكل كبير فوق المنحى من أجل الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ لكن هذا يختفي إذا تم استبعاد ١٩٩٦ و ١٩٩٧، كما هو الحال بالنسبة لأمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي.

إجمالاً، ثمة القليل من الأدلة الدامغة على أن مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي في أواخر الثمانينيات وفي التسعينيات قد مثلت شيئاً سوى استمرار المنحى السابقة. بعبارة أخرى، إن تحول السياسة في البلدان النامية والمتخلفة إلى كونها أكثر استيعاباً لمصالح قطاع الأعمال الدولي يبدو أنه لم يكن له أثر كبير على التدفقات الإجمالية. من الممكن للتنافس بين البلدان على الاستثمار الأجنبي، على سبيل المثال عن طريق Via تخفيض معايير العمل والمعايير البيئية، أن يكون قد نقل التدفقات بين البلدان، إذا كان الأمر كذلك فإن ذلك ربما قلص منافع البلد المضيف، نظراً لكون الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي أقل في التسعينيات مما كان سابقاً.

## الجدول ١٦ - ١ الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية

في عصر العولمة ١٩٧٠ - ١٩٩٧

A - الاستثمار المباشر كنسبة مئوية من CDP المنحى ٩٧ - ١٩٨٥

Table 16.1 Foreign investment and international trade in the era of 'globalization', 1970-97

## A. Foreign direct investment as a percentage of GDP

	Trend	Period shifts:			
		1985-97	1985-1989	1990-95	1990-97
High-income: OECD	pos, nsgn	pos, sgn	pos, sgn	neg, nsgn	neg, nsgn
Latin America and Caribbean	pos, sgn	neg, nsgn	neg, sgn	neg, nsgn	pos, sgn
Middle East and North Africa	pos, sgn	pos, nsgn	pos, nsgn	pos, nsgn	neg, nsgn
East Asia and Pacific	pos, sgn	neg, nsgn	neg, sgn	pos, sign	pos, sign
South Asia	pos, sgn	neg, nsgn	neg, sgn	neg, nsgn	pos, nsgn
Sub-Saharan Africa	neg, sgn	neg, nsgn	neg, sgn	pos, nsgn	pos, sgn

## B. Exports as a percentage of GDP

	Trend	Period shifts:			
		1985-97	1985-1989	1990-95	1990-97
High-income: OECD	pos, sgn	neg, sgn	neg, sgn	neg, sgn	neg, sgn
Latin America and Caribbean	pos, sgn	neg, nsgn	pos, sgn	neg, sgn	neg, nsgn
Middle East and North Africa	no data	no data	no data	no data	no data
East Asia and Pacific	pos, sgn	neg, nsgn	neg, sgn	pos, nsgn	pos, sgn
South Asia	pos, sgn	neg, nsgn	neg, sgn	pos, nsgn	pos, sgn
Sub-Saharan Africa	pos, sgn	neg, nsgn	pos, nsgn	neg, sgn	neg, nsgn

Notes: The trends in all cases are for 1970-97.

pos = positive relationship

neg = negative relationship

sgn = statistically significant at 10% probability or less

nsgn = not statistically significant

source: World Bank, *World Development Indicators 1999* (CD-ROM).

إذا كانت العولمة قد زادت من أهمية التجارة في الاقتصاد العالمي، فإن المرء يتوقع أن يكون ذلك جلياً في الزيادة في حصة الصادرات عبر البلدان. إن الجزء B من الجدول ١٦ - ١ يختبر هذه المسألة. فبعد الحرب العالمية الثانية، نمت التجارة العالمية بشكل متساقق بأسرع من الناتج العالمي، لذلك، مرة أخرى، فإن السؤال هو ما إذا كانت حصة الصادرات في الناتج المحلي الاجتماعي في الثمانينيات والتسعينيات قد انتقلت فوق منحائها الطويل الأجل. يكشف الجدول أن هذا لم يكن هو الحال. بالنسبة للبلدان العالية الدخل، كانت حصص التصدير بشكل كبير أدنى من قيمة منحائها في أواخر الثمانينيات والتسعينيات. أي، من أجل أكبر البلدان التجارية في العالم، كانت حصة العولمة مترافقة بحصص تصدير أدنى بشكل كبير مما كان الحال عليه لو استمرت المناحي السابقة. بالنسبة لأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، ارتفعت حصة التصدير فوق منحائها في الثمانينيات، لكنها هبطت تحته في التسعينيات (رغم أن الهبوط غير ذي أهمية إذا تم تضمين ١٩٩٦ و ١٩٩٧). إن الزيادة الكبيرة في حصة التصدير في أواخر الثمانينيات قد نجمت عن ركود الناتج في تلك المنطقة وليس عن نمو التصدير السريع.

كان ثمة ازدياد فوق المنحى بالنسبة لشرق آسية والمحيط الهادي، لكن أهميته كانت معتمدة على تضمين ١٩٩٦ و ١٩٩٧. فإذا تم استبعاد هذين العاملين، يكون الانحراف عديم الأهمية. فربما تثبت السنوات اللاحقة أن هاتين المنطقتين قد انتقلتا إلى حصة تصدير أكبر بشكل هام، لكن هذا لا يمكن استنتاجه بناء على المعطيات خلال ١٩٩٧.

في نهاية القرن كان الدليل على وجود اقتصاد عالمي " معولم " أكثر ضعيفاً إلى أقصى درجة. بالنسبة لمعظم مجموعات البلدان، فإن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات قريبة مما كان سيتوقعه المرء على أساس المناحي الطويلة الأمد. إن الزعم بأن الاقتصاد العالمي قد عرف تغييراً دراماتيكياً في درجة التكامل في التجارة والاستثمار إنما كان خرافة أخرى من خرافات العولمة.

### الخرافة الثالثة: العولمة حسنت أداء النمو

إن الزعم بأنه كان ثمة ازدياد دراماتيكي في الاستثمار الأجنبي والتجارة في نهاية القرن (الأمر الذي أظهرنا أنه غير مؤكد) قد ترافق بالحكم المعياري بأن هذا كان شيئاً جيداً، لأنه عزز النمو الأسرع للبلدان التي تبنت إطار سياسة العولمة. هذا الحكم لقي قليلاً من الدعم النظري. فبقدر ما ستعزز تدفقات التجارة والاستثمار الزائدة الكفاءة التحصيلية للعمل ورأس المال، لا يوجد مبرر نظري للاعتقاد بأن هذا من شأنه أن يزيد النمو. تستنتج النظرية التقليدية أن مكاسب الكفاءة هذه، إذا تحققت، تقدم زيادات مرة واحدة وإلى الأبد في الرفاه، ولا حاجة لأن يكون لها أي تأثير على النمو (Weeks ١٩٩٨).

كانت المجادلات بأن العولمة زادت النمو لهذا الغرض Ad hoc: بتسهيل نقل التكنولوجيا، وتحفيز التجديد تحت الضغط التنافسي وجعل الاقتصادات أكثر مرونة في التكيف مع " الصدمات " الخارجية. هكذا، كان تأثير العولمة الداعم للنمو، المفترض، قضية تجريبية ترتفع أو تهبط [ اعتماداً ] على الأدلة. تظهر الأشكال ١٦ - ١ وحتى ١٦ - ٥ معدلات النمو للتجمعات الكبرى لبلدان العالم. في كل شكل على حدة، يحسب معدل النمو لأجل الستينيات وانتهاءً بعام ١٩٨٠، بالتوازي مع المعدل للفترة ١٩٨٥ - ٩٨. تم استبعاد السنوات ١٩٨٠ - ٨٤، لأنها شملت تراجعاً على مدى العالم، مؤثراً على معظم المناطق بشكل حاد. لذلك، فإن تضمينها سوف يشوه ويحرف الحسابات بشكل خطير. بالنسبة للبلدان OECD (المتطورة)، يكون الدليل واضحاً. فقد بلغ معدل النمو الوسطي ٢,٣ بالمئة لكل عام بعد عام ١٩٨٤، بالمقارنة بـ ٣,٨ بالمئة لأجل ١٩٦١ - ٨٠. في حين تظهر الفترتان انتقالات حلقية (دورية) معلنة، فإن مستوى معدلات النمو ينتقل نحو الأسفل منذ ١٩٨٥ فصاعداً. هذا الانتقال التنازلي يمكن رؤيته بوضوح بتفحص الاشتقاقات من المتوسط الطويل الأمد، الذي كان سالباً لمدة أربع سنوات فقط من أصل ٢٠ سنة قبل عام ١٩٨٠، وسالباً لمدة ٨ سنوات من ١٤، من عام ١٩٨٥ وانتهاءً بـ ١٩٩٨. تكون النتيجة مماثلة بالنسبة للبلدان الأميركية اللاتينية (الشكل ٢,١٦)، بمتوسط قدره ٥,١ بالمئة بالعام لأجل ١٩٦١ - ٨٠، و ٣,٢ بالمئة لأجل ١٩٨٤ - ٩٨. بالنسبة لهاتين الفئتين، يكون النمو الأبطأ بعد ١٩٨٤ كبيراً بشكل خاص، لأنهما تضمنتا البلدان التي تبنت سياسات ليبرالية جديدة بالشكل الأكثر حملاً. هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للبلدان الأميركية اللاتينية. في الستينيات والسبعينيات، اتبعت هذه البلدان، باستثناءات قليلة (تشيلي

بعد ١٩٧٣) أنظمة التجارة الحمائية، باستثناء كوبا، ورفعت القيود عن الأسواق، ولبرلت [حررت] التجارة وتخلت عن الضوابط الرأسمالية. كانت معدلات النمو أعلى بشكل كبير في الفترة الأسبق.

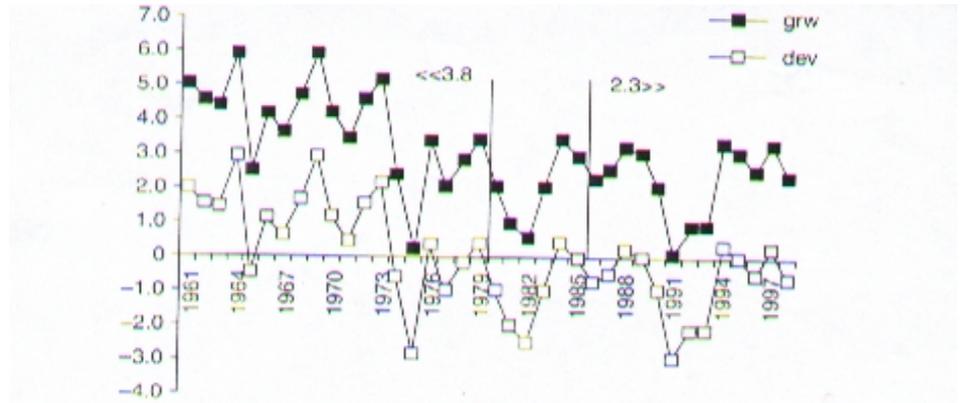


Figure 16.1 OECD countries: annual growth rate and deviations from the period average, 1961-98.

الشكل (١٦ - ١) بلدان OECD: معدل النمو السنوي والانحرافات عن الفترة (١٩٦١ - ٩٨).

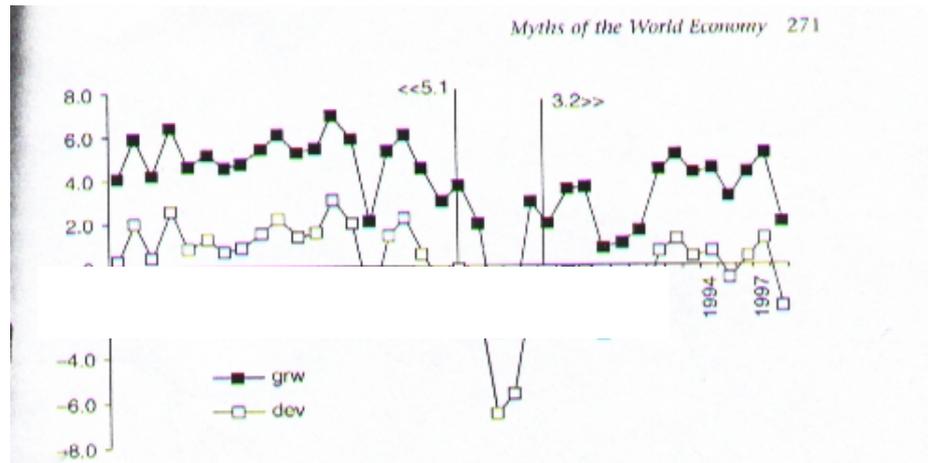


Figure 16.2 Latin American countries: annual growth rate and deviations from the period average, 1961-98.

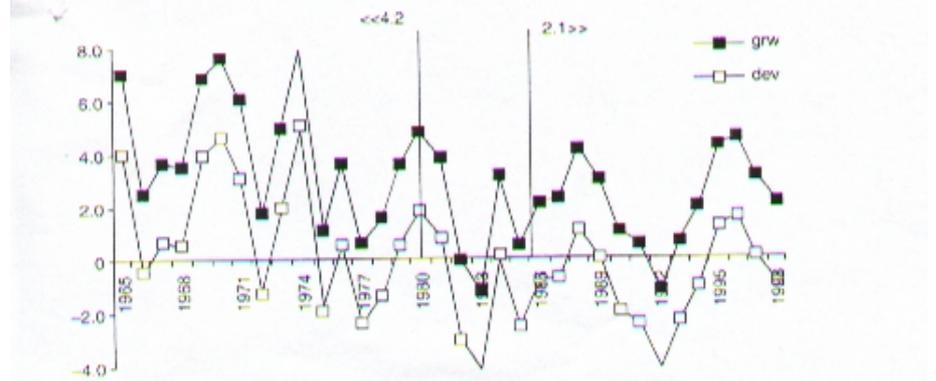


Figure 16.3 Sub-Saharan countries: annual growth rates and deviations from the

الشكل (١٦ - ٢) بلدان أميركا اللاتينية: معدل النمو السنوي والانحرافات من الفترة الزمنية (١٩٦١ - ٩٨).

الشكل (١٦ - ٣) بلدان جنوب الصحراء معدلات تانمو السنوي والانحرافات من الفترة الزمنية (١٩٦٥ - ٩٨)

إن معدلات النمو الهابطة بعد ١٩٨٥ أصابت أيضاً بلدان المنطقة الواقعة تحت الصحراء الكبرى (الشكل ١٦-٣). ففي النصف الثاني من الثمانينات وفي التسعينيات اكتسحت المنطقة موجة كبيرة من إزالة القيود، وتحرير التجارة وإزالة الضوابط عن الحسابات الرأسمالية، معززة ببرامج تحقيق الاستقرار والتعديل البنوي [ إعادة الهيكلة ] بشكل مفترض في كل البلدان تحت الصحراوية القارية الأربعين ونيف (World Bank 1994). مهما تكن إنجازات هذه البرامج المشكوك في نتيجتها، فإن معدلات النمو المحسنة لم تكن من بنيتها. منذ ١٩٦٥ وانتهاءً بعام ١٩٨٠، نمت البلدان تحت صحراوية بمعدل ٤,٢ بالمئة، ونمت بنصف ذلك المعدل بعد ١٩٨٤. رغم أن ارتفاعاً في معدلات النمو حدث أثناء ١٩٩٢ - ٩٦، ليصل إلى ذروة معتدلة نوعاً ما قدرها ٤ بالمئة، فإن المعطيات لأجل ١٩٩٧ و ١٩٩٨ توحى أن هذا لم يكن سوى جزء من حركة دورية، لن تدوم.

يظهر شرق وجنوب شرق آسية نمطاً أكثر تعقيداً (الشكل ١٦-٤). هذه المجموعة تتضمن "معجزات" النمو الشهيرة (World Bank 1993)، بالإضافة إلى الصين، إحدى البلدان الأسرع نمواً في العالم في الثمانينات والتسعينيات، التي كانت تمتلك ضوابط رأسمالية محكمة. بالنسبة لهذه البلدان، كانت معدلات النمو أعلى في المتوسط بعد ١٩٨٤ مما كانت قبل ١٩٨٠ (٥ - ٧ مقارنة بـ ٨ - ٦). مع ذلك، بدءاً بعام ١٩٩٢، هبط معدل النمو عبر البلدان كل عام، ليهبط إلى ما تحت الصفر في عام ١٩٩٨. كان يبدو أن بلدان شرق وجنوب شرق آسية بعد أن نجت من اهتزاز الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٨، وقعت ضحية لتلك القلاقل في التسعينيات. إن أزماتها في أواخر التسعينيات قد عكست كثيراً من المشاكل التي أصابت البلدان الأميركية اللاتينية في العقد السابق، التي فاقمتها لبرلة [تحرير] الحسابات المالية التي كانت أساسية لبرامج سياسة أنصار العولمة (globlizationists).

من الرسوم الخمسة، ربما كان الأكثر تنويراً هو المتعلق ببلدان جنوب آسية (الشكل ١٦-٥). من المجموعات التي تم استعراضها، فإن هذه المجموعة هي التي التزمت بلدانها في الحد الأدنى وبالشكل الأكثر تأخراً ببرامج سياسة العولمة. هذا هو بشكل خاص حال الهند والباكستان، أكبر اقتصادين في المنطقة. إن بلدان جنوب آسية، إذا ما أخذت كمجموعة، قد

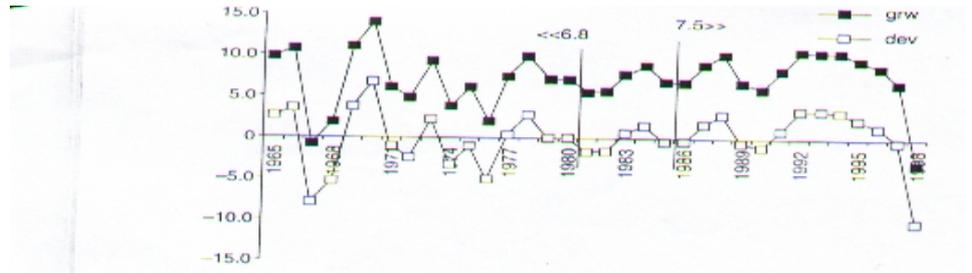


Figure 16.4 East and South-East Asia: annual growth rates and deviations from the period average, 1965-98.

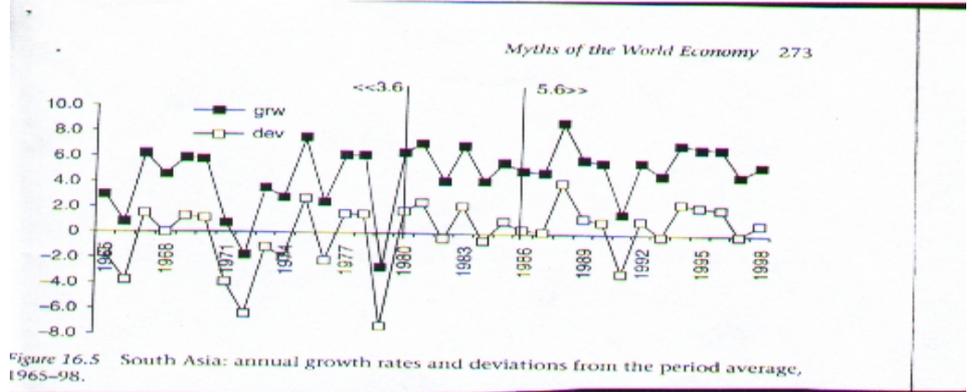


Figure 16.5 South Asia: annual growth rates and deviations from the period average, 1965-98.

الشكل (١٦ - ٤) شرق وجنوب شرق آسية: معدلات النمو السنوي

والانحرافات من الفترة الزمنية (١٩٦٥ - ٩٨).

الشكل (١٦ - ٥) جنوب آسية: معدلات النمو السنوي والانحرافات

من الفترة الزمنية (١٩٦٥ - ٩٨).

نمت بشكل كبير في حقبة العولمة أسرع مما نمت قبل ١٩٨٠، أي، بـ ٥,٦ بالمئة بالعام مقارنة بـ ٣,٦ بالمئة.

بالقاء نظرة إلى الوراء على مجموعات البلدان الخمس، يمكن للمرء أن يلخص كما يلي: إن مجموعات البلدان التي أدخلت سياسات العولمة إلى أكبر درجة كانت الأقل نجاحاً أيضاً في التسعينيات بالنسبة إلى العقود السابقة (الـ OECD)، بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان التحت صحراوية؛ إن المجموعة الأفضل أداءً منذ ١٩٦٠، شرق وجنوب آسية، قد دخلت في انتكاس حاد في التسعينيات؛ والمجموعة التي تحسن نموها في التسعينيات بدون انتكاس، جنوب آسيا، كانت هي الأقل اعتماداً لسياسات إزالة القيود وتحرير التجارة وإزالة التحكم عن الحساب الرأسمالي، إن فرضية أن تلك السياسات تعزز النمو غير مؤكدة؛ أي، إنها خرافة [ من خرافات ] العولمة.

ينبغي ألا يكون مفاجئاً أنها خرافة. فلو كان الحال هو أن التجارة الأكثر حرية تعزز النمو، لتوقع المرء أن يجد ترابطاً إيجابياً بين معدلات النمو وحصّة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي: إذا كانت العولمة تحفز التجارة، عندئذ فإن حصّة التجارة يجب أن ترتفع؛ إذا كانت التجارة تحفز النمو، عندئذ يجب أن يكون

الارتفاع في حصة التجارة مترافقاً بنمو أسرع. يكشف تفحص الإحصاءات عن العكس تماماً، كما يظهر الجدول ٢،١٦، من أجل مجموعات البلدان الخمس، تم تقدير الترابط بين حصة التصدير ومعدل النمو (٦)، من أجل الفترة ١٩٦٥ - ٩٧. لم تكن العلاقة موجبة بالنسبة لأي من مجموعات البلدان، وبالنسبة لمجموعتين (الـ OECD وأمريكا اللاتينية)، كانت العلاقة هامة وسالبة؛ كان الارتفاع في حصة الصادرات مترافقاً بمعدل نمو أبطأ.

**الجدول (١٦ - ٢) الترابطات البسيطة بين حصة الصادرات في GDP ومعدل نمو GDP في الفترة ١٩٦٥ - ٩٧.**

على	التغيرات (١٩٨٥)	حصة الصادرات	المنطقة	الرغم من
العلاقة	غير هامة	سالبة، هامة	OECD، عالية الدخل	السالبة وغير
الهامة	غير هامة	سالبة، هامة	أمريكا اللاتينية والكاربيبي	حصة التجارة
والنمو، فإن	سالبة، هامة	موجبة، غير هامة	أفريقيا، جنوب الصحراء	عدداً من
الدراسات	غير هامة	موجبة، غير هامة	جنوب آسية	ترجم أنها
تثبت تفاعلاً	غير هامة	موجبة، غير هامة	شرق آسية والمحيط الهادي	موجباً بين "
انفتاح				الاقتصاد

وأداء النمو. هذه الدراسات لا تستعمل مقياساً مباشراً وعادياً للانفتاح (حصة التجارة)، بل بالأحرى بعض العوامل الخفية التي تقيس بشكل مزعوم درجة لبرلة التجارة والحسابات الرأسمالية (٧). بالإضافة إلى أن تفسير هذه الإحصائية يعاني من غموضات خطيرة، فقد أظهر بريشت (١٩٩٦) Pritchett أن المقاييس المختلفة للانفتاح ليست مترابطة مع أداء التجارة.

#### **الخرافة الرابعة: المستهلكون كسبوا من تحرير التجارة:**

من كل خرافات العولمة، ربما كانت الأكثر احتمالاً من الناحية الايديولوجية هي الحجة القائلة بأن التجارة الأكثر تحرراً تحقق أسعاراً أدنى لأجل المستهلكين. لذلك، فهي في المصلحة العامة للمجتمع، في حين أن حماية التجارة تعكس المصالح الخاصة. هذه الحجة قوية للغاية بحيث أن معارضي تحرير التجارة يسلمون بها في الكثير من الأحيان، ويجادلون بأن التكاليف المرتبطة بالتجارة الأكثر تحرراً، كالتأثير البيئي، تفوق في وزنها الكسب من الأسعار الأدنى. إن الحجة لا داعي للتسليم بها لأنها ايديولوجية أساساً مع قليل من السند التجريبي.

في نظرية التجارة، كل أفراد المجتمع يعاملون بوصفهم حائزين على الحد الأعلى من المنفعة، وكلهم مستهلكون. هكذا فإن رغبة الوكلاء في تحسين ظروف الاستهلاك هي مصلحة عامة للمجتمع. من ناحية أخرى، إن الناس، كمنتجين، يعملون في قطاعات ومهن مختلفة، ورغبتهم في تحسين ظروف عملهم هي مصلحة خاصة. إن السجال حول سياسة التجارة يجري تقديمه بوصفه توتراً بين المصلحة العامة للمجتمع كمستهلك والمصلحة الخاصة للمنتجين. بناءً على هذا التفسير للمجتمع ينظر إلى التجارة الحرة على أنها نافعة للجميع، وأي تقييد على المتاجرة الخاصة، المحلية أو الدولية، ينظر إليه على أنه تمظهر من تمظهرات

المصالح الخاصة المضادة للمجتمع. في هذا السياق، يمكن الجزم بأن التجارة الدولية تحقق مكاسب فورية من خلال الواردات الأرخص (World Bank 1995 a: 10).

مع ذلك، إن قيام المجتمع بوظائفه هو أعقد من ذلك بكثير. إنه يتجاهل إمكانية أن القدرة غير المتكافئة على عقد الصفقات بين الناس كمنتجين يمكن أن تخفض مداخيل البعض وتزيد مداخيل البعض الآخر، هذه المكاسب من الاستهلاك (الأسعار الأدنى) تعتبر تافهة بالمقارنة مع مكاسب وخسائر الدخل من الإنتاج. إن معاملة كل الوكلاء بشكل أساسي كمستهلكين يتجاهل أيضاً التأثير الرفاهي لظروف العمل. في المدى القصير، يتم تحسين شروط عمل رأس المال عن طريق انحطاط ظروف عمل اليد العاملة، لأن الساعات الأطول، والعمل الأكثر كثافة، وتخفيض شروط السلامة والصحة لموقع العمل، تميل، عموماً، إلى تخفيض تكاليف التشغيل.

عندما يتم الاعتراف بالطبيعة الإيديولوجية لحجة " الأسعار الأدنى "، فيجب الدفاع عنها على أسس تجريبية محضة. هل تسبب الأسعار الأدنى خسائر الرفاه من لبرلة التجارة؟ إن الشرط الضروري لكي تسبب المكاسب السعرية خسائر رفاه أخرى هو إثبات حصول المكاسب السعرية. إن إثبات أن لبرلة التجارة قد أعطت المستهلكين أسعاراً أدنى ليس صحيحاً. فقد كان التضخم أثناء التسعينيات أدنى في كل أنحاء العالم عما كان عليه في الثمانينيات، لكن هذا لم يكن بالإمكان عزوه إلى العولمة ولا كان يقتضي ضمناً أن " الأسعار هي أدنى ". بما أن الأسعار هي مصدر المداخيل النقدية، فإن مستوى السعر الأدنى يقتضي ضمناً قدرة شرائية أدنى في الاقتصاد ككل.

في التجارة الأكثر حرية المرتبطة بالمستهلكين المستفيدين من العولمة، يكون ذلك ظاهراً في التغيير في الأسعار النسبية. إذا قسم المرء المنتجات بين سلع وخدمات تجارية وخدمات لا تجارية (تقسيم تحليلي معياري)، عندئذ يتوقع المرء أن تهبط أسعار المنتجات الأولى أو ترتفع بشكل أبطأ من أسعار الثانية. إن مقارنة أسعار الاستيراد والتصدير بأسعار السلع والخدمات المحلية غير المصدرة، عندما تكون هذه المعطيات متوفرة، لا تلفت الانتباه بدقة إلى النسبة السعرية للسلع القابلة للمتاجرة إلى السلع غير القابلة للمتاجرة. ستكون الغالبية الكبيرة من السلع والخدمات المحلية منتجات تحل إلى درجة ما محل المستوردات، ولذلك، فإن أسعارها ستكون مترابطة مع أسعار المستوردات. الإجراء المقياسي لتجنب ذلك هو مقارنة دليل الأسعار الاستهلاكية لبلد ما (CPI) مع دليل أسعار البلد المنتج (PPI). يتضمن الأول طيفاً من المدخلات غير الخاضعة للمتاجرة، بشكل أساسي خدمات النقل والتسويق. بلغة الجبر، من أجل اقتصاد ذا سلعتين خاضعتين للمتاجرة، سلعة استهلاكية (1) ومُدخل Input إلى السلعة الاستهلاكية (2)، نكتب:

$$P1 = \{ [ P2m + wn ] [ 1 + p ] \} [ 1 + b ]$$

حيث P هو السعر، m الاحتياج الإفرادي من المواد، W الأجر، n الاحتياج الإفرادي من العمل، p هامش ربح الشركة الصانعة، و b نسبة كافة تكاليف البيع بالتجزئة في سعر السلعة الاستهلاكية P1 = CPI

$$P*1 = [ P2m + Wn ] [ 1 + p ] = PPI$$

لأغراض الحساب، يمكن أن نعتبر المؤشرين يساويان ١٠٠ في العام الأساسي. يمكننا الآن أن ندرس تأثير لبرلة التجارة. لو أن التجارة المقيدة قد نتجت عنها استيرادات أرخص للسلع الاستهلاكية والمدخلات المادية، عندئذ فإن P1 و P2 سوف يهبطان. لو هبط السعران بمقدارين متساويين، فسيكون هناك هبوط في هامش ربح الشركة الصانعة. لو بقيت تكاليف البيع بالتجزئة هي نفسها، أو هبطت أقل من أسعار الاستيراد، عندئذ فإن الـ CPI سوف يهبط بأقل من PPI. إن الـ PPI يمكن أيضاً أن يهبط كنتيجة للزيادة في إنتاجية العمل (المتحول n)، الذي يمكن أن يكون مستقلاً عن التغيير في سياسة التجارة. هكذا، فإن الشرط الضروري لوجود الدليل على المكاسب للمستهلكين من رفع القيود عن التجارة هو أن يهبط (يرتفع) الـ CPI أقل (أكثر) مما، يهبط (يرتفع) الـ PPI. إن الشرط الكافي هو إما (١) أن الهبوط في الـ PPI لا يكون النتيجة لنمو الإنتاجية في السلع والخدمات بشكل أسرع من النمو في التوزيع، أو (٢) أن يبرهن أن هذا النمو الأسرع في الإنتاجية هو النتيجة للبرلة التجارية ذاتها.

فيما يتعلق بالولايات المتحدة، تبين أن تنبؤ العولمة قد تحقق: بعد الفترة الانتقالية بشكل افتراضي في المدة ١٩٦٠ - ٨٤، منذ ١٩٨٥ فصاعداً ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بأسرع من مؤشر أسعار المنتج (الشكل ١٦-٦). مع ذلك، هذا ليس سوى الشرط الضروري لأجل التجارة لكي تحقق أسعاراً أدنى، لكنه ليس شرطاً كافياً. يظهر الشكل (١٦-٧) العلاقة بين مؤشر أسعار المنتج الأميركي وتكاليف الأجور الاسمية في التصنيع. يظهر تفحص الخط البياني أن الإثنتين كانا على درجة عالية من الترابط، كما يتوقع المرء. فقد أظهر الشكل ١٦-٦ أن الـ CPI و PPI قد تباعدا بعد عام ١٩٨٥. إذا كان ذلك يعني إن العولمة كانت تميل إلى تحقيق أسعار أدنى للمستهلكين، فإن المرء يتوقع أن يجد أن ارتفاعات أسعار المنتجات كانت أدنى بعد عام ١٩٨٥. أي، يتوقع المرء أن يجد أن التباعد لم يكن فقط النتيجة لتغير الإنتاجية (زيادات أدنى في تكاليف الأجور الاسمية) فحسب، بل أيضاً النتيجة لهوامش الربح الأدنى، التي تعزى إلى منافسة الاستيراد. كاختبار بسيط لأجل هذا، أرجعنا التغيرات في تكاليف العمل الافراذية الاسمية إلى التغيرات في مؤشر أسعار المنتج، مع تغيير متحول من أجل فترات مختلفة بعد ١٩٨٥. لم يكن ثمة سلسلة ذات أهمية من الأعوام التي كان آخرها عام ١٩٩٧ (السنة الأخيرة التي وجدت من أجلها معطيات حول التكاليف). ثمة فترتان زمنيتان سابقتان أنتجتا معاملات انتقال سالبة كبيرة هما ١٩٦٧ - ١٩٧٢ و ١٩٨١ - ١٩٨٧. إن الانتقال التنازلي المطبق في ارتفاعات أسعار التصنيع أثناء هاتين الفترتين كان من المحتمل تفسيره كظاهرة حلقيه (دورية).

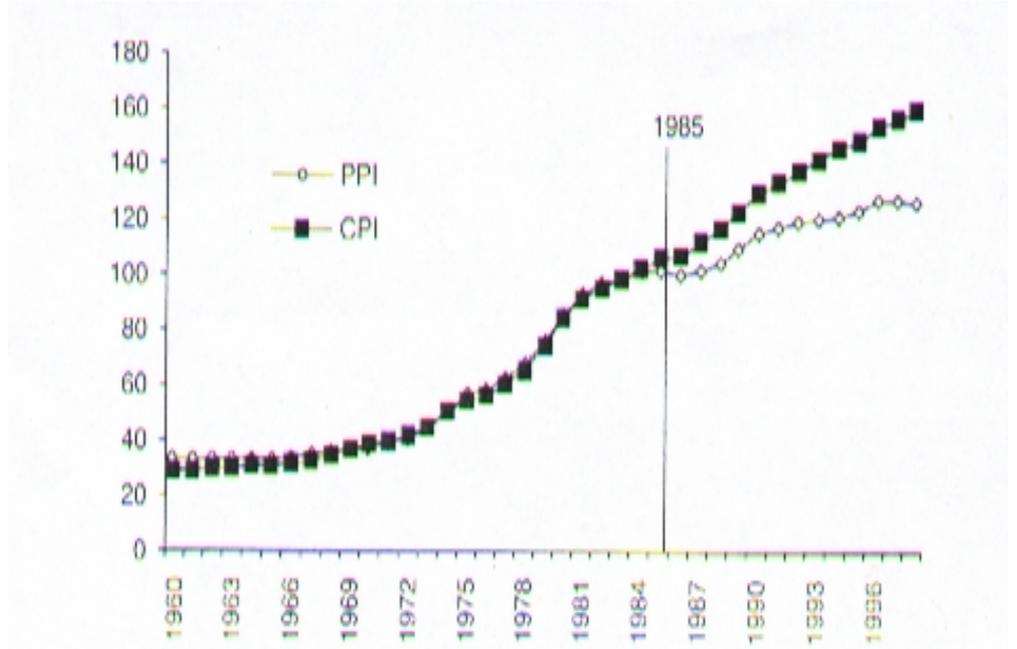
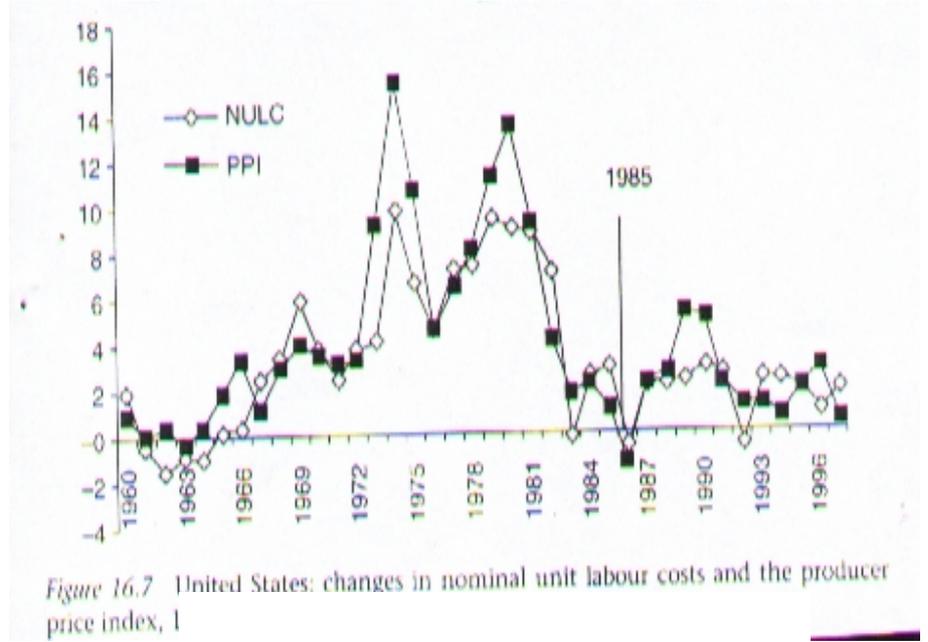


Figure 16.6 United States: consumer price index and producer price index, 1960-98.

**الشكل (١٦ - ٦) الولايات المتحدة مؤشر أسعار المستهلك ومؤشرات أسعار المنتج، (١٩٦٠ - ١٩٨١).**

إذا وجد دليل على أن الانفتاح الأكبر على التجارة قد أفاد المستهلكين عن طريق تخفيض هامش الربح، هل من الممكن أن يكون ضغط الاستيراد قد حفز نمواً أسرع للإنتاجية، بحيث أن تكاليف العمل ارتفعت أقل مما كان عليه الحال في بيئة أقل "عولمة"؟ إن الدليل يثبت العكس تماماً.

على مدى ٣٨ عاماً، كان ثمة هبوط كبير طويل الأمد، إحصائياً، في معدل ازدياد الإنتاجية (٨)، والمعدلات من أجل التسعينيات لم تختلف بشكل كبير عن هذا المنحى. يمكننا أن نستنتج أن الارتفاع في مؤشر الأسعار الاستهلاكية بالنسبة إلى مؤشر أسعار المنتج إنما يفسره المعدل الأسرع لتغير الإنتاجية في الإنتاج بالمقارنة مع التوزيع، بدلاً من مقارنته بالضغوط التنافسية المرتبطة بلبلة التجارة. وكان المعدل الأسرع لنمو زيادة الإنتاجية نسبياً: باللغة المطلقة، نمت إنتاجية الإنتاج بشكل أبطأ في التسعينيات مما نمت في أي عقد سابق بعد ١٩٦٠. لا يوجد دليل على أن المستهلكين في الولايات المتحدة كسبوا من لبلة التجارة عن طريق الأسعار الأدنى.



الشكل (١٦-٧) الولايات المتحدة:  
التغيرات في تكاليف العمل الافرادى الاسمى ومؤشر أسعار المنتج

الجدول (١٦-٣) تغير النسبة المئوية السنوية  
في إنتاجية العمل الازراعى، في الولايات المتحدة،  
في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٧.

الفترات الزمنية	Non - Farm الإنتاجية الازراعية productivity
١٩٦٠ - ٦٤	٣,٣
١٩٦٥ - ٦٩	٢,٣
١٩٧٠ - ٧٤	٢,١
١٩٧٥ - ٧٩	١,٧
١٩٨٠ - ٨٤	١,٢
١٩٨٥ - ٨٩	١,٠
١٩٩٠ - ٩٤	١,٠
١٩٩٥ - ١٩٩٧	٠,٩

المصدر: (١٩٩٨) CEA

تقدم الأشكال من ١٦,٨ إلى ١٦,١٠ مؤشرات أسعار المستهلك والمنتج لأجل ثلاثة بلدان أخرى يعترف بها عموماً على أنها " محررات التجارة " trade liberalizers هي المملكة المتحدة وكندا والمكسيك .



Figure 16.8 United Kingdom: consumer price index and producer price index, 1960-97.

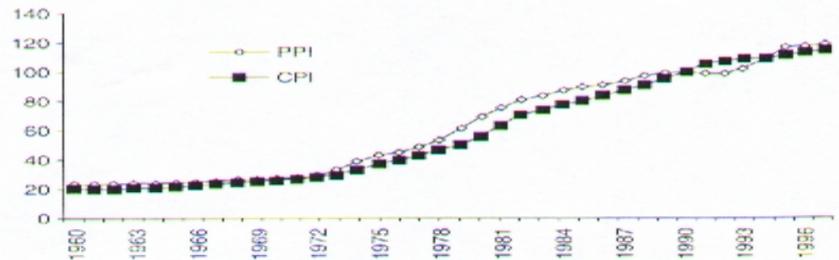


Figure 16.9 Canada: consumer price index and producer price index, 1960-97.

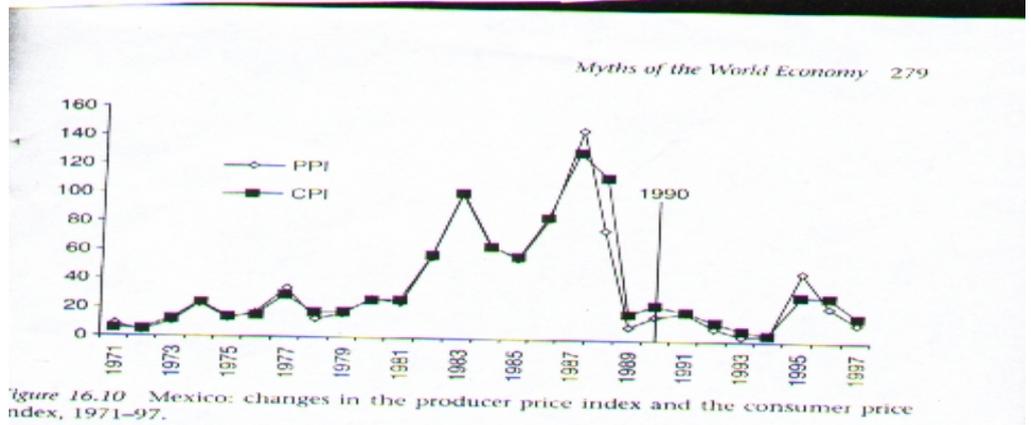


Figure 16.10 Mexico: changes in the producer price index and the consumer price index, 1971-97.

الشكل (١٦ - ٨) المملكة المتحدة:

مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار المنتج. (١٩٦٠ - ٩٧).

الشكل (١٦ - ٩) كندا: مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار المنتج. (١٩٦٠ - ٩٧).

الشكل (١٦ - ١٠) المكسيك: التغيرات في مؤشر أسعار المنتج

ومؤشر أسعار المستهلك (١٩٧١ - ٩٧).

بالنسبة للمكسيك، يتم إظهار معدل تغير المؤشرين، لـ استيعاب معدل التضخم المرتفع للبلاد أثناء الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٩ على الرسم البياني. بالنسبة لهذه البلدان ليس المطلوب القيام بأية استقصاءات أخرى، لأن أياً

منها لا يبدي أي تباعد هام (أو نظامي) بين مؤشرات أسعار المنتج والمستهلك. في حين أننا قدمنا الأدلة من أجل أربعة بلدان فقط، فإن هذه البلدان الأربعة هي التي يتوقع منها أن تظهر أدلة على أن مكاسب المستهلكين كانت هي المكاسب التي يتعين إظهارها. في غياب الأدلة الأخرى، يمكن للمرء أن يتوصل إلى الجزم بأن كسب المستهلكين من لبرلة التجارة هو مع ذلك خرافة أخرى من خرافات العولمة.

### الخرافة الخامسة: العمال يكسبون من العولمة:

من كل خرافات العولمة، ربما كانت الخرافة الأقل إقناعاً هي الزعم بأن التجارة الزائدة وتدفقات الاستثمار قد حفزت نمواً أعلى للأجر الحقيقي. حتى / التقرير الاقتصادي للرئيس / (CEA 1998) بدا متحفظاً حول هذه القضية: ((على مدى النصف الأول من حقبة ما بعد الحرب، ازدادت الأجور الساعية الوسطية الحقيقية بالنسبة لعمال الإنتاج واللاإشرافيين الأميركيين بمعدل وسطي قدره حوالي ٢ بالمئة بالعام. فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٩٦، مع ذلك، هبط هذا المقياس للأجور الحقيقية بنسبة ١٠ بالمئة تقريباً، ليعود إلى مستويات عام ١٩٦٥. إن تقاطع التجارة المتزايدة والمكاسب الساعية الوسطية الهابطة قد أوحى للكثيرين بأن القوى الدولية هي مصدر هذا الانحدار)) (P. 239) يُطمأن القارئ إلى أن " هذا الاستنتاج من المحتمل أن يكون خاطئاً (التشديد مضاف). برأي التقرير إن احتمال الزيف ينبع من بضعة اعتبارات. أولاً، "إن من الملائم أكثر أن نركز على مستوى التعويض الإجمالي"، الذي يتضمن منافع الرعاية الصحية، وتكاليف المعاشات التقاعدية، ومنافع هامشية أخرى ". عندما تم تضمين هذه، يُخبر القارئ أن التعويض الحقيقي الإجمالي قد ازداد بنسبة ٨ بالمئة تقريباً منذ عام ١٩٧٤. يظهر حساب سريع أن زيادة ٨ بالمئة على مدى ٢٢ عاماً تقتضي ضمناً معدل زيادة سنوي قدره ٠,٤ بالمئة، خمس المعدل على مدى سنوات ما بعد الحرب قبل عام ١٩٧٤. ربما بالاعتراف بـ ضعف حجة " التعويض الإجمالي"، يؤكد التقرير، أن " هذا التباطؤ يفسر بالشكل الأنسب بعوامل أخرى غير التجارة الدولية (٩).

إن " العامل الآخر " الأساسي المقدم في الشرح هو " التباطؤ في نمو الإنتاجية ". هذا دفاع إلى حد ما عن تأثير التجارة على الأجور الحقيقية، لأنه قبلئذ بصفتين يقرأ المرء، " بتشجيع تحسينات الإنتاجية المستمرة، يمكن للتجارة الدولية أن تزيد معدل نمو الاقتصاد " (P. 237). هكذا يبدو أن ثمة استنباط خلفي يتوارى هنا:

(١) التجارة تشجع تحسينات الإنتاجية المستمرة؛

(٢) " النمو في التجارة تجاوز النمو في الناتج بحوالي ٣,٥ بالمئة من النقاط كل عام بعد ١٩٧٤ " (P. 239)؛

(٣) كان ثمة " تقاطع للتجارة المتزايدة والمكاسب الساعية الحقيقية الهابطة؛

(٤) والهبوط في المكاسب الحقيقية يُفسر عن طريق "التباطؤ في نمو الإنتاجية".

بعبارة أخرى، إن التجارة الزائدة لم تشجع نمو الإنتاجية، وهبطت الأجور الحقيقية. يبدو من السليم أن نستنتج أنه إذا كانت " الحجة الملائمة " (أقل إقناعاً بكثير) لأجل الصلة الإيجابية بين الأجور الحقيقية والتجارة لا يمكن أن يقيمها المستشارون لرئيس مؤيد للتجارة بشكل حماسي عندئذ تكون غير موجودة.

إن التحليل الدقيق جداً لتأثير العولمة على الأجور في البلدان المتطورة الأخرى هو خارج نطاق هذا الفصل (١٠). ثمة دليل لصالح البلدان الأميركية اللاتينية (Weeks 1999 a). خلال التسعينيات المتعولمة، ارتفعت الأجور المدنية (الحضرية) الحقيقية في معظم البلدان الأميركية اللاتينية. كان هذا متوقعاً بعد الكساد الشديد للثمانينيات، عندما هبط الدخل الفردي في كل بلد فعلياً. جادل المدافعون عن العولمة بأن الكسب الهام من الانفتاح الأكبر على التجارة سيكون خلق عمالة (فرص عمل) مقابل أي معدل من النمو. إن هذا سيحدث لأن "الميزة المقارنة" سوف تحث على استعمال تقنيات أكثر تكثيفاً للعمل (انظر: الخرافة الأولى، أعلاه). يظهر الدليل أنه، على العكس، في التسعينيات كان النمو أقل خلقاً للعمالة (فرص العمل) (Weeks 1999: 160 – 2) الأهم من ذلك، أنه لا على مدى التسعينيات ولا العقود السابقة لم تكن تغيرات الأجور الحقيقية مرتبطة بإجراءات الانفتاح على التجارة. هذه النتائج مؤذية بشكل خاص لمناصري العولمة، بسبب التحول الدراماتيكي في أمريكا اللاتينية من استبدال الاستيراد إلى لبرلة التجارة في الثمانينيات والتسعينيات.

- ربما كسب بعض العمال في بعض البلدان من إزالة القيود عن التجارة، لكن هذا يبقى حذساً. كان انعدام الدليل على كسب الطبقة العاملة بالكاد مفاجئاً، نظراً للانحياز القوي لصالح رأس المال في برامج سياسة العولمة. كان المؤذي بشكل خاص برفاه العمال هو ازدياد انعدام الأمان الوظيفي job insecurity (Standing 1999: Ch. 5 – 8). إن الجزم بأن العمال قد كسبوا من التجارة الزائدة إنما كان خرافة أخرى من خرافات العولمة.

## خاتمة:

إن السيرورة المدعومة بالعولمة في نهاية القرن العشرين لم تكن حتمية. فقد نجمت عن مجموعة من السياسات الواضحة والهادفة، المدفوعة بمصالح رأس المال، مع قليل من الاعتبار لتأثيرها على رفاة الأغلبية الشاسعة من سكان العالم. من الواضح أنه لم يكن بالإمكان تقديمها على هذا النحو، لذلك فإن المدافعين عن العولمة ابتدعوا مجموعة من الخرافات للحث على الإيمان بأن الحتمي بشكل مزعوم كان مطلوباً أيضاً. كان أحد الأهداف الأساسية للخرافات هو إقناع الناس بأن ليس لديهم الكثير من الخيارات سوى أن يكونوا مراقبين حياديين للسيرورة، لكنهم يستطيعون أن يتطلعوا إلى انتشار منافعها.

كانت الخرافات تحديداً هي: خرافات العولمة، الحكايات الخرافية عن مكاسب الرفاه المبنية على حجج نظرية ضعيفة ذات سند تجريبي ضئيل. كجزء من تركيب الخرافات، كان رد الفعل العام على تكاليف

سياسات العولمة يُعتبر خوفاً لا عقلانياً ولدته جماعات المصالح الخاصة المصممة على إنكار مكاسب " المستهلكين " من التجارة ومنافع البلدان من التخصص. هذه الحجة، أي أن المخاوف من التأثير السلبي للتجارة وتدفقات الاستثمار هي مخاوف لا عقلانية (١١)، من المثير للسخرية بشكل خاص أنها تأتي من دعاة العولمة، لأن نظريتهم الداعمة تعتبر الوكلاء الاقتصاديين كصناع قرار عقلاني يتم إمدادهم بالمعلومات بشكل عقلاني. إذ يبدو أن الناس في كل أنحاء العالم هم عقلانيون؛ فهم يستطيعون التمييز بين خرافات وحقائق العولمة.

## هوامش:

- (١) عنوان هذا الفصل يعود إلى روب ديفيز في جامعة زيمبابوي.
- (٢) يكون الإنتاج كفوياً من الناحية التقنية إذا حقق المنتج مستوى من الناتج [ الخرج ] بحد أدنى من المواد الأولية [ المدخلات ]. يكون الإنتاج كفوياً من الناحية الاقتصادية إذا، بفرض الكفاءة التقنية، أدى اختيار المنتج لمستوى الناتج إلى إنتاج ذلك الناتج بأدنى تكلفة فردية. يقتضي الشرط الثاني، في ظل الافتراض النموذجي للمناقشة الكاملة، أن سعر الناتج يكون مساوياً للكلفة الهامشية للناتج، و (بفرض  $P = MC$ ) أن كل ناتج يُشغل بكمية معينة بحيث أن المساهمة " الهامشية " الواحدة في الناتج تكون مساوية في القيمة للسعر السوقي للدخل [المادة الأولية].
- (٣) في التقرير الاقتصادي للرئيس، يقرأ المرء: // إن المصدر الأساسي للمكاسب الثابتة (السكونية) من التجارة هو التخصص... هذه التجارة يمكن أن تكون نافعة حتى في حالات حيث يمكن لبلد واحد أن ينتج سلعاً أكبر كفاءة. هذه الفكرة التي يشار إليها عموماً بوصفها ميزة مقارنة، هي فكرة مباشرة، عندما تطبق على الأفراد - فكل واحد منا يشتري في بعض الأحيان من الآخرين سلعاً أو خدمات كان بإمكاننا أن نصنعها أو نؤديها بنفسنا بشكل أفضل حتى، لأنه تأكد لنا أن وقتنا يتم قضاؤه بالشكل الأكثر ربحية بفعل تلك الأشياء التي نفعها بالشكل الأفضل. لكن المبدأ ينطبق بشكل جيد بالقدر نفسه على البلدان // (CEA 1998: 236) لقد أثبت شيخ (١٩٧٩) Shaikh أن هذا المبدأ لا يمكن أن يطبق على البلدان.
- (٤) تشير إلى اندونيسيا وماليزيا وجمهورية كوريا والفلبين وتايلند. كانت حصة الاستثمار الأجنبي عبر هذه البلدان ٠,٩ في عام ١٩٨٠، ٠,٢ في ١٩٩٠ و ٢,٤ في ١٩٩٧.
- (٥) من أجل مقارنة لأداءات نمو البلدان الأمريكية اللاتينية و الاقتصادات الآسيوية المسماة عالية الأداء، انظر ويكس (١٩٩٩).
- (٦) تستخدم حصة الصادرات لأن المقياس الواضح الآخر لأهمية التجارة سوف يعطى نتائج ملتبسة نظرياً. إن حصة الاستيراد يمكن ربطها إيجابياً بالنمو لأن الاقتصاد يكون مقيداً بالاستيراد. أي، أن النمو قد يكون معتمداً على المدخلات المستوردة في المدى القصير، والآلات المستوردة في المدى المتوسط. هذا لا يدل على أن التجارة تحفز النمو بمفهوم فرضية العولمة، التي تشير إلى المنافع المزعومة للتجارة الملبرلة. فلو كان الاقتصاد محصوراً بالاستيراد، لكان رد السياسة الملائم هو حماية المنتجين المحليين، لتحفيز الإنتاج المحلي (ما تدعى بسياسات استبدال الاستيراد). إن معدل نمو الصادرات يكون غامضاً أيضاً، نظراً لأن الترابط الإيجابي يمكن أن يعني أن الاقتصاد محصور بالطلب. لو كان هذا هو الحال، فإن السياسة الملائمة يمكن أن تكون تقديم المعونات الحكومية للتصدير، والتي يحكم عليها أنصار العولمة بأنها غير كافية.

- (٧) على سبيل المثال، يستخدم ساكس وورنر (١٩٩٧)، في تمرين التحليل التراجعي عبر البلدان، دليلاً للانفتاح يشمل مستويات التعرفة الجمركية، تأثير الحصص وما إذا كان للبلد نظام اقتصادي " اشتراكي " أم لا. يقيس كولبير وغنينغ (١٩٩٩) الانفتاح بالفرق بين سعر الصرف الرسمي للبلد وسعر السوق السوداء أو سعر السوق " الموازية ". من غير الواضح ما الذي تقيسه كل مجموعة من المؤلفين.
- (٨) إن الهبوط من معدل وسطي للتغيير يقدر بحوالي ٣ بالمئة في الستينيات إلى أقل من ١ بالمئة في التسعينيات ينطوي على نزوع طويل الأمد حوالي ناقص تسعة بالمئة كل عام.
- (٩) إن خبيراً في التحليل النصي قد يرغب في متابعة المعاني الضمنية لعبارة " مفسر بشكل أكثر ملائمة، بدلاً من " مفسر بشكل أصح، الذي يبدو أكثر دقة إذا أقيمت حجة تجريبية. كل الإستشهادات في هذه الفقرة هي الصفحة ٢٣٩ من التقرير.
- (١٠) على سبيل المثال، سيطلب قياساً مناسباً لتغيرات السياسة، للمقارنة مع التحركات في الأجور.
- (١١) من التقرير الاقتصادي للرئيس: // تستمر استطلاعات الرأي العام في كشف المفهوم المتدني لأمن العمل بين العمال الأميركيين. إن هذا مفاجئ... على حق أم على خطأ، إن العمال قد يربطون كثيراً من قلقهم حول أمن العمل (الوظيفة) بتوسيع التجارة. (CEA 1999: 244) التشديد مضاف.

## الفصل السابع عشر

### ماذا بعد الفوردية؟

### حول تحقيق الرأسمالية وتقييدها

بقلم: بوب جسوب

يعالج هذا الفصل ثلاث قضايا: الطبيعة العامة للتحقيب؛ المحكات البديلة لأجل تحقيب الرأسمالية؛ وتناقضات الفوردية الأطلنطية و الاقتصادات ما بعد الفوردية. يستند تحليلي على المقاربة العلاقية الاستراتيجية (١) strategic – relational approach. بالتشديد على تدخل البنية والاستراتيجية، يقتضي هذا، ضمن الحدود العريضة التي يرسمها المنطق المجرد للرأسمالية وتناقضاتها البنوية ومعضلاتها الاستراتيجية، أن يكون التطور الرأسمالي رغم ذلك مفتوحاً. إن المسارات والسياقات الخاصة للتطور الرأسمالي يتم توسطها دائماً وتحويلها عبر القوى النوعية العاملة في السياقات المؤسسية أو المفاصل المحددة. هذا الانفتاح يشرعن المساعي الجارية لتحقيب التطور الماضي للرأسمالية أو للتنبؤ بمصيرها كما لو كانا مرتبطين بمنطق مفترض سلفاً. لكن ذلك لا يعني أن تتابع المراحل (أو الأطوار) هو تتابع تصادفي محض. إن مهمتي فيما يلي هي استكشاف الضرورات المحتملة للتطور الرأسمالي.

\* العنوان الأصلي بالإنكليزية: What follows Fordism ?

### حول التحقيب Periodization:

إن الغرض الأساسي لتحقيقي هو تفسير " الجريان " اللامتمايز من نواحٍ أخرى للزمن التاريخي عن طريق تصنيف الأحداث و / أو السيرورات بلغة صلاتها الداخلية واختلافاتها الخارجية لكي نحدد هوية الحقب المتتالية ذات الثبات النسبي والفترات الانتقالية بينها. بالتوازي مع أي شؤون عملية فإن لهذه التمارين جوانب اونطولوجية [ وجودية ] وابستمولوجية [ معرفية ] وميثودولوجية [ منهجية ] عامة. إن فرضيتها الاونطولوجية الأساسية هي التزامن المفارق للاستمرار / الانقطاع في جريان الزمن التاريخي لأنه، لو لم يتغير أي شيء أبداً، لكان التحقيب عديم المعنى في وجه التكرار الذاتي التماثل للأزلية؛ لو تغير كل شيء بشكل عشوائي طوال الوقت، مع ذلك، بحيث لم يكن بالإمكان تمييز أي ترتيب تسلسلي، عندئذ لكان الشواش Chaos قد جعل التحقيب مستحيلًا. لا يكون ذلك ممكنًا إلا عندما تتناوب الاستمرارية النسبية مع الانقطاع النسبي. إن الاستمرار النسبي لا يفترض مسبقاً ركود التكرار الذاتي التماثل - سوى أن التغيرات ذات الصلة لا تمزق التماسك البنوي الذي يشكل نموذجاً لهذه الحقبة (على سبيل المثال، اتساع وتعمق الإنتاج الضخم في نظام التراكم الفوردي الأطلنطي). ولا يفترض الانقطاع النسبي مسبقاً وجود تغير عشوائي وبالتالي الغياب الكلي للبنية (على سبيل المثال، فرط انتقالية hypermobility رأس المال المالي العالمي في مقابل نمط التقييد الفوردي الأطلنطي). هذا التمزق ذاته يمكن أن يكون له منطوق مميز (على سبيل المثال، برامج التعديل البنوي [ إعادة الهيكلة ] الليبيرالي الجديد المفروضة على الدول النامية و// أو يفيد كطور انتقالي تجريبي ذي قوى مختلفة تتصارع على الأنماط المستقبلية للتماسك البنوي (على سبيل المثال، استراتيجيات التراكم الجديدة بعد " الأزمة الآسيوية "). إن ما يهم لأجل الأغراض الحالية ليس مضمون هذا الترتيب التسلسلي بل تبريره في تناوب الاستمرار والانقطاع النسبيين.

هكذا فإن المفاتيح الثلاثة للتحقيب من منظور واقعي نقدي هي، أولاً: إلى أي مدى يخلق العالم الحقيقي المتمايز والمتطبق (المقسوم إلى طبقات)، الإمكانية للثبات النسبي والترتيب التسلسلي ( Elchardus 1988: 47 )؛

ثانياً، إلى أي مدى يتم تفعيل هذه الإمكانيات في مفاصل معينة، وثالثاً، إلى أي مدى يمكن للمرء أن يعرف بشكل تجريبي الاستمرار في الانقطاع و / أو الانقطاع في الاستمرار. من الواضح أن مجال هذا التمرين يعتمد على "الموضوعات" الجاري تحقيبها ومستويات التجريد والتعقيد التي تدرس بها. إنه الأكثر ملاءمة حيث تكون الزمنية المميزة خاصة ملازمة للموضوع الخاضع للاستقصاء أكثر مما هي خاصة تصادفية.

تمتلك الرأسمالية مثل هذه البنية الزمنية الضرورية بشكل طبيعي. تقوم هذه [ البنية ] على انتظامها بوصفها " اقتصاد وقت " economy of time. إن إعادة الإنتاج الموسعة للرأسمالية لا تقوم أبداً، كما يمكن أن

توحي مخططات إعادة الإنتاج البسيطة لماركس، على التكرار الذاتي التماثل بشكل محض. بدلاً من ذلك تنطوي على توازن دائم التغير بين الدورات المكررة للتقييم الذاتي self - valorization، والتحول الذاتي المتواصل، ونوبات إعادة الهيكلة التي تستحثها الأزمات crisis - induced، والأشكال الأخرى للتغيير. تكون هذه مرتبطة غالباً بالأنماط الجديدة من تمايز الزمن - المكان (الزمكان) وانضغاط الزمن - المكان بالإضافة إلى التحولات في الأفاق المكانية - الزمانية وفي فضاءات التراكم الرائدة. هذه الجوانب المكانية الزمانية المختلفة تقدم الأسس الاونطولوجية الصلبة لأجل المساعي لتحقيق الرأسمالية.

ابستمولوجياً، يعني تزامن الثبات النسبي والتغير التتابعي يعني أن الحقب، مثل الأحداث الفردية تماماً، لا توجد بحد ذاتها قبل محدد هويتها identification. إن المشارك أو المراقب يجب عليه أولاً أن يجرد بعض السمات عن جريان الزمن التي تسمح له بأن يحدد هوية الحقب المتتابعة من الاستمرار النسبي (أو العكس بالعكس) ذات الصلة بالمهمة العملية و// أو الفكرية قيد المعالجة. إن المحكات الملائمة لإثبات متى حدث الانتقال من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية في إنكلترا، على سبيل المثال، تختلف عن تلك المحكات المفيدة لأجل تحديد استراتيجيات التحالف المناسبة في انتقاء نقدي. إن المستويات المختارة للتجريد والتعقيد تؤثر أيضاً على ما إذا كان يتعين إعطاء مزيد من التأكيد للاستمرار أم للانقطاع. هكذا يمكن للمرء أن يؤكد على بقاء السمات النوعية للرأسمالية في المرحلة الانتقالية من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الصناعي؛ أو، بالتبادل، التغيرات في "الفورديّة المتأخرة" مقارنة مع "أعلى مراحل الفوردية". تشير التحقيقات دائماً إلى مشاكل بعينها ووحدات بعينها للتحليل. لا يمكن أن يوجد تحقيق رئيسي يحيط بجوهر حقبة ويكشف عن تساوقها لأجل كافة الأغراض.

منهجياً، إن، المقاربة العلاقية - الاستراتيجية سوف تدرس كيف يمكن لبنية معينة ثابتة نسبياً أن تفضل بعض الفاعلين، وبعض الهويات، وبعض الاستراتيجيات، وبعض الأفاق المكانية، وبعض الأفعال actions على غيرها؛ والطرق، إن وجدت، التي يدرس بها هؤلاء الفاعلون (الفرديون و/ أو الجماعيون) هذا التفضيل التمييزي في تحليلات "السياق الاستراتيجي" عندما يقررون كيف يتصرفون. إنه يتضمن دراسة البنى الثابتة نسبياً من ناحية انتقائياتها الاستراتيجية المنقوشة بنيوياً ودراسة الأفعال بلغة الحساب الاستراتيجي الموجّه بنيوياً (الانعكاسي بشكل تمييزي) للفاعلين. طالما أن الأشكال المعاد تنظيمها بشكل انعكاسي والاستراتيجيات المنتقاة والتكتيكات تنشأ معاً co - evolve لتنتج نظاماً ثابتاً نسبياً، فيمكننا أن نصفه بأنه متماسك بنيوياً. هذا التماسك البنيوي المنتج بشكل مشترك (و المنحاز دائماً) ينطوي على انتقائية استراتيجية منقوشة بنيوياً تكافئ بشكل تمييزي الأفعال (بما في ذلك المحاولات لتحويله / ها) التي تكون منسجمة مع إعادة الإنتاج الاستراتيجية recursive للبنية (البنى) قيد البحث.

إن المعاني الضمنية للمقاربة الاستراتيجية - العلاقية يمكن رؤيتها في ثلاث سمات تميز التحقيق عن الكرونولوجيا [ التسلسل الزمني للأحداث]. أولاً، إن الكرونولوجيا ترتب الأفعال أو الأحداث أو الحقب على

سلم زمن أحادي الخط unilinear يفيد كبار متر parameter حيادي (على سبيل المثال تواقيت الساعة من نانو ثانية إلى التوقيت الجيولوجي أو ما بعد). بالمقابل، فإن التحقيب يستخدم عدة مقاييس زمن تشمل زمنيةات الظاهرات الخاضعة للتحقيب. إنه يرتب الأفعال أو الأحداث أو الحقب بلغة آفاق الزمن المتعددة (على سبيل المثال، L`evenement [ الحدث ]، النزوعات، الـ longue duree [ الأمد الطويل]؛ دورات الأعمال business في مقابل الدورات السياسية؛ زمنيةات الأجزاء المختلفة من رأس المال). ثانياً، إن الكرونولوجيا تصف التقاطع الزمني أو التعاقب. إنها تجمع الأفعال أو الأحداث أو الحقب في مراحل متعاقبة وفقاً لحدوثها بفواصل زمنية مفترضة (محددة ببساطة من خلال التقويم (الروزنامة) و/ أو العلائم المناسبة اجتماعياً، مثل تغيرات أنظمة الحكم). إن التحقيب، من ناحية أخرى، يركز على المفاصل. إنه يصنف الأفعال والأحداث والحقب إلى مراحل وفقاً لتضميناتها المفصلة (بوصفها تراكيب محددة من القيود والفرص)، لأجل قوى اجتماعية على مدى آفاق زمنية و/ أو لأجل مواقع مختلفة للفعل الاجتماعي.

ثالثاً، إن الكرونولوجيا تقدم بشكل نموذجي تفسيراً سردياً بسيطاً بشكل نموذجي أي أنها تشير إلى التقاطع الزمني أو التعاقب الزمني لسلسلة واحدة من الأفعال والأحداث. بالمقابل، يفترض التحقيب بشكل مسبق إطاراً تفسيرياً موجهاً إلى الضرورات المحتملة التي تولدها أكثر من سلسلة واحدة من الأحداث التي تتكشف على مدى آفاق زمنية مختلفة؛ لذلك يمكنه أن يوفر الأساس لأجل سردية معقدة. باختصار، إن السمة الأساسية للتحقيب العلاقي الاستراتيجي هو اهتمامه بالإمكانيات الاستراتيجية التي توفرها أية حقة مفترضة لأجل الفاعلين المختلفين، والهويات المختلفة، والمصالح المختلفة، وإمكانيات الائتلاف المختلفة، والآفاق المختلفة للفعل، والاستراتيجيات المختلفة، والتكتيكات المختلفة.

ثمة أسس عديدة للتحقيب، والمحكات المعتمدة تتغير وفقاً لموضوعه. بشكل مضطرد تكون المحكات المعقدة الملموسة أكثر مطلوبة لأجل إنشاء، مثلاً، الوحدات الداخلية للرأسمالية بوصفها نمط إنتاج خالص، ورأسمالية الدولة كمرحلة من الرأسمالية، والفوردية كنظام تراكم، و" الفوردية المرنة " Flexi Fordism في ألمانيا كنمط للنمو، وأزمة دولة الرفاه القومية الكينية في بريطانيا بعد الحرب كنمط من التقييد أو الخطوات المتتالية في ظهور وتصلب التاشيرية كاستجابة ليبرالية جديدة لتلك الأزمة. إن الأهداف الأساسية أيضاً تشكل نقطة اختلاف. في بعض الأحيان يكون الصراع الطبقي حاسماً، وفي أحيان أخرى يكون أقل صلة بالموضوع. هكذا، في حين يزعم اولبريتن (1986) أن الصراع الطبقي لا صلة له كلياً بتحليل الرأسمالية الخالصة وتقسيمها إلى مراحل، فإن كليفر (1979) Cleaver الذي يحذو حذو المدرسة الأوبرالية Operaist الإيطالية، التي تركز على التنظيم الذاتي للعمال، يؤكد على هذا الجانب تحديداً.

ثمة أربع مجموعات من التعقيدات يجب ملاحظتها قبل الانتقال إلى الفوردية، وأزمتها وآفاق ما بعد الفوردية. أولاً، إن التحقيب ليس المنهج الوحيد لدراسة التاريخ. إذ تشمل المناهج الأخرى تواريخ الأحداث chronicles، التي تدون الأحداث فقط أو تدرج الاحصاءات في زمن تقويمي [ روزنامي ]؛ والسرديات

narratives التي تحبك أحداثاً ماضية وقوى منتقاة وفق ترتيب تسلسلي ذي بداية ومنتصف ونهاية، مع بنية طاغية تسمح باستخلاص الدروس السببية والأخلاقية؛ والكرونولوجيات chronologies (انظر أعلاه)؛ والأنسابيات genealogies التي تقتفي الأصول التمايزية، الانقسامية لمختلف العناصر التي تُدمج لاحقاً في نسق متماسك بنيوياً يسم حقبه جديدة من الثبات النسبي. يقدم كتاب رأس المال أنسابية للرأسمالية بالإضافة إلى تحليل لمنطقها المطور (Marx 1976).

ثانياً، إذا لم يكن للتطور الرأسمالي أي غاية Telos، تكون الفترات الإنتقالية هي لحظات تفكك وانفتاح نسبي. إنها تتطوي على تعقيد مفكك نسبياً عندما ينهار التماسك البنيوي السابق ويتم البحث عن المخارج المؤسساتية. يشاهد هذا في الاستجابات لأزمة الفوردية الأطلنطية. هكذا تصرفت الدول ليس فقط لكي تضع حداً لتدخلات الدولة المدفوعة بالأزمات في السبعينيات بل أيضاً لتشذيب الأشكال "المعيارية" للتدخل على المستوى القومي والمحلي الذي ظهر في أوج الفوردية الأطلنطية. حاولت الدول أيضاً أن تؤسس أشكالاً جديدة من التدخل تفضل ظهور نظام تراكم جديد. كان بعض هذه الأشكال انتقالية خالصاً، مهتماً بتأسيس الشروط المسبقة لـ "النهوض" بعد الفوردي. كانت دول أخرى هي البشائر للأشكال "المعيارية" للتدخل التي يعتقد أنها ملائمة لأجل أنماط النمو ما بعد الفوردي في التسعينيات أو ما بعد (Jessop 1994). أما كيف تتصلب هذه المبادرات المشوشة ظاهرياً، إذا حدث شيء من ذلك، لكي تنتج تماسكاً بنيوياً جديداً كأساس لأجل تراكم رأسمالي جديد فهذا يعتمد على الصراعات الاجتماعية المستمرة في مفصل معقد.

ثالثاً، بما أن الفترات الانتقالية بين الحقب لا تتطوي أبداً على تمزق كلي، فيمكن أن تحدث ظاهرات "الانحفاظ - الانحلال" المعتمدة على المسار. إن التغيير يمكنه أن يحول ويعيد توظيف العلاقات الاجتماعية أو المؤسساتية أو الخطابات السابقة، بأن يصونها في النمط الجديد؛ أو، بالمقابل، يمكنه أن يحلها إلى عناصر تتم مفصلتها بشكل انتقائي في العلاقات أو المؤسسات أو الخطابات الجديدة. إن الإخفاق في ملاحظة هذه الظاهرات يمكن أن يقود المرء بسهولة إلى القراءة الخاطئة للاستمرار النسبي أو الانقطاع النسبي عبر حقب مختلفة. هكذا فإن حقيقة أن السويد كانت لها سياسات سوق عمل فاعلة أثناء الفوردية الأطلنطية، ولا تزال تمتلكها، لا تعني أن شيئاً لم يتغير. لأنها في الحقب السابقة كانت مرتبطة بالعمالة (التشغيل) الكاملة والسياسات المناطقية لإعادة توزيعية؛ أما اليوم فإنها تخدم التنافسية الدولية ومرونة سوق العمل.

رابعاً، إذا كانت البادئات الزمنية (مثل Proto - أو Pre - أو Neo - أو Post) هي أكثر من مؤشرات كرونولوجية، فإن السند المفصل يكون أكثر لزوماً من الرجوع إلى الروزنامة. في حالة ما بعد الفوردية، على سبيل المثال، يمكن للمرء أن يظهر كيف أنه ينشأ عن النزعات المتأصلة في الفوردية، لكنه مع ذلك يشكل قطيعة معها؛ و/ أو يشير إلى كيف أن تمفصل العناصر القديمة والجديدة في ما بعد الفوردية يحل أو يزيح واحداً أو أكثر من التناقضات أو المعضلات أو الأزمات التي أضعفت الفوردية بشكل حاسم. في الحالتين، يثبت هذا أولية الانقطاع على الاستمرار اللازمة لتبرير مصطلح ما بعد الفوردية Post - Fordism. خلافاً لذلك، قد يكون من الأفضل أن نتحدث عن الفوردية العليا [أعلى مراحل الفوردية] أو الفوردية

المتأخرة أو الفورديّة الجديدة. (٢) لكن بدون بعض الاستمرار على الأقل، ستكون الصفة، التي تظهر فحسب أن النظام الجديد ليس فوردياً، كافية (تشمل الأمثلة: السونيوية Sonyism والتويوتوية Toyotism والونثلية Wintelism). في أفضل الأحوال فإن مفهوم " بعد الفورديّة After Fordism يدل على أن هذه البدائل اللافورديّة قد ظهرت أولاً و/ أو أصبحت سائدة بعد حقبة من الفورديّة العليا. لكن هذا يدل على أن هذا التعاقب (التسلسل) تصادفي.

### المقاربة العلاقية الاستراتيجية للتحقيب الرأسمالي:

في المقدمة التي كتبها ماركس عام ١٨٥٧، قال إنه لا الإنتاج عموماً ولا الإنتاج العام كانا موجودين: لم يوجد سوى الإنتاج الخاص ومجموع الإنتاج. لكن كان لا يزال بمقدور المرء أن ينظر للإنتاج عموماً كتجريد عقلي يمكن المرء من تثبيت العناصر المشتركة بين كافة أشكال الإنتاج. مع ذلك، في المفاصل الخاصة، وجد " إنتاج محدد" وهذا الإنتاج " يقرر استهلاكاً محددًا، وتوزيعاً وتبادلاً محددين بالإضافة إلى العلاقات المحددة بين هاتين اللحظتين المختلفتين " (٩٩، ١٩٧٣: ٨٥). هكذا يمكن أن ينكب التحقيب ليس فقط على خصوصية الرأسمالية بالنسبة إلى أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية بل أيضاً على ما يمنح الاتساق لهذه العلاقات المحددة في أطوار بعينها من الرأسمالية. إن نقطة البداية الجديدة هنا هي السلعة بالإضافة إلى الشكل الخلوي cell form لنمط الإنتاج الرأسمالي.

حدد ماركس موقع السمة المعرفّة للرأسمالية في تعميم الشكل السلعي على قوة العمل labour – power. لم يصبح التشجيع الذاتي self – valorization لرأس المال ممكناً إلا عندما تم فرض الشكل السلعي على قوة العمل. وعندما يكتسب المصدر الوحيد للقيمة شكلاً سلعيّاً فقط، يكتسب الاستغلال الاقتصادي توسطه الرأسمالي المميز من خلال علاقات التبادل، ويصبح التصرف بقوة العمل عرضة للقوانين الرأسمالية للقيمة. هذه النتيجة الأخيرة تعززت عندما أدرجت قوة العمل بشكل مباشر تحت السيطرة الرأسمالية من خلال تحديد إيقاع عمل الآلة machine – pacing في منظومة المصنع. هذه الشروط مكنت (لكنها لم تؤمن) التحول المكرر لرأس المال عندما يمر بالمراحل المتلاحقة في دورة رأس المال. إن تسليع قوة العمل واندرجها المباشر تحت السيطرة الرأسمالية أيضاً يجعلان أسواق العمل و سيرورة العمل موقعين للصراع الطبقي. لأنه يقولب أشكال الاستغلال الاقتصادي، وطبيعة ورهانات الصراع الطبقي بين رأس المال والعمل في الإنتاج، والتنافس بين الرساميل لتأمين التقييم الأكثر فعالية لقوة العمل.

إن المحاولات لتشجيع رأس المال واحتواء الصراعات الطبقيّة في هذه الظروف هي مصدر دينامية (حركية) الرأسمالية. حتى على المستوى الأكثر تجريداً من التحليل، تعتمد الرأسمالية على توازن متقلقل بين دعائمها الاقتصادية في التعبيرات المختلفة عن أشكال القيمة وبين دعائمها خارج الاقتصادية extra – economic وراء شكل القيمة. إن هذا يستبعد التسليع النهائي لكل شيء و، بالتالي، الاقتصاد الرأسمالي الخالص. بدلاً من ذلك نجد موجات متفاوتة من التسليع، ونزع التسليع وإعادة التسليع عندما يواجه الكفاح لمد لحظات القيمة إلى

العلاقة الرأسمالية قيوداً بنبوية حقيقية بالإضافة إلى المقاومة المتزايدة ومن ثم يبحث عن طرق جديدة للتغلب عليها (Offe 1984). هذه القيود والتناقضات البنوية (التي يعبر عنها إيديولوجياً في الغالب بأنها "فشل السوق" market failure) تقدم فرصاً لحرف الاتجاهات وفقاً للتوجه الثابت للرأسمالية، تحت ضغط المنافسة، نحو فرص جديدة لأجل الربح. إن هذا يحدث على التجديد - في التقنيات، الإنتاج، التنظيم، المنتجات، الأسواق، المال، وهلم جرا - على أمل الحصول على ميزات تنافسية مؤقتة، وإنتاج "ريوع" rents تتجاوز المستوى الوسطي للربح (Schumpeter 1937)؛ (Mandel 1975). إن التجديد الناجح، إذاً، يدفع رؤوس الأموال الأخرى إلى اعتماد التجديدات نفسها أو تجديدات مشابهة لها أو متفوقة عليها. هذا يساعد في شرح الخصيصة الثورية للرأسمالية من الناحيتين التقنية والاجتماعية، دافعها إلى بسط الرأسمالية حول العالم، وتطورها غير المتكافئ والمشارك. لكن لا توجد نقطة نهاية ثابتة لهذا المسار العام، الذي يبقى مفتوحاً، ضمن الحدود العريضة.

لقد حدد ماركس تناقضاً أساسياً في الشكل السلعي بين القيمة التبادلية والقيمة الإستعمالية. على هذه القاعدة كشف بشكل دياكتيكي الطبيعة المعقدة لنمط الإنتاج الرأسمالي وديناميكه؛ وأظهر ضرورة الأزمات الدورية ودورها في إعادة الفرض القسري للوحدة النسبية للتراكم الرأسمالي (قارن: Albritton 1986; Harvey 1982, Postone 1983) إن مركز اهتمامي هنا ليس إعادة بناء المنطق الجدلي لكتاب رأس المال لماركس، بل البناء على وصفه للتناقض الأساسي في رأس المال. إنني أجادل، بشكل خاص، بأن كل أشكال العلاقة الرأسمالية تجسد طبقات مختلفة من التناقض بين القيمة التبادلية والقيمة الإستعمالية وأن هذه تؤثر بشكل مختلف على (أجزاء مختلفة من) رأس المال والعمل. هذه التناقضات يعاد إنتاجها عندما يعاد إنتاج الرأسمالية ذاتها. إن التغييرات في تفصلها تقدم أحد الأسس لأجل التحقيب.

دعوني أعدد بعض أشكال هذا التناقض. السلعة هي قيمة تبادلية وقيمة استعمالية بآن معاً، والعامل هو واحدة مجردة لقوة العمل قابلة للإستبدال بواحدات أخرى مثلها (أو، في الواقع، بعوامل الإنتاج الأخرى) وهو فرد ملموس ذو مهارات خصوصية ومعرفة وإبداعية بآن معاً؛ الأجر هو كلفة إنتاج ومصدر للطلب بآن معاً؛ إن النقد يقوم بآن معاً بوظيفة العملة الدولية ويقوم بوظيفته كنقد وطني (قومي)؛ رأس المال الإنتاجي هو بآن معاً قيمة مجردة في حالة حركة (على نحو بارز في شكل أرباح محققة متاحة لأجل إعادة الاستثمار) ومخزون ملموس من الموجودات (الأصول) المحددة بالزمان والمكان في أثناء خضوعها لتثبيت القيمة؛ وهلم جرا. هذه التناقضات البنوية ومعضلاتها الإستراتيجية المرتبطة بها توجد دائماً لكنها تتخذ أشكالاً وألواناً مختلفة في سياقات مختلفة. يمكنها أيضاً أن تبرهن على كونها قابلة للتدبير (للإدارة) تقريباً، تبعاً للمخارج / المهارب الزمكانية " والتسويات الطبقة المماسسة التي تترافق بها.

إن إحدى الطرق لتمييز حقب الرأسمالية (أو أنظمة التراكم وأنماط التقيد) هي التمييز وفقاً للأولية (الأسبقية) النسبية لهذه التناقضات المختلفة. لذلك يقترح بيتيت Petit أنه، من أجل أي نظام تراكم، يكون النمط الكلي للتقيد منتظماً حول شكل بنوي سائد. فمن أجل الفوردية، كان هذا النمط هو علاقة الأجر؛ في النظام

ما بعد الفوردي الناشيء، كان التنافس. أما الأشكال البنوية الأخرى التي يمكن أن تملأ هذا الموقع في سياقات أخرى فهي النقد، والدولة والأنظمة الدولية (Petit 1999). لكن بيتيت نفسه يسلم بأنه لا يوجد سبب نظري وجيه للإفتراس بأن شكلاً بنوياً واحداً فقط في عصر ما يلعب هذا الدور. من هنا فإنه من الأفضل أن نترك هذه القضية مفتوحة على مزيد من التحليل النظري والتجريبي. إن تعليقات ماو Mao على التناقض مفيدة هنا، خصوصاً كما قرأها ألتوسير (1970). هكذا يمكن للمرء أن يدرس التغيرات في التناقضات الأساسية والثانوية والتحويلات في جوانبها الأولية والثانوية المقابلة. هذه هي المقاربة التي سيجري تقديمها فيما يلي.

تشدد المقاربة العلاقية - الاستراتيجية على التداخل الجدلي للبنية والاستراتيجية. هذا التداخل يفسره زعم بولانتزاس Poulantzas بأن إعادة إنتاج هذه التناقضات مع تأثيراتها التناقضية وأثرها على النزوع التاريخي للتطور الرأسمالي إنما تعتمد على " الصراع الطبقي " (1 - 40: 1975a). كان بولانتزاس يميل إلى جوهرنة essentialize الصراع الطبقي، لكن حجته يمكن جعلها أقل اختراوية بالإشارة إلى سمتين عامتين للتراكم الرأسمالي. السمة الأولى توفر أساساً لأجل إدخال الوكالة agency في تحليل أنظمة التراكم، والثانية لأجل دراسة دور الوكالة في أنماط التقييد. أولاً، إن العلاقات الداخلية المعقدة بين اللحظات المختلفة لشكل القيمة لا تمتلك سوى وحدة شكلية، أي أنها تكون موحدة فقط كأنماط من التعبير عن الإنتاج السلعي المعمم. إنها لا تمنحه وحدة جوهرية أو تكفل تراكماً خالياً من الأزمات. من منظور علاقي - استراتيجي، فإن أية وحدة (أو تماسك بنوي) كهذه يتم إنتاجها بشكل مشترك عبر انتقائيات استراتيجية منقوشة بنوياً وحساب استراتيجي موجّه بنوياً (انعكاسي بشكل تمييزي) للفاعلين. تلعب استراتيجيات التراكم والتسويات الطبقيّة الممأسسة أدواراً أساسية هنا في تأطير المساعي لتدبير (إدارة) تناقضات ومعضلات الرأسمالية. تطور استراتيجيات التراكم وصفاً للمصلحة العامة في نمط نمو قابل للتطبيق سوية مع شروطه الاقتصادية وخارج الاقتصادية، وتبني تأييداً حول تحقيقها وتسعى إلى مأسسة التسوية التي تدعمها (Jessop 1990b: 193 - 247). مهما يكن شكل ومضمون هذه المصلحة العامة فهي خيالية. لأنها دائماً تهتمش بعض القوى، والهويات والمصالح؛ وتؤجل دائماً و / أو تزيج التكاليف المتضمنة في معالجة التناقضات والمعضلات لاستراتيجية تراكم مفترضة. لا توجد استراتيجية كهذه يمكن أن تكون متساوقة بشكل كامل أو ممأسسة بشكل تام بالطبع، بسبب غموض ولا حسم الشروط الضرورية للتراكم والحاجة إلى إيجاد وبناء التأييد لأجلها رغم المنافسة المستمرة والصراع. مع ذلك، بقدر ما تصبح استراتيجية تراكم واحدة سائدة أو مهيمنة وبقدر ماتم مأسستها ضمن مخرج زمكاني محدد، فسوف يساعد ذلك على تصليب نظام تراكم ضمن الفضاء الاقتصادي المرتبط بهذا المخرج. لأن التناقضات والمعضلات لا تبقى موجودة، مع ذلك، فإن أية أنظمة كهذه تكون على الدوام جزئية، مؤقتة وغير مستقرة. إن دورة رأس المال يمكن أن تنقطع في نقاط كثيرة. فالأزمات الاقتصادية إذاً تفيد في إعادة فرض الوحدة النسبية دوماً لدورة رأس المال من خلال إعادة هيكلته. إذا كان هذا الأخير يضاهي نظام التراكم السائد، فإن الإنتاج سوف يُجدد ضمن بارامترات (متغيراته). إذا لم يكن كذلك، سوف

تنشأ أزمة لنظام التراكم - وليس بالضبط في نظام التراكم - محرضة على البحث عن استراتيجيات جديدة، وتسويات مأسسة جديدة ومخارج زمكانية جديدة.

ثانياً، رغم أن القدرة على التشجيع الذاتي صارت سهلة عن طريق تسليع قوة العمل، فإن الاقتصاد الرأسمالي ليس مستقلاً بالكامل. إنه يعتمد أيضاً على العلاقات الاجتماعية التي ليست خاضعة لشكل القيمة. حتى قوة العمل ذاتها، رغم تسليعها، يعاد إنتاجها إلى حد كبير خارج أية سيرورة عمل رأسمالية مباشرة (٣) - ما يعني أن المصدر الوحيد للقيمة وحاملها، الطبقة العاملة، يقع خارج كما بداخل منطوق رأس المال. يتضح أيضاً بشكل متزايد، كما لاحظ بولاني، أن "الأرض" (بالمعنى العريض للطبيعة) هي أيضاً سلعة تخيلية لاتقاطع أزمنة إنتاجها مع أزمنة العلاقة الرأسمالية (Polanyi 1957; also Altvater 1993)، خالص، تكون الرأسمالية مقرونة بنيوياً "structurally coupled" بمنظومات أخرى لها مناطقها logics العملانية الأخرى أو عقلانياتها الأداةية وبـ "عالم الحياة" Life world الذي تشكله مختلف العلاقات الاجتماعية والهويات والمصالح والقيم غير المرسخة خلافاً لذلك في منظومات محددة. إن بعض هذه الشروط والقوى خارج الاقتصادية على الأقل يجب دمجه في استراتيجيات التراكم لكي تكون هذه الأخيرة قابلة للتطبيق. هكذا، تكون أنظمة التراكم مرتبطة عادة بأنماط التقييد التي تنظم الشروط خارج الاقتصادية كما الشروط الاقتصادية اللازمة لأجل إعادة إنتاجها الموسع. إن المحاولات لإخضاع المنظومات الأخرى ولاستعمار عالم الحياة عن طريق توسيع شكل القيمة بشكل نموذجي، تواجه مقاومة ذات تأثير مقابل على مسار التراكم الرأسمالي. هذا هو أيضاً السبب في أن استراتيجيات التراكم الأكثر نجاحاً تربط غالباً بالمشاريع الهيمنية التي تربط النجاح الاقتصادي بالمصلحة القومية الشعبية (أو بما يكافئها) التي تهدف إلى حشد شريحة اجتماعية أعرض خلف استراتيجية التنمية. هذا بدوره يوسع تأثير التراكم عبر أنماط تقييده إلى النمط الكلي للجمعة societalization في تشكيل اجتماعي مفترض (see Jessop 1997a).

هكذا فإن الوصف الوافي - والتحقيب الوافي - للاقتصاد الرأسمالي وديناميكه يجب أن يستقصي كيف يكون محتوى في شبكة أوسع من العلاقات والمؤسسات الاجتماعية؛ كيف يكون تطوره مرتبطاً بالمؤسسات المكتنفة، المحتوية؛ وكيف تساعد هذه الأخيرة أو تعيق الإنتاج الإجمالي، وتنظيم وتوجيه الاقتصاد. إن هذا هام بشكل خاص اليوم عندما يصبح رأس المال بشكل متزايد مدفوعاً بالتجديد والمعلومات innovation and information، ومرتبلاً بشكل أوثق بما تدعى السيرورات "ما بعد الصناعية"، وأكثر عالمية في مجاله مع معاني ضمنية كبرى لأجل الاحتواء embedding واللفظ disembedding وإعادة الاحتواء re-embedding. باختصار، عندما تتغير صفة الاحتواء embeddedness الاجتماعي، فإنه ينتج اقتراناً بنيوياً معتمداً على المسار path-dependent يؤثر على الاقتصاد وبيئاته. إن المحاولات لتنسيق التطور الرأسمالي معرضة للفشل بشكل حتمي، لكن، بقدر ما تتغير أنماط التنسيق يمكنها أيضاً أن تنشي بالتحقيب. إن هذا تفسره الأهمية التي تعلق الآن على التشبيك networking كتنقيض لدور الاقتصاد المختلط في الفوردية الأطلنطية.

إجمالاً، تقتضي هذه المقاربة ضمناً أنه لا يوجد منطق واحد لا لبس فيه للرأسمالية بل، بالأحرى، توجد عدة مناطق ذات تشابه عائلي. لأنه، نظراً للتحديد ديناميكي الرأسمالية على مستوى منطقتها النوعي لكن المجرد حتماً، فإن كل نظام تراكم و/ أو نمط تقييد ينقل بنية الميزة وديناميكة إلى دورة رأس المال - بما في ذلك الأشكال المميزة للأزمة والانهيار. هذا يمكن أن يقدم الأساس للنماذج typologies لأجل التحليل المقارن و/ أو التاريخي. علاوة على ذلك، إذا خلفت أنظمة مختلفة و/ أو أنماط مختلفة من التقييد أحدها الأخر، فيمكنها عندئذ أن تشي بكونولوجيا [ تسلسل زمني ] (تتابع بسيط في إطار زمني أحادي الخط) أو بتحقيب (تتابع مولد من خلال التحقق الضروري بشكل محتمل للمنطق الديالكتيكي المفتوح النهاية لرأس المال بوصفه علاقة اجتماعية).

### الفوردية الأطلنطية ودولة الرفاه القومية الكينزية KWNS:

سأشرح الآن هذه المقاربة بتعليقات حول الفوردية الأطلنطية. إن الوصف الكامل لرأسمالية ما بعد الحرب ينبغي أن يدرس أنماط النمو في أماكن أخرى في المنظومة العالمية - بما في ذلك إقتصادات الدولة الاشتراكية، و الإقتصادات الخاضعة للتطور التابع، و الإقتصادات الشرق آسيوية الناشئة،... الخ، وتم فصلها المعقد مع النظام الفوردي الأطلنطي السائد. هذا يتطلب تحليلاً وتحقيلاً أعقد بكثير مما هو مقدم هنا. ولن أدرس أنسابية genealogy الفوردية، وأسباب الانتصار النهائي للشكل الأميركي من الفوردية، وانتشارها اللاحق لتخلق الفوردية الأطلنطية. بدلاً من ذلك، أركز على التماسك البنيوي لهذه المنظومة، العوامل الكامنة وراء انهيارها والمجال الذي يقدمه هذا الأخير لأجل ما بعد فوردية متماسكة.

يمكن تحليل الفوردية وما بعد الفوردية باللغة التقييدية ونمط الجتمعة societalization (Jessop 1992) لكن هذا التحليل من الأفضل الشروع به عن طريق تحليل التناقضات البنيوية والمعضلات الاستراتيجية للرأسمالية. لأن هذه تمكنا من إعادة تقييم أزمة الفوردية بالتشديد على قيود التراكم والتقييد والمشاكل التي تطرحها من أجل نظام ما بعد فوردي. إنها تمكنا أيضاً من معالجة الديناميك الزمكاني المتغير للتراكم الرأسمالي.

كانت الفوردية الأطلنطية نظام تراكم قائماً على دائرة خيرة ذاتية التمرکز من الإنتاج الضخم والاستهلاك الضخم المؤمنين من خلال نمط تقييد مميز تم تجسيده بشكل مؤسساتي وتطبيقي في دولة الرفاه القومية [ الوطنية ] الكينزية. (التي سنرمز لها من هنا فصاعداً بالاختصار KWNS<sup>(\*)</sup>) (انظر: Jessop 1994; 1992). إن مساهمته المتميزة في الفوردية الأطلنطية كانت في تدبير (إدارة) التناقضات في الأشكال المختلفة من العلاقات الرأسمالية. لقد استفادت الإقتصادات الفوردية الأطلنطية من قالب إقليمي - مكاني قائم على التطابق بين الإقتصاد القومي والدولة القومية والوطنية القومية والمجتمع القومي؛ ومن مؤسسات متكيفة بشكل جيد نسبياً مع دمج مهمات تأمين الاستخدام [التشغيل] الكامل والتنمية وإدارة الدورات الانتخابية

---

(\*) الأحرف الأولى من العبارة الإنكليزية: *Keneynsian Welfare National State*

القومية. هذا المخرج الزمكاني قد مكن حلاً معيناً لتناقضات التراكم كما يعبر عنه تحت اسم الفوردية الأطلنطية. هكذا، ضمن الاقتصادات القومية المغلقة نسبياً التي تم تكوينها بشكل مؤسستي استطرادي بوصفها الموضوعات الأساسية للإدارة الاقتصادية، كانت الدول القومية تهدف إلى تحقيق التشغيل (العمالة) الكامل مع معاملة الأجور بشكل أساسي كمصدر للطلب (المحلي / الأهلي) وأدارت ميزانياتها على افتراض أن النقد يتداول أساساً كنقد وطني. إن انتشار الإنتاج الضخم (واقصاداته على نطاق واسع) من خلال توسيع الشركات الفوردية بالإضافة إلى الاتفاق الجماعي الموجه إلى الإنتاجية والأسعار قد ساعد على وضع الأجور ككلفة إنتاج تحت السيطرة. وساعد نظام بريتن وودز Bretton Woods النقدي ونظام الغات GATT التجاري على ضمان أن التداول (الذي لا يزال محدوداً) للعملة العالمية المتحررة من التعويم free - floating لا يشوش بشكل خطير الإدارة الاقتصادية الكينيزية القائمة على سيطرة الدولة على النقد الوطني.

إن بعض تكاليف التسوية الفوردية والـ KWNS كان يتحملها ضمن المجتمعات الفوردية الانحدار النسبي للشركات الصغيرة والمتوسطة، والعمال المستخدمون في أقسام محرومة من أسواق العمل المقسمة إلى قطاعات والنساء اللواتي يؤدين العمل المأجور والعمل المنزلي. أما التكاليف الأخرى فقد تم تصديرها إلى فضاءات اقتصادية وسياسية أخرى مدمجة في أنظمة عالمية (كتلك المتعلقة بالنفط الرخيص واليد العاملة المهاجرة) الضرورية للنمو المتواصل للفوردية الأطلنطية لكنها غير مشمولة في تسويتها الفوردية. لقد تم تمكين الفوردية الأطلنطية من خلال مهرب (مخرج) زمني ذي وجه يانوسي Janus-faced. فمن ناحية اعتمد على الاستغلال السريع للموارد غير القابلة للتجديد التي تم تخزينها على مدى آلاف السنوات؛ ومن ناحية أخرى، أنتج ثلوثاً بيئياً ومشاكل اجتماعية إما أنه تجاهلها أو أمل في حلها في المستقبل غير المحدود. (، Altvater 1999; 247-78; Brennan 1995; Stahel 1993).

إن الأزمات في الفوردية وازمات الفوردية مقدرة بشكل حتمي وكان التمشير النموذجي للأزمة في الفوردية هو الركود - ما يعكس تبرير نمط تقييده في التقييد في شكلي الأجر والنقد. هذا النزوع الأزمي تم التغلب عليه بشكل عادي من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية المحرصة بالأزمات والتغيرات المؤسستية المتصاعدة. لقد نشأت أزمة الفوردية مع انهيار إولايات إدارة الأزمة هذه. كان العامل المساهم الكبير هنا هو تقويض النقد القومي كموضوع خاضع لإدارة الدولة - بشكل بارز من خلال تدويل التجارة والاستثمار والمالية. لقد عكس هذا الجوانب الأساسية للتناقضين الرئيسيين لها وأعطى قوة متجددة للتناقضات الأخرى للرأسمالية. هكذا، فإن الأجر (الفردية والاجتماعية) كان ينظر إليه بشكل متزايد بوصفه كلفة دولية للإنتاج أكثر مما هو مصدر للطلب المحلي؛ وصار النقد بشكل متزايد يتداول كعملة دولية، [ مؤدياً إلى ] إضعاف إدارة الطلب الكينيزية على المستوى القومي. هذا التحول في الجانب الأساسي للتناقض النقدي يتم ربطه بالإخضاع التوجيهي لرأس المال الصناعي للمنطق المفرط التنقل لرأس المال المالي ونزوع العائدات على رأس المال النقدي إلى تجاوز تلك العائدات على رأس المال الإنتاجي. إن الاستنزاف النسبي لديناميك النمو الفوردي الأطلنطي أيضاً قد طرح مشاكل نمو الإنتاجية وإشباع السوق (التي ساهمت في أزمة الانتقال إلى التحسن

الطويل الموجة التالي (التي تستتبع تغيرات في الآفاق الزمنية بالإضافة إلى أشكال تدخل الدولة الاقتصادية). تتعكس أزمة الهيمنة الأميركية أيضاً في الصراعات على الأنظمة الدولية الجديدة وإلى أي مدى ينبغي عليها أن تخدم المصالح الأميركية بدلاً من أن تخدم الرأسمالية بشكل عام أكثر (٤). بالإضافة إلى ذلك، برزت نزاعات جديدة و/ أو أشكال صراع تتمخض عن الاستقرار ضمن الأشكال البنوية القائمة: والمثالان الكبيران على ذلك هما أزمة الاندماجية corporatism وصعود الحركات الاجتماعية الجديدة. لقد ظهرت مشاكل جديدة أيضاً، مثل التلوث والفئات الجديدة من مصادر الخطر، التي لا تتم إدارتها أو ضبطها أو التحكم بها بسهولة ضمن الأشكال القديمة. أخيراً، فيما يتعلق بطور نمو الفوردية الأطلنطية، فقد ازدادت أهمية بعض التناقضات و/ أو اكتسبت أشكالاً جديدة.

### نحو ما بعد الفوردية؟

إن مشكلة إعادة تقييد التراكم بعد الأزمة الفوردية لا يمكن اختزالها إلى إيجاد طرق جديدة لإدارة التناقضات القديمة ضمن نفس قالب الزمكاني. هذا ليس بالضبط لأن الجوانب الأولية والثانوية من القالب قد تم إكسابها. إن التناقضات الأخرى ومازقتها المتصلة بها أصبحت أيضاً أكثر هيمنة والسيقات الزمكانية التي يعبر فيها عن كافة التناقضات الأنفة الذكر أصبحت أكثر تعقيداً. إن علاقة الأجور والأشكال النقدية للاقتصادات ما بعد الفوردية قد نوقشت على نطاق واسع في مكان آخر. سأضيف ببساطة أن [ هذه الاقتصادات ] لم تحل بشكل ناجح النزوعات الأزمية للفوردية، بل أجنتها و/ أو أزاحتها [ جانباً ]، خالفة بذلك أشكالاً جديدة من الفوضى الدولية والقومية. هذا واضح بشكل خاص في الشكل الليبرالي الجديد السائد لإعادة الهيكلة ما بعد الفوردية. إن هذا يقوي اللحظة المجردة - الشكلية للقيمة التبادلية في الأشكال البنوية المختلفة على حساب اللحظة الملموسة - المادية للقيمة الاستعمالية. يكون رأس المال محتوى في هذه المراحل المجردة ويكون ملفوظاً disembedded بالشكل الأسهل من أماكن محددة وبذلك يجعل حراً في التدفق "بحرية عبر المكان والزمان. على كل، ففي كل واحدة من مراحل الأكثر ملموسية، كما لاحظنا أعلاه، يكون لرأس المال متطلباته الإنتاجية وإعادة الإنتاجية الخاصة. إن التجاهل النسبي لهذه المتطلبات في النموذج الليبرالي الجديد على الصعيدين الدولي والقومي يتم التعويض عنه جزئياً عن طريق السياسات الأكثر تدخلية على المستويات الإقليمية والمدنية والمحلية. (Gough and Eisensehitz 1996; Brenner 1999)، بالإضافة إلى التعويض عنها عن طريق اللجوء الزائد لرأس المال إلى الأشكال المختلفة للشراكة لتأمين هذه المتطلبات. إن إعادة تدرج rescaling السياسة والأشكال المتغيرة للتنسيق التي ترتبط بها هذه النزوعات المضادة إلى الليبرالية الجديدة تدل أيضاً على الابتعاد المستمر عن التقييد الفوردي. لكنها لم تنتج بعد نمط تقييد ما بعد فوردي مستقراً، لأن هذه يجب أن تتكبد على مشاكل أخرى أيضاً.

سأناقش الآن ثلاثة تناقضات هامة من جديد تعيق البحث عن نظام تراكم بعد فوردي مستقر ونمط التقييد. إنها تضم: أولاً، الفصل بين التدفقات المجردة في الفضاء والتشجيع الملموس في المكان؛ ثانياً، قصر الأجل short-termism في الحساب الاقتصادي في مقابل الاعتماد المتزايد للتشجيع على العوامل

خارج الاقتصادية التي تستغرق وقتاً طويلاً لإنتاجها؛ وثالثاً، التناقض بين اقتصاد المعلومات information economy ومجتمع المعلومات كتعبير خاص عن التناقض الأساسي بين السيطرة الخاصة في علاقات الإنتاج وجمعة قوى الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، وهو ليس بحد ذاته تناقضاً بنيوياً، فإن المشاكل الكبرى تحيط بالمهرب الزمكاني المثالي، إن وجد، ضمن التناقضات المبدئية للورديّة الأطلنطية، والتناقضات الهامة حديثاً يمكن أن تبرهن على كونها قابلة للتدبير (الإدارة).

يعكس التناقض الأول حقيقة أن " الاقتصاد الجديد يعمل في " فضاء " space أكثر مما يعمل في مكان place، وعلى مر الزمن تهاجر التعاملات الأكثر اقتصادية إلى هذا الفضاء الجديد (Kelly 1998: 94). هذا فضاء سيبري [ افتراضي ] cyberspace معقد، لامتراط non – propinquitous متعدد الأبعاد ذو ديناميك مكاني جديد راسخ في الإمكانيات التي يقدمها الفضاء السيبري لأجل الارتصاف المتزامن للعدد الكبير من الكيانات والعلاقات. مع ذلك، فإن الفضاء السيبري ليس فضاءً ثالثاً حياً بين رأس المال والعمل، السوق والدولة، العام والخاص؛ إنه أرض جديدة تخاض عليها الصراعات بين هذه القوى والمؤسسات والحقول. إن تعبيره الأكثر شهرة هو انفصال رأس المال المالي المفرط الانتقال عن رأس المال الصناعي – مع انتقال الأول في فضاء مجرد من التدفقات، وكون الثاني لازال بحاجة للتشجيع في المكان. يظهر التناقض نفسه أيضاً في الدوريات الفردية لرأس المال المالي والصناعي والتجاري وعلاقاتها المتبادلة. لأن كل دورة على حدة، تعتمد، بطرق مختلفة، على علاقة معقدة بين سوق فيزيائية وسوق مفاهيمية (Kelly 1998: 96). مع ذلك، مهما كان حجم النشاط الاقتصادي الذي يهاجر إلى الفضاء السيبري، فإن إضفاء الطابع المحلي [ التوطين ] territorialization يبقى جوهرياً لرأس المال. إن شبكة المدن العالمية تؤمن هذا " المهرب " المحلي لأجل رأس المال المالي وخدمات المنتج العالمي (Sassen 1996). فيما يتعلق برأس المال الصناعي، يمكن أن يكون المهرب بيئة تجديد ومقاطعات صناعية وهلم جرا... بالإضافة إلى البنية التحتية المادية (انظر: Harvey 1982). حتى التجارة الإلكترونية E-commerce تحتاج إلى مثل هذه البنية التحتية. لذلك، فإن ما بعد الورديّة المعولمة، المقادة بالمعرفة الناشئة لا تدل على التجاوز النهائي للحوجز المكانية، بل تؤثر على التفرصات الجديدة والأكثر تعقيداً لديناميك الانتقالية والثبات (Robins and 1992: 149).

التناقض الثاني متجذر في مفارقة أن ((الاقتصادات الأكثر تطوراً تقوم بوظيفتها أكثر فأكثر بلغة خارج اقتصادية (extra economic)) (Veltz 1996: 12) تقوم المفارقة على الارتباط المتبادل المتزايد بين العوامل الاقتصادية والعوامل خارج الاقتصادية التي ترمز إلى التنافسية البنيوية أو المنظومية. إن هذا يرتبط بالتقانات الجديدة القائمة على أنظمة التجديد عبر القومية والقومية والإقليمية المعقدة، وبالانتقال النموذجي الإرشادي من الاهتمام الوردي بنمو الإنتاجية المتجذر في اقتصادات التدرج إلى الاهتمام بتعبئة المصادر الاجتماعية بالإضافة إلى المصادر الاقتصادية للمرونة والنزعة المقاولاتية entrepreneurialism، وبالمحاولات الأكثر عمومية لاختراق العلاقات الميكرو – اجتماعية خدمة لمصالح التشجيع. إنه ينعكس في التأكيد المتزايد الذي يمنح لرأس المال الاجتماعي والثقة وجماعات التعلم بالإضافة إلى الدور المعزز للتنافسية القائمة على المدن المقاولاتية،

وتقافة المقاولات وموضوعات التناول. هذا هو المكان الذي يجد فيه اقتراح بيتيت Petit، بأن المنافسة هي المحور السائد للتقييد بعد الفوردي، المبرر الأعظم (Petit 1999).

إن الطبيعة المتغيرة للتنافس تولد تناقضات كبرى جديدة تؤثر على التنظيم المكاني والزمني للتراكم. هكذا، يوجد، زمنياً، تناقض كبير بين الحساب الاقتصادي القصير الأجل (خصوصاً في التدفقات المالية) والديناميك الطويل الأجل " للتنافس الحقيقي " المتجذر في الموارد (المهارات، الثقة، الارتدادية المضاعفة، السيطرة الجماعية على التقنيات، اقتصادات التكتل والضخامة) التي يمكن أن تستغرق سنوات لخلقها واستقرارها وإعادة إنتاجها. مكانياً، ثمة تناقض أساسي بين الاقتصاد المعترف كفضاء خالص للتدفقات والاقتصاد كنظام محتوى محلياً/ اجتماعياً من الموارد والقدرات خارج الاقتصادية بالإضافة إلى الموارد والقدرات الاقتصادية. إن المرحلة الأخيرة تنعكس في مفاهيم متنوعة لوصف الاقتصاد المقاد بالمعرفة - منظومات التجديد القومية والإقليمية والمحلية، الوسط التجديدي، التنافسية المنظومية أو البنيوية، مناطق التعلم، رأس المال الاجتماعي، الثقة، التنافس القائم على السرعة وهلم جرا. هذا يطرح معضلات جديدة إذا كان يتعين تحقيق استقرار العلاقة الرأسمالية على مستويات أخرى بالإضافة إلى آفاق العمل الزمنية المضغوطة و/ أو الموسعة بشكل متزايد.

التناقض الثالث الذي يصبح هاماً مرة أخرى في نظام التراكم بعد الفوردي (أو على الأقل، بعد الصناعي) هو المدعو " التناقض الأساسي " للرأسمالية، أي بين الإضفاء المتزايد للطابع الجماعي على القوى الانتاجية (الجمعة) والسيطرة الخاصة في علاقات الإنتاج. إن الاقتصادات الشبكية المقادة بالمعرفة، تقاوم هذا التناقض من الجانبين. لذلك فإن جمعة القوى الإنتاجية تتعزز أولاً، عن طريق " اقتصادات الشبكات " التي يتم توليدها في ومن خلال الشبكات المتعددة العوامل، العديدة المراكز والمتعددة الصعد أكثر مما يتم توليدها عن طريق التنظيمات الوحيدة (أو المدمجة بشكل شبه عمودي) التي تكون أفضل مقدرة على تحقيق اقتصادات الأصعدة؛ وثانياً، عن طريق العائد المتزايد بشكل شبه أسّي exponentially على حجم الشبكة؛ بحيث أن " كل عنصر إضافي يزيد قيمة الشبكة، التي تقوم بدورها بجذب مزيداً من العناصر، مدشنة حلزوناً من المنافع ( Kelly 1998: 25). هاتان السمتان تطرحان عدداً من مشاكل العمل الجماعي حول الجمعة والاستيلاء الخاص المرتبطة بالنزوعات إلى إخفاق السوق التي تلاحظ حتى في الدراسات التقليدية لـ " اقتصادات المعلومات ". على وجه الخصوص، إنها تجعل من الصعب قانونياً أن نميز بين الملكية الفكرية للشركات المختلفة، نظراً لأن كل الملكية الفكرية هي مزيج من التجديدات النابعة من أماكن مختلفة " ( Kelly 1998: 26 - 8). هذا يوحي بالحاجة إلى أشكال جديدة من المشروع قادرة على اسر الاقتصادات الشبكية بدون تدمير الشبكة (ت) الأوسع التي تولدها. إن الشركات " الافتراضية " و / أو المشبوكة يقال أنها تلبى الحاجة ( Castells 1996: 151 - )

200) مع ذلك، ما لم تصبح الشركة " الافتراضية " متمادّة coextensive مع الكادح الجماعي، يبقى التناقض قائماً. لأن كل رأس مال يريد حرية وصول مجانية إلى المعلومات والمعرفة والخبرة، لكنه يريد أن يفرض ثمناً على المعلومات والمعرفة والخبرة التي يمكنه أن يقدمها (See Frpm 1996: 102).

الموقع الرابع للمشاكل يتعلق بالآفاق الملائمة للفعل لأجل المخرج الزمكاني، إن وجد، الذي يمكن ضمنه للتناقضات الأساسية للفوردية الأطلنطية وتناقضات الحقبة الراهنة أن تبرهن على أنها قابلة للإدارة. هذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعقيد جديد في الرأسمالية المعلوماتية يعزى إلى أشكال جديدة من تباعد الزمكان و " انضغاط الزمكان ". إن التباعد الزمكاني يمتد العلاقات الاجتماعية على مدى الزمان والمكان بحيث يمكن التحكم بها أو تنسيقها على مدى فترات زمنية أطول (بما في ذلك في المستقبل الأبعد) وعلى مدى مسافات أطول أو مساحات أكبر أو مزيداً من أصعدة النشاط. على العكس من ذلك، يتضمن انضغاط الزمكان تكثيفاً للأحداث " المتميزة " في الزمن الحقيقي و / أو السرعة الزائدة للتدفقات المادية واللامادية فوق مسافة مفترضة. هذا يتصل بالتقانات المادية والاجتماعية المتغيرة التي تمكن من المزيد من السيطرة على مدى فترات فعل دائمة التقاصر بالإضافة إلى " غزو الفضاء عن طريق الزمن ". إن القدرات التفاضلية (التمييزية) على مط و / أو ضغط الزمن و المكان إنما تشكل السلطة والمقاومة في النظام العالمي الناشئ. لذلك فإن الأشكال المفرطة التنقل لرأس المال المالي تمتلك قدرة فريدة على ضغط زمن صنع قرارها (على سبيل المثال، من خلال التجارة المحوسبة computerized التي تتم خلال أجزاء الثانية) في حين تستمر في توسيع وتمتين مداها العالمي. لقد ساعدت التطورات الجديدة في الجانبين، التي تشجعها أقسام بعينها من رأس المال وبعض الدول، بشكل هام في إضعاف المهرب الزمكاني للفوردية الأطلنطية. فقد حدث هذا بسبب التعارض المتزايد بين الأصعدة المتكاثرة للفعل الاقتصادي ولأن الأشكال الجديدة من انضغاط الزمكان قد قوضت الزمانيات المفضلة للتراكم والتقييد الفورديين الأطلنطيين.

ينعكس هذا الآن في نسبة الصعيد (relativization of scalecolling 1996). يشمل ذلك تكاثر الأصعدة المكانية المشكّلة استطرادياً والمحتواة مؤسسائياً (سواءً كانت أصعدة اقليمية أو محلية أو استعلامية بعيدة telematic)، وتفككها النسبي إلى هرميات (مراتبيات) متشابهة معقدة (بدلاً من التعشش البسيط للأصعدة) وخليطاً ملتقاً بشكل متزايد من الاستراتيجيات والأصعدة كقوى اقتصادية وسياسية تبحث عن الشروط الأكثر مؤاتة لأجل الدخل في نظام عالمي متغير. إن الصعيد القومي قد فقد أولويته (أسبقيته) المسلم بها في الفوردية الأطلنطية؛ لكن أي صعيد آخر من التنظيم الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي (سواءً كان " العالمي " أم " المحلي " أم " المدني " أم " الثلاثي ") لم يكسب أي أولوية (أسبقية) مشابهة. بالفعل، ثمة تنافس شديد بين الفضاءات الاقتصادية والسياسية المختلفة لتصبح نقطة اللوаз anchorage الأولية الجديدة للتراكم. إن سياسة الأصعدة الجديدة لا تزال بدون حل - رغم أنني أشك في أن " الثالوثات " سوف تحل في نهاية المطاف محل الأمة بوصفها الصعيد الأولي في مهرب زمكاني بعد فوردي نهائي.

مهما يكن، مع ذلك، فإن هذه المشاكل الأربعة الهامة من جديد قد منعت نشوء نظام بعد فوردية مستقر في الفضاء القديم للفوردية الأطلنطية أو على صعيد أوسع. إنني أرى أن التناقضات الأساسية المبدئية التي تبلور حولها نظام تراكم جديد تضم أشكال التنافس (بشكل بارز الأهمية المتزايدة للشروط الخارج اقتصادية للتنافسية ومن هنا استعمارها عن طريق شكل القيمة و، ارتباطاً بهذا بالإضافة إلى الباراديغم التقني الجديد المقاد بالمعرفة، نشوء الشركة الشبكية بوصفها الباراديغم التنظيمي السائد) وأشكال الدولة (بالأخص إعادة هيكلتها في ضوء نسبية الأصدعة وفي ضوء عدم قدرة أشكال الدولة التقليدية على حكم الاقتصاد الجديد). لقد عالجت مجموعتي القضايا في كتاب حديث حول الانتقال من دولة الرفاه القومية الكينيزية النموذجية للفوردية الأطلنطية إلى نظام بعد قومي كدحي شومبيترى ناشئ (SWPR<sup>(\*)</sup>) يمكن أن يساعد في إعادة تقييد نظام التراكم بعد الفوردية.

إن الـ SWPR المثالي - النموذجي يمكن وصفه كما يلي. أولاً، إنه يحاول أن يحفز التجديد الدائم والمرونة في الاقتصادات المفتوحة نسبياً عن طريق التدخل على جهة العرض وأن يقوي تنافسيتها البنوية أو المنظومية عن طريق إعادة مفصلة الشروط الخارج اقتصادية والاقتصادية المؤثرة عليها. ثانياً، إنه يخضع السياسة الاجتماعية إلى متطلبات المرونة و/ أو الإمكانية التشغيلية (العَمَالِيَّة) لسوق العمل والضرورات المتطورة للتنافسية البنوية أو المنظومية. يشمل هذا ممارسة الضغط على كلفة الأجر الاجتماعي بوصفه كلفة للإنتاج الدولي. ثالثاً، مقارنة مع الأولوية السابقة للصعيد القومي، فإن الـ SWPR هو " ما بعد قومي " - post national لأن الأهمية الزائدة للأصدعة المكانية الأخرى وآفاق العمل تجعل الأرض القومية أقل أهمية كـ " خزان قدرة ". هذا يرتبط بتحويلات وظائف صنع السياسة الاقتصادية والاجتماعية صعوداً ونزولاً وجانبياً. إن الوكالات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، "OECD و ILO") تلعب دوراً زائداً في تشكيل برامج السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛ ففي أوروبا، يمتلك الاتحاد الأوروبي أيضاً دوراً متتامياً. لكن ثمة أيلولة في الوقت نفسه لبعض صناعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية إلى المستويات الإقليمية والمدينية والمحلية على قاعدة أن السياسات المقصود بها أن تؤثر على جانب العرض الميكرو اقتصادي والتجدد الاجتماعي من الأفضل تصميمها قرب مواقع تنفيذها. هذه الحجج أيضاً تسوغ التعاون العابر للحدود بين الفضاءات الإقليمية أو المدينية أو المحلية. مع ذلك، مما يوحي بالمفارقة، أن هذا يؤدي إلى دور معزز لأجل الدول القومية في التحكم بانتقال تلك القوى بين الأصدعة. ما يوحي بانتقال من السيادة إلى دور [ الأول بين متكافئين] **Primus inter Pares** في العلاقات بين حكوماتية. أخيراً، فإن الشبكات العامة - الخاصة تمتلك دوراً زائداً في نشاطات الدولة على كافة المستويات في تحرير السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعويض عن إخفاقات وعجوزات السوق. لكن هنا، أيضاً، تمتلك الدول دوراً أساسياً من خلال تورطها في ما وراء

(\*) الأحرف الأولى للعبارة الإنكليزية:

الحكم meta - governance أي، تصميم أنظمة الحكم على الصعد المختلفة وتعديل عملياتها وارتداداتها المتبادلة. (حول SWPR، انظر 1994; Jessop 1993).

### ملاحظات استنتاجية:

من السهل أن أصوغ استنتاجاتي العامة. إن المنطق المجرد للرأسمالية هو أفضل نقطة انطلاق لأجل التطوير لأنظمة التراكم وأنماط تقييدها وبالأحرى *A fortiori*، لأجل تمييز وتحقيب أطوار التطور الرأسمالي. هكذا، يبدأ تحليلي من التناقض الأساسي بين القيمة التبادلية و القيمة الاستعمالية وعلاقته بالتناقضات البنوية المختلفة لكن المتشابهة والمآزق الاستراتيجية في كل تعبيرات شكل القيمة. ثم أقدم المفاهيم العلاقية الإستراتيجية لدراسة كيف أن العلاقة الرأسمالية يمكن أن تكتسب وحدة جوهرية دائمة النسبية (كنقيض للوحدة الشكلية المحضة) كقاعدة لأجل إعادة الإنتاج الموسعة. هذه الوحدة النسبية يمكن تحليلها في حلزون spiral التلمس - التعقد لكشف لحظاتها البنوية والاستراتيجية. تشمل هذه التسويات الممأسسة والمخارج الزمكانية، والأفاق المكانية والزمانية للفعل التي تساعد في تأمين تحقيق الاستقرار النسبي والتماسك البنوي لأنظمة التراكم وأنماط التقييد. إنها تفعل ذلك جزئياً عن طريق إراحة و/ أو تأجيل بعض التناقضات، والمآزق والتكاليف المترتبة على الفضاءات والقوى الاجتماعية خارج الحدود الداخلية والخارجية للتسوية ومخرجها الزمكاني. إنني أجادل أيضاً بأن التسويات والمخارج الزمكانية المختلفة تشمل أفعالاً نسبية مختلفة لأجل هذه التناقضات والمآزق وتوحي كيف يمكن لهذا أن يخدم كقاعدة لأجل تحقيب الرأسمالية.

يمكن التوصل إلى استنتاجين منهجين عامين. الأول، لا يوجد صعيد أو فضاء بعينه (كالصعيد/الفضاء القومي) أو دورية (حقيقية) periodicity بعينها (- كالموجات الطويلة، دورات المنتج أو دورات الأعمال) تكون لها الأفضلية مسبقاً في تحليل أطوار الرأسمالية. لأن الأهمية النسبية للأصعدة أو الفضاءات أو آفاق الزمن المختلفة هي متحول أساسي في التماسك coherence البنوي لأنظمة التراكم وأنماط التقييد. إن الدور الأساسي للصعيد القومي في الفوردية الأطلنطية، على سبيل المثال، يتباين مع الأنساق الأكبر تعداداً للأصعدة التي تسبقه والتي تخلفه الآن. تحولت الآفاق الزمنية بالشكل نفسه، بسبب إعادة تفصل تباعد وانضغاط الزمكان، بالأخص نظراً لتقانات المعلومات والاتصال الجديدة. ثانياً، إن مقاربتني تعارض الاختيار الثنائي للرأسماليات المختلفة كيفياً في التاريخ في مقابل بنية طاغية واحدة منذ بدأت الرأسمالية. إن نفس المنطق المجرد لرأس المال بالتأكيد يشكل كافة أشكال الرأسمالية؛ لكن هذا المنطق يمكن التعبير عنه بأشكال مختلفة. يعتمد ديناميك التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي على التكاملات المتنوعة بين أنظمة التراكم وأنماط التقييد على الأصعدة المختلفة وعلى الطرق التي تقدم بها التنوع المطلوب لرأس المال لكي يجربه، ولكي يستجيب للأشكال الجديدة من الأزمة والعوائق أمام التراكم، ولإزاحة مراكز النمو الرائدة عندما تنشأ أنظمة وأنماط التقييد الجديدة، وإقامة مناطق مصدات ومغاطس sinks لأجل امتصاص تكاليف التطور الرأسمالي المتفاوت خارج المخارج الزمكانية للمناطق الرائدة.

## هوامش:

- (١) الحاجة إلى الإيجاز في الكلام تعني أن رأئي الواردة أدناه هي نسخ مبسطة بشكل زائد، إن لم تكن مرسومة بشكل كاركاتوري عن حجج تم تقديمها في أماكن أخرى. يمكن للقراء الرجوع إلى المراجع من أجل حجج أكثر تطوراً.
- (٢) إن كثيراً من التعليقات المبكرة حول الفوردية في الأزمة كانت ترى الفوردية المنقحة (الفوردية الجديدة) هي الحل.
- (٣) بهذا المعنى إنها "سلعة زائفة".
- (٤) في مقابل الأنظمة الدولية الجديدة بعد الحرب تحت الهيمنة الأميركية جزمت المصالح الأوسع في التراكم الرأسمالي.

## الفصل الثامن عشر

### أطوار الرأسمالية والتغيير الاجتماعي

#### ما بعد الرأسمالي (\*)

تأليف: ريتشارد ويسترا

#### مقدمة:

ترافقت إعادة التقييم الدقيقة للمأزق الاشتراكي الذي نتج على أثر "سقوط الجدار" في عام - ١٩٨٩ - بنقاشات من قبل الماركسيين حول توزيع اللوم لأجل خيبات الأسلوب السوفييتي ( Blackburn 1991; Cox 1991). ما يهمني بشكل مباشر هنا هو توجيه اللوم نحو كارل ماركس نفسه و "الماركسية" بوصفها نتاجه النظري. إن تعيب ماركس هو، كما أعتقد، إشكالي إلى درجة كبيرة، ليس لأن ماركس قد توفي قبل وقت طويل من البدء بالتجربة الأولى فحسب، بل لأنه أثناء حياته قد تحاشى بشكل ثابت تقديم أي نوع من "مخطط عمل" لأجل التصور الاشتراكي. الآن في حين يرى البعض أن هذا الإغفال نفسه يستحق اللوم، مثلما فعل ماركس لمعاصريه "الاشتراكيين الطوباويين"، فقد كانت الأولوية بالنسبة لجيله هي لإنتاج معرفة بتلك

---

(\*) بالإنكليزية. Phases of Capitalism and post – capitalist social change.

القوة التغييرية الخاصة التي كانت تلف العالم الذي كانوا يعيشون فيه، أي رأس المال Capital وربما كان يقع على عاتق أجيال المستقبل أن توجه هذه المعرفة إلى مبادرات خلاقة لإعادة صنع العالم. لسوء الحظ، أن الموت قد قطع حتى قدرة ماركس على رؤية تلك المهمة الأولية وهي تثمر.

هذا ينقلني إلى النقطة التالية بخصوص الماركسية. فكما تؤكد الماركسولوجيا (١٩٨٢) أن التسمية نفسها (الماركسية) تشير إلى وجود كتلة منظومة من الفكر ذات مطالب سياسية ظهرت على يدي عميد الأهمية الثانية كارل كاوتسكي. منذ البداية، لذلك، فإن ما شكل الماركسية يتضمن تفسير أعمال ماركس والتطوير المزعوم لها: باختصار، الجهود التي يمكن الإشارة إليها بشكل بليغ بوصفها **إعدادات بناء reconstructions** للنظرية الماركسية. و، بالطبع، لم تكن منظومة كاوتسكي سوى الأولى في سلسلة متتالية من هذه المساعي. من هنا، في حين أن بعض إعدادات بناء الماركسية قد تكون دفعتها العوامل الاجتماعية في الاتجاهات ذات الأسلوب السوفييتي، فإنني لا أرى أي أساس على الإطلاق للاعتقاد بأن الماركسية بذاتها **Per se** مسؤولة عن النتائج السياسية - الاقتصادية للأسلوب السوفييتي البغيض.

مع ذلك، لو وجدت في الحقيقة إعدادات بناء للماركسية تحتوي إلماعات نظرية تدعم مغامرات الأسلوب السوفييتي، أو تمد العمل الموجه المستقبلي بمادة اشتراكية مشكوك فيها أو، بقدر ما يتعلق الأمر بذلك، تستمر بشكل ما في إعاقة نوع التفكير الخلاق الذي كان ماركس بالتأكيد يرغب في رؤيته يتمخض عن برنامج أبحاثه، لتوجب عندئذ تحديد هويتها وتخليصها من الماركسية. إن هذا الفصل يساهم في هذه المهمة. بالتوازي مع الأسئلة التي تفتح الحياة في هذه المقطعات المختارة، فإن البؤرة المستهدفة هي العلاقة بين نظرية المنطق الداخلي لرأس المال والتنظير الأكثر ملائمة في التفكير الخلاق الموجه نحو المستقبل. إن الموقف المتبنى هنا هو أن تطور حقل الماركسية هذا قد عانى من إساءات فهم خطيرة، سيكون حلها مطلوباً لأجل إعادة إحياء المشروع الاشتراكي. سوف يتم إنشاء هذا الفصل بالطريقة التالية. تقدم الفقرة الثانية، المقاربة " الماركسية التقليدية " لأطوار الرأسمالية وتناقش مضامينها بالنسبة للتفكير الموجه نحو المستقبل. إنني أعترف بأنني استعمل مصطلحاً مثل الماركسية التقليدية بشيء من الخوف، لئلا أتهم بإنشاء " ماركسية وهمية". على كل، فإنني أعتقد بأنه يمكن إثبات أنه لا يزال يوجد تقليد جوهرى معيق في التنظير لأطوار الرأسمالية يتعارض مع إعدادات البناء المختلفة المخالفة للماركسية التي تليق بها. في الفقرة الثالثة سوف يتم تقديم مقاربة (١) اونو Uno للماركسية. هذه المدرسة، الناشئة في اليابان، تقدم إعادة بناء لأعمال ماركس تأخذ التنظير لأطوار الرأسمالية في اتجاهات مختلفة بشكل واضح عن الماركسية التقليدية؛ وهي اتجاهات، كما سأجادل في الفقرة الرابعة، تفتح الباب لحشد خلاق غير متحقق حتى الآن للماركسية في خلق عالم اشتراكي حقيقي. سوف أنهي الفصل بخاتمة.

### الماركسية التقليدية وأطوار الرأسمالية:

كانت مساواة الماركسية بالمادية التاريخية فكرة رئيسة في تطور الماركسية التقليدية، مع مفهومة الثانية [ المادية ] بوصفها نظرية سائدة overarching للتاريخ ترتبط شرعيتها بقدرتها على إنتاج المعرفة التي تدعم على الأقل إمكانية نتيجة تاريخية اشتراكية. الآن اتفق مع الاعتراضات القائلة بأن السابقة [ الماركسية ] صارمة تماماً وتغفل غنى وتنوع الحقل، واعتبارات المكان بالتأكيد تمنع أي شيء يقترب من مراجعة موثوقة للأدب الذي استمدت منه التوصيف. مع ذلك، برأيي، يمكن الدفاع عنها تحديداً نظراً لكونها تسلط الضوء على الفرضيات المقبولة عموماً (مع أنها نادرة ما تخضع للمساءلة) في النظرية الماركسية.

ضمن الفهم الماركسي التقليدي للمادية التاريخية بوصفها البيئة الرئيسة لأجل تطوير النظرية الماركسية، ينظر إلى الدراسة السياسية بوصفها **نظرية فرعية** sub - theory. بالتأكيد توجد طائفة من التتويجات على هذه الثيمة كالمادية التاريخية محددة المعالم بوصفها " النظرية العامة " ودراسة الرأسمالية بوصفها " النظرية الخاصة "، مع أن الرسائل المتفرعة عن مثل هذه التتويجات متشابهة بما يكفي لتبرير التعبير الشامل: " نظرية فرعية ". مهما يكن، فإن ما هو الأكثر صلة في هذه النقطة هو الفهم الكافي للتفرعات الدقيقة لإلحاق الدراسة السياسية - الاقتصادية للرأسمالية، التي تبدأ بالعمل التكويني لها - كتاب رأس المال لماركس - بالمادية التاريخية بوصفها نظرية فرعية. نظراً إلى أن النقطة الأساسية للماركسية كانت بشكل مزعوم هي تنظيرها للنزعة التاريخية، فإن رأس المال ومشروع الاقتصاد السياسي الماركسي قد تم تجنيده في هذا المخطط لكي يثبت النزعات التاريخية الظاهرة للرأسمالية التي تبشر بنتيجة تاريخية اشتراكية.

في أقدم عرض للماركسية، التي كانت تلف تفكير الجيل المباشر من الماركسيين بعد ماركس وانغلز، زعم كاوتسكي (١٩٣٦) أن رحلة رأس المال تبدأ في عصر موجود تاريخياً من الإنتاج السلعي البسيط. تلك الحقبة، مع ذلك، كما تسير السردية، سرعان ما حلت محلها الرأسمالية ذاتها التي يحركها " قانون " تراكم لا يرحم - التي طورت تركيز (تكثيف) ومركزة رأس المال والتشكل المرافق لهما لطبقة البروليتاريا proletarianization - المسؤول عن دفع الرأسمالية نحو حقتها. هكذا، تم تصور الاشتراكية بوصفها بشكل جوهري نتاجاً للقوانين "المجمعة" الحتمية للرأسمالية، تقدم مساهمة تاريخية في التطور البشري إلى حد كبير من خلال شفاء العلل المفترضة للرأسمالية (مثل التبعات التوزيعية غير المتكافئة لهذه الأخيرة).

بالتأكيد، إن هذا المخطط للاشتراكية بوصفها الحصيعة لقوانين التراكم التي تم لفت الانتباه إليها في رأس المال لم ينجح من التحدي لفترة طويلة، كما يعبر عن ذلك في " جدل المراجعة " المتجدد الذي أثاره. بالتجرد من القالب التجريبي الفج، فإن ما سلط السجال الشهير الضوء عليه في نهاية المطاف هو تعرض البيان التقليدي لتقلبات التاريخ. هكذا، ففي محاولة لإبطال هذا الضعف تم تدشين المشروع الماركسي للتنظير لأطوار أو "مراحل" الرأسمالية. إن ما يثير الاهتمام، كما ورد في الدراسة البارعة التي أجراها جوكا غرونوف (١٩٨٦) Jukka Gronow، أن المعماريين الأساسيين لنظرية مرحلة الإمبريالية (هيلفردينغ ولينين) قد تقبلوا كثيراً من مأخذ كاوتسكي على رأس المال - أي رسم المسار التاريخي للرأسمالية من مجتمع سلعي صغير إلى رأسمالية وأخيراً

نحو جمعة (إضفاء الطابع الجماعي) على الإنتاج. لقد كان المكان الذي تصورا تدخلهما فيه، مع ذلك، هو تحديد الأشكال الدقيقة للسيرورة الأخيرة (الجمعة) التي لم يعش ماركس نفسه ليشهداها. فالرأسمالية بحد ذاتها كانت تُعتبر بشكل أساسي تشكيلاً قصير الأجل محشوراً بين سالفتها الرأسمالية السلعية الصغيرة والإمبريالية. إن الإمبريالية بدورها كانت تجسد " الحقيقة " حول الرأسمالية؛ انتقالها من العالم القديم لسياسة عدم التدخل الذي يصور في الميثولوجيا البرجوازية إلى عالم الاحتكار المفرط الذي [ ساهم ]، باستخدامه لجماعات العمال الكبيرة، في التشكيل المسبق للاشتراكية. ترى الدراسات الحديثة (ماك دونف وداغو ١٩٨٩، ماك دونف ١٩٩٥) أن التنظير للإمبريالية قد حل "الأزمة الأولى للماركسية" (حيث تشير الأزمة إلى الوضع الذي يبدو فيه أن التاريخ يرسم انعطافات غير قابلة للتدبير في نظرية مسار التاريخ). في هذا المثال المحدد، كان كتاب رأس المال عاجزاً بشكل مزعوم عن مواجهة تحدي تفسير استمرار الرأسمالية أو التتويجات الدقيقة لشكلها التاريخي الجديد. على كل، يتعين علينا أن نسأل كيف أن الإمبريالية التي نظر لها هكذا قد خلصت الماركسية حقاً من المشاكل التي واجهتها. رغم كل شيء، في التنظير للإمبريالية كان من المتعارف عليه أن رأس المال قد برهن على النزعات التاريخية للتطور الرأسمالي. لذلك ففي النهاية قدمت الإمبريالية مجرد تنمة لهذه النزعات، مشددة على " التقييد " المتزايد للسيرورة التحولية، وبهذا المعنى قبلت بالماركسية في أفضل الأحوال، لبعض الوقت. كذلك، بتأييد الرأي القائل بأن معالم الاقتصاد الاشتراكي سوف تشكلها الرأسمالية - في هذه الحالة بشكلها الاحتكاري - فإن نظرية الإمبريالية بالكاد وفرت الحافز لأجل التفكير الخلاق حول الاشتراكية. في الحقيقة، إنها قد رسمت الطريق لأجل التجربة السوفييتية المحتضرة. أخيراً، هناك مسألة أي نوع من الماركسية يتعين إنفاذه. إن الصراع التقليدي - مع دراسة الرأسمالية وأطوارها الملحقة بنظرية التاريخ المكتسبة شرعيتها بقدرتها على إنتاج المعرفة التي تثبت على الأقل إمكانية حصيلتها تاريخية اشتراكية - قد بقي دون مساس. هذه الطبعة من الماركسية، الموجهة لكي تحسم [ تناقضات ] التاريخ، بالتأكيد لا تقدم أسساً قوياً لأجل العمل ذي التوجه المستقبلي.

بعد أحداث ١٩٨٩، فإن هذه القضايا تحديداً هي التي تم استدعاؤها لصوغ التعليق الماركسي. فقد سارع المحللون (Altvater 1993; Dirlik 1994) إلى الإشارة إلى كيف أن الاقتصاد الاجتماعي للمجتمعات ذات الأسلوب السوفييتي خلف " السور " كان يذكر بشكل غريب برأسمالية منعطف القرن الغربية الإمبريالية. إن ما جعل هذه الملاحظة تستحق الذكر بشكل خاص هو حقيقة أنه بعد الحرب العالمية الثانية، خضعت الاقتصادات الرأسمالية لتحول - اجتماعي - اقتصادي إلى ما يسمى بالنموذج " الفوردي " للرأسمالية الذي يرتكز على ديناميك استهلاك جماهيري فريد. كان الرأي المطروح بشكل متكرر أن هذا الأخير قد ساهم بشكل غير مباشر في سقوط الأنظمة ذات الأسلوب السوفييتي. لأنه في حين كانت التوقعات أن الرأسمالية سوف يتم تجاوزها في السباق التاريخي، فقد كان الواقع هو أن المجتمعات المُسفيتة sovietized استمرت في الركود في مستتق زمن ما قبل فورد.

لكن السؤال الأساسي هنا هو التالي: كيف يكون من الممكن إبطال الزعم القائل بأن الاشتراكية تشكلها مسبقاً الرأسمالية " المجمعنة socializing الاحتكارية ذات الطور الإمبريالي (بالطبع، مع كون التجارب التي

طبقت قبلئذ قد استندت على مثل هذه المقدمة بالضبط)، عندما مرت الرأسمالية ذاتها بمزيد من التطور والتحول نحو طور آخر فقط، يقع خارج حدود العالم الاشتراكي؟ أحد الإجابات التي تؤيد مزاعم المادية التاريخية وتثبت تركة رأس المال حسب النموذج الإرشادي التقليدي، هو أن الاستهلاك الجماهيري الفوردي ليس سوى الوجه الأخر لعملة الإنتاج الاحتكاري (Altvater 1993).

على كل، إن الدفاع عن رابطة الاحتكار / الاشتراكية سرعان ما لقي تحدياً عن طريق الأدلة على وجود تحول آخر مزعوم للرأسمالية إلى ما يسمى الطور " بعد الفوردي " أو " بعد الصناعي ". كما تغربل من بيانات ذلك الموقف (Dirlik 1999; Therborn 1992)، فإن الأسباب في أن الماركسية وجدت نفسها تحت التهديد هي باختصار كما يلي:

أولاً، إن المرحلة الجديدة تنطوي بشكل مزعوم على "تشوش" الرأسمالية (Lash and Urry 1987)، إكاس تاريخي للنزوع نحو تجميع بنية الإنتاج، المترافق بإرجاع الأسواق إلى وضعها السابق وتقليل تورط الدولة في الاقتصاد. السمة التميزية الثانية للمرحلة الجديدة هي الانجراف المفترض نحو " العولمة". لنعبر عن ذلك ببساطة، فإن الاستنتاج هنا هو أن التشتت الجغرافي، وتفكك وانتقالية رأس المال قد أضعفت الدولة القومية بوصفها الموقع لأجل التراكم الرأسمالي (وإدارته) الذي استندت عليه الاستراتيجية الاشتراكية.

إن ما نشأ استجابة لهذا الدافع الأخير هو اختلاق نمو افتراضي في أدبيات " أزمة الماركسية ". يجادل أحد ممثلي هذه الكتابة (Callari and Ruccio 1999 a) بأن ما أفسد الماركسية بوصفها مادية تاريخية على الدوام إنما كان اختزال وتركيز فهمها ورؤيتها للتغيير الاشتراكي في المسار التاريخي للاقتصادي عموماً والاقتصاد الرأسمالي خصوصاً. حتى التنظير للأطوار الرأسمالية، وبصرف النظر عن تجسدهات الأخيرة، من المؤكد أنه كان عاجزاً عن النجاة من الشبكة الحتموية التي نسجت في كتاب رأس المال لماركس. إن الحل الذي يبدو الآن أنه قد نال القبول بين الأتباع المتباعدين لفريق " الأزمة " إذاً، هو ماركسية بوصفها مادية تاريخية تطهرت من الاقتصاد!

باختصار، لا حاجة بالمرء لأن يقبل تحقيق رأسمالية ما بعد الحرب خصيصاً بلغة الفوردية/ ما بعد الفوردية اللذان يمتلكان في أدائهما المشترك ، كما جادلت في مكان آخر (Westra 1996) أوراق اعتماد نظرية مشكوك فيها، أو فيما يتعلق بالموضوع، أن يقبل غلو أدب العولمة، لكي يقر بأنه قد تم على يدي الماركسية التقليدية إفراغ إرث ماركس من كل مضمون وأن يتفق مع وصفة هذا الفصل. يجب إعادة النظر في شكل التنظير لمنطق رأس المال وأطوار تطور الرأسمالية ومضامين مثل هذا التغيير الاجتماعي بعد الرأسمالي.

### **إعادة البناء الأونوية للنظرية الماركسية The Unoist reconstrction**

بالقطيعة أساساً مع النموذج الإرشادي التقليدي، تعارض مقارنة أونو النظر إلى المادية التاريخية بوصفها البيئة الأساسية لأجل تطوير النظرية الماركسية. بالنسبة لأنصار أونو، تقسم النظرية الماركسية إلى مشروعين بحث متميزين - المادية التاريخية و الدراسة السياسية الاقتصادية للرأسمالية - كل واحد منهما ذو

موضوعات بحث مختلفة جداً. إن المادية التاريخية هي دراسة التاريخ البشري ككل Intoto. ينحصر اهتمام الدراسة السياسية - الاقتصادية للرأسمالية، من ناحية أخرى، بطريقة عمل Modus operandi نوع خاص جداً من الاقتصاد. و يعتقد الاونويون أن المشروع الثاني، الذي باشره ماركس في رأس المال (مع أنه تركه دون أن يكمله)، هو الذي يكون الشيء الذي لا بد منه للماركسية. إن مقارنة اونو في الواقع تقلب التسلسل المعرفي الذي تخلل الفكر الماركسي منذ كاوتسكي. أما ما سمح لعمل ماركس بأن يجري في الاتجاه الذي يدعيه اونو فسوف يتضح بعد مناقشة مقارنة اونو للاقتصاد السياسي الماركسي.

إن الأساس لأجل مشروع الدراسة السياسية الاقتصادية للرأسمالية هو إعادة صياغة اونو وسيكين لرأس المال لماركس وإكماله بوصفه **نظرية مجتمع رأسمالي خالص** (٢). نظراً لكوني عارفاً باتجاه نطاق هذا الفصل، سوف أرسم الخطوط العامة لإثنتين فقط من الطرق الأساسية التي تطرق بها هذه النظرية الإمكانية الكامنة Potential لبرنامج عمل بحث ماركس.

أولاً، إن نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص تثبت **النظرية الاقتصادية النهائية**. بالتأكيد ليس صدفة أن النظرية الاقتصادية تظهر أساساً في عصر رأس المال. لأنه مع الرأسمالية فقط تظهر الحياة الاقتصادية أو المادية "بشكل شفاف" (٣)؛ أي منفصلة عن ومتوضعة فوق الاجتماعي بمعنى أنها تنحو إلى إدارة الاجتماعي بتلقائية معينة موجهة بذاتها، تخدم ذاتها. إن ما يعكس عبقرية ماركس في استكشاف هذه الظاهرة هو أنه أدرك كيف أنه عندما تتوسط السوق [ إضفاء طابع السوق ] marketization - السلعية - الاقتصادية بشكل متزايد التفاعل المادي للكائنات البشرية فإنها تنحو ليس فقط إلى إلغاء الطابع الشخصي impersonalize أو تشيئ (موضعة) العلاقات الاجتماعية - المادية (محولة إياها إلى علاقات بين أشياء)، بل تؤدي بالفعل إلى هيمنة الحياة المادية عن طريق مبدأ خارج بشري أو "منطق" (أطلق ماركس على هذا اسم **قانون القيمة**). إن ماتساهم به مقارنة اونو هنا هو أنها تكشف الشروط الدقيقة التي يكون من الممكن في ظلها البرهان بشكل استنتاجي على العوامل الداخلية لهذا المنطق الاقتصادي السلعي لرأس المال. بناءً على ذلك، فإن الفرضية الأساسية لإعادة بناء رأس المال بوصفه نظرية مجتمع رأسمالي خالص هي وجود اقتصاد سلعي ناضج تكون فيه كل مدخلات input ومخرجات output سيرورة الإنتاج، بما فيها قوة العمل، مسلّعة، وتكون كل المواقف الذاتية هي مواقف طبقية تشخص مقولات اقتصادية وكل النشاط الاقتصادي يكون مقيداً بشكل كامل بأسواق وسعها وسع المجتمع وذاتية التقييد. ومع أنه من الصحيح أن مثل هذا النظام الاجتماعي الصارخ، كما هو متصور في النظرية، لم يوجد أبداً، فإن ما تنجزه النظرية فعلاً هو أنها تتوصل استقرائياً إلى الاستنتاج الافتراضي لنزوع رأس المال إلى السوق التي تصفي أو تطهر بيئته من التشويشات اللارأسمالية، اللااقتصادية، الدخيلة. بهذا المعنى، إنها تشكل النظرية الاقتصادية النهائية لمجتمع "اقتصادي"؛ مجتمع تكون فيه الحياة الاقتصادية أو المادية محكومة وفقاً لإملاءات قانون القيمة الموضوعي السلعي الاقتصادي ويُخضع إعادة الإنتاج المادية البشرية إلى المبدأ المجرد لزيادة القيمة.

الطريقة الهامة الثانية التي تحقق بها نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص إمكانية برنامج البحث الاقتصادي السياسي لماركس هو تشكيلها لعلم اجتماعي Social Science أصيل. من خلال فك ارتباط الاقتصادي بالاجتماعي كما نوقش أعلاه، يتكشف الأساس الاقتصادي أو المادي للحياة الاجتماعية مع قدوم الرأسمالية للمرة الأولى تحديداً في تاريخ المجتمع البشري. على كل، إن البنية التحتية الاقتصادية التي تظهر هنا بمثل هذه الشفافية لا تفعل ذلك إلا في شكلها الاقتصادي السلعي الرأسمالي تحديداً. من هذه الحالة الفريدة تتبع نزعة خاصة فهمها ماركس بأنها "صنمية" fetishism رأس المال، تدمج الاقتصاد السلعي تحديداً بالحياة الاقتصادية أو المادية الحقيقية بحد ذاتها per se. أو، بالمعنى نفسه، إنه يطور الخواص المميزة المكونة تاريخياً للاقتصاد السلعي بوصفها سمات أبدية للوجود المادي البشري. تبرز الحاجة بالنسبة لعلم المجتمع إلى معالجة هذه الغموضات بالضبط عندما يتولد رأس المال. فيما يتعلق بهذه النقطة، فإن الأونويين يبينون بشكل واضح أنهم في إعادة بنائهم للنظرية الماركسية، يستخدمون مصطلح علم science فقط لأجل دراسة مجموعة فرعية من النشاط البشري الهادف الذي تدخل فيه الكائنات البشرية في علاقة اجتماعية تعيد إنتاج حياتهم المادية كما يحددها المنطق الاقتصادي - السلعي لرأس المال. إن ما تكشفه لغزه نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص بوصفها علماً اجتماعياً أصيلاً هو مركب من الترابطات interrelations الموضوعية للاقتصاد السلعي، التي تفسر بشكل نهائي كيف يكون من الممكن بالنسبة للوجود الاقتصادي البشري أن تنظمه قوة لاشخصية، خارج بشرية. وبالشكل الأكثر حيوية، بالنظر إلى كيف يتم "توجيه" سيرورة تصور النظرية عن طريق منطق هذه القوة ذاته، يمكن أن نطمئن بأعلى درجات الموضوعية التي يمكن تحقيقها في مشروع علمي اجتماعي، أن معرفتنا برأس المال كاملة ووطيدة(٤).

لقد حان الوقت لتسليط الضوء على كيف أن نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص تطلق العنان للقدرة الثورية الموجهة نحو المستقبل للماركسية. بهذا الخصوص سأناقش أولاً الوسيلة التي تشكل النظرية من خلالها الجوهر الثوري للماركسية. ثانياً، سوف أسبر الطريقة التي تحسن النظرية بها مفهومة ودراسة أطوار الرأسمالية. أما الفقرة الرابعة الكبيرة من هذا الفصل فسوف تدرس المساهمة في الفكر الخلاق حول التصور الاشتراكي التي قدمتها مقارنة أونو للاقتصاد السياسي الماركسي. بالطبع، بالنظر إلى اعتبارات المكان فإن شيئاً من ذلك لن يكون كاملاً.

لقد جادلنا سابقاً بأن شرط إمكانية تحقق النظرية الاقتصادية أو الدراسة العلمية المنهجية للحياة المادية، هو نزوع الاقتصاد السلعي إلى تنقية أو تطهير هذه الحياة من التشويشات والاحتمالات خارج الاقتصادية. بالنتيجة، إن نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص، التي تنتج معرفة كاملة للحياة الاقتصادية بوصفها محكومة بالمبادئ الموضوعية للاقتصاد السلعي، تشكل موشوراً يمكن من خلاله دراسة البنية الاقتصادية للمجتمعات البشرية الأخرى. لأنه بالإثبات الاستنتاجي لكيف أن المنطق خارج البشري لرأس المال يعيد إنتاج الحياة الاقتصادية لمجتمع بكامله، تشرح نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص في الوقت نفسه ماوصفها أونو بشكل تجديدي بأنها

"معايير عامة" general norms للحياة المادية (١٩٨٠)، يجب على أي مجتمع بشري أن يحققها لكي يبقى على قيد الحياة. بحسب أتباع أونو، فإن هذا الإجراء المعرفي بالضبط هو الذي سعى ماركس للفت الانتباه إليه بعبارة: " إن تشريح الإنسان هو المفتاح لتشريح القرد " (١٩٧٠:٢١١). فعلى فهم الأدلة [ تشريح الانسان ] إذاً، يقيم الاونويون الحجة القائلة بأن نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص تشكل الشيء الذي لا غنى عنه للماركسية، مع المشروع المتميز للمادية التاريخية الذي جعل معتمداً بشكل واضح على علم الاقتصاد الماركسي من أجل أية مزاعم بالشرعية. وعلاوة على ذلك، عن طريق الإثبات بهذا الشكل القوي للوسائل التي يحقق بها عمل المنطق الاقتصادي - السلعي خارج البشري، المكوّن تاريخياً، بشكل فعلي المعايير العامة للحياة المادية، تبرهن نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص على إمكانية تطبيق feasibility الاشتراكية (Uno 1980)، المجتمع الذي يكون فيه تحقيق تلك المعايير بالتحديد مضموناً عن طريق القرار الواعي للكائنات البشرية الملتزمة بحرية. إن هذا تحديداً - إنتاج المعرفة الراسخة للوجود المادي البشري وإعادة الإنتاج المادية - ما قصده ماركس بوصفه الأساس العلمي للاشتراكية. وعلى هذه النقطة، بحسب الأونويين، تستند المزاعم الثورية الأكثر أساسية للماركسية.

لذلك ترسخ مقارنة أونو الماركسية والمشروع الاشتراكي بشكل مأمون أكثر من السابق في المعرفة السرمدية للحياة المادية التي تقدمها نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص. إنها أيضاً تطلق يد المادية التاريخية لحشد المعرفة المستخلصة من العلم الاقتصادي لدراسة الوجود المادي في التاريخ البشري بدون التزام بتعليل " النزعات " و " القوانين " خارج البشرية، وغيرها التي توجد في ذاك الحقل البحثي. بالمقابل، يعترف الأونويون بحقيقة أن الرأسمالية تكشف، بشكل فريد في التاريخ البشري، عن منطق داخلي خارج بشري موضوعي، وأن هذا يرهق المشروع المتميز للاقتصاد السياسي الماركسي بتحدٍ فريد. إلى هذه النقطة نعود الآن.

إن التنظير لمجتمع رأسمالي خالص، رغم أنه ينتج معرفة وطيدة ومنهجية بكل العلاقات المتبادلة المنطقية للاقتصاد السلعي، فإنه يفتح فجوة واسعة بين دراسة المنطق الداخلي لرأس المال ودراسة التاريخ الرأسمالي الحقيقي. مع ذلك، لكي تظهر كيف كان من الممكن لرأس المال حتى أن يُخضع إعادة إنتاج الحياة المادية لمجتمع برمته للهدف المجرد لزيادة القيمة، كانت تفترض النظرية بالضرورة أن البُعد القيمي الاستعمالي Use - Value لمثل هذه الحياة يمكن تحييده بسهولة أو احتواؤه عن طريق الخاصية المولدة للنقد Chrematistic، المسوقنة، لرأس المال. في هذا الظرف، الذي ينشأ، كما تؤكد مرة أخرى، عن طريق الخصوصية الاونولوجية لهذا الموضوع، يجادل الأونويون بأنه يجب توسط الانتقال النظري إلى دراسة التاريخ الرأسمالي - التي تتطلب الإحياء الكامل أو إعادة التفعيل للبُعد القيمي - الاستعمالي للحياة الاجتماعية - المادية بكل غناها التجريبي و استقصاءها المحتمل. لذلك، وفقاً لمقاربة أونو، فإن المشروع الماركسي للدراسة الاقتصادية السياسية للرأسمالية يجب الشروع به بالضرورة بوصفه ثلاث مستويات للتحليل - نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص، نظرية المراحل، والتحليل التاريخي للرأسمالية.

إن نظرية المراحل، المعبر عنها بشكل بارع، كمستوى متوسط بشكل حقيقي من التحليل، تسلط الضوء على طريقة عمل Modus Operandi رأس المال عندما يكافح لإدارة إنتاج قيم استعمالية رأسمالية بالشكل الأكثر تميزاً وخصوصية للأطوار العالمية - التاريخية للتطور الرأسمالي. اعتماداً على المساهمة الاونوية الهامة لاوليريتن (1991) Albriton ، سوف أحدد الآن ثلاثة مظاهر تدل على هذا التنظير.

**أولاً** ، إن نظرية المراحل تحقّب الرأسمالية وفقاً لأربع مراحل هي المركنتيلية (١٧٠٠ - ٥٠)، والليبرالية (١٨٤٩ - ٧٠)، والامبريالية (١٨٩٠ - ١٩١٤)، والاستهلاكية (١٩٥٠ - ٧٠).

انطلاقاً من حقيقة أن نظرية المراحل هي تزامنية synchronic ، تتطرّ للبنى العالمية - التاريخية أو أنماط التراكم السائدة يتم استخلاص التواريخ التي تدل على "العصر الذهبي" لكل مرحلة رأسمالية يتم منها استخلاص السمات الخاصة بكل مرحلة. لذلك، نظراً للفتاوت الجغرافي للتطور الرأسمالي، فإن كل عصر ذهبي يتم التنظير له في المواقع الأكثر تقدماً و نموذجية. وهذه المواقع هي: بريطانيا لأجل المركنتيلية والليبرالية؛ ألمانيا والولايات المتحدة لأجل الامبريالية، والولايات المتحدة في مرحلة الاستهلاكية.

**ثانياً** ، ومن المستوى العالي للنقاش في الفقرة التالية من هذا الفصل، تحول نظرية المراحل تركيز الاقتصاد السياسي الماركسي إلى البعد القيمي - الاستعمالي للحياة الاجتماعية - المادية، منجزة ذلك من خلال الإدخال التمهيدي للقيمة الاستعمالية في بيئتها الخاضعة للسيطرة. مما هو مثير للاهتمام أنه لو كان بمقدور رأس المال أن يدير إنتاج كافة القيم الاستعمالية على نحو لاإشكالي ، أي، فقط وفقاً للمباديء الاقتصادية - السلعية - لكان بمقدوره أن يحقق مجتمعاً رأسمالياً خالصاً كيووتوبيا برجوازية في التاريخ! إن ما تثبته نظرية المراحل بدلاً من ذلك، بهذا الخصوص، هو أولاً إلى أي مدى تحرف القيم الاستعمالية التاريخية الأساسية منق رأس المال، مشترطة منه أن يلبي ضرورات تقنية- تنظيمية مختلفة. هكذا، كان الإنتاج الرأسمالي **للصوف**، القيمة الاستعمالية النموذجية الخاصة بمرحلة المركنتيلية، يديره رأس المال التجاري merchant capital؛ وتصنيع **القطن** المميز لمرحلة الليبرالية، يديره **الرأسمال الصناعي** industrial capital؛ وإنتاج القيمة الاستعمالية **الفولاذ** المميز للإمبريالية، حتم وجود رأس المال **المالي** finance capital، ومتطلبات إنتاج السيارات automobile، نموذج القيمة الاستعمالية المعقد الخاص بمرحلة الاستهلاكية، إنما يليها **رأس المال الاندماجي** Corporate Capital. في هذا السياق، توحى نظرية المراحل بأن سيطرة القيمة على الوجود المادي البشري لا تتوافق إلا مع مجال ضيق نسبياً من إنتاج القيمة الاستعمالية. وفي الحقيقة، كان مركب القيم الاستعمالية "الخفيفة" النموذجي لليبرالية هو الذي أثبت أنه الأكثر عرضة للتصنيف الاقتصادي السلعي كما يستدل على ذلك من البنية الفوقية اللاتدخيلية laissez faire في تلك المرحلة. مهما يكن، بدءاً بمرحلة الإمبريالية، يصبح منق رأس المال معرضاً للخطر بشكل متزايد.

تقودنا هذه النقطة الأخيرة إلى المظهر الثالث لنظرية المراحل. لإظهار رأس المال كما هو، حققت نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص بشكل افتراضي منق رأس المال في تجربة التفكير بعالم غير متقل بعناصر لاقتصادية لا رأسمالية. مرة أخرى، مما يشهد على الزوال التاريخي لرأس المال، أن هذا ليس هو

الحال في الرأسمالية التاريخية. لذلك فإن نظرية المراحل مجبرة على دراسة الأنواع السائدة من الدعامات السياسية والإيديولوجية، والقانونية التي يلقاها رأس المال في كل مرحلة على حدة. (في الحقيقة جادل أونو بأن مراحل الرأسمالية يجب تسميتها وفقاً لسياسة الدولة State Policy الخاصة بكل مرحلة).

باختصار، يشكل التنظير لأطوار التطور الرأسمالي في مقاربة أونو ثقلاً موازناً لمقاربة الماركسية التقليدية بالشكل الأعمق. إن الماركسية التقليدية، بالحق الاقتصاد السياسي بالمادية التاريخية، المتصورة بحد ذاتها كنظرية ذات منحى تاريخي، اعتبرت كتاب رأس المال يبرهن على وجود قوانين تجمع الرأسمالية بشكل مترامن مع دفعها نحو موتها. لقد بوشر بالتنظير لأطوار الرأسمالية لإكمال الأول [ الاقتصاد السياسي ] بوصف التحولات التي تخضع لها الرأسمالية منذ وفاة ماركس. مع ذلك عندما استمرت الرأسمالية في التحول، مع النزعات التي تجرفها بشكل مزعوم نحو نهايتها التي تبدو مخففة بشكل متزايد والاشتراكية التي بشرت بها كانت تعد بغیضة إلى حد كبير كبديل اجتماعي حالي، استنتج بعض الماركسيين التقليديين أن الوقت قد حان للتخلص من كتاب رأس المال والصرح الاقتصادي السياسي المبني عليه.

وفقاً لمقارنة أونو، فإن مهمة المشروع المتميز للاقتصاد السياسي هي إنتاج معرفة الرأسمالية، المجتمع البشري الخصوصي جداً. إن نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص، الأساس العلمي للمشروع، تبين كيف أن شيئاً كالمنطق خارج البشري، الذي يقيد إنتاج الوجود المادي لمجتمع بكامله، يكون ممكناً. ما تكشفه النظرية هو قانون القيمة بوصفه المبدأ الداخلي الأساسي لرأس المال، الذي ينظم في الوقت نفسه إعادة الإنتاج المادي لغرض زيادة القيمة في حين يستوفي المعايير العامة للحياة الاقتصادية المطلوبة لأي مجتمع بشري. إن نظرية المراحل، بدورها، بعيداً عن تحقيق الغائية Teleology التاريخية للرأسمالية (أو حتى الخطوط العامة المرسومة ..... هكذا، مدعومة بكفاءات حول التعقيدات الجديدة) تثبت أن عوائق القيمة الاستعمالية تضعف منطق رأس المال. من منظور مقاربة أونو، لا توجد مرحلة من التطور الرأسمالي تؤلف شكلاً تمهيدياً للاشتركية! بالأحرى، في حين أن منطق رأس المال، إذا لم يتم اعتراضه، يخلق مجتمعاً رأسمالياً خالصاً، فإن أطوار الرأسمالية تمثل أشكالاً نوعية من المرتكزات الرأسمالية والتراكمية الضرورية لأجل الإدارة الرأسمالية لأنواع بعينها من إنتاج القيمة الاستعمالية. في النهاية، إن التحليل التاريخي لمستوى من التحليل في الدراسة الاقتصادية السياسية الماركسية للرأسمالية هو المناط به دراسة تأثير الرأسمالية على التاريخ الحديث وتحديد إلى أي مدى شكلته الرأسمالية وتستمر في تشكيله. على كل، الحقيقة هي أن هذه التحديدات يجب أن تستند على فهم دقيق لرأس المال، وأشكاله التراكمية السائدة. كذلك، فإن مقاربة أونو تقلل من أهمية أن حجة ماركس القائلة بأن التحديات [ التي تواجه ] الرأسمالية يجب التنبؤ بها تستند على معرفة شاملة بتلك التحديات التي يتعين قهرها. لذلك، فإن نبذ المشروع الماركسي للدراسة السياسية الاقتصادية للرأسمالية، أو إضعاف عنفوان نظرية المنطق الداخلي لرأس المال [بتحويلها] إلى نظرية شاملة للتاريخ (مهما كانت مصاغة بشكل بارع)، هو تدمير أبدي لقدرتنا على تغيير العالم.

**البعد القيمي - الاستعمالي للحياة الاجتماعية - المادية والتغيير الاجتماعي بعد الرأسمالي:**

في الفقرة الواردة أعلاه، " الماركسية التقليدية وأطوار الرأسمالية "، جادلت بأنه بالتركيز على مسائل المنحى التاريخي و افتراض أن معالم الاشتراكية إنما ترسمها الرأسمالية المنظمة كحصيلة لها، فإن الماركسية التقليدية لم تعق التفكير الخلاق حول التغيير الاجتماعي ما بعد الرأسمالي فحسب بل إنها في الواقع قدمت أساساً واهياً جداً لأجل حتى التأملات الأكثر بدائية حول التطور الاشتراكي. في المقابل، تشكل مقارنة أونو أرضاً خصبة لإنتاج المعرفة المفيدة لأجل بقاء مستقبل ما بعد رأسمالي. فيما يلي سأناقش أولاً كيف تولد مقارنة أونو المفاهيم الأكثر أساسية للاشتراكية. وثانياً، سوف أحدد الطريقة التي تشير بها مقارنة أونو إلى العوامل الموجهة البنيوية الأساسية لأجل تنظيم إعادة الإنتاج المادية بشكل اشتراكي متميز.

لأن فهمنا لما تستتبعه الاشتراكية يعتمد على معرفة الرأسمالية فإنه من الواضح أن الفهم الأساسي للاشتراكية يتعين أن يكون مستمداً من أوضح وأدق تعبير عن الرأسمالية. والحال هكذا، سأقدم الآن ثلاثة مبادئ رئيسية لما أسميتها **اونطولوجيا الاشتراكية** ontology of socialism، تتبع من نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص. بداية، إن نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص تضع في مركز الاهتمام نظاماً مجرداً، مقلوباً رأساً على عقب، مشيئاً reified تستند فيه المسؤولية عن إعادة الإنتاج الاجتماعية إلى قوة خارج بشرية. هكذا، فإن المبدأ الأول لاونطولوجيا الاشتراكية الذي يتمخض عنها، هو أن الاشتراكية تشكل اقتصاداً لا مشيئاً Non – reified تعهد فيه المسؤولية عن تنظيم الحياة المادية إلى الكائنات البشرية نفسها: فالاشتراكية وفقاً لذلك ليست، كما توحى الماركسية التقليدية، علاجاً لعلل الرأسمالية، بل هي نقيض ذلك تماماً.

المبدأ التالي، المميز للحياة المادية في المجتمع الرأسمالي الخالص هو طمس العلاقات الشخصية [ شخصاً لشخص ] المباشرة بما فيها تلك العلاقات التي تتطوي على السيطرة والخضوع البين شخصية interpersonal. بناء على ذلك يقوم زعم الرأسمالية بأنها تجسيد للحرية الفردية، وأنها نظام اجتماعي يلغي الصراع الطبقي. إن نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص تثبت أن الرأسمالية هي في الحقيقة مجتمع طبقي خاص جداً يجبر فيه المنتجون المباشرون، على قاعدة تسليع قوة العمل، على العمل بوسائل اقتصادية حصراً. فالاشتراكية لذلك تطالب بإزالة الصفة السلعية عن قوة العمل. لكن هذا يجب ألا يسمح بحدوثه من خلال إحياء القسر خارج الاقتصادي، كما كان الحال في المجتمعات ذات النمط السوفييتي. لأن الرأسمالية تمثل تقدماً تاريخياً على ذلك. من هنا فإن المنطلق لاونطولوجيا الاشتراكية هو أن الاشتراكية تتطلب نزع تسليع قوة العمل بدون إحياء الإكراه خارج الاقتصادي.

أخيراً، إذا كان يتعين عدم قسر العمل في مجتمع اشتراكي حقيقي بوسائل اقتصادية أو خارج اقتصادية، فيجب على العمال أن يكونوا محفزين ذاتياً self – motivated. إن هذا الشيء مستحيل في المجتمع الرأسمالي بشكل مثالي على الأقل بغض النظر عن مدى سخاء المكافآت أو المنافع الرأسمالية المستحقة للطبقة العاملة. لأنه في تجنيد العمال كمدخلات اقتصادية – سلعية لإنتاج أي سلعة تعتبر ملائمة لتحقيق شرط توليد النقد من زيادة القيمة، فإن رأس المال يجعل الطبقة العاملة غير مبالية بالقيمة الاستعمالية في الإنتاج. لذلك فإن العمل، ذاك النشاط البشري الأكثر ضرورة الذي تقوم عليه الحياة الاجتماعية ذاتها، يصبح في

المجتمع الرأسمالي شيئاً يتم به تأمين التمتع بالمستقبل فقط، أي يصبح، غير نافع أو " مغرباً " [ مستلباً ] alienated ( Sekine 1997، II: 217). إن التغلب على الاغتراب أو لامبالاة العمال وتقوية الحافز الذاتي حتى في أشكال العمل الأكثر مشقة، يتطلب ما يقدم هنا بوصفه المبدأ الثالث لاونطولوجيا الاشتراكية: ترسيخ البعد القيمي - الاستعمالي للحياة الاجتماعية - المادية.

مع أسلوب تخطيط الدولة المركزي السوفييتي السيئ الصيت بوصفه النموذج الإرشادي لأجل الوجود المادي المستقبلي، انقسم الماركسيون إلى معسكرين متصارعين حول مسألة الملامح الاقتصادية ما بعد الرأسمالية هما: أنصار اشتراكية السوق والمدافعين عن التخطيط الديمقراطي أو التشاركي participatory. إن الأدبيات هنا هائلة الحجم وحتى مجرد العرض الخاطف لها يتجاوز حدود هذا الفصل (٦). مع ذلك فإن السجل يقدم خلفية مفيدة لإظهار القدرة الموجهة مستقبلياً لمقاربة أونو. هنا سوف أسبر بإيجاز بعض معتقداته الأساسية مع الإشارة إلى بعض المساهمين عندما تقتضي الضرورة ذلك فقط.

يمكن لأنصار اشتراكية السوق أن يبنوا افتراضهم على أسس صلبة، نظراً لكيفية تداخل حججهم بشكل محكم مع التصور القائل بأن الرأسمالية تتحول نحو مجتمع ما بعد صناعي. بعبارة أخرى، عملاً بالرأي الماركسي التقليدي القائل بأن الاشتراكية تشكلها مسبقاً الرأسمالية المتطورة، يمكن القول أن العاملين بالأسلوب السوفييتي قد رموا السلاح وأن الرأسمالية المفككة هي موجة المستقبل الاشتراكي. إن الأرضية الصلبة يمكن اكتسابها أيضاً على أساس المظهر الاقتصادي الكئيب للاشتراكية ذات الأسلوب السوفييتي. ففي فجر الألفية يُجادل بأن الرأسمالية تستمر في " تقديم السلع ". المسؤول عن هذه الحالة بشكل مزعوم هي " السوق " بخاصيتي الكفاءة والحافز اللتان تتمتع بهما - إذ تشير الخاصية الأولى إلى نقل المعلومات إلى الفاعلين الاقتصاديين من خلال الإشارات السعرية price signals، وتشير الثانية إلى الأثر التحفيزي لكسب مكافآت الأعمال التي تأخذ سعراً. تعترف اشتراكية السوق بتسخير حصيلة النجاح الرأسمالي، مع أنها تفصل الأسواق عن الرأسمالية تماماً، مضمّنة إياها (الأسواق) في قالب مؤسساتي لا مركزي وإن يكن غير خاص. إن ماسبق ذكره هو العلاج لأجل النتائج التوزيعية البغيضة للرأسمالية التي يشجبها هؤلاء الاشتراكيون.

في مواجهة الحجج المؤيدة لاشتراكية السوق، كان المدافعون عن التخطيط الاقتصادي يدفعون قضيتهم في عدة اتجاهات. الأول هو تمجيد مزايا الأشكال الديمقراطية أو التشاركية للتخطيط التي لم تجرب بعد. الثاني هو تحليل عناصر السوق التي يهمل لها المتحمسون بوصفها جذر النجاح الرأسمالي، لإنتاج نماذج من التخطيط الاشتراكي تحاكيها أو حتى تبزها. ثالثاً، إن فريق التخطيط يستمر في تذكير الأنصار الاشتراكيين بالـ " العوامل الخارجية " الاجتماعية والبيئية التي تصيب الأسواق رغم الواجهة البراقة.

مما يثير الاستغراب، أن السجل ليس مستعداً في أي نقطة للتقدم بتعريف واضح ومتماسك لما يُقصد فعلاً " بالسوق ". في الحقيقة، كما أقرح بوير Boyer (١٩٩٧)، تبدو هذه الثغرة مستوطنة في كثير من الكتابة السياسية الاقتصادية! بأي حال، عندما يعلن أحد المنادين باشتراكية السوق: " إننا بحاجة إلى اقتصاد يسمح لنا

بأن نتقدم في حياتنا دون أن يتعين علينا أن ننشغل كثيراً بالقضايا الاقتصادية " (Schweickart: 1998: 19)، فمن الواضح أن ما يشار إليه هو نظام السوق المتكامل الذاتي التقييد للرأسمالية. إن فكرة أن السوق الرأسمالية يمكن فصلها عن نمط الإنتاج الرأسمالي تعكس وضوح السجال حول الاشتراكية ضمن متغيرات يحددها علم الاقتصاد الكلاسيكي المحدث الذي يرى السوق كمؤسسة " اقتصادية " عبر تاريخية. يرى علم الاقتصاد الماركسي، كما نوقش في الفقرة الثالثة، الرأسمالية بمثابة نظام زائل تاريخياً وي طرح مشكلة نزوعها إلى حل العلاقات المادية المواجهة المباشرة المميزة لمجتمعات الماضي. إن ذروة مشروعه هي نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص التي تكشف كيف أن التقييد الذاتي للسوق ينطوي على سيطرة قانون القيمة الاقتصادي السلعي الذي يضمن قابلية الرأسمالية للحياة كمجتمع تاريخي في حين يواصل خاصية توليد النقد Chrematistic المجرد لزيادة القيمة. من هنا، رغم أن الأهداف لإعادة توزيعية لاشتراكي السوق ممكنة التحقيق، فإن النماذج التي تدافع عن إسناد التحكم بإعادة الإنتاج المادي إلى قوة خارج بشرية (تتطلب بالضرورة تسليح قوة العمل) يجب إعلان عدم أهليتها بوصفها اشتراكية.

إن سوء الفهم الكلاسيكي المحدث المؤثر للسوق الرأسمالية يمكن كشفه أيضاً في الاستبعاد الكلي للقيمة الإستعمالية في مناقشة الاشتراكية. يبرهن علم الاقتصاد الماركسي أن المجتمع المسوق بشكل كامل - أو الرأسمالي الخالص - لا يمكن أن يعمل إلا على افتراض أن كل القيم الاستعمالية هي مثبطة أو محيطة. مع ذلك، فإن ما تثبته دراسة أطوار الرأسمالية في نظرية المراحل هو أن القيم الاستعمالية الحقيقية المفعلة تفرض متطلبات على رأس المال، مجبرة إياه على إعادة تشكيل بنيته التراكمية التكنو - اقتصادية وحشد أي عدد من الدعائم للاقتصادية وحتى اللارأسمالية لإدارة إنتاجها. إن مرحلة الليبرالية، التي يكون فيها إنتاج القطن هو الشكل المميز لإنتاج القيمة الاستعمالية الذي يتراكم حوله رأس المال، تقترب بالشكل الأكثر التصاقاً من خاصية توليد النقد Chrematistic للسوق الممثلة بنظرية المجتمع الرأسمالي الخالص. تنطوي القيم الاستعمالية الثقيلة وحتى المعقدة المميزة للإمبريالية والاستهلاكية بشكل متزايد على منطوق رأس المال، وهو ما يعزز الرأي القائل بأن منفعة رأس المال بوصفه المبدأ الناظم لإعادة الإنتاج المادية البشرية تنحصر بمجال محدود نسبياً من حاجات القيم الاستعمالية البشرية الممكنة. إن ما هو مؤكد هو أن مركبات القيمة الاستعمالية المغرية للبشرية على عتبة القرن الحادي والعشرين - شبكات النقل الضخمة، مصادر الطاقة المتجددة، البنية التحتية المدنية والريفية المعاد هيكلتها وهلم جرا - كلها تفجر إمكانية التموين Purveyance الرأسمالي وبالنداعي إمكانية اشتراكية السوق.

لسوء الحظ، أن الدفاعات عن التخطيط الديمقراطي أو التشاركي لم تكن منيعة ضد تأثيرات التجاهل الكلاسيكي الجديد المفروض عنوة للقيمة الاستعمالية. يظهر هذا بالشكل الأكثر جلاءً من خلال الاختزال الشديد لمسألة التخطيط الاقتصادي إلى محاكاة " للحساب " السوقية لأسعار التوازن. ضمن سياق الفكر الكلاسيكي الجديد الذي يرى أن السوق هي فوق التاريخ، فإن المنحى التقني أو المجرد للقضية يبدو غير جدير بالاهتمام لأن الهدف من إعادة الإنتاج المادي في المجتمع الرأسمالي - إنتاج وزيادة القيمة - هو بحد

ذاته هدف مجرد. إن الماركسية التقليدية بدورها، التي ترى أن الاشتراكية إنما تشكلها مسبقاً الرأسمالية المنظمة و، علاوة على ذلك، لا تطور أبداً الإمكانية للنظرية الاقتصادية الماركسية، لم تشر إلى هذه الحقيقة. مع ذلك، ففي الاشتراكية الحقيقية، لا يمكن تأييد الفصل الاقتصادي السلعي على نطاق المجتمع للإنتاج والاستهلاك الذي تحدثه السوق الرأسمالية. الحقيقة هي أن عدم الاهتمام المسوق للمنتجين المباشرين بالقيمة الاستعمالية في الإنتاج، ولإمباتهم المسوقنة بوسائل وأشكال إنتاج القيمة الاستعمالية كمستهلكين، المحصلة الإجمالية التي تزود الإنتاج اليومي للقيم الاستعمالية بالإمكانية حتى لتدمير الحياة على الكوكب نفسه، يمكن فعلاً أن يفاقهما التخطيط الاقتصادي المركز إلى حد كبير على المسألة المجردة والتقنية للحساب الاقتصادي. بدلاً من ذلك، يتطلب التخطيط الاشتراكي الحقيقي إعادة ربط Reconnection الإنتاج والاستهلاك التي يجب أن تنشأ حول الاهتمام بالقيمة الاستعمالية وخلق الاحترام للأرض. هذا سوف يستتبع بالضرورة إعادة التصميم الخلاقة للجماعات البشرية بالإضافة إلى التفكير الخلاق حول الأشكال المختلفة من التبادل والاتصال الاجتماعي المادي (٧).

إن محاكاة تنسيق السوق على نطاق المجتمع بوصفها الهدف للتخطيط الاقتصادي الاشتراكي تقوض أيضاً تعزيز الأشكال الاشتراكية الحقيقية للحافز. على سبيل المثال، في محاولة من قبل كوكشوت Cockshott وكوتزل Cottrell (١٩٩٧) لحل مسألة الحساب الاقتصادي، الكلاسيكية الجديدة المثارة، يكون التخطيط المركزي الديموقراطي تحقيقاً لاتزان (توازن) أمثل للمدخلات والمخرجات في مقابل المعلومات المشتقة من الحساب المباشر لزمان العمل، التي تثبت عبر شبكات الكمبيوتر. مع ذلك، بدون القسر الاقتصادي للسوق الرأسمالي يوجد انزلاق نحو نوع من النظام شبه القطاعي الذي يفرض "ضريبة الرأس" Poll tax، التي تثبت أن الجميع يحملون الالتزام obligation نفسه بالعمل لأجل الصالح العام قبل أن يعملوا لأجل أنفسهم (Cockshott and Cottrell 1997: 345). في نموذج ألبرت وهانل (١٩٩١؛ ١٩٩٢)، فإن توازن العرض والطلب يتم تحقيقه من خلال سيرورة تخطيط تشاركية تكرارية حيث تقوم مجالس المستهلكين والعمال الصغيرة المستوى، اللامركزية، بصياغة المتطلبات الحصصية التي تكون عرضة للمرجعة وفقاً للمعلومات المنقولة من الهيئات المعنية ذات المستوى المتوسط والصغير. مرة أخرى في هذا الكون من الحساب المجرد المحاكي للسوق، ينبع الحافز للعمل والمشاركة من ضغط الأنداد (Albert and Hahnel 1992: 62)، وهي حقيقة يشار إليها بشكل ملائم على أنها حقيقة أورويلية Orwellian (Ticktin 1998 a: 75). كما لمحنا أعلاه، فإن هذا النوع من النكوص إلى أشكال القسر خارج الاقتصادي كان من المتعذر الدفاع عنه بالنسبة لذوي الخبرة التاريخية بالرأسمالية والحرية الاقتصادية السلعية الخاصة التي توفرها. إن بناء تقدم حقيقي على العمل الرأسمالي في المجتمع الاشتراكي يجب أن يصبح ذاتي التحفيز؛ أي، ليس مدفوعاً بوسائل خارج اقتصادية ولا اقتصادية. يتطلب تحقيق ذلك استئصال الفصل الرأسمالي للإنتاج والاستهلاك واللامبالاة بالقيمة الاستعمالية في الإنتاج التي يخلقها مثل هذا الفصل. هكذا إذا كان يتعين أن يكون لمفهوم التخطيط جوهر اشتراكي، فيجب أن [ تهدف ] الخطة Plan إلى بناء مجتمع يتم فيه إعادة الإنتاج المادي وفقاً لمبادئ الاشتراكية.

في النهاية، إن الجهود الحديثة ضمن إطار علم الاقتصاد البرجوازي (Stiglitz 1994) قد شككت بالتفسير الكلاسيكي الجديد النموذجي لخاصية نقل المعلومات التي تتمتع بها الأسواق ورأت أن النماذج الاشتراكية القائمة على مناعتها، إذا طبقت فعلاً في العالم الحقيقي، لن تعطي أبداً النتيجة المطلوبة. بالإضافة إلى هذا النوع من العمل، كان ثمة حاجة من وجهة نظر " المقاربة النمساوية" Austrian Approach لعلم الاقتصاد البرجوازي (Kirzner 1997)، مفادها أن ما يشكّل الباعث الرئيسي للحياة والتجديدية ليس الفعل المعطى سعراً، بل " الاكتشاف " discovery الاقتصادي الذي ينخرط فيه المقاولون المحفزون بالكسب الخاص والعاملون في بيئة من التنافس. وإن سيرورة الاكتشاف المقاولاتي هي التي تقف بمثابة الاختبار النهائي الذي يجب على المجتمع ما بعد الرأسمالي القابل للحياة أن يمر به. الآن ليس من الضروري (ولا من الممكن، نظراً لقيود المكان) أن ندخل في مناقشة كيف تتعامل نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص مع مسائل ديناميك رأس المال والنزعات التوازنية التي شطرت علم الاقتصاد البرجوازي (٨). إن ما نحتاج لقوله هنا، مع ذلك، هو هذا: أولاً، إن النمساويين، مثل حلفائهم الكلاسيكيين الجدد، لم يثيروا أبداً مشكلة القيمة الاستعمالية. من هنا فإن " الآفاق " التي " يمسخها " المقاول النمساوي بشكل مزعوم إلى الأبد لدى بحثه عن الاكتشافات (Kirzner 1997: 72) هي، كما توحى الدراسة الاونوية لأطوار الرأسمالية، أفاق محدودة بالضرورة بإنتاج القيمة الاستعمالية المطواعة لأجل القيمة السلعية - الاقتصادية. ثانياً، إنني أتفق مع العمل الهام لأدلمان وديفاين (٧٥: ١٩٩٧)، القائل بأن " المعرفة الضمنية " لسيرورة الاكتشاف ليست الامتياز الحصري للفئة المقاولاتية بل إنها واسعة الانتشار تماماً في الواقع. وأن تحريكها الديناميكي يمكن تسهيله من خلال التحول الاشتراكي الذي يزود العنصر الاجتماعي الأوسع بالقدرات الملائمة. إن قصدي هنا هو أن هذا يتطلب إعادة ربط الإنتاج والاستهلاك وإعادة احتواء الوجود المادي في القيمة الاستعمالية، ونزع الصفة الشئئية عن الاتصال الاجتماعي - المادي، وإعادة التصميم الخلاقة للجماعات البشرية، والتحفيز الذاتي للمنتجين المباشرين الذي يحدثه ذلك.

## خاتمة:

لا أنوي إعادة تلخيص كل نقطة أثرت في هذا الفصل. مع ذلك، ثمة بضع نقاط تتطلب إعادة توكيد. بداية، لدى إطالة مشروع ماركس في رأس المال بالإضافة إلى الدراسة اللاحقة لأطوار الرأسمالية إلى نظرية المنحى التاريخي، فإن الماركسية التقليدية منعت ما هو الأكثر قيمة في برنامج بحث ماركس: إنتاج معرفة العوامل الداخلية المنطقية لمجتمع مشياً بعينه؛ معرفة من شأنها أن تقدم الأساس undergiring لأجل دراسة الأشكال modalities التراكمية التاريخية للرأسمالية كما هو مطلوب، والتي تشكل موشوراً لأجل دراسة الحياة **بحد ذاتها** Per se. [ ونحن ] نفق على عتبة الألفية، مع وجود الاشتراكية ذات الأسلوب السوفييتي وهي تصبح شيئاً فشيئاً ذكرى بعيدة، فإن الزعم بأن التاريخ يثبت أي نوع من **الغايات** Telos ذات " النتيجة الاشتراكية بالتأكيد لن يكون له أي صدى إلا في آذان الجماعات الأكثر عزلة من الماركسيين القدماء. إذا كان يتعين إعادة إحياء المشروع الاشتراكي وأن يكون له أي رواج في الظرف الراهن، فسيتعين إقامته على أساس مختلف أساساً و أمتن بكثير. برأيي إن مقارنة أونو تقدم هذا الأساس. إن مقارنة أونو تؤمن بأن

الاشتراكية لا تنطلق من نزعات تاريخية سحرية *Deux ex machine*، لن تشكلها " مرحلة نهائية " ما من الرأسمالية. بالأحرى، إن الاشتراكية ستكون نتيجة للفعل الاجتماعي القائم على الفهم العلمي للحياة المادية المنطلق من نظرية المجتمع الرأسمالي الخالص التي تبرهن على إمكانية تحقيق الاشتراكية. لقد أثبتت القدرة الموجهة مستقبلياً لمقاربة اونو للاقتصاد السياسي على كيف تنشئ معمارها المفاهيمي لمستويات التحليل اوتولوجيا الاشتراكية ومجموعة من الضرورات الملموسة لأجل تصورهما القابل للحياة.

### تعليق نهائي:

يجادل النقاد بالتأكيد بأن التحول الاجتماعي المادي البعيد المدى المطلوب من الاشتراكية الحقيقية كالتى وصفتها هو أكثر تمزيقاً بكثير من أن يغري فريقاً اجتماعياً ذا شأن بالكفاح لأجل تحقيقها. إن ردي هو ببساطة تذكير الجميع، بالدمار والتهجير والكساد والحروب التي تلطخ فترات الانتقال بين طوري الليبرالية والإمبريالية الرأسماليين وبين طوري الإمبريالية والاستهلاكية. ولماذا تقر الجماهير الغربية بذلك بدون الدخول في نقاش حول النزعات الإنحطاطية الرهيبة للطور الحالي من التطور الرأسمالي أو ما إذا كان يوجد مركب قيمة استعمالية في الأفق قادر على تعزيز مسيرة القيمة في التاريخ، فإن الهاجس الذي أحمله هو أن المشقات البشرية والاضطرابات المتضمنة في صنع المستقبل الاشتراكي اليوم سوف تكون باهتة بالمقارنة بتلك المشقات والاضطرابات الناجمة في مستقبل لا اشتراكي غداً.

### هوامش:

- (١) إن المقالات المعرفة بمقاربة اونو هي: اونو (١٩٨٠ [١٩٩٤])، وهي طبعة إنكليزية من تلخيص اونو لعمل من مجلدين كتب في الفترة ١٩٥٠ - ٥٢؛ سيكين (١٩٩٧) Sekine، وهي طبعة مكثفة من المادة السابقة (١٩٨٦) وألبرتتين (١٩٩١). إن أدبيات المقالات هامة. من أجل مختارات تحت غلاف واحد، انظر أولبرتتين وسيكين (١٩٩٥). تشمل الجهود الحديثة: أولبرتتين (١٩٩٨)؛ وسترا (١٩٩٩).
- (٢) سيكين (١٩٩٧) هو الترجمة الأحدث لهذه النظرية.
- (٣) إن ما يلي يعتمد على سيكين (I: 37ff، 1986).
- (٤) إن توزيع الحصص المكانية، تمنع النفاق الكامل عن هذه المسألة المثيرة للجدل. ففي حين لا يوجد أي بديل عن الدراسة المتأنية لسيكين (١٩٩٧)، (١٩٨٦)، فإن الدفاعات البليغة عن الرابطة بين الديالكتيك والعلم الاجتماعي تشمل: سيكين (١٩٨٠، ١٩٩٨) حول مزاعم الصنق العلمية للنظرية، انظر أولبرتتين (١٩٩٨، ١٩٩٩).
- (٥) مرة أخرى، نظراً لاتجاه الفصل، من غير الممكن الدخول في الغابة الابستمولوجية [المعرفية] الشائكة هنا. انظر، على سبيل المثال، أولبرتتين (١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٩).
- (٦) يقدم أمان وديفاين (١٩٩٧) ما هو برأيي العرض الأكثر تعقيداً لكل المسائل المركزية المتعلقة بالتغيير الاجتماعي ما بعد الرأسمالي. يقدم اولمان (١٩٩٨) مدخلين مثيرين للاهتمام إلى السجال حول اشتراكية السوق.

- (٧) كما يتم تطويره في أعمال ابتوه (١٩٩٥)، فإن الأسواق في الشكل الذي وجدت فيه قبل فجر الرأسمالية - في "مفاصل" العالم القديم،  
Extra - Community، كأشكال تكميلية Extra - Community من الاتصال المادي - قد تستمر بشكل حميد في المجتمع الاشتراكي.
- (٨) القراءة المطلوبة هنا هي سيكين (١٩٩٧، II).